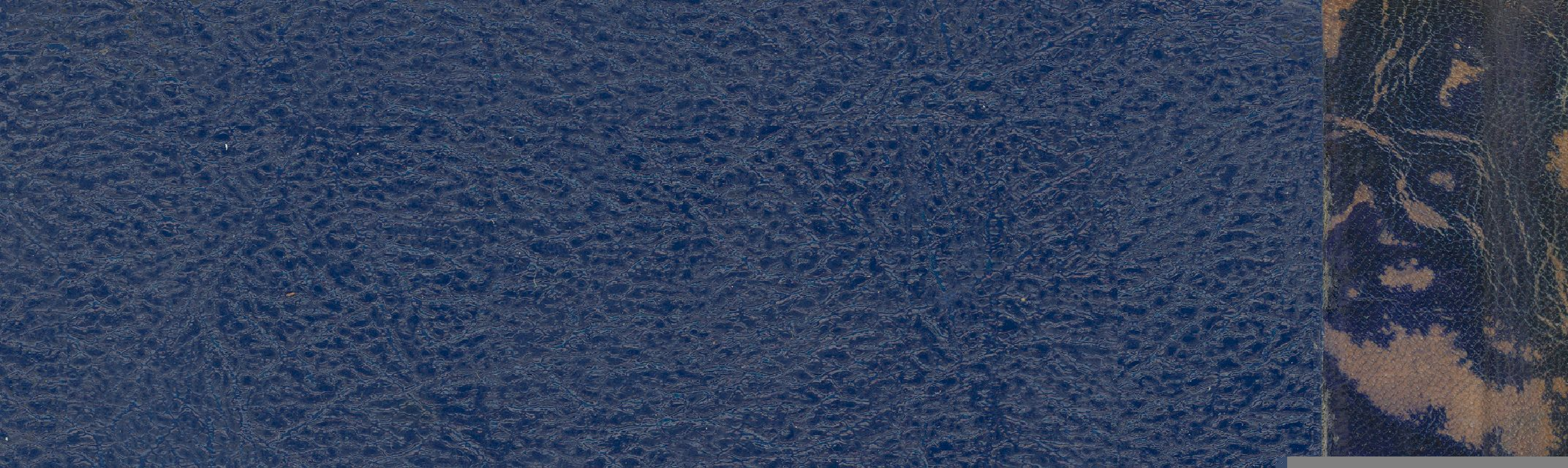


المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

ز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الجمهورية العربية المتحدة



العدد الأول يناير ١٩٦٤ المجلد الاول

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأوقاف ــ بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا التحرير : دكتور جمال زكى ــ دكتور سعد جلال

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ ــ أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال أو مايتصل به.

٢ ــ أن يورد فى صدر المقال عرض موجز لرءوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت فيه .

٣ ــ أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التى توافرت من البحث .
- خاتمة .

٤ ــ أن يكون اثبات المصادر على النحو التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف . عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا)، السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائى لاسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر فى المتن فى صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ ــ أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

ثمن العدد	تصدر ثلاث مرات فى العام	الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد)
عشرون قرشا	يناير ، مايو ، سبتمبر	خمسون قرشا

محتويات العدد

صفحة

العدد الأول **يناير ١٩٦٤** **المجلد الأول**

تصـــدير

دكتورة حكمت أبو زيد
وزيرة الشئون الاجتماعية
ورئيسة مجلس ادارة المركز

يسعدنى أن أقدم العدد الأول من المجلة الاجتماعية القوميـة التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لتؤدى رسالتها جنبا الى جنب مع المجلة الجنائية القومية التى يصدرها المركز منذ عام ١٩٥٨

وميدان هذه المجلة هو العلوم الاجتماعية بمعناها الواسع . وستتيح الفرصة أمام الباحثين والدارسين فى علوم الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا والتربية والاقتصاد والتاريخ وعلم القانون — بكل فروعها — لكى ينشروا نتائج بحوثهم ودراساتهم حتى تكون تحت بصر الكافة لتعم الفائدة ويتحقق تطوير المجتمع على أسس علمية سليمة .

ولقد عبر السيد رئيس الجمهورية فى عيد العلم التاسع تعبيرا قويا عن الدور الفعال الذى يؤديه المنهج العلمى فى حل مشكلات المجتمع فى قوله البليغ الموجز « ان الثورة هى علم التغيير الاجتماعى الشامل » .

فلم يعد مقبولا أن ينتظر العلماء الاجتماعيون النتائج التلقائية التى يحدثها التغير الاجتماعى . بل أن دورهم الحاسم هو توجيه هـذا التغير بما يخدم ايديولوجية المجتمع الاشتراكى . ولن يتاح لهم القيام بهذا الدور الا اذا قاموا باجراء الدراسات المنوعة فى كافة أوجه النشاط الانسانى .

ومن المعروف ان المجلات العلمية تقوم بدور فعال فى توجيه البحوث وتنميتها لأنها تصدر فى فترات دورية تتيح عرض أحدث المناهج والأساليب والنتائج .

وستكون هذه المجلة اداة فعالة فى توسيع نطاق النشر العلمى أمام الباحثين بدلا من أن تظل بحوثهم مطوية فى نطاق ضيق لا يطلع عليها الا قلة من المتخصصين وبذلك تسهم المجلة فى النشر العلمى على أوسع نطاق ممكن .

وارجو أن تسد هذه المجلة الفراغ الملموس فى المجلات العلمية العربية وأن تكون ميدانا رحيبا يتلاقى فيه الباحثون العلميون الاجتماعيون لخير مجتمعنا وتقدمه .

والله ولى التوفيق .

المجلة الاجتماعية القومية

الفلسفة .... والتبعة

اننا فى مطلع « المجلة الاجتماعية القومية » مطالبون بأن نجيب على هذا السؤال :

ماهى الفلسفة التى تحملها هذه المجلة وما اهدافها ؟

ونحب أن نوجز هـذه الكلمة فى ثلاث نقاط تحيط بفلسـفة المجلة واهدافها .

الأولى : أن العلوم الاجتماعية ، وقد أخذت بالأسلوب التجريبى فى وقت متأخر ، أصغر سنا من العلوم الطبيعية . ونظرية المجتمع البشرى كمـا جاءت فى فكر الأغريق وغيرهم من القدماء تنتسب الى عصر لم يكن الانسان قد ألم فيه بعد بطرف مذكور من أسرار الطبيعة . وكان لابد أن تحدث ، أولا ، نهضة فى العلوم الطبيعية تشحذ العقل البشرى وتفتح آفاقه ، حتى يكتشف مناهج جديدة فى نظرية المجتمع .

لقد كان فلاسفة المجتمع يطمعون فى كشف معمياته وحل مشكلاته عن طريق التامل والمنطق بغير أن يفتشوا عن الحقيقة الاجتماعية ، بداءة ، فى « تربة المجتمع » وانفاسه الحية . أن التطور الحديث فى مناهج البحث العلمى فى المجتمع قد طرح هذا الأسلوب التجريدى ، أو قرن اليه ، العمل الميدانى الذى ادخل تحولا خطيرا فى معرفة الانسان لنفسه وخلص هـذه المعرفة من الكثير من الأفكار المسبقة والمضاربات الفكرية .

واذا كنا نعلق على المنهج التجريبى فى دراسة المجتمع الآمال الكبيرة فاننا نود الا ننسى أن المجتمع ليس علما محضا بل يعيش أيضا بالانسانيات كالدين والأخلاق والفلسفة بكل ما يلابسها من القيم والمثل والانفعالات . وقد كانت هذه الصلة أوضح فى الماضى عندما كانت ذاتية العلوم الاجتماعية اقل وضوحا وعندما كانت العقائد الدينية والتقاليد الأخلاقية اشد ارتباطا بها وعندما كانت الفلسفة هى المرجع الأم لكل ابحاثها . واذا كان العقل البشرى يسعد بالمنهج العلمى التجريبى الذى تتبناه العلوم الاجتماعية اليوم فانه جدير بألا يقع فى خطيئة الانفصال التام ، فى ادراك المجتمع ادراكا عميقا، عن عالم الانسانيات . أن المجتمع لم ولن يكون أبدا مادة بغير روح أو « انبوبة اختبار » فى يد الباحثين يسلط عليها اللهب وينتظر كيف يكون التفاعل .

ان « المجلة الاجتماعية القومية » تسعى الى النهوض بالمنهج التجريبى فى دراسة المجتمع من أجل اقامة بنيان قوى من الحقائق الاجتماعية دون أن تسعى الى « ميكنة » المجتمع وتجريده من عناصره الانسانية .

والثانية : أن المجتمع لن ينقسم ابدا بعدد العلوم الاجتماعية . ان المجتمع واحد . وعلم المجتمع واحد . أن علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم القانون وعلم التاريخ — كلها فى حقيقتها قطع متكاملة فى أسطول واحد يسعى الى ضفاف الحقيقة الاجتماعية وموضوعها الانسان فى المجتمع .

ان « كومت » هو القائل بأن الدراسة المتخصصة — حتى فى مجال العلوم الطبيعية — يجب أن تكون على صلة وثيقة مستمرة بالدراسة فى الميادين المجاورة . وأن المتخصصين الذين لا ينظرون الى ما بعد حدودهم جديرون بأن يروا الأشياء فى نسب خاطئة ويحرمون أنفسهم من الاستبصار الذى يولده التقدم فى كل علم اذا قورن وقيس بالعلوم الأخرى . ولابد من التضافر بين العلماء وأن يتجهوا بجهودهم الى اذابة الحدود الصناعية الفاصلة بين العلوم الاجتماعية عن طريق النظر المتبادل واستعارة المناهج وتنسيق النظريات والمشاركة فى البحث .

ان المجلة الاجتماعية القومية تسعى الى تحطيم الحدود التقليدية بين العلوم الاجتماعية وتبادل الاتصال بينها . هذا الاتجاه هو طريق الأمل نحو علم المجتمع المتكامل الذى يتسع صدره لكل المعارف التى تتناول المجتمع الانسانى .

الثالثة : ان العلم لا يقاس الا بمقدار أدائه لوظيفته الاجتماعية سواء كان علما طبيعيا أو اجتماعيا . وقد يثور الجدل فى مدى استعداد العلم الاجتماعى فى الآونة الحاضرة للقيام بما ينتظره وفى مدى كفايته كأساس للتكنولوجيا الاجتماعية . الا أن هذا الجدل لا يخفى مع ذلك حقيقة بارزة وهى ان العلماء مواطنون أولا والمجتمع ينتظر من علم المجتمع ، سواء بلغ اشده أو لم يبلغه ، أن يمد اليه يد المعونة على قدر طاقته وفى حدود امكانياته .

ان ((المجلة الاجتماعية القومية)) تسعى الى تنمية التكنولوجيا الاجتماعية بالاستعانة المنتظمة بنتائج البحث العلمى الاجتماعى فى التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية .

وبعد ــ فان ((**المجلة الاجتماعية القومية**)) وهى تحمل هذه التبعة تتقدم الى كل علماء المجتمع فى جمهوريتنا الناهضة تناشدهم المعونة فى القيام بهذه المهمة الثقيلة .

سدد الله كل خطى مخلصة مثابرة تسعى فى طريق العلم .

رئيس التحرير

الايديولوجية والبحث العلمي الاجتماعي

الدكتور احمد محمد خليفة

١ ـ الايديولوجية الاجتماعية هي فلسفة الغـايات القصوى التي يستهدفها المجتمع . وهي من ثم مرتبطة بالخير العام للجماعة كما تعتقده لا بمجرد مصلحتها التي يمليها العقل في تحقيق اهداف معينة .

وهذا يعني أن الايديولوجية حتى أن قامت جزئيا على أفكار علمية وعملية تنتهي الى اطار فلسفي مطلق يكون مرجعا للتبرير وليس محلا للتبرير في حد ذاته . وذلك فيما عـدا الايديولوجية الدينية التي ترتكز اساسا على الجانب المطلق وتتراجع منه الى الجزئيات لتصبغها بما تتطلبه هذه المسلمات من آراء وأفكار .

٢ ـ والايديولوجية الاجتماعية جزء من الواقع الاجتماعي وتختلط في هذا الواقع مع غيرها من المعارف الانسانية . وهكذا يبدو لنا أن المعرفة الانسانية في صورة العلم يمكن ان يكون لها دورها الحساس في البناءالمعرفي الكلي للانسان ومن ثم يتعـين النظر في التوازن الايديولوجي ـ العلمي في الواقع الاجتماعي والنسق الاجتماعي .

٣ ـ أن وطأة العلم وضخامته لا تعني فحسب أنه يهدي الى حـل مشكلات معينة تجابه الانسان بل الى بصمته البارزة على ايديولوجيته . ولسنا هنا بحاجة الى اكثر من مجرد الاشارة الى التطورات العلميةالشاملة التي عرفها التاريخ وصداها الايديولوجي في الانماط الحضارية .

٤ ـ أما ما نعني النظر فيـه تفصيلا فهو كيف يتأثر العلم والعلم الاجتماعي بالذات بالايديولوجية السـائدة فقد بدا دائما انه كمـا أن العلم لم يستطع أن يتجنب المساس بالايديولوجيات فان الايديولوجيات الهامة هي الأخرى لم تستطع ان تتجنب المساس بمادة العلوم الاجتماعية ومناهجها . بل أنه من غير المستطاع تفادي الاحتكاك بين الاثنين . أن حماة الايديولوجية يكونون دائما على حذر من الكشوف العلمية التي يمكن ان يسفر عنها العلم وتتحدى مسلماتها . ومن ناحية أخرى فان الايديولوجية السائدة قد تعطي للعلم مزيدا من الانطلاق او تكبله بمزيد من القيود .

٥ ـ وسنضرب أيضاحا للصراع العلمي ـ الايديولوجي مثلين في ميدان العلوم الطبيعية والبيولوجية .

فنظرية النسبية Relativity قوبلت فى الاتحاد السوفييتى بشك مثير وهجوم مرير اذ ظن انها تكشف عن جوانب لا تتفق مع الفلسفة المادية الجدلية . فالنسبية تذهب الى ان الطول والزمن من المفاهيم النسبية التى تتغير بتغير المفهوم المرجعى كالكثافة النسبية للقائم بالملاحظة مثلا . وهو امر يبدو غيرمتفق مع موضوعية الحقيقة كما تراها الماركسية .

وقد ذهب البعض الى حد وصف نظرية النسبية بالرجعيةالاينشتينية وظلت المناقشات محتدمة حتى عام ١٩٥٥ عندما انتصر الراى المعتدل وعلى راسه الكزاندروف الذى لا يرى تعارضا بين النظرية والمذهب الماركسى . فقد ذهب الى ان خصوم النظرية يخلطون بين ما هو « النسبى » وما هو « غير موضوعى » . وبالرغم من ان الطول والزمن نسبيان أى مشروطان بالمفهوم المرجعى فليس يعنى هذا ان الحقيقة تعتمد على هذا المفهوم اذ أن النسبية ذاتها جزء من الحقيقة الموضوعية غير المشروطة (١) .

٦ — والمثل الثانى هو الصراع بين انصار المدرسة الكلاسيكيةفىالوراثة وانصار ميشورين Michurin وليسنكو Lysenko . والنقطة الرئيسية فى الصراع هى : هل تورث الصفات المكتسبة ؟ ان الذى يحمل الصفات الموروثة،لدى مندل ومورجان،هى الارثة gene الكائنة بداخل الكروموزومات فى نواة الخلية . وما يحدث فى الارثة هو الذى يحدد التوريث .

أما الميشورينيون فيؤسسون نظريتهم على مبدأ الوحدة بين الكائن والبيئة الذى يترتب عليه امكان احداث تغييرات فى التوريث بالتأثير على البيئة ويتهمون النظرية التقليدية بأنها ميتافيزيقية وميكانيكية ومثالية بما يتعارض مع الماركسية . ميتافيزيقية اذ تفترض وجود « شىء » داخل الكيان البشرى ذى حركة مستقلة عن هذا الكيان وعن البيئة . وميكانيكية لانها تؤسس الحياة على الكيمياء المحضة . ومثالية اذ أنها تترك هذه المادة المحددة للوراثة تتحكم فى الانسان بغير ان يتحكم فيها بما يجعلها اشبه بفكرة « الروح » .

ويبدو فى الوقت الحالى ان شقة الخلاف بين المذهبين قد ضاقت عملا . اذ يتجه انصار المدرسةالتقليدية الى الاعتراف بأن العملياتالميتابوليه تؤثر فى الوراثة مما يفتح الباب للتحكم فيها كما أن انصار ميشورينلاينكرون

---

(1) Richard Pipes (E.D.): The Russian Intelligentsia Columbia Univ. Press New York, 1961, P. 147.

فى نفس الوقت الدور الـكبير للمواد الفعالة فى الارثة . ومع ذلك فان نقطة البداية لكل من المدرستين ، وأن قاربا الالتقاء فى نقطة الوسط ، تصــدر عن اعتبارات ايديولوجية .

الماركسية والبحث العلمى الاجتماعى :

٧ ـ يعتبر علماء الاجتماع السوفييت الماركسية بداية لعلم الاجتماع الحديث . هى التى رفعت علم الاجتماع الى مرتبة العلم أو أنه يدين لهـا كعلم وضعى قدر ما يدين لاوجست كونت على الأقل .

أن المجتمع ، فى نظر السوفييت ، علماء وفلاسفة ومناطقة ، ليس مجموعة من المصادفات بل هو ظواهر مترابطة متراكبة فى انتظام تحـكمه قوانين موضوعية كالتى تحكم العالم الطبيعى وان اختلفت الظواهر نوعيا . فى المجتمع انسان يضع لنفسه أهدافا ويعمل ويتصرف ولكن هذا الوضع ، وان جعل فهم قوانين المجتمع أشد تعقيدا ، لا يعنى عدم خضوع المجتمع لقوانين طبيعية تاريخية .

ويرى علماء السوفييت ان التحليل العميق للمجتمع مستحيل بغير ايجاد منهج علمى لادراك الحقائق الاجتماعية فان المنهج العلمى القائم على القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى هو اساس البحث العلمى فى المجتمع. وهذا الادراك المنهجى الماركسى هو وحده الذى يمكن من الرؤية السابقة لاتجاهات التطور الاجتماعى ومن ثم يعين على توجيه هذا التطور لمصــلحة الجماهير . ان لتاريخ المجتمع الانسانى قوانين موضوعية للتطور تقــدم الماركسية اللينينية مفاتيحها . وادراك هذه القوانين وحسن تطبيقها يمكن الانسان بشعوره وارادته من ضبط العمليات الاجتماعية محققا بذلك حرية حقيقية فى السيطرة على مستقبله ومصيره .

ويصدر الفكر الاجتماعى السوفييتى عن هذه المنهجية الماركســية القائمة على ان القــوى الدافعة للتطور الاجتماعى هى الأوضاع المــادية للشعوب واساليب الانتاج المــادى . ويسعى هذا الفكر الى تأكيد اسس علم الاجتماع الماركسى من أن هذه القوى الدافعة هى العامل الحاسم فى التطور التــاريخى ومن ثم فان البروليتاريا هى صانعة التاريخ ودافعــة التطور الاجتماعى .

ولا شك فى ان قوى كثيرة تعمل فى التاريخ وان الوقائع التــاريخية نتاج تفاعل عوامل عديدة ولــكن عندما نتحدث فى الوقائع العظمى للتطور

الاجتماعى نجد النمو الاقتصادى العـــامل الرئيسى والمحدد لهذا التطور وان لم يكن هو العامل الوحيد . وتاريخ المجتمع البشرى منذ القديم يشير الى ان الانسان لا يختار اسلوب الانتاج بارادته بل على العكس فان اسلوب الانتاج هو الذى يحدد المعالم الرئيسية للنظام الاجتماعى . وليس معنى هذا أن الماركسية تنادى بفلسفة قدرية وتقلل من فاعلية الارادة الانسانية فى أحداث التطور والتغيير بل انها على العكس فلسفة عملية تفاؤلية ، ولكن فى حدود القوانين الكبرى للتطور التاريخى للمجتمع . ان ارادة الجماهير تحقق نتائج رائعة ، فيما ترى الماركسية ، ما دامت ترعى هـذه القوانين الكبرى .

٨ ــ ولهذا كان منهج البحث العلمى الاجتماعى السوفييتى يتباين تماما مع المنهج الغربى القائم على التجريب الصرف بغير التزام شـعورى بفلسفة ما . ان المنهج السوفييتى بالمعيـار المنهجى الغـربى يعتبر منهجا « دوجماتيا » غير علمى اذ يقوم على أفكار قبلية مسبقة جديرة بتحريف الملاحظة التجريبية الخالصة .

٩ ــ ويبدو أن حقبة « ما بعد ستالين » التى شهدت تغيرات هائلة فى الاتجاهات السوفييتية فى شتى نواحى الحياة ، قد شهدت فى ميـدان مناهج البحث الاجتماعى تغيرا واضحا . ان ادراك الأخطاء السـتالينية اعد الأذهان لقبول البحث النقـدى التحليلى لكل الأوضاع جريا وراء فهم الحقيقة المجردة . وهكذا بدأ البحث العلمى بالمنهج التجريبى الغربى يطرق أبواب علم الاجتماع السوفييتى أو بالأدق فلسفة الاجتماع السوفييتية .

ولم يكن هذا الاتجاه الجديد موضع ترحيب أو طمأنينة فقد وقف موقف المعارضة الشديدة له فريق من العلماء وقبله فريق آخر على مضض مبدين شكهم وخوفهم من أن يكون فيه خطر على الفلسفة الماركسـية . واذا كانوا أبدوا قبولهم لاجراء بحوث اجتماعية «محسوسة» Concrete على النسق الغربى لما قد ينجم عنها من نتائج فانهم يضيفون ان البحث الاجتماعى بالمنهج الماركسى ما زال معيـار صدق هذه النتائج أو زيفها .

١٠ ــ وهكذا تسـير البحـوث الاجتماعية فى الاتحاد السـوفييتى فى الوقت الحاضر بهذه المنهجية المزدوجة (١) . فهى من ناحيـة تقـوم

---

(1) V.V. Mshvenieradze & G. V. Osipov: Sociology in The U. S. S. R. (Social sciences Information, Vol. 1, N. 3, 1962.

على الجهد المشترك لكل العلوم الاجتماعية كالتاريخ والآثار والاقتصاد في ضوء الفلسفة الماركسية . وفى الوقت نفسه تجرى فى الواقع المحسوس عن طريق جمع بيانات واحصاءات على الأسلوب الغربى . وان كان يكتفى بهذا الأسلوب الأخير وحده فى بحث المشكلات المحدودة التى تثار فى العمل كظروف العمل فى المصانع وانشاء الوحدات السكنية وما شابه ذلك .

١١ — وتبدو سيطرة الأيديولوجية الماركسية على نشاط علماء الاجتماع السوفييت فى ادراكهم أن المهمة الرئيسية التى تواجههم هى أن يدعموا علميا الأساليب الواقعية للبناء الشيوعى وأن يدرسوا القوانين التى تحكم الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية واقامة علاقات اجتماعية شيوعية وثقافة شيوعية وأسلوب شيوعى فى الحياة .

١٢ — وتنعكس الأيديولوجية الماركسية ، كما انعكست فى منهج البحث ، على فكرة قيام تكنولوجيا اجتماعية .

وهنا تطرأ على الذهن العبارة الشهيرة المأثورة عن ماركس « لقد صنع الفلاسفة الكثير من أجل تفسير العالم — وبقى أن يغيروه » . وهى عبارة تعكس النزعة العملية للماركسية وايمانها بقدرة النشاط الانسانى على التغيير والتأثير فى المجتمع . ولكى تقف حدود هذه القدرة عند القوانين العامة للتطور التى يخضع لها المجتمع ، عند ماركس ، كخضوعنا لقانون الجاذبية . ان الانسان يستطيع أن يخطط من أجل التغيير أو الاصلاح ويستطيع أن يحقق ما يريد اذا أخذ فى اعتباره قوانين التطور التاريخى فالثورات الاجتماعية لا تحدث نتيجة للخطط العقلية والنظريات اليوتوبية بل تحركها القوى الاجتماعية الدافعة التى تتمشى مع تيار التاريخ . فاذا عثر المجتمع على موضعه الذى تحدده هذه القوانين فلن يستطيع الهرب منها أو تخطى فروضها وان كان فى استطاعته ، كما قال ماركس فى مقدمة كتابه رأس المال ، ان يخفف من آلام الوضع والمخاض ويوفر على نفسه الكثير منها .

١٣ — وهكذا يتبين ان الماركسية اذا كانت تقوم على التنبؤ التاريخى بالتطورات الاجتماعية الكبرى الا انها لا تؤمن بامكان قيام تكنولوجيا اجتماعية هدفها التحكم فى التطورات الاجتماعية وتنظيم المجتمع الا اذا كانت قائمة على أساس هذه القوانين الطبيعية للتطور التى يشيرون اليها . ويعنى هذا ، فى واقع الأمر ، فرض علم سابق تستعين به التكنولوجيا الاجتماعية والزامها به .

١٤ — ولما كان هذا العلم السابق يعنى تلك القوانين العامة للتطور كان لنا أن نقول ان التكنولوجيا الاجتماعية فى النظرية الماركسية هى التكنولوجيا الكلية التى تتناول المجتمع برمته لدفعه فى اتجاه التطور التاريخى واعداده لدوره الذى أعد له .

١٥ — وهنا نورد راى بوتر (١) فى أن الهندسة الاجتماعية الكلية أى محاولة فك واعادة تركيب المجتمع كله وفقا لخطة محددة تتطلب سيطرة كاملة للدولة على المجتمع حتى يكادان يصبحان شيئا واحدا لتمكينها من احتلال المواقع الهامة التى تشرف وتسيطر على المجتمع وتقوده عن طريقها . ولما كانت الدولة قد أعلنت انها بسبيل هذا التغيير الكلى فانها لا تجد بعد ذلك مجالا للتراجع ازاء الصعوبات العملية ولا تقبل الفرض بأن التحكم فى النظم الاجتماعية له حدوده بل ترى الدولة نفسها مضطرة الى التدخل فى كل العوامل الاجتماعية بما فى ذلك العامل الانسانى نفسه ، بما يسمح بظهور ما يمكن أن يسمى بالتخطيط غير المخطط .

ويضيف بوتر ان أصحاب هذه النزعة يغيب عنهم أن الكليات بمعنى مجموع الصفات والعلاقات لا تصلح موضوعا للدراسة العلمية ولا يمكن أن تكون موضوعا للتحكم فيها أو اعادة تركيبها . ذلك اننا لا نملك مانحتاجه من معرفة تجريبية للقيام بمثل هذه المهمة . فالرسوم والخطط التى يستخدمها المهندس الطبيعى سبق اختبارها بالتجارب العملية أما الرسوم الكلية التى يعرضها المهندس الاجتماعى فلا تنهض على اساس من التجربة العملية (١).

الفاشية والبحث العلمى الاجتماعى :

١٦ — لم نشأ أن يكون عنوان هذا الفرع « الرأسمالية والبحث العلمى الاجتماعى » اذ أن تعبير «الفاشية» يعنى دكتاتورية طبقة الخاصة وفى نظام رأسمالى صارم تكون القوة الحقيقية فى يد الخاصة الثورية ويكون هناك خطأ داهم ودائم أن تتولد الفاشية فى أحضان الراسمالية .

---

(١) كارل بوتر : عقم المذهب التاريخى (ترجمة دكتور عبد الحميد صبرة الاسكندرية ١٩٥٩ — ص ١٠٨ .

ان الفاشية لا تكف عن تملق الطبقات الوسطى لانها فى حاجة الى عملها وخبرتها ونشاطها وتأييدها وقد تظن هذه الطبقات انها تنال ماتشتهى ولكنها فى الواقع لا تصنع أكثر من توطيد الأركان للراسمالية . ان الفاشية تسعى دائما الى اخفاء التناقض الاجتماعى والتفاوت الطبقى والاقتصادى البليغ عن طريق تنازلات بسيطة أو عن طريق التخدير . فقد تخرج بمشروعات للتأمين الاجتماعى أو الاسكان أو غير ذلك لا تمثل الا تضحيات تافهة ازاء التضحيات الهائلة التى تقسر عليها الجماهير المستغلة . أو قد تضرب الفاشية على أنغام عذبة كالوطنية والخدمة القومية لصرف الشعب عن التأمل فى علاقاته مع الطبقة الحاكمة وحقوق المواطنة .

١٧ — واذا كنا نصف الفاشية تجاوزا بأنها تمثل أيديولوجية فان ما يصيب العلم والبحث العلمى فى ظل هذه الأيديولوجية هو اخطر ما يمكن أن يتعرض له من مخاطر : أن يفقد حريته .

١٨ — وحرية العلم لا تعنى فحسب تحرر العلماء من القيود والتوجيهات بالنسبة لبحوث معينة أو نظريات معينة بل انها تعنى ابعد من هذا . فعدم كفاية الانفاق على البحث العلمى او توجيه التمويل الى نواح معينة دون الأخرى يعنى التحكم فى العلم واستعباده . كما أن اغلاق الأبواب دون النتائج العلمية ووقوف السلطات دون التطبيق العلمى والافادة من نتائج البحوث العلمية يعد محاولة للحد من حرية العلم (١).

وكل هذه الصور من مصادرة الحرية العلمية تزدهر فى ظل أيديولوجية فاشية ترهب العلماء وترسم لهم حدودا لا يتخطونها وتخنق ما تشاء من فروع العلم بقطع الموارد المالية عنه وتقف ازاء بعض ما لا يروقها من الحقائق والنتائج العلمية موقف العداء والرفض البات . وفى ايجاز يصبح العلم آلة مسخرة لتحقيق اهداف القوى الحاكمة ويلقى من التشجيع أو الاعراض قدر ما يساير هذه الأهداف . وبعبارة أخرى تقف الدولة من العلم موقف الصراع تحاول فيه أن تمتص فوائد العلم وخنق الروح العلمية الحرة فى الوقت نفسه ، وقد يتقدم العلم خطوة أو خطوتين بالدفع الصناعى وتشجيعه على الافراز الملائم للفاشية ولكن لا يلبث أن يهبط الذكاء والابداع وتتلاشى الروح العلمية الصادقة التى لا تتنفس الا عبر الحرية .

---

(1) S.D. Bernal : The Social Function of Science. George Routledege London 1939.

١٩ ـ ان حرية العلم وضرورة ضمان هذه الحرية بأى ثمن هى المسئولة عن الراى القائل بألا يتولى العلماء مناصب الحكم ، والا يكون لهم دور سياسى مباشر حتى يظل العالم حاملا للحقيقة الموضوعية بغير تعريضها للتورط الشخصى او المساجلات السياسية .

ان بعض الساسة المحترفين قد ينجحون فى اغراء العلماء بمشاركتهم مسئولية الحكم ليحققوا عن طريق ضم نجوم العلم انتصارات سياسية أو حزبية . وقد ينبهر العلماء بأضواء السياسة فيلبون هذا الاغراء . الا أنه قد يرى ، فى رأى ، أن من الأفضل للعلماء أن يأخذوا جانب الحياد فى الصراعات السياسية حتى يتفرغوا لما أعدوا له وحتى يفلتوا من حملات السياسة وجراحاتها . لقد نال العلماء أحيانا قدرا عظيما من التسامح ، لا يتمتع به عادة الا ذوو العقول المضطربة ، وهى ميزة لحرية العلم سوف تتعرض للخطر اذا اختار العلماء أن يتركوا جانب الحياد .

الاشتراكية والبحث العلمى الاجتماعى :

٢٠ ـ الاشتراكية فى بساطة تعنى ان الفردية ، بما تتضمنه من طبقية ، لم تعد أساسا للحياة الاجتماعية . والكلمة ترجمة غير دقيقة للأصل الأجنبى Socialism التى تعنى « المجتمعية » اى الاتجاه الأساسى الى تقديم مصلحة المجتمع على مصالح الأفراد .

ونقطة الانطلاق فى الفلسفة الاشتراكية هى تكافؤ الفرص التى تحقق المساواة فى الحقوق الأساسية بين الأفراد بغير تفرقة . ولهذا لا تقبل الاشتراكية راس المال الذى يعطى فردا أو طبقة قوة خاصة تجعل من لا يملك فى موقف ضعيف ازاء من يملكون مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص . وحتى تكفل هذه المساواة على طول المدى كان لابد من أن تتدخل الدولة حتى لا يختل هذا الأساس ، كما يحدث فى النظام الراسمالى ، بأن يسمح للبعض بأن يجد فرصة البدء برصيد كبير والآخر من الصفر .

وفى سير الفكر الاشتراكى فى اتجاه هذا الهدف تختلف المسالك . بين القضاء العنيف السريع على رؤوس الأموال الخاصة والقضاء بذلك على الملكية الفردية وبين استبقاء هذه الملكية الى جوار الملكية العامة مع الحد من خطورة الأولى اما تدريجيا عن طريق الضرائب التصاعدية وما شابه ذلك من الاجراءات الاقتصادية الطويلة المدى واما عن طريق سريع بكسر شوكة الملكية الخاصة الفادحة بغير تمهل .

واختيار أى هذه المسالك مسألة متروكة لكل مجتمع وظروفه الخاصة تاريخية واجتماعية واقتصادية .

والمشكلة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا هى ان الدخل القومى ضعيف ، واذا كانت الدولة الواسعة الثراء تستطيع أن تصمد لمساوىء الراسمالية طويلا لارتفاع مستوى المعيشة بين الأفراد ولو لم ينالوا حقهم فى الفرصة المتكافئة ، فان المجتمعات الفقيرة تحت النظام الراسمالى لا تعنى الا أن يزيد الأغنياء غنى ويزيد الفقراء فقرا .

وقد ترى هذه الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال السياسى والتنمية الاقتصادية ان الطريق الطويل الى الاشتراكية ، وهو ما يسمى بالاشتراكية المعتدلة ، لا يصلح لهـا . فالاشتراكية المعتدلة تليق ببلاد عاصرت الثورة الصناعية جيلا بعد جيل وحققت للأفراد قدرا من العدالة الاجتماعية فى هدوء وعلى مهل بينما لا تستطيع الشعوب النامية فى معركتها الاقتصادية الضارية مع الدول المتقدمة أن تسير نفس الخطوات المتمهلة التى سارت فيها هذه الدول ومن ثم وجب عليها أن تحاول اختصار مراحل النمو الاقتصادى واستعجال ثمرات الانتاج الوفير والتوزيع العادل فى الوقت نفسه .

ان زيادة الانتاج هدف مشترك بين كل الأنظمة الاقتصادية ، أما أسلوب التوزيع فهو نقطة الخلاف . ولكن الاشتراكية تراعى ذلك الخيط الرفيع بين تحقيق عدالة التوزيع وبين تحويل الشعب الى جيش من الموظفين ولهذا فهى تدعم الملكية الفردية التى تعطى الانسان شعورا بالاستقلال والكرامة والطمأنينة وتقدح امكانياته ومواهبه ما دام هذا الدعم فى حدود الفرصة المتكافئة التى تقوم عليها العدالة الاجتماعية .

ولا شك فى أنه فى نظام اشتراكى يفضل الأجر على الربح ولكن ليس على الاطلاق فان الذى يتناول أجرا ضخما كمدير شركة مملوكة للدولة ليس اقرب الى قلب الاشتراكية من صاحب عمل صغير يحصل منه على ربح صغير . وفى هذا تختلف عن الماركسية التى ترى أن العبرة بمصدر الدخل لا بمقداره وان الربح فى ذاته شر . وقد ترى الشعوب المتخلفة اقتصاديا ان العبرة بمقدار الدخل لا بمصدره وأننا لو حولنا الملكية كلها الى ملكية عامة فقد لا نصل مع ذلك الى عدالة التوزيع اذا كانت الدخول ترتفع بالنسبة للبعض الى حد مبالغ فيه واذا ظلت الدخول بين الأفراد متفاوتة تفاوتا كبيرا .

والاشتراكية التى تقف هذا الموقف الدقيق الذى يوازن بين الملكية العامة والملكية الفردية ، بين التطرف الرأسمالى والتطرف الاشتراكى ، والتى تهدف

بذلك الى تحقيق ارفع واهم مبدأ من مبادىء العدالة الاجتماعية وهو تكافؤ الفرص ، تعانى لذلك ، ومع ذلك ، من هذا الموقف الوسط بين ضغط نحو اليمين وضغط نحـو اليسار ، فرأس المـال وقيمه الفردية يتنسم مزيدا من الانطلاق ، والخشـية من ذلك تدفع الى مزيد من الضغط على هـذا القطاع الخاص .

ولهذا كانت معركة البقاء الاشتراكى الوسط معركة قاسية لأنها تقوم على هذا التوازن الدقيق . ومن هنا تبدو الأهمية البالغة للعلم والبحث العلمى من أجل الاشتراكية . ان الاشتراكية التى تستهدف عدالة التوزيع لا تستغنى عن وفرة الانتـاج . فان الاشتراكية تهدف الى توزيع الغنى لا توزيع الفقر توزيعا عادلا . والبحث العلمى ليس ضرورة للانتاج فحسب بل هو ضرورة اجتماعية .ولا تستطيع الاشتراكية أن تحقق نفسها مالم يشعر الفرد بثمارها بين يديه كفرد فى مجتمع وهو مايستدعى بحثا علميا متواصلا هادفا يضع الأسس التى تقوم عليها عدالة التوزيع .

ومع ذلك فانه يبدو أن البحوث العلمية فى ميدان العلوم الطبيعيـة تحظى باهتمام كبير . وهو وضع طبيعى واتجاه تسير فيه البلاد الحديثـة العهد بالتنمية الاقتصادية والتى تهدف اول ما تهدف الى مضاعفة الانتاج اضعافا وزيادة الدخل القومى واستغلال ثرواتها المختلفة .

واذا كان هذا الاتجاه سليما بلا ريب ، الا انه يتعين ألا يغيب عن اذهاننا أبدا أن زيادة الانتاج والتنمية الاقتصادية كل هذا لا يدور فى الفراغ ولكن فى مجتمع من البشر وأن الهدف النهائى لأى تطور اقتصادى هو الانسان .

والأمثلة كثيرة على ما حدث فى بلاد تدفقت فيها الثورة وارتفع مستوى المعيشة بينما بقيت الأوضاع الاجتماعية مهملة بغير دراسة أو سياسة فظل الانسان على حاله لم يحقق تطوره السليم ولم يفد كانسان من هذه الثروة المتدفقـة .

ان الاشتراكية التى تأخذ بالتوجيه الاقتصادى لا تستطيع ان تتخلى عن قدر مواز من التوجيه الاجتماعى . وهو ما يستدعى أن تكون على بصيرة بكل الأوضاع الاجتماعية وأن نحللها ونتفهمها قدر الاستطاعة ، ولأن ندرس فى عمق آثار التقدم المـادى وزيادة الانتاج وتنوع صوره وأساليبه على هذه الأوضاع وأن نحاول الملاءمة بين عوامل الجذب المترتبة على التطور المـادى وعوامل الانكماش الراسخة فى الأوضاع التقليدية ، وأن نرسم الخطط حتى يتم الانتقال فى يسر ، وأن نضع السياسة الوقائية التى تحمى من الانفجارات

الثقافية والآثار الجانبية للتنمية ، وان نضع خطة توزيع وتنظيم الخدمات الاجتماعية فى ضوء هذه التبدلات التى تصيب الواقع الاجتماعى . وكل هذا لا مجال اليه الا عن طريق الارتقاء بالبحث العلمى فى العلوم الاجتماعية .

ان الاشتراكية تمحو صورة عزلة العلم عن المجتمع وتراه جزءا هاما وخطيرا من التطور الاقتصادى والاجتماعى . ويجب الا يغيب مطلقا عن الذهن ان « الفلسفة العلمية » جزء لا يتجزأ من الايديولوجية الاشتراكية وان الأسلوب العلمى عنصر من العناصر المكونة للنظام الاشتراكى والبنيان الاجتماعى للاشتراكية . وبعبارة اخرى ان العلم قيمـــة من القيـــم التى لا تنفصل عن العقيدة الاشتراكية والا عرضت كل الجهود المبذولة من اجلها للاحباط المحتوم .

ولا يكتفى فى هذا بأن يؤمن بذلك قادة الحركة الاشتراكية أو القائمون على الحكم والسياسة والادارة بل يجب أن تتغلغل العقيدة العلمية بين الجماهير اى أن يشيع شعور عام فى المجتمع بضرورة واهمية البحث العلمى وحيويته الاجتماعية .

٢١ ــ ومن ناحية اخرى فان الاشتراكية السليمة تهيىء اصلح الاجواء لنمو العلوم الاجتماعية فالاشتراكية تهتم أساسا بالرفاهية لاكبر عدد من المواطنين وهكذا يتجه العلم الى خـــدمة المجتمع لا الى زيادة ارباح اصحاب رؤوس الأموال أو تدعيم النظام الاجتماعى القائم على استغلال الطبقات العامة .

ولا شك فى ان هـــذا العصر الذى اطلق عليه اسم حقبة التنميـــة Development Decade والذى شهد التحرر السياسى لمئات الملايين من البشر الذين عاشوا حقبا طويلة شعوبا مستعمرة متخلفة مستغلة ، لا شـك فى ان هذا لا يسمح بالوقوف عند حد الحرية السياسية بل يعنى تدعيم هذه الحرية بالتحرر الاقتصادى والتحرر الاجتماعى . وقد وجدت شعوب كثيرة انها لا تحتمل فى طريقها هذا المرور بمرحلة الرأسمالية وان الاشتراكية هى طريقها فى رفع مستوى المعيشة والنمو الحضارى والعلمى والتكنولوجى . ولهذا وقع على العلم الاجتماعى عبء رسالة عظيمة ، ان يساند حركة التحرر الانسانى الاقتصادى والاجتماعى وان يبحث عن القوانين التى تحكم الانتقال من مجتمع متخلف تحت نير الاستعمار الى مجتمع اشتراكى ، بغير المرور بمرحلة الرأسمالية .

٢٢ — ان رجل القانون مسئول عن المحافظة على المنطق الأيديولوجى لكل راى معلن من آراء السلطة العامة . انه وان لم يصنع الفلسفة الاجتماعية، يحمل مفاتيحها ، فان العلم والبحث واستخلاص الحقائق ليست بذاتها الصورة التى تكفى لسياسة المجتمع ، بل لابد من أن تقوم السياسة وترسم وتخطط على أساس الحقائق من ناحية وعلى أساس العقائد والاتجاهات البعيدة والأهداف القصوى التى يختارها ويطبقها كل مجتمع . ورجل القانون هو الذى يضع هذه الحقائق فى الصيغة وفى الخطاب الموجه للمجتمع والى المكلفين ، وهو الذى ينسق بين هذه الخطابات فلا تكون مبعثرة أو متناقضة ، وانما تكون كلا منطقيا منتظما يعبر عن اتجاهات مترابطة متجهة اتجاها عاما واحدا .

ولا شك فى أن المشرع قد أمضى قرونا وأجيالا يمارس نشاطه بغير وعى بالفلسفة التى يتبعها فى معظم الأحيان . ولكننا نعتقد أن دور رجل القانون فى دراسة هذه الفلسفات قد زاد خطره فى عصر يشهد صراعا ضاريا بين المذاهب ، ان رجل القانون لم يعد يستطيع الجلوس منكمشا فى جانب من ميدانه الفسيح ينتظر أحكام المشرع لتفسير مقاصده ولكى يبدى بين وقت وآخر رايه فى نص أو كلمة تقوم اعوجاج النص أو ترفع لبسا لفظيا أو تتسق مع مبدأ المشرع فى موضع آخر . انه يضعف نفسه عندما يلوذ بالنظر الفقهى ويقطع صلته بحقائق الحياة الاجتماعية وينكص عن المشاركة فى دراسة التطور الاجتماعى وفى صياغة المستقبل والتخطيط له .

ان على رجال القانون واجبا أعظم وهو هداية المشرع فى تكوين ارادته لا فى صياغتها فحسب . عليهم أن يفلسفوا هذه الارادة وان يعملوا على تأصيل الأحكام القانونية فى ضوء المصالح الاجتماعية التى يقف المشرع لحمايتها . وسوف يبقى المشرع دائما صاحب الحق فى اختيار الطريق ولكن رجل القانون قد آن له أن يقود المشرع حتى لايضل فى هذا الطريق .

واليوم فى الجمهورية العربية المتحدة ، ونحن فى مشرق فلسفة اجتماعية جديدة ، اشد حاجة الى أن يتقدم رجل القانون لأداء دوره القديم الجديد . والطريق الوحيد الى العثور على المحتوى القانونى الذى يلائم العقيدة الاشتراكية هو البحث العلمى فى الواقع الاجتماعى بأوضاعه الملموسة وأوضاعه العقيدية . ولا أقول أن رجل القانون وحده سيقوم بذلك فان هذا العمل الرائع من حق كل علماء المجتمع ومن حق كل من ينفعل علميا بالعقيدة الاشتراكية ولكن غياب رجل القانون عن هذه المسيرة — كارثة محققة .

٢٣ — وبقيت كلمة أخيرة ، اذا ارادت الاشتراكية أن تجنى ثمار العقيدة العلمية اللازمة لها فان عليها أن تكون خالصة تماما من الآفات التى تعوق حرية العلم وهى التى تجعل العلم فى ظل الدوجماتية وفى ظل الفاشية عبدا لأفكار متسلطة أو عبدا لقوى طبقية طاغية .

ان حرية الشك وحرية القلق وحرية البحث لا تتوفر الا مع التحرر من الخوف . أن العلماء فى حاجة الى هذا الطقس الاجتماعى الذى يرغب فى الحقيقة رغبة جارفة ويحترمها ويسمح بالحرية فى التعبير عن قلق الفكر أيا كان الوضع الذى يمسه .

ان الخوف من تحـدى المسلمات كان عائقـا لنهضـة علم الفلك والجيولوجيا وغيرها من العلوم الطبيعية ، كما أن الخشيـة من المساس بالمسلمات واحد من أكبر المعوقات للدراسة العلميـة للتاريخ والعلوم الاجتماعية . بل ان العلوم الطبيعية تستطيع الحصول على قدر أكبر من الحرية ، لأن الغباء العنيد لا يقف ازاء حقيقة مادية صارمة ، أما فى الميدان الاجتماعى فلا يدرى أحد ، كم من الأذى يمكن أن ينجم عن أفكار طائشة قبل أن يثبت بشكل قاطع انها كانت طائشة .

تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة ١٩٥٢

الدكتور حسن الساعاتى

تمهيـــد :

ربما كانت مصر اول بلد فى العالم درس فيه علم الاجتماع . كان ذلك فى الجامع الأزهر فى مطلع سنة ١٣٨٣ ميلادية . أما الذى كان يقوم بتدريس هذا العلـــم الجديد فى ذلك المعهـد التليد ، فهو مبتـــكر مصنفه المؤرخ والفيلسوف الاجتماعى العربى عبد الرحمن بن خلدون ، الذى افاد من مقامه فى مصر وتدريسه فى معاهدها ، فنقح مقدمته المشــهورة ، واضاف اليها بعض فصول جديدة .

ومنذ وفاة المنشىء الأول لعلم الاجتماع سنة ١٤٠٦ ، لم تتح الفرصة لتدريس هذا العلم فى مصر كعلم اساسى الا فى سنة ١٩٢٥ التى تحولت فيها الجامعة المصرية من جامعة اهلية الى جامعة حكومية . وقد أنشىء فى كلية الآداب آنذاك قسم مستقل لتدريس علم الاجتماع ، سار على نهج المدرسة الاجتماعية الفرنسية التى بداها «أوجيست كونت» فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وارسى قواعدها «اميل دوركايم» فى أواخر ذلك القرن وفى أوائل القرن الحالى . ولقد أثرت هذه المدرسة ، ولا تزال تؤثر ، فى طابع الدراسة فى قسم الدراسات الاجتماعية فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، الجامعة الأم ، حتى يومنا هذا . ولأعضاء هيئة التدريس فى هذا القسم ، وعلى راسهم الأستاذ الدكتور على عبـد الواحد وافى والأستــاذ الدكتور عبد العزيز عزت ، فضل كبير فى شرح اسس المدرسة الاجتماعية الفرنسية، وتوضيح نظرياتها ، وتفنيد آراء علمائها .

ولمـا كان علم الاجتماع قد ولد بين أحضان فلسفة التاريخ على يدى ابن خلدون فى الشرق ، وبين أحضان فلسفة السياسة فى الغرب على يدى «أوجيست كونت» ، فان الفلسفة قد وضعته تحت وصايتها فى جامعات كثيرة فى الشرق والغرب . وكم جاهد علم الاجتماع لينفصل عن الفلسفة ، حتى استطاع بعد سنوات عدة أن يستقل بعض الاستقلال فى صورة فرع

من قسم الفلسفة ، او أن يستقل كل الاستقلال فيصبح قسما متكامل الشخصية . وللدراسات الاجتماعية فى مصر ، منذ سنة ١٩٥٦ ، قسم مستقل فى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، ومعهد عال تابع لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، وفرع من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية بكلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة ، وفرع من قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية البنات بجامعة عين شمس ايضا . واغلب الظن أن جهاد علم الاجتماع لن يقف عند حد الانفصال عن قسم الدراسات الفلسفية والاستقلال فى قسم واحد على حدة ، بل انه سيتعدى ذلك ، بعد أن يحقق استقلاله ويبلور اتجاهه . فسوف يصطحب قسم الجغرافيا وينفصل معه عن كلية الآداب ، تلك الكلية النظرية البحتة ، ليكون مع تخصصات اخرى كعلم النفس الاجتماعى ، والانثروبولوجيا ، والسياسة ، والاقتصاد ، كلية عملية فريدة ، هى كلية العلوم الاجتماعية .

ولقد تباينت جهود اعضاء هيئة تدريس علم الاجتماع فى جامعات الجمهورية العربية المتحدة ؛ وابلغ دليل على ذلك انتاجهم العلمى الذى يشمل ايضا رسائلهم لدرجة الدكتوراه . وقد توفر جلهم ، على قلتهم ، على الدراسات النظرية التى توضح اسس علم الاجتماع ، وتفصل ميادينه، وتفسر نظرياته ، وتفند آراء علمائه . ومما يشجع على الاتجاه النظرى العام حاجة المكتبة العربية الى مؤلفات فى علم الاجتماع تشبع بها رغبة طلابه فى الاطلاع على تفاصيل هذا العلم ، وخاصة بعد أن انتشر تدريسه فى كليات اخرى غير كلية الآداب ، ككليات الزراعة ، ودار العلوم ، وكليات جامعة الأزهر ، وكليات المعلمين ، ومعاهد الخدمة الاجتماعية المتوسطة والعالية ، وذلك بعد أن ادخل كمادة اساسية فى القسم الأدبى فى المدارس الثانوية منذ اكتوبر سنة ١٩٥٣ .

ولا ينكر احد أن انتاج هؤلاء الأعضاء ، على الرغم من انه دراسات مكتبية نظرية ، قد أفاد فائدة كبرى فى تكوين جيل يفهم علم الاجتماع العام فهما واضحا ، ويضطلع بتدريسه بمقدرة يشهد لها . وقد شذ عن ذلك الكاتب فاتجه اتجاها يقوم على الدراسة الواقعية للظواهر الاجتماعية فى المجتمع المصرى . وبدأ هذا الاتجاه فى رسالة «جناح الأحداث فى مصر» حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٤٦ . ومنذ تلك السنة قام الكاتب ببحوث ميدانية ، كما أشرف على بحوث اخرى جمعت مادتها من واقع الحياة فى المجتمع المصرى . وقد ساعده فى ذلك توفره على تدريس مناهج البحث وتخطيطه منذ أن عين فى معهد العلوم الاجتماعية

بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية فى خريف سنة ١٩٤٩ . وقد جعلته النتائج التى حصل عليها من بعض هذه البحوث يؤمن بأن البحث العلمى للأحوال الاجتماعية فى المجتمع المصرى تجربة مجزية ؛ اذ أنه يؤدى الى الكشف عن حقائق يمكن ان تكون مبادىء عامة أو قوانين ، أو على الأقل فروضا يمكن التحقق منها ببحوث أخرى . وها هو ذا الفرض الذى اهتدى اليه الكاتب عند بحثه ظاهرة جناح الأحداث فى مصر ، بخصوص «مناطق الجناح» (ذلك الفرض الذى يتلخص فى وجود نمطين من هذه المناطق وهما «مناطق التفريخ» و «مناطق الجذب») قد اعترف به على أنه الاتجاه السليم فى تحديد مفهوم هذه المناطق ، وقد ذكر ذلك بوضوح ودقة الباحث الانجليزى «ترنس مرس» Terence Morris فى كتابه عن « المنطقة المجرمة » الذى نشره سنة ١٩٥٩ . ولا غرابة فى ذلك فالابتكار والكشف نتيجة طبيعية للبحوث العلمية الأصيلة .

جهود متفرقة فى دراسة المجتمع المصرى قبل سنة ١٩٥٢ :

هناك جهود متفرقة بذلها أصحابها فى دراسة المجتمع المصرى أو بعض ظواهره الاجتماعية . وهى جهود تنم عن ادراك واع لمبادىء المنهج العلمى للبحث ، ولذلك لم تخل من الأصالة والدقة . وكان حقا على الكاتب أن يشير الى أهم هذه البحوث فى محاولة لنظمها فى عقد متسلسل الحلقات ، عسى أن يشجع ذلك بعض الباحثين على دراستها دراسة متعمقة بغية استقراء بعض الحقائق التى تتعلق بتغير الأحوال الاجتماعية فى مصر . ولا يريد الكاتب أن يذهب فى الماضى الى ما قبل القرن التاسع عشر ، لأن فى ذلك اسرافا فى التأصيل وبعدا عن واقع الأحوال الراهنة .

ان أول جهد اجتماعى علمى يستحق الذكر فى هذا الشأن ، لهو تلك الدراسة التى قام بها علماء الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وقد تضمن مؤلفهم الكبير «وصف مصر» أبوابا مطولة فى موضوعات اجتماعية بحتة كالسكان والعادات والتقاليد . ويمكن أن تعد هذه الدراسة بداية طيبة للدراسات اللاحقة التى تناولت أحوال مصر الاجتماعية . ومن هذه الدراسات أيضا دراسة «ادورد وليم لين» لعادات المصريين وشمائلهم حوالى سنة ١٨٣٥ . يلى ذلك فى الأهمية «الخطط التوفيقية» لعلى مبارك ؛ ويحتوى مؤلفه على دراسة لأحوال المجتمع المصرى فى الربع الأخير من القرن التاسع . وفى سنتى ١٨٩٢

و ١٨٩٤ نشر الطبيب المصرى عبد الرحمن اسماعيل مؤلفه القيم « طب الركة فى مصر » ؛ وهو دراسة للتطبيب الشعبى الممزوج فى بعض الأحيان بالسحر ؛ وقد كان شائعا فى المجتمع المصرى آنذاك . وفى مطلع القرن العشرين نشر محمد عمر كتابا على جانب كبير من الأهمية عنوانه «حاضر المصريين او سر تأخرهم» . وقد سار فيه على نهج كتاب « دى مولان » فى كتابه الذى ترجمه الى العربية احمد فتحى زغلول بعنوان «سر تقدم الانجليز السكسونيين» . ومما يستحق الذكر أن هذا المترجم نفسه قد كتب مقدمةموضوعية لكتاب محمد عمر الذى يصف فيه أحوال المجتمع المصرى فى مطلع هذا القرن . ويمتاز النصف الأول من القرن العشرين بدراسات وبحوث جلها فردى ايضا ، ولكنها فى الأعم الأغلب تتناول مشكلات اساسية فى المجتمع المصرى . وعلى رأس هذه الدراسات والبحوث دراسة للأستاذ مصطفى عامر عن «بعض مشاكل السكان فى مصر» ، أعدها للمؤتمر الجغرافى الدولى الذى عقد فى كيمبردج بانجلترا سنة ١٩٢٨ . وقد كان أهم بحث فى مشكلة السكان فى مصر ، ذلك البحث الذى قام به على أساس احصائى، الدكتور «وندل كليلند» ، وتم نشره فى أمريكا سنة ١٩٣٦ ؛ وهى نفس السنة التى نشرت فيها جامعة اكسفورد بحثا اجتماعيا متخصصا للباحثة «ونفرد بلاكمن» عنوانه «فلاحو مصر العليا» ، وفيه تتناول بالوصف والتحليل المقارن عادات الفلاحين وتقاليدهم المرتبطة بسلوكهم فى حياتهم اليومية .

وفى العام الأول من انشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، قامت بدراسة الفقر فى مصر بغية توجيه الجهود الاجتماعية فى المستقبل لازالة ما يمكن من تلك الأسباب . وقد اشتملت هذه الدراسة على بيانات عن حوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة أسرة من الريف والحضر ، مع الاهتمام بميزانية الأسر وعدد أفرادها . وعلى الرغم من أن نتائج هذا البحث لم تر النور بتاتا ، فانها قد أفادت فى انارة هذا السبيل الى حد ما ، عند دراسة أحوال الفقراء فى مصر ، تمهيدا لاعداد مشروع قانون الضمان الاجتماعى سنة ١٩٥٠ وفى سنة ١٩٤٢ أنشأت الجمعية مكتبا للبحوث الاجتماعية ليقوم بجمع الاحصاءات عن بعض نواحى الحياة الاجتماعية فى مصر . وقد بدأ المكتب نشاطه باجراء بحث استطلاعى محدود لأجور العمال الزراعيين . ولما كان يفتقر الى امكانيات بشرية ومادية توقف نشاطه حتى سنة ١٩٥٤ . وحينئذ بدأ يجرى مجموعة من المسوح الاجتماعية للخدمات فى بضعة اقسام من اقسام القاهرة الادارية .

وفى الأربعينات من القرن الحالى اتم الدكتور عباس عمار بحثا انثروبولوجيا اجتماعيا عن أهالى محافظة الشرقية ، وقام الأب عيروط ببحث عن الفلاحين، كما نشرت «دورين وارنر» دراسة تحليلية موضوعها الأرض والفقر فى مصر . ومن البحوث الرائدة فى ميدان المجتمع المحلى ذلك البحث الذى اجراه فى الاسكندرية سنة ١٩٤٤ كل من السيدة زاهية مرزوق ، مديرة ادارة الجمعيات الخيرية بوزارة الشئون الاجتماعية آنذاك ، والسيد محمد سعيد امين ، أخصائى البحوث الاجتماعية فى الادارة نفسها حينئذ . وقد نشرته لهما محافظة الاسكندرية سنة ١٩٤٧ تحت عنوان « الحالة الاجتماعية لسكان الاسكندرية : بحث واحصاء وتحليل » . وفى أوائل الخمسينات من القرن الحالى نشر الدكتور حامد عمار بحثا اجتماعيا فى «سلوا» من قرى محافظة أسوان . وحلل الحياة الاجتماعية فيها ، كما بين نمو الفرد فيها نموا اجتماعيا .

المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر منذ سنة ١٩٥٢ :

ان الصورة التى رسمها الكاتب للجهود المتفرقة التى بذلها بعض الأفراد من الدارسين والباحثين لوصف الحياة الاجتماعية فى مصر أو بعض جوانبها صورة تنم عن اتجاه آخذ فى التكوين والتبلور. أما الوان هذا الاتجاه فكانت تبدو باهتة أحيانا وتظهر واضحة المعالم أحيانا أخرى ، تبعا لسلامة منهج الدارس أو الباحث ، وسلامة اعداده للمهمة التى يتصدى لها ، وما لديه من امكانيات مالية وخبرات فنية ، وما يتيسر فى الميدان من مادة معدة من قبل فى شكل احصاءات وبيانات رسمية وغير رسمية .

وقد ظهرت الحاجة فى مطلع عهد الثورة الى جهود جماعية توفر للبحث الاجتماعى العلمى فرصة عمل الفريق الذى يجمع أفرادا من تخصصات مختلفة ، يشتغلون معا فى مشروع بحث معين فيتسنى لهم التعمق والاحاطة والدقة والاتقان فى جو من التعاون العلمى والاشتراك فى المسئولية . حقا انه كان يوجد فى الميدان فرعان للدراسة الاجتماعية ومعهد للعلوم الاجتماعية فى الجامعات الثلاث الأولى ، ولكن وظيفة هذه الهيئات انحصرت أساسا فى اعداد المتخصصين حملة الليسانس والفنيين حملة الماجستير ، والخبراء حملة الدكتوراه . وشغل أعضاء هيئة التدريس بهذه الهيئات الاكاديمية الثلاث فى هذا الاعداد الذى يستنفد طاقة كبرى ، كما شغلوا من جهة أخرى. بدراساتهم المكتبية وبحوثهم الميدانية ، كل حسب تخصصه وميله واتجاهه وقد أثمرت جهودهم فى كل من المجالين . فهاهم أولاء تلاميذهم قد انضموا اليهم أعضاء فى هيئة التدريس فى الجامعات ، وها هى ذى دراساتهم المكتبية

وبحوثهم الميدانية التى قاموا بهـا قبل سـنة ١٩٥٢ قد سدت على قلتها المحدودة ، بعض الحاجة الملحة فى الميدان الاجتماعى . وعلى أية حال فان مابذل من جهد فى المجالين السالفى الذكر فى الحقبة ما بين الحرب العالميـة الثانية وثورة سنة ١٩٥٢ ، كان قاعدة طيبة أرسيت عليها عمد المدرسـة الفكرية لعلم الاجتماع فى عهد الثورة ، الذى تطلب تضافر القوى ومضاعفة الجهود لتنمية المجتمع المصرى فى أقصر فترة ممكنة .

وكان الفضل الأول فى بلورة المدرسة الفكرية لعلـم الاجتماع منـذ سـنة ١٩٥٢ ، ما أنشىء من هيئات للبحوث الاجتماعية ، ضمت كثيرا من المتخصصين فى ميادين شتى من العلوم الاجتماعية ، وجندتهم فرقا متعاونة للدراسة والبحث . وكانت أول هيئة انشئت فى عهد الثورة لتحقيق الرفاهية للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم على أساس من الدراسة والبحث «المجلس الدائم للخدمات العامة » الذى أنشىء فى سنة ١٩٥٣ لبحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والشئون الاجتماعيـة ،وتقويم الخدمات العامـة فى الدولـة والمعاونـة على الوصول بهـا الى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح ، وبحث نشاط الهيئات الأهلية المشتغلـة بالمسـائل المتصلة بعمل المجلس لتنسيق جهودها واتمام الافادة منهـا ، ومتابعة تنفيذ المشرعات المقترحة فى الميادين الآنفة الذكر . ومن أهم لجـان هذا المجلس « اللجنة الأهلية لمسائل السكان التى انشئت بانشاء المجلس نفسـه وكانت مهمة هذه اللجنة دراسة الظواهر السكانية من كافة جوانبها ،وتحديد العوامل التى تؤثر فيهـا ، ووضع التوصيات اللازمة لتصميم السياسة السكانية للبلاد على أساس علمى يتناسب مع حاجات البلاد الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية . ولعل أهم أثر تركه هذا المجلس هو تطبيق فكرة الوحدات المجمعة فى الريف ، وهى تجربة اجتماعية كبرى تحتاج الى بحوث تقويمية شاملة . وفى سنة ١٩٥٧ أدمج المجلس الدائم للخدمات العـامة فى لجنة التخطيط القومى التى كانت قد انشئت سنة ١٩٥٥ .ومنذ انشاء هذه اللجنة واتساع اختصاصاتها ، انتشرت فكرة التخطيط فى مجالين : احدهما خاص بشئون كل وزارة ، والآخر عام شامـل ينظم شئون الدولة كلهـا كوحدة فى خطط فترية طول كل منها خمس سنوات . وقد كانت لجنـة التخطيط القومى مقدمة طيبـة لوزارة التخطيط التى أنشئت بعد ذلك بقليـل .

وتمشيا مع سياسة الدولة القائمة على التخطيط القومى أصدر وزير الشئون الاجتماعية والعمل فى اكتوبر سنة ١٩٥٥ قرارا يحدد اختصاصات

الادارات العامة بالوزارة ومن بينها الادارة العــامة للتخطيط الاجتماعى . وكانت تتكون من اثنتى عشرة لجنة هى لجنة الأسرة ، ولجنة رعاية الشباب وشغل أوقات الفراغ ، ولجنة العمران ، ولجنة الصناعات الريفية ، ولجنة العادات والتقاليد ، ولجنــة الزى ، ولجنــة النشاط الاجتماعى الأهلى والتمويل ، ولجنة المساعدات ، ولجنة الاسكان ، ولجنة البحوث المشتركة ، ولجنة الاحصاء . وكانت هذه اللجان تختص بوضع برامج اصلاح الكيان الاجتماعى بما يتفق مع الشخصية والقومية المصرية ذات الطابع المستقل ، وتحديد أنواع الخدمات التى تقوم بها الوزارة مستقبلا ، مع وضع أسس المشروعات الاجتماعية ورسم السياسة التى يجرى عليها التنفيذ ، وقد ندب للاشتراك فى هذه اللجان الدائمة كأعضــاء من الخارج بعض أساتذة العلوم الاجتماعية بالجامعات . وقد قامت بعض هــذه اللجان بدراسات لا بأس بها ، وكان يرجى لها النجاح المؤكد فى الميدان الاجتماعى ، لولا توقف نشاطها فى سنة ١٩٥٩

وهناك جهود مختلفة لدراسة بعض جوانب من الحياة الاجتماعية فى مصر وبحثها على أسس علمية ، تقوم بها ادارات التخطيط والمتابعــة فى الوزارات ، ومعهد التخطيط القومى ، ومركز تنمية المجتمع بسرس الليان ، وادارة الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ولكن تخصص كل من هذه الهيئات الفرعية والقومية والاقليمية يحــدد اتجاهها ويضيق نطاق دراستها وبحوثها من جهة ، كما أنه يجعلها من جهة اخرى تولى التخطيط والتطبيق والمتابعة والتقويم جل عنايتها .

ولمــا كانت جهود هذه الهيئات على اختلاف مناحيها لا تسد الحاجة الى جهود هيئة متخصصة للبحوث الاجتماعية ، فقد أعيد تنظيم المعهــد القومى للبحوث الجنائية الذى كان قد انشىء بالقانون رقم ٦٣٢ لسنة١٩٥٥ وصار بصدور القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » . وقد اوضح هذا القانون اغراض المركز بانها النهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بسائر مقومات المجتمــع العربى والمشاكل التى يعانيها لوضع الأسس اللازمة لسياسة اجتماعيــة وقائية وجزائية تتفق وأحوال البلاد . وقد سار المركز منذ انشائه كمعهد على سياسة العمل الجماعى ، فى شكل فريق وذلك بتكوين هيئة لكل بحث من بحوثه الجنائية والاجتماعية يشترك فيها متخصصون وفنيون وخبراء فى فروع مختلفة من العلوم الاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث تحت اشراف أحــد الأساتذة من داخل المركز أو من خارجه ، ســواء من الجامعات أو من الهيئات العلمية الأخرى . وقد تمكن المركز من نشر بحثين

كبيرين فى مشـكلتين خطيرتين هما البغاء فى القـاهرة ، وتعاطى الحشيش كما نشر ايضا فى نطاق محدود بحثا أنثروبولوجيا فى مشكلة الثأر ، وبحثا آخر فى مشكلة السرقة عند الأحداث . وهناك بحث فى مشكلة القتل يجرى اعداد تقريره ، وبحث ثان فى مشكلة النشل عند الأحداث ، وبحث ثالث فى مشكلة تشرد الأحداث ، ودراسات فى مشكلات الرشوة والمرور فى مدينة القاهرة ، وفى موضوعى الاختبار القضائى ، والرعاية اللاحقة . اماالبحوث الاجتماعية التى تجرى فى المركز والتى أوشك انجاز بعضها والتى مازالت قيد الاجراء فتشمل بحث منطقة أسوان ، وبحث الهجرة الداخلية ، وبحث أوقات الفراغ ووسائل الترويح وأثرها فى التنشـئة الاجتماعية ، وبحث سمات المجتمع الريفى وانماطه ، وبحث الآثار الاجتماعية للتصنيع ، وبحث المناطق المتخلفة فى القاهرة ، وبحث مشكلة الطلاق ، وبحث توطين اهالى النوبة فى كوم أمبو ، وبحث الاسكان وتخطيطه وآثاره فى حياة الأسرة . وهناك بحث اجتماعى كبير بدأ الاعداد له ، وموضوعه مناطق العمران فى الصحراء الكبرى . ويزمع المركز ايضا البدء فى الاعداد لبحث اجتمـاعى شامل فى شبه جزيرة سينا ، بعد اختيار من يشرف عليـه ومن يشترك فى هيئته من المتخصصين والفنيين والخبراء ، ويرجى الانتهاء من هـذه الخطوة هذا العام . وهناك دراسات نفسية مساعدة يقوم بها فريق من النفسيين ، كدراسة الاستجابات الادراكية للأحداث الجانحين ،ودراسة الاستجابات الشائعة لاختبار تفهم الموضوع لدى بعض الجانحين هذا فضلا عن البحوث التى تجرى فى المختبر الجنائى بالمركز .

لا شك فى أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قد اسهم اسهاما فعالا فى بلورة المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر ودفع عجلتها الى الأمام ، ليس فقط منذ اعادة تنظيمه سنة ١٩٥٩ ، بل ايضا منـذ انشـائه كمعهد قومى للبحوث الجنائية قبل ذلك بأربعة اعوام . ومن أبرز جهود هذا المركز وضعه برنامج بحوث فى مشروع خطة خمسية تبدأ فى سنة ١٩٦٠ ، ودعوته الخبراء فى العلوم الاجتماعية لاختيار ما يستهويهم بحثه منها ، وتشكيله هيئة على شكل فريق من المتخصصين والفنيـين والخبراء لكل بحثمن هذه البحوث . وقد آتت هذه السياسة ثمارها وأصبح المركز خلية لا تهدأ من الباحثين من مختلف التخصصات ، يبحثون مختلف الموضوعات ، يجتمعون فى مبناه بامبابـه للدراسـة والتخطيط والمتابعة ، ثم ينتشرون فى طول البلاد من الاسكندرية شمالا الى بلاد النوبة جنوبا ، وفى عرضها من شبه جزيرة سينا شرقا الى الوادى الجديد والواحات غربا . على أن ذلك لا يعنى أن المركز خال من الباحثين ، فهو يضم نخبة

من المتخصصين من حملة الليسانس ، والفنيين من حمالة الماجستير ، والخبراء والمستشارين من حملة الدكتوراه ، وان كان عددهم لا يفى بحاجة المركز من الباحثين ليتمكن من تنفيذ سياسته المتوسعة المستقبلة .

والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى تنظيمه الجديد اشبه بجامعة صغيرة للبحث العلمى . فالمركز يضم اربع وحدات لبحوث التصنيع والتحضر ، والريف ، والرأى العام ، وللبحوث النفسية والتربوية وذلك فى شعبة البحوث الاجتماعية ؛ كما يضم ثلاث وحدات لبحوث الجريمة والأحداث ، والعقاب ، وكشف الجريمة ، فى شعبة البحوث الجنائية . وتشبه الوحدة القسم فى الكلية ، ولها رئيس أو مشرف يدير شئونها ويرأس جلساتها . وتعرض اقتراحات الوحدات على مجلس الخبراء الذى يشبه مجلس الكلية ، ثم تعرض قراراته على اللجنة الاجتماعية أو اللجنة الجنائية حسب اختصاص كل منهما ، ثم تعرض قرارات كل لجنة على مجلس ادارة المركز الذى يتكون من أعضاء اللجنتين برئاسة وزيرة الشئون الاجتماعية . والمركز بهذا الشكل يعد الرائد الأول للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الشرق العربى ، وهو فضلا عن ذلك نسيج وحدة فى ميدانى تخصصه . ويمكن أن يقال بحق انه صاحب الفضل فى تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى عهد الثورة . فمنذ انشائه قد نهج نهجا علميا فى تدريب باحثيه الجدد ، واتاحة الفرصة لهم للتزود بالمعرفة فى وحداته ، وفى الجامعات المصرية ، وجامعات الخارج ، وفى دعوة الخبراء من الجامعات ومن الهيئات العملية الأخرى لاجراء البحوث التى يقترحونها أو يختارونها من بين بحوث خطته الخمسية ، وفى التفرقة بين الدراسات المكتبية التى تعتمد أساسا على المصادر العلمية المكتبية والوثائق والاحصاءات ، والبحوث الميدانية التى تستند أساسا الى المواد التى يمكن جمعها من الميدان بالوسائل والأدوات الفنية ، وفى السير فى هذه الدراسات والبحوث وفق مناهج البحث الاجتماعى العلمى حسب متطلبات الموضوع الذى يراد دراسته أو بحثه ، مع التزام تبيان الخطة التى تشتمل على الفرض والمجال والطريقة .

وقد استن المركز سنة علمية فريدة بعقده حلقة متخصصة كل عام ، جنائية مرة ، واجتماعية مرة أخرى ، وتقدم فى كل حلقة بحوث ودراسات أعدها بعض الخبراء فى الموضوعات المقترحة ويدعى الى هذه الحلقات المعنيون بالبحوث الاجتماعية والجنائية الذين تهمهم الموضوعات المطروحة للمناقشة . وقد نوقشت فى الحلقة الجنائية الأولى التى عقدت سنة ١٩٦١ موضوعات خمسة هى : البغاء ، وجرائم الثأر ومكافحتها ، والأسرة وجناح

الأحداث ، وتوحيد العقوبات السالبة للحرية ، ودور الشرطة فى مكافحة الجريمة ، ونوقشت فى الحلقة الجنائية الثانية التى عقدت سنة ١٩٦٣ موضوعات أربعة هى : تعاطى الحشيش ، وشرطة الأحداث ، وتخصص القضاء الجنائى ، والاختبار القضائى . أما الحلقة الاجتماعية الأولى التى عقدت فى سنة ١٩٦٢ ، فكانت مهرجانا علميا لعبد الرحمن بن خلدون المنشىء الأول لعلم الاجتماع الانسانى أو العمران البشرى . وقد نشرت الدراسات والبحوث التى نوقشت فى هذه الحلقات وكذلك المناقشات التى دارت فيها ، والتوصيات التى انتهت اليها . ولقد ملأت كتب هذه الحلقات فراغا كبيرا فى المكتبة العربية فى الميدانين الاجتماعى والجنائى ، وذلك بفضل جهود الخبراء والعلماء الذين أسهموا فيها بدراسات وبحوث علمية تمتاز بالعمق والاصالة .

واتماما لرسالة المركز فى تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع ، قام فى مطلع هذا العام باصدار مجلة دورية هى « المجلة الاجتماعية القومية » التى يتشرف الكاتب بنشر مقاله هذا فى عددها الأول . وهذه المجلة شقيقة « المجلة الجنائية القومية » التى يصدرها المركز أربع مرات سنويا منذ مارس ١٩٥٨ . والذى يتصفح الأعداد التى صدرت من هذه المجلة حتى الآن وما حوته من دراسات مبتكرة وبحوث أصيلة يستطيع أن يتنبأ بمستقبل « المجلة الاجتماعية القومية » التى سدت فراغا كان يحس به أساتذة علم الاجتماع بخاصة ، والمعنيون بالبحوث والدراسات الاجتماعية بعامة . ولسوف تفسح هذه المجلة صفحاتها لأفكار هؤلاء وهؤلاء ، حتى يقدح بعضها بعضا ، فتتولد من ذلك شرارة الالهام التى تدفع الى انطلاق جديد فى تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع .

ولقد استطاع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بفضل الجهود العلمية التى بذلها فى تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى السنوات الخمس الأخيرة ، أن يحظى بثقة هيئات كثيرة ، على رأسها وزارة البحث العلمى التى اتجهت اليه فى صيف سنة ١٩٦٣ عن طريق « اللجنة العليا لبحوث اصلاح القرية » ، احدى لجانها ، ليمد لها يد المعونة العلمية فى ميدان البحث الاجتماعى ، وذلك باجراء مسح اجتماعى شامل فى ثلاث قرى فى محافظة البحيرة ، وثلاث أخرى فى محافظة الجيزة ، ليكون ذلك أساسا لتنمية هذه المجتمعات المحلية الريفية تنمية متكاملة . وكذلك اتجهت الى المركز « اللجنة الدائمة للتخطيط الاقليمى لمحافظة أسوان » ليعاونها فى اجراء البحوث الاجتماعية التى يتطلبها التخطيط العام لهذه المحافظة

التى أخذت تتأثر ، بعد سبات طويل ، بمشروعات قومية كبرى كانتاج الكهرباء من مساقط مياه بحيرة سد أسوان ، وصناعة السماد فى مصانع كيما الضخمة ، واستخراج الحديد الخام وتكسيره ، ومشروع السد الذى يعد من أضخم المشروعات فى العالم . لقد استطاع المركز أن يحقق هذا النجاح فى الميدان الاجتماعى العلمى بفضل سياسته الحكيمة فى جذب أساتذة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، واتاحة الفرصة لهم للتعاون فى الحقل الاجتماعى الذى ما زال الجزء الأكبر منه بكرا لم تمتد اليه يد البحث العلمى بعد .

معالم المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر :

يستطيع الكاتب بعد ذكر ما تقدم أن يوضح معالم المدرسة الفكرية الحالية لعلم الاجتماع فى مصر تمهيدا لتبيان اتجاه تطور هذه المدرسة فى السنوات المقبلة . ولعل أبرز سمة لها أنها وضعية تهتم بدراسة واقع الأمور فى الحياة الاجتماعية المصرية . ومعنى ذلك أنها بعيدة كل البعد عن الفلسفة الاجتماعية التى تقوم على الظن والتخيل والاعتقاد والتصور . فهى مدرسة تؤكد معالجة المادة البشرية ، سواء جمعت هذه المادة من بطون كتب التاريخ التى تصف الحياة الاجتماعية فى الماضى ، أو من السجلات والتقارير وكراسات التعدادات والاحصاءات ، أو من الميدان مباشرة . والمدرسة الفكرية لعلم الاجتماع ، على هذا النحو مدرسة وصفية أولا وقبل كل شيء . وهذا أمر لا مناص منه فى مجتمع ظلت أحواله الاجتماعية ردحا طويلا من الزمان غير مدروسة ولا مبحوثة الا على أيدى باحثين متفرقين قلائل لا يكونون بحكم تفرقهم مدرسة فكرية بمعنى الكلمة . وقد لا يرتاح بعض أساتذة علم الاجتماع الى هذا الاتجاه الوصفى الذى تمتاز به المدرسة الفكرية لهذا العلم فى مصر ، ولكن ميدان علم الاجتماع بعامة ، وميدانه فى مصر بخاصة ، فى مسيس الحاجة الى بحوث وصفية كثيرة ومتنوعة . ويجب الا يخشى الباحثون هذا الاتجاه بأية حال من الأحوال ، بل يجب أن يشجعوه ، ويرقوا به ، بحيث تصبح المكتبة العربية غنية ببحوث وصفية من الدرجة الأولى . وينتهز الكاتب هذه الفرصة ويهيب بالباحثين أن يهتموا ببحوث تكشف عن «البناء الاجتماعى» لمناطق مختلفة من المجتمع المصرى وبخاصة بعد أن أصبح من اليسير الى حد كبير الحصول على بيانات احصائية لا بأس بها عن مناطق كثيرة ، جلها حضرية . وغنى عن البيان أن البحوث الوصفية الراقية تعين على كشف حقائق كثيرة ، وتساعد على صياغة فروض مختلفة يمكن أن تكون بدورها موضوعات طيعة للبحث العلمى .

ومن السمات البارزة للمدرسة الفكرية الحالية لعلم الاجتماع أنهـا اشتراكية النزعة . فمنذ ارساء البحوث والدراسات على دعائم علميـة سليمة بفضل الخبراء من أساتذة الجامعات وغيرهم ، وهى تتناول مشكلات المجتمع الأساسية بقصد معرفة كنهها ، والتعرف على أسبابها ونتائجها ، بقصد مكافحتها للوصول بحياة المواطن الى مستوى معيشى كريم تتوافر فيه مقومات الحياة الانسانية السليمة . فهى لذلك مدرسة هادفة ، تستخدم العلم للمجتمع ، تجاوبا منها مع آلام الناس وآمالهم . والفرض النهائى من العلم هو اراحة الناس ، وطمأنتهم على حاضرهم ومستقبلهم ، وحـل مشاكل علاقاتهم بعضهم ببعض . ولقد اهتم الباحثون بدراسة أحوال العمال الصناعيين وبمعيشة الفلاحين وبحثها ، مستخدمين فى ذلك الوسائل والأدوات التى أمكن تهذيبها وترقيتها الى اقصى درجة ممكنة .

والسمة الثالثة البارزة التى تميز المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر هى أنها مدرسة تكاملية ليس فقط من جهة النظرة التعليليـة ، بل أيضا من ناحية الاتجاه فى البحث . فمن الناحية الأولى لا تأخذ المدرسة الفكرية المصرية بفكرة العامل الواحد ، وانما تعترف بتداخل عدة عوامل فى احداث السلوك أو الظاهرة الاجتماعية . كما أنها لا تؤكد من بين العوامل عاملا معينا ، كما حدث ، ولا يزال يحدث فى بعض الدول . ومن الناحية الثانية ، تتخذ هذه المدرسة اتجاها تكامليا فى بحوثها ، فتضع فى الاعتبار الجوانب الاجتماعيـة ، والانثروبولوجية ، والنفسـية ، والاقتصـادية والنفسية الاجتماعية ، والثقافية ، وغير ذلك من الجوانب التى تميز الانسان ككائن « بيولوجى ــ سيكو ــ سسيولوجى » .

والمدرسة الفكرية المصرية لعلم الاجتماع مدرسة تجريبية ، تتخذ من مشروعات التنمية الاجتماعية الكثيرة ، التى نفذتهـا ولا تزال تنفذها الحكومة منذ بدء الثورة فى سنة ١٩٥٢ ، تجارب اجتماعية تبحثها بدقة ، وتصف تتابع عملياتها ، وتسجل آثارها وتحلل نتائجها . فحركة التصنيع فى منطقة أسوان ، وتهجير أهالى النوبة وتوطينهم فى كوم أمبو ، والادارة المحليـة ، وانشاء مجتمعات محلية قروية فى مديرية التحـرير والوادى الجديد ، ومجانية التعليم الجامعى ، وتنظيم التعليم الجديد ، وانشـاء الوحدات المجمعة فى الريف ، كل ذلك تجارب اجتماعية فريدة تهتم بهـا المدرسة الفكرية الاجتماعية المصرية وتوجه اليها عناية خاصة .

أن الباحثين المصريين من أساتذة علم الاجتماع ليرحبون بهذه المشروعات التى تحقق التنمية الاجتماعية ، ويطالبون بالمزيد منها ، لأنهـا قد أمدتهم

بما كانوا يصبون اليه من تجارب فى المعمل الاجتماعى الذى تتاح فيه الفرصة لصياغة النظريات واستنتاج القوانين العامة بخصوص علاقات أعقدالكائنات الا وهو الانسان .

اتجاه تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر فى السنوات المقبلة :

أما عن اتجاه تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر فى السنوات المقبلة ، فهذا أمر يسأل عنه خبراء علم الاجتماع الذين يعملون فى الجامعات لتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى هذا العلم ، وأولئك الذين يعملون فى الهيئات العلمية ، وبخاصة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى سبق أن بين الكاتب دوره فى تطوير المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى السنوات القليلة الماضية . والمركز كهيئة متخصصة كرست كل نشاطها للبحوث الاجتماعية والجنائية ، اقدر من اية هيئة اخرى على توجيه تطور المدرسة الفكرية الاجتماعية ، وذلك بطبيعة تنظيمه وطريقته فى العمل ، كما سبق أن أوضحنا .

وقدرة المركز على التطوير تتوقف على قدرته فى تطوير نفسه ، بحيث يصبح فى موقف يمكنه من القيام بدور فعال فى هذا السبيل . ولما كان الكاتب يرى أن المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر سوف تتطور الى مدرسة فكرية واسعة الاطار بحيث تصبح مدرسة فكرية مصرية عربية افريقية فى الوقت ذاته ، فلابد ، بالضرورة ، أن يتطور المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ليكون «المركز الاقليمى للبحوث الاجتماعية». ومنطق هذا التطور واضح كل الوضوح ، فالجمهورية العربية المتحدة مركز لدائرتين متداخلتين ، احداهما عربية والأخرى افريقية .وهى بحكم موقعها وظروفها وما يجرى فيها من تجارب اجتماعية كبرى مطالبة بأن تنشر شبكة نشاطها العلمى خارج اطارها القومى . ولذلك كان التطور المنشود نحو الاقليمية ذات المضمون العربى الافريقى . ولقد اتى على البلاد العربية والافريقية حين من الدهر كانت فيه ميادين خصبة لبحوث قام بها خبراء فرنسيون وبريطانيون وايطاليون وأمريكيون . وقد ساعدت هذه البحوث فى تطوير مدارسهم الفكرية ، بل انها كانت مسئولة الى حد كبير جدا عن اتجاهين أساسيين اتجهت اليهما هذه المدارس . هذان الاتجاهان هما الاتجاه المقارن ، والاتجاه الثقافى . ولقد آن الأوان أن يأخذ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على عاتقه مسئولية توجيه الدراسات والبحوث الاجتماعية وجهة عربية افريقية ، وتدريب الباحثين العرب

والافريقيين ليتولوا ، بمساعدة الخبراء المصريين ، شئون الدراسة والبحث فى بلادهم . ولئن كانت دراسات الغربيين وبحوثهم فى بلاد أجنبية عنهم تماما قد آتت ثمارها ، فماذا تكون النتيجة لو توفر على الدراسة والبحث أفراد تربطهم بسكان هذه البلاد روابط ثقافية شتى ؟ ولقد بدأ هذا الاتجاه الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى ببحثه الاستطلاعى فى هذا الميدان عندما زار قبائل الأزاندى فى وسط أفريقيا سنة ١٩٥٤ .

والمركز اذ يقوم بهذا الدور فى السنوات المقبلة لن ينسى مسئولياته نحو موطنه الأصلى ، الجمهورية العربية المتحدة ، التى صارت ، بعد ارساء قواعد الادارة المحلية ، تنبض بمشروعات متنوعة كثيرة ، تمخضت عنها حركة التنمية السريعة الحادثة فى كل المحافظات على السواء . وها هو ذا نشاط المركز العلمى قد امتد حاليا الى محافظة أسوان فى أقصى الجنوب وبدأ يمتد الى الوادى الجديد والواحات فى الصحراء الغربية كما أسلفنا . ولن يمضى وقت طويل حتى يضطر المركز الى انشاء فروع أومكاتب له فى المحافظات ، أو على الأقل ، يقوم بتدريب المتخصصين من كل محافظة ليجعلهم أقدر على الدراسة والبحث ، على أن يتبع هذا التدريب بخطة تتيح اعادته فى فترات غير متباعدة . وبذلك يكون المركز قد طور نفسه ليضع علم باحثيه ، سواء من الموظفين داخله أو ممن ينتدبهم من الجامعات والهيئات العلمية الأخرى ، فى خدمة المجتمع . وهكذا يشارك المركز الجامعات فى تطوير المجتمع وصنع مستقبله ، ويسهم فى توجيه تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى السنوات المقبلة .

السكان

كنجزلى دافيز *

يعتبر كنجزلى دافيز من علماء السكان فى العالم ، ويسر المجلة أن تقدمه اليوم فى أحدث ما كتب عن مشكلة السكان فى العالم ونشير الى أن الآراء الواردة بالمقال لا تمثل بالضرورة راى المجلة .

« ان معدل زيادة السكان الحالى يدل على أن سكان العالم يتزايدون ستة أمثال عددهم فى القرن الواحد . ومع ذلك فالتاريخ الحديث يشير الى ان هذا المعدل سينخفض بناءا على رغبة وتصميم المجتمع ذاته » .

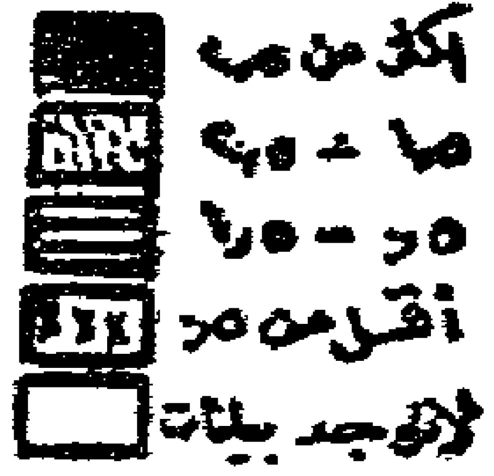
يعتبر الانفجار فى زيادة السكان ظاهرة عصرنا الحديث . فمنذ مئات آلاف السنين ، كان الجنس البشرى موزعا فى انحاء العالم بكثافة قليلة . وباستمرار هذا التوزيع وهذه الكثافة القليلة تميز الانسان عن باقى الكائنات الحية بمعدل وفيات منخفض ، ولذلك كان معدل تكاثره بطيئا بالنسبة لعدده . وتحت الظروف البدائية التى كان يحياها الانسان كان ازدحامه فى منطقة واحدة يؤدى الى ارتفاع معدل الوفيات نتيجة للجوع والمرض والحروب ، ومع ذلك فانه كان أسعد حالا اذا ما قورن بباقى الكائنات الحية . وكانت لدى الانسان سمات تؤهله للسيطرة فى المستقبل ، منها قدرته على الانتشار والتنقل ، كذا احتماله لتنوع الطعام (وساعده على ذلك استخدامه المبكر للطهى) ، بالاضافة الى اعتماده على تعاون الجماعات التى يعيش فيها وسرعة انتقال انماط الثقافة والحضارة وأساليبها . وبمرور الوقت كان على الانسان أن يتعلم كيف يعيش فى مجتمعات بشرية دون ارتفاع معدل الوفيات .

وبقى الانسان موزعا على كثافات قليلة خلال ثورة العصر الحجرى الحديثة رغما عن التقدم الذى أحرزه فى استئناس الحيوانات والتحكم فى الزراعة واختراع المنسوجات والأوانى الفخارية . وقد عانى الانسان فى مطلع الأمر الكثير من الأوبئة والمهالك بالاضافة الى الثورات الطبيعية كالفيضانات ، وبذلك بقى معدل زيادة السكان منخفضا حتى القرن السادس عشر وخلال القرن السابع عشر .

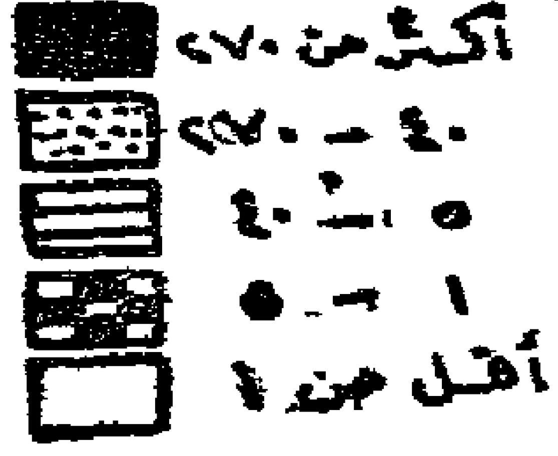
---

* مترجم من :

Population, Kingsley Davis, Scientific American, Vol. 209 : 3, September, 1963.



النسبة المئوية للزيادة فى العام فى الفترة ما بين ١٩٥٨ – ١٩٦١



كثافة السكان فى عام ١٩٦١

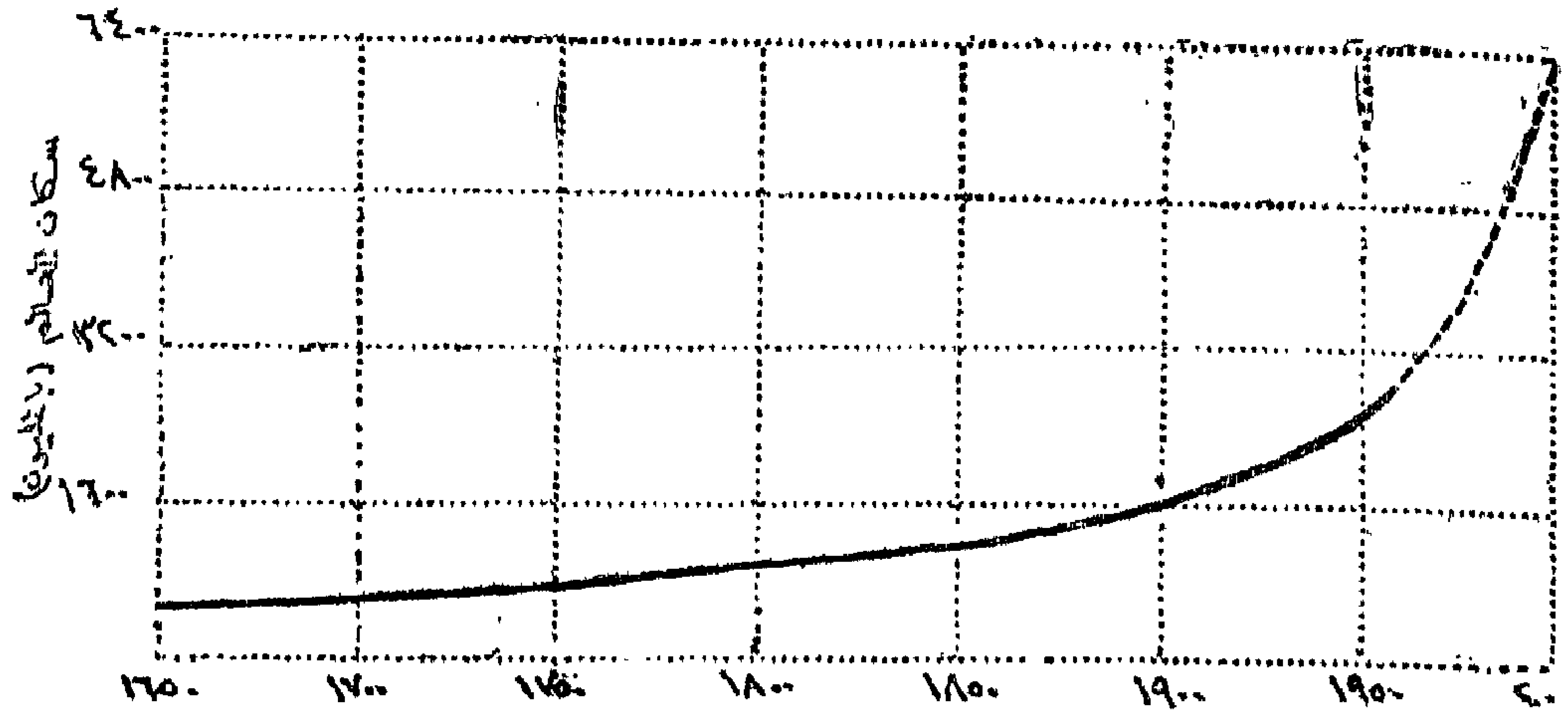
ثم حدث الإنفجار السريع فى معدل زيادة السكان . فبين عامى ١٦٥٠ — ١٨٥٠ تضاعف معدل الزيادة السنوى ، ثم تضاعف مرة أخرى فى عام ١٩٢٠ وبعد الحرب العالمية الثانية ، وفى الحقبة ما بين ١٩٥٠ — ١٩٦٠ ارتفع ارتفاعاكبيرا (انظر الرسم صفحة ٣٩) . وفى وقتنا الحالى يرتفع معدل النمو السكانى ارتفاعا واضحا لا يمكن احتماله لأكثر من لحظة جيولوجية .

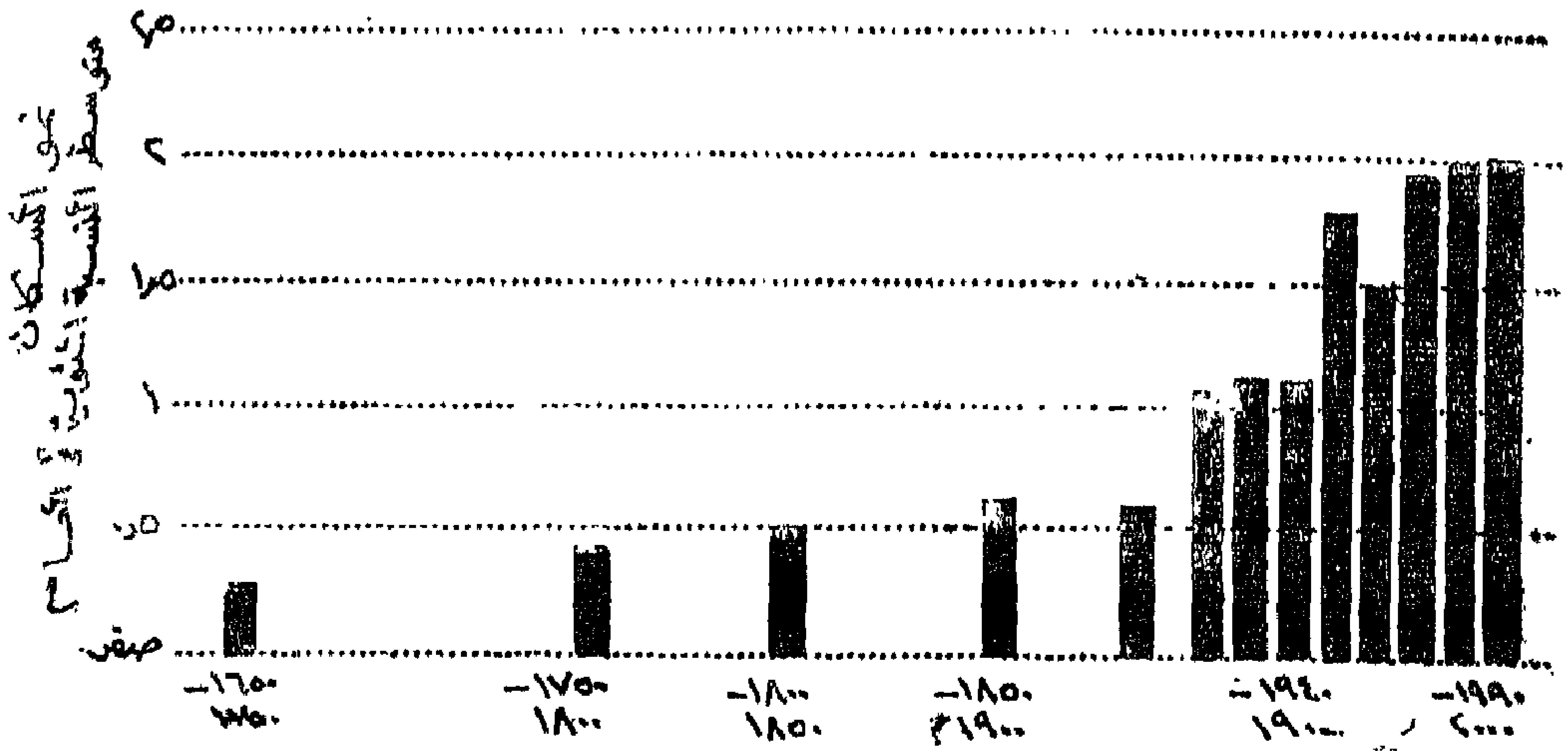
فمنذ عام ١٩٤٠ زاد معدل سكان العالم من ٥ر٢ بليون الى ٢ر٣ بليون ، وتعتبر الزيادة فى السكان خلال الثلاث وعشرين عاما الماضية أكثر من اجمالى التعداد التقديرى لسكان العالم كله عام ١٨٠٠ ولو استمر هذا النمو المضطرد فى السكان بنفس معدل العشر السنوات الماضية فى خلال المائة عام القبلة لازداد تعداد سكان الأرض ستة أمثال عدده الحالى .

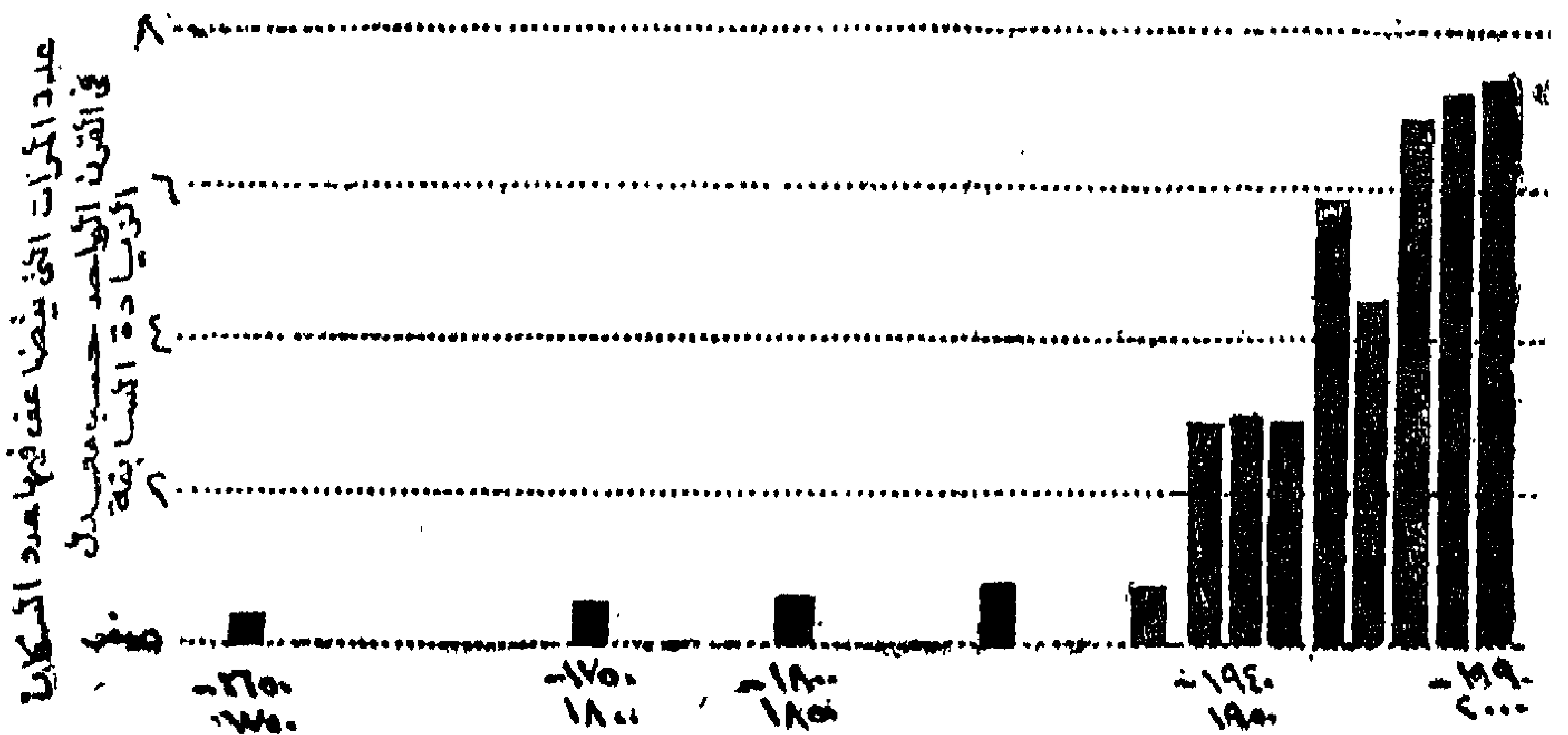
كما تشير التنبؤات الى أنه فى خلال الأربعين عاما القادمة سيزداد معدل الزيادة فى السكان أكثر مما هو عليه الآن . كما تشير التنبؤات التى أصدرتها هيئة الأمم المتحدة الى ان معدل زيادة السكان خلال السنوات المقبلة وحتى انتهاء القرن الحالى — أى حتى عام ٢٠٠٠ — يعتبر مرتفعا للحد الذى قد يؤدى استمرار هذا المعدل الى زيادة سكان العالم سبعة أمثال التعداد الحالى فى خلال مائة عام . وقد اعتمدت هذه التنبؤات على فرض أن التغيرات فى معدلات الوفيات والخصوبة فى مختلف المناطق والتى تتفاوت فى درجة تقدمها ستبقى على ما هى عليه . ولا شك أن مثل هذه التنبؤات لا تعطى الأرقام الحقيقية لعدذ سكان العالم المنتظر فى عام ٢٠٠٠ ، فقد تقل هذه التنبؤات بليون أو بليونين عن الرقم الحقيقى أو قد تعادله ومن الملاحظ ان تنبؤات الأمم المتحدة تتفق مع التنبؤات الأخرى التى ظهرت فى الأعوام الأخيرة والتى تحمل بين طياتها الكثير من التحفظ . فمثلا ، فى عام ١٩٦٠ كان تعداد العالم الحقيقى أكثر مما توقعته الأمم المتحدة بخمسة وسبعين مليونا .

(نشرت الأمم المتحدة هذا العدد التقديرى عام ١٩٥٨ وعلى اساس بيانات استخلصتها عام ١٩٥٥) .

وحتى نتمكن من فهم الأسباب التى ادت الى النمو المضطرد فى سكان العالم ، لا يمكننا ان نقصر دراستنا على الاتجاه العالمى فى هذه الزيادة ، اذ انه قد يعطينا تفسيرا اجماليا لما يحدث فى مناطق تختلف اختلافا بينا فى مراحل نموها وتطورها . وعلى سبيل المثال ، نجد أن المرحلة الأولى فى التطور الديموجرافى للدول الحديثة — اى انخفاض معدل الوفيات ظهرت


سكان العالم (بالمليون)
٦٤٠٠
٤٨٠٠
٣٢٠٠
١٦٠٠
١٦٥٠
١٧٠٠
١٧٥٠
١٨٠٠
١٨٥٠
١٩٠٠
١٩٥٠
٢٠٠٠


نمو السكان
متوسط النسبة المئوية في العام
٢٫٥
٢
١٫٥
١
٠٫٥
صفر
١٦٥٠– ١٧٥٠
١٧٥٠– ١٨٠٠
١٨٠٠– ١٨٥٠
١٨٥٠– ١٩٠٠م
١٩٤٠– ١٩٠٠
١٩٩٠– ٢٠٠٠


عدد المرات التي يتضاعف فيها عدد السكان
في القرن الواحد حسب معدل
الزيادة السنوية
٨
٦
٤
٢
صفر
١٦٥٠– ١٧٥٠
١٧٥٠– ١٨٠٠
١٨٠٠– ١٨٥٠
١٩٤٠– ١٩٥٠
١٩٩٠– ٢٠٠٠

فى الشمال الغربى لأوربا قبل ظهورها فى اى منطقة اخرى من العالم . ومع أن النمو السكانى فى هذه المنطقة قد اصبح حاليا اقل من اى منطقة اخرى فى العالم ، الا أن هذه المنطقة شاهدت أيضا أول زيادة كبيرة فى عدد السكان نتيجة لانخفاض معدل الوفيات . وبالنسبة للتطور الديموجرافى المتقدم فى هذه المنطقة ، يمكننا أن نعتمد على تحليل هذا التطور فى تفسير ديناميات السكان الحديثة .

ذكر المؤرخ راسل (J.C. Russell) ان متوسط العمر فى انجلترا فى المراحل الأخيرة من العصور الوسطى كان حوالى ٢٧ عاما . وفى نهاية القرن السابع عشر وفى خلال معظم القرن الثامن عشر كان حوالى ٣١ عاما فى انجلترا وفرنسا والسويد ، وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر أصبح ٤١ عاما .

وتدل الاحصائيات القديمة والتى يمكن الاعتماد عليها أن معدل الوفيات انخفض بغير انتظام فى الدنمارك والسويد والنرويج حتى عام ١٧٩٠ ، ثم انخفض هذا المعدل بسرعة وانتظام عقب هذا التاريخ ، وفى نفس الوقت بقى معدل المواليد ثابتا تقريبا حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر . وكانت النتيجة زيادة واضحة فى المواليد عن الوفيات ، أو ما يطلق عليه علماء السكان بالزيادة الطبيعية (انظر الرسم صفحة ٤٥) . وفى خلال القرن من ١٨١٥ حتى الحرب العالمية الأولى كان معدل الزيادة السنوى فى الثلاث دول السكندنافية حوالى ٨ر١١ فى الألف — أى ما يقرب من خمس أمثال ما كان عليه فى منتصف القرن الثامن عشر ، وما يكفى لزيادة التعداد ثلاث مرات فى خلال ١٠٠ عام .

ولفترة طويلة تأثر تعداد السكان فى الشمال الغربى لأوربا تأثرا بسيطا نتيجة لهذه الزيادة الطبيعية . ولكن حدث رد فعل واضح ، فقد ظهرت استجابات كثيرة ادت كلها الى انخفاض فى النمو السكانى . فمثلا فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بدأ ملايين الأفراد فى الهجرة من أوربا الى امريكا واستراليا وجنوب افريقيا . ففى الفترة ما بين ١٨٤٦ — ١٩٣٢ قدر عدد المهاجرين من عشر دول متقدمة فى أوروبا بحوالى ٢٧ مليون نسمة، كان من ضمنهم ٤ر٢ مليون فقط من الثلاث دول السكندنافية ، وبذلك أصبح تعداد الثلاث دول فى عام ١٩١٥ ، ١ر١١ مليونا فقط ، فى الوقت الذى كان مقدرا لهذه الدول أن يصبح تعدادها ٢ر١٤ مليون نسمة .

وبالاضافة الى هذا العامل كانت هناك استجابات اخرى عملت على انخفاض معدل الوفيات . فبالرغم من معارضة الكنيسة والدولة ، ظهرت اتجاهات لتنظيم النسل واصبحت عمليات الاجهاض معروفة ، وارتفع

سن الزواج ، كما تفشت ظاهرة عدم انجاب الأطفال فى المجتمع وكانت النتيجة انخفاضا فى معدل المواليد والذى بمضى الوقت سبق الانخفاض فى معدل الوفيات . وفى عام ١٩٣٠ كانت معدلات الخصوبة فى دول أوروبا الصناعية منخفضة لدرجة انها لو استمرت فترة طويلة لما أمكن لسكان هذه الدول تعويض كيانهم .

وحتى نتمكن من ان نفسر رد الفعل السابق لن نجد سوى القليل من الضوء تلقيه القاعدتين المعروفتين ، أولاهما أن النمو السكانى يفيد الاقتصاد ، وهذه لا تفسر السبب الذى من أجله اتجه الأوروبيون الى وقف نمو السكان . والقاعدة الثانية ، أن خطر الفقر يؤدى الى تقييد عدد السكان ، ذلك لأن السكان عادة يضغطون على مصادر المعيشة ، أيضا لا يعتمد عليها اذ ان النمو الاقتصادى كان دائما يسبق النمو السكانى فى دول أوروبا المصنعة . ففى المملكة المتحدة مثلا زاد متوسط دخل الفرد ٢ر٣ مرة فى الفترات ١٨٥٥ — ١٨٥٩ ، ١٩١٠ — ١٩١٤ . وفى الدانمارك ما بين عامى ١٧٧٠ — ١٩١٤ كانت الزيادة فى صافى الانتاج المحلى ، مع تثبيت الأسعار ، أكثر مرتين ونصف من معدل الزيادة الطبيعية . أما فى السويد والنرويج ففى الفترة من ١٨٦٠ حتى ١٩١٤ كانت الزيادة ٤ر١ مرة ، ٧ر٢ مرة أكثر من معدل الزيادة الطبيعية . وواضح من هذا أن الجهود المضنية لتقليل النمو السكانى كانت لدوافع أخرى خلاف الفقر .

وفى رأيى أن هذه الدوافع نشأت نتيجة للصراع بين الفرص الجديدة التى أتيحت للمجتمع وحجم الأسرة الكبيرة . فقد يسر مجتمع شمال غرب أوروبا المتطور فرصا جديدة لجميع افراده على اختلاف طبقاتهم ؛ فمن أساليب جديدة للحصول على الثروة ، الى وسائل للارتقاء اجتماعيا ، بالاضافة الى اطر حديثة للمكانة الاجتماعية . وحتى يستفيد الفرد من هذه الفرص كان لزاما عليه هو وابنائه الاتجاه الى التعلم واكتساب المهارات الجديدة بالاضافة الى توفير راس المال . وكان من المتعذر على الفرد الاستفادة من هذه الفرص عن طريق زواج غير منظم أو اسرة ذات حجم كبير . ولكن نظرا لانخفاض معدل الوفيات (والذى انخفض بنجاح بين الأطفال أكثر من البالغين) كبر حجم الأسرة أكثر من ذى قبل . ففى السويد مثلا وفىالفترة من ١٧٥٥ — ١٧٧٥ كان عدد من يبلغون سن العاشرة من الأطفال ١ر٦ فقط من بين كل عشرة فى الوقت الذى كان ٥ر٨ من كل عشرة فى الفترة ما بين ١٩٠١ — ١٩١٠ . وحتى يتجنب الفرد خطر كبر حجم أسرته ؛ حتى لا تتأثر مكانته ومكانة أبنائه الاقتصادية والاجتماعية ، سعى الى تأجيل أو تجنب

الزواج أو تحديد النسل بجميع الطرق الممكنة . وكان على سكان الحضر مجابهة بهاظة تكاليف تنشئة ابنائهم والمتاعب المترتبة عليها . أما الأسر الريفية فكان يجب أن تجابه النقص فى كفاية الأرض الزراعية اللازمة للزيجات الجديدة عند بلوغ أبنائهم سن الزواج . ولم يظهر النقص فى الأرض الزراعية نتيجة لكبر حجم الأسر فقط ، بل أيضا بسبب احتياج هذه الأرض الى رؤوس أموال أكثر بالاضافة الى تمتع ملاك الأرض بحياة أطول . وكان نتيجة لذلك ان أجل شباب الريف زواجهم ورحلوا الى المدينة أو الى خارج البلاد ذاتها .

وفى هذا الاطار يمكننا تقليل التناقض الوهمى — عندما زادت ثروة دول أوروبا المتقدمة انخفض النمو السكانى لهذه الدول . ويدلل على ذلك عالم الاجتماع بانكس (J.A. Banks) فى كتابه « الانتعاش والوالدية Prosperity and Parenthood » اذ يذكر أن عملية التنمية الاقتصادية فى حد ذاتها قد أمدت بالدوافع لتخفيض النمو السكانى . ويمكننا أن نلاحظ حاليا أن فى جميع الأمم المتقدمة يتضح لنا أن الاتجاه طويل المدى يشير الى انخفاض معدل الوفيات ومعدل معقول نسبيا من المواليد ونمو سكانى بطىء . ويعتبر هذا نظاما ديموجرافيا سليما ويسمح لهذه الدول ، بالرغم من اكتمال نضجها ، فى استكمال تطورها وتقدمها اقتصاديا بسرعة غير عادية .

ومن الطبيعى أن جميع دول شمال غرب أوروبا لم تتبع نظاما موحدا ، فقد اختلف توقيت المراحل التى مرت بها هذه الدول بالاضافة الى الاختلاف فى انماط التفضيل من بين مختلف أساليب تنظيم السكان . فعلى سبيل المثال ، لم تبلغ فرنسا درجة الزيادة الطبيعية التى بلغتها بريطانيا أو اسكنديناوا . ولم يكن هذا بسبب انخفاض مبكر فى معدل المواليد فقط كما يعتقد دائما ، بل بسبب انخفاض بطىء فى معدل الوفيات أيضا . فلو فرضنا تاريخيا — أننا استبدلنا معدل وفيات السويد بمعدل وفيات فرنسا ، لتغيرت الزيادة الطبيعية ولا رتفعت تقريبا بالقدر الذى ينتج فيما لو استبدلنا معدل مواليد السويد . وللوقوف على أسباب انخفاض الخصوبة فى فرنسا يجب أن نقرر أولا أنها كانت مزدحمة بالسكان فعلا فى القرن الثامن عشر . وفى مرحلة تطورها الفكرى المعروفة ، كان من المحتمل الا تقدم كثيرا على استخدام وسائل منع الحمل وعمليات الاجهاض . ومع ذلك فقد بقى معدل الوفيات مرتفع نسبيا ذلك لأن فرنسا لم تتمكن من مجاراة جيرانها فى التقدم الاقتصادى والتى أسرعت فى عمليات التصنيع . ونتيجة لذلك فان الفرق بين المواليد والوفيات فى فرنسا أعطاها الفرصة لنمو بطىء فى السكان ومعدل أقل فى الهجرة .

أما ايرلندا فلها تاريخها الديموجرافى الخاص بها ولكن مثل فرنسا تختلف عن باقى الدول فى الاتجاهات أكثر من النوع . فقد كان الاتجاه فى تهرب ايرلندا من الضغط البشرى معتمدا على الهجرة وتأخير الزواج والبقاء بدون زواج . ففى عام ١٨٩١ كان متوسط عمر الزواج للفتيات ٢٨ عاما (يقارن بالولايات المتحدة فى نفس التاريخ ٢٢ عاما) كما أن حوالى ١/٤ السيدات الايرلنديات لم يمارسن الزواج نهائيا ، بالاضافة الى أن حوالى ١/٣ المواليد الايرلنديون يعيشون خارج ايرلندا ذاتها . وقد بدأت هذه التغيرات مع بدأ المجاعة فى عام ١٨٤٠ واستمرت مع بعض التعديل حتى يومنا هذا ، وكان تأثيرها قويا حتى جعلت من ايرلندا الدولة الوحيدة المتقدمة التى مارست انخفاضا مطلقا فى السكان .

وكان مجموع السكان ٨ر٢ مليونا فى ١٨٤١ وانخفض الى ٥ر٤ مليون فى عام ١٩٠١ . وكانت العوامل المحددة لحجم السكان فى ايرلندا ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعتها الجغرافية كجزيرة تعتمد أساسا على الزراعة وتشترك اشتراكا غير مباشر فى الثورة الصناعية . كما ارتبطت الأرض بالزواج وكانت تعتبر عاملا أساسيا فى تقريره ، ولم يحاول الآباء تغيير القيم المرتبطة بالأرض حرصا منهم على الاحتفاظ بها . أما الدين فكان عاملا مؤثرا فى الأوضاع القائمة فى ايرلندا ، فقد كان للكاثوليكية التى يعتنقها الايرلنديون أثرا كبيرا فى حياتهم نظرا للبيئة الريفية التى يعيشونها ، كما كانت الكاثوليكية عاملا من عوامل عدائهم للانجليز الذين يعتنقون مذهب البروتستانت . وكان المذهب الكاثوليكى يؤكد أهمية خاصة لعدم الزواج ، وكان للكنيسة أثرا كبيرا فى منع الاختلاط الغير مشروع وحدد ذلك كثيرا من الحمل الغير شرعى والذى غالبا ما يؤدى الى الزواج ، أضف الى هذا تحريم هذا المذهب للاجهاض واستخدام موانع الحمل . ولو ان تنظيم النسل كان مستخدما الى حد ما كما يتضح من الانخفاض فى الخصوبة أثناء الزواج ، الا أنه كان ذا أثر بسيط . كما كان الزواج من الأمور غير المرغوب فيها نظرا لتحريم الطلاق ولقلة اشتراك المراة المتزوجة فى القوة العاملة فى أوروبا عموما . وكان اخفاق الدولة فى التصنيع يعنى رحيل الأفراد من المزارع الى المدن وبالتالى خروجهم من ايرلندة ذاتها .

وتصور فرنسا وايرلندا اختلافا متباينا حول مبدأ واحد . ففى شمال غرب أوروبا كان تزايد السكان نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات وأوجد هذا رد فعل متعدد المراحل خفض النمو السكانى بمعدل مناسب . ولم يكن

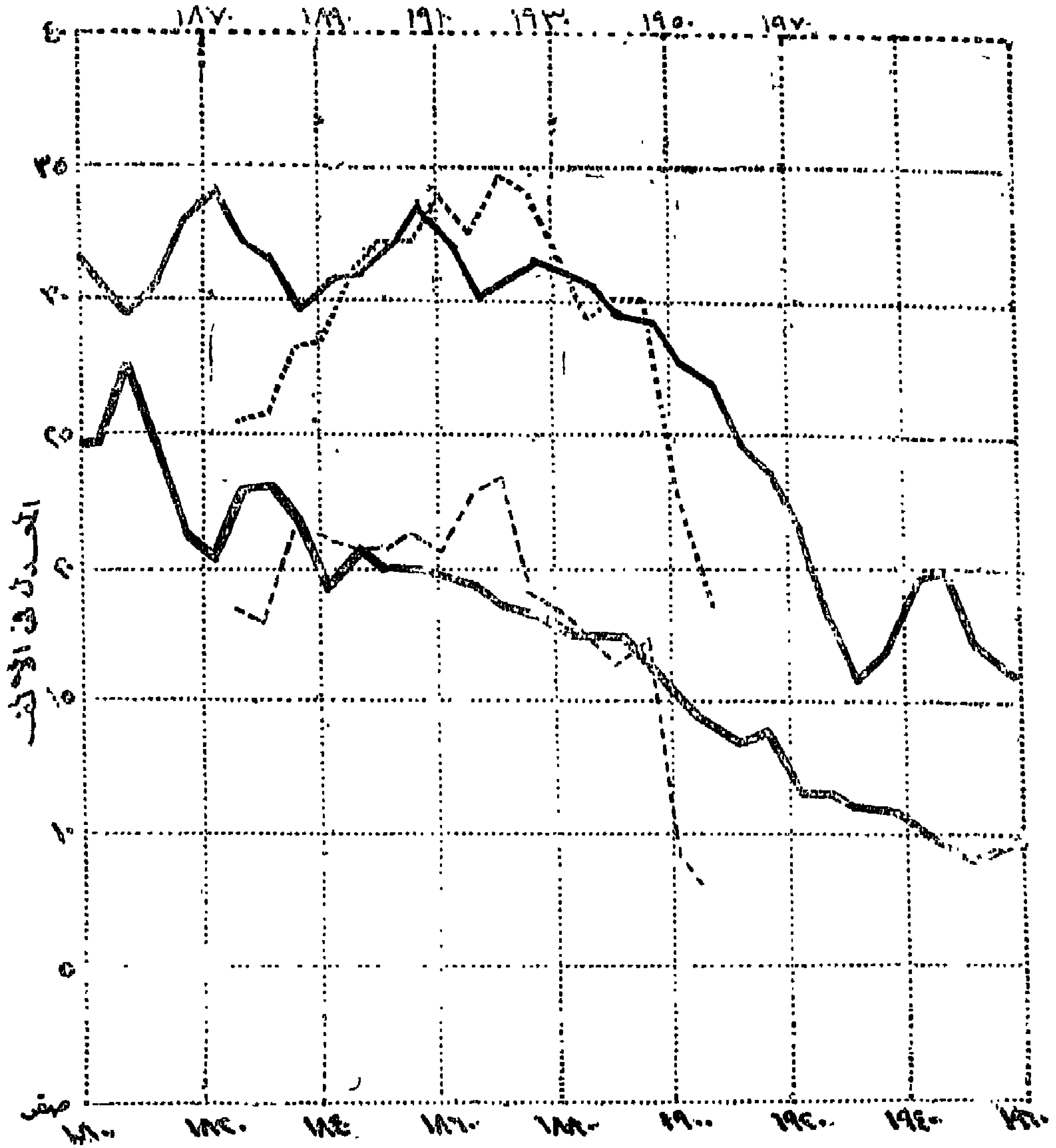
الدافع الرئيسى خلف هذا الاتجاه هو الفقر أو الجوع ولكن كان بناءا على رغبة الأفراد ذاتهم فى المحافظة وعلى تحسين مستوياتهم الاجتماعية من طريق الفرص التى أتاحتها لهم المجتمعات الصناعية .

والسؤال الذى يدور الآن هو : هل ينطبق هذا التفسير على تاريخ أى دولة مصنعة بصرف النظر عن ظروف ثقافتها التقليدية ؟

بناء على الأدلة والشواهد يمكن الاجابة على هذا السؤال بالايجاب . وللتدليل على ذلك يمكن أن نناقش الموقف الديموجرافى لليابان باعتبارها الدولة الوحيدة المصنعة وخارج نطاق أوروبا . والسؤال الذى يدور الآن هو الى أى مدى يعتبر التطور الديموجرافى فى اليابان موازيا للتطور الذى حدث فى دول شمال غرب أوروبا ؟

لو طبقنا منحنيات المعدلات الحيوية على مثيلاتها فى اسكنديناوه (أنظر الرسم صفحة ٤٥) لوجدنا نموا متشابها ولو أنه بمعدل أسرع . وطبقا للاحصائيات — والتى قد يشك فى صحتها حتى عام ١٩٢٠ ويمكن الاعتماد عليها بعد هذا التاريخ — نلاحظ انخفاضا سريعا فى معدل الوفيات عند بدء التصنيع بعد الحرب العالمية الأولى . كما أن معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة ما بين ١٩٠٠ — ١٩٤٠ يعادل تقريبا الزيادة فى اسكنديناوه فى الفترة ما بين ١٨٥٠ — ١٩٢٠ ، بمتوسط ١ر١٢ فى الألف من السكان فى العام الواحد اذا ما قورن باسكنديناوه الذى بلغ ٣ر١٢ فى الألف . كما أن معدل المواليد فى اليابان بدأ فى الانخفاض السريع لدرجة أنه انخفض أسرع من معدل الوفيات كما حدث فى أوروبا . وعقب الحرب العالمية الثانية كان انخفاض المواليد حادا الى أن بلغ ٥٠٪ فى الفترة ما بين ١٩٤٨ — ١٩٦٠ ويمكن القول بأن هذا الانخفاض كان أسرع انخفاض حدث فى أى دولة من الدول . كما انخفضت معدلات الحمل بين النساء فى مختلف الأعمار الى الحد الذى لو استمرت عليه لما تمكن اليابانيون من استعواض شعبهم .

ولكن هل استخدم اليابانيون نفس الأساليب التى استخدمها سكان شمال غرب أوروبا للحد من النمو السكانى ؟ الاجابة أيضا بنعم . وقد علل الغربيون حدوث التغير فى النمو السكانى فى اليابان بسببين : (الأول) الدور الهام الذى لعبته حكومة اليابان و (الثانى) الاجهاض ، ولو أن كلا السببين لا ينفى التشابه بين الأساليب التى استخدمت فى شمال غرب أوروبا واليابان .



مقارنة بين معـــدلات الوفيـات والمواليـد فى الدنمـارك والنرويج والسويد مجتمعين (الخطوط الكاملة) والمعدلات فى اليابان (الخطوط المتقطعة) بفاصل خمسين عاما . تمر اليابان فى تغير سكان يشبه للتغير الذى حدث فى المـاضى فى اسكنديناوه . والمنطقة بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات توضح الزيادة الطبيعية أو النمو السكانى الذى كان يحدث بدون هجرة . وفى السنوات القليلة المـاضية انخفضت المعدلات فى اليابان بسرعة مذهلة .

حقيقى انه منذ الحرب اتبعت الحكومة اليابانية سياسة جادة لتنظيم النسل اكثر من اى دولة أخرى فى أى زمن مضى ولكن من الواضح أيضا أن اليابانيين خفضوا الحمل تبعا لرغبتهم الذاتية . فمن الملاحظ أن هناك انخفاضا واضحا فى معدل الانجاب منذ عام ١٩٢٠ وكان ذلك قبل أن تكون هناك سياسة حكومية تؤيد هذا الاتجاه .

أما بالنسبة للاجهاض ، فيعتبر اليابانيون استثناء عن باقى الدول فى الاعتراف بمداه . فاذا ما قورنوا بالأوربيين نجد انهم أقل تعلقا بالخرافات بالنسبة لهذا الموضوع ، كما أنهم يحتفظون بسجلات دقيقة الى حد ما عن حالات الاجهاض، فى الوقت الذى تخلو فيه الدول الأخرى من هذه السجلات. وطبقا للسجلات اليابانية ارتفعت نسبة عمليات الاجهاض المسجلة من ٨ر١١ فى الألف سيدة فى سن الحمل فى عام ١٩٤٩ الى ٢ر٥٠ فى الألف فى عام ١٩٥٥ ولا توجد لدينا اية معلومات أو بيانات تاريخية عن الدول الغربية يمكن الاعتماد عليها ، ولكننا نعلم من عدة دلالات غير مباشرة أن الاجهاض المفتعل لعب دورا كبيرا فى تخفيض معدل المواليد فى غرب اوروبا فى الفترة ما بين ١٩٠٠ — ١٩٤٠ ، بل مازال يلعب دورا هاما الى وقتنا هذا . فمثلا نجد ان « كرستوفر تتيز » Christopher Tietse من اللجنة القومية للصحة العقلية National Committee for Mental Health قد جمع بيانات تشير الى أن خمس دول فى شمال غرب اوروبا التى كان الاجهاض فيها قانونيا لفترة من الزمن قد ارتفع فيها أخيرا معدل الاجهاض بشكل ملحوظ يشبه الى حد كبير ما يحدث فى اليابان . ففى ١٩٦٠ — ١٩٦١ كان كل ١٣٩ عملية اجهاض يقابلها ١٠٠ ولادة فقط فى المجر ، ٥٨ عملية اجهاض يقابلها ١٠٠ ولادة فى بلغاريا ، ٥٤ فى تشيكوسلوفاكيا ، ٣٤ فى بولندا . وتعتبر دول شرق أوروبا فى مرحلة نمو وتطور اذا ماقورنت بدول شمال غرب أوروبا فى أوائل هذا القرن .

ولا يعتبر الاجهاض العامل الوحيد فى انخفاض معدل المواليد فى اليابان . فقد أظهرت الدراسات التى أجريت منذ ١٩٥٠ استخدام موانع الحمل قبل هذا التاريخ كما تشير النتائج بازدياد استخدامها بعد ذلك . كما تشير أيضا الى زيادة فى عمليات التعقيم ، هذا بالاضافة الى التأخر فى الزواج ، تماما كما حدث فى أوروبا . فقد اتضح أن نسبة الاناث البالغات والبالغ عمرهن أقل من عشرين عاما ومتزوجات كانت ٧ر١٧ فى المائة سنة ١٩٢٠ ، ٨ر١ فى المائة سنة ١٩٥٥ . أما الاناث اللاتى تزوجن قبل بلوغ سن العشرين فى عام ١٩٥٩ فتبلغ نسبتهن خمسة فى المائة فقط ، فى الوقت الذى بلغت نسبتهن النصف تقريبا من مجموع الزيجات كلها فى الولايات المتحدة (٥ر٤٨

فى المـائة فى مناطق التسجيل) واخيرا خبرت اليابان نفس خبرة غرب أوروبا فى الهجرة الجماعية الكبيرة . فحتى الحرب العالمية الثانية أرسلت اليابان ملايين المهاجرين الى مختلف المناطق فى آسيا والأمريكتين .

وباختصار ، نلاحظ ان اليابان جابهت الارتفاع فى معدل الزيادة الطبيعية نتيجة لانخفاض معدل الوفيات بنفس الطرق التى ظهرت فى بلاد شمال غرب أوروبا وفى مرحلة متشابهة . ومثل الأوربيون ، خفض اليابانيون النمو السكانى بطريقتهم الخاصة وتبعا لاهتماماتهم ورغباتهم ولصالح أبنائهم فى مجتمعهم النامى، أكثر من خوفهم من الحرمان أو الجوع أو خوفا من ازدياد السكان فى بلادهم . وقد بلغ متوسط نمو اليابان الاقتصادى ٤ر٥ فى المائة سنويا فى الفترة ما بين ١٩١٣ ــ ١٩٥٨ وكان هذا أكثر مما حدث فى دول أوروبا فى مرحلة مماثلة .

وبالنسبة للدول المصنعة يجب ايضا أن نهتم بمجموعة اخرى من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلنده وجنوب أفريقيا وروسيا . اذ ظلت هذه الدول تتميز عن دول شمال غرب أوروبا واليابان بغزارة ووفرة مصادر الثروة الطبيعية بالنسبة لعدد سكانها ، فكلها تعتبر فى مصاف الدول الغنية . لذلك قد نتوقع تاريخا ديموجرافيا لهذه الدول يختلف الى حد ما عن قرينه فى أوروبا . والواقع أن هناك بعض الاختلافات ولكن عموما نجد أن الأنماط متسقة فى الاثنين .

وواحد من هذه الاختلافات هو أن الثروة الطبيعية التى لم تمس والتى توفرها هذه الدول جذبت الكثير من الأفراد للهجرة الى هذه الدول الجديدة . فجميع هذه الدول الحديثة والمصنعة ــ عدا روسيا ــ استقبلت موجات هائلة من المهاجرين من أوروبا . لذلك أصبح النمو السكانى فى هذه الدول نموا سريعا أكثر من النمو الحادث فى البـلاد الأصلية للمهاجرين . ونظرا لحداثة هذه الدول واتساعها الذى يسمح بتوسع كبير ، تميزت بهجرة داخلية كبيرة وفرصا جديدة تتاح لسكانها من آن لآخر . ونتيجة لذلك بقيت معدلات المواليد مرتفعة نسبيا . ففى خلال العشرة أعوام مابين ١٩٥٠ ــ ١٩٦٠ ، ومع استمرار الهجرة ، نمى سكان هذه الدول بمعدل بلغ متوسط ٢ر٣١ فى المـائة فى العام الواحد فى الوقت الذى كان هذا المعدل ١ر٧٦ فى المائة لباقى سـكان العالم .

من الواضح اذن أن الدول الصناعية الرائدة (frontier) والتى يفيض فيها الموارد يزداد نموها السكانى فى مستوى أعلى من مثيله فى اليابان أو دول شمال غرب أوروبا لأن الفرد العادى يشعر أنه من السهل عليه هو وابنائه

الحصول على مكانه اجتماعية متميزة . فالملاحظ أن المهاجرين يجذبهم اغراء الفرص المختلفة وعادة مايبدأون حياتهم على مستوى منخفض وهذا يرفع من مستوى الأهالى الأصليين نسبيا ، كما نلاحظ أيضا زواج الأفراد فى سن مبكرة بالاضافة الى تكوينهم أسرا كبيرة نوعا . ولكن هذا الاختلاف عن النمط السائد فى الدول المصنعة يعتبر اختلافا مؤقتا ولفترة محدودة .

ففى الدول الحديثة المتقدمة ، كما فى دول شمال غرب أوروبا ، بدأ الانخفاض الشديد فى معدل المواليد بعد عام ١٨٨٠ ، وخلال الأزمة الاقتصاديه عام ١٩٣٠ كان المعدل يزيد بقدر ١٠ فى المائة فقط عن باقى دول أوروبا . ولو أن الانتعاش البسيط فى هذه الدول والذى حدث عقب الحرب دام لوقت أكثر من باقى الدول المتقدمة ، الا انه من الواضح أن هذا الانتعاش بدأ فى الانكماش حاليا ، كما أن معدل الهجرة الى هذه الدول قد قل عن ذى قبل . ويبدو ان هنــاك الكثير من العوامل التى ستؤدى حتما الى تحــديد النمو السكانى فى هذه الدول . وبالرغم من أن متوسط كثافة الســكان ما زال منخفضا غير أن هذه الدول تعتبر من أكثر الدول تحضرا . أما معــدلات المواليد فانها تتأثر بوضوح تبعا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى ذلك ، تتمتع هذه الدول بأعلى مستويات معيشتها فى العــالم ، ولكن نظرا للاقبــال المستمر على موارد هذه الدول ، فانه من المتوقع أن تقــل المستويات المعيشية الممتــازة طالمــا أن هنــاك زيادة فى الســكان وزيادة فى استهلاك هذه الموارد .

ولنحاول الآن تحليل الموقف الديموجرافى للدول النامية او الغير مصنعة . كقاعدة عامة ، نلاحظ أن هذه الدول منذ عام ١٩٣٠ تنمو بمعدل يعادل ضعف المعدل فى الدول المصنعة ، وقد أصبحت هــذه القاعــدة معروفة ومثبتة فى الكثير من الدول . ويذهل المرء عندما يفكر فى هــذه الحقيقة ، فان هذه الدول بالرغم من فقرها وتزاحمها الشديد والتى كان يجب أن تحد من نموها السكانى ، أصبحت تنمو بمعدل سريع . ويشكل عــدد البالغين فى هذه الدول ٦٩ فى المائة من مجموع البالغين فى العالم كله ، وايضا ٨٠ فى المائة من مجموع أطفال العالم . ولذلك فان الموقف الديموجرافى ذاته يجعل العــالم كله أكثر تخلفا أو فقرا ، وهذه حقيقة تضاعف من صعوبات التنمية الاقتصــادية .

كيف يمكننا اذن أن نفسر أن أفقر أنحاء العــالم تنتج أكثر عدد من الآدميين ؟ ان الفرد لا يمكنه مقاومة اغراء الاعتقاد بأن التاريخ يعيد نفسه فى هذه الدول ، فهى تمر فى نفس مرحلة النمو السكانى السريع الذى جابه

الغرب عند بدء التصنيع وصاحبها انخفاض فى معدل الوفيات . ولو صح هذا فمن المحتم أن عاجلا أو آجلا أن تحد المناطق النامية من هذه الدول من حجم سكانها كما فعل الغرب . ومن الممكن أن يثبت صحة هذا على مر الزمن ، ولكن قبل أن نقبل الأمور على علاتها يحسن أن نتحقق قليلا من الحقائق المجردة كما هى .

فى الواقع يوجد اختلافات جوهرية بين الموقف الديموجرافى للدول غير المصنعة حاليا والموقف الديموجرافى التاريخى للدول المصنعة فعلا . وأولى هذه الحقائق المذهلة أن معدل الزيادة الآدمى أعلى بكثير من قرينه فى الدول الغربية . فالدول المصنعة لم تزد أقل زيادة طبيعية فيها عن ١٥ فى الألف فى العام ، ففى اسكنديناوه بلغت ١٣ ، وفى انجلترا وويلز بلغت ١٤ ، وحتى فى اليابان بلغت أقل من ١٥ فى الألف . حقيقة أن الزيادة الطبيعية فى الولايات المتحدة بلغت ٣٠ فى الألف فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولكن كان السبب الرئيسى يرجع الى الهجرة الكبيرة لصغار الأفراد والتى أدت الى زيادة المواليد وليست الوفيات ونظرا للفرص الكبيرة التى أتاحتها هذه القارة والتى تحتاج الى من يستغلها .

وبالمقارنة يتضح لنا أن فى جميع المناطق النامية يرتفع معدل الزيادة الطبيعية ارتفاعا كبيرا . ففى الحقبة من ١٩٥٠ — ١٩٦٠ كان متوسط الزيادة ٣١٫٤ فى الألف فى العام فى تايوان Taiwan ، ٣٢٫١ فى الملايو ، ٢٧٫٧ فى ألبانيا ، ٣١٫٨ فى المكسيك ، ٣٣٫٩ فى السلفادور ، ٢٦٫٨ فى سيلان، ٣٧٫٣ فى كوستاريكا . وهذه الأرقام ليست معدلات المواليد بل هى الفرق بين عدد المواليد والوفيات أى الزيادة الطبيعية . ويكفى أن نعلم أن عدد السكان يتضاعف خلال ٢٣ عاما اذا كان معدل الزيادة الطبيعية ٣٠ فى الألف فى السنة .

ومن الملاحظ أن النمو السكانى فى الدول المتخلفة قد بدأ مبكرا فى مراحل النمو — أو ربما يجدر بنا القول فى عدم النمو — أكثر من النمو الذى حدث فى الدول المصنعة . فمثلا ، فى بريطانيا نلاحظ أنها بلغت ذروة النمو السكانى فى ذات الوقت الذى كانت على درجة عالية من التصنيع والتحضر وكان ١/٥ القوة العاملة من الذكور يعملون فى الزراعة . ولو قارنا أربع دول فى وقت بلوغها ذروة الزيادة الطبيعية لسكانها فى القرن التاسع عشر (١٤٫١ فى الألف فى السنة) مع خمس دول غير مصنعة خلال نموها السريع فى ١٩٥٠ (٣٢٫٢ فى الألف فى العام) ، لوجدنا أن الدول المصنعة كانت ٣٨٫٥ فى المائة متحضرة وتبلغ قوتها العاملة فى الصناعة ٢٧٫٩ فى المائة ، فى الوقت الذى نجد فيه الدول الغير مصنعة ٢٩٫٤ فى المائة متحضرة

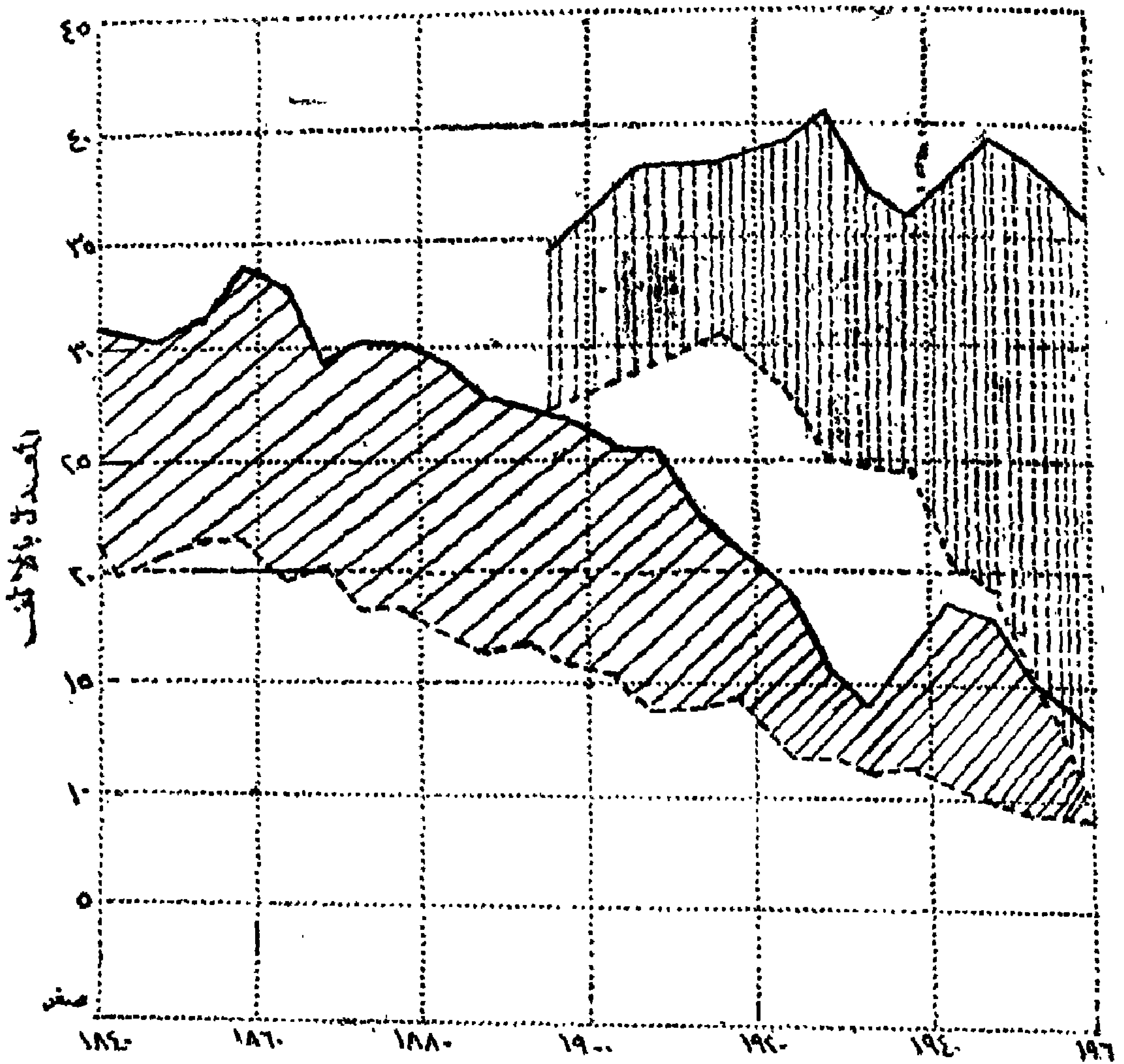
و ١,٥ فى المائة فقط من أفراد سكانها يعملون فى الصناعة . وباختصار نلاحظ أن سكان الدول غير المصنعة يزداد حجمهم بسرعة فى مرحلة متقدمة من مراحل الدورة الديموجرافية التى صاحبت التصنيع فى القرن التاسع عشر .

ويعتبر انخفاض معدل الوفيات العامل الأساسى فى زيادة السكان فى الدول النامية ، تماما كما حدث فى الدول المصنعة . ولكن زيادة المواليد عن الوفيات تطورت وزادت أكثر من الدول المصنعة ويظهر ذلك جليا فى الرسم الذى يوضح المقارنة بين الموقف الديموجرافى فى سيلان فى السنوات الماضية والسويد فى عام ١٨٠٠ (أنظر الرسم صفحة ٤٦) .

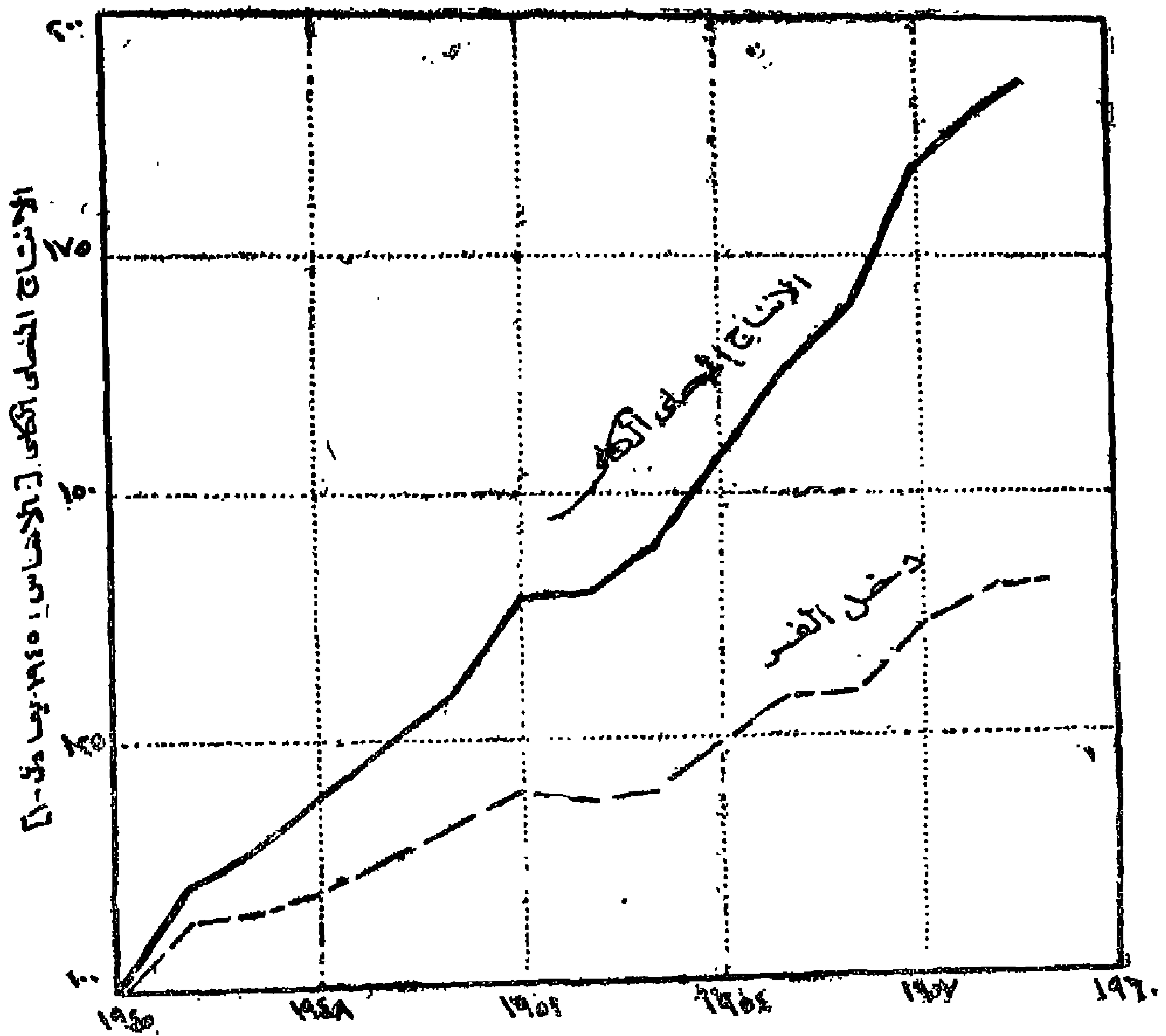
وفى أغلب الدول النامية نلاحظ انخفاض معدل الوفيات بسرعة فائقة . فمثلا ، فى جزيرة موريتيس الواقعة فى المحيط الهندى وفى خلال ثمان سنوات عقب الحرب تمكنت من رفع متوسط العمر من ٣٣ عاما الى ٥٥ عاما ، وتعتبر زيادة عالية لم تتمكن السويد من التوصل اليها الا بعد ١٣٠ عاما . ومثال آخر تايوان ، ففى خلال عشرين عاما تمكنت من زيادة متوسط العمر من ٤٣ عاما الى ٦٣ عاما وهى زيادة توصلت اليها الولايات المتحدة بعد ٨٠ عاما . وطبقا للسجلات الاحصائية نجد أن فى ١٨ دولة نامية انخفض معدل الوفيات انخفاضا كبيرا منذ ١٩٣٠ . ففى هذا العام انخفض معدل الوفيات ٦ فى المائة ، وانخفض حوالى ٢٠ فى المائة عام ١٩٥٠ ، وبناءا على آخر بيانات احصائية مازال انخفاض معدل الوفيات مستمرا .

وما زالت أسباب هذا الانخفاض الحاد موضوع مناقشة وخلاف كبير ، وتوجد نظريتان متعارضتان لتفسير هذه الظاهرة ، اذ يعزو الكثيرون الانخفاض فى معدل الوفيات الى ما أحرزه العلم من تقدم فى الطب والصحة العامة ، ومن جهة أخرى نجد رجال الطب يرفضون الاتهام بأنهم السبب فى ازمة السكان فى العالم ، بل يقللون من دورهم ويعزون هذه الأزمة الى التقدم الاقتصادى .

ويؤكد الأخيرون ان الانخفاض فى معدل الوفيات فى الشمال الغربى لأوروبا حدث عقب الارتفاع الثابت فى مستوى المعيشة ، فالتحسن المستمر فى الكساء والمسكن والغذاء وظروف العمل أدى الى زيادة مقاومة الأفراد للأمراض . ونتيجة لذلك اختفى الكثير من الأمراض الخطيرة او قلت حدتها بدون تدخل معين من الوجهة الطبية . ويضيفون الى ذلك أن نفس العملية تتم الآن فى الدول النامية .



الخط الديموجرافى الحديث يظهر فى الدول الغير مصنعة ، فمعدلات المواليد (الخطوط المستقيمة) لم تنخفض انخفاضا جوهريا ، فى الوقت الذى انخفض فيه معدل الوفيات (الخط المنقط) كما هو واضح بالنسبة لسيلان (المنطقة العليا) . ويتلاحظ أن المنطقة بين المعدلين قد اتسعت . وفى دول مثل السويد (أسفل) ، نلاحظ أن معدلات المواليد انخفض فى مرحلة التنمية قبل انخفاض معدل الوفيات بكثير ، تماما كما يحدث فى الدول المتخلفة حاليا .



الانتاج المحلى الكلى فى أمريكا اللاتينية تضاعف فى الفترة من ١٩٤٠ — ١٩٥٩ (الخط الكامل) ولكن نمو السكان أوقف زيادة دخل الفرد (الخط المنقط) ■

ومن جهــة أخرى يؤمن اغلب الديموجرافيون والاقتصاديون بأن الأحوال الاقتصادية لم تعد لها نفس الأهمية التى كانت تنسب اليها فى المـاضى رفع المستوى الصحى فى المجتمع . فالتطور الملحوظ فى العلوم الطبية قد وفر أساليب متعددة لانقاذ الحياة بالاضافة الى الكثير من الأدوية التى يمكن نقلها لأكثر المناطق تخلفا بسرعة فائقة فان اى مجتمع متخلف ، ومهما بلغت درجة تخلفه ، يمكن أن يخفض معدل وفياته ليصل الى معدل القرن العشرين المنخفض ولعدة سنوات بدون انتظار لعملية التنمية الاقتصادية او التغير الاجتماعى البطيئين . وكثير من المؤسسات الدولية والحكومات المنتعشة اقتصـاديا سعدت كثيرا بتمثيلها دور المنقذ بارسالها ارساليات وبعثات لمحاربة المرض فى المناطق المتخلفة .

ولا يمكن الفصــل فى الرأيين ، اذ أن كلاهما يحمل بين طياته بعض الحقيقــة والصــدق . الحقيقة أن كثير من الــدول الناشــئة قــد أحرزت تقدما اقتصاديا ، ولكن لا يمكن القول بأن هذا التقدم يفسر لنا الانخفاض السريع فى معدلات الوفيات ، كما لا يظهر لنا اى ارتباط واضح بين النمو الاقتصادى والتحسن فى متوسط العمر . فمثلا ، موريتيس (Mauritius)وخـلال فترة خمس سـنوات من ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨ انخفض متوسط دخل الفرد ١٣ فى المـائة ، ومع ذلك انخفض معدل الوفيات ٣٦ فى المـائة ، ومن جهة اخرى ، فى كوستاريكا وخلال فترة خمسة عشر عاما من ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ زاد متوسط الدخل القومى ٦٤ فى المـائة فى الوقت الذى انخفض معدل الوفيات ٥٥ فى المـائة .

ويبدو انه لا يوجد ارتباط جوهرى بين المتغيرين اذا درسنا كل دولة على حدة . ففى خمس عشرة دولة نامية نلاحظ أن معدل الوفيات انخفض فى الخمسينات (١٩٥٠ ــ ١٩٥٩) بانتظام واضح (حوالى ٤ فى المائة فى العام) فى الوقت الذى يختلف النمو الاقتصادى لهذه الدول اختلافا بينا يتراوح بين لا شىء الى زيادة ٦ فى المـائة فى متوسط دخل الفرد .

لذلك يمكننا أن نستخلص مبدئيا أن للتقدم الطبى تاثيره على انخفاض معدل الوفيات . فبلايين الدولارات التى صرفت فى سبيل رفع المستويات الصحية فى الدول النامية قد خفضت فعلا معدلات الوفيات ، بصرف النظر عن الأحوال الاقتصادية المحلية فى هذه المناطق . وقد نجحت البرامج التى نفذت للتحكم فى انتشار الأوبئة مثل الكوليرا والملاريا . وهــذا لا يعنى أن

التحكم فى أسباب الوفيات فى الدول النامية قد أصبح مستقلا كلية وبصفة مستديمة عن التنمية الاقتصادية ولكن يمكن القول أنه قد أصبح مستقلا مؤقتا ولدرجة مذهلة .

وتبعا لذلك فان النمو السكانى يرتبط ارتباطا ضئيلا بالأحوال الاقتصادية فى هذه الدول . ويذهب كولين ج . كلارك(Colin G. Clark الاقتصادى البريطانى الى أن النمو السكانى السريع يشجع على التنمية الاقتصادية .

ويلقى هذا الرأى الكثير من التأييد ، ففى الماضى ارتبط النمو السكانى بالتصنيع ، وكذلك يتغير معدل المواليد (وليس معدل الوفيات) تبعا لتغير الأحوال الاقتصادية فى الدول المصنعة حاليا . اما بالنسبة للدول النامية فى وقتنا الحالى ، فيبدو أنه لا توجد علاقة واضحة بين السكان واقتصاديات هذه الدول .

ففى هذه البلاد لم تتأثر المواليد او الوفيات نتيجة للتغير الاقتصادى ومن الملاحظ أن اعلى معدلات فى النمو السكانى تظهر فى دول لم تتقدم اقتصاديا . فمثلا ، فى ٣٤ دولة من هذه الدول ، والتى أمكن الحصول على بيانات عنها ، نلاحظ أنالارتباط ضعيف بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى خلال الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٥٩ ، وفى ٢٠ دولة من دول أمريكا اللاتينية وفى خلال الفترة من ١٩٥٤ — ١٩٥٩ ، نجد أن متوسط الانتاج القومى انخفض من متوسط ٢ فى المائة الى ٣ر١ فى المائة ، وفى نفس الوقت ارتفع النمو السكانى من ٥ر٢ الى ٧ر٢ فى المائة فى العام .

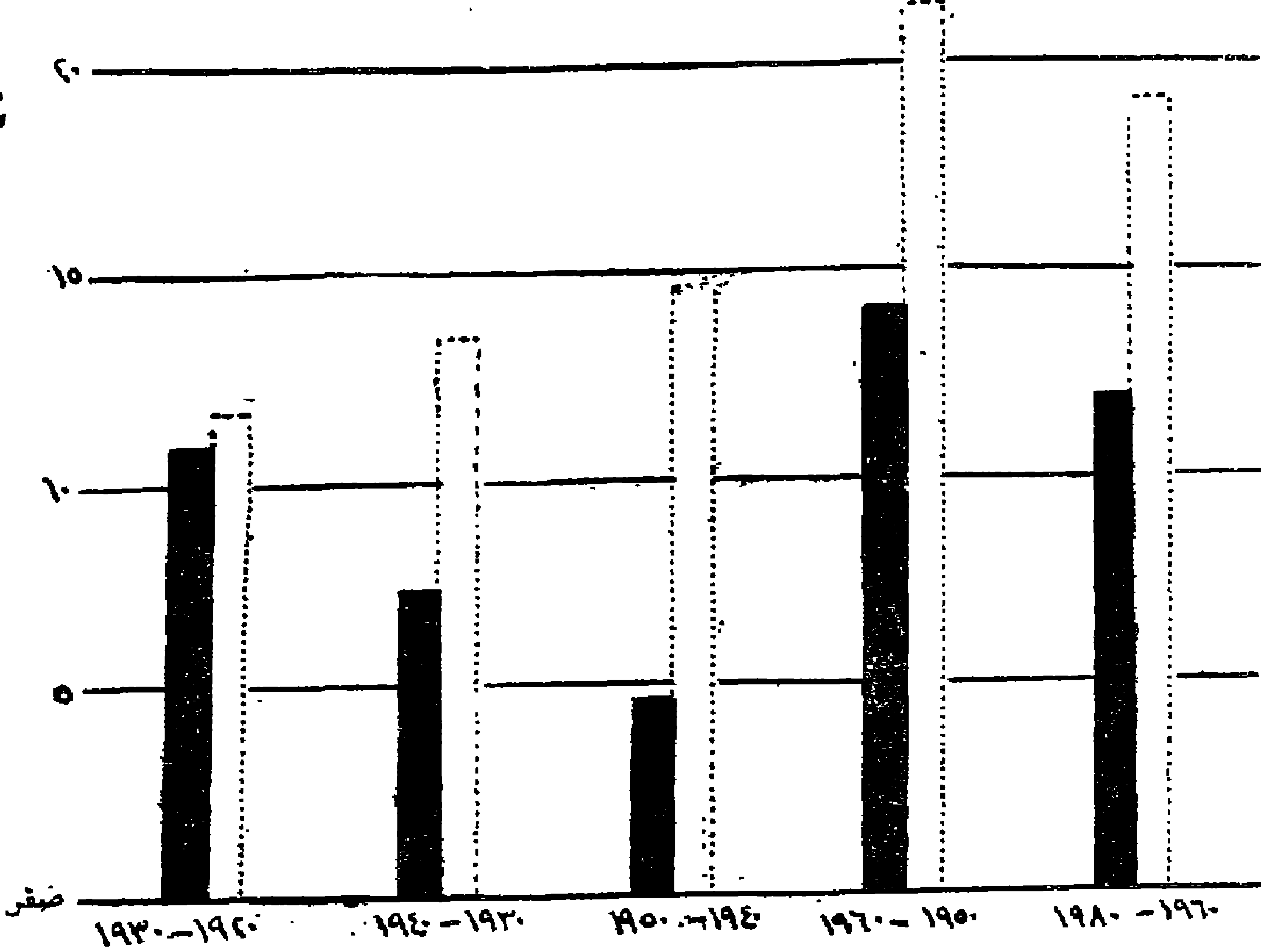
وتدل كل الشواهد على أن النمو السكانى فى الدول النامية لا يساعدها بالمرة على التقدم الاقتصادى ، بل علىالعكس ، قد يعيق التنمية الاقتصادية . فمثلا ، اذا كان هناك فائضا من الأيدى العاملة فى الزراعة فلا شك أن هذا يعيق ميكنة الزراعة ، كما أن الازدياد السريع فى عدد السكان اللازم توفير خدمات لهم يستهلك الدخل الذى كان يمكن استثماره فى التعليم والأدوات أو أى احتياجات تلزم رأس المال . بمعنى آخر ، من الصعب توفير تعليم لطفل حتى يصبح مهندسا مثلا ، وهو عضو فى أسرة تتكون من ثمان أفراد ، ورب الأسرة أمى ويتحتم عليه أن يعول عائلة من دخله من فدانين فقط .

واذا ما عرفنا التقدم الاقتصادى على انه زيادة كمية الانتاج لكل وحدة عمل آدمى ، فهذا يحتم الاستثمار فى التكنولوجيا وتحسين مهارات القوة العاملة والتنظيم الادارى والتخطيط . لذلك ففى الاقتصاد الذى يحتم انفاق انصبة متناسبة من الدخل فى سبيل اشباع الاحتياجات الاستهلاكية لسكان عددهم فى نمو مستمر — وعلى مستوى منخفض من الاستهلاك — نلاحظ أن عملية التنمية الاقتصادية تصبح صعبة نظرا للاحتياج الى رأس المال اللازم للتقدم والتحسين .

وهناك صعوبة اخرى تكمن فى عملية التحضر ، اذ يبدو انه من الصعب تجنب التحول من المزارع والحقول الى المدينة وحتى فى أحسن حالات عمليات التحضر يكمن ضررا كبيرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية . فعندما يحدث انفجار سكانى تتأثر المدن ، ليس فقط من الزيادة الطبيعية ، بل من سيل المهاجرين اليها . ولا يهاجر الأفراد بحثا عن الفرص فى المدينة ، فالفرص محدودة وضئيلة والبطالة منتشرة ، ولكن يهاجرون مضطرين نظرا لقلة الفرص فى المناطق الزراعية المزدحمة . وفى المدينة يأمل المهاجرون فى العثور على عمل بسيط أو اعانة من الدولة أو هيئة خيرية . وقد قدرت اخيرا أن الهند — اذا استمرت فى الزيادة السكانية حسب المعدلات التى أعلنتها الأمم المتحدة — فان صافى عدد المهاجرين الى المدن فى الفترة بين عامى ١٩٦٠ — ٢٠٠٠ سيبلغ حسب الترتيب من ٩٩ مليون الى ٢٠١ مليون نفس ، وفى عام ٢٠٠٠ ستضم اكبر مدينة ما بين ٣٦ الى ٦٦ مليون نفس . ونلاحظ أن من أكبر المشاكل التى تصادفها حكومات الدول النامية هى كيفية التصرف فى ملايين المهاجرين المعدمين النازحين من الريف المزدحم بالسكان.

ان النمو الاقتصادى ليس من الأمور السهلة التى يمكن تحقيقها. وحتى الآن ، وبالرغم من كل الجهود التى بذلتها البلاد النامية ، فانه لا توجد سوى دولة واحدة خارج نطاق دول شمال غرب أوروبا أمكنها تحقيق النمو الاقتصادى ، وهى اليابان . أما باقى الدول فما زال يتصارع مع مشكلة النمو السكانى الذى يزيد عما صادفته اى دولة مصنعة أخرى فى الماضى . وكثيرا من هذه الدول أيقنت أن النمو السكانى أصبح مشكلة ذات اهمية خاصة ، ولذلك قامت الحكومات بتنفيذبرامج كثيرة متعددة لتحديدالنسل، كما توفر الدولة المصنعة القليل من المعونة لتساعد هذه الدول على التغلب على المشكلة كما ساعدتهم من قبل فى تخفيض معدل الوفيات .

وترفض الكثير من الدول المسيحية تقديم المساعدة فى هذا المجال نظرا لتحريم بعض الوسائل المستخدمة رسميا (ولو أن أفراد هذه الدول



النمو السكانى مقارن فى مناطق الدول المتخلفة (الأعمدة البيضاء) والمناطق النامية (الاعمدة السوداء) . أما تنبوات ١٩٦٠ – ١٩٨٠ فقد تكون أقل من الواقع .

يمارسون كل هذه الوسائل سرا) أما الدول الشيوعية فتمنع تقـديم المساعدة نظرا لأن تحديد نمو السكان يتعارض مع المذهب الماركسى (ولكن السوفيتيون يمارسون تحديد النسل تماما كما يفعل الراسماليون ، وتنفذ الصين خططا دقيقة لتقليل معدل المواليد) .

اما اهتمام دول الغرب بتحسين وسائل منع الحمل فيبدو اهتماما فى غير موضعه بالنسبة لتاريخ هذه الدول . فقد استخدم سكان شمال غـرب أوروبا جميع وسائل تحديد النسل فى الوقت الذى كانت لديهم الدوافع القوية التي تحتم عليهم ذلك . فالسؤال الأساسى اذن هو ، هل يحتمل فى القريب العاجل أن يكون لدى شعوب الدول النامية حاليا نفس الدوافع أم لا ؟ هناك الكثير من الدلائل التى تشير الى الايجاب فالدراسات التى أجريت فى الهند وجامايكا وبعض مناطق معينة تشير نتائجها الى أن هنـاك رغبة متزايدة بين الأفراد لتقليل حجم الأسرة . بالاضافة الى ذلك ، نلاحـظ أن ظروف الدول النامية فى وقتنا الحالى تساعد على هذا الاتجاه اكثر مما حدث لدول شمال غرب أوروبا فى القرن التاسع عشر .

فكما حدث فى الماضى ، لم يكن الدافع لتقليل معدل المواليد هو الفقر والحرمان فقط ، بل أيضا الآمال الذاتيـة . ونلاحظ ان سكان المناطق الزراعية فى البلاد المتخلفة يتطلعون الى ربع السكان الذين يعملون فى الصناعة وعلى مستوى اقتصادى مرتفع . وتزداد آمالهم وتطلعهم الى نيـويورك وباريس وموسكو ، واصبحوا يطالبون بالمزيد من التعليم والمواد الاستهلاكية والفرص والنفوذ ولم يعد يقنعون بحد الكفاف الذى لا يقبله اقرانهم فى المناطق المصنعة .

كما انهم بدأوا ينظرون الى رغباتهم على أنها لا تتفق مع كبر حجم الأسر الناتجة عن انخفاض معدل الوفيات وازدياد معدل المواليد .

ويلاحظ ان سكان الدول النامية يعيشون فى كثافة سكانية تزيد عما حدث فى القرن التاسع عشر ، ولم يعد هناك مجال للهجرة او قارات حديثة لاستعمارها كما اصبحت امامهم امثلة متعددة يمكن أن يحتذى بها ، الشىء الذى افتقده الأوربيون عنـد بدأ هجرتهم اذ لم يعلموا وجهتهم فى أعوام الألف والثمانمائة ـ ولذلك يبدو أن سكان الدول النامية المزدحمة بالسكان سيقدمون على عمليات متعددة المراحل لتحديد النسل كما حدث فى أوروبا من قرن مضى . ويبدو كذلك أن حكوماتهم على استعداد لمساعدتهم .

وسياسة حكومات هـــذه الدول هى الاهتمام اولا بتقوية الدوافع والحوافز للتقليل من التزايد أكثر من اهتمامها بالوسائل أو الأســاليب الفنية لتحديد النسل .

وفى نفس الوقت نلاحظ أن الدول المصنعـة بدات تضع القيود على نموها السكانى ، فالارتفاع المستمر فى مستوى المعيشـة الذى يصاحبـه النمو السكانى المتضاعف يؤدى الى معدل استهلاك مخيف كما أدى ذلك أيضا الى النقص فى الأرض الفضاء والمياه النقية والهواء النقى والهـدوء . وكل هذه قد تدفع الى تخطيط ديموجرافى أكثر اعتدالا مما صادفته من قبـل .

الرأى العـام
والتطور الصياغى للقرار السياسى

دكتور حامد عبد الله ربيع

استاذ مساعد النظرية السياسية بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة

١ ـ تحديد وظيفة الرأى العام فى البناء الصياغى للقرار السياسى ، لم تجد حتى الآن تأصيلا نظريا كاملا . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن فكرة الرأى العام ذاتها لا تزال غير واضحة على الأقل لدى علماء القانون . كذلك علمـاء السياسة يميلون الى الربط المطلق بين نظرية الراى العـام والنظرية الديمقراطية .ولعل هذا مظهر من مظاهر الخلط بين القـانون الدستورى وعلم السياسة . فنحن نعلم أن نظرية القانون الدستورى ولدت وترعرعت فى ظل الثورة الفرنسية وخلال ما أعقبها من أحداث . على أن علم السياسة فى نظريته المعاصرة وهو يدرس الظـاهرة فى ذاتها سـواء فى تطوراتها الايجابية أو فى تطوراتها السلبية ، لا يستطيع أن يتجاهل نظرية الرأى العـام بل ويستحيل عليـه أن ينظر اليها مرتبطة فقط بالنظـرية الديمقراطية فى معناها الكلاسيكى للسلطة الشعبية .

وهكذا بدأت نظرية الرأى العام تخرج من حـدود النظرة الشكلية للسيادة لتنساب فى حقيقة ديناميكية للسلطة محددة وموضحة نواح جديدة للعلاقة بين القوى العقلية التى تسود الجماعة السياسية وموضحة كيف أن السلطة أساسا هى طاقة اجتماعية ، أو بعبارة أخرى هى تعبير عن قوى اجتماعية معينة . وسواء كانت هذه السلطة مخولة للفرد أو للطبقة ، فان ذلك الذى يملك السلطة ان لم يستند ويعبر عن طاقة اجتماعية معينة ، فانه لا بد وأن يفقد تلك السلطة .

مما لا شك فيـه ان السلطة تظل محتفظة بمعناها الأصيل ، وهو الحق فى الأمر والتوجيه . على أنها بهذا المعنى تعبر فقط عن وضع شكلى : هى تفرض نظاما تصاعديا الوصول الى احدى درجاته يعطى المواطن حقـوقا معينة تعنى امكانيات تخول لهذا المواطن الحق فى الأمر والتوجيـه والزام الآخرين فى حدود ونطاق ذلك الحق بالخضوع واحترام ذلك الأمر . على أن هذا المعنى تعيبه شكلية وجمود لا تقبله النظرية السياسية : هو يبنى

تفسيره للسلطة على وجود ظاهرة قانونية قد تحددت فيها أوضاع من الحقوق والواجبات بلغت من التحجر مبلغا يجعل من هذه الأوضاع طبقات متسلسلة متتابعة . وهذا التفسير يخالف الواقع ، يخالف الحياة كما هى وكما نراها ونلمسها ، أخذ وعطاء ، ارتفاع وهبوط .

ولذلك فهذا التفسير الجامد الشكلى للسلطة يجب أن يقترن به تفسير آخر واقعى لتلك الظاهرة : ظاهرة السلطة .

فالسلطة هى حق ، ولكن هذا الحق يعبر أيضا عن طاقة معينة ، وهو يسير فعلا فى حدود ومدى ذلك التعبير . فصاحب الحق فى التوجيه والأمر يجب أن يملك كفاءة معينة تسمح له لا فقط بأن يعبر عن تلك السلطة بل وبأن يستعمل تلك السلطة استعمالا يمكنها من البقاء والاستمرار : صفتان لازمتان حتى تكون السلطة حقيقة متداخلة فى النظام الاجتماعى والسياسى. ونظرية الرأى العام ليست الا تعبيرا عن تلك الحقيقة .

حول التمييز بين أنواع النظم السياسية من حيث علاقتها بالمثل السياسى الأعلى

٢ ـ لنستطيع أن نفهم الى أى حد يتدخل الرأى العام فى تحديد التطور الصياغى للقرار السياسى ، يجب أن نبدأ فنحدد وضع القرار السياسى فى النظام القائم فى الجماعة بأكمله . وهذا يقودنا الى ملاحظة النقص الخطير الذى تعانيه النظريات القانونية التى حاولت أن تميز بين أنواع النظم السياسية استنادا الى حقائق بعيدة الصلة عن الناحية الوظيفية وبصفة خاصة متجاهلة كلية العلاقة بين النظام السياسى ، كحقيقة اكراهية والقرار السياسى كمظهر لتلك الحقيقة .

ولكن ماهو النظام السياسى ؟

فى كل جماعة سياسية توجد مجموعة من العادات والتقاليد والقواعد خاصة بطريقة الوصول الى الحكم وما يتبع ذلك من الحق فى اصدار القرارات العامة . على انه كلما تقدمت الجماعة وتطورت نحو الكمال ، فان الضمير الاجتماعى يشعر بضرورة تحديد ـ بطريقة وضعية ودائمة لا ابهام فيها ـ تلك المجموعة من القواعد التى تنظم النشاط السياسى . هذه المجموعة عندما ينظر اليها كوحدة توصف بانها نظام سياسى .

مما لا شك فيه أن كلمة نظام سياسى كلمة غامضة . ويكفى للتأكد من ذلك ما نلاحظه من أن هذه الكلمة تستعمل فى كثير من الأحيان كمرادف لكلمة الدولة أو لكلمة الحكومة وذلك مرده الى تلك الفكرة القديمة التى كانت ترى فى النظام السياسى وسيلة من وسائل استخدام السلطة من جانب ، وان نجاح النظام السياسى يتحدد بالتوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية من جانب آخر . والحقيقة السياسية المعاصرة على العكس من ذلك تؤكد أن كلا هذين المبدئين لم تعد له اى أهمية . فالنظام السياسى ليس وسيلة من وسائل استخدام السلطة أو بعبارة أدق ان استخدام السلطة هو أحد عناصر النظام السياسى الذى لا ينفى وجود عناصر اخرى الى جوارها . كذلك التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لم يعد هو العنصر الوحيد الذى يتحدد به نجاح النظام السياسى من عدمه .

النظام السياسى بهذا المعنى لم يعد مجرد اطار شكلى — وانما هو مجموعة من الأسس الوصفية التى تحدد التسيير الفعلى fonctionement للجماعة لتحقيق المثل الأعلى الذى تسعى اليه الجماعة السياسية والتى تحدد على أساسه العلاقة بين السلطة السياسية صاحبة الحق فى التوجيه وعضو الجماعة الذى يتعين عليه أن يخضع لقرارها السياسى .

وهكذا نجد أن طبيعة تكوين القرار السياسى هو معيار التفرقة بين أنواع النظم السياسية فما هو القرار السياسى ؟ وما هى أنواع النظم السياسية ؟ .

٣ — النظرية التقليدية كانت تقوم على أساس التمييز بين عناصر ثلاثة فى تحديد أنواع النظم السياسية : مصادر النظام السياسى ، الغاية من النظام السياسى واخيرا بطريقة استخدام السلطة الحاكمة . كل من هذه المعايير الثلاثة يحدد صورا متعددة للنظام السياسى . فمن حيث مصادر النظام السياسى ، بمعنى تحديد مصدر السيادة فى النظام السياسى ، منذ أرسطو ميز علماء السياسة بين الحكومة الفردية وحكومة الأقلية وحكومة الجماعة . ومن حيث الهدف فالنظرية التقليدية تميز أساسا بين صورتين من صور النظم السياسية : الأولى وتسميها بالنظام الفردى والثانية وتوصف بالنظام الاشتراكى . الأول حيث تتخذ الدولة موقفا سلبيا بحتا ، على عكس الصورة الثانية حيث تتدخل لتمكن الفرد من استخدام حقوقه السياسية بطريقة فعلية بأن تسمح له بالوصول الى حد أدنى من المستوى الاقتصادى وعدم التبعية الاجتماعية بحيث يستطيع أن يستخدم تلك الحقوق السياسية . واخيرا نجد التمييز بين النظم السياسية من حيث طريقة استخدام

السلطة . وهنا نجد انفسنا أمام صور ثلاثة : القيصرية ، والديمــوقراطية المباشرة والنظام النيابى . وهــذا الأخير بدوره ينقسم الى أنواع ثلاثة : الحكومة البرلمــانية ، والحكومة الرئاسية واخيرا حكومة الجمعية .

على أن هذا التقسيم للنظم السياسية لم تعــد الحقيقة السياسية المعاصرة تقبله بأى وضع من الأوضاع ، ذلك أن هذا التقسيم كان يعبر عن حقيقة عرفتها الجماعة السياسية خلال القرن التاسع عشر ، ولم تعد تعرفها الجماعة التى نعيش فيها اليوم فجميع النظم السياسية اليوم ترفض المبدأ الفردى ولا تدافع الا عن الفكرة الاشتراكية للحكم ، وجميع النظم السياسية لا تقبل فكرة الفصل المطلق بين السلطات ، هذا فضلا عن أنه لم يعد من الممكن تصور صورة الحكم الفردى التى عرفتها الجماعات القديمة . والواقع أن مرد ذلك الى الاطار القانونى الذى ظل سائدا فى الفقه الدستورى والذى لا يزال رجال القانون العام بصفة عامة يتبعونه لم يعد بمستطيع أن يعبر عن الحقيقة السياسية التى نشاهدها اليوم . وليس أدل على صحة ذلك من أن الوسائل الديمقراطية للحكم كالانتخاب مثلا والاستفتاء تعرفها اليوم جميع الأنظمة السياسية . وقد زاد من ذلك تسلل حقائق جديدة لم تكن تعرفها النظم السياسية حتى نهاية القرن الماضى ، كفكرة التخطيط مثــلا وفكرة الوعى الاجتماعى . وهذا ما يعبر عنه علماء السياسة بأننا نشاهد اليوم انفجارا (weclatement) للأطارات التقليدية للظاهرة السياسية .

٤ — ازاء ذلك نجد النظرية السياسية المعاصرة تقدم تقسيما جديدا للنظم اساسه ان هذه النظم تعبر من حيث حقيقتها عن خصائص كلية تعكس حقيقة اقتصادية يمكن توزيعها طبقا لتبولوجية معينة Typologie بحيث يمــكن القول بأن كل نظام سياسى انما هو وليد صورة اجتماعية أو وجود سياسى له خصائصه المميزة : Type de Structure

والواقع أن أول ما يلاحظ على النظم السياسية المعاصرة هو الاتجــاه الى الخلط بين جميع هــذه المعايير أو بعبارة ادق الى الجمع بينها بحيث يستحيل الاقتصار على معيار واحد ، أو بعبارة أخرى أن جميع هذه المعايير من حيث أصــل السلطة والغاية من النظــام السياسى وطريقة استخدام السلطة تتجمع فى جميع النظم السياسية المعاصرة . كذلك فان الناحية المثالية او ناحية الكفاح العقائدى هى التى اضحت تسيطر على جميع عناصر النظام السياسى . ويكفى أن نتصور مثلا نظاما كالانجليزى وآخر كالسوفيتى وثالث كالأمريكى : كل من هذه النظم يستند الى فكرة التمثيل السياسى ، وكل منها تلجأ الى فكرة الانتخاب لاشراك المواطن فى توجيه أمور الجماعة ومع ذلك فلا يمكن جمع جميع هذه النظم الثلاثة فى اطار واحد .

ولذلك نجد النظرية السياسية تتجه الى التميز بين النظم السياسية استنادا الى المثل السياسى الأعلى الذى يقود النظام السياسى . وهكذا يميز الفقيه الفرنسى بوردو بين صور أربعة : النظام الأوتوقراطى ، ثم نظام الديمقراطية المحكومة ونظام الديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة ونظام الديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المقفلة .

الصورة الأولى تعبر عن الجماعات المتخلفة اقتصاديا والتى تسعى الى التطوير السريع . حيث يستند النظام السياسى الى رضاء ضمنى من جانب الشعب يتمثل فى جماعة قوية قليلة بعددها ولكنها تمثل القوة الديناميكية فى المجتمع التى تسعى لتحقيق المثل الأعلى الذى يسود تلك الجماعة .

والديمقراطية المحكومة على العكس تعبر عن مجموعة تلك الصور التى عرفتها أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر . وهى تقوم فى مجموعها على أساس علاقة وثيقة بين صياغة دستورية معينة وبين فكرة قانونية محددة : فالحرية التى هى أساس النظام الديمقراطى تعنى أمرين ، أحدهما أن كل مواطن بوصفه كذلك من حقه أن يشترك فى حكم الجماعة عن طريق التصويت الدورى ، وثانيهما أنه طالما تركت الجماعة لكل فرد نطاقا معينا يستطيع فى حدوده أن يتصرف كيفما شاء دون رقيب ودون أن يستطيع أن تتدخل الدولة فى حريته هذه بأى وجه ، تحقق المثل الديمقراطى الأعلى الذى تسعى اليه الجماعة . فى هذه الصورة من صور النظم السياسية ، بمجرد أن ينتهى الفرد من اختيار ممثليه تنقطع صلته بالسلطة الحاكمة وهو بعبارة أخرى يراقب ولكنه لا يحكم .

الصورة الثالثة من صور النظم السياسية كما تقترحها النظرية المعاصرة هى تلك التى تسميها بالديمقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة ، أو الديمقراطية الايجابية هذه الصورة هى وليدة التطور المعاصر للديمقراطية المحكومة فى غرب أوربا : هى ديمقراطية مكافحة بمعنى أنها تسعى الى تطوير المجتمع المعاصر من ناحيته المثالية ، على أساس قانون العدد أى تحقيق مصالح أكبر عدد ممكن من الأفراد . على أن ما يميزها عن الصورة التالية هى أن الوصول فيها الى السلطة انما يستند فقط الى رضاء الشعب الصريح المتجدد المقترن ببرنامج سياسى معين . وهكذا نجد أن السلطة الشعبية ليست واحدة فى كلا النظامين : الديمقراطية المحكومة والديمقراطية الايجابية . هى تختلف سواء من حيث مصدرها ، سواء من حيث طريقة التعبير عنها

واخيرا من حيث طبيعتها . فمصدرها فى الديموقراطية الحاكمة هو الشعب الحقيقى وليس جزءا من الشعب يضفى عليه النظام السياسى بطريقة تحكمية صفة التمثيل السياسى وطريقة التعبير عن الديموقراطية الحاكمة هى مباشرة ارادة الشعب الحقيقية وليست القرارات التى تناقش أو تعد بمعرفة الهيئات الحكومية التى تزعم انها تتحدث باسم الشعب . فالديموقراطية الحاكمة اذن هى من حيث طبيعتها عودة الى الديموقراطية اليونانية وان اختلفت الوسائل او بعبارة ادق وان اختلفت الصورة السياسية التى عن طريقها يتحقق المثل السياسى الأعلى .

ولكن كيف نميز بين الديموقراطية الحاكمة ذات السلطة المفتوحة والأخرى ذات السلطة المقفلة ؟ الأولى الايجابية والثانية السلبية ؟ الأولى فى الواقع هى وليدة التطور المعاصر للديموقراطية المحكومة فى حين ان الثانية هى وليدة ثورة كاملة على الأوضاع الدستورية السابقة ووضع نظام سياسى جديد لا صلة له بالماضى .ونتيجة لهذا نجد أن كلا منهما يقوم على أساس مثالى مختلف من حيث مدى انسياب الحقيقة الديموقراطية فى النظام السياسى . صحيح أن كلاهما يحاول تحقيق السيادة الشعبية وتوجيه المجتمع نحو صورة سياسية تحمى مصالح الجماعة لا مصالح فرد واحد أو قسم معين من الجماعة السياسية ، الا أن الديموقراطية الايجابية (أو الغربية) تفتح أبواب الوصول الى السلطة لكل فريق من الجماعة يود أن يدافع عن فكرة معينة لحماية مصالح الجماعة ، ويصل الى فرض مذهبه السياسى او طريقته لتحقيق المثل الأعلى السياسى من يجد قبولا أكثر لدى الهيئة الثانية أى ذلك الذى يستطيع أن يقنع أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب الحقيقى بوجاهة برنامجه ووسائل تحقيقه . ومن ثم تتفرع نتائج معينة : ان البرنامج السياسى لا يتحدد بطريقة نهائية مطلقة اذ هو قابل دائما للتغير والتطور ، والأقلية صوتها مسموع حتى ولم تستطع أن تفرض مذهبها أو غايتها على الأغلبية ، وأخيرا فالجهاز السياسى ليس هو الجهاز الادارى. اذ الأول قد يتغير تبعا لتغير البرنامج السياسى الذى يجب أن تسعى الجماعة لتحقيقه فى حين أن الثانى يمثل الناحية المستقرة فى النظام الحكومى التى يجب أن تحدد بصفة دائمة لتمنع من حدوث اضطراب فى جهاز الدولة .

والديموقراطية السلبية ؟ هى وليدة الثورات أو الانقلابات الفجائية التى أدت الى الاطاحة بالنظام البورجوازى ، هدفها السياسى محدد وجامد لا يقبل التغيير ولا المناقشة : القضاء على الطبقة البورجوازية واقامة مجتمع عمالى تختفى فيه الطبقات : هى صورة من صور الديمقراطية المكافحة ،

المفروض انها تسعى الى مصلحة أكبر عدد من أفراد الشعب على أن الوصول لا يتم الا عن طريق هيئة معينة بحيث يختلط الجهاز السياسى بالجهاز الادارى .

هذه الصورة ، وهى ليست الا الديمقراطية الشيوعية تقوم على أساس أن النظام السياسى قد تحدد هدفه بشكل كامل وأن الجماعة فى وضعها الحاضر انما تسعى لتحقيق ذلك الهدف بكل قواها دون امكان أى مراجعة لهذا البرنامج لا من حيث طبيعته ولا من حيث مداه ومن ثم تتحدد نتائج معينة : فالبرامج السياسى لا يمكن تغييره ولا مناقشته ، والأقلية لا تستطيع أن تناقش برنامج الأغلبية ان لم نقل بأنها لا وجود لها ، وكذلك فالجهاز السياسى يختلط بالجهاز الادارى ، ليس فقط من حيث أن كلاهما يشترك اشتراكا مباشرا فى صياغة القرار السياسى . بل وايضا من حيث ان الجهاز الادارى يجب أن يتولاه اولئك الذين يؤمنون بنفس العقيدة السياسية التى يؤمن بها رجال الجهاز السياسى . Pourion partisan

٥ — ولكن هل هذا التقسيم خال من العيوب ؟

لو تتبعنا التحليل الموضوعى لهذه الأنواع الأربعة من النظم السياسية لوجدنا أنه يقوم على مخالطة خطيرة : فهو يجعل أساس التقسيم حقائق متحجرة دون أن يحاول الربط بينها بمنطق تطورى أو ديناميكى معين . ومن جهة اخرى لو حللنا هذه الصور لوجدنا انها تنتهى بالتداخل بحيث يستحيل التمييز بينها : فالديموقراطية المحكومة أولا يجب استبعادها ، اذ هى تعبير عن حقيقة تاريخية ، قد اختفت كلية اليوم ، فترة ازدهار المبدا الفردى الذى يعبر عنه اليساريون بفترة قوة النظام الراسمالى ، وهى بهذا المعنى تستتر تاريخيا وراء جميع الصور الثلاث الأخرى ويتعين استبعادها من هذا التقسيم الرباعى اذا كانت غايتنا من التقسيم هى تقديم تبولوجية واقعية .

فلو اقتصرنا على الصور الثلاثة الأخرى لوجدنا أنها بدورها تنحصر فى صورتين : الأولى الايجابية والأخرى السلبية . والواقع ان ما نسميه بالنظام الأوتوقراطى يجب أن ينساق الى نطاق الديموقراطية السلبية حيث أنه من طبيعته بدوره يسعى الى تحقيق صورة معينة من الديموقراطية ، أساسها مصلحة اكبر عدد من الشعب ، وان كانت طريقة الحكم فيه جامدة أو مقفلة لا تختلف عن أسلوب الحكم الذى تعرفه الديمقراطيات الأخرى السلبية الا فى تفاصيل المذهب السياسى الأعلى : حيث هذه الأجهزة تتضمن

ثورة على الطبقة البورجوازية أما الأولى فهى تعنى ثورة على الطبقة الحاكمة المغتصبة دون أن يعنيها أن تكون تلك الطبقة المغتصبة بورجوازية أم غير بورجوازية ، وطنية أم أجنبية ، وان كانت فى أغلب الأحيان تجمع بين جميع هذه الصفات .

وهذا يقودنا الى أن التمييز الحقيقى بين النظم السياسية يجب أن يكون من حيث علاقة الجماهير والقوى الشعبية بتحديد وصياغة القرار السياسى ، أو بعبارة أخرى من حيث مدى تأثير الرأى العام فى الصياغة القرارية للأمر السياسى .

فلنعرض لوجهة نظرنا بشىء من التفصيل .

أنواع النظم السياسية من حيث علاقة القرار السياسى بالرأى العام

٦ ــ ما هو أولا القرار السياسى ؟

الواقع أن فهمنا لمعنى القرار السياسى ، يجب أن يستند الى تحديد واضح لمعنى الديناميكية السياسية فالجماعة السياسية ليست مجرد اطار شكلى ، وانمـا هى حياة متدفقـة تستتر خلف ذلك الاطار وتضمها وتحصرها مجموعة النظم التى يتكون منها ذلك الاطار . والقرار السياسى ليس الا صورة من صور التوفيق بين تلك القوى المتعارضـة المصطدمة بعضها بالبعض الآخر .

ومعنى ذلك ؟

(أولا) أن القرار السياسى يفترض نوعا أو صورة من عدم التوازن الوظيفى desequilibre fonctionnel. يدفع الزعيم السياسى لأن يتخذ تصرفا معينا (تنظيم النسل ، وضع خطة اقتصادية ، اعلان حالة الحرب . . .)

(ثانيا) هذا القرار يتجـه من حيث طبيعتـه الى تحقيق نوع من التوفيق بين القوى المتصارعة فى الميزان .

(ثالثا) ان نجاح القرار السياسى يتوقف على مدى تجنبه لمـا نسميه بالتوتر بين القوى السياسية .

فالتطور السياسى ليس الا حقيقة ديناميكية تنبعث من مقومات معينة مردها من جانب ، العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، ومن جانب آخر المثل الأعلى الذى يحوط بالجماعة ويدفعها فى تطوراتها . وهى بهذا المعنى تخضع لقانونين : قانون الحركة La loi du mouvement الذى يفسر تشبيه المجتمع السياسى بالجسد الانسانى ، وقانون الترسيب La loi de la sédentarité وهو الذى بدوره يفسر العلاقة بين القوى السياسية .

والقرار السياسى فى معناه الحقيقى ليس الا حلقة وصل للتقابل بين تلك القوى السياسية ومظهر من مظاهر التفاعل بين القوى لمنع الترسيب فى المجتمع السياسى .

كيف اذن يتحدد القرار السياسى ؟ اى كيف تتبلور القوى السياسية فى شكل قرار سياسى معبر عن التقاء تلك القوى حول تصرف معين ساعيا لاحداث نوع من التوفيق متجنبا بقدر الامكان اى صورة من صور التوتر ؟

هنا نجد أنفسنا ازاء صورتين من صور النظم السياسية : الأولى الصورة الديمقراطية ، والثانية الصورة الأوتوقراطية . ومرد التمييز بينهما هو كيف تنساب قوة الرأى العام فى مراحل تكوين القرار السياسى دون أى اعتبار آخر ، أو بعبارة أدق مرد ذلك التمييز هو وظيفة الرأى العام فى تحديد صياغة القرار السياسى .

فلنعرض لتفاصيل الموضوع قبل أن نفرغ بنتائجه .

٧ — القرار السياسى فى الجماعة الديمقراطية أساسه حركة متصلة لأقلمة متبادلة من السلطة الحاكمة لتتقابل مع الطبقة المحكومة فى منتصف الطريق تتحدد عنها الصياغة النهائية للقرار السياسى .

فالجماعة الديمقراطيــة تعـلم بأن الجماعة السياسية تنقسم الى طبقتين : احداهما حاكمة والأخرى محكومة ، الأولى تقود الجماعة وتضع عناصر تلك القيادة ، والثانية تخضع لتلك القيادة لأنها تعبر عن آمالهـا وتحقق مثلها الأعلى السياسى . على ان الطبقة الحاكمة عندما تضع القرار السياسى المعبر عن سلطاتها لا تفرضه بطريقة تحكمية ، فهى تسعى لتجعله على قدر الامكان موافقا ومعبرا عن تيارات الرأى العام المختلفة . وحيث يتحدد التوازن بين العناصر الفنية لصياغة القرار السياسى والاتجاهات الحقيقية للرأى العام ، يتحدد نطاقه بامكانيات الطبقة الحاكمة .

وظاهر من هذا :

(أولا) ان النظام الديمقراطى تتحدد صفته الديمقراطية لا من حيث اصل السلطة ، ولا من حيث التعبير عنها بقدر كونه يفترض تطابقا بين القرار السياسى والاتجاهات الحقيقية للرأى العام . وبعبارة أخرى انه ليس مجرد صورة شكلية وانما حقيقة واقعية من حيث أن القرار السياسى يعبر عن مصالح واتجاهات اكبر عدد من أفراد الجماعة السياسية .

(ثانيا) أن الرأى العام هو الذى يحدد حدود القـرار السياسى . فهذا يتحدد فى صياغة أولى من جانب الفنيين . يتأقلم تدريجا فى حركة دائمة حتى يصير متطابقا أو متقابلا مع الاتجاهات الفعلية للرأى العام .

(ثالثا) وهذا يعنى من جانب آخر أن الرأى العام فى تغيراته واتجاهاته المتطورة اللاحقة يخضع القرار السياسى أو الخطة السياسيـة لتغيرات مماثلة والا فان مـدلول النظام الديمقراطى كما حددناه يختفى اذ يصير كذلك من حيث أصل صياغة القرار السياسى ، ويختفى من حيث تطبيق القرار السياسى على الأقل فى المدة الطويلة نسبيا التى يمكن أن تحدث تغيرا فى اتجاهات الرأى العام .

٨ ـ وفى الجماعة الأوتوقراطية ؟

هنا نجد طريقة تكوين القرار السياسى تختلف اختلافا كاملا ، فاذا كنا قد رأينا ان ذلك أساسه حركة اقلمة متبادلة بين قوتين متعارضتين تسعيان للتوفيق بين الاعتبارات التى تعبر كل منها عنها ، نجد أن الجماعة الأوتوقراطية ترفض كلية مثل هذه الحركة . وهى ترى فى القرار السياسى أمرا اكراهيا يتحدد مقدما وعلى الطبقة المحكومة أن تقوم بحركة ايجابية تحت تأثير الدعاية السياسية لتستوعب فى الحدود الاشعاعيـة للقـرار السياسى .

وبعبارة أخرى أن الجماعة الأوتوقراطية ، وهى تقوم على اساسين أولهما انطباق الطبقة الحاكمة مع الطبقة المحكومة (النظرية الشيوعية) ، وثانيهما عدم وجود رقابة من جانب الطبقات المحكومة فعالة ومباشرة ، لا تقبل حق الشعب فى مناقشة القرار السياسى الذى تضع أصوله الطبقة الحاكمة . وانما يتعين عليها أن تخضع لعملية غسل منظمة ، اساسها اكراه الطبقة الحاكمة التى لا تقبل القرار السياسى أو على الأقل تقف منه سلبيا على أن تنصهر داخل الحدود الاشعاعية لذلك القرار السياسى .

وهذا يعنى :

(أولا) أن الرأى العام يصير موقفه سلبيا بحتا ، فهو لا يناقش ولا يستطيع أن يقترح التعديل ، وانما يتعين عليه أن يتأقلم فى حدود القرار السياسى الذى تحدد مقدما .

(ثانيا) هذا لا يمنع من ان السلطة الحاكمة تلاحظ حقيقة اتجاهات الرأى العام ومدى قبوله او مقاومته للقرار السياسى قبل صياغته . على انها تظل مطلقة السلطة التقديرية فى عمل ذلك من عدمه دون أن تستطيع الجماعة المحكومة ان تناقشها .

(ثالثا) أن الدعاية السياسية تتدخل هنا لتوجد ذلك التوازن الذى تحققه حرية التعبير عن المصالح فى النظام الديموقراطى ، بأن تدفع تلك الشرائح من الرأى العام التى تتخذ موقفا عدائيا أو لا اهتماميا من القرار السياسى بأن تنحشر فى النطاق الرضائى للقرار السياسى .

(رابعا) ان النظرية الأوتوقراطية تفترض نظرة جامدة للسلطة : سواء من حيث صنع الجماعة السياسية بالقرار أو من حيث امكانية تغيرات القرار السياسى فى المراحل المتعاقبة .

٩ ـ وهكذا نستطيع أن نميز بين اسلوبين من أساليب الحكم . احدهما ديناميكى متطور ، والآخر جامد ستاتيكى Statique ، أولهما يعنى أقلمة مستمرة والثانى يعنى استيعابا مباشرا . ولكن الذى يجب أن نلاحظه ، أن هذا التمييز لا صلة له بطريقة الوصول الى الحكم : فمن الممكن فى نظام نيابى تتحدد فيه الطبقة الحاكمة عن طريق الانتخاب المباشر ، أن نجد وسيلة للحكم أوتوقراطية ، أساسها أن تحديد القرار السياسى ، من جانب هذه الطبقة الحاكمة يتم دون اى عناية بتعرف الاتجاهات الفعلية للرأى العام .

على أن هذا التعارض بين أسلوبين من أساليب الحكم يخفف من حدته من الناحية الواقعية تقاربا من حيث التيسير الفعلى لادارة الحكومة حيث نجد أن اغلب الجماعات السياسية تميل الى الجمع بين الأسلوبين بطريق يزيد ويقل تبعا لظروف كل قرار سياسى على حدة .

والواقع أن هناك عوامل معينة تدفع الى التقريب بين هذين الأسلوبين من أساليب صياغة القرار السياسى .

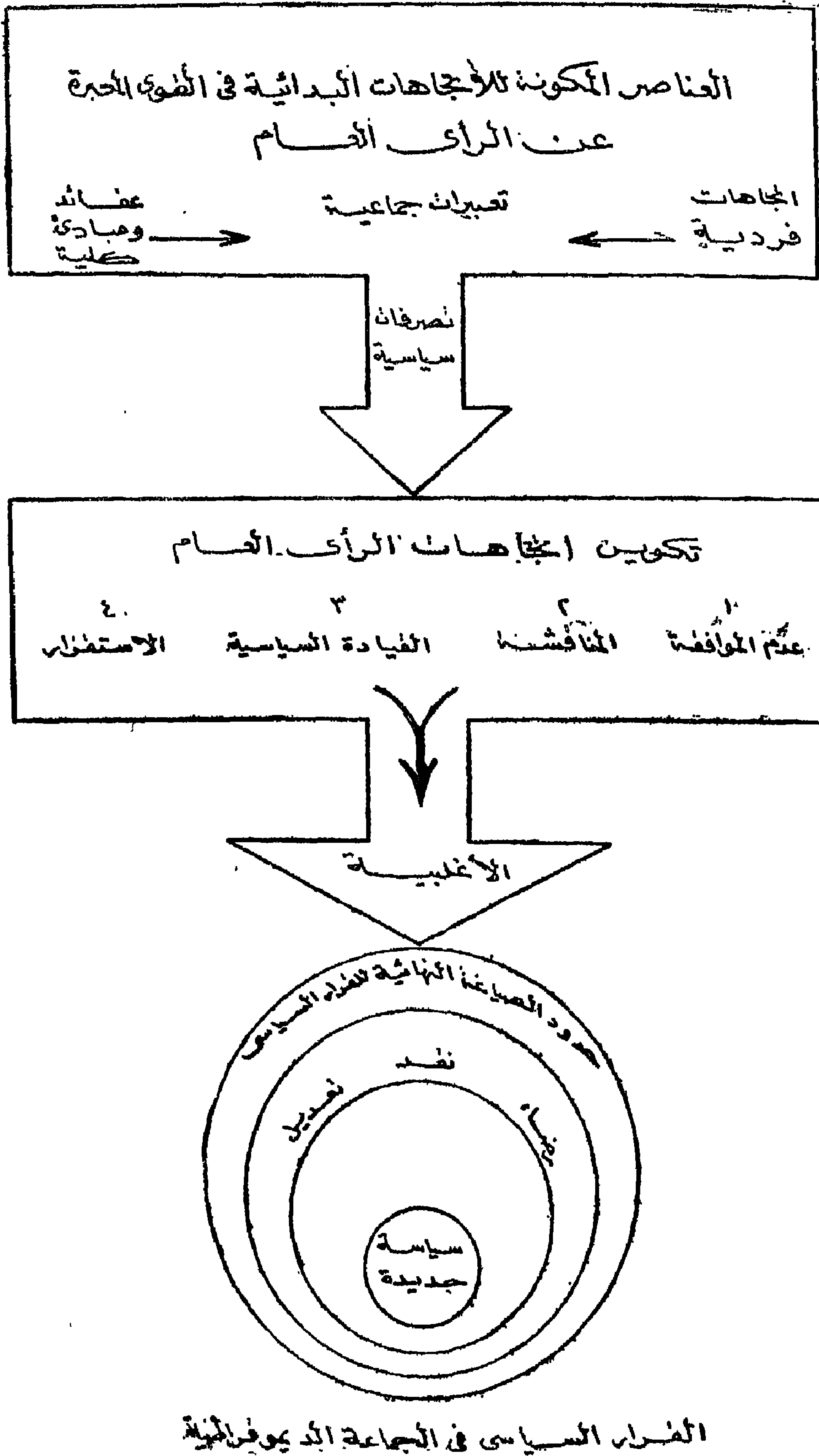
(اولا) انتشار الثقافة حتى فى الجماعات الأوتوقراطية ، وهذا خير ضمان لتكوين قيادات واضحة للرأى العام يجب عمل حساب لها ، ومن ثم تصير قوة ضاغطة قوية تمنع على الأقل من اتخاذ القرار السياسى بحيث تصل الى نفس النتيجة التى تصل اليها فى النظام الديموقراطى بطريق غير مباشر .

(ثانيا) تكوين رأى عام عالمى يكون قوة موجهة للرأى العام المحلى بحيث أصبح من المستحيل أن تعيش اى جماعة مهما كانت بدائية فى حالة عزلة مطلقة عن الأسرة الدولية .

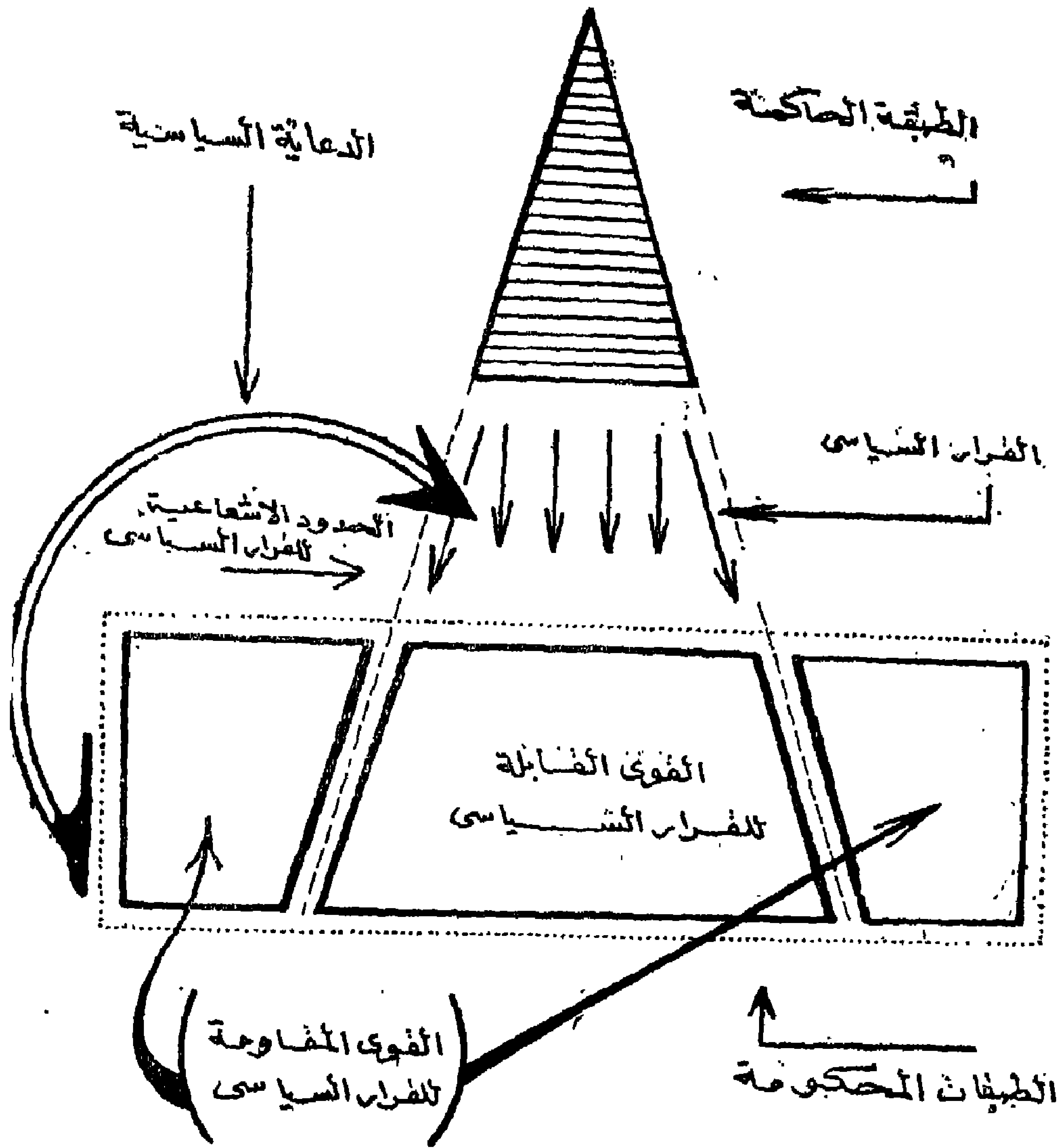
١٠ — من هذا العرض السريع لعلاقة الرأى العام بصياغة القرار السياسى ، نستطيع أن نحدد نتائج معينة . أولهما ، أهمية دراسة الرأى العام وقياسه ، حيث أضحت هذه الوسيلة الفعالة والأساسية لضمان صحة صياغة القرار السياسى ، لافقط فى الجماعة الديموقراطية ، بل وكذلك فى الجماعة الأوتوقراطية . الأولى لتعرف على اساسه مدى امكانياتها فى تحديد خطتها السياسية ، والثانية لتحدد على ضوئه حركة دعايتها السياسية التى يجب لو ارادت الطبقة الحاكمة أن تتجنب التوتر الذى سبق وحددناه كصورة من صور الاخفاق فى القرار السياسى ، أن تسبق وتعد للقرار السياسى فى صياغته النهائية .

وهذا يقودنا الى ملاحظة اخيرة : ترى هل سوف يقدر للمجتمع المعاصر أن يعود الى صورة جديدة من صور الديمقراطية الكلاسيكية كما عرفتها الحضارة اليونانية مع فارق فى وسائل الوصول الى التعبير الفعلى عن المصالح الذاتية لمختلف شرائح المجتمع ؟ وهل النظام القيادى ، هذا النظام الذى نعاصره اليوم معبرا عن طبيعة التطور الدستورى للجماعات المسيطره يكون مقدمة لتلك الصورة الجديدة من صور الديمراطية ؟ وأين سوف يجد نفسه خبير الرأى العام من الطبقة التكنوقراطية التى تكون القوة الدافعة فى النظام القيادى ؟

سؤال نترك الاجابة عنه الى وقت آخر .



القرار السياسي في الجماعة الديموقراطية



(لاحظ التدرج التصاعدى للسلطة ـ القوى الجانبية (المقاومة للقرار السياسى) هى التى تخضع لعملية الدعاية السياسية ـ فى مرحلة لاحقة وتحت تأثير عملية التنظيف فان القوى المقاومة تنتقل لتناسب خلال الفراغ الذى يفصل الطبقة الحاكمة عن الطبقات المحكومة خلال الفترة اللاحقة مباشرة على صدور القرار السياسى ، وهكذا تحقق عملية الدعاية السياسية فى النظم الاوتوقراطية نفس التقارب الذى تحققه عملية الاقلمة المتتالية فى النظم الديموقراطية أى ايجاد تقارب بين الطبقات المحكومة والطبقة الحاكمة) .

علم النفس فى بولندا فى المـاضى وفى الحاضر *

الدكتور سعد جلال

الخبير الاول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

« كان الدكتور سعد جلال الخبير الأول بالمركز فى زيارة لبولندا استغرقت أربعة أشهر على منحة من الامم المتحدة زار خلالهـا جامعاتها ومراكزها العلمية كما زار مؤسسات الأحداث ومحاكمهم والسجون ومستشفيات الأمراض العقلية ومراكز الصحة العقلية والتوجيه المهنى . وهذا أول مقال له عن خبراته العلمية فى بولندا ».

مقـــدمة :

يتوقف اتجـاه النمو العلمى وسرعته وطابعه على عدة عوامل متداخلة تتفاعل مع بعضها البعض وتتداخل ، ويصعب فى هذه الحالة تمييز مايعتبر منها سبب وما يعتبر نتيجة . من هذه العوامل عوامل تتصل بالعلوم نفسها مثل التتالى المنطقى للاستكشافات والنظريات ، وتقاليد المدارس العلمية ، وأثر الشخصيات البارزة ، وانتشـــار الأفكار والآراء عن طريق الكلمة المطبوعة أو المنطوقة . وهناك عوامل لا تنتمى الى العلوم ذاتهـا ولكن الى بيئتهـا الاجتماعية مثل الاتجاه النفسى العام نحو المعرفة العلمية ، والشكل العـام لاتجاهات الثقافة ، والنظام السياسى ، والظروف الاقتصادية ، والتـقدم التكنولوجى ، ومستوى المعيشة ، وحرية الاتصال الدولى ، والصيت الذى يكتسبه العلم ، والحالة الاجتماعية للنتائج العلمية .

ولننظر الآن الى الأصل التاريخى للعلوم فى بولندا ولعلم النفس على وجه الخصوص . يؤكد البولنديون أنهم ينتمون الى ما يسمى بالحضـارة الغربية التى نبتت من جذور مسيحية وأصول يونانية رومانية . والجدل معهم فى هذا الاعتقاد يعتبر اهانة لهم . اذ سرعان ما يتنصلون من كل صلة تربطهم بحضارة أوربا الشرقية . وهذا الاتجاه فى رأى الكاتب حركة مضادة

---

* استمد الكاتب الحقائق التاريخية فى هذا المقال من الدكتور خينوسكى مدير معمل القياس النفسى التابع لأكاديمية العلوم بوارسو . ويعتبر الكاتب وحده مسئولا عن تفسيره لهذه الحقائق وتعليقه عليها .

للرابطة التى تربطهم بالمعسكر الشرقى . اذ يرون أن اتجاههم النفسى العام نحو العالم يماثل ذلك الموجود فى ايطاليا أو فرنســا أو ألمــانيا أو انجلترا ، وهذا الاتجاه هو اتجاه الرجل الذى يود أن يعرف كل شيء عن عالمه المـادى وعالمه الاجتماعى وعن نفسه ومحاولة السيطرة على كل منها .

وأن كان يبدو من النظرة العامة أنه لا يوجد فرق بين بولندا والعالم الغربى ، بيد أنه توجد فروق هامة خاصة اذا ما نظرنا الى المظاهر الخاصة لاتجاهات الثقافة والموقف الاقتصادى . اذ فقدت بولندا استقلالها فى أواخر القرن ١٨ ، ولم تسترد هذا الاستقلال الا فى أواخر الحرب العالمية الأولى . ويعنى الاحتلال ـ كما هو الحال فى أى بلد من بلدان العالم ـ الكبت السياسى والاقتصادى والثقافى . ولا تعنى فلسفة الحياة فى مثل هذا الجو السيادة والسيطرة على البيئة ، ولكنها تتجه الى محاولة الابقاء على التقاليد الثقافية والتكامل الخلقى للدولة . فكانت أهم العلوم ذات الصلة بالابقاء على التراث الثقافى هى التاريخ والأدب . وكان هذا هو شأننا خلال سنوات الاحتلال . لأن التاريخ والادب يساعدان على تعلم المـاضى الخليد للدولة ووصفه . ويكون البحث العلمى فى هذه الظروف أمرا غير مرغوب فيه بل أمرا يعزف عنــه تمـاما .

لم تهتم القوى التى جزأت بولندا وأهمها روسيا فى الشرق وألمـانيا فى الغرب بنمو الدولة وتقــدمها . وهكذا عانت ثقافتها وعانى نموهــا الاقتصادى . وان كان بعض التحسن قد بدأ فى أوائل القرن ١٩ بيد أن الظروف السيئة سادت هذه الدولة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . فلا غرو اذا عجز العلم فى بولندا عن مواكبة العلــم فى العالم الغربى فى تقــدمه للافتقار الى المـال والتسهيلات وحماية الدولة . وهرب عدد من رجال بولندا الموهوبين الى الخـارج ولم يفكروا فى العودة اليهـا لمـا وجـدوه من ظروف أطيب لهم .

ويمكن تقسيم تاريخ علم النفس فى بولندا فى ضوء الاعتبارات السابقة الى ثلاث فترات . الأولى منذ نشأة المعامل الأولى لعلم النفس فى أوائل هذا القرن حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، والثانية من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية والاحتلال الألمـانى ، والثالثة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن . ويمكن تقسيم هذه الفترة الأخيرة بالتالى الى ثلاث فترات هى فترة البناء بعد الحرب مباشرة ثم فترة تدخل السياسة فى العلم ثم الفترة الحالية .

فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى :

وان كانت هذه الفترة تعتبر من الفترات السيئة فى تاريخ بولندا غير انه يبدو أن علم النفس تمكن من تثبيت أقدامه فى بولندا خاصة فى الجهات التى كانت تحتلهـــا النمســـا حيث كانت الظروف أحسن حالا من الظروف فى القطاعين الروسى والقطـــاع الألمـانى . اذ قام جوليـان اوخورفتش Julian Ochorwicz ١٨٥٠ — ١٩١٧ بتدريس مادة علم النفس التجريبى فى جامعة لفوف . ويعتبر أحد رجال علم النفس الأوائل فى بولندا. وانشىء أول معمل لعلم النفس فى جامعـــة لفوف فى سنة ١٩٠١ وانشاه تفاردوفسكى Twardowski كما انشأ ف. هينريخ Heinrich المعمل الثانى فى سنة ١٩٠٣ فى جامعة ياجلون فى كراكوف .

ولعل أبرز علماء النفس فى بولنـــدا من الوجهة التاريخيـــة فى رأى البولنديين هو تفاردوفسكى منشىء أول معمل لعلم النفس ١٨٦٦ — ١٩٣٨ وكان استاذا لعلم النفس والفلسفة اذ تتلمذ فى معمل فونت المشهور Wundt كما درس على سطمبف Stumpf . ويقال ان تاثيره على علم النفس فى بولندا كبير جدا اذ يعتبر معظم أساتذة علم النفس فى بولندا فى فترة ما بين الحربين من تلاميذه ، وقد تأثرت آراؤهم بتعاليمه . وكان اهم ما يتميز به الاصرار على أن تكون التعاريف محددة تحديدا لغويا دقيقا . ولم يقم هو نفسه بأى تجربة فى ميدان علم النفس ، غير أنه قام بتشجيع تلاميذه على القيام بذلك . وكانت فلسفته فى علم النفس تقـع فى منطقة مشتركة بين المنطق وعلم النفس . وتحتوى أعمـاله الوصف والتحليل اذ كتب عن التصور ، وتكوين المفاهيم ، والتفكير ، وكانت طريقته فى البحث هى التأمل الباطنى . وكان علم النفس عنده هو علم الحياة العقلية . وميدانه الفلسفة . وقـــد سادت آراؤه وطريقته ميدان علم النفس فى بولنـــدا ولا زال اثره باقيـــا حتى الآن . ترأس هينريخ ١٨٦٥ — ١٩٥٧ معمل علم النفس الذى انشأه فى كراكوف وكان استاذا للفلسفة فيها ، بيد أن اتجـاهه كان يميـل الى التجريب . اذ أولى اهتمامه للعمليات النفسجسمية ، والنفسفسيولوجية. وقام بالتجريب مع تلاميذه على مشاكل الانتباه ، والادراك ، والانفعالات وما شابه ذلك .

اما فى القطاع الذى كانت تحتله روسيا وكان مقره وارســو فكانت الظروف قاسية . اذ كبتت حكومات القياصرة كل محاولة لقيـام ثقـافة بولندية مستقلة ، ومع ذلك قام أحد الأساتذة المكافحين ويدعى آدم ماهربرج

Mahrburg ١٨٥٥ — ١٩١٣ بتدريس مادة علم النفس سرا ، ونجح فيلسوف آخر يدعى ف . ويهو ١٨٦٧ — ١٩١٦ فى تكوين جمعية لعلم النفس فى سنة ١٩٠٧ وقد تحولت هذه الجمعية فى سنة ١٩٢٧ الى جمعية الفلسفة البولندية . ومع ذلك فقد تم انشاء أول معمل لعلم النفس فى مدينة وارسو فى سنة ١٩١٠ . وتحول فى عام ١٩١٣ الى معهد لعلم النفس وكان يرأسه ابراموفسكى ١٨٦٨ — ١٩١٨ وهو أحد علماء النفس البولنديين الأوائل من ذوى الموهبة والابتكار ، وقد قام بتأليف كتاب « الأسس النفسية لعلم الاجتماع » الذى نشر فى فرنسا فى سنة ١٨٩٧ . وكانت الموضوعات التى أولاها اهتمامه هى التذكر ، وأثر الانفعالات على الادراك ، والدراسات التجريبية فى الارادة والعمليات العقلية اللاشعورية . ولما افتتحت جامعة وارسو فى عام ١٩١٥ احتل كرسى استاذية علم النفس فيها . ولما مات بعد ثلاث سنوات احتله من بعده فتفتسكى Wtwicki.

يمثل السابقون علم النفس فى بولندا فى ميدانى علم النفس العام والتجريبى . أما علم النفس التعليمى فقد بدأ نموه عندهم فى أواخر القرن التاسع عشر . اذ اخذ المعلمون وعلماء النفس فى الاهتمام بالمشاكل النفسية المختلفة فى ميدان التربية والتعليم . اذ اهتموا بالنمو العقلى للطفل ، والذكاء ، والقدرات وما شابه . وأشهر علماء النفس التربوى فى هذهالفترة هو فؤاد سواف دافيد ١٨٥٩ — ١٩١١ اذ الف عدة كتب وابتدع اختبار ترتيب الصور كأداة لقياس الذكاء . واختباره فى بولندا معروف باسم اختبار دافيد . وهذا الاختبار هو الذى استعمله كلاباريد السويسرى فيما بعد . وقد اعترف كلاباريد بأن مؤلف الاختبار هو دافيد . ويبدو أن الاختبار قد انتقل من سويسرا الى أمريكا حيث يدخل حاليا فى عدة اختبارات .

هذه هى أهم الاتجاهات فى علم النفس فى تلك الفترة . وكانت المانيافى ذلك الوقت سباقة فى ميدانى علم النفس العام والتجريبى . وكان معظم العلماء الذين يتمون دراساتهم فى الخارج يتجهون الى المانيا . كما ذهب عدد منهم الى فينا وسويسرا والبعض الى باريس . وهكذا يمكن القول بأن المؤثرات الأجنبية التى أثرت على هذا العلم فى بولندا كانت تأتى من المانيا وفرنسا وسويسرا . ولم يكن لأمريكا أو انجلترا من أثر ذى بال ، وينعدم الأثر الروسى تماما . كما يمكن القول بأن علم النفس فى هذه الفترة كان علم العقل أو علم الظواهر العقلية وكانت طريقة البحث فيه هى التأمل الباطنى.

فترة ما بين الحربين :

نالت بولندا استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى . وان كانت الظروف القاسية قد استمرت ، بيد أن الضغط السياسى والضغط الثقافى لم يعد لهما أى أثر . فتم انشاء أقسام جديدة لعلم النفس فى جامعات بوزنان ، ووارسو الحرة ولوبلن بالاضافة الى الأقسام الثلاثة التى كانت موجودة فى جامعات لفوف وكراكوف ووارسو . ثم أضيفت أقسام علم النفس التعليمى فى جامعتى كراكوف ووارسو . وأنشىء قسم لعلم النفس العام فى جامعة فيلنا فى سنة ١٩٣٣ . وجدير بالذكر ان تلاميذ السنة النهائية فى المرحلة الثانوية كانوا يدرسون مبادىء علم النفس فى هذه الفترة . ومع وجود هذه الأقسام فلم يكن هناك منهج جامعى متكامل لعلم النفس . اذ كان علم النفس العام يدخل ضمن برنامج دراسة طلبة قسم الفلسفة ، بينما كان يدخل علم النفس التعليمى ضمن مناهج طلبة قسم التربية . وكان علماء النفس يعتبرون انفسهم علماء فى النفس وفى الفلسفة مع أن الفصل بين هاتين المادتين كان قد تم فعلا سواء فى التدريس أو فى البحث العلمى .

وتم فى فترة ما بين الحربين نشر أربع مجلات لعلم النفس وكانت اهمها مجلة Psycholgical Quarterly وكانت مخصصة تماما لعلم النفس العام ، وكان لها طابعها العالمى اذ كانت تنشر مقالات لعلماء النفس من الانجليز والفرنسيين والألمان . وفى سنة ١٩٣٩ أنشئت مجلة علم النفس التربوى وكانت تكتب فى ميدان التربية والنمو . بينما كانت المجلتان الأخريين تكتبان فى التوجيه المهنى ، والاختيار ، وعلم النفس الصناعى ، والقياس النفسى .

وتبين مجالات هذه المجلات اهتمامات علماء النفس فى بولندا فى هذه الفترة . ومع أنه لم توجد لعلم النفس الاكلينيكى وعلم نفس الحيوان مجلات خاصة بهما كانت البحوث فيهما تنشر اما فى المجلات النفسية أو فى منشورات علم الحيوان . كما كانت تظهر المقالات النفسية فى المجلات الفلسفية والتربوية .

كان علم النفس العام وعلم النفس التربوى وحدهما تتم دراستهما فى الجامعات . ولم يكن علم النفس الاكلينيكى أو الصناعى ضمن المناهج . وكان على الفرد أن يتعلمهما اما من الكتب والمجلات أو بالممارسة فى عيادات الصحة العقلية ومراكز التوجيه المهنى أو معامل علم النفس الصناعى . وكانت خبرة العاملين فى هذه الميادين عملية أكثر منها نظرية . لقد ادت

ضرورات الحياة الاجتماعية الى نمو هذين الفرعين من علم النفس التطبيقى وخاصة فى الميدان المهنى والصناعى . اذ انشئت مراكز التوجيه النفسى والمعامل النفسية فى المدن الكبرى وفى المصانع .

وفى سنة ١٩٢٦ انشئت رابطة علماء النفس البولندى التى تكونت لها فروع فى عدة بلدان . واخذ كثير من علماء النفس منذ عام ١٩٢٧ يعملون كموجهين نفسيين فى المدارس الثانوية والمدارس المهنية . ونظمت عيادات التوجيه المهنى فى سنة ١٩٢٨ ، وما حل عام ١٩٣٩ حتى كان هناك مركز للتوجيه المهنى فى كل مدينة من المدن الكبرى . وتم فى عام ١٩٣٥ تنظيم معهد الصحة العقلية على يد دوبروفسكى وكان لهذا المعهد دور هام فى توجيه الأطفال ورعايتهم كما ساعد على انتشار حركة القياس العقلى فى بولندا .

وكان علم نفس الحيوان يدرس فى أقسام علم الحيوان بالجامعات غير أن جميع المشتغلين بهذا العلم لم يكونوا من علماء النفس ولكن من علماء الحيوان .

وكان اهتمام علماء النفس العام والتجريبى فى هذه الفترة يساير التقاليد الفلسفية المستمدة من المدرستين الألمانية والسويسرية . اذ كان جل الاهتمام موجها الى مايسمى بالظواهر والعمليات العقلية بدلا من السلوك . لذا كانت الموضوعات التى يتناولها العلماء هى الاحساس والادراك والانتباه والذاكرة والتصور والتفكير والخيال واحلام اليقظة والارادة والانفعالات والعواطف والشعور . اى كانت خبرات الحياة الداخلية محورا للتحليل اللفظى والتأمل الباطنى . وكانت الظواهر النفسية تقسم الى مدركات ، ووجدانات ، وارادة ، والوجدانات هى دوافع السلوك . وكان هناك قليل من العلماء ممن اهتموا بالسلوك فتناولوا مشاكل مثل الخلق ، والشخصية ، والمزاج ، والعمليات الابتكارية فى العلوم والفنون والأدب ، وسيكلوجية الفنون ، والنمو العقلى ، والذكاء وقياسه ، والضعف العقلى ، وسيكلوجية الموهوبين والميول ، والقدرات ، والاختيار المهنى ، وطرق عمل الاختبارات والنظريات التى تقوم عليها .

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالميدان التطبيقى كان موجودا غير انه يمكن القول بأن اهتمام علماء النفس الاكاديمى فى بولندا لم يكن موجها الى قياس السمات والعمليات النفسية ، ولكن كان موجها الى دراسة طبيعة هذه السمات والعمليات ، ولم تكن المحاولات تبذل لقياس الانتباه أو الذكاء أو الشخصية ولكن كانت تبذل للاجابة على أسئلة مثل ما هو الانتباه ؟ ما هو

الذكاء ؟ ما هى الشخصية ؟ واذا كانوا قد قاموا بتحليل بعض السمات او الظواهر ، فلم يكن ذلك بالتجريب والتحليل الاحصائى ، ولكن بالبصيرة ، وبالمقارنة ، وبالتمييز ، وبالجدل والعقل ، كما كان التأمل الباطنى هو الطريقة المثلى لديهم ، اذ كان المفحوصون يقومون بعمل شيء ما ، ثم يتحدثون عن خبراتهم الداخلية . وكان هذا بخلاف ما يتم فى ميدان التربية والصناعة حيث كانت حركة القياس تخدم أهدافا عملية . ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن التوجيه وعلم النفس الصناعى فى هذه الفترة كانا تحت تأثير المدرسة الالمانية التى لم تهتم الا بالقياس الفردى وكانت تستخدم الاختبارات الادائية .

وكانت الأصوات ترتفع بضرورة استخدام الطريقة العلمية وتطبيقها لأن الأسلوب الذى كان متبعا هو أسلوب العلوم الانسانية . وكانت المادة التى يتم تدريسها فى الجامعات لا تجتذب اليها الا الطلاب من ذوى التفكير الفلسفى ، فكانوا لا يفكرون فى هذا العلم الا بعقلية فلسفية وصفية لا بعقلية تجريبية كمية . ومع ذلك يصر علماء النفس فى بولندا على ان هذا العلم لديهم كان تجريبيا ايجابيا واضحا ويتجنب الاتجاهات اللامعقولة . وهذا يفسر لماذا لم يتجه كثير منهم الى التحليل النفسى اللهم الا عدد قليل من اطباء الأمراض العقلية ويتهمونهم بأنهم لم يكونوا من ذوى العقليات الفلسفية الناقدة أو من ذوى الخبرات الميثودولوجية كما هو الحال مع معظم من يتعصبون للتحليل النفسى تعصبا أعمى لدينا الآن .

وخلاصة القول ، أنه على الرغم من كل ما يمكن أن يوجه من انتقادات لعلم النفس فى بولندا خلال هذه الفترة ، يرى البولنديون أن علم النفس قد نما فيها ، اذ ظهرت عدة مؤلفات وبحوث ، كما ان جميع فروع علم النفس كانت ممثلة فيها فيما عدا علم النفس الاجتماعى . غير أن هذا العلم لم يخرج لديهم عن النطاق المحلى . فلم يغزو العالم الخارجى ، ولم تتم فيه أى اكتشافات هامة على أيدى علماء بولندا باستثناء عمل واحد قام به جرسى كونورسكى Konorski وستيفان ميللر Miller اذ يعزى اليهما اكتشاف هام فى ميدان الأساس الفسيولوجى العصبى للسلوك . اذ اكتشفا فى سنة ١٩٢٨ ما يسمى بالأفعال المنعكسة الشرطية من النوع الثانى . وهى تماثل ما اكتشفه سكنر Skinner بعد ذلك بعشر سنوات وسماه operant behavior وهو ما سماه هلجارد وماركويز بالسلوك الوسيلى . فعلى الرغم من أن بحثهما نشر باللغة الفرنسية بيد أن أسبقيتهما أصبحت من المعترف به الآن . ومع ما لهذا الاكتشاف من أهمية فى علم النفس فلم يكونا من علماء النفس .

ويفسر علماء النفس فى بولندا عجزهم عن الاسهام علميا وبشكل عالمى فى ميدان علم النفس الى ما يأتى :

١ — عامل اللغة : اذ لم ينشر العلماء البولنديون أى بحث بلغة أجنبية اللهم الا القليل باللغة الألمانية وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى ، وباللغة الفرنسية فى فترة ما بين الحربين .

٢ — عرفت آراء ثورنديك، وماكدوجال، ووطسن ، وشترن ، وفرويد، وآدلر ، وبافلوف ، وكهلر ، وكلاباريد ، وبياجيه ، وشارلوت بهلر وغيرهم قبيل الحرب العالمية الثانية ، وترجمت بعض مؤلفات هؤلاء العلماء الى اللغة البولندية غير أن آراء علماء مثل طولمان ، وهل ، وثرستون ، لم تعرف طريقها الى بولندا . وكان علم النفس يدرس فى شكل « مدارس » . وكانت التجارب تتم ، غير أن الاستنتاجات الاحصائية والتصميم التجريبى ، والطريقة العلمية وتطبيقها لم تكن معروفة . وكانت الاختبارات النفسية تستعمل دون مراعاة لدرجات الثبات والصدق . ويعود هذا الى التقليد الذى كان سائدا بالنظر الى علم النفس كعلم من علوم الفلسفة والتفكير فيه بالطريقة الفلسفية .

٣ — ظهرت الاتجاهات الجديدة فى علم النفس فى فترة ما بين الحربين فى البلاد الناطقة باللغة الانجليزية . ولم يتعلم واحد من علماء النفس فى بولندا فى اى من هذه البلاد . وكان الأساتذة يجهلون اللغة الانجليزية فعجزوا عن الاطلاع عما كان ينشر بهذه اللغة . وكان الاتجاه السائد فى البلاد الناطقة بالانجليزية يمثل الاتجاهات الموضوعية والسلوكية والكمية ، بينما كان جل اهتمام علماء النفس فى بولندا موجها أساسا الى الحياة العقلية كارها للرياضيات وتطبيقها فى هذا الميدان . فكانت النتيجة الحتمية لذلك أن انقطعت الصلة بين البحوث الدائرة فى بولندا والبحوث التى تتم فى الخارج وسارت البحوث فى الطريق التقليدى الأوربى البولندى . وكان صغار علماء النفس يقومون ببحوث حول مشاكل يقترحها أساتذتهم وهى فى العادة مشاكل لا تمت بصلة الى المشاكل الحديثة التى يتناولها العلماء فى الخارج . لهذا لم يثر نشاط علماء النفس فى بولندا أى اهتمام من العلماء فى الخارج . « أن بعض هذه الانتقادات يمكن أن يوجه لعلم النفس حاليا لدينا » .

ان الانتاج العلمى لأى دولة يثير اهتمام العالم الخارجى اذا ما كان يسهم بباع فى البحوث الجارية ، أو يقوم بحل مشاكل لم تحل بعد، أو يلج ميادين لم يلجها الغير ، والا فلن يكون للبحوث من اهمية تتعدى الحدود المحلية ، اذ لن تثير اهتمام اى أحد سوى المؤلف نفسه . ان الاسهام فى البحوث الجارية ، والأخذ بالطرق العلمية الحديثة ، والسرعة فى هضم المكتشفات الجديدة مما يجب أن يتم فى اى مركز علمى .

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

لما جاءت الحرب العالمية الثانية أغلقت الجامعات لمدة تزيد على الخمس سنوات ، وصودرت الصحافة والمجلات ، وتم القبض على كثير من الأساتذة ، ومنهم من أعدم ومنهم من طرد خارج البلاد . فلم ينشر اى كتاب . ولم يكن مسموحا بعقد أى اجتماع ، كما قطعت كل صلة بالعالم الخارجى . وفقد ما يزيد على ثلاثين عالما من علماء النفس حياتهم . ونهبت المعامل والمكتبات أو أحرقت .

وكانت بولندا بعد الحرب خرابا . وبدأ علماء النفس فى اعادة بناء معاملهم ومكتباتهم ، وعاد الهاربون من الوطن ، وتم استيراد المجلات والكتب الأجنبية ، وبدات المجلات والكتب البولندية فى الظهور ، وانشئت رابطة علم النفس البولندى فى سنة ١٩٤٩ ، وأعيد تنظيم أقسام علم النفس مستقلة عن أقسام الفلسفة فى الجامعات بمناهج مدتها خمس سنوات ،وبدأ علماء النفس فى العمل فى مستشفيات الأمراض العقلية ، وفى العيادات الخارجية ، وفى مراكز التوجيه ، وفى معامل السكة الحديد ، والمصانع . ودبت الحياة فى معهد الصحة العقلية ، وأنشئت المدرسة العليا للصحة العقلية لتدريب علماء النفس الاكلينيكى . وظهر ان المستقبل يبشر بكل خير . غير أنه كانت تظهر من آن لآخر بعض المقالات لبعض الماركسيين تنادى بضرورة التخلى عن النظريات البرجوازية لاقامة علم النفس على أسس ماركسيه ، ولم تجد هذه الأصوات أذنا صاغية .

ثم ارتفعت الأصوات الماركسية التى كانت خافتة وسيطر الحزب الشيوعى سيطرة تامة . ومرت البلاد بفترة عانى فيها علم النفس ، اذ ابعدت هذه المادة من المناهج فى الدراسة الثانوية ، وألغيت فى جميع الجامعات باستثناء جامعة وارسو وجامعة بوزنان حيث كانت المادة تدرس كمادة مساعدة لطلبة التربية . وأغلقت العيادات النفسية ومراكز التوجيه ومعامل علم النفس فى المصانع ، كما اغلقت دور المجلات العلمية التى كانت قد عادت الى الظهور . وانقطعت الصلة تماما بين علماء النفس فى بولندا والمؤلفات الغربية ومنعوا من حضور المؤتمرات الدولية .

وهكذا انتهت فترة ما بعد الحرب التى بشرت بالانتعاش وبدات الفترة الثانية التى استمرت حتى سنة ١٩٥٦ والتى سادت فيها الفلسفة الماركسية التى عارضت العلوم الغربية وكل ما يمت اليها بصلة . واتهم علم النفس بأنه علم بورجوازى ومثالى . ويمثل علم النفس فى هذه الفترة اثنان هما

تاديوش توما شيفسكى Tadeusz Tomaszewski وماريا جوبرفسكا Maria Zebrowska وتلاميذهما . وتتركز مجهودات هذه الفئة حول ما يأتى :

١ — نقد علم النفس البولندى فى فترة ما بين الحربين واعتباره مادة تميل الى المثالية وتخدم أغراض الرأسمالية .

٢ — نقد علم النفس فى الغرب من الناحية الفلسفية والاجتماعيـــة متخذين الاختبارات النفسية محورا للهجوم .

٣ — محاولة نشر نظرية بافلوف وتطبيق الفلسفة الماركسية فى علم النفس واعادة تفسير علم النفس فى ضوء المدرسة البافلوفية .

٤ — القيام بتجارب على الأفراد تتصل بالأفعال المنعكسة الشرطية فى أطار نظرى من فلسفة بافلوف .

وكانت محاولات تفسير علم النفس فى ضوء آراء المدرسة البافلوفية تدور حول الظواهر العقلية مثل الشعور ، والادراك ، والانتباه ، والذاكرة والانفعالات وما شابه . كما تناولت الدراسات مشاكل كان يهتم بها بافلوف نفسه . والتعلم فى رأيهم عبارة عن تكوين أفعال منعكسة ، ويشرحون أنماط المزاج بالاختلافات الموجودة فى النشاط العضوى للجهاز العصبى .

وكانت التكنيكات المتبعة فى التجريب هى التدعيم اللغوى ، وقياس ضغط الدم والتنفس كأفعال منعكسة وما الى ذلك .

وكانت المشاكل التى تتناولها هذه التجارب هى تكوين الافعال المنعكسة الحركية واللغوية ، وظاهرة التمييز والتعميم ، والجمود الديناميكى ،والعلاقة المتبادلة بين نظام الاشارة الاولى والاشارة الثانية .. الخ . وكانت دراسة هذه المشاكل تتم من ناحية صلتها بوظائف نفسية مثل الكلام ، والعادات ، والعمل فى الأطفال وفى البالغين ومع ضعفاء العقول والمرضى وغيرهم من الفئات .

يضاف الى هذا النشاط نشاط آخر قام به بعض علماء النفس الماركسيين فى اطار المدرسة البافلوفية دون استخدام الطرق البافلوفية . من هؤلاء ستيفان شومان وتلاميذه ، اذ تناولوا دراسة نمو الكلام والتفكير عند الطفل، ودور القيام بنشاط عملى فى النشاط العقلى للطفل والمهارات فى استعمال ونمو الكلمات اليومية . ولم يكن هذا النشاط تجريبيا بل كان وصفيا وغنيا

بدراسة الحالات وبالمادة التى كانت تجمع ، وبقوائم الكلمات المفصلة التى يستعملها الأطفال فى الحياة اليومية مصحوبة بالصور الفوتوغرافية التى تبين تعابير الوجه والحركات .

وكانت الظروف تحول طبعا دون نشر أى آراء تتفق وعلم النفس فى الغرب . اذ آثر أصحاب الآراء الغربية الصمت . فلما أخذت الظواهر تشير الى بوادر الأزمة فىالمعسكر الماركسى من ناحية التكوين الايديولوجى والثقافى أخذ الاعتقاد يسود بين غالبية علماء النفس فى بولندا بأن خطوات يجب أن تتخذ لتغيير الوضع السائد الذى يلحق الضرر بالعلم فى بولندا وباقتصادها القومى . اذ ادى فشل الماركسيين ، وتقهقر البافلوفية عن موقفها ، واختفاء المذهبية من الحياة والعلوم ، وزيادة الاتصال بالغرب ، وتدهور الواقعية الشيوعية فى الأدب والفن ، ومناقشة العلوم الانسانية بشجاعة وأمانة ، والحرية النسبية فى ميدان السياسة — أدى هذا كله — الى أن يفكر علماء النفس فى بولندا فى انقاذ علم النفس مما آل اليه .

واجتمعوا فى مؤتمرهم السنوى الذى تعقده رابطة علم النفس البولندى فى سنة ١٩٥٦ وهاجموا البافلوفية والماركسية ، وطالبوا بالتحرر الفكرى ، وطالبوا بضرورة العودة الى الاتصال الفكرى بالغرب فى هذا الميدان .

توالت بعد ذلك الاجتماعات ، وكتبت المقالات ، وبدأ الناس يشعرون بالحرية فى ظل ما هو معروف بثورة أكتوبر البولندية . وكان أهم حدث تاريخى هو مؤتمرهم فى سنة ١٩٥٧ وحضره حوالى ١٠٠٠ عضو من الأعضاء حيث عرض المؤتمرون الموقف فى كل ميادين علم النفس ، وصوتوا بالاجماع معضدين ضرورة انشاء معهد لعلم النفس التطبيقى يلحق بأكاديمية العلوم البولندية ، فتم انشاء معمل القياس النفسى .

وقد عادت مادة علم النفس الىالجامعات والمدارس الثانوية . اذ يمكن التخصص فى علم النفس الآن فى ثلاث جامعات من ثمانية وان كانت مادتا علم النفس الصناعى وعلم النفس الاجتماعى لم تدخلا ضمن البرامج بعد . والمواد التى تدرس فى أقسام علم النفس فى الجامعات تتضمن علم النفس العام ، والنمو ، وعلم النفس التربوى ، والمنطق ، وتاريخ الفلسفة ، وتاريخ علم النفس ، وفسيولوجية الجهاز العصبى المركزى ، والطب النفسى ، وطب الأعصاب ، ومبادىء الاحصاء .

أما عن البحوث الدائرة فيمكننا القول ان علماء النفس فى بولندا يهتمون حاليا ببحوث تدور حول زمن رد الفعل ، والذاكرة ، والتفكير ، والفهم ،

والكلام واللغة ، والدافعية ، والنمو العقلى ، والميول ، والخلق ، والشخصية، وطرق التشخيص النفسى ، وانحراف الأحداث ، والعمل والوقاية من الحوادث ، والتحليل المهنى ، والاختيار، والاتجاهات السياسيةوالاجتماعية والاقتصادية والدينية . كما يقوم معمل القياس النفسى بوارسو بمحاولة ترجمة الاختبارات الأمريكية وتقنينها على عينات بولندية .

والاختبارات الجمعية ليست منتشرة فى بولندا انتشار الاختبارات الفردية . ويبدو أن هناك نشاطا كبيرا فى الميدان الاكلينيكى وميدان التوجيه غير أن العاملين فى هذين الميدانين يفتقرون الى الاختبارات المقننة .

والمجلة الناطقة باسم رابطة علماء النفس فى بولندا هى مجلة Psychological Review وقد بدأ ظهورها فى سنة ١٩٥٢ . وتنشر أكاديمية العلوم من آن لآخر اعدادا فى الدراسات النفسية . كما يتم نشر البحوث والمقالات فى مجلات التربية والاجتماع والفلسفة والطب . كما قد تمت ترجمة العديد من كتب علم النفس الامريكية والانجليزية .

وتضم رابطة علم النفس البولندية حاليا حوالى ٧٠٠ سبعمائة عضوا ويزداد عددهم فى النمو .

خاتمـــة :

يبدو أن هناك حاليا ثلاث جماعات فى بولندا تمثل كل جماعة منها اتجاها خاصا .

الجماعة الأولى وهى البافلوفية المـاركسية ولها نفوذ فى الدوائر الرسمية . وان كانوا مؤمنين بآرائهم غير أنهم يحاولون الآن التوفيق بينها وبين الآراء الغربية . ويتميز بذلك صغار علماء النفس من هذه الفئة .

الجماعة الثانية وتضم المسنين من رجال علم النفس من جيل ما قبل الحرب وهم ما زالوا فى طريقهم التقليدى ويؤمنون بعلم النفس التقليدى الذى لا يعترف بالطرق الكمية . وهم ليسوا على استعداد لتعلم الطرق الحديثة لأن الركب قد فاتهم .وهم يصرون على أن علم النفس على ايديهم وقبل الحرب كان متقدما ويودون العودة الى الماضى وما كان سائدا فيه .

اما الجماعة الثالثة فينتمى اليها العلماء من متوسطى العمر وعدد من صغار علماء النفس . وهم يعترفون بأن علم النفس فى بولندا متأخر ، وانه يجب التغيير والتطوير ، وان علمهم لن يتطور الا بتوطيد الصلة بين هذا الميدان وميدان علم النفس فى الغرب . ويلاحظ أن هذه الاتجاهات نفسها هى الموجودة لدينا حاليا باستثناء الاتجاه الماركسى الذى لا يوجد له من يمثله فى مصر . ويزيد عندنا الاتجاه الفرويدى الاورثوذكسى الذى يمثله زيور ومدرسته .

ويبدو أن هذا العلم قد تحرر لديهم نسبيا من القيود الايدولوجية مما يبشر بتقدمه . هذا بالاضافة الى زيادة الصلة بالعالم الغربى ووصول المؤلفات والمجلات الأجنبية الى بولندا أولا بأول مما يحسدون عليه فعلا . بيد أنه مما يقلل من الاستفادة التامة بهذه المؤلفات ما سبق ذكره من جهل أساتذتهم باللغات الأجنبية التى يسعون الى تعلمها الآن رغم تقدم كثير منهم فى السن . ومما يؤخذ عليهم حاليـا .

١ — استعمال الاختبـارات النفسية دون تقنين . ويكافح معمـل القياس النفسى هذا الاتجاه بجد يصل احيانا الى حد المقاضاة امام المحاكم لمنافاة مثل ذلك للخلق المهنى والأحوال العلمية . ونحن فى مصر وللأسف نرتكب نفس الخطأ .

٢ — رفضهم التام للفلسفة الفرويدية لاعتقادهم بأنها غيبية لا معقولة ولا تقوم على اسس علمية .

٣ — جهلهم بالعلاج النفسى الفردى والجمعى وان كان البعض يدعى ممارسته للعلاج الجمعى الا أنهم يعجزون عن شرح الفلسفة التى يستندون اليها والتكنيكات التى يستغلونهـا .

٤ — يفتقر عدد كبير من النفسيين وخاصة من تخرج منهم فى فترة الاضطهاد الماركسية وفى فترة ما بين الحـربين الى المعلومات الحـديثة والاتجـاهات الحديثة فى علم النفس بالاضـافة الى الجهل بالاختبـارات النفسية والطرق الاحصائية .

المجتمعات المخططة *

دكتور جمال زكى

تدل نتائج الدراسات التى اجريت حديثا على أن المجتمعات المخططة الحديثة تعتبر امتدادا طبيعيا للمجتمعات المخططة التى ظهرت فى الماضى ، ففى أمريكا وحدها قامت عدة مشروعات هدفت لتحقيق أيديولوجية دينية أو اجتماعية معينة ، ولم تعمر هذه المشروعات طويلا .

وعندما تجابه الحكومات مشكلات اجتماعية او اقتصادية فانها تلجأ الى انشاء مجتمعات مخططة كوسيلة لحل هذه المشكلات . وتعتبر دراسة المشروعات التى نشأت فى الماضى — والتى لم تنجح اغلبها — من الأهمية بمكان ، فهى تمد المخطط الاجتماعى بأسباب فشل أونجاح هذه المجتمعات .

ومشكلة هذه الدراسة تنحصر فى استطلاع الجوانب الاجتماعية المختلفة للمجتمعات المخططة . وقد اعتمدت هذه الدراسة على نتائج البحوث التى أجريت فى هذا المجال .

ويقسم انفيلد المجتمعات المخططة تبعا لأهدافها الى ثلاثة أنواع : المجتمعات الدينية ، والمجتمعات التى تهدف الى اصلاح اجتماعى ، والمجتمعات التى تهدف الى اصلاح اجتماعى اقتصادى .

ويذكر انفليد أن المجتمعات الدينية كانت أكثر المجتمعات تماسكا وترابطا نظرا لوحدة الهدف التى يسعى لتحقيقه أفراد هذه المجتمعات .

أما المجتمعات التى هدفت الى اصلاح اجتماعى فانها لم تدم طويلا نظرا لضعف النظريات الاجتماعية التى حاول الأفراد تطبيقها وبعد هذه النظريات عن الواقعية . أما المجتمعات المخططة الحديثة فتصادفها الكثير من الصعوبات التى تقضى عليها فى بدء نشأتها .

ويعتبر مجتمع الهاتاريت Hutterites نموذجا للمجتمعات التى نشأت لتحقيق أهداف دينية . وقد ظهرت حركة الهاتاريت فى أوروبا فى عام ١٥٢٥ وانتشرت انتشارا كبيرا حتى عام ١٩٢٥ وتقوم هذه المجتمعات أساسا على تفسير خاص للمسيحية ، يحتم على معتنقيه حياة تشبه الى حد كبير حياة المسيح واتباعه . ولايمتلك

* ملخص للمقال المنشور بهذا العدد باللغة الانجليزية .

الأفراد فى هذه المجتمعات ، بل على كل فرد أن ينتج حسب طاقته وأن يستهلك حسب احتياجه . ويحرم على الأفراد الاستمتاع بأى وسيلة من وسائل اللهو أو الترفيه أوالمظاهر الدنيوية .

اما النظام التربوى والتعليمى لمجتمعات الهاتاريت فيعتبر العامل الهام فى تداول تراث وثقافة هذه المجتمعات . فأبناء المجتمع يبعدون عن أسرهم وهم فى سن الثامنة والنصف ويلحقون بمدارس خاصة بعيدا عن البالغين حتى سن السابعة عشرة ليصبحوا أفرادا عاملين فى مجتمعهم . ويتلاحظ ان هذه المجتمعات استمرت لفترات أطول من المجتمعات الأخرى نظرا للتعاليم الدينية والعقيدة التى يلتف حولها افراد المجتمع .

كما يعتبر مجتمع نيولولانو New Llano نموذجا للمجتمعات المخططة التى هدفت الى تحقيق اصلاح اجتماعى . وكان هاريمان مؤسس هذا المشروع اشتراكيا متطرفا يؤمن بأن مشاكل المجتمع يمكن التغلب عليها لو أمكن توفير فرص متكافئة لأفراده . وقد جرى انفيلد دراسة لتقييم هذا المشروع دلت نتائجها على أن الفلسفة التى بنى عليها المشروع لم تكن منفذة تماما ، بل اتضح أن الملكية الجماعية لم تقض على المشاكل المرتبطة بالملكية الفردية . وقد اعترف هاريمان بأن فشل مشروعه يرجع الى عدم ترابط افراد المجتمع كما اتضح له ايضا أن أكثر أفراد المجتمع فشلا كانوا من بين الفئة محدودة الدخل ، نظرا لقلة خبراتهم فى الحياة وعدم اعتيادهم تحمل المسئوليات . ويستخلص انفيلد من دراسته مبدأ هاما وهو أن المجتمعات المخططة يجب أن توفر فرصا لأفرادها أكثر من الفرص التى قد تتوفر لهم فى المجتمعات الخارجية حتى لا تفشل هذه المجتمعات .

وازاء الأزمة الاقتصادية التى جابهت العالم عام ١٩٣٠ قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بانشاء مشروعات لمجتمعات مخططة فى عام ١٩٣٧ ثم ألغيت فى عام ١٩٤٢ وكان أغلب المنتفعين من المزارعين ذوى الدخل المحدود . وقد أجرى بانفيلد دراسة لتقييم هذه المشروعات دلت نتائجها على أن السبب المباشر فى فشل هذه المشروعات كان نتيجة لانعدام الروح المعنوية بين المنتفعين ومرجعه سوء ادارة هذه المشروعات . وقد قام عالم الاجتماع شارلس لوميس باجراء دراسة لهذه المجتمعات وذلك للوقوف على أسباب فشلها وتوصل الى نتائج مشابهة ، كما أضاف أن التكيف الاجتماعى للأفراد يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى مساهمة الأفراد فى أوجه النشاط المختلفة فى هذه المجتمعات .

اما فى الجمهورية العربية فقد قامت عدة مشروعات مماثلة ومن

بينها مشروع مديرية التحرير . وقد اظهرت نتائج دراسة حديثة اجرتها وزارة الشئون الاجتماعية ان الكثير من النظم الاجتماعية التى وضعت للمشروع عند بدئه قد تغيرت ومنها قيام المنتفعين ببناء حظائر المواشى فى الأحواش الخلفية للمنازل كذا اعداد الخبز وتربية الدواجن .

ان تخطيط مجتمعات حديثة يعتبر من العمليات المعقدة والتى تحتاج لدراسة شاملة من المخططين الاجتماعيين فأفراد هذه المجتمعات تتنازعهم تيارات اجتماعية مختلفة تؤثر على حياتهم وانماط سلوكهم . ولذلك فعلى المخطط الاجتماعى ان يضع مستويات واهداف معينة لأفراد هذه المجتمعات بصفة مبدئية، على ان تكون خطته مرنة بحيث يمكن اعادة تشكيل وتعديل هذه المستويات والأهداف ، بواسطة المنتفعين ذاتهم، وبناء على رغبة اكيدة منهم فى التغير . ويعتقد الكاتب ان المشكلة ليست فى فرض تغير على الأفراد بقدر ما هى أثارة هؤلاء الأفراد لقبول التغير ذاته .

استخدام الاختبارات الادراكية فى التمييز الاكلينيكى *

الأستاذ سمير نعيم أحمد

باحث بوحدة البحوث النفسية والتربوية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

(أ) مقـدمة

المشكلة الأساسية التى تدور حولها هذه الدراسة هى مدى امكان استخدام الاختبارات الادراكية البسيطة فى التمييز بين فئـة أكلينيكية معينة تتصف بديناميات شخصية خاصة وفئة أخرى مختلفة عنها . والذى دعانا الى اختيار هذه المشكلة هو ما نشر خلال السنوات الاخيرة فى مجلات علم النفس ومراجعة من بحوث ونظريات تدور حول العلاقة بين الادراك والشخصية وتأثر كل منها بالآخر . ويلاحظ فى هذه الدراسات أن موضوع الادراك قد أصبح يعالج بشكل جديد يختلف عن الطريقة التى كان يعالج بها من قبل ، وأنه قـد أصبح يحتل مكانا فسيحا فى علم النفس بمختلف فروعه ، ولم تعد دراسته قاصرة على علم النفس العـام أو التجريبى . ويمكننا أن نرجع هذا التطور والتغير فى مكانة الادراك فى علم النفس الى التطور الذى طرأ على هذا العلم بأسره ، وجعله ينظر الى الانسان باعتباره وحدة كلية غير قابلة للتجزىء ولدراسة كل من وظائفه السيكولوجية على حدة ، دون اعتبار لتفاعلها وللعلاقات الدينامية بينها . وقد أدى هذا التطور الذى طرأ على علم النفس الى تغير كبير فى النظر الى محتمات الادراك . فبعد أن كان الاهتمام منصبا على لعوامل البنائيـة للمدرك ، وعلى طبيعة المنبه الخارجى وايجاد قوانين ادراكية عامة ، أصبح ينظر الى الادراك على أنه عملية دنياميكية فعـالة هادفة تربط الكائن بأسره بمحيطه الفيزيقى والاجتماعى ، وعلى أنه عملية تكتسب فيها منبهات معينة معنى يضيفه عليها الشخص المدرك متأثرا بخبراته السـابقة وتنظيمه السيكولوجى العـام .

---

* تلخيص للرسالة التى حصل بها كاتبها على درجة الماجستير فى الآداب (فى علم النفس) من كلية الآداب جامعة عين شمس فى أبريل سنة ١٩٦٣ . وقد أشرف عليها الأستاذ الدكتور مصطفى زيور رئيس قسم الدراسات النفسية والاجتماعية ، والسيد الدكتور السيد خيرى الأستاذ المساعد بنفس القسم .

وأصبح من المسلم به أن للنشاط الادراكى جذوره التى تمتد الى خبرات الشخص الماضية بأسرها ، وأن له دور فعال فى تشكيل فكرة الشخص عن المستقبل .

وقد أصبح الاتجاه السائد الآن أنه لا بد أن توجد نظرية ادراكية عامة تصلح لكل من المعمل والعيادة ، أوعلى حسب تعبير «جورج كلاين Klein» (٧) ، نظرية تجعل للمدرك مكانا فى الادراك . وعلاوة على ذلك يجب أن تقدم نظرية الادراك تفسيرا منظما للفروق الفردية فى عملية الادراك وأن تعالج هذه الفروق فى ضوء السمات المميزة للشخصيات المدركة . وتتجه البحوث الحالية الى تفهم طبيعة الأخطاء فى الادراك . وتبذل المحاولات فى النظريات والبحوث الادراكية ذات الصبغة الشخصية لايجاد قوانين تفسر الاتجاهات الادراكية المنتظمة للجماعات المختلفة من الناس التى تفصح عن انماط مختلفة من الشخصية ، على اساس أنه اذا امكن فهم الاختلافات فى الادراك فسوف يتقدم فهمنا للسلوك المترتب عليه . وقد اتضح من الدراسات التجريبية والملاحظات الاكلينيكية أن الفروق فى كيفية التوافق ترتبط بفروق فى كيفية الادراك . فلكى يستطيع الانسان التكيف سواء بالمعنى البيولوجى البدائى أو بمعنى التوافق الاجتماعى ، لا بد أن يؤدى ادراكه وظيفته بطريقة ما تمده بفكرة دقيقة وسريعة وكاملة عن الأحداث التى تجرى فى داخله وفى البيئة التى لا بد له من التلاؤم معها ، والتى عن طريقها يستطيع اشباع حاجاته . أما اذا حدث اختلال فى كيفية ادراكه للعالم الخارجى الفيزيقى أو الاجتماعى فلا بد أن يصحبه اختلال فى اسلوب التوافق . كما أن كيفية ادراك مثيرات العالم الخارجى تعتمد بدورها على ما لدى الشخص من خبرات سابقة وعلى تنظيمه السيكولوجى العام . اى أن للادراك دور كبير فى عملية التوافق ، كما أنه فى نفس الوقت يعكس هذا التوافق ويعبر عنه .

وقد نشرت خلال ربع القرن الماضى عشرات البحوث والدراسات التى تعالج العلاقة بين الادراك والشخصية . واكثرها قيمة تلك التى تسمى «البحوث الادراكية المتمركزة حول الشخصية personolity Centered perceptual researches» ، والتى يكون الاهتمام الرئيسى فيها بمتغيرات الشخصية وما تفصح عنه فى المجال الادراكى . والمشكلات التى تتناولها مشكلات نشأت اساسا وتبلورت فى المجالات الاكلينيكية والاجتماعية . وفيها يبدأ الباحث بمفهومات مثل القلق أو العدوان أو الجمود متسائلا عما اذا كانت تفصح عن نفسها فى مجالات وظيفية مثل التفكير والادراك والتذكر ... الخ ، وعن الكيفية التى تؤثر بها على هذه المجالات.

ومن امثلة هذا النوع من البحوث تجربة برج وكولير (٣) عن الفروق الشخصية والجماعية فى الاستجابات المتطرفة . وقد استخدم فى هذه التجربة اختبار الاستجابة الادراكية The Perceptual reaction test وطبق على عدة مجموعات من الذكور والاناث يعانون من مستوى قلق مرتفع وقلق منخفض ، ومن الفصاميين والأسوياء . وقد فرق الاختبار بين مختلف المجموعات . وقد كان معامل ثبات الاختبار ٨٠ر. واستخلص الباحثان من نتائج التجربة أن درجات الاستجابات المتطرفة يمكن أن تعكس خصائص شخصية وجماعية معينة . وفى تجربة اخرى لتشاترجى Chaterjee, R. G اجراها لدراسة الجانب الادراكى للكبت ، عرضت جمل بواسطة التاكستوسكوب فى درجات مختلفة من الاضاءة على مجموعة من المفحوصين ، واتضح من هذه التجربة ان الكبت يتدخل ويؤثر على ادراك المفحوصين ، وذلك بالنسبة للجمل ذات المضمون الجنسى أو العدوانى .

والتجربة النموذجيــة التى تمثل هذا الاتجاه تجربة برونزويك (٥) وسوف نعرضها بشىء من التفصيل لأهميتها بالنسبة لدراستنا الحالية . فقد اتضح للباحثة من تجاربها السابقة أنه يمكن تصنيف الشخصيات على اساس انماط معينة يمكن وصفها باختصار بأنها شخصيات جامدة متسلطة Rigid Authoriterion personalities ويقابلهــا على الطرف الآخر «الشخصيات المتسامحة المرنة Tolerant Flexible . واتضح لها ان هناك معــامل ارتباط قــوى بين الجمود Rigidity والتعصب Ethnocentrism وقد ارادت الباحثة أن تعرف العلاقــة بين هــذين المتغيرين وبين كيفية الادراك ، فأجرت مجموعة من التجارب ذات الصبغة الادراكية الخالصة ، وكانت هذه التجارب خالية من المضمون الانفعالى والاجتماعى ومصممة لتساعد على بحث مشكلة ما اذا كانت خصائص مثل عدم تحمل الغموض Intolerance of Ambiguity لها صفة العمومية . وقد اجريت أولى هذه التجارب على ١٤ مفحوصا واستخدمت فيها شكلا يمكن رؤيته بصورتين تبعا لمــا اذا كان المفحوص يرى الشكل figure أو الأرضية . وكان الفرض من هذه التجربة القاء الضوء على ما اذا كان المفحوصون الذين يبدون جمودا فى المجالين الانفعالى والاجتماعى ســوف يكونون اقل قابلية للانتقال بين تفسير وآخر لشكل ادراكى غامض واحد . وقد وجدت هذه الفروق بالفعل ولكنهــا لم تكن حاسمــة . ثم اجــرت برونزويك تجربة اخرى كانت تعرض فيها صورة كلب على المفحوص ثم يليها عدة صور تمثل مراحل انتقالية تؤدى فى النهاية الى صورة قط . وفى كل مرة كان يطلب من المفحوص أن يسمى الشــكل الذى على البطاقة . وتقــول

برونزويك أنه على الرغم من ان البطاقات لم تكن مرسومة أساسا لهـذا الفرض الا انه اتضحت بعض الاتجاهات من هذه التجربة . فقـد كانت المجموعة المتعصبة (اجتماعيا) من المفحوصين أميل الى التمسك بالشكل الأول وابطأ بكثير فى استجابتها للتغير الذى يطرأ على المنبهات . وقد كانت هذه المجموعة اكثر مقاومة للتخلى عن الشكل الأول المحـدد المعالم واكثر ميلا لعدم رؤية ما لا يتفق مع الاستنتاج الأول وأقل قـدرة على ادراك التغيرات التدريجية . وقد استنتجت الباحثة من ذلك أن عـدم تحمل الغموض الادراكى Intoleronce of perceptual ambiguity يرتبط باضطراب سيـكولوجى أوسـع ، وأن التعصب ذاته ما هو الا افصـاح آخر عنه .

وقد جاء هذا الالتقاء بين دراسة الادراك ودراسة الشخصية نتيجة للتطورات التى طـرأت على كل من نظريات الادراك من جهـة ونظريات الشخصية من جهة أخرى ، وكان من جرائها أن اصبحت نظريات الشخصية تهتم بالشخصية الظاهرة Manifest Personality واصبحت نظريات الادراك تهتم بالديناميات الكامنة ومشكلات الدوافع والتوافق وتربط بينها وبين العمليات الادراكية . وقد ظهرت نتيجة هذه التطورات نظريات تحاول الربط بين الادراك والشخصية فى نسق نظرى متكامل . ومن هذه النظريات نظرية ارنست شاختل Ernest Schachtel (٩) وبرونروبوستمان (٤) وجورج كلاين (٨) . وكل من هذه النظريات الثلاثة تعالج العلاقة بين الادراك والشخصية من زوايا مختلفة ولكنها غير متعارضة ، وجميعها تشير الى امكانية الاستدلال على العوامل الشخصية من الاستجابات الادراكية وبالتالى امكانية استخدام الاختبارات الادراكية فى التشخيص .

(ب) المشكلة والفروض :

هذا عن الأساس النظرى للمشكلة التى تناولتها هذه الدراسة ، والذى على ضوئه حددنا المشكلة التى ندرسها ووضعناها فى صيغة سؤال هو : هل يمكن استخدام الاختبارات الادراكية البسيطة فى التميز بين فئة اكلينكية معينة مثل مرضى الاكتئاب السوداوى Melancholia وبين الأسوياء ؟ ودراستنا الحالية محاولة للاجابة على هذه المشكلة .

والمعروف من التحليل النفسى أن مرضى الاكتئاب مثبتون على مرحلة مبكرة من حيث العلاقة بالموضوع تتصف بالتوحد مع موضـوع الحب على أساس عدوانى وبالتالى ثنائية العاطفة تجاهه ، « فمريض الاكتئاب لا يتعامل

مع الموضوع على أساس الأخذ والعطاء ، بل على أساس الأخذ وحده ، ويفترض أن على الموضوع أن يمنحه كل شيء وفى كل وقت وبغير حساب . وهذا يؤدى بالضرورة الى أن يحس بالاحباط ، وبالتالى بالنقمة على الموضوع بالرغم من حبه اياه وحاجته اليه . ويقتضى هذا الموقف الوجدانى المزدوج حيال الموضوع أن يشطره شطرين . احدهما صورة مثالية من الكمال والآخر صورته الواقعية التى تشتد نقمته عليها بقدر بعدها عن الصورة المثالية. ويؤدى ادماج الموضوع غير المتميز عن الأنا تميزا كاملا الى توقيع نقمة على الذات كان هدفها الموضوع » (١٤) . ويمكننا الآن أن نتساءل : هل يلجأ المريض من هذا النوع الذى لا يتحمل المشاعر المتضاربة فى ثنائية العاطفة الى نفس هذا الأسلوب فى المجال المعرفى ؟ فمثلا هل نتوقع منه أن يميل الى التطرف فى أحكامه التقيمية ويلجأ الى الحلول القاطعة المحددة ؟ ثم اذا انتقلنا الى المجال الادراكى فماذا نتوقع منه ؟ هل يتصف ادراكه بالتطرف ايضا ؟ أى هل يميل الى عدم تحمل المواقف الادراكية الغامضة ويتمسك ايضا بالمواقف القاطعة المحددة ؟

هذه هى عناصر المشكلة التى قمنا بدراستها ، وقد وضعنا الفروض التالية للاجابة على هذه الأسئلة :

الفرض الأول : مريض الاكتئاب السوداوى يتصف بالتطرف فى أحكامه التقييمية كما يقيسه اختبار الاستجابات المتطرفة .

الفرض الثانى : اذا انتقلنا الى المجال الادراكى وجدنا هؤلاء المرضى يتصفون بعدم تحمل المواقف الادراكية الغامضة غير المحددة ، والميل الى ادراك الأشياء بشكل قاطع محدد ، أى انهم يتصفون بالجمود الادراكى . فلو عرضنا على هؤلاء المرضى شكلا محددا ، ثم طرأ على هذا الشكل تغييرات تدريجية حتى تحول الى آخر ، فاما انهم لا يدركون هذا التغير على الاطلاق أو يكون ادراكهم له أبطأ من الأفراد العاديين .

الفرض الثالث : الجمود الادراكى اتجاه عام فى شخصية مرضى الاكتئاب السوداوى .

(ج) اجراءات التجربة :

١ — المفحوصون *

العينة التجريبية : حصل الباحث على تصريح من ادارة الصحة العقلية بوزارة الصحة لاختبار حالات البحث فى مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية . واتفق الباحث مع الطبيب النفسى المختص بالمستشفى على أن يحيل اليه حالات الاكتئاب السوداوى على اساس توفر الشروط التالية :

١ — التأكد التام من التشخيص .

٢ — ان تكون الحالة قادرة على التجاوب مع الباحث والا تكون حالة الاكتئاب لديها من النوع الحاد acute depression الذى يحول دون التعاون مع الباحث فى تطبيق الاختبارات .

٣ — الا يكون قد مضى على دخولها المستشفى وقت طويل .

٤ — أن يكون المريض ممن يجيدون القراءة والكتابة على الأقل حتى يمكن تطبيق مجموعة الاختبارات عليه .

وقد امكن تطبيق بطارية الاختبارات على ثلاثين مريضا بالاكتئاب من الذكور يتراوح سنهم بين ٢٠ و ٦١ عاما ، ويتراوح مستوى تعليمهم بين القراءة والكتابة والتعليم العالى .

العينة الضابطة : روعى فى اختيار أفراد العينة الضابطة أن يكونوا متقاربين مع المجموعة التجريبية بقدر الامكان فى المتغيرات الثلاث التى رأى الباحث ضبطها لما قد يكون لها من تأثير على الأداء فى الاختبارات . وهذه المتغيرات هى : السن والحالة التعليمية والمستوى المهنى . كما كان أفراد العينة من الذكور . وقد طبقت بطارية الاختبارات على ٣٠ فردا عاديا . ويجدر بنا أن نذكر أننا لم نتبع فى اختيار أفراد هذه العينة طريقة الازدواج المتكافئة Matched Pairs ولكننا اتبعنا طريقة المجموعات المتكافئة

* يتقدم الباحث بوافر الشكر للأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لما قدمه من تسهيلات لدراسة حالات المجموعة الضابطة .

كما يعبر عن عميق شكره للدكتور جمال ماضى ابو العزايم والدكتور عادل زكى بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية لتعاونهما الصادق اثناء دراسة الحالات التجريبية .

matched groups وذلك بمراعاة أن تكون كل فئة من فئـات السن والمهنة والمستوى التعليمى متقاربة فى المجموعتين ، وقد تم اختبار جميع افراد هذه المجموعة بوحـدة البحوث النفسية والتربوية بالمركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . وقد تأكد الباحث من أن جميع أفراد هذه العينة لم يسبق دخولهم احدى المصحات أو المستشفيات العقلية ، كما أنهم لا يعانون من اضطرابات نفسية أو عقلية .

٢ ـ الاختبارات المستخدمة فى التجربة :

استخدم فى هذه التجربة « اختبار الصداقة » لقياس الاستجابات المتطرفة ، وثلاثة اختبارات ادراكيـة ، وفيما يلى وصف لكل من هـذه الاختبارات الأربعة وكيفية تطبيقه .

(أ) « اختبار الصداقة لقياس الاستجابات المتطرفة » :

هذا الاختبار عبارة عن قائمة لصفات يمتاز بها الأشخاص ويشمل ٧٠ صفة مرتبة ترتيبا عشوائيا دون أى تحديد سابق . ويطلب من المفحوص ترتيب هذه الصفات بوضع احدى العلامات التالية أمام كل صفة على أساس ماله من خبرة فى عقد بعض الصداقات الوثيقة مع جنسه .

+ ٢ الصفات التى لابد من توفرها لقيام الصداقة .

+ ١ الصفات التى يرغب فى توفرها لقيام الصداقة .

صفر الصفات التى لا تهمه فى حكمه على من يصادق .

ـ ١ الصفات التى يحسن الا توجد واذا وجدت تكون عبئا .

ـ ٢ الصفات التى يجب الا توجد واذا وجـدت فلا يمكن قيـام الصداقة .

وقد وضع هذا الاختبار الدكتور مصطفى سويف واختار بنوده على أساس تجربة قام بها (١٥) . وقد روعى فى هذا الاختبار أن يكون غير محدد ، بمعنى أنه لا توجد فى الاجابة عليه اجابات خاطئة واخرى صحيحة ، وطريقة تصحيح الاختبار عبارة عن جمع عدد الاستجابات المتطرفة (+ ٢ أو ـ ٢) .

وقد استخدم سويف هذا الاختبار فى عدة تجارب كان الهدف من احداها دراسة تأثير عضوية الفرد فى جماعة اجتماعية معينة على مدى تحمله أو عدم تحمله للغموض Tolorance-Intolerance of ambiguity

وكانت فروض هذه الدراسة أن الجماعات الاجتماعية التى تختلف فى مستوى ماالديها من قلق وتوتر ، يختلف فيما بينها فيما يختص بعدم تحمل الغموض كما يقيسه عدد الاستجابات المتطرفة . وقد اجريت هذه التجربة على مجموعات مختلفة من المفحوصين المصريين (مراهقون ، راشدون ، مسيحيون ، مسلمون ، ذكور واناث) واتضح من هذه التجربة أن الاختبار يميز بين الجماعات الاجتماعية المختلفة . كما تأكد من دراسات تالية صلاحية الاختبار للتميز بين الفئات المختلفة التى تتسم بدرجات متفاوتة من التوتر أو القلق (١٢ و ١٣) .

وقد رأينا استخدام هذا الاختبار فى دراستنا لمعرفة ما اذا كان عدم تحمل الغموض ، كما يبدو من التطرف فى الاستجابة ، اتجاها عاما لدى المفحوصين . الا أنه من تجربتنا الاستطلاعية اتضح لنا أنه يجب ادخال تعديل على كيفية تطبيقه حتى يلائم طبيعة العينة التى اخترناها للبحث . وذلك أن هذا الاختبار قد وضع أساسا لاختبار أفراد ذوى مستوى تعليمى وثقافى مرتفع يمكنهم من الاجابة الذاتية عليه وفهم علامات التدريج . وقد آثرنا أن يطبقه الباحث عليهم فى مقابلة فردية وأن يشرح لهم تعليمات الاختبار بنفسه بطريقة موحدة ، وأن يتلقى استجاباتهم ويقوم بتدريجها . (يرجع الى كيفية التدريج بالمرجع (١٥) ص ٧٦) .

(ب) الاختبارات الادراكية :

استخدمت برونزويك (٥) فى التجربة التى أجرتها على الأطفال المتعصبين لدراسة خصائصهم الادراكية اختبارا استوحت فكرته من قراءتها لوصف جولدشتين لبعض مرضى الفصام الذين كانوا يصرون على تسمية مختلف درجات اللون الأخضر باسم واحد . وقد استغلت هذه الفكرة فى تكوين اختبار ادراكى عبارة عن مجموعة من الرسوم تمثل تحولا تدريجيا من شكل معين الى شكل آخر مخالف له . وعلى الرغم من أن هذه الرسوم لم تكن مصممة أساسا لهذا الفرض الا أنه اتضح من نتائج التجربة وجود اتجاهات متميزة فى ادراك المفحوصين .

وقد استخدمنا فى هذه الدراسة فكرة هذا الاختبار الذى وصفته برونزويك فطلبنا من أحد الرسامين نقل هذا الاختبار كما هو ثم طبع على بطاقات ثمان تمثل كل منها مرحلة انتقالية من الصورة الأولى (الكلب) الى الصورة الأخيرة (القط) . ثم طلب من نفس الرسام بعد شرح فكرة الرسم له والتدرج المطلوب فيه أن يقوم برسم شكلين آخرين مختلفين اقترحت

برونزويك أيضا استخدامها ، وهما شكل شجرة وشـكل منزل ، ثم يقوم برسم ٦ اشكال تمثل مراحل انتقالية بين الشكلين الأساسيين ، مع مراعاة تساوى درجة الاختلاف بين كل شكل وآخر حتى يكون التغير تدريجيا . كما طلب منه أيضا أن يقوم برسم مجموعة من الأشكال المتحولة بنـاء على نفس هذه الفكرة ، على أن يكون مجموع البطاقات فى كل ثمانية . فأصبح لدى الباحث أربع مجموعات تمثل كل منها التحول من شكل الى آخـر . وبعد أن تكونت هذه المجموعات عرضت جميعها على أربعة من الحكام (من الاخصائيين النفسيين كل على حدة) وطلب منهم تقـرير أصلحها لتمثيـل فكرة التدرج فى تغير الشكل الى آخر . وقد قرر الحكام بالاجماع اختيار المجموعات التالية :

(أ) شكل كلب يتحول تدريجيا الى قط .

(ب) شكل شجرة تتحول تدريجيا الى منزل .

(جـ) شكل مثلث يتحول تدريجيا الى دائرة .

وبعد اعداد هذه البطارية من الاختبارات الادراكية قمنا باجراء تجربة استطلاعية بها لتحديد انسب التعليمات وانسب اسلوب للتطبيق . ومن هذه التجربة اتضح لنا أن اتباع أسلوب برونزويك فى تقديم الاختبـارات (مجرد طلب تسمية الشكل) محاط ببعض المخاطر ، ذلك أن مجرد تسمية الشكل لا تؤكد ما اذا كان المفحوص لم يدرك تغيرا بالفعل بين الأشكال المختلفة ام انه قد ادرك هذا التغير فى الأشكال ولكنه كان يصدر حكمه على الشكل تقريبيا . وخطورة ذلك اننا قد نحاسب المفحوص على أساس انه لم يدرك تغيرا فى الأشكال ثم نبنى استنتاجاتنا النظرية على هذه النتيجة غير الواقعية، ولذلك قمنا باضافة مرحلتين أخريين للتطبيق بهـدف التحقق من ادراك التغير أو عدمه . وبذلك كان تطبيق كل اختبار من الاختبارات الادراكية الثلاث على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : يطلب من المفحوص مجرد تسمية الشكل الذى يراه فى كل بطاقة من البطاقات الثمانية للاختبار وتسجل استجابته .

المرحـلة الثانية : تقـدم البطاقات الثمانية للمفحوص مرتبة ترتيبا عشوائيا ، ويطلب منه تقسيم هذه البطاقات الى أى عدد من الأقسام كيفما يشاء ، ثم يسأل عن سبب اختياره لهذا التقسيم ، ويطلب منه (اذا لم يذكر ذلك تلقائيا) تسمية كل شكل فى الأقسام التى قسمها .

المرحلة الثالثة : يعطى المفحوص البطاقات الثمانية ويطلب منه ترتيبها اى ترتيب يراه ثم يسأل عن السبب الذى دعاه الى هذا الترتيب بالذات ويطلب منه تسمية كل شكل فى البطاقات .

وكان الهدف من المرحلتين الأخيرتين التأكد من ادراك الشخص للاختلافات أو عدم ادراكه له ، بالاضافة الى افتراض أن الشخص الذى لا يدرك التغير اطلاقا ، أو الذى لا يدركه الا بعد أن يصبح الشكل متمايزا بشكل قاطع سوف يميل الى تقسيم البطاقات الى قسمين فقط دون أن يدرك الدرجات الوسط بين الشكلين .

٣ ـ الأسلوب الاحصائى لمعالجة النتائج :

(أ) لتحقيق الفرض الأول (مرضى الاكتئاب أكثر تطرفا فى استجاباتهم من الأفراد العاديين) اتبع الأسلوب الآتى :

أولا : ايجاد درجة الاستجابة المتطرفة لكل فرد فى المجموعتين (مجموع $\pm$ ٢ ، ـ ٢) .

ثانيا : ايجاد متوسط درجة الاستجابات المتطرفة لكل مجموعة وانحرافها المعيارى .

ثالثا : المقارنة بين متوسطى المجموعتين والكشف عن الدلالة الاحصائية للفرق بينهما وذلك باستخدام المعادلة :

$$ت = \frac{م_1 - م_2}{\sqrt{\frac{ع_1^2 + ع_2^2}{ن - 1}}}$$

(ب) لتحقيق الفرض الثانى (مرضى الاكتئاب أكثر جمودا فى ادراكهم من الأفراد العاديين) اتبع الأسلوب الآتى :

أولا : لامكان المقارنة بين المجموعتين بالنسبة لادراك التغير فى الشكل أعطينا الاستجابة لكل بطاقة من البطاقات الثمانية فى كل اختبار ادراكى درجة معينة كالآتى :

(١) اذا كانت التسمية التى أعطاها المفحوص تشير للشكل الأول الواضح (الكلب أو الشجرة أو المثلث) .

(٢) اذا كانت التسمية التى أعطاها المفحوص تشير للشكل الثانى الذى تحول اليه الأول (القط أو المنزل أو الدائرة) .

(٣) اذا كانت الاستجابة تدل على أن الشخص ادرك أن الشكل المرسوم بالبطاقة يخالف الشكل الأول الذى عرض عليه ، ولكنه لم يعطه تسمية الشكل الأخير .

ثم تحسب النسبة المئوية لعدد مفحوصى كل من المجموعتين الذين ادركوا كل شكل من الأشكال الثمانية فى كل اختبار باحدى الكيفيات السابقة. ويحسب الفرق بين المجموعتين فى كل من هذه النسب المئوية الثلاث لكل بطاقة فى كل اختبار ادراكى ويكشف عن دلالته الاحصائية . وقد استخدمنا فى ذلك القانون الآتى الذى يعطى النسبة الحرجة :

$$\text{ن.ح} = \frac{\text{أ}_1 - \text{أ}_2}{\sqrt{\frac{\text{أ}_1(100-\text{أ}_1)}{\text{ن}} + \frac{\text{أ}_2(100-\text{أ}_2)}{\text{ن}}}}$$

حيث أ_1 هى النسبة المئوية فى المجموعة التجريبية و أ_2 هى النسبة المئوية فى المجموعة الضابطة .

ثانيا : ايجاد النسبة المئوية لعدد المفحوصين (فى كل مجموعة) الذين لم ترد فى استجاباتهم للبطاقات الثمانية فى الاختبار الاستجابة رقم (٣) ويمثل ذلك نسبة من ادركوا الأشكال على أنها شكلين متمايزين فقط دون الحالات الوسط ، ثم المقارنة بين النسبتين المئويتين لدى المجموعة والكشف عن الدلالة الاحصائية للفرق بينهما .

ثالثا : ايجاد النسبة المئوية لعدد المفحوصين (فى كل مجموعة) الذين يقسمون بطاقات كل اختبار الى قسمين فقط أو الى أكثر من قسمين ، ويحسب الفرق بين المجموعتين فى هذه النسب ويكشف عن دلالةالاحصائية باستخدام القانون السابق .

(ج) لتحقيق الفرض الثالث (الجمود الادراكى اتجاه عام لدى مرضى الاكتئاب) قمنا بايجاد معاملات الارتباط بين كل قسم من اقسام الاختبار الثلاث والقسمين الآخرين من جهة ، وبين كل قسم فى كل اختبار وما يقابله فى الاختبارين الآخرين من جهة أخرى وذلك بالنسبة لما يأتى :ـ

١ ـ كيفية ادراك الاشكال .

٢ ـ عدد فئات التقسيم .

وقد اقتصرنا على هاتين الناحيتين لأنهما الأكثر تعبيرا عن الجمود الادراكى .

(د) النتــائج :

يمكن تلخيص النتائج التى أسفرت عنها هذه التجربة فى النقــاط التــالية :ــ

أولا : فيما يختص بالاســتجابات المتطرفة حصل أفراد العينــة التجريبية (مرضى الاكتئاب) على درجات أعلى من أفراد العينة الضابطة . وكان الفرق بين متوسطى درجات المجموعتين على هــذا الاختبار (٤٣ للمجموعة التجريبية مقابل ٣٥ للمجموعة الضابطة) ذا دلالة احصائية جوهرية عند مستوى ١ ، و من الثقة .

ثانيا : فيما يختص بالاختبارات الادراكية الثلاث اتضح ما يلى :ــ

(أ) ميزت البطاقات ٣ ، ٤ ، ٥ فى الاختبار الأول بين المجموعتين تمييزا جوهريا عند مستوى ١ ، و ، ففى الوقت الذى ظلت فيه نسبة كبيرة من المجموعة التجريبية تدرك فيه هذه البطاقات على انها الشكل الأول ، على الرغم من اختلافها عن هذا الشكل فعلا ، نجد أن نسبة كبيرة من المجموعة الضابطة ادركت التغير الذى طرا على هذه البطاقات وأعطتها تسمية أخرى غير شكلى الاختبار الأساسيين .

(ب) ميزت البطاقات ٤ ، ٥ ، ٦ فى الاختبار الثانى تمييزا جوهريا بين المجموعتين (عند مستوى ١ ، و .

(ج) ميزت البطاقتان الثالثة والرابعة فى الاختبار الثالث بين المجموعتين تمييزا جوهريا فى القسم الأول من الاختبار ، ولكن فى القسمين الثانى والثالث كانت البطاقات المميزة هى الرابعــة والخامسة والسادسة .

(د) ميزت الاختبارات الثلاثة بين المجموعتين فى نسبة عدد المفحوصين الذين لم يدركوا شــكلا آخــر غير الشكلين الأساسيين فى كل اختبــار .

(هـ) ميزت الاختبارات الثلاثة بين المجموعتين فى عدد فئات تقسيم بطاقات الاختبار .

(و) فيما يختص بالفرق بين المجموعتين فى متوسط الزمن المستفرق فى عملية التقسيم وفى عملية الترتيب فاقت المجموعة التجريبية المجموعة الضابطة فى الاختبارات الادراكية الثلاثة ، وكان الفرق ذا دلالة احصائية عند مستوى ١ ، و .

ثالثا : العلاقات بين نتائج الاختبارات الادراكية الثلاثة ، ونتائج كل قسم منها بالآخر :ـ

أوجدنا معاملات الارتباط بين كل قسم من أقسام الاختبار الواحد والقسمين الآخرين ، وبين كل قسم وما يقابله فى الاختبارين الآخرين فيما يختص بكيفية ادراك الأشكال وعدد فئات التقسيم ، وكانت النتائج كما يلى :

(أ) كانت نسب الاتفاق مرتفعة الى حد كبير بين كيفية الاستجابة للبطاقات الثمانية فى القسم الأول من كل اختبار والقسمين الآخرين ، فلم تقل عن ٨٣٪ فى الاختبارات الثلاثة .

(ب) كانت نسب الاتفاق مرتفعة أيضا بين كيفية ادراك البطاقات الثمانية فى كل قسم من اقسام الاختبار والقسم الذى يقابله فى الاختبارين الآخرين ، ولكن يلاحظ أن هذه النسب كانت أقل من نسب الاتفاق بين أقسام الاختبار الواحد .

(ج) فيما يختص بمعاملات الارتباط بين عدد فئات التقسيم فى كل من الاختبارات الثلاثة كانت هذه المعاملات مرضية بوجه عام .

(هـ) مناقشة النتائج :

من هذه النتائج يتضح أن فروض التجربة الثلاثة قد تحققت بوجه عام . فقد وجد أن مجموعةمرضى الاكتئاب السوداوى أكثر تطرفا فىأحكامهم التقييمية من مجموعة الأفراد العاديين،ويحقق ذلكالفرض الأول من فروض التجربة . وتتفق نتائج تطبيق هذا الاختبار مع نتائج التجارب السابقة التى اجريت عن الاستجابات المتطرفة ومنها تجارب سويف (١٥) وهاميلتون (٦). اما الاختبارات الادراكية فيتضح من نتائجها أن مجموعة مرضى الاكتئاب السوداوى أكثر جمودا فى ادراكهم من الأفراد العاديين ، وبذلك يتحقق الفرض الثانى . كما ثبت من التجربة أيضا وجود اتجاه ادراكى عام لدى مرضى الاكتئاب يميزهم عن الأفراد العاديين ، ويحقق ذلك الفرض الثالث ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج تجربة برج (٣) .

وقد قمنا بمحاولة لتفسير هذه النتائج على ضوء أربع نظريات هى : نظرية شاختل ونظرية برونروبوستمان (٤) ونظرية كلاين (٧) ثم فى ضوء نظرية عامة عن الشخصية هى نظرية التحليل النفسى (١) . وقد افادتنا

---

(١) يمكن للقارىء الرجوع الى الرسالة الاصلية (المرجع رقم ١٥) للاطلاع على هذه النظريات بالتفصيل .

النظريات االثلاثة الأولى فى تفسير وجود الاتجاه الادراكى ، وأفادتنا نظرية التحليل النفسى فى معرفة الديناميات الكامنة وراء الجمود أو الاستجابة المتطرفة كاتجاه عام فى حياة مريض الاكتئاب .

فحسب نظرية شاختل يمكننا القول بأن مرضى الاكتئاب السوداوى يتصفون بالادراك المتمركز حول الذات auto-Centric Perception أكثر من الادراك المتمركز حول الخارج allocentric حتى فى أكثر الحواس تطورا وهى النظر فالمريض لا يستطيع أن يدرك المنبهات مستقلة عن حاجاته الشعورية أو اللاشعورية . وعلى الرغم من التغيير الذى كان يطرأ على الأشكال التى تعرض عليه ، لم يكن يستطيع أن يدرك هذا التغيير ادراكا يتصف بالموضوعية ، بل كان يدركها من خلال وجهة نظره الخاصة متأثرا بحاجاته اللاشعورية على أنها ثابتة لا تتغير . وقد أدى هذا الادراك المتمركز حول الذات بمريض الاكتئاب الى حجب الواقع عنه وجعله حبيس عالم مغلق متمركز حول ذاته .

ولما كان شاختل يربط بين مفهومى مبدأ الواقع ومبدأ اللذة فى التحليل النفسى ، والنمطين الأساسيين من الادراك (المتمركز حول الذات ، والمتمركز حول الخارج) ، فيقول أنه بارتقاء الطفل فى النمو يقل اعتماده على مبدأ اللذة ويزداد اعتماده على مبدأ الواقع ، اذا سار فى طريق النمو السوى ، أما اذا حدثت له اضطرابات فانه يمكن أن ينكص مرة أخرى الى الاعتماد على مبدأ اللذة . وبالمثل يحدث الارتقاء من الاعتماد على النمط المتمركز حول الذات فى الادراك الى النمط المتمركز حول الخارج ، كما يحدث فيه نكوص مماثل . بناء على ذلك يمكننا القول بأن أفراد العينة التجريبية (مرضى الاكتئاب) قد حدث لهم نكوص من المركزية الخارجية فى الادراك الى المركزية الذاتية مثلما حدث لهم نكوص من الاعتماد على مبدأ الواقع الى الاعتماد على مبدأ اللذة .

وحسب نظرية برونر وبوستمان يمكننا القول بأن مرضى الاكتئاب نظرا لما يتسمون به من رغبة فى تجنب الغموض أو التغير (وهى سمة شخصية) فانهم يميلون الى الاقلال من عدد الفروض التى لديهم عن طبيعية المنبهات المدركة ويتمسكون بالفرض الأول الذى كونوه عند بداية عرض المنبهات عليهم مما يزيد من قوة الفرض الذى يكون عندهم ويجعله يحتاج الى معلومات أكثر لنفيه ، وهذا ما يفسر تأخرهم عن أفراد العينة الضابطة فى ادراك التغير الذى يطرأ على الشكل .

وتفيدنا نظرية كلاين فى أن نستدل من نتائج التجربة على أن الاتجاه الادراكى الذى وجدناه لدى مرضى الاكتئاب (الجمود الادراكى) اتجاه

يتصف بالعمومية وليس قاصرا على الجوانب الادراكية وحدها ، وان ضوابط الأنا تعبر عن نفسها فى الادراك من خلال الاتجاهات الادراكية ، فالاتجاه الادراكى الجامد الذى وجدناه لدى مرضى الاكتئاب أسلوب خاص مميز لهذه الفئة فى علاقتها بالواقع ، وهو منتشر ، ولا يتضح فقط فى مواقف الأزمات والصراع .

اما نظرية التحليل النفسى فتساعدنا على معرفة الديناميات الكامنة وراء الجمود والاستجابة المتطرفة كاتجاه عام فى حياة مريض الاكتئاب . وقد حدد ابراهام (١) العوامل التى توجد فى حياة مريض الاكتئاب والتى أحدثت لديه هذا الانحراف عن السواء بخمسة عوامل رئيسية لابد من توفرها لحدوث مرض الاكتئاب ، وهذه العوامل هى :

أولا : العامل التكوينى ، ويعنى به وجود استعداد أسرى للشبقية الفمية

ثانيا : التثبيت على المستوى الفمى من تطور الليبيدو ، وهو نتيجة طبيعية للعامل الأول ، واذا ظل الليبدو مثبتا على هذا المستوى ، فانه بذلك يحقق واحدا من أهم الظروف المهيئة لظهور الاكتئاب .

ثالثا : جرح شديد للنرجسية الطفلية ينجم عن اخفاقات متتالية فى الحب ، أى اخفاق فى الحب من جانب الأم تليه سلسلة من الاخفاقات .

رابعا : حدوث الاخفاق الهام الأول فى الحب قبل التغلب على الرغبات الأوديبية .

خامسا : تكرار الاخفاق الأول فيما بعد من حياة الفرد . وهذا هو السبب المثير لنوبة الاكتئاب . وتستمد جميع اخفاقات الشخص التالية اهميتها من كونها تكرارات للاخفاق الأول .

وعلى هذا يمكننا القول بأن نفس هذه العوامل المسئولة عن مرض الاكتئاب السوداوى بما فيه من ثنائية عاطفية هى المسئولة ايضا عما وجدناه لدى المرضى من اتجاه ادراكى جامد وذلك ان الموقف الادراكى الغامض يثير لدى المريض القلق والصراع لأنه يمثل فى لا شعوره موقفه الانفعالى الغامض المتصارع ، ولذلك يلجأ الى نفس الاسلوب الذى يلجا اليه فى تعامله مع الموقف الانفعالى ، فيشطره شطرين ، كل منهما واضح تماما ، ولا يستطيع ان يتقبل اى وسط بينهما .

خاتمـة :

في ختام هـذه الدراسة نود ان نلفت الاهتمـام الى ضرورة اجراء دراسات تجمع بين مختلف الجوانب السيكلوجية ولا تقتصر فقط على البحث في العلاقة بين جانب وآخر ، كالبحث بين الادراك والشخصية . بل يجب أن تبحث هـذه الدراسات عن العـلاقة بين الادراك والتعلم والذاكـرة والتفكير والشخصية .. الخ .بحيث يمكن أن نعرف في النهاية كيف تفصح العوامل الشخصية عن نفسها في كافة هذه المجالات .

المراجع

١ ـ المراجع الأجنبية :

(1) Abraham Karl.—*A short study of the development of the libido*, viewed in the light of mental disorders. In Selected papers on Psychoanalysis- ch. -XXVI Hogarth Press, 1942.

(2) Anastasi A.—*Psychological Testing*, The McMillan Company N.Y. 1953.

(3) Berg, I and Collier, J.—*Personality and group Differences in Extreme response sets.* Educ. Psychol. Measmt, 1953, 13, 164 - 169.

(4) Bruner J.S.—Personality Dynamics and the process of perceiving'' in perception : an approach to personality, ed. Blake R. and Ramsey G. Ronald Press company No Y. 1951.

(5) Brunswik E. F....*Intolerance of ambiguity as an Emotional and Perceptual Personality variable*, J. Pers. 1949, 18, 108 - 143.

(6) Hamilton V.—*Perceptual and Personality Dynamics in Reactions to ambiguity.* Brit. J. Psychol, 1957, 48, 200 - 215.

(7) Klein G. S. and Schlesingers.—*where is the perceiver in perceptual Theory.* J. Pers. 1949, 18, 32 - 47.

(8) Klein G.S.—*Personal world Through Perception in Blake a. and Ramsey G. :* Perception, an Approach to Personality, N. i. 1951.

(9) Schactel E.—*Metamorphosis'' on the Development of Affect, Perception, Attention and Memory*, N. Y. Basic Books, 1959.

٢ ـ المراجع العربية :

١٠ ـ **دكتور السيد محمد خيرى** : الاحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، دار الفكر العربى ـ القاهرة ١٩٥٧

١١ ـ **سمير نعيم أحمد** : دراسة تجريبية لاستخدام الاختبارات الادراكية فى التميز الاكلينيكى رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب جامعة عين شمس ـ أبريل ١٩٦٣ ـ (غير منشورة) .

١٢ ـ **دكتور مصطفى سويف** : الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة للأحداث الجانحين(١) ـ المجلة الجنائية القومية ١٩٥٨ ، ١ ، ٢٤ ـ ٣٨ .

١٣ ـ **دكتور مصطفى سويف** : الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين(٢) ـ المجلةالجنائية القومية ١٩٥٩ ، ٢ ، ٨٩ ـ ٩٥ .

١٤ ـ **دكتور مصطفى زيور** : الحشيش كظاهرة نفسية ـ التحليل النفسى لحال التخدير بالحشيش ونمط شخصية متعاطيه ـ منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة ـ ١٩٦٣

بحوث جارية

بحث اصلاح القرية

يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع اللجنة العليا لاصلاح القرية التابعه لوزارة البحث العلمى باجراء مسوح اجتماعية شاملة لثلاث قرى فى محافظة البحيرة وثلاث أخرى فى محافظة الجيزة .

الغرض من البحث :

التعرف على السمات العامة التى تميز المجتمع الريفى فى الوجهين البحرى والقبلى ومحاولة الوصول الى أوجه التشابه والتباعد بينهما علاوة على التعرف على الخدمات الموجودة فى كل قرية ومدى كفايتها والعوائق التى تقف أمام تحقيق الأغراض التى وضعت من أجلها ، كذا الخدمات التى تحتاجها كل قرية ومدى امكانية تحقيقها وكيفية تحقيقها وقابلية الأهالى للتعاون مع المسئولين لتحقيق الخدمات التى تحتاجها القرية .

مجال الدراسة :

اختيرت قرى الوجهين البحرى والقبلى (موضوع الدراسة) على أساس مقاييس ثلاث :

١ ـ القرب من مركز المحافظة :
أى من دمنهور بالنسبة لمحافظة البحيرة ومن الجيزة فى محافظة الجيزة .

٢ ـ الحجم السكانى للقرية :
قرية صغيرة وهى زاوية نعيم بالنسبة لمحافظة البحيرة والحرانية بالنسبة لمحافظة الجيزة .

قرية متوسطة الحجم وهى دير امس بالنسبة لمحافظة البحيرة . وبنى مجدل بالنسبة لمحافظة الجيزة .

قرية كبيرة وهى جواد حسنى بالنسبة لمحافظة البحيرة ومنشية البكارى بالنسبة لمحافظة الجيزة .

٣ ـ نوع الخدمات :
قرية ليس بها أى نوع من انواع الخدمات وهى زاوية نعيم والحرانية .

قرية بها وحدة صحية وهى دير أمس وبنى مجدل .

قرية تركزت فيها الخدمات فى صورة الوحدة المجمعة وهى جواد حسنى ومنشية البكارى .

خطوات الدراسة :

١ ـ قامت الهيئة المشرفة على البحث باجراء بعض الزيارات الاستطلاعية فى كل من محافظتى البحيرة والجيزة للتعرف على العينة التى سيجرى عليها البحث .

٢ ـ جمعت البيانات الاحصائية الأولية عن القرى المختارة فى كل من محافظتى البحيرة والجيزة .

٣ـ وضعت استمارة الغرض منها جمع البيانات عن الحياة الأسرية والحالة الاقتصادية والصحية والتعليمية والترفيهية للقرويين والتعرف على اتجاهات القرويين تجاه بعض المواضيع الهامة : كتحديد النسل ـ الطلاق ـ الزواج ـ الاصلاح الزراعى الى آخره .

٤ ـ جربت الاستمارة لاجراء التعديلات اللازمة ولتوضيح بعض الأسئلة التى تعذر على القرويين فهمها .

٥ ـ درب باحثى الميدان على تطبيق الاستمارة واستمرت فترة التدريب حوالى أسبوعين درب خلالها الباحثين على تطبيق الاستمارة فى قرى مجاورة للقرى موضوع الدراسة .

٦ ـ اختير بعض باحثى الميدان للمراجعة المكتبية أى لمراجعة الاستمارات حتى لا يكون الباحث قد فاته أن يسأل أى سؤال أو تكون بعض الاجابات متناقضة مع بعضها .

٧ ـ قام باحثو الميدان وعددهم أربعين تحت اشراف أعضاء المركز بتطبيق الاستمارة على القرى المختارة فى الوجه البحرى ثم على القرى المختارة فى الوجه القبلى .

٨ـ تركت بعض الأسئلة مفتوحة للتعرف على اجابات القرويين فى بعض المسائل الحيوية وبعد جمع البيانات اختيرت ١٠٪ من الاستمارات وفرغت بياناتها ثم صنفت الاجابات الواردة .

٩ ـ تمت عملية الترميز .

الخطوات التالية :

تثقيب البيانات وجدولتها ثم تحليلها احصائيا واعداد التقرير النهائى للبحث .

بحث التليفزيون

مقـدمة :

تجرى وحدة بحوث الراى العـام والاعلام بالمركز بحثا لاستطلاع آراء ورغبات المشاهدين بمدينة القاهرة فى برامج التليفزيون العربى بتكليف من التليفزيون العربى بعد ان شـعر المشرفون على التليفـزيون العربى بالحاجة الى اجراء بحث تتوفر فيه الدقة العلمية من حيث اجرائه ومن حيث تمثيله لفئات المشاهدين تقوم به هيئة مستقلة متخصصة فى اجراء البحوث العلمية .

الهدف من البحث :

على ضوء حاجات المشرفين على ادارة التليفزيون العربى لتعرف آراء ورغبـات جمهـور المشـاهدين والاسترشاد بهـا فى : ماذا يقـدمون من برامج ، ولمن يقدمونهـا ومتى يقدمونهـا وكيف يقدمونهـا ، امكن تحديد الهدف من البحث على انه :

تعرف آراء ورغبـات المشاهدين من حائزى أجهزة التليفزيون بمدينة القـاهرة ومن يقيمون معهم بصفة دائمة نحو برامج التليفزيون سـواء من حيث مادتها أو فترة ارسالهـا أو الأوقات المفضـلة لمشاهدتها ، او الاقتراحات الخاصة بتعديل بعض البرامج ، وكـذلك آرائهـم فى اثر التليفزيون على بعض نواحى نشاطهم .

عينـة البحث :

اختيرت عينـة البحث بطريقـة عشوائية طبيعية روعى فيها أن تمثل اقسام الشرطة بمدينـة القـاهرة ، كما روعى تمثيلها لجميع الفئـات المهنيـة الموجودة بالجمهور الأصلى الذى أخذت منه وهو جميع الحائزين للتليفزيون العربى بمدينة القـاهرة حتى آخر سـنة ١٩٦١ واقتصرت الدراسة على الحائزين ومن يقيمون معهم من الجنسين ممن بلغوا سن ١٢ سنة فأكثر لضمان فهمهم اسئلة اسـتمارة البحث وقدرة ملئهـا لمن يعرف القراءة والكتابة .

وقـد بلغ مجموع افراد عينـة البحث ٢٨٣٠ شخصا .

أداة البحث :

صممت استمارة خاصة لاستطلاع آراء ورغبات المشاهدين للتليفزيون فى برامجه عن طريقها . وقد جربت اكثر من مرة ، وعرضت على المختصين بادارة التليفزيون العربى قبل عرضها

فى صورتهـا النهائية وقـد ضمنت الاستمارة أسئلة للتأكد من «صدق» الاجابات .

٥ ـ جمع البيانات :

دربت مجموعة من باحثى الميدان عددها أربعون باحثا ، من خريجى اقسام الاجتماع ومعـاهد الخـدمة الاجتماعيـة على ملء الاسـتمارة ، وقامت بجمع البيانات لمدة استمرت من ١٨ يوليو حتى آخر يوليو ١٩٦٣

٦ ـ التحليل الاحصائى :

قامت الوحدة الاحصائية بالمركز بتصنيف البيانات وترميزها وتبويبها وجدولتهـا .

٧ ـ تحليل النتـائج :

يقوم اعضاء وحدة بحوث الرأى العـام والاعـلام الآن بتحليل نتائج البحث لاعداد التقرير النهائى .

بحث المناطق المتخلفة

بدأ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية اجراء بحث عن « المناطق المتخلفة فى القاهرة » منذ فبراير ١٩٦٢

الفرض من البحث :

يهدف البحث الى التعرف على :

(ا) مفهوم المناطق المختلفة والعوامل المرتبطة به والمؤثرة عليه والتى تحدده وترسم اطارا عاما له .

(ب) المستويات العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المناطق ومدى تقاربها أو تباعدها عن المستويات العامة للمجتمع العام (مجتمع مدينة القاهرة) .

(جـ) الانماط الثقافية والسلوكية لهذه المجتمعات — المعايير — القيم والاتجاهات السائدة فيه .

(د) الانحرافات ودرجتها فى هذه المناطق .

(هـ) مدى اتصال هذه المناطق — الاتصال الداخلى والخارجى . الجماعات التى تتشكل فى هذه المجتمعات — درجة ارتباطها وتباعدها .

(و) المشاكل الاجتماعية فى هذه المناطق كما ونوعا .

منهج البحث :

اتبع فى هذا البحث المنهج الايكولوجى المترابط .

وقسمت الدراسة الى قسمين مرتبطين القسم الأول عبارة عن مسح شامل لوحدة البحث الأولى — المجتمع . والقسم الثانى يمثل دراسة استكشافية فيه عن طريق العينة لوحدة البحث الثانية — الأسرة .

مجال الدراسة :

افترضت مبدئيا العوامل والأبعاد التى تحدد المفهوم الفرضى للمناطق المتخلفة وهى : كثافة السكان ، حجم الأسرة — التزاحم السكانى — نسبة التعليم فى الذكور والاناث ، نسبة المتعطلين من الذكور — نسبة ذوى العاهات ، نسبة عدد الزوجات فى العصمة ، نسبة الزواج المبكر — معدل الطلاق ومعدل الوفيات فى الأطفال — معدل المواليد ، معدل الوفيات ، تكرار انتشار الأمراض المعدية والأمراض العقلية — تكرار حوادث الاعتداء المؤدى الى اصابات — تكرار أمراض التغذية ، تكرار حوادث السكر الشديد .

وزعت بعض العوامل والأبعاد المذكورة على خريطة القاهرة فى ضوء تعداد سنة ١٩٤٧ فظهرت هناك

أربعـة منـاطق متخلفة وهى بولاق والسيدة زينب وباب الشعرية ومصر القديمة ووقع الاختيار على منطقة بولاق لاجـراء الدراسة التمهيـدية وانشىء مركز لجمع المعلومات بمنطقة البحث .

المرحلة التمهيدية :

وقد تمت المرحلة الأولى لهـذا البحث وهى مرحلة تمهيدية اهتمت باختبار مناهج ووسائل البحث أكثر من اهتمامها بالبيانات التى جمعت. وقد القت نتائج التقارير الاجتماعية والطبية والنفسية التى قـدمت عن هذه المرحلة كثير من الضوء على بعض المتغيرات الهامة أمكن على هديها وضع اطار مرجعى للبيانات للمرحلة الثانية من مراحل البحث والتى بدأت فى نوفمبر ١٩٦٣ .

المرحلة الثانية :

يجرى الآن العمل الميـدانى فى المرحلة الثانية والأخيرة فى البحث حيث تقوم هيئة البحث التنفيـذية ببحث عدد ٦٠٠ أسرة من أسرالمنطقة اجتماعيا وطبيا ونفسيا ويشترك فى العمل الميدانى فى هذه المرحلة عدد ١٥ باحث اجتماعى ، ٩ أطباء اخصائيين، ٧ اخصائيين نفسـيين . وينتظر أن يتم بحث جميع أسر العينة فى نهـاية شهر ابريل ١٩٦٤ ثم تبدأ الخطوات التاليـة لتفريغ البيانات وتصنيفها وترميزها وتبويبها وجدولتها آليـا ثم تحليل النتائج وكتابة التقـرير النهائى للبحث .

مؤتمرات

مؤتمر شئون المراة العاملة

٢٣ – ٢٧ نوفمبر ١٩٦٣

دعت وزارة الشئون الاجتماعية الى عقد مؤتمر لمناقشة شئون المراة العاملة نظرا لما يثيره هذا الموضوع الحيوى من مشاكل قد تؤثر على كيفية اداء المراة العاملة لما يناط بها من مسئوليات سواء تعلقت بالعمل او بحياتها الخاصة وحياة الأسرة القائمة على رعايتها .

وقد عقد هذا المؤتمر فى مبنى نقابة المهن الزراعية فى المدة من ٢٣ الى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ برئاسة السيدة الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية وتولت وزارة الشئون الاجتماعية كافة الترتيبات المتعلقة بالاعداد للمؤتمر فشكلت لهذا الغرض لجنة تحضيرية وهيئة تنفيذية للتحضير للمؤتمر والدعوة له .

ودعى لحضور المؤتمر ممثلون عن الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة لها وممثلون عن الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية وبعض الوفود الممثلة لاصحاب الاعمال فضلا عن بعض الاعضاء الذين دعوا بصفتهم الشخصية ، كما مثل الدول العربية وفود من الكويت والجزائر وفلسطين وقد مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الأساتذة : الدكتور محسن عبد الحميد واحمد الألفى ومكرم سمعان والآنسة هدى مجاهد .

وعهدت اللجنة التحضيرية للفيف من المتخصصين باعداد دراسات تتعلق بموضوع المؤتمر لعرضها للمناقشة فى لجانه المختلفة ، كما قامت هذه اللجنة بالاستعانة بالأجهزة المتخصصة فى الوزارة باعداد بحوث ميدانية عن الموضوع مثل بحث « مشاكل المراة العاملة عامة » ونتائج تشغيل المراة العاملة ومشاكل « السكن والمواصلات بالنسبة للمراة العاملة فى قطاع التدريس بمحافظتى القاهرة والجيزة » ومن بين الدراسات التى أعدت دراسة عن « تطور مركز المراة الاجتماعى والسياسى فى الجمهورية العربية المتحدة » للأستاذة عزيزة حسين ، ودراسة عن « مشكلات الطفولة الناتجة عن عمل المراة » للدكتورة

سمية فهمى ودراسة عن « القوى العاملة للمرأة وأثرها فى التنمية الاقتصادية » للأستاذة علية اسماعيل والأستاذ حسن زكى احمد ، ودراسة عن « أثر التدريب المهنى فى انتاج المرأة » للدكتورة سعاد جاد الله ، ودراسة عن « الاستعدادات الطبيعية للمرأة وأثرها فى التوجيه المهنى » للأستاذة فتحية سليمان ، ودراسة عن « دور التعليم الصناعى فى اعداد الفتاة العاملة » للأستاذ سلام ابراهيم سلام .

وشكل المؤتمر سبع لجان يتولى كل منها معالجة جانب من جوانب موضوع المؤتمر هى :

١ ـ اللجنة الاجتماعية .
٢ ـ اللجنة الصحية .
٣ ـ اللجنة الثقافية .
٤ ـ اللجنة الاقتصادية .
٥ ـ لجنة مشكلات العمل .
٦ ـ لجنة الاسكان والمواصلات .
٧ ـ لجنة التوفيق بين واجبات المرأة والعمل ومسئولياتها .

وركزت المناقشة فى هذه اللجان اساسا على مقتضى التقارير والبحوث والبيانات المقدمة عن طريق اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وفى ختام اجتماعات كل لجنة اتفق على التوصيات المتعلقة باختصاصاتها . وقدمت هذه التوصيات الى مقرر اللجنة الذى قدمها بدوره الى لجنة التنسيق والصياغة التى اعدت مشروع التوصيات وعرض على المؤتمر فى جلسته الختامية حيث نوقش ووفق عليه مع اجراء بعض التعديلات .

وقد القيت خلال أيام المؤتمر سلسلة من المحاضرات العامة افتتحتها السيدة الدكتورة حكمت ابو زيد ، ثم السيد الدكتور محمد لبيب شقير نائب وزير التخطيط ومحاضرة للأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى .

كما نظم المؤتمر لأعضائه بعض الزيارات لبعض المصانع فى ضواحى القاهرة .

وقد كانت توصيات المؤتمر من الشمول بحيث غطت مختلف الجوانب المتعلقة بشئون المرأة العاملة اذ تعلقت بمجال الحاق المرأة بالعمل وظروف النقل والترفيه . وكان من بين التوصيات المتعلقة بهذا المجال اعطاء المرأة الحق فى الترقيات بالاختيار وفى المناصب القيادية وعلاج ظاهرة النقص فى المشتغلات فى بعض المهن والقطاعات المختلفة ، كما تعلقت هذه التوصيات ايضا بمناهج تعليم المرأة كتعميم المدارس المشتركة فى التعليم الابتدائى فى شتى الجمهورية على ان يتولى التعليم فى مراحله الأولى سيدات وفى مراحله الأخيرة رجال وسيدات على السواء ، وبالتأهيل المهنى كانشاء مراكز التأهيل المهنى للعاملات

فى المحافظات المختلفة لخدمة جميع المصانع والشركات ، كما تناولت هذه التوصيات المشاكل المختلفة التى تعرض للمراة العاملة فى مجال الأجور والمعاشات والأجازات الاجتماعية ، كما انصبت هذه التوصيات أيضا على تسهيل قيام المراة العاملة بواجباتها فى العمل وفى المنزل كالتوسع فى انشاء مراكز الرعاية ودور الحضانة والعمل على تطوير انماط واساليب الحياة المنزلية ورفع المستوى الاقتصادى للأسرة وتوفير الخدمات الاجتماعية للمراه والاهتمام بصفة خاصة بخدمات النقل والاسكان ، كما لم تغفل هذه التوصيات وجوب الاهتمام بالتوعية الاجتماعية كاجراء بحوث خاصة بالاتجاهات الوالدية نحو الأبناء عن طريق الجامعات ومراكز البحوث ونشر نتائجها بين الأمهات والآباء بالأسلوب الذى يتفق مع جميع مستويات الثقافة والتعليم وتعميم مراكز تنظيم الأسرة فى جميع الأحياء والقرى ونشر الوعى بين الرجال والنساء وافراد المجتمع جميعا عن دور المراة فى بناء المجتمع الجديد . ونظرا لما أسفر عنه المؤتمر من أهمية الموضوعات التى ناقشها فقد أوصى بضرورة انشاء لجنة دائمة فى كنف وزارة الشئون الاجتماعية باسم اللجنة الدائمة لشئون المراة على أن يكون اختصاصها :

(أ) الاعداد للمؤتمر السنوى لشئون المراة العاملة .

(ب) اعداد البحوث اللازمة الخاصة بعمل المراة .

(ج) توجيه نظر الجهات الحكومية المختلفة الى المسائل التى تنتج عن عمل المراة .

(د) الاشتراك فى المؤتمرات الدولية المختلفة أو الدعوة لها .

(هـ) الدعوة لحلقات دراسية متخصصة لبحث الموضوعات النوعية المتصلة بمراكز المراة . وكذلك الموضوعات الفرعية التى تقررت فى هذا المؤتمر .

حلقة رعاية الاسرة والطفـــولة وعلاقتهـا بالتحضر فى الدول العربية

القاهرة ٣٠ نوفمبر — ١٩ ديسمبر ١٩٦٣

نظمت الأمم المتحدة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة حلقة لدراسة برامج الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة وعلاقتها بالتحضر فى الدول العربية وعقدت الحلقة بالقاهرة فى الفترة من ٣٠ نوفمبر الى ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ وقد اشترك فى الحلقة (٤٦) عضوا ومراقبا رسميا كانوا يمثلون احدى عشرة دولة عربية كما اشترك فيها ممثلون ومراقبون من الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والجمهورية العربية المتحدة ومركز تنمية المجتمع للعالم العربى بسرس الليان ومعهد الدراسات السكانية لدول شمال أفريقيا .

وقدم الى الحلقة أحد عشر بحثا تناولت الموضوعات التالية :

التحضر فى الدول العربية وآثاره على حياة الأسرة — ادارة برامج كفالة الأسرة والطفل — الاتجاهات الحديثة فى تشريعات الأسرة — التدريب فى ميدان رعاية الأسرة والطفولة اليوم وفى المستقبل — الاتجاهات الحديثة للأبحاث الاجتماعية العلمية فى ميدان رعاية الأسرة والطفولة — مشاكل المرأة العاملة — تشرد الأحداث والوقاية منه — انظمة الضمان الاجتماعى فى الدول العربية الأعضاء بالجامعة — الاجراءات التشريعية المتصلة بتشغيل الصغار فى الدول العربية — التحضر وأثره على مستويات الخصوبة فى ج . ع . م — الأسرة والطفولة وعلاقتها بالتحضر . وكان من أهم التوصيات التى انتهت اليها هذه الحلقة مايلى :

* مناشدة الحكومات العربية بأن تساهم فى مشروع تتبناه الجامعة العربية يهدف الى توفير الوسائل والامكانيات والمعونة الفنية والمادية اللازمة لرفع مستوى الخدمة الاجتماعية للطفل والأسرة فى الدول العربية .

* انشاء مركز عربى للبحوث والوثائق الاجتماعية والنفسية للقيام باجراء البحوث الاجتماعية والنفسية فى جميع مستوياتها ونشرها واعداد ادلة للتعريف بالدوريات والوثائق الاجتماعية وكذلك بالأفراد والهيئات المشتغلة بالخدمة الاجتماعية الى جانب التنسيق بين مراكز البحوث الاجتماعية فى العالم العربى لضمان توحيد الاتجاهات وتبادل الخبرات والأفكار والخبراء .

* العناية بالبحوث الاجتماعية والمسح الاجتماعي والاحصاءات في مجالاتها المحلية باعتبارها الأسس الأولى للتخطيط الاجتماعي . والعمل على اثارة الوعي نحو اهمية المسح والبحث الاجتماعي وذلك في كافة القطاعات الحكومية والأهلية .

* العمل على تكوين اتحاد عام للطفولة والأسرة في كل دولة عربية كاتحاد نوعي يقوم كجهاز جامع لكل الجهات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميدان الطفولة والأسرة وحتى يمكن لهذا الجهاز أن يقوم على تنسيق الجهود العاملة في هذا الميدان ومعاونة الوزارات المسئولة ورسم السياسات العامة ووضع البرامج الخاصة برعاية الطفولة والأسرة .

المؤتمر الافريقي الاسيوي للاسكان

القاهرة ٧ ــ ١٢ ديسمبر

نظمت الجمهورية العربية المتحدة المؤتمر الافريقي الآسيوي للاسكان. وانعقد هذا المؤتمر في القاهرة . في الفترة من ٧ ديسمبر الى ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ .

وقد بلغ عدد الدول التي اشتركت في المؤتمر (٢٧) دولة يمثلون الى حد كبير شعوب قارات آسيا وافريقيا (١١ دولة أفريقية ، ١٦ دولة آسيوية) وهي أفغانستان ــ السودان ــ الأردن ــ الجزائر ــ الجمهورية العربية المتحدة ــ الكويت ــ اليمن ــ كاميرون ــ كونجو برازافيل ــ كونجو ليوبولدفيل ــ غانا ــ غينيا ــ الهند ــ اندونيسيا ــ قطر ــ لبنان ــ ماليزيا ــ مالي ــ نيجريا الغربية ــ نيجريا الشرقية ــ باكستان ــ سوريا ــ سنغال ــ سنغافوره ــ تنجانيقا ــ فيتنام الديموقراطية ــ الاتحاد السوفيتي .

واتخذ المؤتمر شعارا له **السكن اللائق عنوان التقدم** ، وبلغ مجموع الأبحاث والدراسات التي قدمت للمؤتمر (٣٧) وبعد عرض هذه الدراسات والأبحاث على أعضاء المؤتمر توصلوا الى عشرين توصية هامة منها :

* العمل على انشاء مركز دائم للاسكان والبناء والتخطيط للدول الأفريقية والأسيوية يعمل على تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين مراكز اقليمية لهذه الدراسات .

* وضــع مشــاكل الاسكان فى الأولوية المناسبة عند وضع خطط التنمية باعتبارها جـزءا هاما من مراحل التطـور التى تمر بها هـذه الدول .

* اعـداد برامج طويـلة الأجـل للاسكان فى اطار متناسق يراعى فيه زيـادة نسبة ما ينشأ من المســاكن المنخفضة التكاليف .

* الأخـذ بمبـادىء التخطيـط الشامل الطويل الأجل ـ بمستوياتـه القومية والاقليمية والمحلية ـ لتطوير هـذا النمو فى اطار متكامل يحقـق هدفها الأساسى من ارتفاع لمستوى رفاهية شعوبها الذى يعتبر المسكن اللائق أحد العناصر المحققة لها .

* ضرورة اعادة تخطيط القريـة فى ظـل سياســة عامة اقتصاديـة واجتمـاعيـة تستهـدف الارتفـاع بمستوى الريف ويجب العمل عـلى رفع مستوى المسكن الريفى فى اطار برامج هذه السياسة بحيث يعبـر عن تطور القريـة وتطـور المستوى المعيشى والاجتمـاعى للأسرة الـتى تشغله .

* توجيه كل عناية نحو استخدام الطاقات البشرية للطبقـات قليـلة الدخل بالمناطق الريفية عن طريـق العمـل الذاتى فى تحســين مستوى بيئتهم السكنية .

* انشاء بنوك تودع فيها المبالغ التى تخصص لقطاع الاسكان وكذلك مدخرات الأفراد التى تستثمر فى هذا المجـال .

* تقوم الدول الافريقية والآسيوية التى يهمها الأمر ، بوضـع سياسة محددة لتنظيم الأسرة والنسل مـع نشر الوعى الاجتماعى والثقافى فى هذا الخصوص بكافة الوسائل .

أنبـاء

بحث عن الاسكان الحضرى

وقع الأستاذ الدكتور أحمدمحمد خليفة نيابة عن الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية بين المركز القومى للبحوث الاجتماعية وحكومةالولايات المتحدة الاميريكية لاجراء بحث عن الاسكان الحضرى يستمر لمدة عامين. وتقضى هذه الاتفاقية بأن تدفع حكومة الولايات المتحدة الاميريكية مبلغا قدره ١٢٫٤٥٠ جنيها مصريا مساهمة منها فى اجراء هذا البحث .

موضوع البحث هو :

« مشكلة الاسكان فى بعض المناطق الحضرية المختارة ، مع دراسة خاصة لاحتياجات الأسرة والمجتمع المحلى والخدمات الاجتماعية اللازمة لمشروعات الاسكان » .

وتهدف هذه الدراسة الى :

(أ) دراسة برامج الاسكان ، تخطيطها ، تصميم وحدتها ، وتخطيط الخدمات الاجتماعيةوالعامة لمشروعات الاسكان .

(ب) دراسة اجراءات اختيار السكان ونظم تحصيل الايجارات وبرامج الرعاية الاجتماعية للأسرة وعمليات تنظيم وتنمية المجتمع وادارة المشروعات السكنية عموما .

(جـ) دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة باعادة الاسكان ومدى احتياج الأفراد لرعاية اجتماعية وعامة .

(د) دراسة الخدمات الاجتماعية والعامة وأثرها فى رفع المستويات المعيشية للأسرة.

(هـ) تقييم أثر مشروعات الاسكان والخدمات على سكان هذه المناطق .

ويشرف على هذا البحث الدكتور جمال زكى وقد تحددت منطقتى القاهرة وأسوان لاجراء البحث .

مسابقة مجلس بحوث العلوم الاجتماعية لدول البحر الابيض

يعلن قريبا مجلس بحوث العلوم الاجتماعية لدول البحر الأبيض عن مسابقته الثانية والتى خصص لها مبلغ ١٠٠٠ دولار كجائزة لأحسن بحث يقدم للمجلس . وينتظر أن يكون موضوع المسابقة « مشكلات الهجرة » . هذا وسيقوم المجلس بعقد ندوة يعرض فيها البحث الفائز، كما سيقوم ايضا بطبع ونشر البحوث المقبولة فى المسابقة .

هيئة الاشراف على المشروعات الارشادية بالقرى

صدر قرار وزارى (رقم ١ لسنة ١٩٦٤) بأن تنشأ فى وزارة الاسكان والمرافق هيئة للاشراف على المشروعات الارشادية بالقرى .

وتضم هذه الهيئة لفيف من المهتمين بشئون الاسكان والمرافق والشئون الاجتماعية الى جانب عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وخبير من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد نص القرار على أن يتبع هذه الهيئة اربعة اقسام تنفيذية وهى :

١ — القسم الفنى : ويختص بالدراسات الميدانية بالقرى واعداد التخطيطات العمرانية لها واقتراح وسائل تحسينها وتطويرها ، ودراسة واعداد التصميمات الهندسية لنماذج الاسكان ومبانى الخدمات ، وبحث موادالبناء وطرق الانشاء ، والاشراف على التنفيذ .

٢ — قسم التوعية الاجتماعية والتدريب : ويختص باعداد برامج التوعية والتدريب للأهالى والقادة منهم والمشرفين على تنفيذ مشروعات التجارب الارشادية ، وينظم اشتراك الأهالى فى تنفيذ هذه المشروعات .

٣ — قسم الشئون المالية والادارية : ويختص باجراءات الصرف على مشروعات التجارب الارشادية ، ومباشرة الأعمال المالية والادارية الخاصة بالهيئة .

٤ — قسم الشئون القانونية : ويختص بدراسة القوانين المنظمة للعلاقات بين الأهالى والهيئات الحكومية والمؤسسات فى مجالات التمويل ، كما يختص بصياغة العقود وغيرها من الشئون القانونية .

هذا وقد عقدت هيئة الاشراف على المشروعات الارشادية بالقرى اجتماعها الأول وقررت تشكيل لجنة دائمة للبحوث والدراسات الاجتماعية الخاصة بالمشروعات التى تتولى تنفيذها الهيئة . وقد اقترح اجراء دراسة استطلاعية مبدئية تهدف الى دراسة الأوضاع العامة للاسكان باحدى قرى مديرية الجيزة ودراسة الأوضاع والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى القرية وكذا دراسة الاحتياجات السكنية للقرويين والقيمة المرتبطة بهذه الاحتياجات وينتظر أن تبدأ هذه الدراسة فى القريب العاجل .

البرنامج التنفيذى لمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان

اعتمد السيد رئيس المجلس التنفيذى قرارا بشأن انشاء مشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان، وقد حددت اغراض المشروع فيما يلى :

١ ـ دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلة للمحافظة وتشمل الدراسات السكانية ودراسة الموارد الطبيعية والصناعية والبشرية .

٢ ـ اقتراح اتجاهات التنمية وخطوط التطور الاجتماعى ، وترجمة ذلك الى مشروعات محددة .

٣ ـ دراسة تفصيلية لهذه المشروعات بمايشمل تنفيذ مشروعات تجريبية ، وعمل التجارب والأبحاث.

٤ ـ وضع برنامج للتدريب والنهوض بالخدمات الفنية للمحافظة وتنفيذ هذا البرنامج .

٥ ـ اقتراح أولويات المشروعات على ضوء الدراسات التى تمت .

وقد تشكلت عدة لجان استشارية للمشروع منها لجنة البحوث الاجتماعية وعهد اليها بما يلى :

(١) تحديد الموضوعات والدراسات اللازمة فى محيط البحوث الاجتماعية التى تتطلبها عمليات التطور الاقتصادى والاجتماعى المتوقع فى محافظة أسوان . وتحديد المشاكل الاجتماعية التى تتعرض لها المجتمعات فى مرحلة التطور والنمو، مع الأخذ فى الحسبان طبيعة المجتمع الاسوانى .

(٢) وضع تقرير واف عن الحياة الاجتماعية فى اسوان ويتضمن دراسات الأسرة والأجور والقوى العاملة ومستويات ونوع الثقافة والتقاليد السائدة وأثرها على الاسراع بعجلة النمو وكيفية معالجة المشاكل التى قد تستقرأها اللجنة من تلك الدراسات .

(٣) وضع دراسات متخصصة عن النواحى الاجتماعية للقطاعات أو المراكز التى طرا عليها تغيير هيكلى خلال السنوات الثلاث السابقة وخاصة مناطق التهجير والاستصلاح وعمال السد العالى ، وما تراه اللجنة من دراسات متخصصة فى نواحى اخرى .

(٤) اعداد تقارير شاملة عن هذه الدراسات واتجاهات البحث التى

تقررها اللجنة واحتياجات تلك الأبحاث من خبرات محلية واجنبية ومن اعتمادات بالعملة المصرية والأجنبية والمعدات اللازمة . وتقديم هذه التقارير للعرض على مؤتمر تنمية أسوان المزمع عقده فى السابع من ٤ مارس سنة ١٩٦٤

وقد عقدت اللجنة الاستشارية للبحوث الاجتماعية للمشروع اجتماعها الأول فى ديسمبر الماضى وقررت ما يلى :

١ ــ القيام بدراسات ديموجرافية يعهد بها الى مركز البحوث الديموجرافية ويراعى أن تتضمن بصفة خاصة ما يتعلق بالمهن والأجور وما تحتاجه الدراسات الأخرى من احصائيات أساسية يمكن تجميعها فى اطار المسح الديموجرافى .

٢ ــ مسح وتقويم الخدمات الحالية . يعهد بها الى معهد التخطيط القومى ويراعى أن تتضمن بصفة خاصة النواحى التربوية والثقافية والصحية والاجتماعية والأمن .

٣ ــ حصر القوى العاملة ويعهد بها الى معهد التخطيط القومى ويراعى أن تتضمن ما يتعلق بالبطالة والعمالة فى الريف والحضر .

٤ ــ توطين أهالى النوبة ويعهد بها الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٥ ــ دراسة المجتمعات المحلية المتميزة ويعهد بها الى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية .

٦ ــ دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على مشروعات خطة التنمية (الحالية والمقترحة) ويعهد بها الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٧ ــ مسح وتقويم النشاط التعاونى ــ ويعهد به الى جهاز التخطيط والمتابعة بوزارة الزراعة .

٨ ــ بحث ميزانية الأسرة والاستهلاك وعهد به الى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية .

into three or more categories. The difference between the percentage of subjects who classified the cards into more than two categories in each group was highly significant (beyond, ol level).

(c) The experimental group tended to spend larger time in both the classification and arrangemet process in each of the three preceptual tests than the contol group.

The third prediction was also verified. The correlations between the performance on each perceptual test and on each phase of the same tlst were high on the whole, it was not less than. 83.

V.—DISCUSSION

It appears from the results that melancholics are more rigid in their perception than the normals and that their intolerance of emotional ambiguity is also reflected in the perceptual sphere, thus they can't tolerate perceptaal ambiguity. This result supports the view that simple perceptual tests can be used in clinical differentiation. According to schachtel (9) we can interpret these results by saying that the melancholics are autocentric in their perception, wheareas the normals are allocentric. Perhaps this is due to the dependence of melancholics on the pleasure principle instead of the reality principle. So their regression is manifested in perception as it is manifested in their emotions.

Accrding to postman and Bruner (4) we can say that the hypothesis which the melancholics adopt for the coming percepts is very strong and resist the inferming inforaation due to the function which it plays for their personality.

Klein's view (8) also could be helpful in interpreting these results. According to it we can say that rigidity or intolerance of ambiguity is a general attitude or trend in the melancholic personality which manifests itself in both the emotional sphere as well as the perceptual.

Psychoanalysis helps us in knowing the origins of the intolernce of emotional ambiguity or ambivalence which, as we see, is correlated with intolerance of perceptual ambiguity. It attributes it to a certain fixation on the canibalistic oral stage of libidinal development.

References :

" See Page 105 ".

is a figure of a cat. The remaining six cards represent gradual changes from the first figure to the last. In the Brunswik experiment subjects were asked to name the figure on each card. In the present experiment two phases were added. After naming the figuers the subject was given the eight cards and was asked to classify them any classification he liked and to name each figure in every category. Then he was given the cards again and was asked to arrange them as he liked and to tell the basis of arrangements. Reacction time and time consumed in classification and arrangment were measured.

Two other Perceptual tests were designed on the same basis of Brunswik's. One is representing a gradual change of a tree figure to a house, the other of a triangle to a circle. The three tests were adminsterd in the same manner.

The four tests were administered individually to a group of 30 melancholic patients in Abbasia Mental Hospital and a group of 30 normal adults as a control group. The two groups were equated in age, education and profession. They ranged in age from 20 to 60 years.

IV.—RESULTS

Statistical Analysis of the results shows that the three predictions were verified. Thus, for the first prediction the mean score of extreme responses of the melancnolics on the verbal test turned out to be significantly higher than the mean score of the normals (43 with S.D. 5,9 for the experimetad and 35 with S.D. 5.8 for the control). The second prediction was also supported as follows :

(*a*) The melancholic group tended to be slower than the control group in perceiving the change in the figures in the three preceptual tests. Higher proportion of the subjects persisted to give the name of the first figure up to the sixth one. The difference between the two groups in this matter was highly significant. (beyond, the old level). The significance of the difference between the two groups was computed by the use of critical ratio.
was computed by the use of critical ratio.

(*b*) The melancholic group tended to classify the cards into two categories only, whereas the control tended to classify them

II.—PROBLEM

The main objective of this investigation was to study the effectiveness of certain simple perceptual tests in clinical difterntiation. The concept of intolerance of ambiguity as used by Brunswik (5) was adopted. A general hypothesis was formulated as follows: Clinical groups, with different levels of ambivalence, differ from each other with regard to their average intolerance of ambiguity ; as measured by a number of extreme scores on verbal and perceptual tests. Other conditions being equal, a clinical group assumed to have a higher level of ambivalence would tend to make more extreme responses than another group with a lower level of avbivalence. The concept of ambivalence is adopted as it is used paychonalycially. With this hypothesis in mind the following predictions were formed. (a) melancholics are expected to produce more exterme verbal responses than normals. (b) They are expected also to produce more extreme perceptual responses, or in other words they tend to resist ambiguity and fail to perceive objects in any form other than black or white. (c) This extreme response or rigidity is a general trait in their personality.

III.—PROCEDURE

One verbal and three percetual tests were used in this experiment. The verbal (referred to as P.F.Q.) was construrted by soueif (12). "it is composed of seventy items representing all the views expressed by twenty Egyption subjects in essays on friendship. The items follow each other randomly, without any predetermined arrangement. The respondant is to consider whether in making friendship with a given person he considers each chararteristic in the list as very necessary, desirable, indifferent, undesirable or definitely opposed. Numerical values assigned to these various responses ranged from + 2 through + 1, — 1 to — 2. The P.F.Q. was presumed to be fairly unstructured or ambiguos in the sense that there were no wrong answers. Finally each test was scored for extreme responses by counting the number of times an extreme response (either + 2 or — 2) was assigned."

The first of the three perceptual tests was that one used by Brunswik to study intolerance of ambiguity (5). It is composed of eight cards, on the first is a figure of a dog and on the last

*An Investigation on The Use of Perceptual Test in Clinical Differentiation**

BY

SAMIR NAIM

I.—INTRODUCTION

The study of perception has underogne a great change during the last few decades of the present Century. This change is wintessed in both the theoretical treatment of the topic and the approach of the experimental studies. Many efforts are done to integrate perception with the whole field of psychology. The most clear effort is that which is trying to integrate perception with personality. Many experiments were carried on to study the relationship between these two main areas of human psyche.

It is currently believed that if this relationship is well studied we can use perceptual tests for diagnostic purposes. This beleif is built upon the facts accumulated from studies and observations of the projective nature of perception, and the manifesttion of personlity dynamics in Perception.

Among the studies and researches on perception and personality, we can distinguish two approaches according to which these researches are carried on. The first takes as its primary focus of interest the variables of perception and studies the way these are affected by various learnings, motivational states, personolgical structures, etc. This is called the preception centered approach.

The second approach is characterised by a primary concern with variables of personality and their manifestation in the pereeptual and other spheres and is called "Personality centered approach "(Brunswik, 5). This study could be included in the second type.

* This paper is based upon M.A. dissertation submitted to the University of Ein Shams in April 1963. The writer wishes to express his indebtedness to Proessors Dr. M. Zewar and Dr. E. Khairy, under whose direction and guidance this research was done. Many thanks also go to Dr. G. Mady for his Help in the field Work.

In conclusion, we may classify Polish psychologists into three groups :

(1) The Pavlovain group who are influential in official circles.

(2) The Traditional group who are philosophically oriented and

(3) The Modern Group, who are of Western orientation and are the most active among the three groups.

philosophy prevailed and the psychologists who represented its point of view were Tomaszewski and Zebrowska. Their efforts were concentrated on two things :

1.—Criticism of Polish Psychology during the Second Period and of Western Psychology in general, taking Psychometrics as a point of attack, and

2.—Disseminating the Pavlovian Theory and reinterpreting Psychology in its light, thus striving to apply the Marxist philosophy in the field of psychology, and conducting experiments on conditioned reflexes.

This period is known as the Stalinist period. It aroused hostility, and the Marxists failed to survive. They began to retreat and, eventually, more freedom was granted to people and to scientists.

In 1956, the psychologists in their annual meeting attacked Pavlovian theory and Marxism, and asked for more intellectual freedom and for stronger relations with the West. In their 1957 meeting, they openly discussed their problems and unanimously voted for establishing an Institute for Applied Psychology. Psychology programs were reintroduced in university curricula and University Degrees in Psychology can be conferred at present by three universities. Psychology is taught in a five-year course in a well-rounded program.

Though Polish psychologists are very active, they are open to criticism in the following points :

1.—Their use of unstandardised psychometrical techniques. The Psychometrical Laboratory, however, is trying to standardise the tests used on Polish samples.

2.—Their rejection of Freudian Psychology, which they feel to be metaphysical, irrational and without scientific basis.

3.—Their neglect of psychotherapy. True, some of them pretend to practise it, but they fail to explain their technique and basic orientation.

4.—The presence among them of many who are inadequately trained ; these being mostly from those who graduated during the Stalinist Period.

life was verbally and introspectively analysed, and those who paid any attention to behaviour were few. Students of psychology were philosophically oriented and statistical and quantititive methods were considered foreign to the field of psychology.

Polish psychologists believe that psychology flourished during this second period. There were four psychological journals, and all the fields of psychology, except that of social psychology, were studied. And yet, Polish psychology did not cross its native borders to influence psychology abroad or gain any intenational status. This is due to :

1.—The language problem : for polish psychologists did not publish any research work during this period in any foreign language;

2.—No Polish psychologist was educated in any English-speaking country, where psychology really developed. Therefore, theories of modern psychologists, like Hull, Tolman and Thurstone, did not penetrate to Poland. Moreover, the English language was not acquired by psychology professors, so they could not follow publication in this language.

The Third Period :

During the German occupation of Poland in the Second World War, universities were closed, scientific journals were suppressed and many professors were either killed or arrested. Libraries and laboratories were either burnt or robbed.

In the period of reconstruction which followed the end of the war, Polish psychologists began to re-build their laboratories and libraries, and foreign literature found its way to Poland. The Polish Psychogical Association was re-organised, psychology courses were reintroduced in universities and psychologists found jobs in mental hygiene clinics, vocational guidance centres and factories. The Institute of Mental Health started to train psychologists in the clinical field, and the future seemed very promising.

In 1950, however the Communist Party seized power, and Psychology was denounced as a subject that serves the ends of capitalism. It was abolished from all curricula, and psychology departments, clinics, vocational guidance centers and psychological laboratories were closed. Phychological literature was banned and psychologists with western orientation were persecuted. Communist

In the Russian Sector, the first psychological laboratory was founded in Warsaw in 1910. In 1913, it became the Institute of Psychology, and was headed by Abramowski (1868-1918), who wrote "The Psychological Foundations of Sociology", which was published in France in 1897.

These pioneers represent General and Experimental Psychology. Educational psychologists, on the other hand, were concerned with mental development, intelligence, aptitudes and similar problems. The most eminent educational psychologist of the period was F. David (1859-1911), who originated "The Picture Arrangement Test" used by the Swiss Klaparede. Klaparede credited F. David with the test, which seems to have travalled from Switzerland to the U.S.A., where it forms a part of many intelligence tests.

At that time, some Polish psychologists were educated in Germany, which was leading in General and Experimental Peychology. Others went to Switzerland and Vienna. It can thus be said that foreign influences on Polish Psychology came from Germany, Switzerland and Austria.

The Second Period :

Poland became independent immediately after the First World War. Between the wars, departments of psychology were founded in most Polish Universities, and psychology was taught in the graduation year of secondary schools. Psychology remained, however, a branch of philosophy and was taught to students of philosophy and of education as an auxiliary subject. Professors of psychology were professors of both philosophy and psychology.

General and Educational Psychology remained prevalent, whereas clinical and industrial psychology were not taught. Psychologists interested in the two latter fields had to learn them individually from books and journals or through experience in mental hygiene clinics, vocational guidanse centres of psychological laboratories in factories.

In 1926, the Polish Psychological Association was founded, and in 1935, Doborwsky organised the Institute of Mental Hygiene.

Still, Polish psychologists continued to follow the philosophical tradition of the German and Swiss schools, writing about sensation, perception, attention, imagery, memory, thinking, imagination, day-dreams, volition, emotions, sentiments and consciousness. Inner

*Psychology in Poland**
Past and Present

BY

Dr. SAAD GALAL Ph. D.

The history of Psychology in Poland can be divided arbitrarily into three periods : 1) From the beginning of this century to the end of the First World War; 2) From the end of the First World War to the end of the Second World war ; 3) From the end of the Second World War to the present day.

The First Period

Poland was partitioned amonog Austria, Rustria, and Germany. The best conditions prevailed in the Austrian Sector, where psychology was taught in Lvov University by Jullian Ochorowicz (1850—1917), and where Twardowski founded the first Psychological Laboratory in 1901. Heinrich founded the second laborarory in 1903 in Jagelon University, Krakow.

Polish Psychologists consider Twardoski (1866—1938) a great poineer. He was trained in the psychological laboratory of Wundt, and most of the Polish Psychologists of the second period were his students. His psychology falls between logic and psychology. He favoured the Introspective Mothod, and wrote descriptively and analytically about imagery, concept formation and thinking. Heinrich (1865-1957) experimented with psycho-physical and psychophysioligical functions, and his experiments revolved around attention, pereception and emotions.

---

* Abstract

— The historical facts in this article have been supplied by Dr. Choynowski, the Director of the Psychometrical Laboratory in Warsaw. The writer alone, however, is responsible for all the meanings, significance and interpretations derived from these facts.

(10) From this brief review of the influence of public opinion on the formulation of political decisions we can glean certain results, namely :

The importance of studying and measuring public opinion, as this has become the basic and most effective means to ensure the soundness of the political decision in both democratic and autocratic groups, to determine the potentialities of the program in the first and to direct the propaganda in the second, with the common objective of precluding the possibilities of tension before the ultimate formulation of the public decision.

Finally, the foregoing discussion leads us to three questions :

(1) Will the contemporary society return again to a new form of classical democracy as known in Greece, with a difference in the means of attaining actual expression of the special interests of the different sectors of society ?

(2) Is our contemporary system of leadership a prelude to this new type of democracy ?

(3) Where will the public opinion expert find himself in relation to the the Technocracy which constitutes the motive power in the system of leadership ?

These questions we will attempt to discuss in another article.

the ruling classes (the Communist Theory) and the absence of effective and direct control by the ruled class, does not acknowledge the right of the people to discuss the political decision emanating from the ruling class. Rather, the people must become fused within the scope of radiation of this decision.

This means that public opinion takes a totally passive attitude, but it does not preclude the fact that the ruling class observes the tendencies of public opinion and measures the possibilities of its acce-ptance or resistance to the decision before its formulation. It retains, however, absolute right to do this or not without being susceptible to discussion or control by the ruled group. Therefore, political propaganda here assumes the role of free expression of interests in bringing about that sought for balance, by pushing the groups of antagonistic or apathetic attitude towards the decision to become squeezed within the sphere of approval. Thus, the Autocratic group assumes a rigid view of authority, whether in the group formulation of the decision, or in the possibility of amending it throughout the various stages of its formulation.

(9) We may thus distinguish between two methods of government; a dynamic one which means continuous acclimatization, and a rigid and static one which means direct absorption. We must not, however, that this differentiation has nothing to do with the means of attaining power to rule, for in a representative system of direct suffrage, the system of government may be autocratic in the way in which the political decision is formulated.

This contrast, however, is alleviated in reality by many factors which cause most groups to tend to combine between two types in a higher or lesser degree according to the circumstances of every political decision. The most important factors of this rapproachment between the two methods of formulation are :

(1) Widespread education even in autocratic group, helping to form clear leaderships for public opinion which must be taken into account, and thus become a means of pressure which at least prevents certain decisions, and thus attains indirectly the same results achieved in the democratic system;

(2) International public opinion which directs local public opinion, so that it is impossible for any group, however primitive, to remains totally isolated from the international family.

(c) Succeeds to a degree dependent on the success in avoiding tension between political forces.

Moreover, political evolution is a dynamic fact evolving on the one hand from social and economic factors and on the other from the ideal which inspires the group in its revolutions. In this sense, it is subject to the two laws of Mobility and Sedimentation which interpret the relationships between the political forces.

The Political Decision, in its true sense, in a manifestation of an attempt to realize harmony between the conflicting forces and to prevent sedimentation in the political community. The measure of differentiation then between the Democratic and the Autocratic Systems is the manner in which the power of public opinion is diffused in the stages of the formulation of the political decision, i.e., the function of public opinion in determining the formulation of this political decision.

(7) In the democratic group, the basis of this decision is a continuous movement for mutual acclimatization between the ruling authority and the ruled class which the first seeks to meet half-way, whereby the ultimate formulation of the political decision is reached. The democratic group realizes that the political group is divided into a ruling class which leads and a ruled one which follows the first because it expresses its aspirations and realizes its political ideal. The ruling class, therefore seeks to avoid arbitrariness in its decision, and to accomodate it and make it expressive of the different currents of public opinion.

The democratic system therefore assumes an identification between the political decision and the real tendencies of public opinion, which determines the limits of the decision. In other words, public opinion, in its changes and developing tendencies, subjects the political decision or plan to similar changes.

(8) On the otherhand, the Autocratic group rejects such acclimatization completely, and considers the political decision as something coercive and prescribed which the ruled class must move positively, under the influence of propaganda, to become absorbed within its sphere of radiation.

In other words, the Autocratic group which is based on the two principles of complete identification between the ruled and

It is thus evident that this Negative Democracy emerges from sudden revolutions or coups-d'état leading to the abolition of the bourgeois system and seeking to establish a society of workers where classes disappear. It is one type of Striving Democracy, but it olny seeks the interests of the greatest possible number of citizens and can only attain its objectives through the merger between the Political and the Administrative bodies.

(5) This division, however, has its disadvantages, which may be summed up in the following : (*a*) It bases division on rigid facts without attempting to correlate them by an evolutionary or a dynamic logic; (*b*) The types proposed are so overlapping that it is impossible to differentiate them properly; (*c*) Ruled Democracy must be excluded completely as it is a mere expression of a historical fact which exists no more and thus must be excluded from any realistic typology.

We thus find ourselves with three types only, which actually fall within two categories; the Positive and the Negative, for the Autocratic system must be classed with Negative Democracy, as it has the same objectives in spite of the difference in the manner of government (in detail) and in the details of the political ideal, where Autocracy seeks to overthrow the ruling class whether it be bourgeois or not, national or alien. Actually, this overthrown class often combines all these characteristics.

We therefore come to the point that the true differentiation between Political Systems must be based on the nature and extent of the influence exerted by Public Opinion on the Formulation of the Political Decision.

TYPES OF POLITICAL SYSTEMS IN THE LIGHT OF THE POLITICAL DECISION IN ITS RELATION TO PUBLIC OPINION

(6) In the light of Political Dynamics, the Political Decision is a means of accomodation between the conflicting forces existing within the framework of the flowing life of the political group. The Political Decision :

(*a*) Assumes the existence of some functional imbalance which drives the political leadership to act in a certain manner;

(*b*) Seeks by its nature to realize a sort of accomodation between the conflicting forces;

periodical voting and (*b*) as long as the group leaves for every individual a certain scope within which he can act at will without interference by the State, the democratic ideal sought by the group is realized. In this type of system, the relations between the individual and the ruling power becomes servered as soon as he chooses his representative (*s*). In other words, he controls, but he does not rule.

The third type, called the Ruling Democracy of Open Authority, or Positive Democracy, evolves from the contemporary development of Ruled Democracy in Western Europe. This is a striving democracy seeking to develop contemporary society from the viewpoint of its ideal, on the basis of the law of numbers, *i.e.* serving the interests of the greatest possible number of individuals. It differs from the previous type in that accession to authority in it depends on the explicit and renewed approval of the people conditioned by a specific political program. Popular Authority in the two systems of Ruled and Positive Democracy, therefore, differs in source, expression and nature, being in all three elements arbitrary in Ruled Democracy but truly popular in Positive Democracy, which is actually a return to Greek Democracy in spite of the apparent difference in the pattern applied to realize the political ideal Positive Democracy thus has certain results :

(*a*) The Political Program is never determined ultimately and absolutely, but is always liable to change and development; (*b*) The minority has a voice, even if it cannot impose its will and/or doctrine (*c*) The Political Body is not the Administrative one; as the first may change with the change of the political program sought by the group. whereas the second constitutes the stable element of the governmental system which must remain thus to preclude any disturbance in the State mechanism.

In contrast to this, the results of the Ruling Democracy with the Closed Authority are that : (*a*) The political program cannot be changed or discussed as it is assumed that the objective of the political system has been ultimately determined and that the group in its present position has to seek its realization only; (*b*) That the Minority - if it exists at all - cannot discuss the program of the majority and (*c*) That the Political Body becomes merged with the Administrative Body, which must be controlled by those who adhere to the same political ideology.

express political reality which we experience at present, where we find all political systems following democratic practices, such as elections and plebiscites. Moreover, new facts have emerged which were not known up to the end of the last century, e.g. the principle of planning and the idea of social awareness. This is what the political scientists mean by stating that we are witnessing today the "explosion of the conventional frameworks of the political phenomenon."

(4) In view of the above, contemporary political theory proposes a new division of systems on the basis that these systems, by their reality, manifest general characteristics reflecting an economic fact that may be differentiated according to a certain typology, so that it can be said that every political system emanates from a social pattern or political being which has its own type of structure.

In fact, it is evident that contemporary political systems tend to combine all these criteria of Source, Purpose and Manipulation of Authority. The ideal aspect, i.e. that of ideological striving, now dominates all the elements of the Political System. It suffices to note that the method of election to give the citizen a share in directing the affairs of the group is common between so widely varied systems as the American, the Soviet and the British, which can never be grouped in a common frame.

Political Theory therefore tends to differentiate systems on the basis of the ideals which inspire them. Thus the French Jurisprudent, Bordeau, differentiates four types : the Autocratic, the Ruled Democracy, the Ruling Democracy of Open Authority and the Ruling Democracy of Closed Authority.

The first of these expresses economically under-developed groups striving for quick development and relies on an implicit acceptance by the people manifested in strong support by a powerful group, few in number but representing that dynamic force of the society which strives to realize its ideal.

Contrary to this, Ruled Democracy expresses an amalgamation of the types known in Western Europe during the nineteenth century, and is based on a strong relationship between a certain constitutional formulation and a specific legal principle : Liberty as a basis of the democratic system, means that : a as such, is entitled to participate in ruling the group through (*a*) every citizen

emphasizes, however, that both principles are no more important, as the manipulation of autority is only one element among others constituting the political system, and that the Executive-Legislative balance is no more the only element determinig the success of this system.

In this sense, a Political System is no more a merely formal framework, but a collection of established bases determining the actual functioning of the political group to realize its ideal of the relation between the political authority entitled to direct and the group — member obliged to adhere to its political decision.

We thus find that the nature of the structure of the political decision is the measure of differentiation between the various types of political systems. This brings us to the question of the types of political systems.

(3) Traditional theory determined these types by differentiation based on three elements, namely : the Sources; the Purpose and the Way of Manipulating Authority.

On the basis of Source, political scientists since Aristotle have differentiated between Dictatorship, Oligarchy and Democracy. On the basis of Purpose traditional theory differentiated between the Individual System where the State takes a totally passive attitude, and the Socialist system where the State interferes to enable the individual to practise his political rights effectively by guaranteeing him a minimum economic standard of life which liberates him from social servility. Then, on the basis of Manipulation of Authority, there is the differentiation between Absolute (Tsarist) Government, Direct Democracy and the Representative System. This latter is divided further into three types : The Parliamentary, the Presidential and Group Governments.

This division, however, is not at all acceptable in the light of contemporary political reality, as it is only expressive of a past reality experienced by the political group in the nineteenth century. All systems now reject the individualistic principle and uphold the Socialist principle of government. All of them reject the idea of complete separation of Powers. Moreover, Absolute government as experienced by old groups has becmoe inconceivable. The reason is that the legal frame influencing constitutional jurisprudence, and still followed in Public Law in general, can no more

interpretation of authority on rigid, legal and consecutively graded rules of rights and duties which do not coincide with the dynamic actualities of life, and are thus too formal and too rigid to be acceptable to Political Theory. This rigid and formal interpretation must then be infused with another realistic interpretation to this phenomenon of authority.

For authority is a right, but one which also expresses a certain energy and becomes effective whithin the limits, and to the extent of, this expression. The one who holds the right to direct and to order must have a certain competence which allows him not only to express this authority, but to practise it also in a perpetuating manner. These two qualities are essential for authority to become a reality diffused in the social and political system.

The Theory of Public Opinion is just an expression of this fact

ON THE DIFFERENTIATION BETWEEN THE TYPES OF POLITICAL SYSTEMS IN RELATION TO POLITICAL IDEAL

(2) To understand the extent of the functional influence of Public Opinion on the formulative evolution of the political decision, we must determine the position of this decision within the system in force in the group. This leads us to note the serious shortcomings of legal theories which attempt to differentiate between types of political systems on the basis of facts hardly bearing on the functional aspect, and totally disregarding the relation between the political system as a coercive fact and the political decision as an aspect of this fact.

But what is the Political System ? It is that collection-viewed as a whole of the rules, traditions, etc., which organize political activity, and which the Social Conscience feels impelled to determine for the purpose in a regulated and permanent manner.

The term "Political System", however, is not very clear. It is often used as a synonym to "State" or "Government", due to the old opinion which considered on the one hand that the political system is a way of manipulating authority, and on the other that the balance between the Executive and the Legislative Powers determines the success of this system. Contemporary Political reality

Public Opinion and the Formulative Evolution of Political Decision *

BY

Dr. HAMED ABDALLAH RABEI

Ass. Prof. of Political Theory, Faculty of Economics, Cairo University.

(1) Up till now, there has been no complete theoretical determination of the function of Public Opinion in the formulative structure of the Political Decision. This may be due to the fact that the idea of Public Opinion itself is not clear enough, to legal scientists. Political scientists, moreover, tend to identify the Theory of Public Opinion absolutely with the Democratic Theory. This is one aspect of confusing Constitutional Law with Political Science, although the first is a product of the French Revolution and the events subsequent thereon, whereas the contemporary Theory of Political Science, in studying the phenomenon — in its presence or absence, positive or negative developments — can neither ignore the Theroy of Public Opinion nor consider it as a mere appendage to the Democratic Theory in its classical connotation of Popular Authority.

Thus the Theory of public Opinion began to grow beyond the limits of the formal view of authority, to become diffused in a dynamic reality of authority, determining and revealing new aspects of the relationship between the mental forces prevalent among the political group, and revealing that authority is, basically, a social enegry, expressing certain social forces. Therefore, the Party invested with the authority, whether an individual or a class, must express and enjoy the support of a certain social force, or lose its authority altogether.

Authority, however, still retains its basic concept, i.e. the right to order and to direct. And yet, in this sense, it expresses a merly formal situation, imposing an upgraded system where the citizen in every grade is invested with certain rights to order and direct others within prescribed limits. This sense, however, bases its

* **Abstract.**

To develop along this line, and thus assist in the development of a Regional School of Sociological Thought, the Centre has to houlder a great responsibility in organization and training. The Centre, however, is well qualified for the responsibility and is in process of putting its wealth of experts, technicians, specialists and experience in the service of this development, which is both enriching and invigorating.

2. Socialistic, dealing with the basic social problems to determine their nature, causes and results in order to combat them effectively and help in ensuring a healthy life for the citizens. In other words, it is a purposeful school, believing that the ultimate aim of science is the welfare of humanity, and thus putting its resources in the service of this aim.

3. Integral; both in the theory of causation and the trend of research. It believes in the multiplicity of factors without undue emphasis on any particular one, and in integrated research as most effective, as a human being is distinguished by his Bio-Psycho-Social nature.

4. Experimental; following up, and minutely analysing the social development projects being implemented by the Revolution Government since 1952. These projects constitute a great social laboratory where theories can be formulated and general laws deduced on human inter-relationships.

Trend of Development :

It is the opinion of the writer that the Egyptian School of Sociological Thought is endowed with a great capacity to develop into an Egyptian-Arab-African School of Thought at the same time. This possibility charges the National Centre for Sociological and Criminological Research with the task of developing into a Regional Centre for Social Research. The logic inherent in this is evident, as the U.A.R., by nature of its situation and circumstances, constitutes the meeting area of the Arab and African worlds, and is at the same time the field of tremendous social experiments unprecendented and unparalleled in those two worlds. Moreover, the Egyptian experts can be of great assistance to the Arab and African research workers and specialists in carrying out the studies which their countries need at present. The great benefits derived by Western researchers from their studies in those countries demonstrate the extent of the benefit to be expected from similar activities by the people of the region.

Affairs in the League of Arab States. The specialization of each of these departmental, national and regional bodies however, limits the scope of their activities, and concentrate their efforts on planning, application, follow-up and evaluation.

Therefore, to fulfill the need for a specialized body of Social Research, the National Centre for Criminological Research was reorganized by Law 221/1959, and thus became "The National Centre for Sociological and Criminological Research", charged with research on the social questions related to the different elements of Arab Society and its problems, with a view to laying the necessary bases for a preventive and penal social policy which suits national conditions. Since its establishment, the Centre has been following the team-work policy in all its activities. Every research is carried out by a team of specialists and experts in different branches of the social sciences related to the subject, all operating under the supervision of a leader either from the Centre or from the other scientific bodies or universities. The Centre has so far published two comprehensive researches on two problems : "Prostitution in Cairo" and "Addiction to Hasheesh (Marijuana)", in addition to a limited anthropological research on the Vendetta Problem, another on Murder (under finalisation), a third on Juvenile Pick-Pockets, a third on Juvenile Vagrancy, and a number of studies in the problems of Bribery, Traffic in Cairo, After-Care, etc. Other researches being conducted deal with the Aswan Area, Internal Immigration, Leisure time and Recreation, Rural Community, Social Effects of Industrialization, Divorce, Resettlement of the Nubians and Housing. Two other inclusive researches are planned to cover the Settlement Areas in the Western Desert and the Sinai Peninsula. There are also complementary psychological researches carried out by a team of psychologists, in addition to the researches implemented by the Criminological laboratory of the Centre.

Aspects of the School of Sociological Thought in Egypt :

From the above, it can be concluded that the main aspects of the Egyptian School of Sociology distinguish it as :

1. Descriptive, striving to deal with its human material either directly or indirectly through books, reports, statistics, etc.

but will eventually accompany the Department of geography and separate themselves from the completely theoretical Faculty of Arts, to establish, together with other specializations, like Social Psychology, Social Anthropology, Political Science and Economics, a unique faculty of applied sciences, to be called the Faculty of Social Sciences.

Various Efforts to Study Egyptian Society before 1952 :

Since the beginning of the 19th century until 1952, there had been individual efforts in the field of sociological research. These efforts paved the way for the rise of a school of sociological thought which was in the making.

The Egyptian School of Sociological Thought Since 1952 :

Since the advent of the Revolution in 1952, the need was felt for the coordination of joint efforts to ensure the benefits of teamwork for scientific social research, to imbue it with depth, width and accuracy, as can only be achieved by scientists of different and integrated specializations, working as a team on a particular project. The existing faculties and institutes could only prepare specialists and experts of various degrees of competence.

Since 1952, the base created by these efforts has been fruitfully used to sustain newly created bodies of social research. The first of these established by the Revolution in 1953 was the "Permanent Council of Public Services", to study the general policy, draw up main plans for education, health and social affairs, evaluate public services, study and coordinate the activities of private bodies and follow-up the implementation of proposed projects. In 1957, the Permanent Council for Public Services was incorporated in the National Planning Committee, established in 1955.

Thereafter, the concept of planning became the basis of the State Policy and the general Directorate of Social Planning in the Ministry of Social Affairs enlisted the efforts of many professors of social sciences as associate members in its twelve committees, which continued to operate until 1959.

Still, other efforts to study the aspects of social life in Egypt are carried out by the Directorates of Planning and Follow-up in the different Ministries, by the Institute of Planning, the Social Development Centre in Sers-el Liyyan and the Department of Social

Development of the School of Sociological Thought in Egypt Since 1952 *

BY

Dr. HASSAN EL-SAATY

Egypt is the first country in the world where Sociology was ever studied ! The first teacher of the new science was its first originator and classifier, the historian and philosopher Abdul-Rahman Ibn Khaldoun, who taught it at the Al-Azhar Mosque, and benefited from his residence in Egypt to revise his famous "Introduction" and add some chapters to it.

After the death of Ibn Khaldoun, however, Sociology was not taught in Egypt until 1925, when the Egyptian University (Cairo Univ.) was changed into a State University, and a special Department was established in its Faculty of Arts for this science. This Department has since embraced the principles and methods of the French school as initiated by Auguste Comte and firmly established by Emile Durkheim.

And as Sociology was born in the cradle of the Philosophy of History in the East, and Political Philosophy in the West, Philosophy continued to put it under its auspices in many universities in both East and West. It was only after many years that Sociology attained various degrees of independence within the faculties of Arts in the Egyptian Universities. Moreover, there is a great probability that Sociology will not content itself with being independent of philosophy.

---

* Abstract

words, Fascism takes towards science an attitude by which it tries to absorb the scientific material that supports it, and to stifle free scientific spirit at the same time.

On the other hand, the principle of Equality of Opportunity can be considered the point of departure in socialist philosophy and, from this point of departure, socialism proceeds along different roads, varying between the extreme left and the extreme right.

Moreover, if rich countries can endure the disadvantages of capitalism for a long time and alleviate their effects by some socialistic touches, the economically under-developed (developing) countries can only attempt to by-pass, shorten or quicken some of the stages of economic development.

Moderate Socialism, which stands midway between the two capitalistic and socialistic extremes, finds itself in a rather sensitive position, with emphasizes the extreme importance of science and scientific research to entrench the foundations of socialism deeply in the fields of production and services, through the realization of the greatests possible degree of welfare for the greatest possible number of citizens, instesd of accumulating profits for a small number of capitalists.

Socialism, in fact, eliminates all the factors that isolate science from socitey, and views science as an effective and highly important element in social and economic development. Scientific philosophy is thus an integral part of socialist ideology and one of its inseparable values, for science to socialism is a matter of life and death.

In fact, Socialism liberates Science from the main forces which hinder its free movement, namely; Dogmatism and narrow class interests.

*Ideology and Scientific Social Research**

BY

Dr. AHMED M. KHALIFA

Ideology and scientific progress are inter-effective. This article deals with the influence of ideology on scientific research. The influence of ideology on physical and biological scientific research is evident - for instance - in the opposition which rose in the USSR in the face of the Theory of Relativity and the classical doctrine in Heredity (Mendel and Morgan).

In the field of scientific social research, we find that Marxist-Leninist philosophy constitutes the ultimate reference and the framework within which social research is conducted. This may be the main factor responsible for the cold and suspicious attitude towards the application of Western social research methods based on pure experimentation, unoriented by any pre-conceived philosophy. The "Post-Stalin" period, however, witnessed evident elasticity in the application of these methods, especially in the field of public opinion survey.

Marxist ideology is also reflected in the attitude towards the idea of the establishment of a social technology. Marxism refutes the possibility of establishing such social technology with the object of controlling social developments and organizing society, unless this technology be based - like Marxism itself - on the laws of historical evolution.

Fascism, being a dictatorship of the "élite" - no matter to what extent it flatters the middle class "bourgeoisie" - relies in truth on a capitalistic philosophy, and rises and is perpetuated by the support of capitalistic interests.

Under Fascism, freedom of science becomes virtually extinct, as science becomes a mere tool, to be used to fulfill the purposes of the ruling power, and finds encouragement or discouragement in proportion to its servitude to these purposes and aims. In other

---

* Abstract.

BIBLIOGRAPHY

1. Hillman, Arthur, *Community Organization and Planning*, p. 108.

2. Infield, Henrick, *Cooperative Communities at Work*, p. 6.

3. Abou Zeid, Hekmat *Social Adjustment in the Modern Egyptian Rural Areas*, Arabic.

   Saiid, Alphons, *Evaluation of the Ibis Project*, (mim.)
   Shanawany, Haifaa, Masters Thesis, *Ibis Project*.
   Zaki, Gamal, *Community Development*, 1958.

4. Infield, *op. cit.* p. 14.

5. Honigsheim, Paul, "Rural Collectivities", in *Rural Social Systems*, p. 825.

6. Hillman, *op. cit.*, p. 108.

7. Sanderson, Dwight, *Locating the Rural Community*, p. 5.

8. Sanders, Irwin, *Making Good Communities*, pp. 9-10.

9. Infield, *op. cit.*

10. Infield, *Utopia and Experiment*, p. 18.

11. Orwell, George, 1984.

12. Huxley, Aldous, *Brave New World*.

13. Skinner, B., *Walden Two*.

14. Infield, *op. cit.*

15. Banfield, Edward, *Government Project*, p. 222.

16. Abou Zeid, Hekmat, *op. cit.*

17. Emigration to Tahreer Project, Study presented to Afro-Asian Housing Conference, 1963.

those new values with hostility. Feeling threatened, he reacts with hostility. The task of breaking down this hostility becomes a serious problem.

Also, to lay a foundation of a new society we may tentatively set an ideal for such a society. This ideal should include the kind of individuals we believe to be suitable members for this society. A word of caution should be mentioned in this regard. Society, culture, and the individual are ever dynamic changing elements. It is equally important to realize that the process of changing is slow. It takes a man years to acquire a habit, and we would not expect him to change it in days. The same may be said about attitudes. Beliefs and values may be singled out as the most difficult aspects of personality to change. They are the product of many processes which leave their marks deeply on the individual's personality.

All these problems of change usually confront reformers when they are faced with complicated situations like the one we are studying. In comparing the conditions of the rural society at present and the tentative ideal we may set for the new society, we may notice that there is a wide gap between both. The problem, it seems, is to motivate the people to want to change not particularly to reach a pre-set ideal, but to reach an ideal most suitable to the members of society themselves and developed by them. The problem is to bridge the gap between the present conditions and the tentative ideal by continuous interactive processes. The reformer's position in such a situation is merly providing desirable direction for this change. Imposition of change would lead to reluctance and regression to the old patterns.

The age structure showed that : 48.9% were less than 10 years old, 1.8% from 15 ot 20, and the highest percentage 25.7% was for those from 30 to 40 years old.

Though the project's management established collective barns in the villages, yet the results of the study showed that all the settlers built barns at the backyard of their houses. Almost all of them were raising chicken at their houses, and 89% baked their bread in the backyards. When asked about their opinion regarding birth control 50% rejected the whole idea mostly for religious reasons.

DISCUSSION

To lay the foundation of a new rural society many social aspects should be considered. Immigration to new communities implies change in every form and aspect of the life of the settlers. They are selected from other communities in which they have assimilated and acquired their habits, beliefs, attitudes, and values. In their old communities they have established and developed their roles and status. They have developed attachments to their old environment They know beforehand that in deciding to emigrate from old to new communities, they willingly give up some of their old habits, beliefs and attitudes, and will have to adapt themselves to the life in these new communities. This change may be disturbing to their personalities.

Every sudden and drastic change in an individual's life is felt as a threat to his existing patterns. This threat stirs up the emotions of the individual. He has left the people, scenes, and attachments which are so much a part of him. He is now in strange surroundings, and has a feeling of insecurity.

Descriptively, it seems that once the individual has emigrated, his emotional life flows in two channels. With one he learns to be a part of the new community and learns to function in it. And with the other he struggles to preserve his past with its stable and secure atmosphere and to turn away from his new environment.

Loyalty to the old and hostility to the new values is usually present. An individual, moved from his environment to another where a new set of values are introduced to him, is likely to meet

are that first, scientific knowledge of the development of social organization has not reached the point at which experts are qualified to direct the development of a community, in short *it cannot be done;* and second, it is presumptuous as well as pretentious for administrators to tell any group of people how they should live - in short, *it should not be done.*"

4.—Tahreer Project :

On the 5th of April 1953, the Government of Egypt created the Tahreer Project in the desert area to the west of the Nile Delta. The main objective of the project is to increase the arable area of the country from five to ten per cent, and to rehabilitate the cultivated areas by laying the foundations of a new rural society free from the defects of poverty, disease and ignorance. Settlers were selected according to a comprehensive procedure; social selection, medical examination, psychological testing, and eduational testing. The settler has to be a veteran, his age between 23 and 30, landless, married and should not have more than two children, no other dependents, and should have been working in farming for more than five years.

The employees also were selected according to a comprehensive procedure. They had to attend an orientation course for six weeks before working with settlers. They also participated in selecting the settlers from their original villages.

A training center was established to receive the settlers. A six months intensive training program was developed for the new comers. The main objective of the training program was to prepare the settlers for their new lives. Each family has an independent house. The livestock were kept collectively and not to share the new house. Baking was to be done at the bakery attached to the consumer goods cooperative society. Dress for all settlers and employees was standardized.

The results of a study carried out by Hekmat Abou Zeid (16) in 1957, almost two years after the settlers arrived, indicated that they had responded to the new way of life in their villages. Another study carried out by the Ministry of Social Affairs (17) showed significant results. The study aimed at surveying the social conditions of the 422 families living on the project. The total number of the settlers was 2479, with an average 5.9 persons per family.

3.—Farm Security Administration Projects :

In the U.S.A., the Farm Security Administration set its main objectives as rehabilitation and worked towards this objective through establishing new communities. The idea started after the depression in 1930. From January, 1937 to March 1942, the F.S.A. organized twenty two cooperative farms. In 1943 the Congress ordered the liquidation of these communtities.

Most of the settlers of these communities were selected from the low-income farmers. Among the qualifications which were required in the members to be eligible : technical knowledge of farming, cooperative wife, harmonious faimly life, good health, cooperative ability, and character. However, in selection, the F.S.A. has been guided by administrative considerations than by research findings.

The members were supposed to buy their own furniture. Each house used to have an adequate yard for planting vegetables or raising fruit. Each family prepared its own meals. In some settlements they were permitted to raise chicken, cows, etc., but in other farms it was not permitted.

Many of the settlers showed the effects of years of poverty; malnutrition hookworm, pellagra, and malaria were so common that frequently rehabilitation had to begin with medical care.

Banfield (15), carried out a study to evaluate these projects and to examine the reasons of their failure. He suggests that the first reason for failure was the lack of spirit among settlers. He believes that the low morale was caused by the faulty, unperpared management. Carl C. Taylor (15), also investigated the same problem and reported the same idea. Charles P. Loomis (15), after a study of seven new ressettlement communities, came to somewhat similar conclusions. He found out that on all new projects there were active forces which, on the one hand, tended toward community integration and, on the other hand, tended toward disintegration. Indications are that in any community those families who are least mobile and participate most in the programs of the organized community agencies make the most stable type of settlers.

Lord and Johnstone (15), hold a pessimistic point of veiw in regard to management of these communities : "The reasons given

Harriman, the founder admitted that theories or intellectual concepts play a very small part in our reactions, the ethical and spiritual quality becomes of primary importance in community life. Thus he admits that the scientific socialists or Marxist are lacking, for success, in ethical and spiritual quality. In other words, the emotional core, so striking among the religious Hutterites, was lacking in his scientifc formula.

Another factor was the selection of members. Harriman found that people accustomed to assuming responsibility were better cooperators than many of those drawn from the lowest-income group : "Another fact that struck at the very foundation of our theory was that the line between the selfish and the unselfish was not drawn between the classes according to our philosophy... We found to our surprise that there were more selifsh men among the poor, in proportion to their number, than were among the well-to-do."

From the previous brief review, it might be possible to infer some broad conclusions. To establish a society within another society, unless the former provides appealing and more satisfying opportunities than the latter, the community disintegrates. The motive upon which any community is established is the main factor in its survival. Human beings survive together not only by cooperatively satisfying their physical and biological needs, but by values with ethical and spiritual quality.

The criterion for selection of members should be well considered in establishing new communities. Such a criterion should be derived from the situation itself, putting emphasis on the characteristics which might be needed, such as ability to adjust, and acceptance of the developed systems. Also education should be well considered. In planned communities orientation is needed for adults, beside group discussion methods which might be profitable in solving cooperatively the community problems. Education for children is another important factor to be considered. A dillema exists in this situation : should it be progressive liberal education or indoctrination so the young might accept the life in the community.

Also, we have to recognize that the socio-economic system of a planned community is the main core of life in it. Unless it provides the members with equality of opportunities, the community disintegrates.

finally the desire to set an example, to pioneer in breaking the ground for others so that they, might attain prosperity and happiness.

To be a member in the colony, the applicant had to promise to comply with both the economic and the ideological regulations of the colony. Also he has to pay an amount of money as his downpayment for purchasing shares in the community. During his first year at the colony he is considered on probation, meanwhile he could withdraw, or could be expelled.

In evaluating the project, Infield (14) indicates that the colonists of New Llano shared but not equally. The principles were not comprehensively practiced. In terms of leadership, it was evident that the leaders lived a bureaucratic life which was far away from the life of the rest.

Unlike the Hutterites, New Llano maintained private property rights. All household goods, cars, houses, etc., remained private property. The members could retain their property outside the colony. The maintenance of these right impelled members to consider their self-interest in questions relating to common property. Thus New Llano, like all other socio-reformistic communities, tried to combine individualism with voluntary cooperative production, and merely demonstrated that if private property gives rise to conflicts, so does community of property, and even more frequently.

In satisfying intellectual and recreational needs, New Llano probably did its best work. The varried backgrounds of members furnished plentiful topics for discussion. The library was a very active institution. For children the educational program was designed to prepare them for life and endow them with the cooperative spirit. However, the educational program though considered the most useful and efficient of the local enterprises, did not achieve its objectives. The schools provided a progressive type of education but failed to equip the new generation to take over and improve the social system of the colony. Many youngsters decided to give up cooperative living. They prefered the fuller life of the outside world which they knew about from the movies, radio, and colorful advertisements.

The reasons of failure of this community are various. One of the important factors is the theory upon which it was based.

public system. The principal ideas of Hutterites are taught ; peace is by far preferable to war, the individual should not strive for his own profit but solely for the welfare of the group; his worth to the community depends on his doing a reasonable share of manual work.

All economic affairs are handled by the colony as a whole. Each family unit, therefore, serves only biological and emotional needs. But marriage is considered as a religious duty. The newly married are provided with essentials. Divorce is forbidden. Means of luxury or worldliness such as radios are not allowed at homes, besides since the community eats together homes do not have kitchens. The community prohibits decorative or costly dress, even buttons are not permitted.

It is evident that certain sociological characteristics prevail in these communities. Work satisfaction is very high, no competition, but cooperation in the common interest. A sense of security prevails, since they are established on a faith which provides emotional satisfaction and security. Also, the members are well indoctrinated to the system through the developed system of education. However, the members are completely isolating themselves from the world. It is also evident that these communities survive mainly because of the faith upon which the community is established.

8—New Llano :

The New Llano Colony was founded in 1914 by Job Harriman. The colony was established first near Los Angeles, then latter in 1917 they moved to Stables, Louisiana. It lasted technically till 1939.

The founder was a socialist who thought that "if a co-operative colony could be established in which an environment were created that would afford each individual an equal and social advantage, that they would, in a comparatively short time, react harmoniously to this environment and the extreme selfishness and greed as it appears in the capitalist and in men of conflicting interests would be done away." Such motives are typical of socio-reformistic communities : the rational approach; emphasis on scientific method, particularly in the social sciences; the assumption that all social problems can be solved by means of a cooperative community; and,

Huxley (12), and Skinner (13). However, there has been noticeable discrepancy between theory and practice. Some of the groups which practiced the socio-reformistic type were, the Fourierist, the Owenite, and the Icarian. For the purpose of this study, the New Llano project will be reviewed. This project belongs to the socio-reformistic type.

As indicated before, the third type is the modern planned communities. Most of their objectives are socio-reformistic-economic in nature. Two projects have been selected to be reviewed in this study; The Farm Security Administration Projects, U.S.A., and the Tahreer Project, U.A.R.

REVIEW OF SELECTED PLANNED COMMUNITIES

1.—The Hutterites :

The movement started in Europe as early as 1525. It spread widely in central Europe, and the interval between 1565 and 1925 is said to have been the golden era of the Hutterites. In 1874 they migrated to America and established a community in South Dakota, beyond the frontiers of existing settlements. Their socio-economic system was derived from a special interpretation of Christianity. Each member, emulating the example of Christ and the disciples, identifies his own welfare with that of the group. All things are in common. Each does as much work as he can, and obtains what he needs of the goods produced by all. Social control is actuated by customs and mores developed over a long period of time, rather than by formal rules of behavior. It is through tradition dictated by a common faith that the colonies are bound together.

The Hutterite method is sustained in a number of ways. The church and the school transmit folklore to succeeding generations and indoctrinate them with the principles of faith. Members of all ages attend church daily. The bringing up of children, however, is perhaps the most important factor. Education begins at the age of two and one-half years, when the child is sent to school. The community furnishes all facilities needed for such system. During school days the child is kept apart from adults until at seventeen, he is accepted as a full-fledged member of the community. The schools provide two types of eduaction; one provides education pertaining to the Hutterite system, and the other similar to the

which, he believed, was perfect. Others who followed based their theories and philosophies on different assumptions and factors which they thought of as determining the success or failure of society.

Sir Thomas More formed the term "Utopia" from the Greek which designates a fairy land which existed nowhere but in the imagination. Karl Marx introduced his thoughts about scientific socialism in terms of a Utopia, basing them on economic factors and the struggle of classes. On the other hand, Utopian socialism was introduced by those who refused to accept Marxism. The contrast between them is clear : *scientific socialism* or Marxism is "necessitarian" - while *utopian socialism* is "voluntaristic." The former places the arrival of the perfect state in the period after the final revolution, when the state will "wither away" and humanity "will leap out of the realm of necessity into the realm of freedom"; the latter holds that if the perfect state is ever to come, its coming must be prepared for by an immediate attack upon the inadequacies of society. The means used by Marxism to achieve its goals of final release from "necessity" are compulsion, centralization, regimentation; utopian socialism, by contract, insists upon the fullest possible freedom of the individual, voluntary association and communal autonomy. As to ends, Marxism is just as "utopian" as utopian socialism. Both agree on "what should be", — freedom. They decidedly disagree, however, on the means to be used to attain this end. Utopianism's choice appears to be both moral and expedient. It seems more reasonable to seek liberty by means of progressive liberation; it is hard to see how it can result from continued coercion. (10)

Essentially, the contrast between the two systems can be stated as follows : while the system of the scientific socialists, Marx and his followers, is based primarily on political action; that of their antagonists, the utopian socialists, rests primarily on social action. Marxism sets all its hope in revolution; utopianism in reconstruction of society. The former considers a centralized state as indispensable, the latter insists on decentralization and the autonomus community. The total state becomes the main instrument of the other.

Many writers and social scientists were stimulated by these philosophical issues and expressed their criticism in form of imaginary societies to come. Among these writers are, Orwell (11),

Sanders (8) holds the same idea of a community. He adds that "A community exists only because there are recognized intangibles such as common loyalties and shared social values." Thus, it might be clear that the physical conditions alone do not create the community, but by the people with all their interests and aspirations. Needless to mention then, that planned communities necessitate the consideration of sociological factors involved in their planning and establishment. Infield (9) in his study of those communities, which existed in the past, emphasized the importance of considering the sociological factors bearing upon their planning and establishment.

CLASSIFICATION AND PHILOSOPHICAL BACKGROUND

Infield developed the classification of communities after surveying the different types which existed in the past, and also some contemporary projects. According to his classification the first type is mainly motivated by religion. Religion purism - the desire to return to the very roots of Christianity, to live as did Jesus and his disciples - was the dominant motive for establishing these communities. Men devoted to this ideal were not satisfied with the Reformation, which seemed merely to oppose the excessive formalism of the Catholic church. Such men eager to practice the fundamentals of their belief, were persecuted as hertics by their powerful church and the society which it controlled. Emigration to U.S.A. was one of the solutions to escape from torture. As a result nearly all the religious communities in the U.S.A. were settled by sectarian refugees from Europe. For the purpose of this study the Hutterites communities will be reviewed as representative of the religious type.

As for the second type, the socio-reformistic, their main motive is social reform in general. The founders may have differed from one another in many respects, but they all held in common a thorough dissatisfaction with social conditions in their respective countries, and particularly with the status of the 'lower classes'.

To understand the basic philosphical issues involved in establishing these communities, one has to trace their historical origin, either in form of theory or practice. Plato, as a philosopher introduced his basic philosophy in the shape of an imaginary society

the cooperative system. According to his classification of "cooperative settlements" as he names them, they may be divided in terms of their motives into three groups : the religious, the socio-reformistic, and those predominantly motivated by economic considerations.

Honigsheim (5) approaches the concept differently. He emphasizes collectivism in the explanation he provides. In defining rural collectivity, in which he includes planned communities, he indicates that a rural collectivity may be an organization of adults, who own more or less definitely circumscribed and permanent protion of land in common, and who anticipate a continuity of organization over many generations. He continues his explanation by pointing out that certain traits characterize only particular subgroups of rural collectivities such as limitation of membership, psychological factors producing them, or motives for their existence, i.e., religious, political, economic; the third trait is that an amount of goods is owned in common.

Hillman (6), presents another definition which pertains specifically to planned communities, regardless of motives. He states that a planned community is one that has been built to serve a predetermined purpose according to some plan for orderly physical development. He adds that the purpose of a planned settlement is closely related to its form. Such a definition, as broad as it is, would be the closest to our concept of planned communities, and it would serve our purposes in this study. Besides, such a definition would provide flexibility to embrace all planned communities regardless of their motives or forms.

The idea of a community is more than that it is a group of people living in a geographical area. The idea of a community is well expressed by Sanderson (7), who says, "The community includes not only individual persons but the organizations and institutions in which they associate. The real community is the devotion to common interests and purposes, the ability to act together in the chief concerns of life... Thus the dynamic basis of the community is a common controlling idea, or ideal." The definition emphasizes clearly the sociological aspect of community. The institutions or organizations in any community are the creation of the human will and they can be enlarged, abridged, or altered by the same means. The individuals living in one community are bound together by common interests through these institutions or organizations.

Under certain conditions, when governments are faced by social or economical problems, they are obliged to establish new communities. Physical and socio-economic planning are vital issues upon which depend the success or failure of these communities. Thus it is of prime importance to study the sociological aspects of planned communities. In the field of sociological studies very little has been written about this problem. Such a problem should attract the attention of sociologists and others who are concerned with human sciences. Due to the vast land reclamation programs carried out in U.A.R., many social scientists; Dr. Hekmat Abou Zeid, Saiid, Shanawany, Zaki and others (3) explored the problem in some studies. However, more elaborate studies are still needed. The results of such studies would provide insight and direction to those who are involved in planning and establishing these communities.

PROBLEM AND PROCEDURE OF STUDY

The purpose of this study is to examine some sociological aspects of planned communities. The study will attempt to answer some questions such as : What are the sociological factors to be considered while planning and establishing these communities ? What are the sociological aspects determining their success or failure ? Is there any possibility for establishing new 'perfect' communities ?

The study is exploratory by its nature. It will depend heavily on reviewing the literature and relevant research. To flufill the objectives of the study, four projects have been purposefully selected. These projects represent, to a certain extent, the different types of planned communities. These projects will be briefly reviewed and analysed. The sociological aspects of these projects will be discussed.

DEFINITION OF CONCEPTS

In the literature of sociology the concept of planned communities has been variously defined. Most of the definitions given pertain directly to the various activities involved. Infield, (4) being interested in cooperative activities, uses the term "cooperative" which might embrace planned communities as one type of

Some Sociological Aspects of Planned Communities

BY

Dr. GAMAL ZAKI

Building up communities is considered as one of the most difficult jobs encountered by man. Since man existed on earth he has been striving to change his conditions. If the conditions around him are not satisfactory and not meeting his needs, he tries to change them. Sometimes he thinks in terms of starting from the beginning, and setting up complete new conditions which might be different from what is existing, hoping that such a change would relieve him and save him from the defects around him.

History is replete with examples of planned communities based upon certain ideologies and established to fulfill specific objectives. The earliest planned town, Kahun, was built to house the workmen engaged in building the Pyramid of Illahun in Egypt in the third millennium B.C. (1). In the United States, 262 communities are known to have been established - some of them are merely branches of larger settlements. Similar groups, though fewer in number have been organized in Europe. Both in America and elsewhere, for the most part, these experiments have been short-lived. According to statistics compiled by Lee Emerson Deets (2) on 130 settlements, 91 lasted less then a decade, 59 less than five years, 50 only two years, and 32 only one year.

The Modern planned communities resemble those of the past in many ways, but there are major differences in the mode of origin and the basic objectives. Most of the objectives are socio-reformistic-economic in nature. In the United States the main motive is to rehabilitate the low-income farmers, laborers, and some veterans. In England it is mainly the occupational redistribution of the unemployed. In U.A.R. it takes the pattern of resettling farmers in newly reclaimed land.

تم طبع هذا الكتاب فى يوم الثلاثاء ٢٥ من شوال سنة ١٣٨٣ هـ
(الموافق ٩ من مارس ١٩٦٤ م) م ٤

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتدب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٨٩٣-١٩٦٣-٣٠٠٠

The National Review of Social Sciences

Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo.

EDITOR-IN-CHIEF

Dr. Ahmad M. Khalifa

ASSISTANT EDITORS

Dr. Gamal Zaki **Dr. Saad Galal**

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

ISSUED THREE TIMES YEARLY

January — May — September

The National Review of Social Sciences

ISSUED BY

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

U.A.R.



No. 1 | January 1964 | Vol. I

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

الجوانب المنهجية لبحث التليفزيون العربى

بحث المناطق المتخلفة ـ التقرير الأول

أثر الاصابة بالبلهارسيا والأمراض الطفيلية الاخرى على الذكاء والمستوى التحصيلى لتلاميذ المرحلة الاولى

علاقة المجتمع الصناعى بالجريمة

مؤتمرات * كتب



العدد الثانى مايو ١٩٦٤ المجلد الأول

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة
رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا التحرير : دكتور جمال زكى - دكتور سعد جلال

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد فى صدر المقال عرض موجز لرءوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :
- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التى توافرت من البحث .
- خاتمة .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف . عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائى لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر فى المتن فى صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

ثمن العدد عشرون قرشا — تصدر ثلاث مرات فى العام يناير ، مايو ، سبتمبر — الاشتراك عن سنة (ثلاثة أعداد) خمسون قرشا

محتويات العدد

دراسات وبحوث

مؤتمرات :

كتب :

دراسات وبحوث

الجوانب المنهجية لبحث التلفزيون العربى *

الدكتور محسن عبد الحميد أحمد

مقــــدمة

فى عام ١٩٢٨ بدأت فى بريطانيا التجارب الأولى للارســـال التليفزيونى ولكن لم يقـــدر لهذه الأداة الجديدة من أدوات الاتصال الجمعى أن تبـــدأ عملها بانتظام الا فى عام ١٩٣٦ . فلما قامت الحــرب العالمية الثانية توقف الارسال ولم يستأنف الا فى عام ١٩٤٦ وامتد ليشمل كثيرا من دول أوروبا وأمريكا (١) . وقد تكشفت أهميـــة التليفزيون من انتشاره السريع الذى اجتاح كل ما سبقه من وسائل الاتصال الجمعى بل وغيره من المستحدثات العصرية الحديثة ، فقد اتضح من دراسة أجريت فى أمريكا قورن فيها بين عدد الســـنوات التى استغرقها دخول التليفزيون والمســـتحدثات العصرية الأخرى فى ٨٠ ٪ من البيوت الأمريكية فوجد الآتى (٢) :

المستحدثات العصرية	عدد السنوات
التليفون	٨٠ ســـنة
الكهرباء	٦٢ «
السيارة	٤٩ «
الغسالة الكهربائية	٤٧ «
الثلاجة الكهربائية	٣٧ «
الراديو	٢٥ «
التليفزيون	١٠ سنين

* اشترك فى اعداد التقرير النهائى لبحث التليفزيون العربى الأساتذة ناهد صالح ، حسن كاشف ، عبد الحليم محمود باشراف الدكتور محسن عبد الحميد احمد رئيس وحدة بحوث الراى العام والاعلام بالمركز وهو الذى اعد هذا التلخيص للجوانب المنهجية للبحث .
واشترك فى اجراء هذا البحث الاساتذة مكرم سمعان ، صلاح قنصوه وأحمد المجدوب ونجوى حافظ الباحثين بالمركز .

(1) T. Cauter & J.S. Downham. The Communication of Ideas, pp. 138-139.

(2) Wilbur Schram, The Responsibilities of Mass Communication.

وقد شعر الكثيرون بما للتليفزيون من أثر كبير على مشاهديه يزداد عمقا واتساعا بمرور الوقت حتى ان بعض خبراء وسائل الاتصال الجمعى يرى ان : « التليفزيون شئنا أو لم نشأ ، سيبلغ مدى أوسع فى التأثير على حياتنا وحياة مجتمعنا وامتنا والعالم اجمع ، والسبب فى ذلك واضح ، وهو ان التليفزيون مجال من مجالات الاتصال بالجماهير يتجاوز فى فاعليته كل ما عرفته حضارتنا على الاطلاق(١) » .

وقد ثارت مناقشات كثيرة حول التليفزيون كأداة من أدوات الاتصال الجمعى تؤثر فيمن يقبل على مشاهدتها من الأفراد من مختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية والثقافية تأثيرا كبيرا ، حيث يتخوف البعض من آثاره وخاصة على النشىء ، ويرى البعض الآخر أنه اداة عظيمة النفع فى التوعية والتثقيف والتسلية ، وفريق ثالث يقف حائرا ، فهو يرى أنه قد يفيد ، وقد يضر ، ولكنه على غير بينة من طرق الافادة منه .

وقد دفع هذا الخلاف على آثار التليفزيون المسئولين عن الاعلام وادارات التليفزيون فى انحاء العالم الى الاستعانة بالخبراء لاجراء بحوث ودراسات للتحقق من بعض ما يثيره التليفزيون من مشاكل ومخاوف وللاجابة على بعض الأسئلة التى تهم الآباء والمربين ، والتى تتعلق بما للتليفزيون من أثر فى اتجاهات وقيم وعادات المشاهدين وأوجه نشاطهم وكذلك لاستطلاع آراء جمهور المشاهدين فى برامجه بحيث يمكن تعديلها على قدر الامكان لتناسب أذواق مختلف فئات جمهور مشاهدى التليفزيون .

وتنحصر هذه البحوث والدراسات التى أجريت فى الخارج عن التليفزيون حسب الغرض من اجرائها الى : بحوث لقياس الآثار ، وبحوث لقياس الآراء ، وان كان من الممكن أن تشتمل دراسة واحدة على هذين النوعين من البحوث .

١ — بحوث قياس الآثار :

وهى التى تهتم بقياس آثار التليفزيون بوجه عام ، أو أحد برامجه ، على فئة أو أكثر من جمهور المشاهدين . وهذا النوع من البحوث يتطلب غالبا تصميما تجريبيا خاصا ، وتستخدم فيه أكثر من أداة ، ويتطلب استخدام مجموعة ضابطة بجانب المجموعة التجريبية .

ومن امثلة هذا النوع من بحوث قياس الآثار ، البحث الذى أجرته مؤسسة نافيلد Nuffield بتكليف من هيئة الاذاعة البريطانية عام

(1) E. Dale, Audio Visual Education, Rev. Ed., New York, Dryden Press, 1954, p. 197.

١٩٥٤ ، عن أثر التليفزيون على الأطفال وضمن فى كتاب نشر تحت عنوان « التليفزيون والطفل » (١) عام ١٩٥٨ . ولقد أوضحت نتائج هذا البحث ان الكثير من الآراء التى أشيعت عن التأثير السيىء للتلفزيون كانت مضللة أو مغالى فيهـا .

ومن البحوث التى أجريت لقياس أثر التليفزيون على مشاهديه البحث الذى أجراه تومسون على أثر برامج روايات الجريمة فى التليفزيون على الأطفال والمراهقين (٢) واتضح من نتائجه ان المداومين على مشاهدة برامج روايات الجريمة فى التليفزيون لم يتميزوا بدرجة مرتفعة من الاستجابة الانفعالية وانه لم يكن هناك دليل على أن مشاهدة روايات الجريمة تثير ميولا اجرامية أو سيكوباتية لدى معظم المشاهدين (٣) .

ومن البحوث التى اهتمت بقياس أثر التليفزيون ، ذلك المسح الذى اجرته هيئة الاذاعة البريطانية عام ١٩٥٠ بمدينة دربى والذى اتضح منه أن اكثر وسائل الاتصال الجمعى تأثرا بالتليفزيون كان الراديو وخاصة فى فترة المساء ، فقد جذب التليفزيون ثلاثة أرباع الأشخاص الذين كان من الممكن لهم أن يستمعوا للراديو فى هذه الفترة فى حالة عدم وجود تليفزيون (٤) .

وقد لوحظ هذا الأثر على الاستماع للراديو بوضوح فى الولايات المتحدة الأمريكية ايضا ، اذ قدر انخفاض وقت الاستماع للراديو بـ ٤٠ ٪ الى ٥٠ ٪ بعد شراء التلفزيون (٥) .

٢ ـ بحوث قياس الآراء :

وهى البحوث التى تهتم باستطلاع آراء جمهور مشاهدى التليفزيون فى برامجه لمعرفة البرامج التى تلقى اقبالا لدى فئات الجمهور ، من حيث مادتها أو طرق عرضها ، للاستفادة من نتائجها فى تخطيط البرامج تخطيطا يستجيب لحاجات مشاهديها ورغباتهم . وقد انشأت هيئة الاذاعة البريطانية قسما خاصا أطلق عليه « قسم بحوث المشاهدين » تعتمد على نتائج بحوثه ودراسته فى تخطيط برامج التليفزيون .

---

(1) Himmelweit, et al, Television and the Child, pp. 1, 2, 8.

(2) R. J. Thomson, Television-Crime Drama- its Impacts on Children and Adolscents, F. W. Cheshire, Melborne, 1959.

(3) R. J. Thomson, Ibid, p. 2.

(4) T. Cauter & J. S. Downham, pp. 155-56.

(4) Siepman : Television and Education in United States, 1952 (Quoted from : Cauter & Down. pp. 155).

(5) Cauter & Downham, p. 157.

وقد أجرى هذا القسم عام ١٩٤٩ دراسة عن تكوين جمهور مشاهدى التليفزيون وتباين ذوق أفراده (١) .

وبحث التليفزيون والطفل بالاضافة الى اهتمامه بآثار التليفزيون على الأطفال وأوجه نشاطهم ، اهتم بمعرفة البرامج المفضلة ، والبرامج غير المفضلة لدى الأطفال ، وعلاقة التفضيل أو عدم التفضيل بالسن والجنس ومستوى الذكاء والبيئة الاجتماعية المنزلية (٢) .

ولا شك أن هذا البحث الذى أجرى على جمهور المشاهدين بمدينة القاهرة ، هو فى أساسه من نوع بحوث الآراء ، اذ قصد منه أساسا تعرف آراء ورغبات مشاهدى التليفزيون العربى فى برامجه المختلفة ، وهو يمثل أول دراسة علمية تجرى فى الجمهورية العربية المتحدة ، لآراء عينة ممثلة لجمهور مشاهدى التليفزيون العربى بمدينة القاهرة .

غرض ومجال البحث :

لم يلجأ التليفزيون العربى بالجمهورية العربية المتحدة ، منذ بدأ ارساله فى ٢١ يوليو سنة ١٩٦٠ الى هيئة مستقلة متخصصة فى اجراء البحوث العلمية بل اقتصر الأمر فى البداية على قيام بعض المسئولين فى التليفزيون باجراء عدة استفتاءات بالبريد حسب ما توفر لديهم من امكانيات .

الا أن المشرفين على التليفزيون العربى ما لبثوا أن شعروا بالحاجة الى اجراء بحث تتوفر فيه الدقة العلمية من حيث اجراؤه ومن حيث تمثيله لفئات المشاهدين تقوم به هيئة مستقلة متخصصة فى اجراء مثل هذا النوع من البحوث ، وذلك لاستطلاع آراء ورغبات ومقترحات جمهور المشاهدين فى برامج التليفزيون ، فرأوا أن يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باجراء هذا البحث .

أولا — غرض البحث :

فى ضوء ما حدده المسئولون فى التليفزيون العربى من موضوعات امكن بلورة الغرض من هذا البحث فى العشر أسئلة التالية :

١ — ما هى آراء فئات جمهور المشاهدين فى كل برنامج من حيث استمراره كما هو أو حاجته الى بعض التعديل أو الالغاء نهائيا ؟

---

(1) British Broadcasting Corporation, The Television Public : its structure and tastes at the end of 1949. BBC Audience Research Report, 1950.

(2) Himmelweit et al, ch. 9, p. 113.

٢ — ما هى رغبات جمهور المشاهدين فى وقت ارسال كل برنامج ، وموعد تقديمه والمدة التى يستغرقها .

٣ — ما هى مقترحات جمهور المشاهدين للنهوض بالبرامج الى المستوى الذى يرغبون أن تكون عليه ؟

٤ — ما هى كثافة مشاهدة كل برنامج من برامج التليفزيون ، وما هى الفترة المتوالية لمشاهدة هذه البرامج ؟

٥ — ما هو متوسط عدد ساعات مشاهدة التليفزيون الفئات المختلفة لجمهور المشاهدين ؟

٦ — ما هو تقدير جمهور المشاهدين لأثر التليفزيون على وسائل شغل أوقات فراغهم ووسائل الترويح الأخرى ؟

٧ — ما هو تقدير جمهور المشاهدين لمزايا وعيوب التليفزيون بالنسبة لهم ولأسرهم ؟

٨ — ما هى الأغراض الرئيسية التى تدفع الناس لشراء التليفزيون ؟

٩ — ما هى آراء جمهور المشاهدين فى :

- استقلال كل قناة بنوع معين من البرامج
- الطريقة التى يتلى بها القرآن الكريم فى التليفزيون .

١٠— ما هى البرامج التى كانت تقدم فى دورات سابقة ، ولم تعد تقدم حاليا ويرغب المشاهدون فى عودتها ؟

ولا شك ان التليفزيون العربى وخاصة فى المراحل الأولى لنموه ، فى حاجة ماسة لسلسلة من البحوث مثل هذا البحث للاسترشاد بنتائجها فى وضع تخطيط شامل للبرامج ووضع أسس سليمة لتوزيعها تبعا لأهميتها لكل فئة من فئات الجمهور وخاصة بعد اتساع دائرة ارساله وتنوع جمهور مشاهديه .

وتتضح أهمية هذا البحث ، والبحوث المماثلة له التى يحتاج اليها التليفزيون العربى فى هذه الفترة ، اذا لاحظنا التزايد السريع فى عدد مشاهدى التليفزيون وعدد الأجهزة المباعة فى الجمهورية العربية المتحدة ، فمن ٣٩ ألف جهاز عام ١٩٦٠ الى نحو ٢٠٠ ألف جهاز فى منتصف عام ١٩٦٣ (١) .

---

(١) كتيب المهرجان الدولى الثانى للتليفزيون العربى ، ص ٣

وفى البلاد التى سبقتنا الى ادخال التلفزيون اوحظ أن معدل الزيادة فى حائزى الأجهزة يرتفع بسرعة كبيرة خلال السنوات الأولى لادخال التلفزيون وأن حائزى أجهزة التلفزيون لا يمثلون الا ٤٠٪ من جمهور المشاهدين كما اتضح من نتائج بحث مدينة دربى بانجلترا (١) ، ٢٠٪ فقط كما اتضح من نتائج هذا البحث .

فاذا وضعنا فى حسابنا سرعة انتشار التليفزيون ، وكونه بؤرة لتجمعات الفئات المختلفة لجمهور المشاهدين قدرنا مبلغ أهمية التليفزيون العربى كأداة من أدوات الاتصال الجمعى تحتاج الى بحوث تدعمها ، وتزيد من كفايتها ، وقدرتها على ارضاء الأذواق المختلفة .

واذا كان الاهتمام بالبرامج المختلفة متفاوتا لدى مختلف فئات المشاهدين للتليفزيون العربى ، فان من شأن هذا البحث الاسهام فى محاولة ارضاء مختلف الأذواق عن طريق وصف خصائص وتكوين جمهور المشاهدين وبالتالى يمكن للمشرفين على التليفزيون العربى تطبيق القاعدة المعروفة فى اعداد وتقديم برامج التليفزيون وهى : فى الحدود الضيقة لوقت المشاهدة ، ينبغى أن يقدم شيء ما لكل الأشخاص (٢) .

وفى الواقع ان المجتمع الاشتراكى الذى نعيش فيه لايهتم فى تقديمه للبرامج بالربح ، ولا يسعى وراءه ذلك السعى الذى يؤثر فى نوع البرامج .

وليس معنى ذلك أن السياسة التليفزيونية فى المجتمع الاشتراكى لا تهتم بآراء ورغبات الجمهور فيما تقدمه من برامج ، بل على العكس فهى اكثر حرصا على تعرف آراء المشاهدين ورغباتهم ، ويزيد من عبئها انها تهتم بجميع فئات المشاهدين بغض النظر عن قيمتهم العددية ، أى انها كما تهتم بالأغلبية الثقافية والاجتماعية تهتم بالأقليات الثقافية والاجتماعية ، وتهتم بما تقدمه لكل فئة ، وكيف تقدمه لها كما تهتم بتحقيق قدر من التقارب بين مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية .

مجال البحث :

حدد أفراد مجتمع هذا البحث بحائزى اجهزة التليفزيون بقصد استخدامه فى مساكنهم الخاصة ومن يقيمون معهم بصفة دائمة ويبلغون من العمر اثنى عشر عاما أو اكثر فى نطاق محافظة القاهرة وذلك فى الفترة

(1) Cauter & Downham p. 150.

(2) Siepman, Charles, Radio Television and Society, New York, Oxford University Press, 1956, p. 336.

ما بين بداية الارسال التليفزيونى فى شهر يونيو ١٩٦٠ حتى أول يناير ١٩٦٢ وقد تحكم فى تحديد مجال هذا البحث عدة اعتبارات :

١ ـ حدد المجال المكانى لأفراد مجتمع هذا البحث بمحافظة القاهرة ، وذلك لأن عدد حائزى اجهزة التليفزيون ومشاهديه فى المناطق الأخرى ـ ما عدا مدينة الاسكندرية ـ كان قليلا جدا لأسباب كثيرة منها أن الارسال التليفزيونى لم يكن يغطى معظم هذه المناطق كما أن الكهرباء لم تكن متوفرة فى المناطق الأخرى التى كان الارسال يغطيها . كما أن اجراء البحث على مستوى الجمهورية فى هذه المرحلة الاستطلاعية للبحوث الخاصة بالتليفزيون لا يوجد ما يبرره بجانب انه يحتاج الى امكانيات مالية وبشرية ويستغرق وقتا طويلا .

٢ ـ حدد المجال الزمنى لحيازة افراد مجتمع هذا البحث للتليفزيون حتى تاريخ معين هو اول يناير ١٩٦٢ وذلك حتى نضمن مرور فترة زمنية كافية (عشرين شهرا) على مشاهدتهم لبرامج التليفزيون تسمح بابداء آراء متبلورة بالنسبة لهذه البرامج، وحتى تكون أنماط مشاهدتهم للتليفزيون قد استقرت .

٣ ـ استبعد من مجال هذا البحث حائزوا اجهزة التليفزيون بقصد استخدامه فى محال عامة نظرا لصعوبة حصر المشاهدين فى هذه المحال بالسرعة والدقة التى يتطلبها هذا البحث .

٤ ـ حددت أعمار أفراد مجتمع هذا البحث باثنى عشر عاما فأكثر حتى يشمل البحث أكبر مجموعة من المشاهدين فى فئات العمر المختلفة الذين وصلوا الى درجة من الفهم والنضج تمكنهم من الادلاء بآرائهم ورغباتهم . وقد افترضنا أن الشخص القادر على تفهم المادة المكتوبة (اسئلة استمارة البحث) ويستطيع أن يدلى برأيه كتابة وان كان ذلك يبدأ فى سن أقل من ١٢ سنة الا اننا اتخذنا الحيطة فى تحديد سن ١٢ سنة لضمان ثبات الرأى الى حد ما بعد هذا السن فى ضوء النمو العاطفى والاجتماعى للفرد . كما أن سن ١٢ سنة هو سن انتهاء مرحلة التعليم الابتدائى فى المتوسط .

وقد استخدم فى هذا البحث بعض المفاهيم التى نورد تعريفاتها حسب استخدامنا لها فيما يلى :

١ ـ الرغبة Wish

هى التصور العقلى لشىء مرغوب فيه . وقد ميزنا مفهوم الرغبة بهذا المعنى الذي استخدمناه وبين معناه الآخر وهو الشعور بالاشتياق الذى

يصاحبه عادة محاولة جادة لتغيير حالة من النقص أو الافراط أو الاضطراب حتى تتلاءم مع أغراض الفرد desire (١) .

٢ — **الرأى** opinion

هو اعتقاد يعتقده الفرد دون تأثر انفعالى أو رغبة ، والموضوعية التى تنسب للرأى تميزه عن غيره من الاتجاهات ، حتى اذا كانت الموضوعية خداع ذاتي اذ أن معظم الآراء فى الواقع هى تعبيرات حقيقية عن رغبة قائلها أو بناء على تكوين شخصيته .

وقد يتأثر الرأى الذى يقوله الشخص بالدافع أو الرغبة فهو يوجه الى مادة تتضمن بعض المعرفة والى بعض الحقائق الواقعية القابلة للقياس .

٣ — **الاستخبار** Questionnaire

هو وسيلة للحصول على اجابات عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة فى نموذج يعد لذلك يملأه المجيب نفسه .

٤ — **الاستبيان** Sche dule

هو وسيلة للحصول على اجابات عن مجموعة من الأسئلة يلقيها الباحث على المجيب المقابل له وجها لوجه على أن يقوم الباحث نفسه بتسجيل ما يحصل عليه من اجابات فى نموذج يعد لذلك .

تحديد واختيار عينة البحث

اعتمد فى اعداد الاطار الأولى لمفردات مجتمع هذا البحث على البيانات التى تحتويها بطاقات الضريبة على أجهزة التليفزيون وهى خاصة باسم حائز الجهاز ومهنته وعنوانه ورقم الحيازة . ولقد صادف هذه العملية عدة صعاب .

وقد اتبعت الخطوات التالية لأعداد اطار العينة :

الخطوة الأولى : فصل بطاقات حائزى أجهزة التليفزيون فى محافظة القاهرة فى الفترة الزمنية التى حددها البحث — عن بطاقات الحائزين لها فى المحافظات الأخرى . ثم فصلت بطاقات الحائزين للاجهزة بقصد استخدامها فى مساكنهم عن بطاقات الحائزين لها بقصد استخدامها فى محال عامة .. وقد استنفدت هذه العملية الكثير من الجهد نظرا لأن عدد الحائزين فى فترة البحث بلغ حوالى ٧٠٫٠٠٠ حائز فى أنحاء الجمهورية وبلغ عدد الحائزين لأجهزة التلفزيون لغرض الاستعمال الخاص ٣١٢١٣ حائزا فى محافظة

(1) H. English & A. English, The Comp. Dict. Psychol. & Psychoa. Terms, New York, Longmans, green and Co., 1964.

القاهرة . ومن واقع هذه البطاقات اعدت قوائم تشتمل على رقم الحيازة ومهنة الحائز والقسم التابع له محل سكنه ، وقد استعين بالتصنيف الوارد فى دليل التصنيف المهنى فى توزيع الحائزين حسب مهنهم .

الخطوة الثانية : اعدت ستة جداول بسيطة تحتوى على توزيع أعداد هؤلاء الحائزين لأجهزة التليفزيون بغرض الاستخدام الخاص حسب اقسام الشرطة التابع لها محال اقامتهم والمجموعات المهنية السابق الاشارة اليها بعد ضم المجموعات من (٥ — ٩) فى مجموعة مهنية واحدة . ثم اعدت ست قوائم مناظرة لهذه الجداول بأرقام حيازة المقيمين لكل مجموعة من هذه المجموعات المهنية الست ومسلسلة حسب اقسام الشرطة التابع لها محال اقامتهم .

الخطوة الثالثة :

اختيار عينة احتمالية بعدة اساليب فى مقدمتها الاختيار العشوائى والاختيار الطبقى والاختيار المنتظم . وقد استخدمت هذه الأساليب الثلاثة عند اختيار مفردات عينة هذا البحث كالآتى :

١ — اتخذت المهنة كأساس للتصنيف الطبقى لما للمهنة من اثر كبير على آراء الفرد واقتراحاته بالنسبة لبرامج التلفزيون ، وقد استبعد من مجتمع البحث بناء على هذا التصنيف الأفراد الذين لم يتبين من بطاقات الضريبة نوع مهنتهم حيث بلغ عددهم ١٠٩٨ حائزا وبالتالى أصبح مجتمع البحث يضم ٣٠١١٥ حائزا . وحدد عدد المفردات من واقع هذه الطبقات بأعداد متناسبة مع الحجم النسبى لكل طبقة .

٢ — اختيرت المفردة الأولى من المفردات المختارة من كل طبقة اختيارا عشوائيا .

٣ — ثم اتبع بعد ذلك اسلوب الاختيار المنتظم داخل حدود الطبقة الواحدة حتى يتحقق تماما التمثيل النسبى للاقسام التابع لها محال الاقامة لما لها من علاقة بمكانة الحائز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وفى حدود امكانيات البحث وبصفة خاصة السرعة المتطلبة لاجرائه تقرر الا يزيد أفراد العينة التى ستجرى عليها الدراسة عن ثلاثة آلاف شخص . وبناء على ذلك تقرر اختيار سبعمائة حائز — مفترضين ان متوسط عدد الأفراد المقيمين مع الحائز والبالغين من العمر اثنى عشر عاما أو اكثر اربعة أفراد . وبذلك أصبح حجم العينة ٢ ٪ تقريبا وقد اخذت هذه النسبة من كل طبقة .

وبذلك اصبح عدد الحائزين الذين شملهم هذا البحث ٦٧٥ حائزا وحجم العينة ٢٨٣٠ فردا يمثلون جمهور المشاهدين لبرامج التلفزيون فى مدينة القاهرة .

تصميم أداة جمع البيانات

لما كان الغرض من هذا البحث هو محاولة الوقوف على آراء ورغبات المشاهدين فى برامج التلفزيون العربى ، فقد كان العامل الأساسى الذى بنى عليه اختيار وسيلة جمع هذه الآراء والرغبات هو أن تسمح الوسيلة المختارة بأن يدلى المشاهدون أنفسهم ، عن طريق سؤالهم ، بآرائهم ورغباتهم نحو برامج التليفزيون العربى، لهذا فقد اختير لذلك الاستخبار والاستبيان ، وهما اصلح وسيلتين معروفتين لجمع بيانات هذا البحث .

والاستخبار هو وسيلة الحصول على اجابات عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة فى نموذج يعد لذلك يملأه المجيب نفسه . والاستبيان هو وسيلة الحصول على اجابات عن مجموعة من الأسئلة يلقيها الباحث على المجيب المقابل له وجها لوجه على أن يقوم الباحث نفسه بتسجيل ما يحصل عليه من اجابات فى نموذج يعد لذلك .

ولا شك أن الاستخبار هو الوسيلة المناسبة فى هذا البحث ، للحصول على آراء ورغبات المشاهدين الملمين بالقراءة والكتابة ، وأن الاستبيان هو الوسيلة المناسبة للحصول على آراء ورغبات المشاهدين غير الملمين بالقراءة والكتابة .

ولما كانت هاتان الوسيلتان من وسائل جمع البيانات متشابهتين الى حد كبير وخاصة أن صياغة وترتيب الأسئلة فى كليهما لا تختلف ، فانه رؤى أن تصمم استمارة واحدة تحتوى على الأسئلة التى تتصل اتصالا منطقيا بموضوع البحث ويراد الحصول على اجابات عليها على أن يدرب باحثو الميدان على عملية المقابلة لتوحيدها بالنسبة لهم جميعا فى مواقف المقابلة فى حالة الاستبيان .

خطوات تصميم استمارة البحث :

صممت استمارة خاصة كأداة لوسيلتى الاستخبار والاستبيان فى هذا البحث وقد روعيت القواعد المنهجية المناسبة لتصميم مثل هذه الاستمارة نعرضها باختصار فيما يلى :

١ — تحديد موضوعات الاستمارة :

من خلال الاجتماعات المتعددة مع المسئولين بهيئة التليفزيون العربى أمكن تحديد الموضوعات المختلفة التى يرغبون فى أن يكشف عنها البحث كالآتى :

(أ) مشاهدة التليفزيون :

١ — ما الوقت الذى يقضيه المشاهد عادة أمام شاشة التليفزيون فى اليوم الواحد؟

٢ ـ ما هى كثافة المشاهدة فى كل فترة من فترات الارسال اليومية للتليفزيون ؟

٣ ـ ما هى كثافة المشاهدة لسهرات التليفزيون أيام الأسبوع المختلفة ؟

(ب) برامج التليفزيون :

١ ـ ما هى البرامج التى يشاهدها الجمهور أكثر من غيرها .

٢ ـ ما هى البرامج التى يميل الى مشاهدتها الجمهور ، والبرامج التى لا يميل اليها ؟

٣ ـ هل للمشاهدين ملاحظات على البرامج من حيث وقت الارسال أو موعدها الدورى أو مدتها ؟

٤ ـ ما هى البرامج التى كانت تذاع فى دورات سابقة ويرغب المشاهدون فى عودتها ؟

٥ ـ ما هى ملاحظات واقتراحات الجمهور التى يرى أن يأخذ بها التليفزيون عموما ؟

وقد انتهزنا فرصة اجراء هذا البحث ، ورأينا أن نحصل منه على بعض البيانات التى كنا فى حاجة اليها عن التليفزيون كأداة حديثة فى مجتمعنا فحصرناها فى الآتى :

١ ـ ما هو الغرض الأساسى الذى يدفع الناس لشراء التليفزيون ؟

٢ ـ ما هو تقدير المشاهدين لأثر التليفزيون عن بعض أوجه نشاطهم ؟

٣ ـ ما هو تقدير المشاهدين لمزايا وعيوب التليفزيون بالنسبة لهم ولأسرهم

٢ ـ تحديد اسئلة الاستمارة :

فى ضوء الموضوعات التى حددت مع المسئولين بهيئة التليفزيون بدأ العمل فى هذه المرحلة الأولية بمحاولة ايجاد قائمة من الأسئلة يمكن أن تغطى الاجابة عليها هذه الموضوعات . وبعد أن تم اعداد هذه القائمة من الأسئلة نوقشت مع المسئولين بهيئة التليفزيون حيث عدلت بعض الأسئلة وأضيفت بعض أسئلة أخرى الى أن تمكنا من ترجمة ما كان يدور فى ذهن المسئولين بهيئة التليفزيون من أفكار الى مجموعة أسئلة محددة تغطى هذه الموضوعات المطلوب أن يغطيها هذا البحث .

وقد اعتبرنا قائمة الأسئلة هذه البداية المنطقية لتكوين استمارة البحث فى ضوء القواعد المنهجية المعروفة فى تصميم استمارات البحث فأعيدت الصياغة اللفظية للأسئلة باللغة العربية الميسرة وبصورة ترفع عنها اى غموض

يتسبب عنه أى سوء فهم للسؤال واضعين فى اعتبارنا جهمور المجيبين (فى حالة الاستخبار) من حيث السن ودرجة التعليم ودرجة الذكاء ودرجة الفهم والاستيعاب . ثم بدأنا فى دراسة كل سؤال على حدة ووضعنا أمامه الاجابات المحتملة . وبدراسة هذه الاجابات أمكننا تحديد الأسئلة التى من الممكن أن تعطينا الاجابات اللازمة لتغطية موضوعات البحث المطلوبة ، وحذف الأسئلة التى لا تكون الاجابة المحتملة عليها مرتبطة بموضوعات البحث المحددة وقد تم تعديل صياغة بعض الأسئلة لعدم مطابقة الاجابات المحتملة عليها ماكنا نقصده من وراء السؤال . ثم تلا ذلك ، صياغة الأسئلة التى حددت الاجابات عليها بمعرفتنا أى الأسئلة المقفولة التى تحمل المجيب على اختيار اجابة معينة من بين عدد من الاجابات المحددة له والمعروضة عليه وتحديد الأسئلة المفتوحة التى يتطلب فيها الحصول على ما لدى المجيبين من اجابات مختلفة عنها . ثم روجعت الأسئلة المقفولة مرة ثانية لمراجعة الاجابات المحددة لها للتأكد من أنها تشمل معظم الاجابات المحتملة وأنها فى مستوى واحد من حيث المعنى والصياغة ومرتبطة ارتباطا منطقيا بنفس السؤال :

وقد راعينا أن تكون معظم أسئلة الاستمارة من نوع الأسئلة المقفولة حتى نتفادى الاستطرادات التى لا مبرر لها فى الاجابات على الأسئلة المفتوحة حيث ان هذا من شأنه أن يوفر كثيرا من الوقت والجهد فى عملية تسجيل الاجابات وعمليات التحليل الاحصائى . ومع ذلك فقد ضمنا بعض الأسئلة المقفولة فئة مفتوحة للاجابة حتى نطمئن الى الحصول على جميع الاجابة الممكنة على السؤال ، كما اوردنا سؤالين مفتوحين لرغبتنا فى الحصول على اجابات المشاهدين انفسهم عليها ، ولصعوبة توقعنا لمثل هذه الاجابات .

وبعد الانتهاء من صياغة الأسئلة التى تغطى جوانب البحث وتحديد انواعها بدأنا فى تحديد البيانات الشخصية التى نحتاج اليها عن كل مشاهد من افراد عينة البحث لفرض ربطها باجاباته على أسئلة الاستمارة لتسهيل عملية التفسير .

وقد رتبت هذه الأسئلة جميعها ترتيبا منتظما ، وراعينا تقسيم الاستمارة الى اقسام رئيسية تحتوى على الأسئلة المتصلة بموضوعات متشابهة . وكتبت على الاستنسل ، ووضع لها غلاف مناسب . وبهذا توصلنا الى وضع المشروع الأول لاستمارة البحث وقد عرضناه على السيد مدير مكتب البحوث بالتليفزيون للوقوف على مدى شمول الاستمارة للجوانب التى يرغب المسئولون فى التليفزيون ان يغطيها البحث . وقد طلب المسئولون بالتليفزيون بعد دراستهم لهذا المشروع الأول للاستمارة اضافة أسئلة عن :

١ — رأى المشاهدين فى استقلال قنوات التليفزيون الثلاث بنوع معين من البرامج .

٢ — رأى المشاهدين فى الطريقة التى يرون أن يتلى بها القـــرآن فى التليفزيون .

وقد أضيفت هذ هالأسئلة فعلا فى المشروع الثانى للاستمارة .

٣ — تحديد الشكل العام للاستمارة :

فى هذه المرحلة قمنا بالتركيز على دراسة المشروع الأول للاســتمارة للربط بين مجموعات الأسئلة لنجعل من الاستمارة وحدة متسقة الأجزاء مرتبطة منطقيا بعضها ببعض كما اهتممنا باظهار الأسئلة فى الاســتمارة بالصورة المناسبة لتسهيل عملية التسجيل والعمليات الاحصائية التالية . لهذا رأينا استخدام الجداول بالنسبة للأسئلة الخاصة بالبرامج لاختصار طول الاستمارة ولتســهيل الاجابة على هــذه الأسئلة ثم رؤى أن تبــدأ الاستمارة بالأسئلة السهلة المباشرة وعدم مواجهة المجيب مبكرا فى بداية الاستمارة بالبيانات الشخصية فرتبت على ذلك أسئلة الاستمارة عـــلى أساس أن تبدأ بالأسئلة الواضحة العامة الجاذبة للانتباه ، والتى لا يترتب عليها مشقة فى الاجابة ، والتى يكون احتمال رفض المجيب الاجابة عليها أقل ما يمكن ، ثم تلتها أسئلة البرامج التى تحتاج الى ابداء الرأى وتوضــــيح الرغبات ، ثم تلتها البيانات الشخصية . ولتسهيل مهمة المجيب (فى حالة الاستبيان) وضعت تعليمات خاصة لكيفية الاجابة على أسئلة الاستمارة .

ولاثارة اهتمام المجيب للاجابة على الاستمارة رؤى أن تبدأ الاستمارة بخطاب مفتوح تثير فيه اهتمامه بما يسمح بمساهمته الجدية ومعاونتنا فى انجاح البحث .

كما رؤى الا ننهى الاستمارة دون أن نعبر بشكل أو آخر عن تقديرنا للجهد الذى بذله المجيب فى التعاون معنا فرأينا أن نشركه معنا بأخذ رأيه وملاحظاته على البحث والاستمارة ، واقتراحاته بخصوص تكرار مثل هذا البحث ، ورأيه فى اجراء بحوث علمية مماثلة على وسائل الاعلام الأخرى ، وبمثل هذه الأسئلة الاجتماعية وضعت خاتمة سليمة للاستمارة . ولتسهيل تتبع العمليات الميدانية ، والعمليات الاحصائية التى تجرى على الاستمارة وضعت فى آخر صفحة بها مجموعة من البيانات قامت بملئها هيئة البحث لتسجيل هذه العمليات وأسماء من قاموا بها .

باتمام العمليات السابقة أمكننا تحديد الشكل العام للاستمارة وباعادة تصميم غلاف الاستمارة توصلنا الى المشروع الثانى للاستمارة .

٤ ـ اختبار الاستمارة :

مع كافة الاجراءات والاحتياطات التى اتخذت فى تصميم المشروع الثانى للاستمارة فاننا نعلم جيدا أن هذا لا يكفى من الناحية المنهجية مهما كانت قدراتنا وامكانياتنا العلمية اذ لابد من اجراء تجربة للاستمارة وخاصة أنه لم يعتمد فى تصميمها على ما صمم فى بحوث مماثلة من استمارات اذ انها تعتبر من وجهة نظرنا فريدة النوع فى هذا الميدان :

لهذا رأينا عرض المشروع الثانى للاستمارة على زملائنا أعضاء هيئة البحوث بالمركز ، لما لديهم من خبرات متعددة فى ميادين البحوث الاجتماعية المختلفة . وطلبنا منهم تقويم الاستمارة فى ضوء القواعد المنهجية العلمية ، وفى ضوء أهداف البحث . وقد ادلى بعض الزملاء باقتراحات قيمة فى هذا الشأن ساهمت فى تطوير الاستمارة فى هذه المرحلة . كما سلمت للسيد مدير المكتب الفنى بالتلفزيون والسيد مدير عام البرامج بالتلفزيون عشرون نسخة من المشروع الثانى للاستمارة رغبة فى توزيعها على السادة مديرى المراقبات بالتليفزيون لدراستها وابداء ما يعن لهم من آراء عليها . وقد اجتمع السيد مدير هيئة الاذاعة والتليفزيون بالمشرف على البحث وحضر معهما السيد مدير عام البرامج ومدير مكتب البحوث بالتليفزيون وجميع مديرى المراقبات به لمناقشة المشروع الثانى للاستمارة ولكى يبدى الجميع رأيهم فيه كل من وجهة نظره ومن زاوية اختصاصه . وقد أبدى بعض السادة الحاضرين ملاحظاتهم العامة على الاستمارة بعد مناقشتها ، ولم يترتب على ذلك أى تعديل فيها حيث أجمع الحاضرون على أن الاستمارة بوضعها الحالى تفى بالغرض المطلوب .

وقد كان الاهتمام فى هذه المرحلة مركزا على اظهار الاستمارة فى صورتها قبل النهائية من حيث المضمون والصياغة والشكل العام ، ولهذا قمنا بدراسة جميع ما ورد من ملاحظات على المشروع الثانى للاستمارة بكل عناية وادخلت التعديلات اللازمة ، ثم روجعت الاستمارة مراجعة دقيقة بعد التعديل ، وطبعت على ورق يصلح للكتابة عليه بالرصاص والحبر ، وروعيت المسافات الكافية بعد كل سؤال وأصبح كل جزء فى الاستمارة محددا وواضحا ومرتبطا بالجزء الذى بعده ، وبذلك توصلنا الى المشروع الثالث للاستمارة .

وقد وزع المشروع الثالث للاستمارة على جميع من فى المركز من اعضاء هيئة البحوث والموظفين ، وطلب من كل منهم ان يبدى رأيه فيها كمجيب ، بالاضافة الى تدوين الاجابة على أسئلتها كمشاهد اذا كان لديه جهاز تليفزيون ، مع تسجيل الوقت الذى استغرقه فى ملء الاستمارة . وقد طلب من أعضاء هيئة البحوث بالمركز أن يبدوا ما يعن لهم من ملاحظات على

الاستمارة فى صورتها قبل النهائية من حيث التصميم والصياغة والشكل ، ودرجة شمولها للبيانات اللازمة لموضوع البحث .

وقد بلغ عدد الاستمارات التى استوفيت فى هذا الاختبار ٣١ استمارة كما بلغ متوسط مدة ملء الاستمارة فى هذا الاختبار ٣٠ دقيقة (تراوحت المدد بين ٢٠ — ٤٥ دقيقة) ومن الملاحظات التى أبداها السادة المجيبون فى هذا الاختبار ملاحظة على طول الاستمارة الا أننا لم نتمكن من اختصار الاستمارة أكثر من ذلك ، ويرى بعض الباحثين فى الخارج أن المجيب على استمارات البحث يبدأ عادة فى التعب من ١٥ الى ٢٥ دقيقة من بداية ملء الاستمارة الا أننا افترضنا أن استمارة هذا البحث تتيح الفرصة للمشاهد فى أن يدلى برأيه فى التليفزيون وبرامجه مما تجعله يقبل على الاجابة على أسئلتها جميعها بحماس يعادل حماس من يؤخذ برأيه فى النهوض بالتليفزيون الى المستوى الذى يرغب أن يكون عليه . وقد ثبتت صحة ما افترضناه فى هذا الشأن بعد اجراء البحث ودراسة ملاحظات الباحثين على تطبيق الاستمارة كما سيرد فيما بعد .

وقد يتساءل البعض هنا لماذا لم يجر اختبار الاستمارة على عينة صغيرة من المشاهدين الذين يملأون الاستمارة من أفراد عينة البحث ؟ لم نغفل عن ذلك اطلاقا بل كانت هناك اعتبارات جعلت اجراء اختبار الاستمارة بهذه الطريقة لا داعى له خاصة بعد ما روعى من الدقة الكافية أثناء مراحلها المختلفة مما يجعلنا نطمئن اليها ، وبعد أن تقرر قيام الباحثين عند تسليم الاستمارات لأفراد عينة البحث (فى حالة الاستخبار) بشرحها عموما وتوضيح أهمية عدم اغفال الاجابة على أية أسئلة بالاستمارة تكون غير واضحة لهم وعلى المجيب اذا قابلته مثل هذه الأسئلة الغامضة أن ينتظر بها حتى عودة الباحث فى اليوم التالى ليسلم الاستمارة ، فيستوضحه أمرها ، ويتفهمها منه .

وقد وضح من تقارير الباحثين بعد اجراء البحث أن الاستمارة كانت واضحة تماما ولم تتضمن أى بيان به غموض أو لبس ، كما اتضح ذلك أيضا من تعليق المشاهدين أنفسهم المدون بآخر الاستمارة ردا على السؤال « ماهى ملاحظاتك على هذه الاستمارة » .

وباتمام اختبار الاستمارة بهذه الصورة كآخر مرحلة من المراحل المتعددة التى مرت بها أعدت الصورة النهائية وأرسلت للمطبعة حيث اختيرت حروف طباعتها وحددت الأبناط والاكلاشيهات والحجم والورق المناسب وروجعت البروفات المتعددة لها حتى ظهرت بالصورة التى استخدمت بها فى هذا البحث .

٥ ــ ثبات وصدق الاستمارة :

روعى فى تصميم استمارة البحث أن تمكننا من الحصول على اجابات على درجة عالية من الثبات والصدق . وقد تطلب ذلك اتخاذ عدة اجراءات عند التصميم والتنفيذ نعرضها فيما يلى :

(أ) ثبات الاستمارة :

نقصد من ثبات بيانات الاستمارة هنا استقرار واتساق الاجابات التى نحصل عليها من استمارة البحث . وقد اتخذنا الاجراءات التالية لضمان وثبات بيانات الاستمارة بقدر الامكان :ــ

١ ــ عند تصميم الاستمارة :

(أ) روعى تخصيص صفحة كاملة فى أول الاستمارة لشرح كيفية الاجابة مع اعطاء أمثلة واضحة لبعض هذه الاجابات .

(ب) طلب التأشير بعلامة (×) فقط لضمان توحيد التأشيرات فى جميع أجزاء الاستمارة ومنع استخدام أى علامات أخرى تختلف باختلاف كل فرد مما يؤدى الى اللبس فى تحديد الاجابة الصحيحة كاستخدام علامة أخرى بحجم كبير قد تغطى المسافة بين سؤالين يصعب معها تحديد السؤال المجاب عليه أو قد تؤدى الى أن ينسى المجيب الاجابة على السؤال التالى لها لكبر حجم التأشيرات .

(جـ) طلب تصفح المجيب للاستمارة ومحتوياتها لأخذ فكرة سريعة عنها قبل البدء فى الاجابة لضمان الحصول على معلومات سليمة .

(د) روعى فى الصياغة اللفظية لاسئلة الاستمارة أن تكون واضحة محددة خالية من أى غموض أو تناقض أو تحيز يتسبب عنه سوء فهم السؤال نفسه .

(هـ) روعى فى تحديد أسئلة الاستمارة الاقلال بقدر الامكان من الأسئلة التى تتطلب الاجابة عليها الاعتماد على ذاكرة المجيب أو تقديره . ولم تتضمن أسئلة الاستمارة سوى سؤال واحد يعتمد على الذاكرة (الخاص بالبرامج السابقة) وسؤال آخر يعتمد على التقدير (الخاص بمتوسط عدد ساعات المشاهدة فى اليوم) وقد روعى فى صياغتهما كافة الاحتياطات لضمان الحصول على أثبت اجابة ممكنة عليهما .

(و) روعى أن تتضمن الاستمارة بعض الجوانب التى يمكن على أساسها الحكم على ثبات الاجابات بها كما سيرد فيما بعد .

٢ ــ عند تطبيق الاستمارة :

(أ) أعد الباحثون الذين أوكل اليهم تطبيق الاستمارة اعـداداً كافيا لضمان ثبات المقابلة بالنسبة لهم جميعا وخاصة فى حالة الاستبيان .

(ب) اعطيت التعليمات الكافية للباحثين بضرورة اختيار المـواعيد الملائمة للقيام بالمقابلة فلم تتم أى مقابلة قبل الساعة الرابعة بعد الظهر ولا بعد الساعة الثامنة مساء (الا فى حالات المقابلة الثانية التى يحددها المجيب نفسه) كما تركت الاستمارات لدى المجيبين (فى حالة الاستخبار) للاجابة على أسئلتها بأنفســهم مع أخذ موعــد مناسب للعـــودة ومراجعتها معهم واستلامها .

(جـ) طلب من الباحثين عدم اتمام المقابلة فى حالة وجود وفاة حديثة فى الأسرة أو اصرار رب الأسرة على عدم التعاون بعد أن يجرى الباحث محاولاته المناسبة فى هذه الحالة لاثناء رب الأسرة عن موقفه .

٣ ــ عند استيفاء الاستمارة :

(أ) بعد أسبوع من اتمام استيفاء جميع استمارات البحث كلف أربعة من السادة المراجعين بالبحث بالقيام باستيفاء بيانات استمارات جديدة على عينة اختيرت عشوائيا من أفــراد عينة البحث (٥٧ فــردا بنسبة ٢ ٪ من مجموع عينة البحث) ثم قورنت بيانات استمارتى البحث لكل فرد من أفراد هذه العينة وكان ذلك لغرضين :

١ ــ التأكد من قيام الباحثين بعملهم بدقة وأمانة وخاصة فى حالة الاستبيان

٢ ــ الوقوف على مدى ثبات بيانات الاستمارة .

وقد اتضح من هذه المقارنة ثبات بيانات استمارة البحث عموما . وقد رأينا أن نكتفى بهذه الطريقة للمقارنة للتأكد من ثبات بيانات الاستمارة حيث لم نجد ما يبرر حساب هذا الثبات احصائيا لعدة أسباب منها انه لا يتصور استخدام نفس هــذه الاستمارة بهــذه الصــورة فى البحوث المستقبلة عن التليفزيون وذلك لسرعة التغير الاجتماعى وما يحدثه من تغيرات أســاسية فى سمات مجتمعنا ، وما يصاحبه من تغيرات جوهرية فى آراء وميول الأفراد ولازدياد عدد مشاهدى التليفــزيون يوما بعد يوم ، وبالتالى ازدياد تنــوع سماتهم ، وكذلك التغيير المستمر فى برامج التليفزيون كل ذلك يجعل تقنين استمارة هذا البحث بحساب ثبات بياناتها احصائيا مجهودا لا طائل من ورائه بعكس ما هو متبع مع أدوات القياس والاختبارات السيكولوجية التى تصمم لغرض تطبيقها آلاف المرات ، وبذلك فان حساب الثبات والصدق بالنسبة لها مسألة ضرورية .

(ب) عند تصميم الاستمارة روعى أن تتضمن بعض الجوانب التى يمكن على أساسها الحكم على ثبات الاجابات بها عموما بعد استيفائها ، فقد وضعت بعض الاسئلة بنفس الصيغة فى مواضع مختلفة من الاستمارة لمقارنة الاجابة عليها وقد رئى الاكتفاء بتكرار سؤالين فقط لطول الاستمارة أحدهما خاص بالبرامج التعليمية « اللغة الانجليزية » حيث وضع ضمن برامج يوم السبت وكذلك ضمن برامج يوم الاثنين والآخر خاص ببرنامج « المصارعة الحرة » حيث وضع ضمن برامج يوم الاثنين وفى البرامج الاخرى المتنوعة بآخر جدول البرامج . وبمراجعة الاجابات على هذين السؤالين ومقارنتها وجدت جميعا متقاربة الى حد كبير .

ومن الواضح ان هذا المستوى المرتفع للثبات الذى أمكن تحقيقه لبيانات استمارة البحث نتيجة منطقية للطريقة التى اتبعناها فى تصميم الاستمارة . ولا شك أن ثبات استمارة البحث هذا يعزز ويزيد من صدق هذه الاستمارة.

ب ـ صدق الاستمارة :

نقصد بصدق الاستمارة هنا هو صدق مضمونها أى أن يكون المجيبون قد أجابوا اجابات صادقة على أسئلة الاستمارة . ولا توجد طريقة علمية مناسبة من الطرق المتبعة لحساب صدق بيانات تصلح لاستمارة البحث حيث أن معظم هذه الطرق تعتمد على محكات خارجية . ولكننا استخدمنا طرقا مختلفة لضمان الحصول على اجابات على درجة عالية من الصدق موجزها فيما يلى : ـ

أولا : لتشجيع التعاون التام والصراحة فى الاجابة على أسئلة الاستمارة روعى الآتى :

(أ) الاحتفاظ بسرية بيانات الاستمارة وعدم مطالبة المجيب بذكر اسمه .

(ب) وجهنا للمجيب خطابا مفتوحا فى أول الاستمارة ضمناه أن من أجله أدخلت الدولة التليفزيون ، ومن أجله أعد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هذه الاستمارة ، لكى يمكنه من الادلاء برأيه ، والوقوف على رغباته حتى تكون الخطة المستقبلة للبرامج صدى لهذا الرأى ، وتجسيما لهذه الرغبات .

ثانيا : لتقدير صدق بيانات الاستمارة روعى فى تصميمها أن يتضمن الجزء الثانى منها والخاص بالبرامج أسماء برامج لا يذيعها التليفزيون اطلاقا لهذا قد رجعنا الى برامج الاذاعة المحلية لمدينة الاسكندرية (غير المسموعه فى القاهرة مجال البحث) واخترنا منها اربعة برامج يمكن أن تكون برامج تليفزيونية وهى : زى النهاردة ـ أيه الحل ـ من أنباء المدينة ـ مبروك .

وقد وزعت هذه البرامج فى الاستمارة على أيام الأسبوع ضمن برامج التليفزيون الحقيقية وحددنا لها وقت ارسال وموعدا دوريا ومدة بصورة لا تدعو للشك ولم يعرف أحد من الباحثين أى شيء عن هذه البرامج الا أن بعضهم ضمن تقريره الذى قدمه بعد اتمام البحث أن بعض المجيبين قد تساءلوا عن بعض هذه البرامج حيث أنهم يعتبرون أنفسهم من المداومين على مشاهدة التليفزيون ولا يفوتهم أى برنامج ، وعلى حد تعبير أحدهم « أنا بشوف التليفزيون من النسر الى النسر ولم أشاهد أيا من هذه البرامج » واشارته الى النسر هنا تعنى شعار الجمهورية الذى تفتتح وتختتم بظهوره برامج التليفزيون . ومع ذلك لم يعرف أحد من الباحثين سر هذه البرامج ، وعند مراجعة الاستمارات مراجعة مكتبية طلب من السادة المراجعين استبعاد الاستمارات التى توجد بها اجابات تفيد مشاهدة اثنين أو أكثر من هذه البرامج الوهمية وباتمام المراجعة لم تستبعد أى استمارة لهذاالسبب.

ثالثا : عند تصميم الاستمارة وضعت بعض الجوانب التى تصلح عند مراجعة بيانات الاستمارة المستوفاة للوقوف على مدى الاتساق الداخلى للاجابات ، وبالتالى تقدير مدى صدق المجيب . وهذه الجوانب تنحصر فى الآتى :

(أ) ضمن سؤالى مزايا وعيوب التليفزيون اجابتان محتملتان وهما : انهاء الارسال فى وقت متأخر ، وبداية الارسال فى وقت مبكر . وعند مراجعة بيانات الاستمارة بعد استيفائها قورنت الاجابات على السؤالين حيث أنه فى حالة اختيار أحدهما مزية للتلفزيون لا يصح منطقيا أن يكون أيضا عيبا من عيوب التليفزيون وقد وجدت الاجابات على هذين السؤالين فى جميع الاستمارات متسقة .

(ب) عند مراجعة بيانات الجزء الثانى من الاستمارة والخاص بالبرامج روعى مقارنة الاجابات على الاسئلة الخاصة بكل برنامج للوقوف على اتساقها الداخلى حيث روعى : —

١ — فى حالة الاجابة « بالحرص على مشاهدة البرامج كثيرا » وليس منطقيا أن يكون الرأى فى هذا البرنامج « يلغى نهائيا » فليس منطقيا أن يكون الرأى فى هذا البرنامج « أن يلغى نهائيا » .

٢ — فى حالة الاجابة « بعدم الرغبة فى مشاهدة البرنامج » أو أن يكون الراى فى البرنامج « يلغى نهائيا » فليس منطقيا أن تكون رغبته هى زيادة مدة البرنامج « أو زيادة دوريته » .

وقد رئى استبعاد الاستمارات التى يختل بها الاتساق الداخلى للاجابات على أكثر من خمسة برامج ، وباتمام المراجعة المكتبية لم تستبعد طبقا لذلك أية استمارة .

(جـ) عند مراجعة بيانات الجزء الأول من الاستمارة حصرت الاستمارات التى بها اجابات تفيد أن المجيب الأمى قد أثر التليفزيون على قراءته للكتب ولم نستبعد لهذا السبب أى استمارة من استمارات البحث .

من هذا كله يتضح أننا بصدد استمارة على درجة مرضية من الصدق .

وبهذا نكون قد حصلنا على استمارة اتخذنا كافة الاحتياطات لتكون على درجة عالية من الثبات والصدق ، ولا شك أن عصب الطريقة العلمية ليس فى صحة وصدق النتائج التى نحصل عليها بل فى التمكن من اثبات تلك الصحة ، وهذا الصدق لها . ولقد جاءت نتائج هذا البحث كما سيتضح متسقة مع المنطق اتساقا كبيرا فى جميع جوانبها المختلفة .

تنظيم العمل الميدانى فى البحث :

١ ــ الاتصال بجمهور عينة البحث :

عندما تم اعداد وطبع الصورة النهائية لاستمارة البحث بدأت مرحلة العمل الميدانى فى جميع البيانات من أفراد عينة البحث .

وقد صممت بطاقة خاصة يملؤها الباحث لكل حائز جهاز من أفراد عينة البحث عند زيارته التمهيدية الأولى التى كان الغرض منها هو الاتصال بأفراد العينة وتعرف الباحث عليهم حتى يتيسر له اعطاؤهم فكرة ميسرة عن البحث والهدف منه وكسب تعاونهم وأخذ موعد مناسب لهم لتسليمهم استمارات البحث أو اجراء الاستخبار والغرض من هذه البطاقة هو الحصول على بيانات أولية عن الحائزين وعن عدد الأفراد المقيمين معهم والذين يبلغون من العمر ١٢ سنة فأكثر وكذلك معرفة عدد المتعلمين منهم والأميين . وقد استخدمت هذه البطاقة بعد استيفاء بياناتها كسجل لأسر عينة البحث وعدد أفرادها وقد وزعت على أساسها استمارات البحث وما يخص كل باحث منها لاستيفاء بياناتها . وبالتالى أصبحت هذه البطاقة كفهرس وروجعت عليه استمارات البحث بعد استيفائها . وتشتمل البطاقة على البيانات التالية :

١ ــ اسم الحائز .
٢ ــ عنوان الحائز .
٣ ــ رقم الحيازة .
٤ ــ عدد أفراد الأسرة الذين يبلغون من العمر أكثر من ١٢ سنة وتصنيفهم الى أميين ومتعلمين .

والبيانات الثلاثة الأولى كان يملؤها الباحث بنفسه فى المركز من واقع كشوف العينة أما البيان الرابع فقام الباحث باستيفائه فى الزيارة الأولى للأسرة .

. وقد اعد لكل باحث بطاقة شخصية خاصة ليتمكن عن طريقها اثبات شخصيته لدى الأسر التى سيزورها . كما شكلت لجنة ميدانية للاشراف على العمل الميدانى للبحث .

٢ ـ الدعاية للبحث :

كانت الدعاية للبحث عنصرا هاما من العناصر الواجب توافرها حتى تكفل للعمل الميدانى النجاح المطلوب . لذا وضعت خطة للقيام بحملة دعائية محكمة تحشد لها كافة الوسائل التى يمكن استخدامها فى هذ السبيل . وقد استحوذ هذا البحث اهتمام الصحافة منذ اللحظة الأولى أى منذ كان مجرد فكرة يناقشها المسئولون فى التليفزيون فقد أشارت الصحف الى وجود اتجاه نحو اجراء بحث عن التليفزيون ولم تنقطع الصحف بعد ذلك عن الاشارة الى البحث أثناء اجراءه . وعندما بدأت مرحلة العمل الميدانى رئى تنظيم عملية الدعاية للبحث ووضع خطة لها سواء فى الصحف أو المجلات أو الاذاعة أو التليفزيون .

وقد كانت المجلات الأسبوعية وعلى وجه التحديد مجلة الاذاعة والتليفزيون هى المجال الحيوى الذى نظمت فيه الدعاية للبحث وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ تخصص هذه المجلة فى نشر مواعيد برامج الاذاعة والتليفزيون وقراؤها يكونون فى الغالب حائزى أجهزة الراديو أو التليفزيون أو هما معا وهذا من شأنه أن يجعل اهتمامهم بالبحث نابعا من اهتمامهم بالبرامج التى يبلغ حرصهم على متابعتها الحد الذى يجعلهم يشترون مجلة الاذاعة والتليفزيون .

٢ ـ العلاقة بين مجلة الاذاعة والتليفزيون والهيئة التى طلبت من المركز اجراء هذا البحث أو هيئة الاذاعة والتليفزيون وهى علاقة تبعية من شأنها أن تسهل تنفيذ خطة الدعاية التى تضعها هيئة البحث .

٣ ـ انه يمكن أن تقدم المجلة لقرائها اسبوعيا أو كل اسبوعين ريبورتاجا مصورا يتناول المرحلة الجديدة التى بلغها العمل فى البحث ومن هنا يمكن التدرج بالقارىء حتى تصل به الى المرحلة الميدانية من البحث وتهيئته خلال هذه الفترة للمرحلة التى يتم فيها اللقاء بينه وبين الباحث .

ومنذ شهر مايو عام ١٩٦٣ قامت المجلة بواجبها خير قيام فقد تتابعت التحقيقات المصورة عن المراحل المختلفة للبحث تارة أسبوعيا وتارة كل أسبوعين حتى بدأت المرحلة الميدانية من البحث فقامت المجلة بنشر استمارة البحث مع الشرح والتبسيط اللذين يتطلبهما المنهج الصحفى فى الكتابة ، ثم تابعت الباحثين فى لقائهم بأفراد عينة البحث ونشرت بعض ما دار فى هذا اللقاء .

وقد كان دور التليفزيون فى الدعاية للبحث يختلف جد الاختلاف عن الدور الذي لعبته مجلة الاذاعة والتلفزيون وهذا الاختلاف مرده الى الاختلاف الواضح بين طبيعة الدور الذى تؤديه كل من الأداتين وربما كان التليفزيون فى هذا أقرب الى الصحف اليومية منه الى المجلات الاسبوعية وقد رئى أنه ليس من المجدى للبحث أن تكون دعاية التليفزيون له سابقة بوقت طويل على مرحلة العمل الميدانى لأن من شأن ذلك أن يفقد الموضوع قميته واثره فى نفوس الناس . كما لم يكن من المستحب أن يقدم التليفزيون تحقيقا أو ندوة أو لقطة لاحدى مراحل البحث لا تتضمن أى نتائج ملموسة من البحث مما يثير انتباه الناس ويستحوذ على اهتمامهم لذلك فقد وجد أنه من الأجدى أن تكون الدعاية التى يقوم بها التليفزيون للبحث مصاحبة ومعاصرة للمرحلة الميدانية منه حتى يظل انتباه الناس وهو فى قمته منصبا على البحث وليبقى اهتمامهم به قويا حتى انتهاء المرحلة الميدانية للبحث ، وقد أدى التليفزيون دوره فى هذا المجال بقدر ما أسعفته الظروف .

وقد تمت الدعاية للبحث فى التليفزيون حسب التالى :

١ ـ قام مقدمو البرامج بقراءة نشرة على المشاهدين تتضمن توجيه أنظارهم الى البحث وزيارة الباحثين لهم ووجوب تعاونهم معهم وقد أعدت هيئة البحث مجموعة من هذه النشرات .

٢ ـ تخصيص احدى فقرات برنامج « مجلة التليفزيون » للدعاية للبحث وذلك بتصوير المركز والأجهزة الاحصائية التى استخدمت فى البحث واعداد لقاء بين مقدم البرنامج والمشرف على البحث .

وقد تعاونت الاذاعة مع التليفزيون فى الدعاية للبحث فقدمت فقرة فى برنامج « على الناصية » فى صورة لقاء بين مقدمة البرنامج وبعض الباحثين الميدانيين وكان لاذاعة هذا اللقاء أثر كبير لدى المشاهدين من أفراد عينة البحث .

والواقع أن هذه الهيئات مجتمعة قد أدت خدمة جليلة للبحث نسجلها لها بالثناء الصادق والشكر الجزيل .

٣ ـ اختيار الباحثين وتدريبهم :

تم اختيار الباحثين الذين أوكل اليهم عملية استيفاء بيانات استمارة البحث بالرجوع الى أرشيف السكرتارية الفنية بالمركز حيث يوجد أسماء الباحثين الذين سبق لهم التعاون مع المركز فى بحوث سابقة ولهم خبرة سابقة بالعمل الميدانى . وقد لجأنا تحت ضرورة انهاء العمليات الميدانية فى خلال شهر يوليو وأوائل أغسطس الى اختيار عدد آخر من الباحثين من خريجى الجامعة حتى بلغ عددهم أربعين باحثا .

وقد تم تدريب هؤلاء الباحثين على العمليات الموكول اليهم أداؤها فعقدت لهم عدة اجتماعات تمهيدية كان الغرض منها تعريفهم بالبحث وأهدافه وما سيترتب على نتائجه من اجراءات مع شرح مفصل لتصميم استمارة البحث وبطاقة الأسرة . ثم عقدت اجتماعات خاصة للتدريب على عملية المقابلة لتوحيدها بالنسبة لجميع الباحثين وعلى كيفية استيفاء بيانات الاستمارة فى حالة الاستبيان وكيفية مراجعة بيانات الاستمارة فى حالة الاستخبار مع القيام بتطبيقات عملية فى كلتا الحالتين . وبعد الاطمئنان الى تفهم الباحثين واستيعابهم لمفهوم عملية المقابلة والاستبيان قسموا الى مجموعتين احداهما اختصت بأفراد العينة المقيمين فى شمال وشرق القاهرة والأخرى بأفراد العينة المقيمين بجنوب وغرب القاهرة . وقد خصص لكل مجموعة ثلاثة من المراجعين حيث أشرف عليهم ثلاثة من السادة أعضاء هيئة البحث ثم وزعت على السادة الباحثين ، كل على حدة ، الأسر التى أوكل اليه بحثها (٢٠ فى المتوسط) وعدد مماثل من بطاقات الأسر حيث قام كل باحث بملء الثلاثة بيانات الأولى فى البطاقة من واقع كشوف العينة ثم قام بعمل كشف عن الأسر التى أوكل بحثها اليه يشتمل على رقم الحيازة واسم الحائز وعنوانه وخانة لعدد أفراد الأسرة متعلمين وأميين البالغين من العمر ١٢ سنة فأكثر وتركت فارغة لحين استيفاء هذا البيان بعد المقابلة الأولى ، وقد قام كل باحث بعمل صورتين من هذا الكشف احداهما سلمت الى مكتب المراجعة الميدانية والأخرى احتفظ بها الباحث ، كما طلب من كل باحث تسجيل ملاحظاته عن كل أسرة يزورها وجميع المشكلات التى يواجهها فى الميدان أثناء استيفائه لبيانات بطاقة الأسرة حتى يتسنى للسادة المشرفين على العمل الميداني دراسة هذه الصعوبات والمشاكل والعمل على تذليلها . وقد كانت النتائج الأولى للعمل الميدانى مشجعة للغاية حيث رحبت الأسر بالباحثين وأظهر عدد كبير منهم تحمسا كبيرا للبحث لاتاحة فرصة لهم للتعبير عن رغباتهم فى برامج التليفزيون .

هذا وقد حددت مدة أسبوع لاستيفاء الباحثين لبيانات بطاقة الأسرة وقام كل باحث بكتابة ملاحظاته واستيفاء بيانات الكشف الذى سبق تسليمه لمكتب المراجعة الميدانية واعداد كشف خاص بالأسر التى لم يجدها بالمنزل أو لم يستدل على عنوانها وذلك ليقوم بزيارة أخرى قد يجد فيها الأسرة أو يستطيع الاستدلال على عنوانها . وقد احتفظ مكتب المراجعة الميدانية ببطاقات وكشوف الأسر التى تم الاتصال بها .

٤ — استيفاء استمارات البحث :

بدأ الباحثون فى استيفاء استمارات البحث ابتداء من يوم ١٩٦٣/٧/١٨ بعد أن أصبح الجمهور مهيأ لاستقبال الباحثين عن طريق الدعاية فى الاذاعة

والتليفزيون والصحف والمجلات وعن طريق زيارة الباحثين أنفسهم لهم فى المقابلة الأولى لاستيفاء بيانات « بطاقة الأسرة » وقد وزع على السادة الباحثين دليلا للعمل الميدانى يتضمن التوجيهات اللازمة لسلامة عملية استيفاء بيانات الاستمارة .

ولما كان العمل الميدانى فى البحث يغطى جميع أقسام القاهرة ولما كان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يقع فى محافظة الجيزة (امبابة) ولما كان لابد من تسليم الاستمارات المستوفاة التى ينتهى منها الباحث كل يوم فقد رئى تسهيلاً لمهمة باحثى الميدان اتخاذ مقرين وسط القاهرة أحدهما يكون أقرب الى الباحثين الذين يعملون فى أقسام جنوب القاهرة والثانى أقرب الى الذين يعملون فى أقسام شمال القاهرة لهذا اختير مقرين لمكتبا المراجعة الميدانية أحدهما فى مبنى التليفزيون والآخر بوزارة التخطيط وقام السادة المراجعون فى هذين المكتبين بالعمل مع السادة الباحثين فى تسليم استمارات البحث وتسلمها منهم بعد استيفاء بياناتها ومراجعة بيانات هذه الاستمارات وابداء الملاحظات عليها ومناقشتها مع السادة الباحثين . وقد وزع على السادة المراجعين دليلا للمراجعة يشتمل على التوجيهات اللازمة لضمان سلامة عمليات المراجعة .

٥ — المراجعة الميدانية :

أعدت نشرات يومية لكل من السادة الباحثين والمراجعين لاحاطتهم بتطور عمليات البحث وما يجد من تعليمات وتوجيهات .

وقد كانت عملية المراجعة الميدانية تتم يوميا بعد استلام الاستمارات بقصد تنبيه الباحثين أولا بأول عن أخطائهم ومناقشة مشاكلهم التى تواجههم فى الميدان وقد سار العمل الميدانى سيرا مطمئنا الى حد كبير من حيث لقى الباحثون تشجيعا وترحيبا لدى الأغلبية الساحقة من أفراد عينة البحث . ولقد كان هذا التعاون واضحا من اجاباتهم المسهبة على الأسئلة المفتوحة باستمارة البحث .

وقد انتهى الباحثون من استيفاء بيانات معظم الاستمارات وتسليمها الى مكتبى المراجعة الميدانية يوم ١٩٦٣/٨/٥ حيث نقلت على الفور بعد مراجعتها الى مقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد تبين من التقارير التى قدمها كل باحث عن الأسر التى تم استيفاء الاستمارات الخاصة بها والأسر التى لم يتمكن من مقابلتها وملاحظاته على ذلك أن بعض هذه الأسر تقضى أجازة الصيف خارج القاهرة وانها ستعود فى أوائل شهر أغسطس لهذا رئى أن يقوم الباحثين بزيارة هذه الأسر بعد عودتها من المصيف واستمرار العمل الميدانى بالنسبة لهذه الأسر حتى يوم

٦٣/٨/١٧ وبمجرد ورود الاستمارات المستوفاة الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بدأ فى مراجعتها مراجعة ثانيـة (مراجعة مكتبيـة) وترتيبها وتصنيفها حسب أقسام شرطة القاهرة ومراجعتهـا على بيانات بطاقة الأسرة . وقد بلغ عدد حائزى أجهزة التليفزيون الذين تم الاتصال بهم ٦٧٤ حائزا تم استيفاء ٢٨٣٠ استمارة لهم وللأفراد المقيمون معهم حسب شروط اختيار أفراد عينة البحث .

وبانتهاء عملية مراجعة الاستمارات مراجعة نهـائية انتهت العمليات الميدانية للبحث وبدأت مرحلة عمليات الاحصاء الآلى .

وقد بدأت عمليات الاحصاء الآلى بترميز بيانات استمارات البحث على ضوء دليل الترميز الذى أعد لذلك ، ثم قامت مجموعة من المثقبين بتثقيب هذه الرموز على البطاقات الاحصائية حسب دليـل التثقيب الذى أعـد لذلك . وبانتهاء تثقيب بطاقات البحث التى بلغ عددها ٢٤٥٧٠ بطاقة مثقبة فى جميع خاناتها أعدت الجداول الرئيسية لبيانات البحث وجميع الجداول المزدوجة اللازمة لعمليـات التحليل الاحصـائى وذلك باسـتخدام ماكينات الفرز والتبويب الاحصائية .

الأسلوب الاحصائى الذى استخدم فى تحليل البيانات

من أهم العناصر التى روعيت فى تصميم هـذا البحث هو تخطيط الأسلوب الاحصائى المناسب لتحليل جميع البيانات بصورة توصلنا الى نتائج ذات دلالة ومعنى تفيد المسئولين عن التليفزيون العربى .

وقد استخدمت لذلك عدة أساليب احصائية مناسبة لتحليل بيانات البحث نلخصها فى الآتى : ــ

أولا ــ بيانات الجزء الأول من استمارة البحث :

هذه البيانات تنحصر فى أنماط مشاهدة التليفزيون والفرض الأساسى لشراء التليفزيون وآثار التليفزيون على وسائل شغل أوقات الفراغ والترويح ومزايا وعيوب التليفزيون بالنسبة للمشاهدين ولأسرهم .

وقو عولجت هذه البيانات احصائيا باستخدام اختبار (كا٢) للوقوف على مدى العلاقة بينها وبين بعض سمات جمهور المشاهدين كالسن والحالة التعليمية والحالة الزواجية والعمل الحالى .

ثانيا ــ البيانات الخاصة ببرامج التليفزيون :

عولجت البيانات الخاصة ببرامج التليفزيون بالاساليب الاحصـائية المناسبة التى توصلنا الى نتائج تمكن المسئولين عن هذه البرامج الى تطويرها

بما يتناسبه وآراء ورغبات المشاهدين . وهذه الأساليب الاحصائية تتلخص فى الآتى :

١ — اعطاء درجات مميزة للبرامج داخل التصنيفات الفرعية المنتمية اليها واعطاء رتب لهذه التصنيفات الفرعية والتصنيفات الرئيسية .. وذلك باستخدام أسلوب الدرجات المعيارية المعدلة وحساب حدود الثقة للمتوسط الحسابى لهذه الدرجات المعيارية فى ضوء مؤشرات ثلاثة استخدمت فى هذا التحليل ويعد هذا دون شك — اتجاها مستحدثا فى تحليل بيانات البحوث المماثلة التى أجريت عموما على التليفزيون .

٢ — استخدام اختبار « كا٢ » لقياس العلاقة بين آراء جمهور المشاهدين فى برامج التليفزيون وبعض سمات المشاهدين كالسن والحالة التعليمية .. مع استخدام نهج جديد فى تفسير هذه العلاقة فى ضوء التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة فى الجداول المزدوجة التى طبق عليها هذا الاختبار .

٣ — استخدام اختبار المعنوية (ت) لاختبار معنوية الفروق بين أعمار جمهور المشاهدين عموما وأعمار المشاهدين الذين أبدوا الرأى بالغاء البرامج على مستوى التصنيفات الرئيسية الأربعة لبرامج التليفزيون .

٤ — حساب معامل التوافق (ق) لقياس مدى العلاقة بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم بالغاء البرامج على مستوى التصنيفات الفرعية لبرامج التليفزيون .

ثالثا — تقدير سكان مدينة القاهرة فى منتصف عام ١٩٦٣ :

قدر سكان مدينة القاهرة على مستوى النوع والسن والحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الزواجية والنشاط الاقتصادى فى منتصف عام ١٩٦٣ .. وذلك للوقوف على بعض سمات سكان مدينة القاهرة (مجال البحث) فى فترة اجراء البحث .

تصنيف برامج التليفزيون :

عند تصميم استمارة البحث روعى أن تتضمن فى الجزء الثانى منها جميع برامج التليفزيون المذاعة فى الدورة التى شملها البحث حيث حددت هذه البرامج من واقع خريطة البرامج التى نفذها التليفزيون فى هذه الدورة ثم سردت هذه البرامج فى الاستمارة حسب تسلسل اذاعتها فى أيام الاسبوع ، وبذلك لم نفرض على المجيب أى نوع من الترتيب أو التصنيف قد يؤثر على اجاباته . وعندما تم استيفاء بيانات جميع استمارات هذا البحث رئى

تصنيف هذه البرامج على أساس مضمونها لأغراض التحليل الاحصائى . وقد تمت عدة محاولات لتصنيف هذه البرامج فى مجموعات متجانسة ، فبدأ بالحصول على التصنيف الذى تأخذ به ادارة التليفزيون حيث وجد أن البرامج مصنفة حسب تبعيتها للمراقبات المختلفة فى الادارة العامة للتليفزيون ، وليس طبقا لتصنيف موضوعى على أساس مضمون كل برنامج. لهذا بدأنا بالحصول على وصف لمضمون البرامج التى شملها هذا البحث حيث استعنا فى ذلك بالآتى : —

١ — استمارات تقارير مخرجى البرامج التى يصيفون فيها برامجهم ، والتى أعدها المكتب الفنى بالتليفزيون .
٢ — نشرات التليفزيون التى تصف مضمون برامجه .
٣ — مقابلة أعضاء المكتب الفنى بالتليفزيون .
٤ — مقابلة مخرجى البرامج للحصول على وصف للبرامج التى أخرجوها .

وباتمام جمع هذه البيانات أعد لكل برنامج بطاقة ، ذكر فيها اسم البرنامج ، ووصف مختصر لمضمونه كما حصلنا عليه من المصادر السابقة ،

وقد وجد بعد محاولات عدة أن الطريقة المنطقيـة لاجراء مثل هـذا التصنيف أن نبدأ بتحديد الوظائف الأساسية للتليفزيون كأداة من أدوات الاتصـال الجمعى حيث افترضنا أن هـذه الوظائف لا تخرج عن وظيفـة اعلامية ، ثقافية ، تعليمية ، ترويحية .

ونوقشت كل وظيفة من هذه الوظائف فى ضـوء ما يقدمه التليفزيون العربى من برامج ، ورئى تحديد التصنيفات الفرعية التابعة لكل وظيفة من هذه الوظائف الأربع الى أن توصلنا الى تصنيف للبرامج يبدأ بتصنيف عام يشتمل فى داخله على تصنيفات فرعية أكثر تحديدا .

وبذلك توصلنا الى التصنيف الذى أخذنا به لأغراض التحليل الاحصائى وهو كما يلى : —

أولا — البرامج الاعلامية :

(أ) برامج الأخبار .
(ب) برامج التوعية القومية .

ثانيا — البرامج الثقافية :

(أ) برامج ثقافية متخصصة .
١ — الفنون .
٢ — الآداب .
٣ — العلوم .

(ب) برامج ثقافية عامة .
(جـ) برامج المشكلات .
(د) برامج الأطفال .
(هـ) برامج المرأة .
(و) برامج الدين .

ثالثا — البرامج التعليمية :

(أ) برامج تعليم اللغات .
(ب) برامج تعليم المناهج المدرسية .

رابعا — البرامج الترويحية :

(أ) برامج المنوعات .
(ب) برامج الرقص
(جـ) برامج الموسيقى والأغانى .
(د) برامج الرياضة .
(هـ) برامج التمثيليات .
(و) برامج المسرحيات .
(ز) برامج الأفلام .

وقد أثبتت نتائج التحليل الاحصائى فى هذا البحث مدى اتساق مجموعات البرامج داخل كل تصنيف فرعى ، واتساق مجموعات التصنيفات الفرعية مع التصنيف العام الذى تندرج تحته ، وتباين التصنيفات العامة بين بعضها البعض مما يعزز سلامة ودقة التصنيف الذى وضع لبرامج التليفزيون فى هذا البحث .

ترتيب برامج التليفزيون داخل التصنيفات الفرعية المنتمية اليها

لمحاولة الوصول الى ترتيب البرامج بطريق مباشر رئى الاعتماد على ثلاثة بيانات من بيانات البحث كمؤشرات لمعرفة مدى اقبال جمهور المشاهدين على هذه البرامج . وهذه المؤشرات هى : —

البيان الأول ((عدم مشاهدة البرنامج اطلاقا))

لا يعد هذا البيان بالضرورة معيارا لمدى اقبال جمهور المشاهدين على مشاهدة البرنامج بل يلقى ضوءا على البرامج التى هى أكثر مشاهدة من البرامج الأخرى علما بأن مشاهدة البرنامج أو عدم مشاهدته قد يتوقف على عوامل خارجة عن طبيعة البرنامج نفسه اذ أنها قد تكون مرتبطة بموعد ارساله أو دورية ارساله أو مدة ارساله بالنسبة للظروف الخاصة لكل مشاهد . وعلى هذا فالبرامج التى تذاع فى الفترات الاكثر مشاهدة ، والاكثر

دورية ، والتى يخصص لها مدة أكبر بدون شـك ستكون نسـبة الذين لم يشاهدوها اطلاقا أقل بكثير من البرامج الاخرى . ومع ذلك اذا اعتبرنا أن هدف الانتاج التليفزيونى للبرامج هو أن تشاهده نسبة معقولة من الجمهور تكون كافية لتبرير الانفاق على هذه البرامج وتحمل عناء الاعداد والاخراج والتصوير لذا أصبح بيان عدم المشاهدة ذا فائدة فى هذه الناحية ، وخاصة فى حالة ادارة التليفزيون لاغراض غير تجارية كالتليفزيون العربى .

البيان الثانى : « الحرص على مشاهدة البرنامج كثيرا »

لاشك أن حرص المشاهد على مشاهدة برنامج معين بالذات دليل على أن هذا البرنامج يشبع ناحية معينة من ميوله ورغباته ، أو أن البرنامج ذاته له من القوة والتأثير ما يجعل المشاهد يتتبع ظهوره على شاشة التليفزيون . والحرص على مشاهدة البرنامج يستتبع معرفة موعد ارساله سـواء من الصـحف أو حسب دورية البرنامج ووقت ارسـاله وأيضـا التحلل من الارتباطات الاخرى فى ذلك الموعد ، أو الذهاب الى أقرب جهاز تليفزيون حيثما كان . ولاشك أن هناك أمثلة لمثل هذه البرامج كمباريات كرة القدم الهامة ، والتمثيليات المسلسلة الناجحة وما شابه ذلك . من هذا نجد أن هناك ما يبرر أخذنا هذا البيان للوقوف على درجة حرص جمهور المشاهدين على مشاهدة برامج التليفزيون المختلفة .

وان أخذنا للبيانين « عدم مشاهدة البرنامج اطلاقا » و « الحرص على مشاهدة البرنامج كثيرا » لا يعنى أن هذين البيـانين مرتبطان ببعضـهما البعض ، كما لا يمثلان ضدين بالنسبة لمشاهدة البرنامج بل كلاهما مستقل عن الآخر تمام الاستقلال . مثال ذلك انه اذا فرضنا أن برنامجا معينا وليكن (س) وجد أن ٨٠٪ من جمهور المشاهدين لم يشاهدوه اطلاقا فليس معنى ذلك أن يتأثر الـ ٢٠٪ الذين شاهدوا هذا البرنامج فى حرصهم على مشاهدته بل قد نجد افتراضا أن ٨٠٪ من هؤلاء قد يحرصون على مشاهدة هـذا البرنامج ويتضح هذا فى البرامج التى توجه لجمهور معين ذى ثقافة ودرجة تعليم وذوق معين . لذلك كان هناك ما يبرر أخذنا لهذا البيان مع بيان عدم مشاهدة البرنامج اطلاقا .

البيان الثالث : « الرأى بأن يلغى البرنامج نهائيا »

هذا البيان يختلف فى طبيعته عن البيانين السابقين من حيث أنه يمثل رأى جمهور المشاهدين فى البرنامج ، وليس مرتبطا بهما لأنه يمثل زاوية أخرى فى البحث وان كان هناك اتساقا بين الحرص على مشاهدة البرنامج والرأى بعدم الغاء البرنامج ، وقد أخذنا بيان الرأى بالالغاء بدلا من كل من الرأيين : « أن يستمر البرنامج كما هو ، أن يعدل البرنامج » ولانهما لا يعكسان بالضرورة اقبال جمهور المشاهدين على هذه البرامج ، بينما الرأى « بالغاء

البرنامج » فيه ايجابيـة من جانب المشاهد فى حكمه على البرنامج ، ولأن هذا الرأى لا يحتمل أى تفسير آخر يعكس الرأى بأن « يستمر البرنامج كما هو » حيث أن هذا مرتبط بمستوى البرامج عموما ووقت فراغ المشاهد الذى يخصصه لمشاهدة برامج التليفزيون ، وأن الرأى بأن « يعدل البرنامج » غير كاف طالما أنه لا يتوافر لدينا بيانات عن الجوانب التى يرى المشاهد ان تعدل فى البرنامج ، وبالتالى لا يكون هذا الرأى الا تعبيرا عن رغبات فى ذهن المشاهد نفسه نحو جوانب البرنامج المختلفة وعلى هذا فان الرأى فى الغاء البرنامج هو أقوى هذه الآراء ايجابية مما يبرر أخذه فى الاعتبار كأحد المعايير الرئيسية فى الحكم على البرامج من ناحية انماط مشاهدتها ومن ناحية رأى المشاهدين فيها .

وقد اتبعت الخطوات التالية فى اجراء عمليات التحليل الاحصائى لتحديد رتب لبرامج التليفزيون التى تضمنها هذا البحث :

أولا — اعدت لجميع برامج الدورة التى ذكرت فى الاستمارة والبـالغ عددها ٨٩ برنامجا جدول يتضمن : —

١ — نسبة جمهور المشاهدين الذين « لم يشـاهدوا البرنامج اطلاقا » (كل برنامج على حـدة) الى مجموع جمهـور المشـاهدين .

٢ — نسبة جمهور المشاهدين الذين شـاهدوا البرنامج (كل برنامج على حدة) ويحرصون على مشاهدته كثيرا « الى مجموع جمهور المشاهدين الذين شاهدوا هذا البرنامج » .

٣ — نسبة جمهور المشـاهدين الذين رأوا « الغـاء البرنامج نهائيا » (لـكل برنامج على حدة) الى مجموع جمهـور المشاهدين الذين شاهدوا هذا البرنامج .

ثانيـا — أخذ تصنيف برامج التليفزيون الذى وضع لهذا البحث كأساس لتحديد معالم التحليل الاحصائى اذ رئى انه لا يمكن مقـارنة البرامج فى التصنيفـات المختلفة بعضـها ببعض على مسـتوى النسب المئوية المحسوبة للمؤشرات الثلاثة : (عدم المشـاهدة اطلاقا ، الحرص على المشاهدة ، الرأى بالالغاء) وذلك لاختلاف البرامج من حيث النوع طبقا للتصنيف الموضوع لها .

ثالثـا — لمقارنة البرامج بعضها ببعض فى حدود التصنيفات المنتمية اليها كان لابد من تعديل نسبها المئوية على المؤشرات الثلاثة الى قيم معيارية فى حدود كل تصنيف ، لهذا حسبت القيم المعيارية لكل برنامج فى حدود مجتمع التصنيف الفرعى الذى ينتمى اليـه بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات الثـلاثة فحسب المتوسـط

الحسابى للنسب المئوية للبرامج فى كل مجتمع من مجتمعات التصنيف والانحراف المعيارى له واستخدمت المعادلة التالية للحصول على القيم المعيارية :

القيمة المعيارية = (القيمة الاصلية ـ المتوسط الحسابى لقيم المجموعة المنتمية اليها) / (الانحراف المعيارى لقيم المجموعة المنتمية اليها)

وبالحصول على القيم المعيارية كان من الضرورى تعديلها للتخلص من القيم المعيارية السالبة ، والقيم المعيارية الصغيرة فاستخدمت المعادلة التالية :

الدرجة المعيارية المعدلة = الدرجة المعيارية × ١٠ + ٥٠

وبهذا حصلنا على درجات معيارية معدلة كلها بالموجب ومعظمها ينحصر بين ٣٠ ، ٨٠

رابعا ـ بالنسبة للتصنيفات الفرعية التى تحتوى على برامج يقل عددها عن ثلاثة روعى فى حساب درجاتها المعيارية المعدلة أخذ المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لأقرب تصنيف مشابه لها ـ كما اعتمد أيضا فى اعطاء رتب لها على حدى الثقة المحسوبين لهذا التصنيف

خامسا ـ فى ضوء التصنيف الموضوع للبرامج رئى أن أحسن طريقة لترتيب هذه البرامج بالنسبة للمؤشرات الثلاثة أن تحسب حدود الثقة للمتوسط الحسابى للقيم المعيارية المعدلة لكل برنامج داخل كل تصنيف فرعى باحتمال قدره ٥٠٪ وذلك باستخدام المعادلة التالية :

حدود الثقة = المتوسط الحسابى للقيم المعيارية المعدلة داخل التصنيف ± الانحراف المعيارى لهذه القيم × ت
(ن ـ ١) ٥٠٪

حيث « ت » هى درجة الثقة المقابلة لاحتمال ٥٠٪ فى جدول توزيع « ت » ، « ن » هى عدد البرامج داخل كل تصنيف فتكون (ن ـ ١)، هى درجات الحرية .

وقد أخذ احتمال ٥٠٪ لتصغير المدى بين الحدين الاعلى والادنى للثقة لقلة عدد البرامج داخل كل تصنيف وبالتالى صغر الارقام الدالة على درجات الحرية الامر الذى يجنح الى كبر المدى بين حدى الثقة فيما لو اخذنا قيمة (ت) عند الاحتمالات ٩٠٪ أ ، ٩٥٪ أ ، ٩٨٪ أ ، ٩٩٪ اذ ان هذا بدوره يؤدى فى أغلب الحالات الى اعطاء رتبة واحدة وهى (٢) بالنسبة لمعظم

البرامج لوقوعها — فى هذه الحالة — بين حدى الثقة وذلك لتقارب الأرقام الدالة على النسب المئوية للاجابات لأى من المؤشرات الثلاثة .

سادسا — رتبت البرامج داخل كل تصنيف فرعى فى ضوء حدود الثقة للمتوسط الحسابى المحسوب لكل تصنيف وذلك بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات الثلاثة على حدة آخذين فى الاعتبار ما سبق أن فرضناه فى أن كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاثة مستقل فى مفهومه عن الآخر .

سابعا — أعطى كل برنامج رتبة داخل التصنيف الفرعى الذى ينتمى اليه معطين رتبة رقم (١) للبرنامج الذى تزيد درجته المعيارية المعدلة عن الحد الاعلى لحدى الثقة بالنسبة للمؤشر الثانى ، وتقل عن الحد الأدنى لحدى الثقة بالنسبة للمؤشرين الاول والثالث ، ورتبة رقم (٢) للبرنامج الذى تقع درجته المعيارية المعدلة داخل حدود الثقة وذلك للمؤشرات الثلاثة ، ورتبة رقم (٣) للبرنامج الذى تقل درجته المعيارية المعدلة عن الحد الادنى لحدى الثقة بالنسبة للمؤشر الثانى ، وتزيد عن الحد الاعلى لحدى الثقة بالنسبة للمؤشرين الاول والثالث .

وبهذا حصلنا على رتب لجميع البرامج فى اتجاه واحد بالنسبة للمؤشرات الثلاثة وذلك فى حدود التصنيفات الفرعية للبرامج كل على حدة .

ثامنا — بهذا يمكن مقارنة أى برنامج بالبرامج الأخرى فى ضوء رتبته بالنسبة للمؤشرات الثلاثة وعلى ضوء فهمنا للرتب كما يتضح فيما يلى :—

(أ) بالنسبة للمؤشر الاول ((عدم مشاهدة البرنامج اطلاقا))

الرتبة رقم (١) معناها أن درجة مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أكثر من المتوقع لها .

الرتبة رقم (٢) معناها أن درجة مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة فى الحدود المتوقعة لها .

الرتبة رقم (٣) معناها أن درجة مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أقل من المتوقع لها .

(ب) بالنسبة للمؤشر الثانى ((الحرص على مشاهدة البرنامج))

الرتبة رقم (١) معناها أن درجة الحرص على مشاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أكثر من المتوقع لها .

الرتبة رقم (٢) معناها أن درجة الحرص على مشـاهدة البرنامج الحاصل على هذهالرتبة فىالحدودالمتوقعةلها .

الرتبة رقم (٣) معناها أن درجة الحرص على مشـاهدة البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أقل من المتوقعلها .

(جـ) بالنسبة للمؤشر الثالث « الرأى بالغاء البرنامج »

الرتبة رقم (١) معناها أن الرأى بالغاء البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أقل من المتوقع له .

الرتبة رقم (٢) معناها أن الرأى بالغاء البرنامج الحاصل على هذه الرتبة فى الحدود المتوقعة له .

الرتبة رقم (٣) معناها أن الرأى بالغاء البرنامج الحاصل على هذه الرتبة أكثر من المتوقع له .

تاسـعا — جمعت الرتب الخـاصة بكل برنامج على المؤشرات الثـلاثة للحصول على رتبة واحدة لكل برنامج .

عاشـرا — أجريت عدة محاولات لاعطاء درجة مميزة لكل برنامج فى ضوء مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة ووجـد أن أحسن طريقـة ممكنة لاجراء ذلك هو اعتبـار مجمـوع رتب البـرنامج على المؤشرات الثلاثة هو المعيار الذى يمكن على أساسه اعطاءدرجة مميزة للبرنامج .

وقد قدرت الدرجات المميزة للبرامج حسب المستويات التالية :

درجة « ممتاز » لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة مساويا (٣).

درجة جيد جدا لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشرات الثلاثة مساويا (٤)

درجة جيد لكل برنامج يكون مجموع رتبه على المؤشهرات الثـلاثة مساويا (٥).

درجة متوسط لكل برنامج يكون مجموع رتبـه على المؤشرات الثـلاثة (٦) ، (٧)

درجة ضعيف لكل برنامج يكون مجموع رتبـه على المؤشهرات الثلاثة (٨)

درجة ضعيف جدا لكل برنامج يكون مجمـوع رتبـه على المؤشرات الثلاثة (٩) .

ترتيب التصنيفات الفرعية والرئيسية لبرامج التليفزيون

لما كانت برامج التليفزيون التى تضمنها هذا البحث والبالغ عددها ٨٩ برنامجا قد صنفت حسب مضمونها تحت أربعة تصيفات رئيسية وشملت هذه التصنيفات الرئيسية ثلاثة عشر تصنيفا فرعيا ، فان اعطاء درجات مميزة لكل برنامج داخل التصنيف المنتمى اليه يتأثر بدون شك بترتيب هذا التصنيف نفسه بالنسبة لباقى التصنيفات الفرعية الأخرى وبالنسبة للتصنيفات الرئيسية التى يندرج تحتها جميع التصنيفات الفرعية.

وقد اتبعنا نفس الأسلوب الاحصائى الذى استخدم فى اعطاء درجات مميزة للبرامج داخل التصنيفات الفرعية المنتمية اليها فى اعطاء رتبمميزة للتصنيفات الفرعية البالغ عددها ثلاثة عشر تصنيفا . وقد قدرت هذه الرتب على المستويات التالية : —

الرتبة الأولى — تشمل التصنيفات الفرعية التى يكون مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة مساويا (٣ أو ٤) وهذهالتصنيفات الفرعية هى : —

١ — برامج المنوعات (مجموع رتبها ٣) .

٢ — برامج المشكلات (مجموع رتبها ٤) .

٣ — برامج التمثيليات والمسرحيات والأفلام (مجموع رتبها ٤) .

الرتبة الثانية — تشمل التصنيفات الفرعية التى يكون مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة مساويا (٥) وهذه التصنيفات الفرعية هى : —

١ — برامج الرقص (مجموع رتبها ٥) .

٢ — برامج الموسيقى والاغانى (مجموع رتبها ٥) .

٣ — برامج الرياضة (مجموع رتبها ٥) .

الرتبة الثالثة — تشمل التصنيفات الفرعية التى يكون مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة مساويا (٦ أو ٧) وهذه التصنيفات الفرعية هى : —

١ — برامج اخبارية (مجموع رتبها ٦) .

٢ — برامج ثقافية عامة (مجموع رتبها ٦) .

٣ — برامج العلوم (مجموع رتبها ٧) .

الرتبة الرابعة — تشمل التصنيفات الفرعية التى يكون مجموع رتبها على المؤشرات الثلاثة (٨ أو ٩) وهذه التصنيفات الفرعية هى : —

١ — برامج التوعية القومية (مجموع رتبها ٨) .

٢ — برامج الفنون (مجموع رتبها ٩) .

٣ ـ برامج الآداب (مجموع رتبها ٩) .

٤ ـ البرامج التعليمية (مجموع رتبها ٩) .

وقد أمكن ايضا ترتيب التصنيفات الرئيسية لبرامج التليفزيون فى ضوء متوسط مجموع رتب تصنيفاتها الفرعية السابق حسابها كالآتى : ـ

الرتبـة الأولى :

البرامج الترويحية حيث ان متوسط مجموع رتب تصنيفها الفرعية على المؤشرات الثلاثة يساوى ٤ر٤ .

الرتبـة الثانية :

١ ـ البرامج الأعلامية حيث أن متوسط مجموع رتب تصنيفاتها الفرعيـة على المؤشرات الثلاث يساوى ٧ .

٢ ـ البرامج الثقافية حيث أن متوسـط مجمـوع رتب تصنيفاتهـا الفرعية على المؤشرات الثلاث يساوى ٧ .

الرتبـة الثالثة :

البرامج التعليمية حيث أن مجمـوع رتبهـا على المؤشرات الثلاثة يساوى ٩ .

وبمراجعـة جودة التصنيف الذى وضـع فى هـذا البحث لبـرامج التليفزيون على ضوء النتائج التى توصلنا اليها وجـد ان هـذا التصنيف متسق اتساقا منطقيا سليماوذلك فى حدود رتبالبرامج داخل كلتصنيف بالنسبة للمؤشرات الثلاثة حيث نجد أن جميع البرامج تأخذ رتبا متقاربة داخل التصنيف بالنسبة للمؤشرات الثلاثة ، بمعنى ان كل برنامج لاتتعدى رتبه بالنسبة للمؤشرات الثلاثة الرتبة (١) أو الرتبة (٢) ، والرتبة (٢) أو (٣) وهكذا ، وفى كثير من الأحيان يأخذ البرنامج نفس الرتبـة على المؤشرات الثلاثة وهذا يدل على أن الدرجات المعيارية المعدلة المحسوبة على أساس مجموعة برامج كل تصنيف متسقة فيما بينها على أساس المؤشرات الثلاثة . هذا مما يجعلنا نطمئن الى التصنيف الذى وضـع واتخذ إساسا للتحليلات الاحصائية فى هذا البحث .

لقد انتهج هذا البحث نهجا جديدا لم تسبقه فيه أى دراسة أوبحث مماثل فى هذا الميدان فى ترتيب برامج التليفزيون فى ضوء المؤشرات الثلاثة التى اختيرت .

ويجدر بنا أن نشير هنا الى بعض النقاط الواجب أخذها فى الاعتبار عند استخدام هذه النتائج وهى : ـ

١ ـ لا يستتبع استخدام الدرجات المعيارية المعـدلة للبرامج داخل اى تصنيف أن تعطينا درجات لبرامج هذا التصنيف تتراوح بين ممتاز

وضعيف جدا وذلك لأن حساب هـذه الدرجات كان على أسـاس مجموع رتب كل برنامج بالنسبة للمؤشرات الثلاثة . وبما أن هذه المؤشرات الثلاثة مستقلة ولا علاقة بينها لهذا فان كل برنامج ليس بالضرورة أن تكون رتبته بالنسبة لكل مؤشر واحدة ولهذا جاء مجموع الرتب لكل برنامج متراوحا بين ٣ ، ٩ .

٢ — باستخدام الدرجات المعيارية المعدلة سـواء للتصنيفات أو البرامج نكون قد تغلبنا على ظاهرة وجود تباين داخل التصنيفات أو تباين بين التصنيفات بعضها البعض — وذلك بجعل المتوسـط الحسابى للنسب المئوية مساويا صفر وانحرافها المعيـارى عن هذا المتوسط مساويا الوحدة . ولاطمئناننا الى سلامة المعالجة الاحصائية للدرجات المعيارية المعدلة نجد أن جميع متوسطات هـذه الدرجات المعيارية المعدلة سواء داخل التصنيف أو خارجه متساوية وقدرها (٥٠) وهو مقدار الازاحة لمتوسطات النسب المئوية من صفر الى خمسين .

٣ — أن الدرجات المميزة لكل برنامج غير سليمة للمقـارنة الا فى ضـوء مجموعة برامج التصنيف الذى ينتمى اليه البرنامج وأن هذه الدرجة لا تصلح كمعيار مطلق واذا ما أردنا أن نحـول هـذه الدرجات الى درجات عامة بالنسبة لجميع البرامج وجب أن نأخذ فى اعتبارنا رتبة التصنيفات الأساسية التى تندرج تحتها التصنيفات الفرعية التى تحتوى على برامج التليفزيون المختلفة ولكننا لم نحـاول أن نحسب هذه الدرجات المميزة العامة وذلك لأن للتليفزيون رسالة يجب أن يحققها بأن يغطى الجوانب الأربعة الأساسية (الاعلامية — الثقافية — التعليمية — الترويحية) ببرامج مناسبة وليس له أن يتخلى عن أى منها فى ضوء غالبية رأى جمهور المشاهدين .

ولقد توصلنا باستخدام الأسلوب الاحصائى الذى سبق الاشارة اليه الى اعطاء كل برنامج من برامج دورة التليفزيون موضوع البحث درجـة مميزة تتراوح بين « ممتاز » و « ضعيف جدا » فى ضـوء مؤشرات ثلاثة ونبهنا الى أن هذه الدرجات المميزة غير سليمة للمقارنة الا فى ضوء مجموعة برامج التصنيف الذى ينتمى اليه البرنامج وان هذه الدرجة لا تصلح كمعيار مطلق . ولـكن كيف يمكن الاستفادة من هـذه الدرجات المميزة اذا كان لا يمكننا الحكم بصفة قاطعة على البرنامج فى ضوء درجتـه المميزة هـذه وبالتالى اقتراح تعديل البرنامج اذا كان مثلا حاصلا على درجة (متوسط) أو اقتراح الغاؤه اذا كان حاصلا على درجة « ضعيف » أو « ضعيف جدا » فى الواقع انه لم تتم المعالجة الاحصـائية للوصـول الى الدرجات المميزة للبرامج لمجرد عرض هذه العمليات بل كان الهدف هو الوصول الى نتائج لها تطبيقات عملية يستفيد بها المسئولون عن تطوير التليفزيون العربى ،

لهذا فقد استخدم أسلوب اختبار المطابقة (كا٢) على جميع البرامج التى حصلت على درجة « متوسط » أو « ضعيف » أو « ضعيف جدا » من حيث رأى جمهور المشاهدين فيها :

« الغاء البرنامج نهائيا » أو « تعديل البرنامج » أو « استمرارالبرنامج كما هو » فى ضوء مستويات تعليمهم وأعمارهم للوقوف على ما اذا كان هناك علاقة بين مستويات تعليم واعمار المشاهدين وآرائهم فى هذه البرامج . معنى ذلك محاولة تحديد عما اذا كانت هناك مجموعات من المشاهدين من مستوى تعليمى معين او ذات اعمار معينة تميل الى رأى معين بالنسبة البرنامج بصورة اكثر مما هو متوقع لها وبهذا تكون الدرجة المميزة للبرنامج قد تأثرت باتجاه هذه الفئات من المشاهدين ويتضح ذلك بصورة واضحة مثلا فى آراء المشاهدين الأميين والذين يقرأون ويكتبون فقط فى برنامج ثقافى متخصص يخاطب فئات معينة من المثقفين . لهذا يتحتم على المسئولين على هذه البرنامج دراسة نتائج اختبار المطابقة (كا٢) للوقوف على آراء فئات المشاهدين من حيث مستوى التعليم والسن وتعديل البرنامج فى ضوء هدفه بما يتناسب وآراء هذه الفئات فى البرنامج .

من هذا يمكن القول بأن جميع البرامج التى حصلت على درجة مميزة اقل من « جيد » يجب على المسئولين عنها دراسة تفسير نتائج اختبار المطابقة (كا٢) عليها للوقوف على آراء الفئات المختلفة للمشاهدين ومقارنتها بالهدف من البرنامج واجراء التعديلات اللازمة بما يتناسب مع نتائج هذا الاختبار وهدف كل برنامج .

أما اذا كانت نتائج اختبار المطابقة (كا٢) الذى طبق لا تظهر علاقة بين آراء جمهور المشاهدين ومستوى تعليمهم وأعمارهم فان معنى ذلك أن الدرجة المميزة للبرنامج تعتبر حكما صادقا من جمهور المشاهدين بصرف النظر عن مستوياتهم التعليمية المختلفة واعمارهم المتفاوتة .

نخلص من ذلك أن الدرجات المميزة التى اعطيت للبرامج اصبح لها فائدة تطبيقية للمسئولين عن برامج التلفزيون على أساس الاستفادة من تفسير نتائج اختبار المطابقة (كا٢) بالنسبة للبرامج الحاصلة على تقدير « متوسط » أو « ضعيف » أو « ضعيف جدا » والتى تكون نتائج هذا الاختبار توضح وجود علاقة بين رأى جمهور المشاهدين فيها ومستويات تعليمهم وأعمارهم أما البرامج الحاصلة على تقدير « متوسط » أو « ضعيف » أو « ضعيف جدا » واوضحت نتائج اختبار (كا٢) أنه لا توجد علاقة بين رأى جمهور المشاهدين فى هذه البرامج ومستويات تعليمهم واعمارهم فان مثل هذه البرامج يجب اعادة النظر فيها أو الغائها .

كما سبق أن أوضحنا ان رأى المشاهدين بالغاء برنامج معين من الأهمية

بمكان عند دراسة هذه البرامج فى ضوء آرائهم فيها . وقد رئى استكمالا للتحليل الاحصائى لهذه الآراء أن نختبر معنوية الفروق بين اعمار جمهور المشاهدين عموما وأعمار المشاهدين الذين أبدوا الراى بالغاء البرامج على مستوى التصنيفات الرئيسية لبرامج التليفزيون .

وقد استخدمت المعادلة التالية لاختبار هذه المعنوية .

$$\text{المقدار} \quad \frac{\bar{س}_1 - \bar{س}_2}{\sqrt{\frac{ع_1^2}{ن_1} + \frac{ع_2^2}{ن_2}}} \quad \text{يتوزع كتوزيع ت} \; (ن_1 + ن_2 - 2) \; \text{من درجات الحرية}$$

حيث $\bar{س}_1$ = المتوسط الحسابى لأعمار جمهور عينة الدراسة ويساوى ٩٣و٣٠ سنة .

« $\bar{س}_2$ = المتوسط الحسابى لأعمار المشاهدين الذين أبدوا الرأى بالإلغاء .

« $ع_1^2$ = التباين بين أعمار جمهور عينة الدراسة ويساوى ٩ و٢٢٤ .

« $ع_2^2$ = التباين بين أعمار جمهور المشاهدين الذين أبدوا الرأى بالإلغاء .

« $ن_1$ = حجم جمهور عينة الدراسة ويساوى ٢٨١٧ (بعد استبعاد ١٣ حالة غير مبينة).

« $ن_2$ = حجم جمهور المشاهدين الذين أبدوا الرأى بالالغاء .

ورئى عند حساب قيمة (ت) أخذ احتمال تحقيقها بمعدل ٩٥٪ .

ولا شك أن رأى المشاهدين بالغاء برنامج معين لمن الأهمية بمكان عند دراسة هذه البرامج فى ضوء آرائهم فيها — لذا كان من الأهمية دراسة هؤلاء المشاهدين الذين أبدوا الرأى « يلغى نهائيا » فى ضوء بعض سماتهم الهامة كالحالة التعليمية . لهذا وجد انه من الأنسب لدراسة ذلك أن نقف على نوع العلاقة التى توجد بين التكرارات الدالة على الذين ابدوا الرأى (يلغى نهائيا) لمجموعة برامج التصنيفات الفرعية مع مستوى تعليمهم .

ولما كان استخدام معامل الارتباط غير مناسب لهذه البيانات الكيفية فللوقوف على نوع العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين استخدم معامل التوافق المناسب لهذه الحالة .

وقد استخدمت المعادلة التالية لحساب معامل التوافق :

$$ق = \sqrt{\frac{ج - ١}{ج}}$$

حيث ق = معامل التوافق .

$$ج = مج \frac{(\text{تكرار الخانة الواحدة بالجدول المزدوج})^{٢}}{\text{مجموع تكرارات العمود الذى تقع به الخانة} \times \text{مجموع تكرارات الصف الذى تقع به الخانة}}$$

وقد رئى اجراء اختبار معنوية هذا المعامل وان كان من المعتاد استخدامه فقط على معامل الارتباط الا انه رأينا – للتأكد من معنوية هذا المعامل – استخدام المعادلة التالية وذلك بفرض انه لا يوجد ارتباط بين سمات مجتمع البحث .

$$ت_{(ن-٢)} = \frac{ق}{\sqrt{١ - ق^{٢}}} \times \sqrt{ن - ٢}$$

حيث ق = معامل التوافق :

« ن = مجموع تكرارات الجدول المزدوج :

(ن – ٢) = درجات الحرية

فاذا كانت قيمة ت (ن – ٢) أكبر من مثيلاتها من واقع جدول ستيودينت عند احتمالات تخطيها عن طريق الصدفة مساوية للقيم ٥ ٪ ، ٢ ٪ ، ١ ٪ كان معنى هذا أن (ق) التى حصلنا عليها معنويةوإن هناكعلاقة حقيقية بين مفردات مجتمع التحليل .

واذا كانت قيمة ت (ن – ٢) أصغر من مثيلاتها من واقع جدول ستودينت عند احتمالات تخطيها بطريق الصدفة مساوية للقيم ٥ ٪ ، ٢ ٪ ، ١ ٪ كان معنى هذا أن (ق) التى حصلنا عليها غير معنوية ويصح أن نحصل عليها عن طريق الصدفة من مجتمع ليس فيه علاقة بين مفرداته .

وقد حسبت هذه المعاملات بالنسبة للتصنيفات الفرعية لبرامج التليفزيون مع الحالة التعليمية لمن ابدوا الرآى بالغاء هذه البرامج .

وبمراجعة جدول التصنيف الذى وضع فى هذا البحث لبرامج التليفزيون على ضوء النتائج التى توصلنا اليها بحساب معامل التوافق وجد أن هذا التصنيف متسق اتساقا منطقيا سليما مع رأى المشاهدين

الذين أبدوا الرأى بالغاء برامج التصنيفات الفرعية مع الحالة التعليمية لهؤلاء المشاهدين .

ولم يكتفى فى الأسلوب الاحصائى الذى استخدم فى هذا التحليل بالحصول على قيمة معامل التوافق بل أجرى اختبار معنوية فى هذا المعامل وان كان من المعتاد أن لا يستخدم هذا الاختبار الا فى حالة معامل الارتباط ولكننا رأينا التأكد من معنوية معامل التوافق المحسوب باستخدام معادلة المعنوية بفرض انه لا يوجد ارتباط بين سمات مجتمع البحث .

وبحساب معامل التوافق بين الحالة التعليمية للمشاهدين الذين أبدوا الرأى بالغاء مجموعات البرامج داخل التصنيفات الفرعية وتكراراتهم بالنسبة لهذا الرأى وجد بعد تطبيق اختبار المعنوية على معاملات التوافق بالنسبة لجميع التصنيفات النوعية للبرامج أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم بالغاء هذه البرامج .. بمعنى أن الحالة التعليمية للمشاهدين ذات أثر فعال فى حكمهم على برامج التليفزيون عموما

ولقد أعدت جداول مزدوجة بين رأى جمهور المشاهدين فى البرامج وبعض سماتهم كالسن والحالة التعليمية وذلك للبرامج التى حصلت على تقدير ضعيف أو ضعيف جدا وكذلك جميع البرامج التعليمية والبرامج المتخصصة (الآداب) وبعض البرامج الأخرى التى اتضح فيها ارتفاع نسبة من رأوا الغائها أو تعديلها وقد استقر الرأى على استخدام اختبار (كا٢) كأنسب اختبار فى هذه الحالة وذلك لأن هذا البحث قد أجرى على عينة واحدة لجمهور مشاهدى برامج التليفزيون وان البيانات التى جمعت للتحليل تمثل عدة نواحى متصلة بأنماط المشاهدة وآثار التليفزيون ومزاياه وعيوبه والرأى فى البرامج وبعض الخصائص الأولية لجمهور عينة البحث مثل السن والحالة التعليمية والحالة الزواجية والعمل الحالى .. ومن الواضح أن هذه البيانات جمعت جميعا باستمارة واحدة وفى وقت واحد وبأسلوب موحد مما يجعلنا نقرر بعدم وجود استقلال فى أسلوب جمع أى بيان بالنسبة للبيانات الأخرى .

من هذا نرى أن أنسب اختبار فى هذه الحالة هو اختبار كا٢ اذ أن الاختبارات الأخرى مثل اختبار ت ، اختبار التوزيع الطبيعى يتطلب أن تجرى عينات متتالية لجمع البيانات المطلوبة كل على حدة بحيث يكون هناك استقلال فى أسلوب الجمع .

ولاجراء اختبار كا٢ على الجداول المزدوجة التى حددت اتبعت الخطوات التالية :—

١ ـ افترضنا استقلال المتغيرين كل عن الآخر فى الجداول المزدوجة .

٢ ـ حسبت توقعات التكرارات فى جميع خانات الجدول المزدوجة بافتراض الاستقلال .

٣ ـ حسبت كا٢ من واقع التكرارات المشاهدة وتوقعاتها فى جميع خانات الجدول المزدوج باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{كا}^2 = \frac{(\text{التكرار المشاهد} - \text{التكرار المتوقع})}{\text{التكرار المتوقع}}$$

٤ ـ بحثنا فى دلالة القيمة التى حصلنا عليها باستخدام كا٢ آخذين فى الاعتبار ان درجات الحرية مساوية (عدد خانات المتغير الاول بالجدول المزدوج ــ ١) × (عدد خانات المتغير الثانى بالجدول المزدوج ــ ١)

وفى حالة ماتكون م (درجات الحرية) أكبر من ٣٠ فقد استخدمنا المعادلة التالية .

$$\text{ى} = \sqrt{2\,\text{كا}^2} - \sqrt{2\,\text{م} - 1}$$

حيث ى توزيع معتاد معيارى متوسطة صفر وانحرافه المعيارة مساويا الوحدة ، ثم استخدمنا جداول التوزيع الطبيعى عند درجات الحرية المحسوبة .

٥ ـ بنى حكمنا على صحة الفرض وهو استقلال المتغيرين على المستويات التالية :

(أ) اذا كانت قيمة كا٢ المحسوبة اصغر من مثيلتها فى جداول كا٢ عند احتمال تخطيها عن طريق الصدفة بمقدار ٥ ٪ كان حكمنا أن الفرض صحيح وأن المتغيرين مستقلان بعضهما عن الآخر ولا رابط بينهما .

(ب) اذا كانت قيمة كا٢ المحسوبة فى حدود القيمة المماثلة لقيمة كا٢ عند احتمال تخطيها عن طريق الصدفة بين المقدارين ٥ ٪ ، ٢ ٪ كان حكمنا انه من المشكوك فيه جدا أن يكون الفرض صحيحا ويمكن القول أن هناك علاقة ضعيفة بين المتغيرين .

(ج) اذا كانت قيمة كا٢ المحسوبة مساوية أو أكبر من مثيلتها فى جداول كا٢ عند احتمال تخطيها عن طريق الصدفة بمقدار ١ ٪ كان حكمنا انه فى حكم المؤكد وجود علاقة بين المتغيرين .

٦ ـ وفى حالة وجود علاقة مؤكدة بين المتغيرين فى أى جدول مزدوج من الجداول المحددة لهذا التحليل تفسر هذه العلاقة على أن المتغير الأول يرتبط بالمتغير الثانى بمعنى أنه مثلا فى حالة الجدول المزدوج لعدد ساعات مشاهدة التلبفزيون أيام الاجازات مع فئات سن جمهور المشاهدين تفسير وجود العلاقة باختبار كا٢ بين هذين المتغيرين أن مستويات فئات السن المختلفة متصلة بشكل ما مع مستويات ساعات المشاهدة ، ولم يقف التحليل فى هذا البحث باستخدام اختبار كا٢ على مجرد وجود علاقة بين متغيرين كما هو متبع عادة بالنسبة لتفسير نتائج هذا الاختبار بل نهج هذا البحث نهجا جديدا فى تفسير هذه العلاقة فى ضوء التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة فى الجداول المزدوجة التى طبق عليها هذا الاختبار . ولا شك أن هذا التفسير قد أضفى على التحليل نهجا جديدا لم يسبقه بحث آخر استخدم هذا الاختبار .

٧ ـ وفى حالة عدم وجود علاقة بين المتغيرين فى أى جدول مزدوح من الجداول المحددة لهذا التحليل كان معنى هذا أن آراء جمهورالمشاهدين بالنسبة لهذا البرنامج على مستوى المؤشرات الثلاثة لم تتاثر بالمستويات التعليمية المختلفة لهؤلاء المشاهدين أو بدرجة التفاوت بين اعمارهم .. وبصورة أخرى يمكن القول أن الدرجة التى اعطيت لهذا البرنامج يعتبر حكما صادقا من جميع المشاهدين بصرف النظر عن مستوياتهم التعليمية المختلفة وأعمارهم المتفاوته .

(ستنشر نتائج هذا البحث فى العدد القادم من المجلة)

مراجع البحث

اولا ــ المراجع العربية :

١ ــ السيد محمد خيرى : الاحصـــاء فى البحوث النفســية والتربوية والاجتماعية دار الفكر العربى ، ١٩٥٦

٢ ــ حسن شحاته سعفان : التليفزيون والمجتمع ، دار التأليف ، ١٩٦٢

٣ ــ فتح الله عبد الحليم سيد ، د . ابراهيم ميخائيل حفظ الله ، النــاس والتليفزيون ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٣

٤ ــ المكتب الفنى بالتليفزيون العربى : النشرة الثقافية لتليفزيون الجمهورية العربية ، نوفمبر ١٩٦٣

٥ ــ المكتب الفنى التليفزيون العربى : المهــرجان الدولى الثانى للتليفزيون العربى ، الاسكندرية سبتمبر ١٩٦٣

٦ ــ هيئة الاذاعة والتليفزيون العربى : الاذاعة فى عشر سنوات ، القاهــرة ١٩٦٣

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1. BRITISH BROADCASTING CORPORATION, **The Television Public. its structure and tastes at the end of 1949,** BBC Audience Research Report, 1950.
2. CAUTER, T., DONNHAM, J.S. **The Communication of Ideas** London, 1954
3. DALE, EDGAR, **Audio Visual Education,** New York, Dryden Press, 1954
4. ENGLISH and ENGLISH, **A Comprehensive Dict. of Psychol.** and Psvchoan. Terms, Longmans, Green and Co., New York, 1958
5. GOOD, W. J. and HATT, P. K. **Methods in Social Research** McGrew-Hill Book Company, Inc., New York 1952 .
6. GREEN, B.F., **Attitude Measurement** in Lindsy (ed.) Handbook of Social Psychology, Cambridge Mass, Addisson Wesley, 1954
7. GUTTMAN, L. **The basis for Scalogram Analysis,** in Stouffer, S. A. Et At., Measurment and Prediction, Princeton, N. J. Prenceton University Press, 1950 60 - 90
8. HIMMLWEIT, HILDE, T. et al., **Television and Society** The Nuffield Foundation London, 1958
9. SIEPMAN CHARLES, **Radio Television and Society** New York, Oxford University Press, 1956
10 SMYTHE, DALLAS, W. «Analysis of Television» **Scientific** American, CLXXXIV, June 1951, 15-17.
11. THOMSON, R. J. **Television Crime Drama, its Impacts on Children and Adolescents,** F. W. Cheshire : Melborne, 1959

بحث المناطق المتخلفة
التقرير الأول ــ المرحلة التمهيدية
المنهج واختبار وسائل جمع البيانات (١)

مقـــــــدمة

أدى ظهور المـدن الصناعية الحديثة والتقدم العمرانى الواسـع الذى شمل الكثير من بقاع العـالم الى نشوء مشاكل المدينة فى صورها المختلفة . فبانتشار الصناعة اتسعت الرقعة العمرانية لكثير من المدن كما أنها جذبت الكثير من السكان اليها ، مما أدى الى ازدحامها وتعدد مشاكلها . ومن أبرز مشاكل المدينة فى عصر التصنيع مشكلة المناطق المتخلفة .

وكان طبيعيا أن تظهر « مشكلة المنـاطق المتخلفة » بالمـدينة فى بلادنا وخاصة بعد أن أخـذت حركة التصنيع السريعة تجتاح مـدن الجمهورية العـربية المتحـدة فى الآونة الأخيرة ، مما أدى الى التفكير فى دراسة هذه المشكلة .

ولما كان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هو الهيئة المختصة بالنهوض بالبحوث العلمية التى تتناول المشـاكل الاجتمـاعية المتصلة بسائر مقومات المجتمع العـربى والمشاكل التى يعانيها لوضـع الأسس السليمة اللازمة لسياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وجزئية تتفق وأحوال البلاد ، فقد رأى المركز انه من الأهمية بمكان أن تشتمل خطة بحوثه الخمسية على دراسات خاصة بالاسكان وتخطيط المدن .

وقد تقدم الدكتور جمال زكى بخطة بحث « دراسة المناطق المتخلفة بمدينة القاهرة » الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وعرضت على مجلس الخبراء بالمركز فى اجتماعه الثامن فوافق عليها بتاريخ ١٨ أبريل سـنة ١٩٦١ ، كمـا وافق مجلس الادارة على اجـراء البحث فى ٥ يوليو سنة ١٩٦١ .

واختيرت الهيئـة الاستشارية للاشراف على تنفيـذ المـرحلة الأولى

---

(١) قام باعداد هذا التقرير الدكتور جمال زكى والهيئة الاستشارية للبحث مكونة من الأستاذ الدكتور انور المفتى ، الأستاذ الدكتور محمد صادق فودة ، الأستاذ الدكتور أحمد زكى صالح ، الدكتور الفونس سعيد ، الدكتور جمال زكى ، الأستاذ السيد يس السيد والهيئة التنفيذية مكونة من الدكتور جمال زكى ، الأستاذ السيد يس السيد ، السيد/ الطبيب أحمد الجملى ، السيد/حسين متولى ابراهيم ، الآنسة فكيهة سيد صالحين .

للبحث ، وكان من بين أعضائها المرحوم الأستاذ الدكتور أنور المفتى الذى الذى كان له فضل كبير فى توجيه هذه الدراسة وارساء قواعد منهجها

والتقـرير الحـالى يستعرض خطة البحث والخطوات التى اتبعت فى المرحلة الأولى وخطة المرحلة النهائية للبحث .

الفصل الأول

خطـــة البحـــث

مقـــــدمة :

كان لظهور النهضة الصناعية الحديثة والتقدم العمرانى الواسع الذى امتدت فى نواحى القاهرة وضواحيها اثر كبير فى ظهور بعض المناطق المتخلفة وقد تركت هذه المناطق دون أن تمتد اليها يد التحســـين ، بل ان زيادة السكان تزيد من حدة المشكلة . وكما يمتد العمران يـلاحظ أيضـــا ان التخلف يمتد من منطقة الى أخرى فى انحاء المدينة .

ومن مظاهر المشكلة يمكن تقسيم المناطق المتخلفة من الوجهة الايكولوجية الى قسمين متباينين :

(أ) مناطق متخلفة داخل النطاق العمرانى .

وتاريخ هذه المناطق يرجع الى تاريخ المدينة نفسها . ويلاحظ قــدم مبانيها وتداعيها وعدم وصول المرافق الى اغلبها ، كما ان شوارعها ضيقة مقفلة لا تتفق واسس التخطيط الحديثة ، كما أنها لاتوفر الاحتيـــاطات اللازمة الأساسية الواجب توافرها فى المسكن عموما . وتعتبر هذه المناطق من مناطق الجذب وخاصة للمهاجرين الى المدينة نظرا لعوامل عدة منها رخص المساكن كذا لقرب هذه المناطق من مناطق العمل ويلاحظ أيضـا ان المشروعات الحديثة لتخطيط المدينة قد لمست جانبا ضئيلا من هــذه المناطق بيد التعمير .

(ب) مناطق متخلفة تحيط بالنطاق العمرانى :

تنشأ هذه المناطق نتيجة لعدة أسباب منها :

١ ــ الضغط السكانى من داخل المدينة الى خارجها مما ادى الى امتداد النطاق العمرانى وزحفه على الريف .

٢ ــ انتشار الصناعة خارج النطاق العمرانى وعــدم توفير المســـاكن المناسبة للعمل مما ادى الى سكنى العمال بجوار هذه المصـــانع ، اما فى العزب او القرى المحيطة بالمدينة او بعض المبانى التى انشئت فى أراضى زراعية تحيط بهذه المصانع وبدون مراعاة لأسس التخطيط

٣ ــ انتشار الصناعات التافهة مثل فرز القمامة وتربية الخنازير وصناعة الفخار ومواد البناء حول الاطار العمرانى للمدينة أدى الى نشأة الكثير من المناطق المتخلفة حول هذه الصناعات .

يعتبر اصطلاح « تخلف » اصطلاح نسبى وغير موضوعى ، فالتخلف له أكثر من جانب وليس قاصرا على حالة المساكن فقط كما يظن ، بل يشمل نواحى وجوانب عدة اجتماعية وصحية وثقافية واقتصادية . ولا يمكننا الحكم على تخلف منطقة نظرا لتداعى مبانيها وقدمها ولكن يمكننا أن نفرض أن قدم المبانى وتداعيها وبعدها عن الأسس الصحية والعمرانية له دلالته فى تحديد المستويات العامة فى المناطق المتخلفة وان هناك ارتباطا منطقيا بين حالة المسكن العامة والمستويات العامة للسكان .

اهمية الدراسة :

١ ــ قامت الكثير من الدراسات فى أنحاء العالم أساسا للتعرف على المشاكل الاجتماعية وتوزيعها الايكولوجى على المدينة ، ولم تخل هذه الدراسات من الاشارة الى تركز بعض المشاكل الإجتماعية فى هذه المناطق ، ولم نجد أية أبحاث أو دراسات فى هذا الاتجاه فى مدينة القاهرة أو غيرها من مدن الجمهورية العربية المتحدة . وتعتبر مثل هذه الدراسات ذات أهمية خاصة للتعرف على البيئات الباعثة على الجناح والانحراف .

٢ ــ ان العوامل البيئية الباعثة على الانحراف قد اصبحت من العوامل الرئيسية الواجب دراستها عند دراسة الانحراف عموما وخاصة ان نظمها ومعاييرها وقيمتها الاجتماعية تختلف الى حد كبير عن السائد فى المجتمع . ولذلك تلقى هذه الدراسات بعض الضوء على الأنماط السلوكية والثقافية السائدة فيها .

٣ ــ تفيد دراسة المناطق المتخلفة فى اعادة تعمير هذه المناطق ، اذ يعتمد المخطط الهندسى والمخطط الاجتماعى على نتائج هذه الدراسة فى اعادة تخطيطها . وعادة ما تسبق عمليات التعمير دراسات اجتماعية شاملة حتى يمكن تجنب الكثير من المشاكل التى قد تترتب عليها ازالة هذه المناطق بدون اعداد تخطيط شامل لها لأعادة اسكان شاغليها .

٤ ـ تفيد دراسة المناطق المتخلفة فى القاء الضوء على الأنماط السلوكية والثقافية والقيم السائدة فى هذه المناطق بالاضافة الى المشاكل الاجتماعية المتميزة والمرتبطة بهذه المناطق .

٥ ـ ان الدراسات الاحصائية لمناطق المدينة الادارية (أقسام الشرطة) توضح المناطق الطبيعية والثقافيةالموجودة بالمدينة على حقيقتها . فالتقسيم الادارى ليست لهقاعدةمعينة يمكن تفسيره على أساسها ويجعل هذا التقسيم عملياتالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى غير سليمة ، لذلك فاندراسة المناطق المتخلفة لايمكن تحديدها فى اطار التقسيماتالادارية بل قد تعدل التقسيمات الادارية ذاتها نتيجة لبحث شامل لهذه المناطق .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على :

(أ) مفهوم المناطق المتخلفة والعوامل المرتبطة به والمؤثرة عليه والتى تحدده وترسم اطارا عاما له .

(ب) المستويات العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المناطق ومدى تقاربها او تباعدها عن المستويات العامة للمجتمع العام .

(جـ) الأنماط السلوكية والثقافية لهذه المجتمعات ـ المعايير والقيم والاتجاهات السائدة فيه .

(د) الانحرافات ودرجتها فى هذه المجتمعات .

(هـ) اتصال هذه المجتمعات ـ الاتصال الداخلى والخارجى ـ . الجماعات التى تشكل فى هذه المجتمعات ـ درجة ارتباطها وتباعدها .

(و) المشاكل الاجتماعية فى هذه المناطق ـ كما ونوعا .

القيود المفروضة على الدراسة :

(أ) ان عدم وجود دراسات سابقة فى هذا المجال يعتبر قيدا واضحا على اجراء هذه الدراسة . فمن الناحية المنهجية ـ لا شك أن وجود مثل هذه الدراسات قد يفيد فى استنباط أو استخدام مناهج مماثلة طالما أنها حققت الفرض منها وذلك باختبارها فى هذه البحوث . ومن الناحية الموضوعية فلا شك أن الفروض التى تفرض قبل بدء الدراسة والتى يمكن استنباطها من الدراسات السابقة قد تساعد فى تحديد اتجاه الدراسة وحجمها ، ونظرا للقصور الواضح فى وجود دراسات

سابقة لذلك فانه يتحتم أن تكون دراساتنا استكشافية أو استطلاعية وتحليلية فى نفس الوقت وتهدف الى :

١ — التعرف على المنهج المناسب .

٢ — التوصل الى بعض الفروض التى قد تستخدم فى دراسات مقبلة .

(ب) عامل الوقت يحدد الى حد كبير حجم المشكلة ، لذلك فهذا يعتبر قيدا على دراستنا هذه — هذا بالاضافة الى عامل الامكانيات المادية والبشرية .

(جـ) لا شك أن الدراسات الاحصائية تنزع دائما الى كشف النواحى الكمية وتهمل الى حد كبير النواحى النوعية — ومن أهداف هذه الدراسة يتضح لنا أن الجوانب النوعية هى السائدة وهذا بالتالى يحتم علينا استخدام المناهج والوسائل التى تحقق لنا أهداف الدراسة بحيث لا يتأثر الجانب الاحصائى بالجانب النوعى أو العكس .

مجال ووحدات الدراسة :

حتى يمكننا تحقيق أهداف البحث يلزم تحديد مجاله ووحداته :

(أ) **المجتمع :**

١ — **السكان :** التركيب الجنسى — التركيب العمرى — التركيب المهنى — التركيب الثقافى — معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة من والى المجتمع — معدلات الزواج والطلاق .

٢ — **الأنماط الثقافية والسلوكية فى المجتمع :** التقاليد — العادات — الزواج — المرض — الوفاة — تنشئة الأطفال — الكوارث والظواهر الاجتماعية السائدة فى المجتمع — القيادة والاتجاهات — القيم والمعايير معدلات وتحليل الانحرافات .

٣ — **المشاكل الاجتماعية — كما ونوعا — فى هذه المجتمعات :** معدلات الزواج — الطلاق — تعدد الزوجات — شغل أوقات الفراغ .

٤ — **المؤسسات :** حصر المؤسسات كما ونوعا — وظائفها — الخدمات التى تؤديها .

٥ — **الاسكان :** كثافة السكان فى المنطقة — نوع المساكن وحالتها وتوزيع الأفراد عليها .

(ب) **الأســـرة :**

تركيبها ـ تكوينها ـ موطنها .

١ ـ **العلاقات الاجتماعية :** داخل الأسرة وبين الأسر بعضها البعض ـ العلاقات الزواجية ـ علاقات الأقارب .

٢ ـ **اقتصاديات الأسرة :** الدخل ـ المنصرف ـ أوجه الصرف .

٣ ـ **وظائف أفــراد الأسرة :** وظيفــة الزوج ورب الأسرة ـ تنشئة الأطفـــال .

٤ ـ شغل أوقات الفراغ لأفراد الأسرة .

٥ ـ ارتباط الأسرة بالمجتمع ـ بالمؤسسات ـ بالمجتمع الخارجى .

٦ ـ الحالة الصحية لأفراد الأسرة ـ الأمراض ـ علاجها ـ الاتجاه نحو العلاج الطبى ـ العاهات ـ الأمراض النفسية والعقلية .

٧ ـ العمل الذى يزاوله أفراد الأسرة ؟ اتجاهات نحو العمل للمرأة ـ البطالة ـ نوعها وأسبابها .

٨ ـ المستوى الثقافى ـ الاتجاهات نحو التعليم .

منهج البحث :

١ ـ يختلف الكثيرون على مسميات مناهج البحث ففريق منهم يفضـل تقسيم مناهج البحث تبعـا لطريقة جمع البيـانات وطريقة معاملتها والآخرون يفضلون تقسيم مناهج البحث تبعـا لأغراض وأهـداف البحث ذاته وبالنسبة لهذه الدراسة سيستخدم التقسيم الثانى .

٢ ـ يمكن تقســيم الدراســة الى قســمين مرتبطين ببعضهما ارتبـاطا كاملا وثيقا :

(أ) مسح شامل لوحدة البحث الأول ـ المجتمع .

(ب) دراسة استكشافية عن طريق العينة لوحـدة البحث الثانية ـ الأسرة .

خطوات البحث :

(أ) تحديد المنـاطق المتخلفة تحديدا يعتمد على أكثر من متغير وتقترح المنهج السائد فى تحـديد هذه المناطق عن طريق الطريقة الاحصائية للمعدلات طبقا للتقسيم الادارى .

(ب) تحديد المنـاطق تحديدا طبيعيا وثقافيا بالنسـبة للمتغيرات الواردة فيه أو طبقا لمعاملات الارتباط .

(جـ) تصميم وسـائل جمع البيانات واختبارها على مناطق تماثل العينة المختارة .

(د) جمع المعلومات والبيانات وتفريغها وتحليلها .

طرق جمع البيانات ومصادرها :

(أ) بالنسبة لوحدة البحث الأولى يمكن الاعتماد على الاحصائيات المختلفة كذا المقابلات المنظمة والغير منظمة والملاحظة المنظمة .

(ب) بالنسبة لوحدة البحث الثانية يمكن الاعتمـاد على استمارة مقـابلة لجمع البيانات من الاسر المختارة للعينة كذا المقـابلات وتقـارير الباحثين .

الفصل الثانى

المرحلة التمهيـــدية للبحث

حددت الهيئة الاستشارية للبحث أهدافا عامة للمرحلة التمهيـــدية كما يلى :

١ ـ من الوجهة المنهجية :

(أ) التوصل الى منهاج مناسب لدراسة المناطق المتخلفة .

(ب) اختبار تطبيق منهج البحث الكامل .

٢ ـ من الوجهة الموضوعية :

(أ) التعرف على بعض المستويات العـامة اجتماعيـة وصحية وثقافيـة وتربوية ونفسية .

(ب) جمع بيانات تســاعد على تحديد اطار مرجعى للبيــانات للمرحلة النهائية للبحث .

وفى ضوء هذه الأهداف العامة استقر رأى اللجان المتخصصة المختلفة على بعض الأهداف ، نوردها فيما يلى :

أولا ـ أهداف اللجنة الاجتماعية :

استقر رأى اللجنة الاجتماعية على الأهداف الآتية :

١ ـ التعـرف على البنيان الاجتماعى العـام لهـذه المنـاطق والتركيب الأسري بها .

٢ ـ التعرف على بعض أنماط الثقافة والسلوك السائد فى هذه المناطق .

٢ ـ التعرف على المشكلات السلوكية العامة فى هذه المناطق .

ثانيا ـ أهداف اللجنة النفسية التربوية :

استقر رأى اللجنة النفسية التربوية على الأهداف الآتية :

١ ـ أهداف عامة :

(أ) دراسة مسحية شاملة للمستويات العقلية والتحصيلية والثقافيــة

العامة بحيث يمكن تحديد التخطيط النفسى العام للفرد والأسرة .

(ب) الوصول الى بعض الوقائع الكمية المحددة عن طبيعة العلاقات القائمة فى المجتمع الأسرى والمجتمع السكانى الصغير (المنزل والحجرة والشارع والحى) .

(ج) ولا شك أن دراسة الانحرافات النفسية التى تتمثل فى بعض العادات كالزار وزيارة المشايخ وبعض الانحرافات العقلية بغض النظر عن أسبابها ستكون موضع عناية البحث .

(د) دراسة استقصائية لأثر وسائل الاعلام المختلفة على هذه المنطقة السكنية وذلك باعتبار وسائل الاعلام تعمل بين الأجهزة الموجهة فى الجمهورية من ناحية وبين كتل الشعب الحقيقية من ناحية اخرى حتى نستطيع تحديد طبيعة استجابات الأفراد والاتجاهات لهذه الوسائل وتقييم آثرها فى سلوك الأفراد والجماعات .

٢ ــ مشكلات البحث :

أولا ــ تحديد المستويات النفسية والتحصيلية للأسرة :

(أ) تحديد المستوى الثقافى لجميع أفراد الأسرة عن طريق اختبارات تحصيلية مقننة بحيث يحدد مستوى كل فرد من أفراد الأسرة بالنسبة للسلم التعليمى العام فى الجمهورية .

(ب) تحديد المستوى العقلى العام باختبارات ذكاء غير لفظية حتى تضمن وحدة الأداة ووحدة المعيار .

(ج) تحديد بعض مظاهر القدرات الخاصة للأفراد الذين يتميزون فى ناحية معينة مثل القدرة اللغوية أو القدرة الميكانيكية الفنية أو الجمالية .

(د) تقدير شخصية أفراد الأسرة فى أبعادها العامة والخاصة فى صفات كالاتزان الانفعالى والانبساط والانطواء .

(هـ) تحديد بعض المشكلات الخاصة التى يعانى منها فرد من أفراد الأسرة

ثانيا ــ العلاقات الاجتماعية النفسية :

(أ) العلاقات الوالدية من حيث أنها أسلوب سلوك ينعكس فى طريق تنشئة الأطفال كما تتمثل فى الرضاعة والفطام وتنظيم الاخراج والنظافة وفى علاقات الأطفال بغيرهم وما الى ذلك .

(ب) العلاقات الزواجية كما تتمثل فى استجابات الزوج أو الزوجة نحو

معاملة كل منهما للآخر ونوع التعاون الموجود بينهما ومظاهر الاتصال الأسرى والتوافق الاجتماعى بين الزوجين وغيرهما .

(جـ) علاقات الأبناء بأسرهم من حيث أنها تتمثل فى استجابات الطفل نحو ابيه وامه كاستجابته نحو توجيهها والاشتراك فى مسئولية المنزل وتقدير الحرية التى يتمتع بهما وتفضيل أى الوالدين مع الاهتمام بالفروق بين البنين والبنات فى هذه الاستجابات .

(د) العلاقات الجنسية كما تتمثل فى الارتباط الجنسى بين الزوجين ومدى التوافق بينهما ونظرتهما الى هذه الناحية الهامة .

(هـ) دراسة القيم المهنية من حيث ظروف اختيار المهنة بالنسبة للأب ومستويات الطموح بالنسبة لمهنة الابن والبنت ومدى تنوع الاهتمامات المهنية فى العينة المدروسة .

(و) دراسة الاتجاهات الاجتماعية والقيم من حيث ان الاتجاهات تمثل فى استجابات القبول والرفض لبعض المواقف المعينة مثل تحديد الملكية وتخفيض ساعات العمل وتوفير الخدمات العامة والتأميم ورأس المال العام وقوانين العمل وغيرها .

ثالثا — تأثير وسائل الاعلام :

يعتمد المجتمع الاشتراكى على الوعى بين القوى الشعبية العاملة ، ووسائل تنمية هذا الوعى تتمثل فى وسائل الاعلام المختلفة كالاذاعة والصحف والسينما والتليفزيون وغيرها وما نحاول ان نجيب عنه فى هذه الفترة هو : ما هى حقيقة تأثير هذه الوسائل بالنسبة لسكان هذه المنطقة وما هو التأثير الذى احدثته فيهم وما هى طرق المحافظة على استمرار هذا التغير بالنسبة لأهداف المجتمع فى الجمهورية العربية المتحدة واقتراح وسائل تقوية هذا الوعى .

رابعا — دراسة الانحرافات السلوكية :

وتحت هذا النوع من المشكلات تدخل المشكلات الآتية :

(أ) المكيفات ومدى انتشارها ومدى تأثيرها وطرق اكتسابها فى هذه المناطق الآهلة بالسكان .

(ب) الاضطرابات النفسية الصغرى التى تتمثل فى ممارسة بعض العادات التى لا تتفق مع مجتمع القرن العشرين والتى تعبر عن اضطراب نفسى فى مظهر ما من مظاهر الشخصية مثل الزار والسحر وبعض التقاليد الخرافية كالأثر والعمل وفتح الفنجان والكوتشينة والودع والمندل وغيرها مما يدل على بعض أعراض هستيرية أو قلقية عند الأفراد .

(جـ) دراسة مسحية لبعض الاضطرابات السلوكية التى تتمثل فى جناح الأحداث .

(د) دراسة تتبعية لبعض حالات الاضطرابات الكبرى (الأمراض العقلية) ومدى انتشارها فى هذه المناطق .

ثالثا — أهداف اللجنة الطبية :

استقر رأى اللجنة الطبية على الأهداف الآتية :

(أ) التعرف على المستويات الصحية العامة لسكان المنطقة .

(ب) التعرف على الأمراض السائدة فى هذه المنطقة .

(جـ) التعرف على معدلات النمو الفيزيقى .

اختيار منطقة البحث :

استقر رأى الهيئة على اختيار منطقة بولاق — كمنطقة متخلفة — تجرى عليها الدراسة — وقد وقع اختيار الهيئة على هذه المنطقة بعد اجراء تحليل بيانات احصاء ١٩٤٧ ووجدت أن أكثر مناطق القاهرة بالنسبة للعوامل الآتية هى منطقة بولاق :

١ — كثافة السكان .
٢ — حجم الأسرة .
٣ — درجة التزاحم .
٤ — نسبة الأميين ذكورا واناثا .
٥ — نسبة المتعطلين من الذكور .
٦ — نسبة ذوى العاهات .
٧ — معدل المواليد .
٨ — معدل الوفيات .

وانشىء مركز لجمع المعلومات بالمنطقة نفسها لاجراء البحث الميدانى بجوانبه الاجتماعية والطبية والنفسية والتربوية .

وقد اسهمت محافظة القاهرة فى اعداد مركز جمع المعلومات بمنطقة الاسكان الاقتصادى بالقللى وتجهيزه ليصلح للاختبارات الطبية والنفسية .

خطة جمع البيانات :

لما كان منهج البحث هو المنهج المتكامل ، لذلك قررت الهيئة الاستشارية ان يتم جمع البيانات على مستويين .

(أ) المستوى العام :

يوضح هذا المستوى الشكل العام لمنطقة البحث — احصائيا ونوعيا —

والبيانات التى تجمع على هذا المستوى لازمة لاى فرع من فروع البحث سواء كان البحث طبيا — اجتماعيا — تربويا — ثقافيا — نفسيا .

بل تلمس هذه البيانات الى حد كبير الترابط الطبيعى القائم فى المجتمعات الانسانية وعادة ماتندرج البيانات تحت اطار البحوث المشتركة مثل الطب الاجتماعى والاجتماع النفسى والاجتماع التربوى .

(ب) المستوى الخاص :

يوضح المستوى الخاص من البيانات جوانب محددة بحتة للمجتمع موضوع الدراسة وقد قسم هذا المستوى للجوانب الآتية :

١ — اجتماعى :

ويشمل : الانحرافات — المشاكل الاجتماعية — الاتجاهات السائدة — العادات — التقاليد — مدى ترابط المجتمع ودرجة انطوائه أو انبساطه — واتصاله بالمجتمع الخارجى .

٢ — طبى :

ويشمل ملخصا اكلينيكيا شاملا بقدر الامكان لدراسة بعض النواحى الطبية الهامة كالأمراض المتوطنة — الأمراض الناتجة عن سوء التغذية — الأمراض الباطنية — أمراض الأطفال — أمراض النساء — هذا بالاضافة الى الأمراض النفسية والعقلية .

٣ — تربوى :

ويشمل دراسة المستويات التعليمية والمستويات الثقافية والمعلومات العامة ووسائل الاتصال والاعلام والنشر .

٤ — نفسى :

ويشمل دراسة المستويات العامة للقدرات العامة والخاصة والمشاكل النفسية والاضطرابات النفسية .

٥ — تخطيطى وعمرانى :

ويشمل دراسة التخطيط العام لمنطقة البحث وحالة الوحدات السكنية بها بما فى ذلك المرافق والاضاءة والتهوية والمشاكل العامة للاسكان بها .

كما استقر رأى الهيئة على تكامل أدوات جمع البيانات بحيث تعمل فى اطار واحد على كلا المستويين ، ولذلك صممت الاستمارات الآتية :

١ — استمارات اجتماعية :

(أ) استمارة عامة تضمنت أسئلة للتعرف على الشكل العام للأسرة ، تركيبها ، عـدد أفرادها ، السن ، المهنـة ، درجة التعـليم ، الدخل ، الحالة الزواجيـة . هذا بالاضـافة الى أسئلة عامة تتعلق بالمسكن ومرافقه .

(ب) استمارة خاصة برب الأسرة .

(جـ) استمارة خاصة بربة الأسرة .

٢ ــ استمارات طبية :

(أ) استمارة فحص طبى شامل .

(ب) استمارة فحص أمراض نساء .

٣ ــ اختبارات نفسية وتربوية :

(أ) استمارة خاصة بالزواج لحصر الاستجابات فى مشكلات معينة.

(ب) استمارة خاصة بالزوجة .

(جـ) استمارة خاصة بالأبناء .

(د) اختبار ذكاء لفظى .

(هـ) اختبارات تحصيلية فى القراءة والحساب لغير الأميين من الأفراد

اختيار الباحثين وتدريبهم :

تم اختيار عدد ١٣ باحثا اجتماعيا وعقدت لهم دورة تدريبية لمـدة أسبوعين هدفت الى تعريفهم بأهداف البحث ومنهجه وادوات جمـع البيانات ، بالاضافة الى اعدادهم فنيا للنزول للميدان . كما قام الباحثون بالنزول الى المنطقة للتعرف عليها قبل بدء العمل الميدانى .

ورأت الهيئة الاستشارية أن تتم عملية جمع البيانات على الوجه الآتى :

١ ــ أن يقـوم باحث وباحثـة بزيارة الأسرة زيارة مبدئية للتعرف عليها واعطاء أفرادها فكرة واضحة عن البحث وفى أثناء هذه الزيارة يتم ملء الاستمارة العامة . وقبل الانتهاء من الزيارة تحدد الباحثـة موعدا مناسبا مع الزوجة وذلك لملء الاستمارة الخاصة بها . كما يحـدد الباحث موعدا مع رب الأسرة لملء الاستمارة الخاصة به أيضا .

٢ ــ يقوم الباحث بزيارة الأسرة مرة ثانية ، كذا الباحثة لملء الاستمارات الخاصة بربة الأسرة والزوجة ، كذا تحدد موعدا مع الأسرة بكاملهـا للتوجه الى مركز جمع المعلومات لاجراء الفحص الطبى والاختبـارات النفسية والتربوية .

اختيار العينة :

نظرا لأن المرحلة التمهيدية هدفت الى اختبار وسائل جمع البيانات ،

استقر الرأى على اختيار عينة عشوائية عرضية عن طريق الباحثين انفسهم ، اذ أن تمثيل العينة لم يكن موضع بحث فى هذه المرحلة التى هدفت الى اختبار منهج البحث ولا تعلق أهمية كبيرة على النتائج الا بالقدر الذى يحقق هذا الهدف .

مراجعة البيانات وتفريغها :

تمت مراجعة البيانات أولا بأول عقب ورودها من الميدان ، وكانت الاستمارات غير المستوفاة ترد مرة أخرى لاعادة استيفائها .

وبعد الانتهاء من بحث ستين أسرة بحثا شاملا بدأت عملية التفريغ يدويا وتم تصنيف الأسئلة مفتوحة النهاية بواسطة جميع الباحثين بالاشتراك مع الدكتور المشرف على البحث .

الفصل الثالث

النتـــائج المنهجية

هدفت المرحــلة التمهيدية الى اختبــار منهج البحث وأدوات جمــع البيانات . وطبقت المرحلة التمهيدية على عينة عرضية (٦٠ أسرة) فقط وافادت البيــانات التى جمعت فى تحــديد بعض جوانب الموضوعات التى تناولتها الدراسة ولم تحلل أو تفسر الا لالقــاء الضوء على جوانب النقص والقصور فى الاطار المرجعى للبيانات . هذا وقد أمكن التوصل الى بعض النتائج المنهجية الهــامة ذات الدلالة والتى تبعــا لها عدلت خطــة البحث وأدوات جمع بياناته .

المنهج المترابط : Interdiciplinary Method

يمكن تعريف البحث الاجتماعى عموما بأنه عملية استقصاء تهدف الى دراسة وتحليل وفهم السلوك الانسانى فى المحيط الاجتماعى . والســلوك الانسانى يتشكل وتتعدد مظاهره تبعــا للكثير من العوامل المترابطة التى تندرج تحت الكثير من العلوم الانسانية والطبيعية . وقد اتخذت الدراسات التى أجريت فى مجال هذه العلوم – والتى تهدف الى فهم السلوك الانسانى – خطاً واضحا يميل الى التخصص البحت والالتزام بالأطر المرجعية لهذه العلوم والنظر الى السلوك الانسانى من زاوية هذه الأطر فقط . وقد أدى ذلك الى التعمق فى المجالات التخصصية مما أضعف نتائج هذه الدراسات لبعدها عن النظرة الكلية لفهم السلوك الانسانى ، وعدم الاهتمام بعــلاقة العلوم وترابطها ، وأنها كلها تلتقى عند مركز واحد وهو الانسان وســلوكه الاجتماعى .

ولا شك أن تطور العلوم عامة يلازمه تطور البحث العلمى ، فكلاهمــا مكمل للآخر ان لم يكن البحث العلمى هو الباعث للعلوم عامة . والدارس لتطور العلوم الانسانية يلاحظ بلا عنــاء انبثاقها من الفلسفة أساسا ، ثم ظهورها فى شكل علوم منفصلة لها كيانها ونظرياتها المختلفة . وازدادت الخطوط الفاصلة بين هذه العلوم وضوحا فى مطلع هذا القرن . وان كانت هذه الخطوط الفاصــلة قد أفادت هذه العــلوم كثيرا فى زيادة التعمق فى مجالاتها ، الا أنها باعدت بينها وبين الهدف العام الذى تصبو اليه . ففى الاندفاع نحو التخصص المتعمق ضاعت معالم الاطار المرجعى العام الذى

يجب أن يدرس من خلاله السلوك الانسانى . كما ظهرت فجوات كثيرة بين العلوم بعضها وبعض مما أدى الى ظهور الكثير من العلوم التى تربط بين أكثر من علم واحد مثل علم النفس الاجتماعى وعلم النفس التربوى والأنثروبولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا الاجتماعية .. الخ . وان دل ذلك على شىء فانما يدل على الشعور بترابط العلوم الانسانية جميعها وصعوبة تفسير السلوك الانسانى من خلال زاوية تخصصية ضيقة . كما يدل أيضا على اتجاه ترابط هذه العلوم ببعضها البعض وأن الانفصال الذى حدث بينها كان انفصالا واهيا أفاد فقط فى زيادة التعمق فى مجالاتها وتوضيح معالمها وجوانبها .

ويعتبر المنهج المترابط امتدادا طبيعيا لهذا الاتجاه ، فالمنهج المترابط يقوم أساسا على مبدأ النظرة الكلية للسلوك الانسانى فى المحيط الاجتماعى وفى سبيل تحقيق ذلك يسعى الى ربط العلوم المختلفة التى تؤثر على سلوك الانسان وتشكل أنماطه المتعددة .

ويعتبر بارسونز وكلوكهون وثومسون من انصار مدرسة المنهج المترابط والمؤمنين بها . فهم يتفقون جميعا فى أن طبيعة السلوك الانسانى المترابطة لا يمكن أن تدرس أو تفهم الا بعبور الحدود والفواصل المختلفة التى تقوم بين العلوم الانسانية .

وقد أمكن من خلال اجراء المرحلة التمهيدية اختبار تطبيق هذا المنهج ، واتضح للهيئة الاستشارية للبحث فائدة هذا المنهج لأسباب متعددة .

أ — أن الدول النامية ، التى تهدف الى دفع عجلة التطور والتقدم بأقصى سرعتها ، يجب أن تشكل فلسفة خاصة بمناهج بحوثها تتفق وظروفها الثقافية والمادية . ولذلك فان البحوث المتخصصة فى مجال دراسة السلوك الانسانى يجب أن تسبقها بحوث مترابطة متعددة توضح طبيعة هذا السلوك وحجم المشكلات الاجتماعية والثقافية والنفسية والتربوية والصحية التى تعينها هذه الدول . والجمهورية العربية المتحدة وهى فى مرحلة انطلاقها يجب أن ترتبط فلسفة بحوثها العلمية بواقع نهضتها . ويعتبر المنهج المترابط وسيلة فعالة لتوجيه البحث العلمى توجيها صحيحا لتحقيق نتائج فعالة تساعد على دفع عجلة السلوك الانسانى .

٢ — أن المنهج المترابط يفيد كثيرا فى تقريب وجهات النظر المتعددة التى تفسر السلوك الانسانى وأنماطه . هذا بالاضافة الى توضيح الارتباطات والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المتعددة التى تؤثر على السلوك الانسانى .

٣ – أن المنهج المترابط يفيد فى جمع قدر كبير من البيانات الأساسية التى تفيد كثيرا فى تحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية ، كما تعطى صورة كاملة واضحة عن مجتمع الدراسة .

كما اتضح للهيئة بعض الصعوبات الخاصة بتطبيق هذا المنهج يمكن ايجازها فيما يلى :

١ – يحتاج تطبيق المنهج المترابط تدريبا علميا للباحثين فى جميع المجالات موضوع الدراسة وفهما دقيقا للمنهج ذاته .. كما يتطلب أيضا اتفاق الباحثين على الاطار المرجعى العام للبيانات .

٢ – يحتاج تطبيق هذا المنهج ايضا الى دقة بالغة فى تحديد العوامل والمتغيرات والمعايير التى تستخدم فى تحليل وتفسير البيانات ، كذا تحديد الارتباطات المختلفة للمتغيرات سواء بالنسبة للتخصص الواحد وبين التخصصات بعضها البعض .

هذا وقد ازدادت الهيئة خبرة بهذا المنهج أثناء اختباره كما اعتبرت المرحلة التمهيدية فترة لتدريب الباحثين من جميع التخصصات على هذا المنهج .

أدوات جمع البيانات :

حددت الهيئة الاستشارية أدوات جمع البيانات كما سبق وأوضحنا ، وتشمل استمارات اجتماعية وطبية واختبارات نفسية وتربوية . وقد هدفت المرحلة التمهيدية لاختبار أدوات جمع البيانات ولذلك عقدت الهيئة عدة اجتماعات ناقشت فيها أدوات جمع المعلومات وما أسفرت عنه تجربتها كما أدخلت الكثير من التعديلات عليها .

واتضح خلال هذه الاجتماعات بعض القصور فى الاستمارات الاجتماعية فقد لوحظ أن الاختبارات الطبية والنفسية شملت جميع أفراد مجتمع العينة فى حين أن الاستمارات الاجتماعية كانت قاصرة على رب وربة الأسرة فقط . لذلك قررت الهيئة استكمال هذا النقص بعمل استمارات للأبناء ما بين ١٢ ، ١٨ سنة .

كما اتضح صعوبة استخدام الوسائل الانثروبولوجية فى جمع البيانات وذلك لأسباب عدة أهمها عدم توفر الباحثين المدربين على استخدام هذه الوسائل (الملاحظة البسيطة أو المنظمة بالمشاركة وبدون مشاركة) . وقد استقر رأى اللجنة الاجتماعية على اضافة بعض الأسئلة التى تتعلق بانطباعات الباحث التى يمكن تكوينها عن طريق الملاحظة كذا قررت دراسة بعض الأسر دراسة وافية متعمقة بعد الانتهاء من جمع البيانات عن جميع أسر العينة .

وقد قامت كل لجنــة من اللجان بمراجعــة استماراتها ، ثم عرضت الاستمارات جميعا على الهيئــة لاقرارها . وقد ظهر أثنـــاء مناقشــة الاستمارات فى صورتها النهائية رأيان ينادى الأول باستبعاد جميع الأسئلة المكررة من الاستمارات المختلفة وينادى الثانى بتأكيد ضرورة الابقاء عليها اذ أنها تساعد على الوقوف على مدى صحة اجابات المفحوصين . واستقر راى الهيئة على الابقاء على الأسئلة المكررة .

تحليل وتفسير البيانات :

جابهت الهيئــة الكثير من الصعوبات أثنـــاء اجراء عمليات التحليل والتفسير . فقد قام كل فريق باجراء تحليل لبياناته فقط ، ثم اجتمعت الهيئة وقررت تحــديد عوامل معينة محــددة يمكن على أساســها تحليل البيانات فى جميع التخصصات وحددت الهيئــة العوامل الآتية كأســاس لتحليل البيانات .

١ — حالة الســكن .

٢ — المستوى الاقتصادى .

٣ — المستوى الثقافى .

٤ — عدد أفراد الأسرة .

ونظرا لتفريغ البيانات يدويا كان من الصعب معاملة البيانات احصائيا . ولذلك استقر رأى الهيئة على اغفال جانب التحليل الاحصائى للبيانات ، ويكتفى بعرضها فقط وتفسيرها فى هذه المرحلة ، حيث أن الهدف الرئيسى للبحث كان اختبار منهج البحث وأدوات جمع البيانات فقط على أن تقوم الهيئة بتحديد اطار واضــح لخطة التحليل الاحصـــائى للبيانات على أن تشمل جانبين هامين (أولا) المتغيرات المختلفة فى التخصص الواحد والتى يمكن الكشــف عن العــلاقات بينها . (ثانيا) المتغــيرات المختلفــة بين التخصصات التى تكشف عن العلاقات بينها .

المرحلة النهائية للبحث :

بعد انتهاء الهيئة الاستشارية من تقييم المرحلة التمهيدية قامت بتحديد عينة البحث (٦٠٠ أسرة) بمعاونة مصلحة التعبئة العامة والاحصاء وبدأت فى تنفيذ المرحلة فى نوفمبر ١٩٦٣ .

اقرأ فى العدد القادم

من البحوث والدراسات

العلاقة بين المستوى الاقتصادى ، الاجتماعى للوالدين وبين طموحهم فيما يختص بمستقبل أطفالهم .	**للدكتور م. عماد الدين اسماعيل**
التنميـة الاقتصـادية والتغيـر الاجتمـاعى فى افريقيـا . مثـال من السودان : مشروع الزاندى	**للدكتور احمد أبو زيد**
دراسة كميـة لاختبـار بقع الحبر « الرورشاخ » على عينة من طالبات كلية المعلمات	**للدكتور عماد الدين سلطان**
نتائج بحث التليفزيون العربى	**للدكتور محسن عبد الحميد**
الرموز العربية لتقديرات الرورشاخ	**للدكتور سعد جلال**

من البحوث الجارية بالمركز

بحث الاسكان الريفى

هـذا بالاضـافة الى الأخبار العلمية ، والمؤتمرات ، وعرض لأحدث المؤلفات العلمية فى ميادين العلوم الاجتماعية

أثر الاصابة بالبلهارسيا والأمراض الطفيلية الأخرى علي الذكاء والمستوى التحصيلي لتلاميذ المرحلة الأولى

للدكتور سعد جلال

(١)

مشكلة البحث وخطة الدراسة

مشكلة البحث والغرض منه ، فروض البحث ، البحوث السابقة ، المجال الجغرافي للدراسة ، المجال البشرى ، المجال الزمنى ، التمهيد للمشروع ، خطة البحث ، الفحص الطبى ، الاستمارة الاجتماعية ، الاختبارات التحصيلية والاختبار العقلى ، جمع المعلومات ، تفريغ البيانات .

مشكلة البحث والغرض منه :

فى صيف عام ١٩٦٢ تقدم معهد الأبحاث لطب المناطق الحارة التابع لوزارة الصحة العمومية برغبته فى القيام ببحثلبيان مدى انتشار الاصابة بالبلهارسيا ، وأثر الاصابة بها على الذكاء ، على أن يجرى البحث فى قرية وراق الحضر التابعة لمركز امبابة بمحافظة الجيزة . فتكونت هيئة للبحث يمثل معهد الابحاث فيها الدكتور أحمد عبد الله مدير عام المعهد والدكتور بدران الاخصائى به ، ويمثل المركز فيها الدكتور سعد جلال الخبير الأول بالمركز ورئيس وحدة البحوث النفسية والتربوية ويشرف على البحث *

وتبلورت المناقشات فى الاجتماعات الأولى للهيئة فى أنه بدلا من الاقتصار على بحث أثر البلهارسيا على الذكاء تمتد الدراسة فتشمل أثر الأمراض الطفيلية بما فى ذلك البلهارسيا على القدرة العقلية والتحصيل المدرسى لتلاميذ المرحلة الأولى . وبذا تكون الدراسة أعم وأشمل .

والخطة المبدئية التى تم الاتفاق عليها هى الفحص الطبى الشامل لعينة من تلاميذ المرحلة الأولى ببلدة وراق الحضر ثم مقارنة مجموعة من التلاميذ المصابين بالأمراض الطفيلية وخاصة البلهارسيا بغيرهم من التلاميذ غير المصابين فى القدرة العقلية والتحصيل المدرسى .

---

* كان من ضمن هيئة البحث الأستاذ صلاح الدين محمد المفتش بادارة رعاية الشباب بوزارة التعليم والأساتذة محمد عبد الوهاب منصور ومحمد هاشم داود ، ومحمد اسماعيل القوصي من رؤساء مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية بالقاهرة والجيزة .

ولما كانت الاصابة بالبلهارسيا قد تؤدى بصاحبها الى المرض بالأنيميا وقد يكون للأنيميا أثر فى التحصيل ، فقد رئى أن تتم مقارنة مجموعة من المصابين بالبلهارسيا والمرضى بالأنيميا بمجموعة من غير المصابين ويعانون من الأنيميا أيضا ، ثم المقارنة بين أفراد هاتين المجموعتين والمصابين بالبلهارسيا وغير المصابين بها ممن لايعانون من الأنيميا .

وجملة القول أن الأسئلة التى تحاول هذه الدراسة الاجابة عليها هى :

١ — ما مدى انتشار الأمراض الطفيلية وبخاصة البلهارسيا والانكلستوما والديدان المعوية بين تلاميذ المرحلة الأولى فى بلدة وراق الحضر .

٢ — ما أثر هذه الأمراض الطفيلية وبخاصة البلهارسيا على المستوى التحصيلى والقدرة العقلية للتلاميذ .

٣ — اذا لم يكن للبلهارسيا أثر مباشر على التحصيل والقدرة العقلية ، فهل لما تسببه البلهارسيا من أنيميا أثر على القدرة العقلية والتحصيل المدرسى .

فروض البحث :

وفى ضوء الأسئلة السابقة ، كانت فروض البحث كالآتى :

١ — لما كان مشروع تطهير قنوات المنطقة قد تم فى سنة ١٩٥٤ ، وانخفضت فى أثره نسبة الاصابة بالبلهارسيا بين تلاميذ المنطقة ، ثم أخذت فى الارتفاع بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٩ ، فمن المتوقع اطراد نسبة الزيادة حتى تصل الى معدلها فى المنطقة وقبل عملية التطهير .

٢ — عدم وجود أثر مباشر للبلهارسيا على الذكاء والتحصيل ، وذلك لأنه اذا كان لها أثر فهذا قد يكون عن طريق ما تؤدى اليه من مضاعفات جسمانية . ولما كانت المضاعفات الجسمانية لا تظهر الا بطول مدة الاصابة وحدتها ، ونظرا لأن السن التى تم اختيار العينة منها لا تسمح بالتأكد من طول مدة الاصابة والحدة ، لن تكون للمضاعفات الجسمانية أثر فى هذه السن .

٣ — من المضاعفات التى تم توقعها ، والتى رئى أنه يمكن الكشف عنها ، هى الاصابة بالأنيميا نتيجة للمرض بالبلهارسيا ، لذا نتوقع انه اذا كان للبلهارسيا أى أثر على القدرة العقلية والتحصيل ، فقد يكون هذا الأثر نتيجة للأنيميا الناشئة عن البلهارسيا .

٤ — لما كانت الأمراض عامة يقل توافرها كلما ارتفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، فاننا نتوقع أن المصابين بالبلهارسيا سيكونون أقل فى المستوى الاجتماعى والتحصيل من غير المصابين منهم .

البحوث السابقة :

ليس من المعروف تماما أثر المرض بالبلهارسيا على الذكاء والقدرة على التحصيل . وقد أثار الدكتور خليل عبد الخالق عام ١٩٥٢ هذا الموضوع وطالب باستعمال اختبارات الذكاء لمعرفة تأثير الأمراض الطفيلية على قدرة تلاميذ المدارس على التحصيل .

وفى عام ١٩٥٩ درس كيرشو وزملاؤه Kershew etal تأثير الاصابة التجريبية على ذكاء الحيوانات ، وقد وجدوا أن الاصابة الخفيفة بالبلهارسيا تعوق عملية التعلم . وقد قدروا عدد الاخطاء التى ترتكبها الفئران البيضاء فى العثور على طريق معقد للوصول الى غذائها ووجدوها تفوق فى عددها فى الفئران المصابة عن عددها فى الفئران غير المصابة . كما أثبتوا بعد ذلك ان الاصابة وان عاقت عملية التعلم فانها لا تؤثر فى المعلومات التى حصلت فعلا ولا تعوق تذكرها .

وأثبت هؤلاء الباحثون أن هذه الأخطاء فى الوصول ليست ناشئة عن نقص فى القدرة العضلية الجسمية .

وقام الدكاترة أحمد عبد الله وعماد اسماعيل وأحمد بدران عام ١٩٦٠ ببحث أولى لتقدير مستوى الذكاء باستعمال مقياس وكسلر بلفيو معدلا بما يلائم البيئة المصرية وقد وجدوا انخفاضا فى مستوى ذكاء فريق مصاب بالبلهارسيا (خالين من مضاعفاتها) بالمقارنة بفريق مماثل غير مصابين بها وقرروا أن هذا الانخفاض كان انخفاضا عاما ولا يمكن ارجاعه الى نقص فى ناحية معينة من نواحى القدرة العقلية والذكائية .

المجال الجغرافى للدراسة :

وقع اختيار معهد الأبحاث على قرية وراق الحضر بالذات لما له من جهود سابقة فى المنطقة . اذ قامت اللجنة المصرية الأمريكية المشتركة لشئون الصحة العامة باختيار هذه المنطقة فى عام ١٩٥٤ لتنفيذ مشروع مقاومة البلهارسيا بالمبيدات الحديثة . وكانت المنطقة التى شملها المشروع تضم قرية وراق الحضر وسبع قرى أخرى هى وراق العرب وميت عقبة ، وبشتيل ، وجزيرة محمد ، وطناش ، وسقيل ، والقراطين . وتحتوى هذه المنطقة على شبكة مائية من الرى والصرف يبلغ طولها حوالى ٢٠٠ ك . م وتبلغ مساحتها ٨٨٧٨ فدانا .

وكان الغرض الأساسى لهذا المشروع هو تجربة مادة الصوديوم بنتاكلور فينيت لأول مرة فى مصر وذلك لمعرفة صلاحيتها كمبيد قاتل للقواقع تحت تأثير العوامل الطبيعية فى مصر وذلك بعد أن ثبت نجاح هذه

المادة فى قتل القواقع فى عدة بلاد أخرى . وكذلك اثبات امكان انخفاض نسبة الاصابة بالبلهارسيا بين الأهالى اذا استعملت طرق المقاومة وحدها دون العلاج .

وترجع اسباب اختيار هذه المنطقة لذلك المشروع الى :

١ — وجود نوعى القواقع الناقلة للبلهارسيا بكثرة وهما قوقع البايوملاريا الكسندرينا الناقل للبلهارسيا المعوية ، وقوقع البولينس ترنكاتس الناقل للبلهارسيا البولية .

٢ — انتشار البلهارسيا البولية بين سكان هذه المنطقة ، اذ بلغت نسبة الاصابة بالبلهارسيا البولية بين تلاميذ المدارس التى فى منطقة المشروع ٤٠ ٪ ، والبلهارسيا المعوية ٥ ٪ ، وذلك فى الفحص المبدئى الذى تم خلال عام ١٩٥٣ .

وقد لوحظ أنه بعد تنفيذ المشروع استمر الانخفاض التدريجى فى نسبة الاصابة بين التلاميذ بالبلهارسيا بنوعيها سنة بعد أخرى كما هو مبين بالجدول رقم(١) حتى عام ١٩٥٨

جدول رقم (١)

يبين نسبة الاصابة بالبلهارسيا بين تلاميذ منطقة وراق الحضر فى الفترة ما بين ١٩٥٣ — ١٩٥٨

السنة	البلهارسيا البولية			البلهارسيا المعوية		
	مجموع من فحصوا	الايجابى	النسبة	مجموع من فحصوا	الايجابى	النسبة
١٩٥٣	١٤٤٧	٥٨٢	٤٠ر٢	١٤٣٧	٧٢	٥ر
١٩٥٤	٢٥٨٢	٩٨٩	٣٨ر٣	٢٤٩٦	١١٠	٤ر٤
١٩٥٥	٢٧٤٦	٨٨٤	٣٢ر١٩	٢٦٥٧	٧٩	٢ر٩٧
١٩٥٦	٢٧٥٠	٧١٣	٢٥ر٩	٢٦٦٩	٥٢	١ر٩
١٩٥٧	٢٤٨٦	٥٨٩	٢٣ر٧	٢٣٥٦	٤٣	١ر٨
١٩٥٨	٢٧١٩	٥٩٨	٢١ر٩	٣٠٥١	٣١	١ر

ثم لوحظ ارتفاع طفيف فى نسبة الاصابة خلال عام ١٩٥٩ ، وبرر ذلك بهجرة الاهالى الى هذه المنطقة بعد أن تحولت الى منطقة صناعية ، والى بناء المساكن الشعبية ، وبرر كذلك بأن صغر حجم المساحة المخصصة للمشروع تؤدى حتما الى احتمال اصابة الاهالى بالبلهارسيا من المجارى المائية الملاصقة للمشروع والشديدة الاصابة بالقواقع بالرغم من خلو منطقة المشروع منها .

لم يفحص تلاميذ المنطقة بعد ذلك وبدت أهمية فحصهم لمعرفة المدى الذى وصلت اليه الاصابة فيما بينهم . وكان هذا أحد أهداف هذه الدراسة. ووقع الاختيار على بلدة وراق الحضر من بين القرى التى كان يشملها المشروع لوجود مدرستين بها تعملان فى فترة واحدة ، وقد فضلت على قرية وراق العرب التى توجد بها مدرستان أيضا بيد انهما تعملان فى فترة صباحية وفترة مسائية ، وقد رئى أن توزيع التلاميذ على فترتين قد يؤدى الى تحيز فى اختيار العينة مما قد يؤثر فى النتائج التى يتم التوصل اليها لاختلاف ظروف تلاميذ الفترة الاولى عن ظروف تلاميذ الفترة الثانية المسائية ، لذا رئى اختيار مدرستى وراق الحضر كمصدر للعينة التى سيجرى عليها البحث .

المجال البشرى :

ونقصد بالمجال البشرى هنا العينة التى سيجرى عليها البحث — وقد استقر الرأى على أن تؤخذ العينة من تلاميذ مدارس البلدة ، اذ أن المدارس بصفة عامة تعتبر نقطا للتجمع يمكن اتخاذها مصادر لعينات ممثلة لابناء البيئة ، ولأن الجهود السابقة لمعهد الأبحاث كانت على تلاميذ المدارس . ولما كانت القرية لا يوجد بها الا مدرستان من مدارس المرحلة الأولى فقد حتمت الضرورة القيام بالبحث على عينة من تلاميذ هاتين المدرستين .

ولما كان من المرجح أن نسبة الاصابة بالبلهارسيا تزيد بزيادة السن وذلك لازدياد فرص تعرض الطفل للاصابة كلما نما وتحرر من البيئة المنزلية، فقد استقر الرأى على اختيار العينة من بين تلاميذ الصفوف الرابع والخامس والسادس فقط اى الذين تقع اعمارهم ما بين ٩ ، ١٢ سنة ، اذ أن تلاميذ الصفوف الاولى وهم الذين تقع اعمارهم ما بين السادسة والتاسعة تقل فرص تعرضهم للاصابة عمن هم أكبر منهم سنا .

ومما حتم ضرورة اختيار العينة من الصفوف الدراسية المتقدمة عدم وجود اختبارات جمعية مقننة على مستوى الدولة لتلاميذ المرحلة الأولى من سن ٦ سنوات الى سن ٨ سنوات ، اذ يحتاج من هم فى هذه السن الى اختبارات لا تتطلب القراءة او اجادة اللغة .

ولما كان المشرف على البحث قد سبق له تطبيق اختبارات لقياس القدرة العقلية والتحصيل المدرسى على عينة ممثلة لتلاميذ المرحلة الاولى فى مدينة الاسكندرية سنة ١٩٦١ وهى أصلا من تقنين وزارة التربية والتعليم والهيئة المصرية الامريكية المشتركة للتعليم ، وتوجد لهذه الاختبارات معاييرها كما أن لها درجات ثباتها ودرجات صدقها فقد رئى استخدام هذه الاختبارات فى هذا البحث لانها خاصة بالاعمار الزمنية التى تم الاتفاق على اجراء البحث

عليها — وقد رئى أن تشمل الدراسة جميع التلاميذ فى المدرستين فى الصفوف ٤ ، ٥ ، ٦ .

وقد رئى الاقتصار على عينات من هذه الصفوف بالذات لتوقف هذه الاختبارات على القدرة على القراءة . اذ من المسلم به أن التلميذ الذى يكون فى مستوى عقلى متوسط يتمكن من اجادة القراءة نسبيا اذا ما وصل الى هذه المرحلة اللهم الا اذا تدخلت عوامل أخرى . كما أن هناك احتمالا كبيرا فى أن التلميذ الذى يتخلف فى تحصيل القراءة فى التاسعة أو العاشرة يكون لمستواه العقلى أثر فى تخلفه . وبالتالى يحدد الاختبار اللغوى مستواه بالنسبة لزملائه .

المجال الزمنى :

وضعت خطة البحث فى صيف عام ١٩٦١ على أن يتم البدء فى تنفيذها فى شهر اكتوبر عند بدء الدراسة . وقد استغرق البحث طيلة العام الدراسى ١٩٦٢ — ١٩٦٣ وانتهى فى يولية عام ١٩٦٣ ، اذ جمعت مادة البحث فى الفترة ما بين شهرى يناير ومارس وتم تناولها احصائيا فى الفترة ما بين شهرى ابريل ويونيه ، وأعد هذا التقرير فى شهر يوليه .

التمهيد للمشروع :

لما كان البحث سيجرى على تلاميذ للمدارس كان لابد من استئذان مديرية الجيزة التعليمية التى تتبع لها مدارس وراق الحضر فى أجراء البحث . وقد وافقت المديرية على اجراء البحث وقدمت معونتها التامة عن طريق المدير المساعد للتعليم الابتدائى ومفتش القسم فى وراق الحضر ، وناظرة وناظر المدرستين والمعلمات والمعلمين فيهما .

ولما كانت خطة البحث قد تضمنت دراسة أفراد العينة من الناحية الاجتماعية بالاضافة الى تطبيق الاختبارات العقلية والتحصيلية رأت هيئة البحث أن تضم اليها مندوبا من ادارة رعاية الشباب وعددا من الاخصائيين الاجتماعيين ممن أتموا برنامج التوجيه النفسى والارشاد بكلية التربية ويعملون بمكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية لصلتهم بالمدارس ، ولمساس موضوع البحث بنشاطهم فى المكاتب ولتدريبهم على اعطاء الاختبارات ، فتم انتداب ثلاثة عشر اخصائيا واخصائية منهم للقيام بالبحوث الميدانية وتطبيق الاختبارات بعد تدريبهم التدريب الكافى على ما سيعهد اليهم القيام به .

خطة البحث :

ا) تقرر كما سبق الذكر اتخاذ كل تلاميذ وتلميذات الصفوف الرابع والخامس والسادس بمدرستي وراق الحضر كعينة للبحث على أن يقوم معهد الأبحاث بفحصهم اكلينيكيا لتقسيمهم الى مجموعتين احداهما سليمة ضابطة خالية من الأمراض الطفيلية ، والثانية مصابة بأى من الأمراض الطفيلية ، ويحدد المرضى بالانيميا سواء فى المجموعة السليمة أو المجموعة المصابة على أساس بيان درجة الهيموجلبين بالدم .

ب) تصمم استمارة بحث اجتماعى تضم البيانات الضرورية عن كل تلميذ وتلميذة فى العينة .

جـ) تطبق اختبارات جمعية لقياس التحصيل المدرسى فى اللغة العربية (فهم القراءة) واللغة العربية (الاستعمال اللغوى) ، وفى الحساب (عمليات) ، وفى الحساب (مسائل) واختبار للقدرة العقلية على أن تتم مقارنة المجموعة السليمة الضابطة ، والمجموعة المصابة فيما تتضمنه الاستمارة الاجتماعية وفى نتائج هذه الاختبارات . كما تقارن كل فئة من الفئات المصابة بمرض طفيلى معين بالمجموعة السليمة الضابطة ، ثم تتم المقارنات بين المجموعات المصابة بالانيميا .

* * *

(ا) الفحص الطبى :

تقرر أن يفحص التلميذات والتلاميذ فحصا شاملا يشمل فحص القلب اكلينيكيا ، وفحص الرئتين ، والبطن مع الاهتمام خاصة بحالة الكبد والطحال ، والكشف عن وجود أى تضخم بها (اذ ينشأ هذا عن الاصابة بالبلهارسيا) على أن يشمل الفحص أيضا سلامة الجهاز العصبى المركزى اكلينيكيا ، وتسجيل اية ملاحظات يراها الطبيب الفاحص مثل وجود تضخم فى الغدة الدرقية أو وجود علامات ظاهرة لاضطراب **الغدد** الصماء أو وجود طفح جلدى ... الخ .

كما تقرر ان يتبع الفحص الاكلينيكى فحص معملى يشمل فحص البول فحصا كاملا للكشف وعن وجود بويضات البلهارسيا على الخصوص ، وفحص البراز بطريقة التعويم والترسيب ، وكذا فحص الدم لبيان كمية الهيموجلوبين فيه .

(ب) الاستمارة الاجتماعية :

صممت استمارة اجتماعية تكشف عما يأتى بالنسبة لكل تلميذ :

ا — بيانات أولية : وتشمل الاسم ، والصف ، وتاريخ الميلاد ، ومحل الميلاد .

٢ – بيانات عن الأب أو ولى الأمر ومستواه التعليمى ، ومهنته ، ودخله الشهرى .

٣ – بيانات عن تكوين الأسرة من حيث عدد أفرادها ، وصلتهم بالطفل ومستواهم التعليمى ، ومركز الطفل فى الاسرة ، والحالة المدنية للآباء .

٤ – التاريخ الدراسى للتلميذ ، وخاصة رأى رائد الفصل فى تحصيله العلمى وفى ذكاء التلميذ ، ومدى مواظبة التلميذ على الدراسة .

٥ – المسكن فيما اذا كان ملكا أو ايجـارا ، مستقلا أو مشتركا ، مضـاء بالكهرباء أو الغاز ، وتجرى فيه مياه الشرب أم لا .

(جـ) الاختبارات التحصيلية والاختبار العقلى :

١ – اختبار اللغة العربية (فهم القراءة) .

يهدف هذا الاختبار الى بيان القدرة على فهم القراءة ، وهو يتكون من ٢٥ عنصرا كل عنصر فيها عبارة عن فقرة تقرر حقيقـة أو بعض الحقائق يتلوها سؤال أو عدة أسئلة – وعلى التلميذ أن يختار الاجابة الصـحيحة للسؤال من عدة اجابات من أمثلة ذلك :

لها جناحان لا تطير بهما ، نأكل لحمها وبيضها . واذا رقدت على البيض مدة خرجت منه أفراخ صغيرة .. ما هى ؟

الأرنب ، العصفورة ، الدجاجة . وعلى التلميذ أن يضع علامة أمام الدجاجة وهى الاجابة الصحيحة .

وتتدرج الاسئلة فى الصعوبة من حيث زيادة طول الفقرات وتعـدد الاسئلة عليها وهى كلها من نوع الاسئلة المألوفة فى اختبارات اللغات التى تسمى بأسئلة الفهم .

والزمن المحدد للاجابة على هـذا الاختبار هو ٢٥ دقيقة+٢.٠ دقيقة للتعليمات .

٢ – اختبار اللغة العربية (الاستعمال اللغوى)

ويهدف هذا الاختبار الى بيان القدرة على الاستعمال اللغوى والقواعد النحوية ، لذا تنصب الأسئلة فيه على استعمال الضمائر وأسماء الاشارة والمنادى وما اليها ، كما ينصب على نواحى الاعراب المختلفة . ويتكون الاختبار من ٥٥ عنصرا منتظمة فى اثنى عشر سؤالا . من عينة هذه الأسئلة :

كل جملة من الجمل الآتية يلزمها اضافة كلمة قبلها من الست كلمات الآتية :

ضع علامة (x) تحت الكلمة المناسبة :

	انـا	أنت	نحن	هـو	هى	هـم
لا يلعب معنا						
يلعبون معنا						
تلعب مع أصحابها						
تلعب مع أصحابنا						
أريد أن أقابلك						
طلبت منى ذلك						

والزمن المحـدد للاجابة على هـذا الاختبـار ٤٥ دقيقة + ١٥ دقيقة لالقاء التعليمات .

٣ ـ الحساب (المسائل)

والمقصود من هذا الاختبار هو بيان القدرة على حل المسائل الحسابية ويتكون من ٤٥ مسألة من المسائل الحسابية التى تتطلب القيام بعمليات جمع وضرب وقسمة بسيطة كذا استخـدام الكسور والموازين والمكاييل وما اليها ومن أمثلة هذه المسائل . اشترى محمـد ٦ كراسات واشترى محمود ١٣ واشترى مصطفى ١٥ فكم عدد الكراسات التى اشتراها الثلاثة ؟ وعلى التلميذ أن يكتب الاجابة فى مساحة مخصصة لذلك أمام السؤال .

والزمن المحدد لهذا الاختبار هو ٤٥ دقيقة + ١٥ دقيقة لالقاء التعليمات.

٤ ـ اختبار الحساب (العمليات)

ويهدف هذا الاختبار الى بيان القدرة على اجراء العمليـات الحسابية ويتكون من ٤٢ عملية من عمليات الجمع والضرب والقسمة التى تشـمل الأرقام الصحيحة والكسور .

والزمن المخصص للاجابة هو ٤٥ دقيقة + ١٥ دقيقة للتعليمات .
وهذا الاختبار وسـابقه ترجمة لاختبـارين من اختبـارات جامعـة ستانفورد للتحصيل وقد قام بترجمتها قسم البحوث التربوية بالهيئـة المصرية المشتركة للتعليم سنة ١٩٥٦ .

٥ ـ اختبار القدرة العقلية :

وهذا الإختبار من نوع اختبارات القدرة العقليـة العامة الجمعيـة ،

ويتكون من ٥٠ سؤالا . وعلى التلميذ أن يختار الاجابة الصحيحة على كل سؤال من خمس اجابات مكتوبة أمامه وعليه أن يضع علامة (×) فى دائرة من خمس دوائر يدل رقمها على الاجابة الصحيحة وتتضمن الأسئلة مسائل حسابية ومسائل على العلاقات المساحية والمعلومات العامة والمتواليات العددية واللغة وما اليها .

والزمن المخصص للاجابة على هذا الاختبار هو ٤٥ دقيقة + ١٥ دقيقة للتعليمات .

ويلاحظ أن التعليمات فى كل هذه الاختبارات تتضمن تدريب التلميذ قبل الاجابة على أسئلة مشابهة لمحتويات الاختبارات .

وتتراوح معاملات ثبات هذه الاختبارات ما بين ٨٤ر٠ ، ٩٠ر٠ باستخراجها من درجات ١٠٠ تلميذ وتليمذة تم اختيارهم من عينة بحث مدينة الاسكندرية فى عام ١٩٦١ البالغ عددها ٥٠٠ بالطريقة العشوائية المنظمة اذ أعطيت درجات مسلسلة لورقات الاجابة مبتدئين بتلاميذ الصف الرابع وتنتهى بتلاميذ الصف السادس بعد ترتيبهم تبعا للحروف الأبجدية للأسماء ثم استخراج ورقات الاجابة التى تقبل أرقامها المسلسة القسمة على خمسة ، فتجمعت بهذا الشكل مائة درجة على كل من هذه الاختبارات .

ولما كانت لدينا صورة واحدة من كل هذه الاختبارات لم يكن هناك بد من استخراج درجات الثبات بايجاد معامل الارتباط بين نصفى كل اختبار .

ولما كانت الأسئلة فى كل اختبار مرتبة تبعا للصعوبة ، ولما كان هناك احتمال آخر فى أن التلاميذ قد أعطوا اهتماما للأسئلة المتقدمة على الأسئلة المتأخرة نظرا لعدم تعودهم على مثل هذا النوع من الاختبارات وعدم قدرة التلميذ فى هذه السن على توزيع الوقت المخصص للاجابة على كل الأسئلة تقرر استخراج درجة الثبات بايجاد معامل الارتباط بين الأسئلة الفردية والأسئلة الزوجية وقد استغلت معادلة جطمان فى ذلك .

وتتطلب هذه المعادلة استخراج درجة معامل الانحراف للمدرجات الفردية ومعامل الانحراف للمدرجات الزوجية واستخراج معامل الانحراف للدرجات الكلية ثم التعويض فى المعادلة التالية :

$$ر = ٢ \left[١ - \frac{(\text{معامل الانحراف للدرجات الفردية})^٢ + (\text{معامل الانحراف للدرجات الزوجية})^٢}{(\text{معامل الانحراف للدرجات الكلية})^٢} \right]$$

جمع المعلومات :

١ – حصلت هيئة البحث من المدرستين على كشوف بأسماء التلاميذ والتلميذات فيهما والصفوف الرابعة والخامسة والسادسة . ويبين الجدول التالى عدد التلاميذ المقيدين بهذه الصفوف من واقع سجلات المدرسة والذين يمثلون العينة الأصلية التى بدأ بها البحث .

جدول رقم (٢)

يبين عدد تلاميذ الصفوف الرابع والخامس والسادس بالمدرستين

	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	الجملة
المشتركة بنات	١٠٠	٤٨	٥١	١٩٩
المشتركة بنون	٥٢	٨٦	٥٥	١٩٣
الجملة	١٥٢	١٣٤	١٠٦	٣٩٢

وقام كل اخصائى من اخصائى مكاتب الخدمة الاجتماعية بملء حوالى ٣٠ استمارة لثلاثين تلميذا وتلميذة من أفراد هذه العينة خلال شهر فبراير سنة ١٩٦٣ ، وكانت مصادر المعلومات لملء الاستمارات هى السجلات المدرسية ورائد الفصل ، ووالد التلميذ أو والدته أو ولى أمره . ومماتجدر الاشارة اليه هنا أنه قد وجد فى المدرستين سجل واف لكل تلميذ قلما يوجد مثيل له فى كثير من المدارس .

٢ — وطبقت الاختبارات على أفراد العينة فى مدرسة البنات المشتركة فى أيام ٣٠ ، ٣١ مارس وأول ابريل سنة ١٩٦٣ كما طبقت على أفراد العينة فى مدرسة البنين المشتركة فى أيام ٦ ، ٧ ، ٨ من شهر ابريل سنة ١٩٦٣ .

وقد وزع التلاميذ فى كل مدرسة على لجان روعى الا يزيد عدد التلاميذ فى اللجنة الواحدة زيادة تحول دون انتظام سير الاختبارات . لذا كانت الاعداد فى اللجان تتراوح ما بين ٢٠ ، ٢٥ تلميذا أو تلميذة وقد روعى أن يجلس كل طفل على مقعد منفرد حتى لاتكون هناك محاولة لتطلع التلاميذ الى أوراق بعضهم بعض . وأشرف على ادارة الاختبارات فى كل لجنة اخصائى اجتماعى يساعده طالب أو طالبة من طلبة بكالوريوس معهدى الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ممن كانوا يقومون بالتمرين فى مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية . وقد عقدت معهم عدة اجتماعات قبل الاستعانة بهم لتدريبهم على المهمة الموكولة اليهم . واقتصرت مهمتهم على توزيع الاختبارات والاقلام والاجابة على استفسارات التلاميذ وذلك فى المرحلة التمهيدية فقط قبل بدء التلاميذ فى الاجابة على الاختبارات ثم جمع الاختبارات والاقلام بعد انتهاء الزمن المحدد .

وقد وضع جدول لسير الاختبارات كما يلى :

اليوم الاول : اللغة العربية (فهم القراءة)	الزمن ٢٥ دقيقة
الحســاب (عمليــات)	الزمن ٤٥ دقيقة
اليوم الثانى : لغة عربية (استعمال لغة)	الزمن ٤٥ دقيقة
حســاب (مســائل)	الزمن ٤٥ دقيقة
اليوم الثالث : قدرة عامة	الزمن ٤٥ دقيقة

وكانت الاختبارات تبدأ فى الساعة التاسعة صباحا . وروعى أن تكون هناك فترة راحة بين كل اختبار والاختبار الذى يليه مدتها ١٥ دقيقة .

٣ — وتم الفحص الطبى خلال شهر أبريل طبقا للخطة ، غير أنه تم ابعاد الحالات المصابة بأمراض غير طيفيلية رؤى أنها قد تؤثر على نتائج البحث مثل روماتزم القلب . كما وجد أنه بفحص الهيموجلوبين قد وجدت انخفاضات نسبية فى نسبته ولكنها لم تبلغ أقل من ٦٠ ٪ ، ويحول هذا المستوى دون اعتبار الحالة المريضة بالأنيميا ذات الشأن .

وكان لصرف النظر عن بعض الحالات نتيجة للفحص الطبى ، والى تغيب بعض التلاميذ أثناء فحصهم طبيا وتغيب البعض أثناء تطبيق الاختبارات أن انخفضت عينة البحث الأصلية من ٣٩٢ الى ٣٠٢ . وهو العدد الذى تناولته الدراسة .

كما أدى عدم وجود حالات تنخفض نسبة الهيموجلوبين فيها الى أقل من ٦٠ ٪ الى صرف النظر عن المقارنة التى كان البحث يهدف الى عقدها بين المصابين بالبلهارسيا والأنيميا وغير المصابين بها ويعانون من الأنيميا ، وبين العينة المصابة بالأنيميا والسليمة غير المصابة وسنتناول الحالة الصحية بالتفصيل فيما بعد فى وصف العينة .

تفريغ البيانات وتقدير الدرجات :

بعد جمع مادة البحث الصحية والاجتماعية والنفسية والتحصيلية ، تكونت لجان من الاخصائيين الاجتماعيين لتقدير الدرجات على الاختبارات الخمسة ، كما تألفت لجان لمراجعة العمليات التى تقوم بها اللجان السابقة . وكان تقدير الدرجات يقوم على عدد الاجابات الصحيحة للحصول على الدرجة الخام . وبعد اتمام عمليات التقدير أعدت كشوف خاصة لأفراد العينة على أساس الفحص الطبى ، اذ أعدت كشوف بأسماء العينة السليمة وكشوف

بأسماء المصابين بكل مرض من الأمراض الطفيلية على حدة . وقامت اللجان برصد البيانات الاجتماعية ودرجات الاختبارات فى هذه الكشوف ، وأشرفت على هذه اللجان ، لجان أخرى للمراجعة لتحرى الدقة .

وبهذا الشكل أصبحت المادة مهيأة للتحليل الاحصائى .

(٢)

وصف العينـــة

العينة الأصلية ، العينة التى شملتها الدراسة، العينة والجنس ، العينـة ومحل الميـلاد ، العينة وفئات السن ، حجم الأسرة فى أسر أفراد العينة ، المسـتوى التعليمى لآباء أفراد العينـة ، مهن آباء أفراد العينة ، العينة والدخل ، الحالة الصحيـة لأفراد العينة .

العينة الأصليـــة :

شملت العينة التى تناولتها الدراسة تلاميذ الصفوف الرابع والخامس والسادس من مدرستى وراق الحضر الابتدائية المشتركة للبنين والابتدائية المشتركة للبنات ، وبلغ عدد تلاميذ العينة الأصلية التى كان مقررا أن يجرى عليهـا البحث ٣٩٢ تلميذا وتلميذة منهم ١٩٩ بالمدرسة المشتركة للبنات موزعين على أربعة فصول ، منها فصلان للصف الرابع وفصل واحد لكل من الصفين الخامس والسادس . ومن هؤلاء ٦٧ ذكور و ١٣٢ أناث . أما فى مدرسة البنين فقد بلغ عدد تلاميذ العينة الأصلية ١٩٣ موزعين على أربعة فصول واحد للصف الرابع وفصلان للصف الخامس وفصل واحد للصف السادس ومن هؤلاء ١٧٨ من الذكور و١٥ من الأناث .

ومما هو جدير بالذكر أن فى هاتين المدرستين يختلط التلاميذ بالتلميذات فى فصول الصفوف الأربعة الأولى ولكن يفصل بين الجنسين فى الفصـــل الخامس والسادس .

والجـدول رقم ٣ يبين توزيع أفـراد العينـــة الأصليـــة على صفوف المدرستين وفصولهما وعدد التلاميذ فى كل منهما .

جدول رقم (٣)

يبين العينة الأصلية موزعة تبعا للصفوف والجنس

اسم المدرسة	عدد الصفوف				عدد التلاميذ						الجملة		
	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس	الجملة	الصف الرابع		الصف الخامس		الصف السادس		بنون	بنات	جملة العينة
					بنون	بنات	بنون	بنات	بنون	بنات			
مدرسة وراق الحضر المشتركة بنات	٢	١	١	٤	٦٧	٣٣	—	٤٨	—	٥١	٦٧	١٣٢	١٩٩
مدرسة وراق الحضر المشتركة بنون	١	٢	١	٤	٣٧	١٥	٨٦	—	٥٥	—	١٧٨	١٥	١٩٣
الجملة	٣	٣	٢	٨	١٠٤	٤٨	٨٦	٤٨	٥٥	٥١	٢٤٥	١٤٧	٣٩٢

وتبلغ نسبة الذكور فى العينة ٦٢٫٥ ٪ بينما تبلغ نسبة الأناث ٣٧٫٥ ٪ .. ومن حيث توزيع أفراد العينة على الصفوف الدراسية فان عدد الذكور بالصفوف الرابع والخامس والسادس يبلغ ١٠٤ و ٨٦ و ٥٥ بنسبة ٢٦٫٦٪ و ٢٢٪ و ١٤٪ من كل العينة بينما يبلع عدد الأناث ٤٨ و ٤٨ و ٥١ بنسبة ١٢٫٢ ٪ و ١٢٫٢ ٪ و ١٣ ٪ على التوالى من كل العينة .

العينة التى شملتها الدراسة :

لم تتناول الدراسة كل أفراد العينة السابقة كما سبق أن ذكرنا اذ أدى تغيب التلاميذ أثنــاء الفحوص الطبية أو أثنــاء تطبيق الاختبارات لنقص معلومات معينة عن بعض التلاميذ .. لذا اقتصر البحث على الأفراد الذين اكتملت الفحوص المختلفة لهم كمــا صرف النظر عن بعض حالات المرضى بأمراض خاصة . وبلغ عدد أفراد العينة بعد أن طبقت عليهم الاختبارات التحصيلية واختبار القدرة العقلية والفحص الطبى ٣٠٢ هم جملة التلاميذ الذين كانوا موضوع الدراسة ومن هؤلاء ١٥٤ من مدرســة وراق الحضر المشتركة للبنات بنسبة ٥١٪ ١٤٨ من مدرسة وراق الحضر للبنين بنسبة ٤٩ ٪ من جملة أفراد العينة .

العينة والجنس :

أما عن توزيع أفراد العينة التى تناولتها الدراســة بالنســبة للجنس

فقد بلغ عدد الذكور بالصفوف الرابع والخامس والسادس ٧٩ و ٦٨ و ٤٠ بنسبة ٢٦٫١ ٪ و ٢٢٫٥ ٪ و ١٣٫٣ ٪ على التوالى وبلغ عدد الأناث بنفس الصفـوف ٤٢ و ٣٣ و ٤٠ بنســبة ١٣٫٩ ٪ ١٠٫٩ ٪ و ١٣٫٣ ٪ على التوالى . وكانت جملة البنين ١٨٧ وجملة البنات ١١٥ .

والجدول رقم ٣ يعرض توزيع أفراد العينة على الصفوف الدراسية فى كل من المدرستين .

جدول رقم (٣)

يبين العينة التى تناولتها الدراسة موزعة تبعا للصفوف والجنس

اسم المدرسة	عدد الصفوف				عدد التلاميذ						الجملة		
	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس	الجملة	الصف الرابع بنون	بنات	الصف الخامس بنون	بنات	الصف السادس بنون	بنات	بنون	بنات	جملة العينة
مدرسة وراق الحضر المشتركة بنات	٢	١	١	٤	٥٢	٢٩	—	٣٣	—	٤٠	٥٢	١٠٢	١٥٤
مدرسة وراق الحضر المشتركة بنون	١	٢	١	٤	٢٧	١٣	٦٨	—	٤٠	—	١٣٥	١٣	١٤٨
الجملة	٣	٣	٢	٨	٧٩	٤٢	٦٨	٣٣	٤٠	٤٠	١٨٧	١١٥	٣٠٢

العينة ومحل الميلاد :

اذا نظرنا الى العينة من حيث محل الميلاد فاننا نجد أن الغالبية العظمى من تلميذات وتلاميذ المدرستين قد ولدوا فى القرية ويبلغ عدد هؤلاء ٢٧٠ بنسبة ٨٩ر٤ ٪ أما الذين ولدوا خارجها فيبلغ عددهم ٣٢ بنسبة ١٠ر٦ ٪ منهم ١٧ تلميذا ولدوا فى بلاد تعتبر حضرا فهى عواصم محافظات أو بنادر وتبلغ نسبة هؤلاء ٥ر٦ ٪ أما الذين ولدوا فى الريف فعددهم ١٥ بنسبة ٥ ٪ .

العينة وفئات السن :

أما عن فئات العمر لأفراد العينة فان عدد تلاميذ الصف الرابع ٢١ وتتراوح أعمارهم ما بين ٩ سنوات و٣ أشهر ، ١٢ سنة و٥ أشهر ومتوسط العمر بينهم ١٠ سنوات و٢ شهر و١٣ يوما بمعامل انحراف قدره ٥ أشهر و١١ يوما . ويبلغ عدد تلاميذ الصف الخامس ١٠١ وتتراوح أعمارهم ما بين ١٠ سنوات و ٣ أشهر ، ١٢ سنة و ٥ أشهر ومتوسط العمر بينهم ١١سنة و٦ أيام بمعامل انحراف قدره ٤ أشهر و٢٧ يوما . كما يبلغ عدد تلاميذ الصف السادس ٨٠ وتتراوح أعمارهم ما بين ١٠ سنوات و٣ أشهر ، ١٤ سنة و ٢ شهر بمتوسط سن ١٢ سنة و ١ شهر و ١٨ يوما ومعامل انحراف ٩ شهور و٢٧ يوما .

أما عن المجموعة ككل والتى يبلغ عدد أفرادها ٣٠٢ فان متوسط السن فيها ١٠ سنوات و١١ شهرا بمعامل انحراف قدره ١ سنة و١١ يوما .

وقد صرف النظر عن استخراج متوسطات للعمر منفصلة للبنين والبنات لعدم التفرقة بين الجنسين فى سن القبول أو فى المعاملة بين البنين والبنات فى المدارس الابتدائية . كما أن عوامل الاختيار التى تفرق بين البنين والبنات فى مراحل التعليم فيما بعد يكاد يكون أثرها منعدما فى هذه المرحلة .

حجم الاسرة فى أسر أفراد العينة :

اذا نظرنا الى العينة من حيث عدد الأفراد فى الأسرة نجد أسر أقلية العدد لا تتجاوز ٣ هم الأب والأم وابن واحد وهذه الأسر يبلغ عددها ١٢ بنسبة ٤٪ بينما نجد الأسر التى تتكون من ٤ — ٥ أفرادا يبلغ عددها ٤٦ بنسبة ١٥ر٢ ٪ اما الغالبية الكبرى من أسر أفراد العينة فهى الاسر التى يتراوح عددها ما بين ٦ — ٧ أفراد وعدد هذه الأسر ١٤٧ بنسبة ٤٨ر٧٪ يلى ذلك الأسر التى يتراوح عدد أفرادها ما بين ٧ — ٩ أفراد فبلغ عددها ٧٩ بنسبة ٢٦ر١٪ .

والاسر التى يبلغ عدد أفرادها ١٠ فأكثر يكونون ٦ ٪ من عدد أسر أفراد العينة ويبلغ عددها ١٨ أسرة .

ويبلغ متوسط عدد أفراد الاسرة فى العينة ٥ر١ فردا وهو يزيد قليلا عن أفراد الأسرة عن المتوسط فى القرية الذى يبلغ ٤ر٤ حسب تعداد ١٩٦٠ .

المستوى التعليمى لاباء أفراد العينة :

اذا نظرنا الى العينة من زاوية أخرى تختلف عن الزوايا السابقة وهى زاوية الاباء فأننا نجد أن نسبة الامية بين أباء أفـراد العينة تبلغ ٥ر٣٠ ٪ بينما تبلغ نسبتها فى القرية ١ر٦٨ ٪ وأن الاباء الذين يقرأون ويكتبون تبلغ نسبتهم ٣ر٥٥ ٪ بينما لا تزيد نسبتهم فى القرية عن ٤ر٢٥ ٪ والاباء الذين يحملون مؤهلات أقل من المتوسط ٧ر٢٪ ونسبة هؤلاء فى القرية ١ر١٪ والذين يحملون مؤهلات متوسطة من هؤلاء الاباء تبلغ نسبتهم ٩ر٧ ٪ بينما هى ١ر٢ ٪ فى القرية . أما الذين يحملون الدرجة الجامعية الاولى ومايعادلها من بين أباء أفراد العينة فيبلغ عددهم ١١ بنسبة ٦ر٣ ٪ بينما لا تتجاوز النسبة فى القرية ٣ر ٪ .

وبصفة عامة يمكن القول بأن نسبة التعليم بين أباء أفراد العينة تفوق كثيرا نسبتها فى القرية وهذه نتيجة منطقية أن يكون المتعلمون أكثر حرصا على من غيرهم على تعليم أبنائهم .

مهن أباء افراد العينة :

أن اباء أفراد العينة من حيث توزيعهم على المهن التى يمارسونها أكثرهم من أصحاب الحرف والصناع اذ تبلغ نسبتهم نحو ٣ر٥٨ ٪ يليهم أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم وهؤلاء تبلغ نسبتهم نحو ٩ر٨ ٪ ويحتل الاباء الذين يشتغلون بالاعمال الكتابية المرتبة الثالثة فتبلغ نسبتهم ٩ر٧ ٪ يليهم المشتغلون بأعمال الزراعة والصـيد وتبلغ نسبتهم نحو ٦ر٦ أما الذين يعملون فى أعمال البيع فتبلغ نسبتهم ٤ ٪ . وهناك مهن أخرى يقوم بهـا بعض الاباء وهؤلاء تتراوح نسبتهم ما بين ٣ ٪ ، ٥ ٪ .

والجدول رقم ٤ يوضح توزيع المهن لآباء أفراد العينة مقارنة بنسبة توزيع هذه المهن فى القرية . ومن الجدول يمكن ملاحظة زيادة النسبة بين مهن اباء أفراد العينة على النسبة لنفس المهن فى القرية .. وتعزى هـــذه الفروق جزئيا الى أن النسب العامة للقرية تضم جميع السكان لمن زاد سنهم عن ١٥ سنة فأكثر بينما الاباء لافراد العينة تزيد أعمارهم عن الحد الادنى الذى بدأ به التعداد فى توزيع المهن .

جدول رقم (٤)

يبين التوزيع المهنى لآباء أفراد العينة ونسبته العامة فى القرية

	العدد	النسبة المئوية	النسبة العامة فىالقرية
أصحاب المهن الفنية والعلمية وما اليهم	٢٧	٨ر٩	٥ر
المديرون المشتركون فى الاعمال الادارية والتنفيذية	—	—	٤ر
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٢٤	٧ر٩	ـــر٢
المشتغلون فى أعمال البيع	١٢	ـــر٤	٤ر٩
المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد فى البر والبحر وأعمال الغابات .	٢٠	٦ر٦	٣ر٢
المشتغلون بالمناجم والمحاجر	—	—	—
المشتغلون بأعمال النقل والمواصلات	٩	ـــر٣	١ر٣
أصحاب الحرف والصناع والعمال	١٧٦	٥٨ر٣	ـــر٢٩
المشتغلون بالخدمات والرياضة والترفيه ومن اليهم	١٥	ـــر٥	٢ر٨
عمال غير مصنفين حسب المبين	٤	١ر٣	١ر٢
لا مهنة لهم	—	—	٥٢ر٥
متوف	١٥	ـــر٥	—
الجملة	٣٠٢	١٠٠	١٠٠

والذى يلفت النظر فى الجدول هو ظاهرة اقبال ذوى الحرف والصناع على تعليم أبنائهم اقبالا يفوق نظيره عند غيرهم اذ تبلغ نسبة من له أبناء بالتعليم منهم ٥٨ر٣٪ بينما لا تبلغ نسبة ذوى الحرف والصناع فى القرية الا نصف هذه النسبة تقريبا وهى ٢٩ ٪ .

العينة والدخل :

فيما يلى جدول رقم ٥ ويتبين فيه توزيع آباء أفراد العينة تبعا لمتوسط الدخل .

جدول رقم (٥)

يبين توزيع الآباء تبعا لمتوسط الدخل

فئة الدخل	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥ جنيهات	١٦	٣ر٥
٥ — ٩ جنيهات	٨٤	٨ر٢٧
١٠ — ١٤ جنيها	٦٧	٢ر٢٢
١٥ — ١٩ جنيها	٣٩	٩ر١٢
٢٠ — ٢٤ جنيها	٣٣	٩ر١٠
٢٥ — ٢٩ جنيها	٩	ــر٣
٣٠ — ٣٤ جنيها	١٣	٣ر٤
٣٥ — ٣٩ جنيها	١٤	٦ر٤
٤٠ — ٤٤ جنيها	٩	٠ر٣
٤٥ — ٤٩ جنيها	٢	٧ر٠
٥٠ الى ٨٠ جنيها	١٦	٣ر٥
الجملة	٣٠٢	١٠٠

ومن الجدول يتبين أن متوسط دخل الاسرة فى العينة يبلغ نحو ١٨ جنيها فى الشهر فاذا علمنا أن حجم الأسرة فى أفراد العينة يبلغ ١ر٥ فان متوسط دخل الفرد فى الشهر يبلغ ٣٣٥ مليم و ٣ جنيهات بمعدل ٤٢ جنيها سنويا .

الحالة الصحية لافراد العينة :

تناولنا فيما سبق العينة من حيث عدد التلاميذ فى الصفوف الرابع والخامس والسادس بالمدرستين ، وأشرنا الى ماوصل اليه عددهم بعد اجراء الاختبارات النفسية والفحوص الطبية ، كما تناولنا أفراد العينة من حيث محال الميلاد وفئات العمر وحجم الأسرة ، كما تناولناها من زاوية الآباء من حيث التعليم والمهن والدخل . والآن نتناول العينة من زاوية الحالة الطبية لافرادها وهو الاساس الذى ستتم عليه مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى العوامل التى تتناولها هذه الدراسة .

والجدول رقم ٦ يبين الحالة الطبية للعينة .

جدول رقم (٦)

يبين الحالة الطبية لأفراد العينة

الحالة الطبية	بنون		بنات		الجملة	
سليم	٧٩	٢ر٤٢	٦٠	٢ر٥٢	١٣٩	ر٤٦
بلهارسيا	٤٢	٥ر٢٢	٢١	٣ر١٨	٦٣	٩ر٢٠
بلهارسيا وديدان	٢٦	٩ر١٣	٨	٩ر٦	٣٤	٢ر١١
بلهارسيا وانكلستوما	١٧	١ر٩	١	٩ر٠	١٨	٠٠ر٦
ديدان	١٦	٦ر٨	٢٣	٠٠ر٢٠	٣٩	٩ر١٢
انكلستوما أو ديدان	٧	٧ر٣	٢	٧ر١	٩	٠٠ر٣
الجملة	١٨٧	١٠٠	١١٥	١٠٠	٣٠٢	١٠٠

ويتبين من هذا الجدول أن عدد السليم من أفراد العينة أى الذى يخلو من الامراض الطفيلية يبلغ ١٣٩ بنسبة ٤٦ ٪ من مجموع أفراد العينة منهم ٧٩ من البنين و ٦٠ من البنات أى بنسبة ٢ر٤٢ ٪ من مجموع البنين و ٢ر٥٢ ٪ من مجموع البنات أما المصابون بالبلهارسيا وحدها فيبلغ عددهم ٦٣ أى بنسبة ٩ر٢٠ من مجموع العينة منهم ٤٢ ولدا وكذا ٢١ بنتا أى بنسبة ٥ر٢٢ ٪ و ٣ر١٨ ٪ على التوالى من المجموع الكلى للبنين والبنات كل على حدة .

أما المصابون بالبلهارسيا والديدان فيبلغ عددهم ٣٤ بنسبة ٢ر١١ ٪ منهم ٢٦ من الذكور و ٨ من الاناث أى بنسبة ٩ر١٣ ٪ و ٩ر٦ ٪ على التوالى من مجموع عدد كل من الجنسين .

وبلغ عدد المصابين بالبلهارسيا والانكلستوما ١٧ ولدا وبنتا واحدة بنسبة ١ر٩ ٪ و ٩ر ٪ على التوالى والمجموع ١٨ بنسبة ٦ ٪ . فاذا ضم كل المصابين بالبلهارسيا كمرض مشترك فيما بينهم الى بعضهم لبلغ عددهم ١١٥ – بنسبة ١ر٣٨ ٪ منهم ٨٥ من الذكور و ٣٠ من الاناث .

ومن هذا يتضح زيادة الاصابة فى البنين عن البنات فى هذه الامراض مما قد يعزى الى زيادة تحرر البنين عن البنات واقبال البنين فى هذه السن على الاستحمام فى مياه النيل أو مساعدة آبائهم فى الحقول .

أما المصابون بالديدان فكان عددهم ٣٩ بنسبة ٩ر١٢ ٪ منهم ١٦ من البنين و ٢٣ من البنات ويتضح من ذلك زيادة نسبة الاصابة بين البنات عنها فى البنين وقد يعزى هذا الاختلاف الى صغر حجم العينة اذ لا يوجد مبرر معقول سوى ذلك لتبرير هذه الزيادة فى الاصابة بين البنات .

وكان المصابون بالانكلستوما وحدها أو الانكلستوما والديدان عددهم ٩ بنسبة ٣ ٪ منهم ٧ من البنين و ٣ من البنات وهى نسبة منخفضة اذا ما قورنت بنسبة الاصابة بالامراض الاخرى .

ويبين الجدول رقم ٧ الحالة الصحية لافراد العينة موزعين تبعا للصفوف والجنس .

جدول رقم (٧) يبين الحالة الصحية لأفراد العينة موزعين على الصفوف الدراسية

الحالة الصحية	الصفوف												الجملة					
	الصف الرابع				الصف الخامس				الصف السادس				العدد			النسبة المئوية		
	بنون		بنات		بنون		بنات		بنون		بنات		بنون	بنات	مجموع	بنون	بنات	مجموع
	رقم	٪	رقم	٪	رقم	٪	رقم	٪	رقم	٪	رقم	٪	رقم	رقم	رقم	٪	٪	٪
سليم	٣٨	٤٨ر١	١٨	٤٢ر٨	٢٨	٤١ر٢	١٩	٥٧ر٦	١٣	٣٢ر٥	٢٣	٥٧ر٥	٧٩	٦٠	١٣٩	٤٢ر٢	٥٢ر٢	٤٦
بلهارسيا	١٥	١٩ر٠	١١	٢٦ر٢	١٦	٢٣ر٥	٥	١٥ر١	١١	٢٧ر٥	٥	١٢ر٥	٤٢	٢١	٦٣	٢٢ر٥	١٨ر٣	٢٠ر٩
« وديدان ...	١٠	١٢ر٧	١	٢ر٤	١١	١٦ر٢	٣	٩ر١	٥	١٢ر٥	٤	١٠	٢٦	٨	٣٤	١٣ر٩	٦ر٩	١١ر٢
« وانكلستوما	٦	٧ر٦	—	—	٧	١٠ر٣	—	—	٤	١٠ر٠	١	٢ر٥	١٧	١	١٨	٩ر١	٠ر٩	٦ر٠
ديدان	٨	١٠ر١	١١	٢٦ر٢	٤	٥ر٩	٥	١٥ر٢	٤	١٠ر٠	٧	١٧ر٥	١٦	٢٣	٣٩	٨ر٦	٢٠ر٠	١٢ر٩
انكلستوما أو ديدان	٢	٢ر٥	١	٢ر٤	٢	٢ر٩	١	٣ر٠	٣	٧ر٥	—	—	٧	٢	٩	٣ر٧	١ر٧	٣ر٠
المجموع	٧٩	١٠٠	٤٢	١٠٠	٦٨	١٠٠	٣٣	١٠٠	٤٠	١٠٠	٤٠	١٠٠	١٨٧	١١٥	٣٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومنه يتبين أن الاصابة بالبلهارسيا تزيد بزيادة السن وذلك بالنسبة للبنين ولكنها تقل بزيادة السن عند البنات اذ يتبين من الجدول أن نسب الاصابة بالبلهارسيا وحدها بين البنين فى الصفوف الرابع والخامس والسادس هى ١٩ ٪ ، ٥ر٢٣ ٪ ، ٥ر٢٧ ٪ بينما هى فى البنات بنفس هذه الصفوف هى ٢ر٢٦ ٪ ، ١ر١٥ ٪ ، ٥ر١٢ ٪ على التوالى .

ويلاحظ انه اذا دخلت الاصابة بالديدان كعامل جديد بالاضافة الى الاصابة بالبلهارسيا فان نسبة الاصابة بهما معا تزيد فى الجنسين كلما زاد السن وتتوالى الزيادة فى الاصابة بين البنات عنها بين البنين . وهذا يبين مرة ثانية زيادة تواتر الاصابة بالديدان بين البنات عنها بين البنين .

(٣)
النتائج

مدى انتشار الأمراض الطفيلية بين أفراد العينة ، مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى السن ، مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى حجم الأسرة ، مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى المستوى التعليمى للآباء ، مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى التوزيع المهنى للآباء ، مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة حسب فئات دخل الآباء ، مقارنة عينة وراق الحضر بعينة من الاسكندرية ، مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى الاختبارات الخمسة .

مدى انتشار الامراض الطفيلية بين أفراد العينة :

تبين من وصف الحالة الصحية لافراد العينة أن نسبة الاصابة بينهم بالأمراض الطفيلية تصل الى ٥٤ ٪ وأن نسبة الاصابة بالبلهارسيا وحدها أو البلهارسيا وأى مرض طفيلى آخر تصل الى ١ر٣٨ ٪ بينما تصل نسبة الاصابة بالديدان أو بالانكلستوما والديدان ٩ر١٥ وأن أقل الاصابات هى الاصابة بالانكلستوما وحدها اذ تصل نسبتها الى ٣ ٪ .

ويتبين من هذا الوصف ان الاصابة بالبلهارسيا تزيد بزيادة السن وذلك بالنسبة للبنين ولكنها تقل بزيادة السن عند البنات كما لوحظ أن الاصابة بالبلهارسيا تزيد فى البنين عنها فى البنات بينما الامر على عكس ذلك فى الاصابة بالديدان اذ تزيد فى البنات عنها فى البنين .

وقد سبقت الاشارة الى أن الفحص الطبى لم يبين اصابة أى عدد يذكر من بين أفراد العينة بالأنيميا لهذا لم تتم دراسة هذا العامل .

أثر الأمراض الطفيلية وخاصة البلهارسيا على القدرة العقلية
والتحصيل المدرسى

تقتضى خطة البحث كما سبق الذكر مقارنة العينة السليمة وعددها ١٣٩ — بالعينة المصابة وعددها ١٦٣ فى السن والنواحى الاجتماعية

والاقتصادية وفى التحصيل والقـدرة العقلية . كما تقتضى الخطـة مقارنة العينة السليمة بالمصابين بالبلهارسيا وحـدها ، وبالمصـابين بالبلهارسيا والانكلستوما ، وبالمصابين بالبلهارسيا والديدان ، ثم تتم مقارنتها بالمصابين بالبلهارسيا وحدها أو بالبلهارسيا وأى مرض آخر مجموعة واحـدة ، ثم مقارنتها بالمصابين بالديدان وحدها فى العوامل السابقة .

وقد صرف النظر عن مقارنة المجموعة السليمة بالمصابين بالانكلستوما وحدها أو بالانكلستوما والديدان لصغر حجم الفئة المصابة بهذين المرضين .

(أ) مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى السن والنواحى الاجتماعية والاقتصادية :

تتضمن المقارنة هنا مقارنة العينتين فى السن وحجم الأسرة والمستوى التعليمى للآباء ومهن الآباء والدخل أو المستوى الاقتصادى .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى السن :

بتوزيع فئات العمر لأفراد العينة السليمة والعينة المصابة فى الصفوف الثلاثة وفى جمـلة كل منهما ، واستخراج متوسطات الأعمار والانحرافات المعيارية ، تبين من النظرة العاجلة الى المتوسطات انه لا توجد فروق ذات دلالة بينهما مما أغنى عن القيـام بالعمليات الاحصائية اللازمة لقياس دلالة الفروق بينهما .

ولا شك أن النقل الآلى فى المدارس الابتدائية ونظام القبول بها يجعل من الصعب الحصول على فروق ذات دلالة فى السن بين أى مجموعتين يتم اختيارهما عشوائيا فى أى صف من الصفوف .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى حجم الأسرة :

يوضح الجدول رقم ٨ توزيع أفراد كل من العينتين من حيث كبر حجم الأسرة وقد طبقت طريقة كا٢ الاحصائية لقياس مستوى دلالة الفروق بين العينتين وكانت قيمة كا٢ ١ر٨٩ ودرجة الاحتمال ٨٠ر. بأربع درجات من الحرية * وهذا يدل على أن الفرق بينهما غير ذى دلالة احصائية .

جدول رقم (٨)

يبين عدد أفراد الأسرة لكل من العينتين السليمة والمصابة

عدد أفراد الأسرة	العينة السليمة		العينة المصابة		الجملة	
٣	٦	٤ر٣ ٪	٦	٣ر٧ ٪	١٢	ر٤
٤ — ٥	٢٤	١٧ر٣	٢٢	١٣ر٥	٤٦	١٥ر٢
٦ — ٧	٦٨	٤٨ر٩	٧٩	٤٨ر٥	١٤٧	٤٨ر٧
٨ — ٩	٣٢	٢٣ر	٤٧	٢٨ر٨	٧٩	٢٦ر١
١٠ فأكثر	٩	٦ر٥	٩	٥ر٥	١٨	٦ر٠٠
الجملة	١٣٩		١٦٣		٣٠٢	١٠٠ ٪

فلما تبينت هذه النتيجة رئى تعديل فئات الجدول والاكتفاء بفئتين فقط هما فئة أقل من سبعة أفراد وفئة أكثر من سبعة أفراد فتم الحصول على الجدول التالى :

حجم الأسرة	العينة السليمة		العينة المصابة		الجملة	
أقل من سبعة أفراد	٩٨	٧٠ر٥ ٪	١٠٧	٦٥ر٦ ٪	٢٠٥	٦٧ر٨ ٪
أكثر من سبعة أفراد	٤١	٢٩ر٥ ٪	٥٦	٣٤ر٤ ٪	٩٧	٣٢ر٢ ٪
الجملة	١٣٩	١٠٠	١٦٣		٣٠٢	١٠٠

فبدأ ان النسبة المئوية للأسر أقل من سبعة أفراد فى العينة المصابة تقل حوالى ٥ ٪ عنها فى العينة السليمة ، بينما ترتفع النسبة المئوية للأسر أكثر من سبعة أفراد فى العينة المصابة عنها فى العينة السليمة بحوالى ٥ ٪

(1) Mc Nemar, Q. Psychological statistics, 1956 edition p. 233.

وقد يوحى هذا بأن نسبة الاصابة تزيد فى الأسر الكبيرة عنها فى الأسر صغيرة الحجم فلما طبقت طريقة كا٢ الاحصائية * للمقارنة بين المجموعتين طبقا لهذا التقسيم كانت قيمة كا٢ ٠ر٨٢ ودرجة الاحتمال تزيد قليلا عن ٨٠ وبدرجة حرية واحدة . وهذا يدل على أن الفرق ليس ذى دلالة بين العينتين فى هذا العامل** .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى المستوى التعليمى للآباء :

يبين الجدول ٩ المستوى التعليمى لآباء أفراد العينة السليمة والعينة المصابة .

جدول رقم (٩)

يبين المستوى التعليمى لآباء أفراد العينة السليمة والعينة المصابة

المستوى التعليمى	العينة السليمة		العينة المصابة		الجملة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أمى	٤١	٢٩ر٥	٥١	٣١ر٣	٩٢	٣٠ر٥
يقرأ فقط	—		—		—	
يقرأ ويكتب	٧٢	٥١ر٨	٩٥	٥٨ر٣	١٦٧	٥٥ر٣
مؤهل أقل من المتوسط	٥	٣ر٦	٣	١ر٨	٨	٢ر٧
مؤهل متوسط	١٥	١٠ر٨	٩	٥ر٥	٢٤	٧ر٩
مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعة	—	—	—	—	—	—
درجة جامعية أولى أو ما يعادلها	٦	٤ر٣	٥	٣ر١	١١	٣ر٦
دبلوم ممتاز	—		—		—	
ماجستير	—		—		—	
دكتوراه	—		—		—	
غير مبين	—					
الجملة	١٣٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٣٠٢	١٠٠

** كان علماء النفس فى يوم من الأيام يتمسكون بمستوى احتمال = ٠٠٣ر للحكم على وجود فرق ذى دلالة وكان هذا المستوى عال جدا بيد أنه اليوم يمكن الحكم على وجود الفرق اذا كان مستوى الاحتمال يتراوح ما بين ٠٥ر٠ أو ٠٢ر٠ أو ٠١ر٠

ويتبين من هذا الجدول زيادة النسبة المئوية لآباء أفراد العينة المصابة في كل من العينتين أمى ، ويقرأ . كما يتبين انخفاض النسبة المئوية لآباء العينة فى باقى الفئات التى يحمل فيها الآباء مؤهلات دراسية أى أن العينة المصابة تقل عددا ونسبة فى فئات المستوى التعليمى الأعلى عن مثيلتها فى العينة السليمة بينما ترتفع عددا ونسبة فى الفئات الدنيا من حيث المستوى التعليمى .

وان كانت هذه الفروق الظاهرية تدل على أثر الناحية التعليمية لأولياء الأمور فى اصابة الأبناء بهذه الأمراض أى كلما ارتفع المستوى التعليمى للآباء كلما قلت نسبة الاصابة بين أبنائهم الا انه لما استخرج كا٢ للمقارنة بين العينتين فى هذه الناحية كانت قيمته ٤ر٥٤ وكانت درجة الاحتمال ٣٠ر. بأربع درجات من الحرية ولا يدل هذا المستوى على فرق ذى دلالة بينهما.

فلما عدل توزيع أفراد العينتين بضغط المستويات التعليمية الى فئتين هما فئة الأميين ومعهم من يقرأ ويكتب ولا يحمل أى مؤهل دراسى وفئة من يحملون مؤهلات دراسية نتج الجدول التالى :

المستوى التعليمى لأولياء الأمور	سليمة		مصابة		جملة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أميون أو بدون مؤهلات	١١٣	٨١ر٣	١٤٦	٨٩ر٦	٢٥٩	٨٥ر٧
يحملون مؤهلات دراسية	٢٦	١٨ر٧	٢٧	١٠ر٤	٤٣	١٤ر٣
الجملة	١٣٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٣٠٢	١٠٠

وان كان هذا التقسيم الجديد يؤدى الى ابراز الفروق فى النسب المئوية فى المستوى التعليمى لآباء أفراد العينتين من أنه باستخراج كا٢ لقياس دلالة الفرق بينهما احصائيا كانت قيمة كا٢ ٤٦ر ودرجة الاحتمال ٥٠ وبدرجة واحدة من الحرية وهذا يعنى أيضا أنه لا يوجد فرق ذو دلالة بين العينتين فى المستوى التعليمى للآباء .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى التوزيع المهنى للآباء :

يوضح الجدول ١٠ التوزيع المهنى لأفراد العينة السليمة والعينة المصابة بكل مرض وجملتها .

جدول رقم (١٠) التوزيع المهنى لآباء أفراد العينة السليمة والعينة المصابة

	العينة الضابطة		العينـــــة المصـــــابة												الجملة العمومية	
			بلهارسيا		بلهارسيا وديدان		بلهارسيا وانكلستوما		ديدان فقط		انكلستوما أو ديدان		الجمـلة			
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم ...	١٥	١٠ر٨	٨	١٢ر٦	—	—	١	٥ر٦	٣	٧ر٧	—	—	١٢	٧ر٤	٢٧	٨ر٩
المديرون المشتركون فى الأعمال الإدارية والتنفيذية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المشتغلون بالأعمال الكتابية	١٢	٨ر٦	٣	٤ر٨	٣	٨ر٨	—	—	٤	١٠ر٣	٢	٢٢ر٢	١٢	٧ر٤	٢٤	٧ر٩
المشتغلون فى أعمال البيع	٧	—ر٥	١	١ر٦	٢	٥ر٩	—	—	٢	٥ر١	—	—	٥	٣ر١	١٢	—ر٤
المشتغلون بأعمال الزراعة والصيد فى البر ... والبحر وأعمال الغابات	٦	٤ر٣	٣	٤ر٨	٢	٥ر٩	٦	٣٣ر٢	٢	٥ر١	١	١١ر١	١٤	٨ر٥	٢٠	٦ر٦
المشتغلون بأعمال المناجم والمحاجر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المشتغلون بأعمال النقل والمواصلات	٤	٢ر٩	١	١ر٦	—	—	١	٥ر٦	٣	٧ر٧	—	—	٥	٣ر١	٩	—ر٣
أصحاب الحرف والصناع والعمال	٨٣	٥٩ر٧	٤٠	٦٣ر٥	١٨	٥٣ر٠	٨	٤٤ر٤	٢١	٥٣ر٧	٦	٦٦ر٧	٩٣	٥٧ر٠	١٧٦	٥٨ر٣
	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المشتغلون بالخدمات والرياضة والترفية ومن إليهم	٢	١ر٥	٢	٣ر٢	٨	٢٣ر٥	١	٥ر٦	٢	٥ر١	—	—	١٣	—ر٨	١٥	—ر٥
عمال غير مصنفين حسب المبين	٢	١ر٥	١	١ر٦	—	—	—	—	١	٢ر٦	—	—	٢	١ر٢	٤	١ر٣
متـوف	٨	٥ر٧	٤	٦ر٣	١	٢ر٩	١	٥ر٦	١	٢ر٦	—	—	٧	٤ر٣	١٥	—ر٥
الجمـلة	١٣٩	١٠٠	٦٣	١٠٠	٣٤	١٠٠	١٨	١٠٠	٣٩	١٠٠	٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٣٠٢	١٠٠

وان كان يبدو من هذا الجدول أن عدد الآباء للعينة السليمة من أصحاب المهن الفنية والعلمية التى تعتبر أرقى المهن يبلغ ١٥ بنسبة ١٠ر٨٪ بينما نجد عددهم فى العينة المصابة يبلغ ١٢ بنسبة ٧ر٤ ٪ كما نجد أن عدد الآباء للعينة السليمة المشتغلين بأعمال الزراعة والصيد ٤ر٣ ٪ يقابلهم فى العينة المصابة ١٤ بنسبة ٨ر٥ والمعروف أن هذه الفئة أكثر من غيرها عرضة للاصابة بالبلهارسيا والأمراض الطفيلية بحكم عملها الا أنه لما طبقت طريقة كا٢ الاحصائية لقياس دلالة الفرق بين العينتين كانت قيمة كا٢ ١٠ر٨٥ ، درجة الاحتمال ر٢٠ وثمانى درجات من الحرية . وان كان هذا المستوى يبين اتجاها نحو أثر نوع المهنة على الاصابة بالأمراض الطفيلية الا أن الفرق ليس ذا دلالة وقد اتضح ذلك بضغط الفئات المهنية الى خمس واستخراج كا٢ اذ بلغت قيمته ١٤ر٣ ودرجة الاحتمال ر٥٠ بأربع درجات من الحرية .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة حسب فئات دخل الآباء :

جدول رقم (١١)

يبين توزيع العينة السليمة والعينة المصابة حسب فئات الدخل للآباء

فئات الدخل	العينة السليمة		العينة المصابة		الجملة	
أقل من ٥ جنيهات	٦	٤ر٣ ٪	١٠	٦ر١ ٪	١٦	٥ر٣ ٪
٥ — ٩	٤٠	٢٨ر٨	٤٤	٢٧ر	٨٤	٢٧ر٨
١٠ — ١٤	٢٨	٢٠ر١	٣٩	٢٣ر٩	٦٧	٢٢ر٢
— ١٩	١٦	١١ر٥	٢٣	١٤ر١	٣٩	١٢ر٩
— ٢٤	١٣	٩ر٤	٢٠	١٢ر٣	٣٣	١٠ر٩
— ٢٩	٧	٥ر	٢	١ر٢	٩	٣ر٠
— ٣٤	٦	٤ر٣	٧	٤ر٣	١٣	٤ر٣
— ٣٩	٩	٦ر٥	٥	٣ر١	١٤	٤ر٦
— ٤٤	٥	٣ر٦	٤	٢ر٥	٩	٣ر
— ٤٩	١	ر٧	١	ر٦	٢	ر٧
٥٠ فأكثر	٨	٥ر٨	٨	٤ر٩	١٦	٥ر٣
الجملة	١٣٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٣٠٢	١٠٠

لقد تمت مقارنة العينتين فى مستوى الدخل للآباء احصائيا بطريقة كا(٢) وكان من المتوقع أن يكون الآباء لأفراد العينة السليمة أكثر دخلا من آباء العينة

المصابة على اعتبار أن المستوى الاقتصادى فى الأسرة عامل هام فى رفع مستوى الأسرة من الناحية الصحية غير أن قيمة كا(٢) كانت ١٩ر٧ ودرجة الاحتمال ٧٠ر بعشرة درجات من الحرية أى أنه لا يوجد فرق ذو دلالة بين العينتين فى هذه الناحية أيضا . وكانت النتيجة مماثلة لما قسم أفراد العينتين الى فئتين فئة يقل دخلها عن ٢٥ جنيها وفئة يزيد دخلها عن ٢٥ جنيها اذ نتج الجدول التالى :

مستوى دخل الأسرة	السليمة		المصابة		الجملة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٥ جنيها	١٠٣	٧٤	١٣٦	٥ر٨٣	٢٣٩	٧٩
٢٥ جنيها فأكثر	٣٦	٢٦	٢٧	٥ر١٦	٦٣	٢١
الجملة	١٣٩	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٣٠٢	١٠٠

ولما استخرج كا(٢) طبقا لهذا التقسيم كانت قيمته ٤٧ر ودرجة الاحتمال ٥٠ر بدرجة واحدة من الحرية وهذا يؤكد أنه لا يوجد فرق ذو دلالة بين العينتين .

والخلاصة انه بمقارنة العينة السليمة والعينة المصابة فى السن وفى حجم الأسرة والمستوى التعليمى للاباء وفى التوزيع المهنى للاباء ومستوى دخولهم لم تبين المقارنة وجود أى فرق ذى دلالة بينهما وان كانت النسب المئوية تشير الى ارتفاع المستوى التعليمى والرقى المهنى لاباء أفراد العينة السليمة نسبيا .

(ب) مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى التحصيل المدرسى والقدرة العقلية

لقد تم تطبيق خمسة اختبارات لغوية وجمعية على أفراد العينة كما سبق الذكر وهذه الاختبارات هى :

١ — اختبار اللغة العربية — فهم القراءة .

٢ — اختبار اللغة العربية — استعمال اللغة .

٣ — اختبار الحساب — عمليات .

٤ — اختبار الحساب — مسائل .

٥ — اختبار القدرة العقلية .

ولما كان المشرف على البحث قد سبق له تطبيق هذه الاختبارات على عينة ممثلة لتلاميذ مدينة الاسكندرية يبلغ عددها ٤٩٠ تلميذا وتلميذة فى عام ١٩٦١ فقد رئى مقارنة درجات أفراد عينة بحث وراق الحضر بدرجات عينة الاسكندرية على نفس الاختبارات وان كانت هذه العملية لم تكن فى الحسبان وليست من أهداف البحث الا انه وجد أنه يمكن الافادة من هذه المقارنة لبيان ما اذا كان هناك فرق بين التلاميذ فىالبيئات الحضرية والبيئات الريفية فى الجمهورية . اذ أن من المسلمات أن تلاميذ الحضر فى العادة أعلى فى مستواهم التحصيلى والعقلى عن تلاميذ الريف لتوفر الامكانيات لتلاميذ الحضر عن تلاميذ الريف وتوجد الدرجات الخام والمتوسطات ومعـاملات الانحراف لتلاميذ مدينة الاسكندرية بالجداول التالية :

كما ان مثل هذه المقارنة تبرز سـمات العينـة التى تناولهـا البحث بالدراسة .

مقارنة عينة وراق الحضر بعينة الاسكندرية :

لم نشأ عقد هذه المقارنة بين البنين والبنات فى كل صف من الصفوف على حدة للسبب الذى سبق ذكره وهو أن نظام التعليم فى الجمهورية وخاصة فى المرحلة الأولى لا يفرق بين البنين والبنات سواء فى سن القبول أو فى المعاملة لذا اقتصرت المقارنة على الجملة فى الصفوف فى الاختبارات الخمسة.

وقد تمت المقارنة بين المتوسطات باستخراج الخطأ المعيارى لها والنسبة الحرجة فى الجداول التالية رقم ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ تبين نتائج المقارنة . هذا وقد رمز لعينة مدينة الاسكندرية بالرمز « أ » ولعينة وراق الحضر بالرمز « و » كما رمز بالرمز + أو — أمام عينة الاسكندرية اذا زاد المتوسط فيها على متوسط عينة وراق الحضر أو نقص عنها .

جدول رقم (١٢)

يبين مقارنة عينة وراق الحضر بعينة الاسكندرية

اختيار فهم القراءة

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعيارى	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	مستوى معنوية الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	٩,١	٦,٤	+			
	و	١٢١	٦,٨	٥,٢	٢,٣	٠,٧	٣,٢٨	,٠٠١
الصف الخامس	أ	١٥٩	١٣,٣	٦,٩	—	,٨٦		
	و	١٠١	١٣,٣	٦,٧	صفر		صفر	—
الصف السادس	أ	١٨٥	١٦,٦	٦,٨	—			
	و	٨٠	١٦,٧	٦,٣	٠,١٠	,٨٧	,١١	—
الجملة	أ	٤٩٠	١٣,٣	٧,٢	+			
	و	٣٠٢	١١,٦	٧,٤	١,٧	٠,٥٤	٣,١٥	,٠٠١

جدول رقم (١٣)

يبين مقارنة عينة وراق الحضر بعينة الاسكندرية

فى اختبار استعمال اللغة

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعيارى	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	مستوى معنوية الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	١٥,٨	٩,٩	+			
	و	١٢١	١٣,٧	١٠,٦	٢,١	١,٢٦	١,٦٧	,١٠
الصف الخامس	أ	١٥٩	٢٤ —	١٠,٥	+			
	و	١٠١	٢٣,٩	١١,٣	٠,١	١,٤	,٠٧	—
الصف السادس	أ	١٨٥	٣١,٩٥	١٣,٠٤	—			
	و	٨٠	٣٢,٢٠	١٣,٥	٠,٢٥	١,٧٩	٠,١٤	—
الجملة	أ	٤٩٠	٢٤,٦	١٢,٩	+			
	و	٣٠٢	٢١,٧	١٣,٩	٢,٩	,٩٩	٢,٩٢	,٠٠٣

جدول رقم (١٤)

يبين مقارنة عينة وراق الحضر بعينة الاسكندرية

فى اختبار الحساب (عمليات)

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعيارى	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	دلالة الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	٢٢,٧	٨,٨٣	+			
	و	١٢١	١٥,٢	٩,٥٧	٧,٥	١,١٤	٦,٥٨	,٠٠٠١
الصف الخامس	أ	١٥٩	٢٥ر٥	٨,٦٤	+			
	و	١٠١	٢٣,٠٩	١٠,٣٤	٢,٤	١,٢٤	١,٩٤	,٠٥
الصف السادس	أ	١٨٥	٢٩,٨	٨,٨٥	+			
	و	٨٠	٢٧,٩	٩,١١	١,٩	١,٢١	١,٥٧	٠,١٠
الجملة	أ	٤٩٠	٢٦,٣٠	١٠ر٢١				
	و	٣٠٢	٢٢,٢	١١,٠٤	٤,١	٠,٧٨	٥,٢٦	,٠٠٠١

جدول رقم (١٥)

يبين مقارنة عينة وراق الحضر بعينة الاسكندرية

فى اختبار الحساب (مسائل)

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعيارى	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	دلالة الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	١٥,٣٥	١٠,٢٠	+			
	و	١٢١	١٠,٧٧	٦,٩٤	٤,٥٨	١,٠٧	٤,٢٨	,٠٠٠١
الصف الخامس	أ	١٥٩	٢١,٣٣	١٠,٨١	+			
	و	١٠١	١٧,٧٥	١٠,١٩	٣,٢٨	١,٣٣	٢,٤٧	,٠١
الصف السادس	أ	١٠٨	٢٦,٩٤	١١,٥٥	+			
	و	٨٠	٢٢,٩	١١,٠٠٦	٤,٠٤	١,٥	٢,٦٩	٠,٠٠٦
الجملة	أ	٤٩٠	٢١,٦٧	١١,٩٦	+			
	و	٣٠٢	١٦,٣	١٠,٥٣	٥,٣٧	٠,٨١	٦,٦٣	,٠٠٠١

جدول رقم (١٦)

يبين مقارنة عينة وراق الحضر بعينة الاسكندرية

فى اختيار القدرة العقلية

الفرقة الدراسية	البلدة	عدد التلاميذ	المتوسط	الانحراف المعيارى	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	دلالة الفروق
الصف الرابع	أ	١٤٦	١٦,١	٧,٣	+			
	و	١٢١	١٢,٦١	٦,٢٢	٣,٥	,٨٣	٤,٢٢	,٠٠٠١
الصف الخامس	أ	١٥٩	٢٠,١	٨,٤	+			
	و	١٠١	١٦,٤١	٧,٤٩	٤,٧	١,—	٤,٧	,٠٠٠١
الصف السادس	أ	١٨٥	٢٤,٦	٩,٥	+			
	و	٨٠	٢١,٩	٩,٨٦	٢,٧	١,٣١	٢,٠٦	,٠٤
الجملة	أ	٤٩٠	٢٠,٩	٩,٢	+			
	و	٣٠٢	١٦,٣٤	٨,٤٥	٤,٦٠	٠,٦٤	٧,١٩	,٠٠٠١

ويتبين من مقارنة المجموعتين احصائيا ما يلى :

١ ـ ان المجموعتين بمقارنة الجملة تختلفان عن بعضهما اذ يرتفع مستوى عينة الاسكندرية على مستوى عينة وراق الحضر والاختلاف بينهما اختلاف ذو دلالة احصائية مرتفعة وهذا متوقع بحكم الاختلاف بين الظروف الحضرية والظروف الريفية .

٢ ـ بيد أنه يلاحظ اذا قارنا الصفوف فى نتائج هذه الاختبارات ان الفرق ذا دلالة احصائية مرتفعة بين تلاميذ الصف الرابع فى العينتين فى كل الاختبارات تقريبا بينما ينعدم الفرق بين العينتين فى الصفين الخامس والسادس خاصة فى فهم القراءة استعمال اللغة ثم يبرز الفرق ثانية فى نفس هذه الصفوف فى اختبارى الحساب عمليات والحساب مسائل .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى الاختبارات الخمسة :

قسمت العينة المصابة والبالغ عددها ١٦٣ حالة الى خمس مجموعات كما يلى :

١ ـ مصابة بالبلهارسيا فقط وعددها ٦٣ حالة .

٢ ـ مصابة بالبلهارسيا والديدان وعددها ٣٤ حالة .

٣ ـ مصابة بالبلهارسيا والانكلستوما وعددها ١٨ حالة .

٤ ـ مصابة بالديدان فقط وعددها ٣٩ حالة .

٥ ـ مصابة بالانكلستوما وحدها أو الانكلستوما والديدان وعددها ٩ حالات.

وقد عقدت مقارنة بين أفراد العينة السليمة مع كل مجموعة من هذه المجموعات على حدة فى الاصابات الخمسة ولم تتم المقارنة بينها وبين المجموعة المصابة بالانكلستوما لصغر العدد فيها .

ثم تمت مقارنة العينة السليمة بكل المرضى بالبلهارسيا أى بضم المجموعات الثلاث الاولى فى مجموعة واحدة . كما قورنت العينة السليمة بكل العينة المصابة وتبين الجداول رقم ١٧ الى رقم ٢٢ نتائج هذه المقارنات احصائيا باستخراج الفروق بين المتوسطات ، والخطأ المعيارى ، والنسبة الحرجة ، ومستوى دلالة الفروق .

وتبين جيمع هذه المقارنات أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين المصابين وغير المصابين اللهم الا فى الجدول رقم ١٧ الذى يبين مقارنة المصابين بالبلهارسيا وحدها بالعينة السليمة اذ نلاحظ أن الفرق بين العينة فى اختبار الحساب مسائل فقط يصل الى مستوى ٢٠ر٠ وهو مستوى يدل على فرق ذى دلالة احصائية . بيد أننا نلاحظ أنه لما ضمت هذه العينة الى العينات المصابة بالبلهارسيا وأى مرض آخر تلاشى هذا الفرق ويكون التفسير المقبول لظهور هذا الفرق فى المقارنة الاولى هو صغر حجم العينة المصابة بالبلهارسيا وحدها ، اذ لو كان الفرق فرقا حقيقيا لزاد بروزا بزيادة حجم العينة باضافة المصابين بالبلهارسيا وأى مرض آخر الى المصابين بالبلهارسيا وحدها. وكان الأولى أن تؤدى هذه الاضافة مع وجود الأمراض الأخرى الى تأكيد الفرق ، بيد أنه قد تلاشى .

وسنتناول مناقشة هذه النتائج فى الفصل التالى .

جدول رقم (١٧)

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالبلهارسيا فقط

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	+			
	ب	٦٣	١١,٦٣	٧,٥٢	٠٤,	١,١٢	٠٤٠,	—
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	+			
	ب	٦٣	٢٠,٩٣	١٣,٢٤	١,٢٩	٢,٠٥	٦٣,	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	+			
	ب	٦٣	١٩,٢٩	١٠,٤٦	٢,٤٣	١,٦٣	١,٤٩	١٣,
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	+			
	ب	٦٣	١٣,٣٦	٩,٥٥	٣,٧٧	١,٥	٢,٥١	٠٢,
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	+			
	ب	٦٣	١٥,٠٧	٧,٤٣	١,٦٠	١,١٩	١,٣٤	٠,١٨

س = سليم

ب = بلهارسيا

جدول رقم ١٨

يبين مقارنة العينة السليمةبالعينة المصابة بالبلهارسيا و الديدان

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	—			
	ب—د	٣٤	١٢,١٨	٧,٤٢	٠,٥١	١,٧٣	٢٩,	—
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	—			
	ب—د	٣٤	٢٣,٩١	١٣,٧٣	٠,٦٩	٢,٦٤	٢٦,	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	—			
	ب—د	٣٤	٢٢,٥٩	١٠,٥	٠,٨٧	٢,٠٤	٠,٤٣	—
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	—			
	ب—د	٣٤	١٨,—	١٠,٠١	٠,٨٧	١,٩٤	٤٥,	—
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	—			
	ب—د	٣٤	١٧,٤٧	٨,١٥	٨٠,	١,٥٧	٥١,	—

ب — د = بلهارسيا و ديدان

س = سليم

جدول رقم (١٩)

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالبلهارسيا والانكلستوما

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	−			
	ب وأنك	١٨	١٢,١٧	٩,٤٤	٠,٥٠	٢,٣	,٢٢	−
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	+			
	ب وأنك	١٨	٢٢,١٧	١٦,٦٥	٠,٠٥	٤,١	,٠١	−
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	+			
	ب وأنك	١٨	١٩,٥	١٢,٥٢	٢,٢٢	٣,١٢	,٧١	−
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	−			
	ب وأنك	١٨	١٩,−	١٢,٥٧	١,٨٧	٣,١	٠,٦	−
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	−			
	ب وأنك	١٨	١٧,١٧	١١,٧٣	٠,٥٠	٢,٨٦	٠,١٧	−

س = سليم

ب – وأنك = بلهارسيا وأنكلستوما

جدول رقم (٢٠)

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالبلهارسيا + أى مرض آخر

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١,٦٧	٧,١٢	−			
	م.ب	١١٥	١١,٧٣	٧,٨٤	,٠٦	٠,٩٤	,٠٦	−
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢,٢٢	١٤,٠١	+			
	م.ب	١١٥	٢٢,−	١٤,٠٣	٠,٢٢	١,٧٧	,١٢	−
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١,٧٢	١١,٣١	+			
	م.ب	١١٥	٢٠,٢٨	١٠,٨٦	١,٤٤	١,٤	١,٠٣	−
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧,١٣	١٠,٥٢	+			
	م.ب	١١٥	١٦,٤٠	١٠,٢٢	١٠,٧٣	١,٣١	٠,٥٦	−
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦,٦٧	٨,٥٩	+			
	م.ب	١١٥	١٦,١١	٨,٥٣	٠,٥٦	١,٠٨	٠,٥٢	−

س = سليم

م.ب = مصاب بالبلهارسيا عموما

جدول رقم (٢١)

يبين مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة بالديدان فقط

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١٫٦٧	٧٫١٢	+			
	د	٣٩	١١٫٥٨	٧٫٢٤	٫٠٩	١٫٣	٫٠٧	—
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢٫٢٢	١٤٫٠١	+			
	د	٣٩	٢٠٫٩٦	١٣٫٣١	١٫٢٦	٢٫٤٤	٠٫٥٢	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١٫٧٢	١١٫٣١	+			
	د	٣٩	٢١٫٥٣	١٠٫٥٨	٫١٩	١٫٩٥	٠٫٠٩٧	—
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧٫١٣	١٠٫٥٢	+			
	د	٣٩	١٦٫٨١	١٠٫٥٨	٠٫٢٢	١٫٩٢	٫١١	—
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦٫٦٧	٨٫٥٩	+			
	د	٣٩	١٦٫٤٢	٧٫٩٦	٠٫٢٥	١٫٤٧	٠٫١٧	—

س = سليم

د = ديدان

جدول رقم (٢٢)

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة كلها

الاختبار	العينة	العدد	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعيارى	النسبة الحرجة	مستوى دلالة الفروق
فهم القراءة	س	١٣٩	١١٫٦٧	٧٫١٢	+			
	م	١٦٣	١١٫١٦	٧٫٩٣	٫٥١	٠٫٨٦	٠٫٥٩	—
استعمال اللغة	س	١٣٩	٢٢٫٢٢	١٤٫٠١	+			
	م	١٦٣	٢١٫٤٠	١٣٫٧١	٠٫٨٢	١٫٦	٫٥١	—
الحساب عمليات	س	١٣٩	٢١٫٧٢	١١٫٣١	+			
	م	١٦٣	٢٠٫٢٧	١٠٫٧١	١٫٤٥	١٫٢٧	١٫١٤	—
الحساب مسائل	س	١٣٩	١٧٫١٣	١٠٫٥٢	+			
	م	١٦٣	١٥٫٦٣	١٠٫٤٧	١٫٥٠	١٫٢١	١٫٢٤	—
القدرة العقلية	س	١٣٩	١٦٫٦٧	٨٫٥٩	+			
	م	١٦٣	١٥٫٩٣	٨٫٣٧	٠٫٧٤	٠٫٩٨	٫٧٦	—

س = سليم

م = مصاب

(٤)

مناقشة النتائج

مدى انتشار الأمراض الطفيلية وخاصة البلهارسيا بين تلاميذ المنطقة ، أثر الأمراض الطفيلية وخاصة البلهارسيا على القدرة العقلية والتحصيل المدرسى ، مقارنة العينة السليمة والمصابة فى السن والنواحى الاجتماعية والاقتصادية .

مدى انتشار الامراض الطفيلية وخاصة البلهارسيا بين تلاميذ المنطقة :

قامت اللجنة المصرية الامريكية المشتركة لشئون الصحة العامة فى عام ١٩٥٤ بتنفيذ مشروع مقاومة البلهارسيا بالمبيدات الحديثة فى منطقة وراق الحضر وذلك بتطهير الشبكة المائية فى المنطقة التى يبلغ طولها حوالى ٢٠٠ كيلو متر . وقد ثبت نجاح التجربة اذ لوحظ بعد تنفيذ المشروع استمرار الانخفاض التدريجى فى نسبة الاصابة بين التلاميذ بالبلهارسيا واستمرت نسبة الاصابة فى الانخفاض حتى عام ١٩٥٨ اذ بلغت ٢١ر٩ بيد أنه لوحظ فى سنة ١٩٥٩ ارتفاع طفيف فى نسبة الاصابة وكانت نسبة الاصابة قبل البدء فى المشروع ٤٠ر٢ ٪ . لهذا كان من أهداف هذا البحث الكشف عن نسبة الاصابة الحالية بين التلاميذ وكانت زيادة هذه النسبة متوقعة وقد أكد هذا البحث هذا التوقع اذ كانت نسبة المصابين بالبلهارسيا من أفراد العينة ٣٨ر١ ٪ وهى تقترب من النسبة التى كانت عليها قبل تنفيذ المشروع . وقد كان من ضمن التبريرات التى قبلت لتعليل الارتفاع النسبى للاصابة فى سنة ١٩٥٩ هو زيادة هجرة الاهالى الى المنطقة بعد أن تحولت الى منطقة صناعية غير اننا نلاحظ أن نسبة من ولدوا خارج القرية فى العينة والذين يمكن اعتبارهم من أبناء المهاجرين اليها لا يزيدون على ١٠ر٦ ٪ بينما ولد معظم أفراد العينة فى القرية نفسها ويعتبرون من أبناء القرية فاذا نظرنا الى متوسط السن لاصغر مجموعة فى العينة وهى مجموعة الصفوف الرابعة وجدنا أنه ١٠ سنوات ، ٢ شهر فاذا كانت الهجرة قد بدأ معدلها فى الزيادة فى السنوات التالية لتنفيذ المشروع واذا فرضنا أن من هاجروا الى المنطقة قد هاجروا وأبناءهم فى سن المرحلة التعليمية الأولى واذا افترضنا أن أبنائهم جميعا يدخلون فى عينة البحث فنسبتهم فى العينة قليلة فضلا عن أن نسبة المصابين منهم لا يزيد على ٨ حالات وهو عدد ضئيل .

أما اذا كان أبناء المهاجرين قد ولدوا فى القرية نفسها فى الفترة التالية

مباشرة لعملية التطهير أى سنة ١٩٥٥ فانهم لم يبلغوا حتى الآن أدنى متوسط للسن لأفراد العينة التى شملها البحث . لذا لا يمكن تبرير الاصابة فى المنطقة بزيادة الهجرة .

وعزيت الزيادة أيضا الى بناء المساكن الشعبية فى المنطقة غير أنه لم يوجد فرد واحد فى عينة البحث من بين المقيمين فى هذه المساكن .

غير أن التبرير الذى يمكن قبوله لارتفاع نسبة الاصابة واقترابها الى ما كانت عليه قبل التطهير هو الرأى القائل بصغر حجم المساحة المخصصة للمشروع واحتمال اصابة الاهالى من المجارى المائية الملاصقة له وان كان يقال ان المنطقة التى شملها المشروع تخلو الآن من القواقع الا أن هذا الأمر مشكوك فيه لان المنطقة ملاصقة لنهر النيل مباشرة واحتمال عودة القواقع اليها كبير .

لقد بينت النتائج أيضا زيادة الاصابة بالبلهارسيا بزيادة السن وذلك بالنسبة للبنين ، كما بينت زيادة الاصابة فى البنين عنها فى البنات ويمكن أن تفسر هذه النتائج بزيادة تحرر البنين كلما تقدموا فى السن وزيادة تفاعلهم مع المجتمع الخارجى مما يزيد من فرص تعرضهم للاصابة ، بينما البنت كلما كبرت كلما زاد التصاقها بالمنزل وبالتالى قلت فرص تعرضها للاصابة . وهذا يناقض الرأى القائل بتساوى الاصابة فى الجنسين بهذا المرض .

وظهر أن نسبة الاصابة بالديدان بين البنات أعلى مما هى بين البنين ، ولا يوجد تفسير لهذه الظاهرة ، ولما كان هذا البحث هو الأول من نوعه فنكتفى بابراز هذه النتيجة حتى تنفيها أو تؤكدها دراسات أخرى .

أثر الامراض الطفيلية وخاصة البلهارسيا على القدرة العقلية والتحصيل المدرسى :

أولا : قورنت عينة البحث فى درجاتها على اختبارات التحصيل واختبار القدرة العقلية بعينة مماثلة من مدينة الاسكندرية عددها ٤٩٠ تلميذا وتلميذة كانت نفس الاختبارات قد طبقت عليها . وكان الهدف من هذه المقارنة ابراز سمات عينة البحث ، والتأكد من الرأى السائد بأن تلاميذ الريف أقل فى مستواهم التحصيلى والقدرة العقلية من تلاميذ الحضر . وقد بينت هذه المقارنة أن مستوى عينة هذا البحث أقل من مستوى عينةالاسكندرية فعلا سواء فى التحصيل أو فى القدرة العقلية ، وان كانت الفروق قد اختفت بين تلاميذ الصفوف الخامسة والسادسة فى العينتين على اختبارى اللغة العربية (فهم القراءة) واللغة العربية (استعمال اللغة). مع وجود فرق ذى دلالة على هذين الاختبارين بين تلاميذ العينتين فى الصفوف الرابعة بتفوق عينة الاسكندرية .

ويمكن تبرير الاختلاف الجوهرى فى اختبارى اللغة العربية فى الصف الرابع بين العينتين واختفاء هذه الفروق فى الصفوف الخامس والسادس الى ثلاثة عوامل أولها أن وعى الآباء فى المدن واهتمامهم بتعليم الابناء يزيد على وعى الآباء فى الريف واهتمامهم خاصة فى السنوات الأولى ، ولا يبدأ اهتمام الآباء فى الريف الا بعد صعود الطفل الى السنوات المتقدمة دون تحصيل يذكر وحينئذ يبدأ اهتمامهم بالطفل فيحاولون مساعدته فى التحصيل خارج المدرسة ، وثانيهما ما يتردد من اهتمام مديريات التعليم بتلاميذ المدن دون تلاميذ الريف من حيث ابنية المدارس وعدد التلاميذ فى الفصول وصلاحية المعلمات وما الى ذلك ، وثالثها عامل اختيارى اذ يغلب على الظن ان الآباء فى الريف حين يدركون عدم جدوى تحصيل الابناء فى المدارس يمنعونهم عن الدراسة ليساعدوهم فى العمل فلا يواصل التعليم فى السنوات المتقدمة الا التلاميذ الذين يتأكد آباؤهم من قدرتهم على التحصيل .

وقد لوحظ انه رغم اختفاء الفروق بين تلاميذ العينتين فى الصفوف الخامس والسادس فى اختبارى اللغة فان الفروق بينهما تبرز فى اختبار الحساب (مسائل) وفى الحساب (عمليات) ولكن بمستوى أقل . ولعل هذا يرجع الى أن اختبار الحساب (مسائل) بالاضافة الى انه يتوقف على استعمال اللغة فانه يتضمن عمليات تتناول التعامل اليومى بالعمليات الحسابية ولعل ضيق الفرص امام تلاميذ الريف لاكتساب الخبرات التى تتناولها هذه العمليات هو ما أدى الى انخفاض مستواهم عليه عن مستوى تلاميذ عينة الاسكندرية .

وقد بدا تفوق تلاميذ عينة الاسكندرية فى جميع الصفوف فى اختبار القدرة العقلية على تلاميذ عينة وراق الحضر وان كانت هذه النتيجة تتفق مع نتائج معظم البحوث التى قورن بها تلاميذ الريف بتلاميذ الحضر فان هذا لا يعنى أن تلاميذ الريف أقل ذكاء من تلاميذ الحضر اذ من الثابت أن انخفاض مستوى ذكاء تلاميذ الريف على اختبارات الذكاء انما يعزى الى طبيعة الاختبارات نفسها التى تطرق اسئلتها خبرات أكثر مألوفية لتلاميذالحضر، كما يعزى الى ضيق الفرص المتاحة لأبناء الريف اذ ثبت انه كلما تيسرت السبل أمام أبناء الريف كلما ارتفعت درجات ذكائهم على هذه الاختبارات وانعدم الفرق بينهم وبين تلاميذ المدن عليها . وقد أكد ميثاقنا القومى تكافؤ الفرص بين الأفراد كما أكد ضرورة نقل المدينة الى القرية ، وتبذل الجهود الآن للتقريب بينهما ، وسوف تؤدى مثل هذه الجهود الى تلاشى مثل هذه الفروق . كما يجب الا ننسى أن الاختبار الذى استخدم فى هذه المدرسة اختبار لغوى ويتأثر بقدرة التلميذ على القراءة .

ثانيا : لم تبين المقارنات التى تمت بين العينة السليمة والعينات المصابة سواء بالبلهارسيا أو بالأمراض الطفيلية الأخرى أى فروق ذات دلالة

احصائية كما كان متوقعا واذا كانت البحوث السابقة التى سبقت الاشارة اليها مثل بحوث كيرشو وزملائه وبحث احمد عبـــد الله وبدران وعمــاد اسماعيل قد أوحت باحتمال وجــود أثر للبلهارســيا على الذكاء فيجب الا يغيب عن البال أن بحث كيرشو كان يدور حول تعلم الفيران المصابة وغير المصابة الجرى فى متاهة .

ومن المشكوك فيه ما اذا كان تعلم الجرى فى متاهة يعتبر مقياسا للذكاء . لقــد طعنت تجربة ترابون *Tryon* المشــهورة والتى تعتبر من أحسن البحوث التى حاول فيها استنباط أجيــال من الفيران الذكيــة والفيران الغبية على أساس سهولة تعلم الجرى فى متاهة لاثبات توارث الذكاء فى أن الجرى فى متاهة ليس مقياسا للذكاء بل قد يكون مقياسا للنشاط والتعلم الحركى الذى قد لا يتطلب ذكاء ومع ذلك فقد انتهى كيرشو وزملاؤه الى أن الاصابة وان عاقت عملية التعلم فانها لم تؤثر فى المعلومات التى حصلت فعلا والتى لم تعوق تذكرها .

أما دراسة أحمد عبد الله وزميليه فلم تبلغ الفروق فيهــا بين العينة المصابة والعينة غير المصابة على درجات اختبار وكسلر بلفيو لقياس ذكاء الأطفال مستوى ذى دلالة مرتفعة . وقد يعزى هذا الفرق الى احتمــال الصدفة وعامل الاختيار فى العينة وتعدد الأفراد الذين قاموا بتطبيق الاختبار اذ ذكر أنهم كانوا من بين الطلبة تحت التدريب على اجراء الاختبارات ومن الصعب الحكم على أن الموضوعية والدقة قد لوحظتا فى التطبيق كما يجب ألا ننسى أن الاختبار المستعمل لم يقنن بعد على عينات مصرية .

ودرجة ثبات ودرجة صدق الصورة العربية غير معروفتين .

اننا نعتقد أن البلهارسيا لها مضاعفاتها التى تقلل من كفاءة الفرد وقدرته على الانتاج ، غير أن الحالات التى تصل الى أيدى الأطباء والتى تبرز فيها المضاعفات هى غالبا لأفراد من البالغين الذين أزمن معهم المرض وزادت حدته ، ولم تجر بحوث مقارنة بين أمثال هؤلاء البالغين والعاديين فى مستوى الذكاء حتى يمكن أن يحكم على أثر البلهارسيا ، ولو تمت مثل هذه الدراسات فان العينة المريضة ستكون عينة متحيزة ولا شك وستشوه النتيجة عوامل أخرى كثيرة يصعب التحكم فيها مثل تاريخ حياة الفرد وتاريخه الصحى ومستواه التعليمى والاقتصادى وما الى ذلك . ومن الصعب أن نجد حالات تبرز فيها المضاعفات فى سنوات العمر الدنيا وليس أدل على ذلك من أن عينة البحث التى تبلغ نسبة الاصابة فيها ٣٨٫١٪ لم تظهر المضاعفات فى حالة واحدة . ان من بين المضاعفات التى كانت متوقعة هى اصابة عدد من المرضى بالبلهارسيا بالانيميا وكانت النية تتجه الى مقارنة المصابين بالبلهارسيا والانيميا بغيرهم من غير المصــابين وبغيرهم من المصــابين بالانيميــا دون

البلهارسيا لعلنا نجد ما يفرق بينهم غير ان نتيجة الفحص الطبى لم تبين أن هناك من تقل نسبة الهيموجلوبين فى الدم عندهم أقل من ٦٠٪ . لذا لم تتم هذه المقارنة وهذه النتيجة بدورها تدل على أن حدة المرض عند المصابين لم تصل الى حد يفرق بينهم وبين مجموع التلاميذ فى هذه الناحية .

مقارنة العينة السليمة بالعينة المصابة فى السن والنواحى الاجتماعية والاقتصادية :

لم تبين المقارنة وجود أى فرق ذى دلالة احصائية بين المصابين والعينة السليمة فى السن وتبرير ذلك أن توحيد السن فى القبول والنقل الآلى يحولان دون وجود فروق ذات دلالة بين أى مجموعتين نختاران عشوائيا فى أى صف من الصفوف .

وكان من المتوقع أن يكون هناك فرق بين العينة المصابة والعينة السليمة فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى على اعتبار انه كلما ارتفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى كلما ارتفع المستوى الصحى . لذا قورنت العينتان فى حجم الأسرة وفى المستوى التعليمى للآباء وفى التوزيع المهنى للآباء وتبعا لفئات دخولهم وكان من المتوقع أن يكون أفراد العينة من أسر أكبر حجما من أسر أفراد العينة السليمة على اعتبار أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما قلت العناية بالأبناء . وكان من المتوقع أن يكون مستوى أباء أفراد العينة المصابة أقل تعليما ومهنيا واقتصاديا من مستوى أباء العينة السليمة . غير ان المقارنة الاحصائية لم تبين أى فروق ذات دلالة احصائية بين العينتين فى هذه العوامل وان كانت النسب المئوية تشير الى اتجاه نحو ما كان متوقعا ، اذ يزيد عدد أفراد الأسرة نسبيا فى العينة المصابة ، كما أن نسبة الأميين ومن يقرؤون ويكتبون فقط بين اباء العينة المصابة أعلى مما هى عليه بين أباء العينة السليمة الذين تزيد نسبة من يحملون مؤهلات بينهم . كما زادت نسبة من يعملون فى المهن الفنية والعلمية بينهم أيضا كذا المشتغلون بالأعمال الكتابية وهذا يشير الى الاتجاه المتوقع اذا اعتبرنا هذه المهن من مهن ذوى الياقات البيضاء التى تفترق عن مهن مثل الاشتغال بأعمال الزراعة والصيد وأصحاب الحرف والصناع والعمال والتى تزيد فيها نسبة اباء العينة المصابة على نسبة اباء العينة غير المصابة . غير اننا نكرر القول بأن الفروق بين العينتين لم تكن ذات دلالة احصائية .

وقد يعزى اختفاء الفروق فى هذه العوامل بين أفراد العينتين الى أن الطبقية فى الريف لم تعد بارزة بالشكل الذى كانت عليه من قبل وان طبيعة المخالطة بين أبناء الطبقات المختلفة وخاصة فى الريف وضيق مجال القرية مما يحتم اشتراك الأبناء فى نشاطهم خارج المدرسة كما هو فى داخلها وبالتالى تساوى فرص التعرض للاصابة أثناء ممارسة هذا النشاط . والطبقية وأن

كانت تسيطر على عقليات الكبار فهى لا تبرز فى عقول الصغار فى هذه السن. والطبقية بالتـالى وأن كانت تؤدى فى المدن الى اختـلاف مجالات النشـاط بين أبناء الاسر فأنها لا تؤدى الى مثل ذلك بين أبناء الريف .

والخلاصة تعتبر هذه الدراسة الاولى من نوعها وان كانت نتائجها قـد جاءت سلبية فأيجابية هذه النتائج فى أنهـا وان كنا شعبا قد حـكم عليـه بالتخلف فترة من الزمن انتابتنا فيها كوارث الجهل والفقر والمـرض التى فرضها علينا الاستعمار والاقطاع فأنها لم تؤثر فى صلابة عودنا ولم تنزل بنا لا هى ولا البلهارسيا الى شعب ترتفع فيه نسبة الغباء أو العته عن أى شعب من الشعوب المتحضرة .

ولا يعنى هذا اننا نقلل من شأن المرض بالبلهارسيا وغيره من الامراض التى تقلل من طـاقتنا وتؤثر فى انتاجنا فنحـن وان كنا لا نملك حتى الآن احصاءات محددة عن تأثير هذا المرض على الانتاج القومى ، يبد أن الباحثين يقدرون الخسـارة المادية الناشئة عن البلهارسيا بما لا يقلل عن ثمانين مليونا من الجنيهات كل عام .

صدر حديثا من مطبوعات المركز

- تعاطى الحشيش ــ التقرير الثانى ــ نتائج البحث الاستطلاعى فى مدينة القاهرة .

- الاختبار القضائى ــ نشأته وأسسه وتطبيقه .

- الاختبار القضائى ــ دراسة مقارنة .

الدكتور احمد فتحى سرور

- أعمال الحلقة الدولية الثالثة عشرة لعلم الجريمة .
التنمية الاقتصادية ومشكلات السلوك الاجتماعى .

علاقة المجتمع الصناعى بظاهرة الجريمة *

الدكتور محمد خيرى

خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

توجه حكومة الثورة عنايتها الفائقة الى وضـع تخطيط اقتصـادى واجتماعى للبلاد ، ويرتكز هذا التخطيط أساسا على تصنيع البلاد ليحقق الاتجاه الى زيادة الدخل القومى باتخـاذ أساليب التنمية الاقتصادية فى القطاعين الزراعى والصناعى . واذا كانت الثورة قد قضت على الاقطاع بقانون الاصلاح الزراعى ، فانها تبذل الجهد للقضاء على قول المستعمرين أن مصر لا تصلح الا للزراعة . ورجل الاجتماع ، وان كان يعرف مقدما نتائج التصنيع المثمرة والتى تحقق رفع مستوى الدخل وزيادة الخدمات ابتغاء استشعار الفرد كيانه وعزته وكرامته ، الا أنه لايغفل ــ مع ذلك ــ أثر التصنيع وما قد يترتب عليه من نتائج ينبغى أن يتعرف عليهـا وأن يلم بهـا وأن يكـون على وعى منها ، بحيث يستطيع المخطط الاقتصادى والاجتماعى أن يستشف من خلال هذه النتائج والأسس والدعائم التى يرتكز عليها .

وقد حاولت فى هذا الموضوع : « علاقة المجتمع الصناعى بظاهرة الجريمة مع دراسـة ميدانية » أن أسهم بمجهود متواضـع فى ابراز ما يترتب على التصنيع من سوء تنظيم اجتماعى يبدو أحد مظاهره فى الجريمة ونعرض فيما يلى المبررات التى دفعتنى الى اختيار هذا الموضوع ، والخطوات التى اتبعتها فى معالجته .

يؤثر على رفاهية الشعب عاملان عدد السكان ونسـبة زيادتهم . ولعل أهم الخصائص السكانية فى مصر هى : اعتماد الغالبية العظمى على الزراعة وازدحام السكان ونموهم السريع . ومن الملاحظ أن هذه الزيادة فى عدد السكان لا يصاحبها زيادة مماثلة فى مساحة الأرض المنزرعة . وطبقا للنظرية الحدية ، لا يمكن زيادة انتاج الأرض الزراعية مهما زدنا من عوامل الانتاج الا الى حـد معـلوم . ومن ثم نجد أن عدد السـكان آخذ فى التزايد بسرعة تفوق بكثير الزيادة فى مساحة الأرض المستغلة مما أدى الى نقص مستمر لمتوسط نصيب الفرد من الدخل السنوى . وقد ترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة . ولهذا دعا منطق الواقع ومواجهته ــ بعد أن أصبحت الحكومة حكومة الشعب

---

* تلخيص للرسالة التى حصل بها كاتبها على درجة الماجستير فى الآداب (علم اجتماع) من كلية الآداب جامعة الاسكندرية فى يونيه ١٩٦١ . وقد أشرف عليهـا الاسـتاذ الدكتور السيد بدوى .

وممثلته ، والمنبثقة عن آماله وآلامه — أن تتجه حكومة الثورة الى الوسيلة الصحيحة ، الى الطريق الموصل الى الغاية التى هى أمل الشعب منذ قرون طويلة ، أن يستشعر الفرد العزة والكرامة ، ولا عزة ولا كرامة والفرد يحيا فى مستوى بعيد عن مستوى الانسان ، وليست هذه الوسيلة الا تصنيع البلاد ، ولكن ان أدى التصنيع الى مانعرفه من نتائج — ونحن نستقرىء النتائج من خبرات وتجارب وواقع الدول التى سبقتنا الى ذلك — فان ثمة نتائج : لا ينبغى أن تفلت من ملاحظة المصلح الاجتماعى ورجل الاجتماع والباحث ، ونذكر على سبيل المثال : أن التصنيع سيحتاج الى كثرة من الأيدى العاملة التى ستضطر الى الهجرة من الريف الى المدن ، فان الاحصاءات التى أوردناها توضح لنا أن هناك تطورا يتصل بتوزيع السكان بين الحضر والريف ، ويمكن القول أن الهجرة الى المدن تؤثر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، كما أنها تؤدى الى ازدحام المدن بالسكان مما يترتب عليه كثير من المشكلات التى تتصل ببناء المجتمع ووظائفه وتنظيمه وعملياته .

وواضح أن الاستثمار والانتاج فى الصناعة يصاحبهما نمو المدن ، وهى مناطق تختلف الحياة فيها من عدة نواح اختلافا كبيرا عن الحياة فى المناطق الريفية ، وانتقال الريفى الى المدينة ، حيث تختلف الظروف المؤثرة على الحياة الاجتماعية والثقافية فيها ، انتقال الى مجتمع معقد له صفاته وخواصه التى تختلف عن المجتمع الريفى . وينشأ عن تباين العلاقات الاجتماعية بين المجتمعين الريفى والحضرى الصناعى ، انماط مختلفة من السلوك . ولما كانت مصر تجتاز فترة تحول بانتقالها من الاعتماد الكلى على الزراعة الى التصنيع ، فان التغير يجرى فى مكونات الحياة العامة كتغير العادات والعرف والتقاليد والتربية والدين والوسائل الترويحية والمهنة والمستوى الثقافى والمادى ، وقيام المنافسة ، ومدى التجانس أو التنافر بين الافراد ، هذا بالاضافة الى أن المهاجرين الذين يأتون بحثا عن العمل الذى يتوفر نتيجة — كما سبق أن ذكرت — لمشاريع التطور المختلفة فى التصنيع ، يعملون كعمال غير مهرة اذ تعوزهم الخبرة والمران ، كما أنهم لم يعدوا قبلا للدور الاجتماعى الذى يباشرونه . ومن شأن هذا تغير فى مجموع القيم التى شكلت قالب حياتهم السابقة ، هذا التغير الذى يؤدى الى صراع يطول أو يذوب مع قدرة المهاجر على التكيف مع الحياة الجديدة . ومما يزيد فى مشكلات التكيف فى مجتمعنا الذى يتغير بسرعة وسيتغير ، الا يسير التغير فى مختلف الحياة الاجتماعية بنفس السرعة ، كما قد يترتب على ذلك أن تكون هذه المشكلات أكثر حدة وخطورة . ومالم يتحقق التكيف فقد يضعف تأثير القواعد الاجتماعية مما يؤدى الى التنوع الثقافى ، وضعف الضوابط الاجتماعية والتفكك الاجتماعى والصراع الثقافى . هذه كلها عوامل اجتماعية هامة من حيث نشوء الجريمة والجناح والمشكلات الاجتماعية .

وقد حاولت فى هذا البحث أن أوضح ما ينجم عن التصنيع من نتائج تتصل بالانحراف والجريمة مشيرا الى الدراسات النظرية والميدانية التى أجريت فى مختلف الدول فى هذا الشأن ، ومعتمدا على دراسة حقلية لتوضيح العلاقة بين ظاهرة التصنيع وظاهرة الجريمة .

تستطيع الآلات أن تيسر كثيرا من النواحى : أن تنقص ساعات العمل مثلا ، ولكن رجل الاجتماع يرى أن انخفاض ساعات العمل يترتب عليه مشكلات عديدة كمسألة أوقات الفراغ وغيرها . اذن فالآلية والتصنيع يتطلبان تعاونا وثيقا بين رجل الأعمال ورجل الاجتماع ، يضع الأول فى اعتباره مشكلة العلاقات الانسانية ، ويبرز الثانى فى المقدمة مشكلة تربية الأسرة ومشكلة التفكك الاجتماعى الذى يرتبط — كما ذكرنا — ببناء المجتمع ووظائفه ونظمه من ناحية ، وبتكيف الفرد مع مجتمعه وأسرته ونفسه من ناحية ثانية اما القسم الثانى فعبارة عن دراسة ميدانية، وينقسم هذا البحث قسمين : الأول يعالج الدراسات الميدانية والنظرية العديدة فى مختلف الدول ويشتمل القسم الاول على أربعة فصول ، الفصل الأول دراسة مقارنة للحياة الاجتماعية الحضرية الصناعية والريفية ، حاولت أن أوضح فيه الحد الفاصل بين اعتبار المجتمع مجتمعا ريفيا أو حضريا ، أو هو الموضوع الذى لا يزال حتى الآن موضوع دراسة ومناقشة ، وقد اضطررت الى الأخذ أساس مصلحة الاحصاء بالجمهورية العربية المتحدة ، وهو الأساس الذى يقوم على التقسيم الادارى ، رغم أنه لا يتفق مع أحدث نظريات علم الاجتماع الحضرى التى تحدد التفرقة بين المجتمعين الحضرى والريفى على أساس عدد السكان من ناحية ، واعتبار العوامل الثقافية الحضرية من ناحية أخرى . ولاشك أن هذا التحديد الأخير ليس مجاله هذا البحث ، اذ يحتاج الى دراسة مستقلة . وقد عقدت فى هذا الفصل مقارنة بين النظم الاجتماعية والعلاقات والقيم السائدة فى كل من المجتمعين ، فتحدثت عن الجماعة الأولية والثانوية ، وعن الحراك والمهنة فى الريف والحضر الصناعى ، وعن السمات السيكلوجية لأهل الريف والحضر أيضا ، ثم أشرت باختصار الى أهم النظم الاجتماعية : الأسرة ، النظام الاقتصادى ، النظام السياسى ، النظام التعليمى ، النظام الترويحى والصحى والرعاية الاجتماعية . وركزت اهتمامى على حياة المدينة من حيث الهجرة اليها ، وتنوع الثقافات والعلاقات فيها ، وكثافة السكان بها ، ثم الى نمو السكان فى المدينة والمشكلات التى تترتب على ذلك ، كالجريمة ، وزيادة الأمراض العقلية والنفسية والجسمية ، كما اهتممت بمناطق سوء التنظيم الاجتماعى فى المدينة وما يتطلبه من تكيف واستجابات . وأنهيت هذا الفصل بجدول يوضح الفروق الأساسية بين المجتمعين من حيث عدد السكان وتجانسهم وتفاعلهم واستقرارهم الفيزيقى والاجتماعى وثقافتهم الدينية والروحية ، واتصالاتهم الأولية والثانوية والضوابط الاجتماعية والاحساس بالانتماء .

اما الفصل الثانى فيعالج عوامل التغير الاجتماعى ونتائـج التصنيع ، واشرت فيه الى التغير والتقـدم الفنى التـكنولوجى ، والبناء الاجتماعى والوظيفى ، والى التغير المتصل بتغيير السكان وتقسيم العمل ثم تحـدثت عن عوامل التغير الاجتماعى مركزا اهتمامى على الوسائل الفنية (التكنولوجيا) وما يؤدى الى صراع الثقافات ، وقد رأيت أن موضوع البحث لا ينبغى أن يغفل نتائج التصنيع بصفة عامـة من حيث أنـه يعـرض البيئة الطبيعية والبشرية للتغير ، كما وجدت أن هذا البحث لا ينبغى أن يغفل خبرات الدول التى سبقتنا فى التصنيع فتكلمت عـن أثر الانقلاب الصناعى بصفة عامـة مـع أمثلة قصيرة مـن الدول الصناعية ، وكيف أن التصنيع قـد أدى الى الهجرة حيث توجد المصانع ، والى ما ترتب على التصنيع من تحضر ومانجم عن هذه الثورة من انعدام الولاء للقيم القديمـة ، موضحا المشكلات الاجتماعية التى أدى اليها التصنيع وهى المشكلات ذات الصلة من ناحيـة العوامل بالجـريمة . كما رأيت أن أضمن هـذا الفصل نتائج التصنيع فى المجتمعات غير المتقدمـة وذلك لتشابه بيننا وبينها ، لا من حيث الثقافة والحضـارة أو التاريخ ، ولـكن من حيث أن عامـل التصنيع قد أدى الى نتائج يجب التعرف عليها ونحـن بسبيل وضـع تخطيط اقتصـادى واجتماعى .
اما الفصل الثالث فيعالج : الجريمة فى المجتمعين الحضرى الصناعى والريفى، وقد أشرت الى الاختلافات بين المجرم الريفى والمجـرم الحضرى الصناعى معتمدا فى ذلك على الدراسـتين الميـدانيتين اللتين قام بهمـا العـلامة مارشال كلينارد فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث انتهى الى التحقيـق من صحة الفروض التى وضعها لدراسته وهى أن نسـبة الجرائم تختلف باختلاف كل منطقـة تبعا للسمات الحضرية فيها وأن هناك صفات حضرية بين المجرمين من مناطق تختلف فى درجات التحضر ، وهـذه السمات هى : الحراك ، والعلاقات اللاشخصية ، والاختلاط بالجماعات المختلفة (المخالطة المغايرة) وعدم المشاركة فى تنظيم المجتمع المحلى وثقافة اجـرامية منظمة ، وطراز اجرامى اجتماعى للمجرمين من المناطق المختلفة فى درجات التحضر . وللتحقيق من صحة هذه الفروض استخدم مارشال كلينارد مصادر عديدة، كما أجرى دراسة على مجموعة من المجرمين فى سجن الرجال فى ولاية أيوا الأمريكية . وهذا مادفعنى الى أن أتخـذ هذه الطريقة منهجا للبحث مع تطبيق منهج آخر هو دراسة الحالة .

وقد استطعت من خلال الاطلاع على الدراسات والاحصاءات المختلفة الموجودة فى كتب المراجع الخاصة بعلم الجريمة أن أتبين أن ثمة جرائم ترتكب فى الحضر غالبا وتكاد تخلو المناطق الريفية منها وهى البغاء والادمان على الخمور والقمار والبلطجة وتعاطى المخدرات ، ولاشك أن نتائج هـذه الدراسات التى أجريت فى دول تختلف عنا فى الثقافة تثير اهتمام علمـاء الاجتماع والجريمة فى مصر للقيام ببحوث ودراسات للتحقق من صحة هذه

الاستقراءات التى انتهت اليها أو دحضها . وعالجت فى هذا الفصل كذلك اتجاهات وحجم الجريمة فى المجتمعين الريفى والحضرى الصناعى ، وشرحت ماهية المنهج الايكولوجى الذى يعتمد على الخريطة مشيرا الى بحوث ثراشر وشو . والفصل الرابع من القسم الأول عرض لعوامل الجريمة فى المجتمع الحضرى الصناعى ، فأشرت الى تعريف السلوك الاجرامى والى التنظيم الاجتماعى وسوء التنظيم الاجتماعى والجريمة ثم اهتممت بالتنشئة الاجتماعية فى المجتمع الصناعى لأن بعض علماء الجريمة يرون أن الاجرام نتيجة للتنشئة الاجتماعية الخاطئة ، ذلك لأن العمليات التعليمية التى تؤدى الى أن يصبح الفرد مجرما هى نفس العمليات التعليمية التى يصير بها الفرد مديرا لأحد البنوك أو أستاذا فى جامعة ، اذن فمادة التعليم لاعملية التربية هى التى تحدد كيف يصبح الشخص مجرما أو سويا . وتحدثت فى هذا الفصل أيضا عن التوزيع الاقليمى للجريمة وعن توزيعها المكانى فيها ، وعن مناطق الجناح .

أما القسم الثانى من هذا البحث ، فهو دراسة ميدانية . وقد تطلب ذلك أن أحدد منذ البداية نطاق هذه الدراسة والفروض التى قامت عليها والمنهج الذى اعتمدت عليه ، أما من حيث المجال ، فقد كان لابد أن أبين علاقة التحضر — والصناعة عامل أول من عوامل التحضر — بالجريمة من واقع بيانات احصائية لمعرفة مدى الارتباط بين هاتين الظاهرتين . وسأبين فيما بعد الطريقة التى أتبعتها . أما فروض البحث التى وضعتها لهذه الدراسة ، فقد استقيتها من الاطلاع على الدراسات النظرية المختلفة فى مصادرها الكثيرة ومن الدراستين الميدانيتين اللتين قام بهما مارشال كلينارد فى الولايات المتحدة .

هذا فضلا عما استطعت أن أفيده من خبرة بحكم عملى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بالاضافة الى الاطلاع على النظريات المختلفة التى تعلل دوافع الجريمة والتى أشرت اليها بايجاز فى الفصل الخامس الخاص بتحليل البيانات .

وملخص هذه الفروض أن المجرم الحضرى فى مصر ، يبدأ سلوكه الاجرامى فى تاريخ مبكر والنظرية التى يعتمد عليها هذا الفرض هى أن السلوك الاجرامى نتيجة الخبرات الاجتماعية كما أنه يكتسب بنفس العمليات التى يكتسب بها اى سلوك آخر ، واذا كان الاجرام نتيجة للمخالطة المغايرة مع جماعة تنكر القوانين كما يرى سذرلاند ، ولما كانت أنواع الجماعات الأولية فى المجتمعات الحضرية والتى تشجع السلوك الاجرامى أكثر عددا من الجماعات الأولية فى المجتمعات غير الحضرية ، ولما كانت أدوات الضبط الاجتماعى ، وهى التى تتم بها عادة ، العمليات الأولى للتنشئة الاجتماعية ، لا تخضع كلها لرقابة الأسرة فى المدينة الصناعية لانشغال الأبوين بالعمل ، فانه

يترتب على ذلك ، أى على المخالطة المغايرة مع جماعة تنكر القـوانين وعلى ضعف وسائل الضبط الاجتماعى انحراف الحدث الى الجناح فى مرحلة مبكرة من العمر .

والفرض الثانى هو ان المجرم الحضرى على علم بالوسـائل الاجرامية وبالمصطلحات الاجرامية وانه مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعى ، والنظرية التى يستند اليها هذا الفرض هى أنه قد تبين من نتائج البحثين اللذين قام بهما مارشال كلينارد عن المجرم الحضرى والمجرم الريفى أن مجرم المناطق الريفية يرتكب جرائمه بوسائل غير فنية طابعها البسـاطة ، وأنه ليس على دراية بالمصطلحات الاجرامية ، وهذا عكس ماأثبته كلينارد بالنسبة للمجرم فى المناطق الحضرية ، وقد حاولت أن أتثبت من هذا الفرض فى هذه الدراسة واستخدمت لذلك طريقة دراسة الحالة حيث اتضح ان هذا الفـرض ليس صحيحا بالنسبة للمجرم الحضرى فى العينة التى قمت بدراستها .

أما من حيث أن المجرم مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعى ، فان علاقات الأفراد فى المجتمع الحضرى الصناعى علاقات سطحية ، كما أن الأسرة من ناحية والجيرة من ناحية أخرى — وان كانتا من بين النظم الأساسية فى القرية التى يتخذ الفرد منها أصول التوافق مع النظم والقيم والقوانين — الا أنهما ليستا كذلك فى المجتمع الصناعى ، مما يؤدى الى عدم التوافق مع هذه القيم الرسمية ، وهو مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعى .

وثمة فرض ثالث هو أن المجرم الحضرى لم ينل المستوى الأدنى للتعليم . والفلسفة أو النظرية التى وراء هذا الفرض هى أن الخبرة الاجتماعية التى تتحقق للحضرى انما ترجع فى الأغلب الى المدرسة والصحف والمذياع . أما فى الريف فان هذه الخبرة محدودة جدا وهى تسـتمد من كبـار السن فى الأسرة . ولما كانت الحياة فى الريف محدودة ، ومواقف الحياة فيه لا تحتاج الى سرعة تصرف أو ذكاء للافادة منه فى مختلف الظروف ، (وهى الظروف التى تكاد تكون رتيبة ومتشابهة) ، فان الحـاجة الى الخبرة الواسعة فى المجتمع الريفى ليست ماسة، وهذا بخلاف مانجده بشأن الحياة فى الحضر ، فان اختلاف الظروف يحقق للحضرى اكتساب الخبرة التى تسمح بالتكيف فى هذا المجتمع وتستمد هذه الخبرة من مصـادر يتعذر على الأمى فهمها ، ويترتب على ذلك عدم اسـتطاعته التكيف مع البيئة الحضرية ، ولاشك أن ذلك قد يؤدى الى شـعوره بانمـاط مختلفة من الصراعات قد ينجم عنها انحراف السلوك .

والفرض الأخير هو أن نسبة بعض الجرائم فى الحضر أعلى منها فى الريف ويعتمد هذا الفرض على احصاءات مختلفة للجرائم فى الدول المختلفة وقد يكون تغير الثقافة من عوامل تغير هذه النسب .

وتنقسم الدراسة الميدانية الى شقين : الشق الأول دراسة احصائية

تحليلية ، والثانى دراسة بعض حالات بواسطة طريقة دراسة الحالة أدت الى وضع استمارة بحث . وعلى الرغم من أن شقى البحث ــ يكمل أحدهما الآخر فانهما يختلفان اختلافا جوهريا ، فبينما يدرس الشق الأول ظاهرة الجريمة فى المجتمع الحضرى الصناعى معتمدا فى هذه الدراسة على بيانات تخضع للاستقصاء الاحصائى ، يدرس الشق الثانى شخصية المجرم معتمدا على الأصول المقررة فى طريقة دراسة الحالة ، وخطة البحث فى الشق الأول تتضمن الفرض منه ، أى التعرف على حجم ظاهرة الجريمة فى المجتمع الحضرى الصناعى كما تتمثل فى بعض المدن والمناطق الريفية فى الجمهورية العربية المتحدة ، وقد اخترت نزلاء ثلاثة سجون هى طنطا والاسكندرية ومصر وذلك بعد تقسيمهم الى مجموعتين : الحضر والريف . أما مجال البحث أى المجال البيئى والزمنى فقد تضمن جميع الحالات التى تنزل سجن طنطا و ٥٪ من نزلاء سجن الاسكندرية و ٥٪ من نزلاء سجن مصر فى يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٠ .

أما الشق الثانى من البحث فالفرض منه الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التى أدت الى ارتكاب مجرم المجتمع الحضرى والريفى جريمته ، واعتمدت لتحقيق هذا الغرض على طريقة دراسة الحالة من حيث البناء والوظيفة أما المادية البشرية أى العينة فقد أوضحت الأساس الذى اعتمدت عليه وهو الأساس الخاص بمحل الاقامة أثناء التنشئة الاجتماعية ، كما وضحت أن هذه الطريقة ــ طريقة الاستبار الحر المعتمد على عناصر معينة ــ قد أدت الى وضع صحيفة استبيان .

أما الصعوبات التى صادفت البحث فهى :

قدر للبحث الميدانى فى الشق الأول أن تؤخذ بياناته من السجون الثلاثة ، وقد اكتنف ذلك بعض الصعوبات وهى :

١ ــ مشكلة ايجاد وسيلة مقننة يمكن الاعتماد عليها للتفرقة بين المجتمع الحضرى والمجتمع الصناعى والمجتمع الريفى .

٢ ــ تشتمل البيانات الاحصائية بمصلحة السجون على محل الميلاد دون مكان التنشئة الاجتماعية . وقد تطلب ذلك فرز الحالات طبقا لمكان التنشئة من حيث الحضر والريف ، والواقع أن هناك فارقا بين محل الميلاد ومكان التنشئة الاجتماعية فقد يكون المجرم من منطقة ريفية ولكنه نشأ وتربى فى منطقة حضرية . ومع هذا فان البيانات الخاصة بمحل الميلاد يمكن أن تكون ذات دلالة فيما يختص بالمنطقة التى ولد بها المجرم ولا يمكن اعتبار منطقة الميلاد هى منطقة النشأة ، ولكن دراسة الحالة كشفت عن مكان التنشئة الاجتماعية ومحل الميلاد معا وكان لمكان التنشئة دلالة أكبر من حيث نوع الجريمة وهدفها وأداتها .

وقد اتضح أن الحالات التى اخترتها اختيارا عشوائيا من مجموعة نزلاء سجن القاهرة ، لا يزيد عدد من تنشأ منهم فى الريف أكثر من تسع حالات من مجموعهم البالغ ١٠٠ حالة ولهذا تعذر اذن الاعتماد على اختيار للعينة بالطريقة العشوائية ، فكان لا بد من اتباع طريقة أخرى لاختيار عدد مناسب من هذه الحالات ، يتسنى معه تطبيق استمارة البحث عليها ، هذا ولابد من الاشارة الى أن بطاقة السجن لا تتضمن أى بيان عن مكان التنشئة .

ونلخص فيما يلى نتائج الدراسات النظرية والميدانية التى كانت بمثابة الاطار المرجعى للدراسة للافادة منها فى التفسير وكذلك نتائج الدراسة الميدانية بشقيها التى اضطلعت بها هذه الدراسة .

١ ــ يؤدى التصنيع فى مرحلته المبكرة الى انهيار البناء الاجتماعى التقليدى وتغير الأدوار التى تقوم بها وظائفه .

٢ ــ يندفع كثير من العمال ــ الذين تضيق بهم سبل العيش عن طريق الزراعة أو الحرف اليدوية ــ الى عالم المصانع دون استعداد ، أو تدريب فيتناولون أجرا ضئيلا يجعلهم يعيشون من اليد الى الفم فى أحياء قذرة ومدن مزدحمة فى ظروف العمل القاسية وساعاته الطويلة .

٣ ــ تبدو مشكلة العمالة أنها أخطر مشكلة فى المجتمع الصناعى .

٤ ــ يزداد مع التصنيع سكان المدن وتنمو الطبقة العاملة وتتشكل انماط جديدة من التجمعات .

٥ ــ أثر الجماعات الأولية فى المجتمع الصناعى أو المجتمع المقبل على التصنيع يتضح فى سمات التكيف للقيم ، كما تؤدى المخالطة المغايرة الى انماط من الصراعات النفسية والاجتماعية .

٦ ــ ان التصنيع عامل من عوامل التغير الاجتماعى ، والتفكك الاجتماعى مرحلة من مراحل هذا التغير ، ومن مظاهر هذا التفكك ظاهرة الجريمة .

٧ ــ تعين الصناعة على الحراك الجغرافى والمهنى ويبدو أثر هذا الحرك فى زيادة نسب الجريمة لأن الانتقال فى حد ذاته تحول الى قيم تختلف عن قيم سائدة .

٨ ــ تؤدى الصناعة الى تصارع بين النظم ، قد يؤدى الى الجريمة .

٩ ــ تتباين هيئات التنشئة الاجتماعية فى المجتمع الصناعى بينما تكاد تقوم الأسرة وحدها فى المجتمع الريفى بهذه التنشئة ، وحيث تتباين هذه الهيئات فانها قد تتضارب فى القيم فتسود المجتمع حالة اللامعيارية .

١٠ ــ تبلغ نسبة الجناح أقصاها فى المناطق التى تحيط منطقة الأعمال ، وتنخفض كلما بعدت المسافة عن هذه المراكز .

١١ ــ تصاحب المرحلة الأولى للصناعة انحطاط فى فيزيقية المنطقة .

١٢ ــ يؤدى عامل التنافس فى نظام الصناعة الى ظهور جرائم من ذوى الياقة البيضاء .

١٣ ــ يضعف أثر الدين بين أفراد المجتمع الصناعى .

ونلخص فيما يلى نتائج الدراسة الميدانية بشقيها : الاحصائى التحليلى الذى استمد بياناته من السجون الثلاثة المشار اليها ، ودراسة بحث الحالة .

نتائج الدراسة الاحصائية التحليلية :

١ ــ ظهر ان نسبة مجرمى المناطق الحضرية أعلى من نسبة مجرمى المناطق الريفية .

٢ ــ تبين أن نسبة ارتكاب الجرائم لمن تنشئوا فى المناطق الحضرية أعلى منها لمن تنشئوا فى المناطق الريفية .

٣ ــ تزيد نسبة جرائم المهاجرين الحضريين عنها بالنسبة للمهاجرين الريفيين .

٤ ــ ليس ثمة فرق بين متوسط سن مرتكبى الجرائم الحضريين ونظرائهم الريفيين .

٥ ــ تزيد نسبة الجنايات لمجموع الجرائم المرتكبة من أهل الريف على نسبتها بالنسبة للحضريين ، بينما تزيد نسبة جرائم الجنح فى المجتمع الحضرى عنها فى المجتمع الريفى .

٦ ــ تزيد نسب الجرائم التى ترتكب ضد النفس والتى تتسم بطابع العنف ، فى المجتمع الريفى عنها فى المجتمع الحضرى (جرائم القتل والضرب المفضى الى الموت واحداث العاهات المستديمة) .

٧ ــ تنخفض نسبة جريمة الاختلاس بين المسجونين الريفيين بينما ترتفع بين المسجونين الحضريين .

٨ ــ تنتشر جريمة تعاطى المخدرات فى كل من القطاعين : الريفى . والحضرى الا أن نسبتها أعلى فى المنطقة الحضرية الصناعية .

٩ ــ تزيد نسبة جريمة احراز السلاح بين المسجونين الريفيين عنها بين الحضريين .

١٠ ــ تحدث جريمة هتك العرض فى المناطق الحضرية بنسبة أعلى من المناطق الريفية .

١١ ــ اتضح ان جريمة الرشوة أكثر انتشارا فى المجتمع الريفى .

١٢ ــ تزيد جرائم الاعتداء على المال فى القطاع الحضرى عما هى عليه فى القطاع الريفى .

أما نتائج دراسة بحث الحالة فهى :

١ — تبين أن معظم أفراد العينة يقيمون فى أحياء شعبية .

٢ — كما تبين أن معظمهم ممن كان محل ميلادهم فى الريف .

٣ — وأن معظمهم أيضا قد تنشئوا فى الحضر .

٤ — يربو عدد أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة على الذين تزيد سنهم عن هذا العمر .

٥ — ترتكب معظم جرائم أفراد العينة فى أحياء شعبية .

٦ — تزيدنسبة مرتكبى الجرائم من المهاجرين وكانتسن المهاجرواقعة بين فئة العمر ١٠ و ٢٠ عاما .

٧ — كلما قلت مدة اقامة المهاجر بالمدينة ، كان احتمال ارتكابه للجريمة أكبر .

٨ — تزيد نسبة المتزوجين من مجرمى العينة على نسبة العزاب والمطلقين .

٩ — تبين أن معظم المجرمين من الأميين .

١٠ — تبين أن معظم مجرمى العينة من الذين يقومون بأعمال لا تحتاج الى مهارة صناعية .

١١ — يبلغ عدد الذين يعملون فىأعمال غيرمنتظمة ١/٤ مجموعالحالات .

١٢ — تبين أن دخل معظم أفراد العينة مع أسرهم أقل من متوسط الدخل الشهرى للفرد فى الجمهورية .

١٣ — كما تبين أن نسبة ارتكاب جرائم الجنح فى المدينة أعلى منها بالنسبة لجرائم الجنايات .

١٤ — ظهر أن الجرائم فى المدينة ، وان كانت تختلف فى طبيعتها وسماتها عن جرائم الريف ، الا أن مقترفيها لم تستبد بهم سمات المجرم الحضرى الصناعى التى توجد فى مجتمع كالمجتمع الأمريكى ، حيث تكثر جرائم العصابات .

١٥ — تبين أن قلة الدخل والبطالة هما أهم أسباب ارتكاب الجريمة سواء فى المجتمع الريفى أو الحضرى .

١٦ — تبين أن لمعظم أفراد العينة زملاء أو أصدقاء سبق أن دخلوا السجن .

١٧ — وأن معظم المجرمين لهم أصدقاء مقربون ، ولكنهم لايكونونمعهم عصابة بالمعنى المعروف .

مؤتمرات

تقـــرير

عن

« المؤتمر الثامن لخبراء الشئون الاجتماعية العرب »

القاهرة من ٩ — ١٤ مايو ١٩٦٤

دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعقد المؤتمر الثامن لخبراء الشئون الاجتماعية العرب بالقاهرة فى المدة من ٩ الى ١٤ مايو ١٩٦٤ . وقد لبى الدعوة ممثلون لاثنتى عشرة دولة ، كما أوفدت بعض الهيئات والمنظمات مراقبين عنها لحضـــور المؤتمر ، ومن بين هذه الهيئات المركز القـــومى للبحوث الاجتماعيـــة والجنـــائية الذى مثله الدكتور محسن عبد الحميد . وقد تكون وفد الجمهورية العربية المتحدة من السادة : اللواء يس الرفاعى ، العميد عباس قطب ، المقدم محمود خليل ، الأستاذ عبد العزيز فتح الباب ، الأستاذ أحمد الألفى الباحث بالمركز .

وتضمن مشروع جدول أعمال المؤتمر جانبين رئيسيين :

١ — النظر فى التقارير الواردة من وزارات الشـــئون الاجتماعيـــة بالدول العربية وتقارير ادارة الشئون الاجتماعيـــة والعمل بالأمانة العـــامة والتقارير الواردة من ادارات السجون بالدول العربية .

٢ — دراسة موضوع اصلاح السجون ورعاية المسجونين وأسرهم .

وبدأت أعمال المؤتمر بكلمة للسيد الأمين العام المســـاعد لجامعة الدول العربية ثم السيد المشرف على ادارة الشئون الاجتماعية والعمل بها ثم السيد رئيس اللجنة الاجتماعية الدائمة ، وبعد ذلك دعى السيد رئيس وفد الجمهورية التونسية لرئاسة المؤتمر وفقا للترتيب الذى تتبعه جامعة الدول العربية فى مؤتمراتها .

وانقسم اعضاء المؤتمر الى لجان خمسة تختص كل منها بدراسة جانب من الموضوعات المحالة على المؤتمر . وهذه اللجان هى :

١ — لجنة التقارير وتختص بدراسة تقريرات وزارات الشئون الاجتماعية والعمل بالدول العربية وادارات السجون بهذه الدول وادارة الشئون الاجتماعية والعمل بجامعة الدول العربية فى السنتين ١٩٦٢ و ١٩٦٣

٢ — اللجنة الثانية وتختص بدراسة الموضوعات الآتية : رسالة السجن ووظيفته ، السياسة العقابية ، التشريعات الخاصة بالسجون ، تنظيم

الدراســات والبحوث العلميــة بالسجون ، التنظيم الادارى لادارة السجون ، أنواع السجون ومبانيها .

٣ ـ اللجنة الثالثة واحيل عليها الموضوعات الآتية : تصنيف المسجونين رعاية مدمنى المخدرات ، برامج شغل أوقات الفراغ ، الرعاية الصحية العمل فى السجون ، تأهيل المسجونين ، الخدمة الاجتماعية فى السجون

وتولى عرض موضوع تصنيف المسجونين وتقديم تقرير عنه الأســتاذ أحمد الألفى .

٤ ـ اللجنة الرابعة ورأسها السيد اللواء يس الرفاعى مستشار الشئون العقابية بالمركز وكان من بين أعضائها الدكتور بدر الدين على الخبير المنتدب بالمركز ، ودرست موضوعات : اصلاحيات الأحداث ، رعاية أسر المسجونين ، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، رعاية الأمهات والنساء السجينات ، الاختبار القضائى ، البارول والافراج الشرطى .

٥ ـ لجنة الصياغة ومهمتها التنسيق بين توصيات اللجان المختلفة ووضعها فى صيغتها النهائية وقد اختير الأســـتاذ أحمد الألفى مقررا لهذه اللجنة .

وكانت اللجنة التحضيرية للمؤتمر قد عهدت لبعض المختصين فى بعض الدول العربية باعداد بعض الدراسات عن عدد من موضوعات المؤتمر ، وكانت هذه الدراسات محل مناقشة اللجان المختصة .

ويمكن ايجاز توصيات المؤتمر فيما يأتى :

(أ) التوصيات الخاصة بتقارير ادارة الشئون الاجتماعية بجامعة الدول العربية وتقارير وزارات وادارات الشئون الاجتماعية بالدول العربية :

١ ـ الاهتمام بمتابعة ما أصدره المؤتمر فى اجتماعاته السابقة من توصيات ومعرفة الصعوبات التى حالت دون تنفيذ ما لم ينفذ منها .

٢ ـ الاهتمام بتعريب البحوث والدراسات المتعلقة بمختلف الشئون الاجتماعية التى تقوم بها هيئات أجنبية متخصصة ووكالات الأمم المتحدة .

٣ ـ بذل المساعى لتزويد الدول العربيــة بالخبراء والمدربين فى فى الميادين الاجتماعية والعمالية والتعاونية من البلاد العربية الأخرى التى تملك هذه الخبرة .

٤ ـ السعى لدى الوزارات المختصة فى الدول العربية لتكوين اتحاد عام يضم المنظمات العليا التعاونية فى كافة الدول العربية .

٥ ـ العمل على انشاء شعبة للشئون الاجتماعية والعمالية فىمناهج الدراسة القائمة فى معهد الدراسات العربية العالية .

٦ — تعزيز التعاون بين وزارات وادارات الشئون الاجتماعية والعمالية التعاونية والرياضية وبين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

٧ — توثيق التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبين الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة .

٨ — العمل على انشاء مراكز تدريبية للتدريب والتثقيف المهنى والعمالى .

٩ — دعوة الدول العربية الى أن تنشىء فى وزارات الشئون الاجتماعية والعمل أقساما للتخطيط الاجتماعى والعمالى مبنى على مسح فنى شامل .

١٠ — تشجيع اقامة الجمعيات التعاونية المختلفة ودعمها .

(ب) التوصيات الخاصة بموضوع اصلاح السجون ورعاية المسجونين وأسرهم :

١ — يجب أن تكون رسالة السجن هى كفالة حماية المجتمع من الجريمة عن طريق تطبيق أساليب علمية وفنية لتنفيذ العقوبات والتدابير السالبة للحرية يكون من شأنها تحقيق الأغراض الاجتماعية لهذه العقوبات والتدابير .

٢ — اعتماد سياسة عقابية متطورة ومعتدلة تحدد كيفية تطبيق العقوبات فى السجون وفقا للمبادىء التى تقررت فى ضوئها رسالة السجن ووظيفته .

٣ — اعتبار هذه السياسة العقابية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية العامة ودراسة أوضاع المسجونين لتقرير العقوبات الملائمة وتحليل أسباب الاجرام والانحراف لمكافحتها .

٤ — ضرورة تطوير التشريعات الخاصة بالسجون فى البلاد العربية بما يحقق — كحد أدنى — المبادىء التى تضمنتها مجموعة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

٥ — اقرار وتدعيم الرقابة القضائية على معاملة المسجونين .

٦ — تنظيم الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بالسجون ، وقد أوصى المؤتمر فى هذا الشأن بصفة خاصة بأن يتسع نطاق المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى القاهرة بحيث يمتد نشاطه الى مختلف الدول العربية وذلك عن طريق تخصيص منح دراسية لبعض المبعوثين من الأقطار العربية

وعقد حلقات دراسية دورية واشراك الباحثين من مختلف الدول العربية فى الدراسات والبحوث التى يقوم بها .

٧ ـ وجوب تنويع المؤسسات العقابية وانشاء سجون حديثة .

٨ ـ الاهتمام بتصنيف المسجونين باعتبــاره الدعامة الأولى لأى نظام عقابى سليم وتزويد السجون بالاخصــائيين فى مختلف المجالات لامكان تحقيقه وانشاء مراكز للتشخيص أو أقسام لهذا الفرض فى المؤسسات المختلفة .

٩ ـ توفير العمل لكل مسجون واعطائه أجرا مناســبا عن عمله والغاء تشغيل المسجونين فى أعمال قاسية وتوحيد العقوبات السالبة للحرية فى عقوبة واحدة .

١٠ ـ الاهتمام ببرامج شغل أوقات السجين .

١١ ـ الاهتمام ببرامج التثقيف الروحى والخلقى .

١٢ ـ توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية للمسجونين .

١٣ ـ الاهتمام ببرامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ومساعدة أسر النزلاء .

١٤ ـ رعاية الأمهات والنساء السجينات .

١٥ ـ الأخذ بنظام الاختبار القضائى بالنسبة للبالفين والأحداث على السواء .

١٦ ـ العمل على تطوير نظام الافراج الشرطى على نحو ايجابى هادف

١٧ ـ بذل مزيد من العناية بالأحداث المنحرفين والمشردين وتطوير نظم معاملتهم على وجه يمكن من اصلاحهم .

هذا وقد قام أعضاء المؤتمر بزيارة سجنى الرجال والنساء بالقناطر ، كما دعى الأعضاء لزيارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية للتعرف على أوجه نشاطه المختلفة حيث وزعت عليهم بعض المطبوعات التى أصدرها

أحمد عبد العزيز الألفي



التصنيع والعمران (١)

الاستاذ الدكتور حسن الساعاتى

ظهر هذا البحث فى المكتبة العربية فى أوائل عام ١٩٥٩ ، وأعيد طبعه فى منتصف عام ١٩٦٣ ، وهو بحث فريد من نوعه فى اللغة العربية ، ويعتبر باكورة بحوث طيبة تستهدف فهم التغيرات التى تحدث فى المجتمع العربى نتيجة للتصنيع والعمران ــ وهما الخاصتان اللتان تمثلان الاتجاهات الاجتماعية الحديثة فى العالم العربى . وتبرز أهمية هذا البحث نظرا للمشكلات العديدة التى تترتب على تصنيع بلد من البلدان وتعميره ، سواء كانت هذه المشكلات اقتصادية أو خلقية الخ ...

وليس هذا البحث بحثا مكتبيا ، فعلى الرغم من أنه استند الى ما كتب ونشر من بيانات واحصائيات تتعلق بالتصنيع والعمران فى مدينة الاسكندرية (وهى الحالة التى قام بدراستها كنموذج للعمران والتصنيع الحديث) ، مع الافادة من احصاءات التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠ ومن احصاء الانتاج الصناعى فى تلك السنة وذلك فى الطبعة الثانية ، فانه قد أعد بحثا ميدانيا لألفين من العمال والصناعيين فى الاسكندرية يعملون فى خمس وثلاثين صناعة، لمعرفة أحوالهم ونمط حياتهم بالمدينة .

والكتاب ينقسم الى أربعة أقسام رئيسية بالاضافة الى مقدمة عامة تبحث فى المفاهيم الأساسية للعمران والتصنيع ومشكلاتهما بشكل عام ، كما تضمنت فى الطبعة الثانية مناقشة علمية عن خصائص التصنيع ونتائجه العامة . أما القسم الأول من الكتاب فيبحث فى موضوع التنمية الصناعية فى اقليم مصر بوجه عام فى العصر الحديث ، والتصنيع فى مدينة الاسكندرية بصفة خاصة .

ثم يعالج الكتاب فى قسمه الثانى النمو العمرانى لمدينة الاسكندرية منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر ، واتجاهات هذا النمو وعوامله

---

(١) بحث ميدانى للاسكندرية وعمالها ، دار المعارف ، الاسكندرية الطبعة الثانية ، ١٩٦٣ ، ٤٤٠ ص وعشر خرائط .

ومظاهره وأثر التصنيع فيه . كما يناقش النموذج العام للنمو العمرانى لمدينة الاسكندرية فى ضوء النظريات العمرانية المختلفة .

أما القسم الثالث من الكتاب فيشتمل على بحث ميدانى لألفين من العمال الصناعيين فى الاســـكندرية ، يعملون فى خمس وثلاثين صـــناعة ، اختيروا عشوائيا من ستين مصنعا فى المدينـــة . ويورد القسم الرابـــع الاستنتاجات والاقتراحات المتعلقة بالتصنيع والعمران ، وما يترتب عليهما من مشكلات .

والغرض الأساسى من هذا البحث هو الكشف عن العوامل التى صاحبت التصنيع والنمو العمرانى لمدينة الاسكندرية التى لم يتعد عدد سكانها ٨٠٠٠ نسمة فى أوائل القرن التاسع عشر ، والذى بلغ اليوم حوالى مليون نسمة . وأن أية محاولة لفهم نمط معيشة العمال الصناعيين فى مدينة صناعية لابد من أن توضح مدى تأثر هؤلاء بعمليتى تصنيع المدينة وعمرانها .

والحق أن هذا البحث يؤدى أغراضا مختلفة ، فهو مصدر غنى بالمعلومات عن التنمية الصناعية فى القطر المصرى بصفة عامة ، وفى مدينة الاســـكندرية على وجه الخصوص .

١ - « المنهج العلمي فى دراسة المجتمع ، وصفه وحدوده »

د. حماد عمار

هذا الكتاب دعوة الى مراجعة بعض الأساليب المستخدمة فى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، وللتأكيد على أن المشكلة الاجتماعية او حركة الواقع الاجتماعى هى الأساس الذى تنبثق منه الوسيلة التى تستخدم فى البحث والكشف عن أبعادها وعلاقاتها ، وليس للوسيلة فى حد ذاتها تقدير مطلق ، خاصة بعد ان أصبح لاستخدام الأساليب «العلمية» هالة كبرى من القداسة والتوقير فى دراسة المشكلات الاجتماعية . ليس الأمر تهوينا لقيمة المنهج العلمى فى الدراسة أو التطبيق ، وانما هو تأمل فى بعض ما انتهى اليه هذا المنهج احيانا نتيجة لبعض المزالق التى لم يتداركها بعض المستخدمين له فى تحليل المسائل الاجتماعية ، او نتيجة للتعصب فى استخدام أسلوب بعينه واعتباره الأسلوب الوحيد القادر على المعالجة العلمية . وأكثر من هذا فان كثيرا من البحوث تفسر بعض الأساليب « العلمية » وتقحمها اقحاما فى دراسة موضوع معين ، دون حاجة الى مثل هذه الأساليب ، بل ودون أن يؤدى استخدامها الى اكتشاف قضايا جديدة أو الوصول الى نتائج جدية .

لهذا يتعرض المؤلف فى هذا الكتاب الى منهج التحليل فى العلوم الاجتماعية والعلاقة بينه وبين التحليل فى العلوم الطبيعية . فالعلوم الاجتماعية فى اصطناعها للمنهج العلمى قد اصطنعت عملية التحليل وتحديد « المفرد الاجتماعى » وهذا امر لا مناص منه . لكنها ليست عملية كافية مع مافيها من اجتهاد ذاتى فى التحديد والافراد . فالمفرد الاجتماعى جزء لا يتجزأ فى الواقع من موقف اكبر ، ولا يستقيم فهمه رغم معرفة ابعاده العميقة نتيجة التحليل الا اذا امتدت هذه الأبعاد فى صلتها وتفاعلها مع مفردات أخرى على أساس ما بين المفردات الاجتماعية من ارتباط وتفاعل وتداخل وحركة متمثلة فى الواقع الاجتماعى . ويقرر المؤلف انه لابد من أن تحدد العلاقة الوظيفية بين المفرد الاجتماعى فى المنظور العام قبل أن يفرد

---

(١) معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ ، ٩٩ ص

ويحلل ، كما انه لابد من أن يسرد هذا المفرد الى نفس المجال العام بعد إفراده وتحليله استكمالا للفهم والدراسة الموضوعية .

وفى القسم الثانى عن المفاهيم الاحصائية والفهم الاجتماعى يتعرض المؤلف لأهمية المفاهيم الاحصائية فى دراسة المجتمع ، لكنه يؤكد الى جانب ذلك أهمية دراسة الظواهر الاجتماعية من ناحية خصائصها الكيفية وعمليات التحول والتغير فيها مما قد لا يخضع للاحصاء . كما يحذر المؤلف من النظر الى بعض المفاهيم الاحصائية على أساس أنها هى الواقع بعينه ، ومن صعوبة ترجمتها الى مايعين على الفهم والتفسير والتنبؤ فى مجالات الحياة العادية « وفى لهجة ساخرة يقول المؤلف عن المتوسط الحسابى مثلا : « هل قابلت أيها القارىء فلاحا يمتلك ٤ر١ من البقر ، ويتزوج ٢ر١ من النساء ، ورزقه الله ٨ر٤ من الأولاد ... » انها متوسطات حسابية ، قد تكون ضرورة للفهم لكنها قد تسدل غشاوة على فهم الحالات الواقعية .

وفى القسم الثالث يتعرض الكتاب للموضوعية فى أدوات البحوث الاجتماعيةوالانسانية ، ويقرر أن « الموضوعية » نسبية تماما فى جميع أدوات البحوث الاجتماعية ، وفى مراحل استخدامها . وتعرض الكاتب بالتفصيل لمراحل الذاتية فى الاستبيان والاستفتاء باعتبارها من الأدوات الشائعة فى البحوث الاجتماعية سواء كان ذلك فى وضع الصياغة ، او فى انواع الاستجابات والبيانات التى يقدمها المسئولون فيها ، أو فى العينة الاحصائية التى تطبق عليها .

ويمتد الأمر فى المراجعة لموضوعية البحوث الاجتماعية الى الوعى بالمسلمات والفروض الفلسفية التى تكمن فى تصوراتنا للبحث وأدواته . وتعرض القسم الرابع عن البحوث التجريبة والفروض الفلسفية للفروض الميكانيكية وفروض الانسان الاقتصادى كأمثلة لما يكمن وراء الفروض الموضوعية وعدم التحيز والانفصال عن الوقت . وأكد المؤلف أن المشكلة فى حد ذاتها هى ليست مشكلة وجود فروض ، وانما المهم هو الوعى الواضح بمثل هذه الفروض . كذلك تعرض الكتاب الى اعتبار البحوث نشاطا اجتماعيا يتم فى مجتمع بعينه وفى جو فكرى خاص ، وهى بحكم الضرورة لاتجرى لموضوعيتها وانما تتخذ اداة وسندا لتحقيق عمليات اجتماعية مرتبطة بحاجات المجتمع عن وعى أو غير وعى من القائمين بعمليات البحوث .

واخيرا ينتهى الكتاب بالحديث عن : « البحوث العلمية والفائدة العملية » وعن « توجيه البحوث الاجتماعية والانسانية » وفى هذين القسمين من المعالجة يؤكد المؤلف الوحدة الحتمية بين النظريات والواقع بين التصور الفكرى والتطبيق العملى ، بين البحوث العلميــة واستخدامها . ويؤكد أن العلم الطبيعى والاجتماعى تكنولوجى بالضرورة ، بل أن « الاستخدام والعملية » هى القاعدة التى ينطلق منها نشاط الانسان فى تفكيره وبحوثه ونظرياته ولهذا أيضا ينبغى أن ترتبط البحوث الاجتماعية بتحقيق أهداف وغايات مرسومة وتكون مرتبطة بالتصور والرغبة فى احداث اشياء معينة ، وهذا هو موقف « التحليل الذرائعى » كوظيفة من وظائف البحوث الاجتماعية ، ليس غرض البحث الاجتماعى هو دراسة كل نمط من انماط الحياة والمواقف الاجتماعية وكل احتمالاتها ، وكل معتقداتها . وانما الاجدى هــو أن نوضح أهــدافنا ومقاصدنا . وأن تقوم البحوث بتبصيرنا فى تحريك الواقع الى صورة جديدة وما ينتظرنا من صــعوبات ، وبذلك تصبح البحوث الاجتماعية ذريعــة مــن الذرائع الانسانية فى جهودها المتنوعة لصنع حياتها المنشودة .

17) Mc Kenzie, R.D., The Metropolitan Community, New-York, Mc Graw-Hill, 1933.

18) Murray D. Bryce, Industrial Development, New-York, Mc Graw Hill Book Co., 1960.

19) Ogburn, W.F. Social Change, London, Kegan Paul and Co., Ltd., 1947.

20) Reckless, W.C. Criminal Behavior, New-York, 1940.

21) Roucek, J.S. and Warren, R.L., Sociology, An Introduction, Lows, Littlefield, 1958.

22) Schneider, E.V., Industrial Sociology, New-York, Mc Graw-Hill co. 1957.

23) Sorokin, P., and Zimmarman, C.C., Principles of Rural-Urban Sociology, New-York, Holt, 1929.

24) Sutherland, E.H. Cressy, D.R. Principles of Criminology, 5th ed., Philadelphia, Lippincott, 1955.

25) Theodorson, G.A., «Acceptance of Industrialization and its Attendant Consequences for the Social Patterns of Non-Western Societies.» Amer-Social. Re. 18, 1953.

26) Thrasher, F.M., The Gang 2nd ed., Chicago, University of Chicago Press, 1936.

27) UNESCO, Social Implication of Industrialization and Urbazation in Africa South of the Sahara, Switzerland, 1956.

28) Weinberg, S.K., Social Problems in our time, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1960.

29) Wolf, K.H. The Sociology of George Simmel, Glencoe, 3, The free Press, 1950.

1) Barnes, H.E. Society in Transition, 2nd ed., Prentice-Hall, Inc., New-York, 1952.

2) Barnes, H.E. Social Institution, Chicago, University of Chicago Press, 1946.

3) Barnes, H.E. and Teeters, N.K. New-Horizon in Criminoiogy 2nd ed., Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, 1955.

4) Braun, H., Industrialization and Social Policy in Germany, Berlin, 1956.

5) Broom, L. and Selznick, P., Sociology, A Text with Adapted Readings. New-York, Row, Peterson and Co., 1955.

6) Cressy, D.R. «Criminal Behavior» In : Sociology, A text Book with Adapted Readings. New-York, Row Peterson and Company, 1955.

7) Dewey, R., The Rural Urban Continuum : Real But Relatively Unimportant, Amer., J. of Sociology 1960. 66.

8) Ellington, J.R. Protecting Our Children From Criminal Careers, New-York, Prentice-Hall, 1948.

9) Elliott and Merrill, Social Disorganization, New-York, 1950.

10) Francis R. Allen and Others, Technology and Social Change, New-York, Appelton Century, Crofts, Inc., 1957.

11) French Committee for Social Science and Social Work, French Report, 8th International Conference of Social Work, Munich. 1956.

12) Institut National D'Etudes Demograchiques.

13) Koff, J.H. and Erunnet, E.S., A Study of Rural Society, 3rd ed., Boston, Houghton Mifflin Co., 1946.

14) Kobrin, S., « The Conflict of Values in Delinquency Areas, » Amer, Sociol. Rev., 16 (October, 1951)

15) Loomis, C.P. Beegle, A., Rural Social Systems, New-York, Prentice-Hall, 1950.

16) Lowie, R.H., An Introduction to Cultural Anthropology, enlarged ed., New-York, Rinehart, 1950.

Industrial community, the more he becomes adjusted.

f — Most of the criminals are married.

g — The income of most of the criminals and their families is less than the average.

h — Most of the criminals are employed irregularly.

i — An appreciable percentage of the criminals are unemployed.

j — All the criminals have friends but they do not form a criminal gang.

k -- Most o fthe criminals do not use jargons.

4 — Urbanization follows industrialization.

5 — Primary groups are ineffective in the industrial community.

6 — Industrialization is the most important factor in social change.

7 — It leads to social conflicts and weakens the factors of social control.

8 — Agencies of socialization in urban-industrial communities are differentiated and numerous. A conflict between these agencies may insure, resulting in a relative lack of values which fosters criminal tendencies.

9 — Physical deterioration of the respective areas is an effect of industrialization.

B — The Field Study :

1 — The statistical analytical study.

a — The rate of urban-industrial criminals is higher than that of rural criminals.

b — The percentage of criminals socialized in urban areas is higher than that of criminals socialized in rural areas.

c — The average age of criminals is not a differentiating factor between the urban and the rural ones.

d — The rate of narcotic addiction is higher in urban communities.

2 — The case study :

a — All criminals live in slum-areas.

b — Most of the criminals are immigrants from rural communities.

c — Most of the criminals have been socialized in urban-industrial communities.

d — Most of the crimes are committed in slum-areas.

e — The longer the immigrant stays in the urban

3 — Crime in urban-industrial communities and in rural communities. This chapter deals with the differences between the rural and the urban criminals. It shows that certain crimes are often committed in urban-industrial communities ; e. g. prostitution, gambling, racketeering, narcotic addiction and alcoholism.

4 — Factors of crime in the urban-industrial community This chapter deals with the definition of criminal behavior, social organization, social disorganization and crime and socialization in the industrial community.

3 — The Field Study :

A — The basic hypotheses :

1 — The urban-industrial criminal in the U.A.R. begins his criminal behavior at a very early age.

2 — The urban-industrial criminal is technically trained in crime and uses a special jargon.

3 — He is symptomatic of social disorganization.

4 — The urban-industrial criminal is almost illiterate.

5 — Proportions of crime frequency differ according to regions.

B — The Scope of the Study :

A sample of criminals from three prisons, namely those of Cairo, Alexandria and Tanta (Gharbia governorate). They were distributed according to urban and rural communities. The places were taken as the differentiating factor.

C — Method of Study :

1 — A statistical analytical study.

2 — A case study.

4 — Conclusions :

A — The theoretical study.

1 — Industrialization leads to the decline of the traditional social structure.

2 — Laborers, seeking work in industrial centres, migrate without any knowledge, experience, education or training.

3 — Unemployment is the most dangerous problem of industrialization.

« INDUSTRIALIZATION AND CRIME » THEORETICAL AND FIELD STUDY * (1)

By

Dr. MOH. KHAIRY M. ALI

1 — Justification of the study.

Economic and social planning is the basic feature of the U.A.R. revolution of July 23rd, 1952. It is well known that population in the U.A.R. increases at a higher rate than that of the National income. This leads to a gradual deterioration in the standard of living. The Agrarian Reform Laws and Industrialization are the two means to achieve liberty, a reasonable standard of living, freedom from exploitation, and colonization, and a satisfactory per capita income.

Industrialization as a means leads inevitably to material non-material social changes. The changes affect social institutions, organization, values and relationships. According to social change theory, factors and components of society (both structural and functional) do not change at the same pace. This leads to disorganization : social and individual. Crime is an aspect of social disorganization. Thus, though industrialization leads to a higher standard of living, sociologists should not be deceived and ignore its other consequence ; i.e. social disorganization.

2 — The Theoretical Study.

Our research includes two parts: a theoretical study and a field study. The theoretical study comprises four chapters :

1 — A comparative study of social life in, an urban-industrial community and in a rural community. This covers institutions, relationships, values, primary and secondary groups, psychological traits of the urban-industrial people and of the rural people.

2 — Factors of social change and the results of industrialization in developed and developing countries.

---

(1) Abstract.

The absence of differences between the members of the two groups in social and economic factors may be attributed to the fact that class distinctions in the country at present are not as rigid as they used to be in the past, and that the nature of free intercourse between children belonging to different classes, especially in the country, and the smallness of the villages, all contribute towards the participation of all the children in joint activities outside the school as much as inside it. This equalizes the chances of exposure to affliction during these activities. In fact, class distinctions do not take a definite form in the minds of children at this age, even if they are dominant in the minds of the adults Moreover, class distinctions in cities lead to different spheres of activity for the chidren of different families; in the country, however, this is not feasible.

The hypotheses did not anticipate any difference between the members of the two groups in achievement and-or mental capacity. We do believe that Bilharziasis has its complications which reduce the individual's efficiency and ability to work. However, the cases which reach the physicians and reveal such complications are mostly cases of adults with whom the disease has become chronic and acute, whereas itis difficult to findsimilar cases of complications among children. In proof of this statement, the present sample did not reveal a single case of Bilharziasis complications, although the percentage of affliction was as high as 38.1. Moreover, though the Anaemia was one of the atnicipated complications, among those afflicted with Bilharziasis, the medical and laboratory examinations did not indicate a single case where the Hymoglobin content was less than 60.

This study is a pioneer one in its field. It is our opinion that, though as a people we were doomed to remain backward for a time, when we were victimised by the catastrophes of ignorance, poverty and disease imposed on us by imperialism and feudalism, these calamities did not affect our inherent strength, nor did the Bilharziasis turn us into a people suffering from a percentage of stupidity and feeble-mindedness higher than the percentage found among any other civilized nation.

And if the comparison between the Alexandria sample and the present one has revealed significant differences between the respective members in Achievement and Mental Capacity in favour of the Alexandria sample, the explanation lies in the opportunities that lie within the reach of city children and out of the reach of village children. These differences may be reasonably expected to disappear with the progressive realization of the principle of Equality of Opportunity among the children of the same nation.

afflicted and the control groups in age, family size, fathers' educational levels and occupations and income. Still, the percentage reveals a trend which coincides with the hypothesis, in that the family size in the afflicted group is larger and the percentage of illiterate and only literate fathers in this same group is higher.

On the other hand, the Bilharziasis-free group reveals higher percentages of fathers who are educationally qualified and who are engaged in technical, educational and clerical occupations, whereas the fathers in the afflicted group reveal a higher percentage of engagement in agriculture, fishing, crafts and skilled labour.

5) The results of the Educational Achievement Tests and the intelligence Test revealed no differences between the members of the two groups. This result coicides with the hypothesis.

6) The results of the present sample were compared with those of another of 490 school-children in Alexandria, from the same grades of the present sample, and who had undergone the same tests. Comparison revealed that the standard of the village school-children of the present sample is lower than that of the children of the Alexandria sample in all the tests. The differences disappeared only in the scores of the two Arabic Language tests for the children of the fifth and sixth grades.

Discussion of Results :

The present study revealed the persistently rising rate of affliction by Bilharziasis among the school-children of the area as had originally been expected. This may be justified by the re-infection of the area previously cleared of bearing shells, and by the smallness of this area, which gives rise to the possibility of affliction from the neighbouring areas.

The higher percentage of Bilharziasis among the male children may be justified by the fact that boys enjoy more freedom from the house as they grow older, whereas the girl's movements and sphere of activity away from the home become more and more restricted as she grows older.

There is no satisfactory justification for the higher percentage of affliction with worms among the girls.

The absence of difference in age between the members of the two groups is due to the standardization of the ages of admittance to school and to automatic promotion among primary school children.

The overall average number of family-members for the sample was 5.1 persons, and the educational level of the children's fathers was as follows :

30 %	illiterate
55.3 %	literate (knowledge of reading and writing only)
2.7 %	graduates of higher than intermediate schools and institutes ;
7.9 %	graduates of intermediate schools and institutes
3.6 %	university graduates

The professional and trade distribution of the sample fathers was as follows :

85.3 %	craftsmen, skilled and unskilled workers
8.9 %	engaged in technical and educational jobs and the like
7.9 %	engaged in clerical work
6.6 %	engaged in agriculture and fishing
5.- %	engaged in sports and recreational services
4.- %	engaged in selling activities

the remainder of the fathers was scattered over a number of other occupations or with their occupations unidentified due to their decease.

The overall average income for all the sample fathers was LE 42 per annum.

The Results :

1) The frequency and extent of affliction with Bilharziasis in the area were found to be persistently on the rise. The percentage of afflication among the sample members was 38.1 , thus approaching the previous percentage before the clearing of the canals from the bearing shells in 1954, which amounted to 40.1 . This result coincided with the first hypothesis.

2) The frequency of affliction with Bilharziasis was higher among the male children, where its percentage reached 45,5 against 36.1 among the female children.

3) The frequency of affliction with worms was higher among the female children, where it reached 20, against 8,6 among the male children ;

4) Contrary to what had been expected, no statistically significant differences were revealed from the comparison between the

been previously applied by the supervisor of the present research to a representative sample of 490 primary school-children in the city of Alexandria. The reliability of these tests ranges from ,84 to ,90.

Collection of Data :

The Social Study Forms were filled by trained social workers for every school-child in the sample. The sources used were the school-records, the teachers and the child's father or guardian. This operation was completed in February, 1963 and the workers - who had already been trained on the administration of group tests — administered the tests to the individuals of the sample under the supervision of the Research Supervisor during the months of March and April, 1963. The medical examination was carried out during April.

Care was taken in administering the tests to distribute the children in each school over a number of committees so that the number of children handled by every committee did not increase to the extent which might have hampered the regularity of test-administration. The actual number handled by every committee ranged from 20 to 25 children. Care was also taken to have every child seated on a separate desk to prevent any attempt by the children to peep over to each other's papers.

Description of the Sample :

The present study included 302 school-children from the fourth, fifth and sixth grades of the two primary schools of Werraq El-Hadhar. The number of male children from the three grades was 79, 68 and 40 respectively, while that of the females was 42, 33 and 40 respectively. The number of boys was 187 and the girls was 115. The number of Bilharziasis-free sample members was 139, of which 79 were males and 60 were females. The number of the afflicted sample-members was 163, of which 108 were males and 55 were females. The number of children suffering from Bilharziasis only in the afflicted sample was 63. 34 children were suffering from Bilharziasis and worms, 18 from Bilharziasis and Ankylostoma, 39 from worms only, and 9 from Ankylostoma and worms or Ankylostoma only.

Year month
The average age for all the sample members was 12 2 for the fourth grade children, 11 years for the fifth, 10 2 for the sixth grade. The overall average age for all the sample members was 10 - 11.

The school-children were then to be classified, in accordance with the results of the medical and laboratory examination, into two groups; the first including the children free from Bilharziasis and the second including the afflicted ones. The two groups were to be compared from the points of view of social and economic standards of living, educational achievement level and intelligence.

B - The Social Study Form

A Social Study Form was designed to reveal the following points as regards every school-child included:

1) Preliminary data, covering the name, sex, grade, date of birth, and place of birth:

2) Information about the father or guardian, his educational qualifications, profession or trade and monthly income;

3) Information about the family structure, including the number of its members, their relation to the child, their educational level and - or qualifications, the status of the child in the family and the marital status of the father;

4) The educational case-history of the child, especially the opinion of the teacher about the level of his educational attainment, his intelligence and regular attendance;

5) Home condition: whether the home is owned or rented by the family, independent or shared with any other family (ies); lighted with electricity or kerosene lamps; provided with running water or not.

C - The Educational Achievement Tests and the Intelligence Test:

Five tests were selected from those of the Joint American Egyptian Educational Board and the Technical Research Board of the Ministry of Education of the UAR. These five tests were selected on the basis of their suitability for the age-group agreed upon for the choice of the sample, i.e. the group of 9-12 years, which covers the school-children of the fourth, fifth and sixth grades of primary schools. These tests were: The Achievement Test in Arabic (reading comprehension); Achievement in the Use of Arabic Language; Achievement in Arithmetic (problems) and (calculations), in addition to a Test of general ability. All these are linguistic tests previously applied to Egyptian samples and standardized by the Joint American Egyptian Board of Education and the Technical Research Board of the UAR Ministry of Education. They had also

Hypotheses :

The hypotheses of the research were the following :

1) An expected persistence in the extent and frequency of affliction with Bilharziasis until this frequency and extent attain the general rate of prevalence in thc area before the clearance of the canals :

2- The non-existence of a direct effect of Bilharziasis on intelligence or educational achievement ;

3) Any effects on intelligence and educationnal achievement noted to be co-existent with the affliction with Bilharziasis may actually be the results of the physical complications caused by the disease. Among the complications anticipated and deemed to be determinable was the Bilharziatic Anaemia, as Anaemia has its own effects on mental capacity and educational achievement.

4) The Social and Economic standard of living among the children afflicted by Bilharziasis was expected to be lower than that of the other children, due to the established correlation between the standard of health and the social and economic standards.

Plan of research

A - The Medical Examination

It was decided that the male and female school children of the two schools in the village of Werraq El-Hadhar be subjected to a complete medical examination, including a clinical examination of the Heart, an examination of the Lungs and Abdomen, with particular emphasis on the condition of the liver and the spleen to discover any irregular overgrowth therein, and a clinical examination of the central nervous system to determine its soundness. The examining physician was supposed also to record any special observations, such as the overgrowth of the thyroid gland, distinguishable signs of disorder in the endocrine glands, rash, etc.

It was also decided that this clinical examination be followed by a laboratory examination, including a complete examination of urine for the discovery of Bilharziasis eggs in particular, stool examination by the floating and sedimentation method and blood examination to determine the haemoglobin content.

THE EFFECT OF BILHARZIASIS AND OTHER PARASITICAL DESEASES ON THE INTELLIGENCE AND THE ACHIEVEMENT OF PRIMARY SCHOOL CHILDREN

By

Dr. SAAD GALAL

The Problem :

The National Centre for Sociological and Criminological Research undertook a joint research with the Medical Research Institute of Tropical diseases on the primary school children of Werraq El-Hadhar, Embabah, with the following objectives in view:

1) to determine the extent and frequency of affliction with parasitical diseases, especially Bilharziasis, among the primary school children. The area of Werraq El-Hadhar was particularly selected because, in 1954, The Egyptian American Public Health Organization had cleared all the canals in the area from all Bilharziasis shells, whereafter a progressive decrease was noted in the extent and frequency of affliction until 1958.

   In 1959, affliction extent and frequency began to increase again. Since then, school children have not been examined to determine the exact trend of the extent andFrequency of affliction.

2) to determine the effect of parasitical diseases, especially Bilharziasis, on the intelligence and the educational achievement of primary school children in this environment ;

3) to determine whether Bilharziasis has an indirect effect on the intelligence and the educational achievement, as a result of the Anaemia which it usually causes, and which may have a direct effect on intelligence and educational achievement.

---

* Abstract

Advisory Board

to the lack of research workers trained in the application of these means (simple or organized observation with or without participation). The Social Committee decided to add some questions relating to the impressions of the worker, which can be formed through observation. It also decided on a full and exhaustive study of a number of families after collecting all the data from all the families of the sample.

Every Committee checked its own forms, then all the forms were submitted to the Board for approval. During the discussion of the forms in their final shape, two opinions emerged ; the one in favour of excluding all the repeated questions from the different forms, and the other in favour of retaining them as aids to determine the validity of the given answers. The latter opinion prevailed.

interrelations and correlations between the many variables which affect human behaviour.

3 — The Interdisciplinary Method is useful for the collection of a great amount of basic data, which, in turn, are of great use in analysing and interpreting social phenomena, and in giving a clear and integrated picture of the studied community.

However, the Consultation Board found that the application of this method is not free from certain difficulties, which may be summed up in the following :

1 — The application of the Interdisciplinary Method requires that the research workers be adequately trained in all the fields covered by the study, and possess an accurate understanding of the method itself. It also requires basic agreement between the research workers on the general frame of reference of the data.

2 — The application of this method needs also a high degree of accuracy in determining the factors, variables and criteria used in analysing and interpreting the data. It also requires determination of the different correlations between the variables, either in connection with the single specialization or in connection with the different specializations in relation to each other.

The testing of this method afforded a valuable chance for the Board to acquire experience in its application, and the preliminary stage was actually a training period for the research workers of different specializations on the implementation of this method.

The Tools of Data Collection :

These tools, as indicated above, included social, medical, psychological and educational forms and tests. And as the preliminary stage aimed at testing these tools, the Board held several meetings to discuss them and evaluate the results of their trial, and decided on many modifications therein.

During these meetings, certain shortcomings in the social forms were noted. It was observed that the medical and psychological tests covered all the individuals of the sample community, whereas the social forms were restricted to the parents or the male and female heads of the families. The Board therefore decided to correct this by designing forms for children between the stages of 12 and 18.

It was also found difficult to apply anthropological methods to the collection of data, for many reasons, especially those relating

between these sciences and their common objective, because the trend towards increased specialization led to the diffusion of the delineations of the general frame of reference through which human behaviour should be studied. Gaps between sciences increased, and consequently led to the emergence of many sciences which deal with the material of more than one science, examples of this are Social Psychology, Educational Psychology, Social Anthorpology, Social Ecology, etc. This, however, demonstrates the interrelation between all the Humanities and the difficulty of interpreting human behaviour through a narrowly specialized perspective, and proves the tendency of these sciences to integrate, and that the separation that occurred between them is not actually vital, having been of use only in affording the chance of deep deliving within their scopes and clarifying their aspects and delineations.

The Interdisciplinary Method, as a natural extension of this trend, depends basically on the overall view of human behaviour within the social milieu, and seeks to attain this view through interrelating the different sciences which study human behaviour and its various patterns. I would state here that Parsons, Colockhorn and Thompson are all in favour of this method, and agree that the intricate nature of human behaviour can be understood only when the barriers between the different human sciences are crossed.

The Preliminary Stage of this study afforded a test for this method, which proved to be highly useful for many reasons, some of which are :

1 — That the developing countries which seek to achieve development and progress as fast as possible have to formulate their own research philosophy which suits their cultural and material circumstances. Specialized researches in the field of human behaviour must therefore be preceded by many interdisciplinary researches indicating the nature of this behaviour and the size of the different human problems besetting these countries. In accordance with this principle, the UAR, as a fast developing country, must relate the philosophy of its scientific researches to the actualities of its renaissance, and the Interdisciplinary Method is an effective tool in this respect, to direct scientific research towards the achievement of concrete results which assist in the sought development.

2 — The Interdisciplinary Method is greatly useful in achieving a rapproachment between the various points of view of interpreting human behaviour and its patterns. Moreover, it reveals the

and the tools of data collection only, with a view to the determination of a framework for the plan of statistical analysis, which should cover two important sides : a) The different variables within the same specialization, and which can have their interrelations revealed ;

b) The different variables between the different specializations which reveal the interrelations therebetween.

III — METHODICAL RESULTS

The preliminary stage aimed at testing the research method and tools. It was therefore applied to 160 families only. The data collected were useful in determining certain aspects of the subjects covered by the study and were analysed and interpreted only insofar as they throw light on the limitations and shortcomings of the frame of reference. On the other hand, certain important and significant methodical results were reached, and the plan and tools of the research were modified according to these results.

The Interdisciplinary Method :

Social Research may be generally defined as an investigation which seeks to study, analyse and understand human behaviour within the social framework. Human behaviour depends in aspects and pattern on many interrelating factors which come under human and physical sciences. Studies in this respect have tended clearly towards specialization and adherence to the frames of reference of these sciences, and to consider human behaviour from a perspective controlled by these frames only. This led to over-emphasis within the fields of specialization, and hence to the weakening of the results of these studies due to their lack of a comprehensive of human behaviour and of adequate attention to the interrelation of the involved sciences and their common object and objective ; namely man and his behaviour.

There is no doubt that the development of all sciences in general is accompanied by the development in scientific research ; the two being inseparable. It is easily perceivable too that the Humanities have emanated originally from Philosophy, then gradually became separate sciences with differentiated entities and theories. The lines of demarcation between these sciences became more determined with the turn of the present century, and contributed greatly to their progress towards a higher degree of profundity and clarity. On the other hand, however, these same lines increased the distance

data collection centre to complete the medical, psychological and educational tests and examinations.

Sample Selection :

As the actual focus was on the validation and testing of the research method itself, and on the results only insofar as they contribute to this aim, the selection of a preliminary random sample for testing was left to the workers themselves.

Checking and Tabulation of Data :

The data were checked promptly on arrival from the field, and the incomplete schedule were immediately returned to the workers for completion.

After the completion of the exhaustive study of sixty families, manual tabulation was begun, and the open-end questions were classified by collaboration among all the workers under the close control of the Research Supervisor.

The Final Stage of the Research :

After the Board had evaluated the preliminary stage, they decided on a sample of 600 families to be studied with the help of the Census and Statistics Department. This stage has begun since November, 1963.

Analysis and Interpretation of DATA :

The Board was confronted with many difficulties during the analysis and interpretation operations. Every team analysed their data separately, then the Board met and decided to determine certain factors on the basis of which it would be possible to analyse all the data in all the fields of specialization. The following factors were the ones decided upon :

1 — The condition of the dwelling

2 — The economic standard

3 — The cultural standard

4 — The size of the family

As the data were tabulated manually, it was difficult to process them statistically. The Board decided therefore to forego this, and limit the work to analysing and interpreting the data as they are at this stage. This decision was not detrimental at all to the main objective of the research, which sought to test the research method

housing units, including lighting utilities, ventilatin and the general housn gproblems.

All the mechanisms operating to collect different data were to act within a unified framework on both levels. Therefore, the following forms and schedules were designed :

1 — Interview Schedule for sociological study :

a) A general schedule with questions to determine the general structure of the family, the number of its members, their ages, trade, education, income, marital status, in addition to data pertaining to the house and its utilities ;

b) A Schedule for the head of the family ;

c) A Schedule for the mistress of the house.

2 — Medical Study Forms :

a) A form for the general medical examination ;

b) A form for gyneacological examination.

3 — Educational and Psychological Tests :

a) Interview schedule for the head of the family to determine responses towards certain problems ;

b) Interview schedule for the wife ;

c) Interview schedule for the children ;

d) A non-verbal intelligence test ;

e) Educational Achievement Tests in reading and arithmetic for literate individuals ;

Testing and training of Research Workers :

Thirteen social workers were selected and underwent a two-week training course to initiate them into the objectives, method and tools of the research, besides preparing them technically for operation in the field. The workers also explored the study area prior to their actual field work.

The consultation board decided to have the data collected through one preliminary interview of the family by a male and a female worker together for introduction and filling-in the general schedule and to name two separate interviewing dates for the male worker with the husband and for the female worker with the wife, to fill the respective schedules. This was followed by another date for the whole family to be accompanied by the two workers to the

c) Determination of the rates of physical growth

Selection of the Area of Study :

The area of Boulaq was selected for the purpose because, according to the data of the 1947 Census, it was found to be the most underdeveloped area in Cairo as regards : Population density — Family size — Degree of Crowding — Percentage of male and female illiterates — Percentage of unemployed males — Percentage of the physically handicapped — Birth rate — Mortality rate.

A centre for collection of data and field work was established and equipped to function in the social, medical, psychological and educational fields.

Plan of Data Collection :

As the method applied was the Interdisciplinary one, it was decided to collect the data on two levels :

a) **The General Level :** to indicate the general aspects of the research area both statistically and qualitatively, with due reference to the natural cohesion which characterises human communities ;

b) **The Specific Level :** to determine particular aspects of the community. These were divided into :

1) **Social :** covering deviations, social problems, prevalent attitudes, customs, tradition and mores, the extent of social cohesion and the degree of the community's introversion or extraversion and its contacts with the outer society.

2) **Medical :** including a comprehensive clinical summary to study certain important medical aspects, such as endemic diseases, diseases of malnutrition, children, women, in addition to psychoses and neuroses.

3) **Educational :** to study educational and cultural levels, general knowledge and information media.

4) **Psychological :** to study the general standards of general and specific aptitudes, psychological problems and disorders.

5) **Pertaining to Planning :** which includes the study of the general planning of the study area, the condition of the

b) Marital relations, responses and cooperation and the aspects of family relations and social harmony between the married people and others ;

c) Child-Family relationships as indicated by the child's responses towards his parents and towards each of them separately ;

d) Sexual relations, harmony and attitudes of the married couples ;

e) Study of professional values, e.g. the circumstances of choosing a trade or profession for the father, values relating to the child's profession and the variety of professional or trade interests in the studied sample ;

f) Study of social attitudes and values as reflected in responses of acceptance and rejection of certain criteria, such as the limitation of ownership, labour legislation, nationalization. etc.

C — Effect of Information Media :

The actual effects of these media on the population of the area, their coincidence with the general objectives of the Arab Society and the ways that can be proposed to deepen these effects and awareness whenever they are positive.

D — Study of Behaviour Deviations :

a) Narcotics, their effects and ways of their spread in these densely populated areas ;

b) Minor psychological disturbances revealed by the practice of certain customs which express psychological imbalance in certain personality traits, like the «Zaar», witchcraft, fortune-telling, etc. which indicate hysteria or instability ;

c) A survey of certain behaviour deviations represented in juvenile delinquency ;

d) A Follow-up study of certain cases of major disorders (psychoses) and their frequency in these areas.

III -- The Medical Committee :

a) Determination of general health standards of the inhabitants ;

b) Determination of the diseases prevalent in the area ;

2 — To determine certain patterns of behaviour and culture:
3 — To determine the general problems of behaviour in these areas.

II — **The Psychological and Educational Committee :**

1 — **General Objectives :**

a) An exhaustive survey of the general mental, educational and cultural standards to determine the general psychological set-up of the individual and the family ;

b) To collect a number of specific quantitative data on the nature of the relations prevalent in the family, household and neighbourhood communities ;

c) To study the psychological deviations in certain customs like the «Zaar» and the visits to shrines besides certain mental abnormalities ;

d) An exploratory study of the effects of different information media on the inhabitants of the area with a view to determine the nature of individual responses and attitudes to them and to evaluate their effect on the behaviour of individuals and groups.

2 — **Problems of Research :**

A — Determination of Family Psychological and Analytical Standards :

a) Rationalised Educational Tests to determine the educational standards of family members ;
b) Non-verbal intelligence tests to determine the general standard of mental capacity to ensure unity of tool and unity of criterion ;
c) Determination of certain aspects of individual aptitudes, e.g. linguistic, mechanical or artistic ;
d) Assessment of the personalities of the family members from the general and the particular points of view as regards certain characteristics such as emotional balance, introversion and extraversion ;

e) Determination of any specific problem besetting any particular member of the family.

B — Socio-Psychological Relations :

a) Parental relations as a way of behaviour reflected in the methods of rearing children and regulating their relationships with others ;

9) Steps of the Study :

a) Determination of underdeveloped areas on the basis of more than one variable and of the Statistical Method of Ratios in accordance with the administrative division ;

b) Natural and Cultural determination of the areas in relation to the variables or in accordance with the correlation coefficients.

c) Design of the data collection means and their testing in areas similar to those of the selected sample.

d) Collection, tabulation and analysis of information and data.

10) Sources and Means of Information and Data :

a) Various statistics could be relied upon as regards the first unit of the study, in addition to formal and informal observation and interviews

b) For the second unit of the study, it was possible to depend on an interviewing schedule for the collection of data from the selected families of the sample, in addition to interviews and reports by the research workers.

II — THE PRELIMINARY STAGE

The Objectives

The general objectives of the study, as determined by the Consultation Board for the preliminary stage, are as follows :

1 — **The Method :**

a) To formulate an adequate method for the study of Slum Areas ;

b) To test the application of the Interdisciplinary Method.

2 — **The Object :**

a) To determine certain general social, health, cultural, educational and psychological standards ;

b) To collect data which help in the formulation of a frame of reference for the information dealt with, for the final stage of the research.

In the light of these general objectives, the specialized committees decided on the following :

I — **The Social Committee :**

1 — To determine the general social structure of these areas and the family structure prevalent therein ;

2) **Cultural and Behaviour Patterns :** Tradition — Customs — Mores — Marriage-Sickness-Death-Child rearing — Catastrophes — Prevalent social phenomena — Leadership and trends — values and criteria of judging and analyzing deviations.

3) **Social Problems — quantitiatively and qualitatively — in these Communities :**
Rates of marriage, divorce, polygamy and spare time utilization.

4) **Institutions :** Quantitative and Qualitative enumeration — Functions — Services rendered.

5) **Housing :** Population density in the area — type and condition of houses and the distribution of individuals thereon.

b) **The Family :**

Structure — Composition — Functions.

1) Social Relations : Inside the family and between families — marital relations — relations with relatives.

2) Family Economies : Income — Expenditure — Items of expenditure.

3) Functions of Family Members : Position and functions of husband and head of family — child rearing.

4) Utilization of the family members' spare time.

5) Relations of family with the community — with institutions — with the outer society.

6) Health of family members — sickness — treatment — attitudes towards medical care — handicaps — mental and psychological diseases.

7) Work performed by family members : Attitudes towards work of women — unemployment and its causes and types.

8) **Method of the Study :**

The method applied in this study follows the objectives and aims of the study itself. The study can therefore be divided into two closely integrated sections :

a) A comprehensive survey of the first unit of the study, namely the community ;

b) An exploratory sample study of the second unit ; the family.

d) Deviations from normality and their extent in these communities.

e) The extent of communication of these communities — internal and external communication — the groups forming these communities and the degree of their closeness.

f) The social problems in these areas, both quantitatively and qualitatively.

The Limitations Imposed On The Study :

a) The absence of previous studies in this field forms an evident limitation on the present study. From the methodological point of view, the existence of such studies would have been useful in providing guide-methods proved successful by the test of such studies. Moreover, objectively, there is no doubt that the hypotheses formulated prior to the actual implementation of the study, and which could have been deduced from previous research, could have helped in determining the trend and scope of the study The limitation, then, imposed by the absence of previous studies made it imperative that the present one should be exploratory and analytical at the same time, aiming at :

1 — Determining the most adequate method :

2 — Arriving at some hypotheses to be utilized in future studies.

b) The time factor determines the size of the problem to a considerable extent, and is therefore, another limitation on our present study, in addition to the factor of normal material and human resources.

c) There is no doubt that statistical studies tend always to reveal quantitative aspects and considerably overlook qualitative ones. It is evident from the objectives of this study that the qualitative aspects are the dominant ones, and this, consequently, makes it imperative that we use the methods and means which realize the objectives of the study without detriment, at the same time, to its statistical aspects due to over-emphasis on the qualitative ones.

7) The Scope and Units of the Study :

These include :

a) **The Community :**

1) The Inhabitants : Sex distribution — Age distribution— Professional distribution — Normal rates of increase and immigration to and from the community — Rates of marriage and divorce ;

significance in determining the general standards in slum areas, and that there is a logical correlation between the general condition of the dwellings and the general standard of living of the inhabitants.

Importance of the Study :

1 — Many studies were carried out in different parts of the world to determine the social problems and their ecological distribution in the city. These studies generally pointed out that some social problems tend to concentrate in such slum areas. Still, we found no researches or studies in this field covering Cairo or any other UAR city. Moreover, such studies have a particular importance in determining the kinds of environment which contribute to delinquency.

2 — Environmental factors contributing to delinquency are highly important in the study of delinquency in general. Studies like the present one shed considerable light on the cultural and behaviour pattern dominant in the underdeveloped areas; which patterns differ from those prevalent in society in general.

3 — Such studies are highly important for the development and reconstruction of the subject areas, and form the bases on which the architectural and the social planners depend when they come to plan and reconstruct these areas. Development projects are often preceded by exhaustive social studies to avoid the problems which may arise due to the elimination of these areas without making new housing plans for their occupants.

4 — Statistical studies revealed that the study of slum areas cannot depend on the delimitations created within the administrative divisions (Police Precincts), which have no definite basis and which make it difficult to formulate and implement sound social, economic and development plans. It has become evident that these administrative divisions may even be amended in accordance with the results of exhaustive studies of these areas.

Objectives of the Study

The present study seeks to determine the following :

a) The concept of the underdeveloped areas and the factors which relate to, affect, and determine it.

b) The general economic, social and cultural standards of these areas, and the extent of their accordance or non-accordance with the general standards prevalent in society in general.

c) The behaviour and cultural patterns in these communities and the values, attitudes and trends prevalent therein.

For various reasons, these areas have not been improved, and the population growth has increased the acuteness of the problem. It is also noticed that underdevelopment extends from one area to the other in the different parts of the city, as urbanization does.

Observation of the different aspects of the problem makes it possible to classify slum areas, ecologically, into two differentiated groups :

a) **Slum Areas Within The Urban Zone** : whose history coincides with that of the city itself. Their buildings are old and crumbling, mostly without utilities. Their streets are narrow with dead ends, totally anomalous to the requirements of modern planning and devoid of the basic qualities of healthy dwellings. These areas are areas of attraction, especially for the immigrants to the city, due to various factors, such as cheap rent and nearness to areas of work. It should be noted that the new projects for the planning of the city have extended an improving hand to small parts of these areas ;

b) **Slum Areas Surrounding The Urban Zone** ; which arise due to various reasons, such as :

   1) Population pressure from the inside to the outside of the city, leading to the extension of the urban zone and its encroachment on the surrounding rural areas ;

   2) Extension of Industry outside the urban zone without provision of adequate dwellings for the workers, who thus dwell as best as they can near the new factories, either in the hamlets and villages surrounding the city, or in makeshift buildings erected on agricultural land round these factories without any consideration for planning requirements ;

   3) The spread of trivail occupations, like garbage collection and trade, hog-breeding and primitive ceramics and building materials round the urban zone led to the creation of many slum areas around the centres of these occupations and trades.

2 — The term Slum is a relative and unobjective one, as underdevelopment has more than one aspect and is not restricted merely to the condition of dwellings as may be thought. It includes many other aspects ; social, sanitary, cultural and economic. An area cannot be termed underdeveloped merely because its buildings are old and crumbling. However, it may be presumed that such buildings which do not fulfill sound health and housing conditions can be of

« STUDY OF A SLUM AREA IN CATRO »

PRELIMINARY REPORT

By

Dr. GAMAL ZAKI

The evolution of modern industrial cities as a result of the wide-scale development in many areas of the world has led to the rise of different kinds of urban problems, such as overcrowding and the complications ensuing thereon. In this era of industrialization the problem of slum areas is one of the most important urban ones.

And as industrialization is newly sweeping over almost all the cities and towns of the UAR, it was only natural to have it lead to this problem of underdeveloped areas. However, the National Centre for Social and Criminological Research, in its capacity as the competent organization to deal scientifically with such problems, and to lay the sound bases for preventive, penal and treatment policies that suit the particular circumstances of the country, was well-aware of the situation, and deemed it highly important to include housing and city-planning studies in its Five Year Research Plan.

Therefore, I proposed the plan of the present research to «Study The Slum Areas In The City Cairo» to the NCSCR. It was submitted to the Centre's Board of Experts in their 8th. meeting, and they approved it on April 18, 1961. The Centre's Board of Directors authorized the implementation of the Research on July 5, 1961.

The late Dr. Anwar El-Mofti was one of the members of the Consultation Board appointed to supervise the implementation of the first stage of the Research, to which he greatly contributed.

The present report reviews the Plan of the Research, the steps concluded in its first stage and plan of the final stage.

I — The Research Plan

Introduction :

1 — The recent industrial renaissance and wide-scale urban development which accompanied it in most of the parts of Cairo and its suburbs led to the emergence of certain slum areas.

The National Review of Social Sciences
Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo

Editor in Chief
Dr. Ahmad M. Khalifa

Assitant Editors

Dr. Gamal Zaki **Dr. Saad Galal**

Single Issue
Twenty Piasters

Annual Subscription
Fifty Piasters

ISSUED THREE TIMES YEARLY
January — May — September

The Natonal Review of Social Sciences

ISSUED BY
THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.

- Study of a Slum Area in Cairo-Preliminary Report — By Dr. G. Zaki.
- The effect of Bilharziasis and other Parasitical Diseases on the Intelligence and Achievement of Primary School Children — By Dr. S. Galal.
- Industrialization and Crime — By M. Khairy M. Ali.



No. 2 May 1964 Vol.

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
الجمهورية العربية المتحدة

مؤتمرات * كتب



العدد الثالث سبتمبر ١٩٦٤ المجلد الأول

المجلة الاجتماعية القومية

ميدان ابن خلدون بمدينة الاوقاف ــ بريد الجزيرة

رئيس التحرير

دكتور أحمد محمد خليفة

مساعدا التحرير : دكتور سعد جلال ــ دكتور محمد خيرى

سكرتير التحرير : الاستاذ صلاح قنصوة

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ ــ أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ ــ أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرءوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .

٣ ــ أن يكون الشكل العام للمقال :

ــ مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .

ــ خطة البحث او الدراسة .

ــ عرض البيانات التي توافرت من البحث .

ــ خاتمة .

٤ ــ أن يكون اثبات المصادر على النحو التالي :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف . عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحات .

للمقالات من الموسوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لاسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ ــ أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

ثمن العدد عشرون قرشا

تصدر ثلاث مرات في العام يناير ، مايو ، سبتمبر

الاشتراك عن سنة (ثلاثة اعداد) خمسون قرشا

محتويات العدد

صفحة

العدد الثالث — سبتمبر ١٩٦٤ — المجلد الأول

دراسات وبحوث

العلاقة بين المستوى الاقتصادى ــ الاجتماعى للوالدين وبين طموحهم فيما يختص بمستقبل أطفالهم (١)

بقلم
الدكتور محمد عماد الدين اسماعيل
الأستاذ المساعد لعلم النفس بكلية التربية
بجامعة عين شمس

أولا ــ المشكلة :

يعتبر طموح الوالدين فيما يختص بمستقبل أطفالهما من أهم مظاهر عملية التنشئة الاجتماعية ، لأن هذا الطموح يؤلف بعدا جوهريا من ابعاد الجو الاجتماعى ــ النفسى الذى يحيط بالطفل فى مرحلة معينة من مراحل تطور شخصيته . وقد ثبت من الملاحظة الكلينيكية والعابرة ان الوالدين قد يثيران القلق والصراع أحيانا فى نفس الطفل نتيجة ضغطهما عليه كى يُحرز مستوى دراسيا معينا أو يعمل فى مهنة لا يؤهله لها استعداده النفسى . ويبدا هذا الضغط عند بلوغ الطفل سن اللحاق بالمدرسة .

ونظرا لأهمية طموح الوالدين كعنصر يؤثر على تشكيل شخصية الطفل ، فقد جرت دراسته فى ضوء الدراسات التى أجريت على المظاهر الأخرى لعملية التنشئة الاجتماعية . وقد اثبتت هذه الدراسات أن المطالب التى تفرضها الأسرة على الطفل ، وموقف الوالدين منه ، والطرق المتبعة والقيم المطبقة فى عملية التنشئة الاجتماعية ، كلها تختلف اختلافا له دلالته فى الطبقة المتوسطة عنها فى الطبقة الدنيا .

وفى دراسة حديثة أجراها الكاتب بالتعاون مع الدكتور نجيب ا . ابراهيم (رقم ١ فى قائمة المراجع المدرجة فى نهاية البحث) ، وشملت مائة أسرة من الطبقة المتوسطة ومائة أسرة من الطبقة الدنيا ، اتضح وجود اختلافات ظاهرة بين الطبقتين فى : استخدام العقاب البدنى والنصح والسخرية بالقول والحرمان من المميزات المادية كوسيلة للتأديب ــ وسن الفطام ــ

---

(١) قبل هذا البحث لالقائه فى المؤتمر الدولى السابع عشر لعلم النفس ، الذى عقد فى مدينة واشنجتون بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٣

* ملخص للمقال المنشور بهذا العدد باللغة الانجليزية .

وسن التحكم فى عمليات الاخراج — وتشجيع الرد على العدوان بمثله — ومواعيد النوم والسهر — وسن الخروج الى الشارع وحيدا — وسن تحمل المسئولية .

وفى دراسة اخرى أجراها الكاتب أيضا بالتعاون مع الدكتور نجيب أ . ابراهيم والدكتور رشدى ف . منصور (رقم ٢ فى قائمة المراجع المدرجة فى نهاية البحث) ، ثبت وجود اختلافات ظاهرة بين الطبقتين المتوسطة والدنيا فى البيئتين الحضرية والريفية فيما يختص بـ : درجة تمايز الأدوار التى تسند الى مختلف اعضاء الأسرة — والميل الى تمييز البنين عن البنات — والتفرقة فى المعاملة بين الأطفال من مختلف الأعمار لصالح الأخ الأكبر — ودرجة الحريةالتى يسمح بهالكل من البنين والبنات .

وكانت هذه النتائج متفقة الى درجة كبيرة مع نتائج بعض الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد فى الولايات المتحدة الأمريكية (رقم ٣ و ٤ فى قائمة المراجع المدرجة فى نهاية البحث) .

وفى ضوء ذلك كله ، أجريت الدراسة الحالية لمحاولة تحديد أثر الاختلافات الاجتماعية الطبقية على طموح الوالدين فيما يختص بمستقبل الأطفال ، ووصف هذا الأثر وصفا كميا ونظريا باعتباره مظهرا هاما من مظاهر عملية التنشئة الاجتماعية الأساسية للطفل المصرى .

الفروض العلمية للبحث :

تقوم الفروض العلمية الرئيسية للبحث على أن الوالدين من مختلف الطبقات الاجتماعية :

١ — يعبرون عن درجات متباينة من القلق على مستقبل اطفالهم ،

٢ — يختلفون فى درجة التعليم الذى يريدونه لأطفالهم ونوعه ،

٣ — يختلفون فى نوع المهن التى يطمحون الى أن يشتغل بها اطفالهم ؟

٤ — يختلف طموحهم فيما يتعلق بمستقبل الأطفال الذكور عنه فيما يتعلق بمستقبل الأطفال الاناث .

وقد صيغت هذه الفروض على اساس افتراض معين ، مؤداه أن المجتمع المصرى يتألف من جماعات متمايزة اجتماعيا توجد بينها درجات مختلفة من الحركة الاجتماعية ، واختلافات طبقية عديدة فى التصرفات والاتجاهات والقيم الثقافية ، على الرغم من أن أفراد هذه الجماعات جميعا يشتركون فى عدد من الخصائص الثقافية المصرية العامة .

ثالثا ـ منهج البحث :

اتبع فى جمع بيانات البحث منهج المقابلة التى تقف موقفا وسطا بين المقابلة الحرة والمقابلة المقننة التى تتقيد بقائمة طويلة من مفردات الاختيار المتعددة . وقد روعى فى اختيار هذا المنهج فى المقابلة أن يجمع بين استبار « العمق » الى حد معين ، دون أن يؤدى ذلك الى اقامة الصعوبات امام تحليل البيانات تحليلا احصائيا ، وبين المقابلة المقننة ، فتم تصميم جدول اسئلة مفتوحة (ليست لها قوائم من الاجابات البديلة للاختيار من بينها) . وكان يعقب كل سؤال مجموعة من الاستبارات المقترحة تترك حرية استخدامها للباحث تبعا لتقديره لمدى كفاية الاجابة على السؤال الأصلى .

وقد صيغت الأسئلة باللغة العربية الدارجة للمساعدة على تحقيق التوافق وتجنب الاجابات التقليدية التى قد توحى بها الأسئلة المصاغة باللغة العربية الفصحى ، التى قد تكون أيضا غير واضحة المدلول فى اذهان بعض من توجه اليهم .

وروعى فى الأسئلة ان تكون غير مباشرة ، تجنبا لالتزام الآباء بالاجابات « اللائقة للأب الصالح » ، وهو ميل له مبرراته الطبيعية من الناحيتين الاجتماعية والنفسية .

وقد قام بالمقابلات باحثون مدربون ممن درسوا التربية أو الخدمة الاجتماعية ، بعد أن نوقشت معهم أهداف الدراسة والمتغيرات التى يراد قياسها فى المقابلات ، وبعد أن تلقوا تدريبا عمليا تمهيديا على هذه المقابلات مدعما بمناقشات تقييمية تالية .

رابعا ـ العينة :

كانت الصعوبة الأساسية فى اختيار العينة ناشئة من دقة مسألة تحديد الطبقة الاجتماعية ، خاصة وانه لايوجد فى الوقت الحالى مقياس للطبقات الاجتماعية فى مصر . الا أن البحث استند الى ما أثبتته الدراسات الاجتماعية من أن مركز الشخص فى نظر المجتمع يمثل وظيفة من وظائف مهنته أكثر من اى عامل آخر منفرد ، وان كان لمستوى التعليم والدخل اهميتهما فى هذا الصدد أيضا . وقد اخذت هذه العوامل الثلاثة فى الاعتبار عند تحديد المركز الاجتماعى ـ الاقتصادى للآباء ، ولكن دون استخدام اى نظام للترتيب الرقمى .

خامسا ـ مناقشة النتائج وتفسيرها :

يمكن تصنيف النتائج التى اسفرت عنها الدراسة كما يلى :

١ ـ نتائج تتعلق بطموح الوالدين فيما يختص بمستقبل اطفالهم عموما ،

٢ ـ نتائج تتعلق باتجاهات الوالدين فيما يختص بالمساواة بين الذكور والأناث من أطفالهم من ناحية مستقبلهم .

فمن ناحية طموح الوالدين بصفة عامة ، بينت النتائج بوضوح أن الوالدين من الطبقة المتوسطة يظهران درجة من القلق على مستقبل الأطفال اكبر من تلك التى يظهرها الوالدان من الطبقة الدنيا ، اللذين يتميزان بدرجة أكبر من الاهمال فى هذا الصدد .

ويرتبط بهذا التباين تباين آخر فى طموح الوالدين بالنسبة لمستقبل الأطفال والأعمال التى سيعملون بها . فالوالدان من الطبقة المتوسطة يفترضان أن أطفالهما سيلتحقون بالتعليم العالى ، فى حين أن الوالدين من الطبقة الدنيا يكونان أقل طموحا وقلقا على المستوى التعليمى الذى سيتمكن الطفل من بلوغه ، والوالدان من الطبقة المتوسطة يفترضان أيضا أن الطفل سيشتغل بعمل مهنى ، كالطب أو الهندسة أو المحاسبة الخ . بينما تكتفى غالبية الآباء من الطبقة الدنيا بأن ينتهى الأطفال الى العمل فى الصناعة أو الأعمال الكتابية أو أى عمل يتعيشون منه .

وعلى ذلك ، فان قلق الوالد من الطبقة المتوسطة يدفعه الى الضغط على الأطفال كى يحققوا أعلى مستوى تعليمى ممكن ليشتغلوا بأعمال مهنية تحقق لهم الأمن الاقتصادى ، فى حين يكون الوالد من الطبقة الدنيا أقل قلقا على مستقبل أبنائه ، ومن ثم أقل اهتماما بتعليمهم وبنوع العمل الذى سيتأهلون له .

أما من ناحية التفرقة فى اهتمام الوالدين بتعليم الأطفال من الذكور والاناث تبعا للجنس ، فقد أثبتت الدراسة أن الوالدين من الطبقة المتوسطة يكونان أكثر من الوالدين من الطبقة الدنيا فى ميلهما الى المساواة بين أطفالهما الذكور والاناث فى فرص التعليم والعمل ، وان كانت حالات عدم المساواة والتفرقة بين الذكور والاناث من اطفال فى الطبقتين اكثر عددا من حالات المساواة .

وهذه النتائج تتفق مع ما أثبتته الدراسات المدرجة فى الجدول الأخير من هذا البحث ، من أن الوالدين من الطبقة المتوسطة يميلان الى فرض قدر اكبر من الضغط على أطفالهما خلال عملية التنشئة الاجتماعية ومايليها فى فترة التحصيل الدراسى أيضا .

والواقع أن ثقافة الطبقة المتوسطة تتسم دائما بأنها ثقافة المخاوف والآمال ... المخاوف من الهبوط الى مستويات أدنى ، والأمل فى الصعود الى مستوى أعلى فى السلم الاجتماعى أو على الأقل فى الاحتفاظ بالمستوى الحالى . وهذه الآمال والمخاوف تعتبر طبيعية فى النظام الاجتماعى الذى يتميز بدرجات مختلفة من الحركة الاجتماعية ، وان كانت تعرض الأطفال

الضــغط عليهم من نواحى كثيرة ، حيث يعتبر هــذا الضغط من جانب الوالدين نوعا من الدفاع ضد ما يشعران به من قلق تجاه مستقبل الأطفال .

ولكن الحال تختلف فى الطبقات الدنيا التى لا تعـانى من مثل هـذه المخاوف لأنها لا تملك شيئا تخشى أن تفقـده ، ومن ثم يكون حافزها الى الصعود أضعف منه فى الطبقة المتوسطة . ويضاف الى ذلك أن الوالدين من الطبقة الدنيا كثيرا ما يحتاجان الى المعاونة الماليـة من جانب الأبنـاء ، ومن الحقائق المعروفة فى هذا الصدد أن كل فرد فى أسرة الفلاح يمثل يدا عاملة يحتاج اليها العمل فى المزرعة . أما فى المدينة ، فان أبناء الطبقات الدنيا يعملون صبيانا فى الورش والدكاكين ، فى حين أن طـول فترة ذهابهم الى المدرسة قد يتطلب نفقات لا قبل للأسرة بها ، كما يحرمها فى نفس الوقت من المساعدة المادية التى يمكن أن تحصل عليها من تشغيل هؤلاء الأبناء . ونتيجة لذلك ، أصبح الآباء من الطبقة الدنيا لا يتوقعون التحـاق أطفالهم بالتعليم العالى ، وتطور هذا الموقف بمرور الزمن ليصبح مظهرا من المظاهر المميزة لاتجاهات الآباء فى الطبقة الدنيا وقيمهم التى يلتزمون بها .

أما من حيث التفرقة فى المعاملة بين البنين والبنات ، فقد أظهرت كلتا الطبقتين ميلا كبيرا الى اعتبار دور الفتاة قاصرا على أن تصـبح ربة بيت وأما (٧ر٦٦ ٪ فى الطبقة الدنيا و ٧ر٤٩ ٪ فى الطبقة المتوسطة) . وهذا الموقف يرتبط بموقف آخر من تعليم الفتاة ، حيث نجد أن ٦٨ ٪ من أسر الطبقة المتوسطة تفضل توجيه الفتاة الى نوع التعليم الذى يؤهلهـا لأن تصبح ربة بيت وأما ، بينما تفضل ٥٤ ٪ من أسر الطبقـة الدنيا أن تظل الفتاة ملازمة للبيت منذ البداية دون أى تعليم على الاطلاق . أما الحالات التى تكون فيها قدرة الأسرة المالية محدودة بحيث تضطرها الى الاختيار بين تعليم الفتى أو الفتاة ، فان القرار يكون عادة فى صالح الفتى . وقد عزا الآباء مواقفهم السابقة من تعليم الفتاة ومساواتها بالفتى الى عوامل دينية ونفسية وعوامل تتعلق بالتقاليد .

ولكن البحث ــ رغم ذلك كله ــ اثبت أن موقف الطبقة المتوسطة من هذه الناحية يختلف اختلافا ذا مغزى عن موقف الطبقـة الدنيا ، حيث يتميز موقف الأولى بأنه أكثر تحررا ، لأن الآباء فيها يكونون على درجة أكبر من التعليم تتيح لهم أن يغيروا من اتجاهاتهم المتحفظة المستمدة من الثقافة العامة السائدة فى المجتمع .

سادسا : المدلولات التعليمية والاجتماعية للنتائج :

لما كان الآباء من الطبقة الدنيا يتميزون بالتواضع فى طموحهم بالنسبة لمستقبل الأطفال ، ولما كان أطفال هذه الطبقة يمثلون الغالبية العظمى من أطفال مدارس المرحلة الأولى ، فان هذا قد يفسر ما يلاحظ من انخفـاض

مستوى التحصيل انخفاضـا غير عادى بين أطفال هـذه المرحلة . ونحن نقترح هنا ان يجرى بحث لدراسة طبيعة الدوافع التى يتلقنها طفل الطبقة الدنيا من اسرته وجماعاته الثقافية الأخرى ، وبحث آخر لدراسـة طبيعة الدوافع المؤثرة على مدرس المرحلة الأولى ، وأن دوافع طفل هـذه المرحلة ومدرسها هى العوامل التى يفترض انها رئيسية وحاسمة فى تحديد المستوى التحصيلى فى مدارس المرحلة الأولى .

ومن ناحية أخرى ، قد تكون مستويات الطموح الأبوى مسئولة عن عدم التوازن الطبقى الاجتماعى الملحوظ فى التعليم العالى ، حيث نجد أن الطبقة الوسطى ، من الناحية التاريخية ، هى التى أمدت هـذا النوع من التعليم بالغالبية العظمى من طلبته فى الجمهورية العربية المتحدة ، وقد يكون هذا راجعا بصفة جزئية ايضا الى تاثير العوامل المالية . الا اننا يجب أن نذكر هنا ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة لا تألو جهدا فى سـبيل تذويب الفروق الطبقية الاجتماعية بصفة عامة عن طريق تطبيق النظام الاشتراكى فى مختلف مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مستهدفة بذلك رفع مستوى معيشة الشعب بصفة عامة ومستوى معيشة الطبقات الدنيا بصفة خاصة . ومن المتوقع أن تؤدى هذه الاجراءات الاشتراكية الى حدوث تغييرات اجتماعية كثيرة ، ينتظر أن تؤثر على موقف الآباء واتجاهاتهم ازاء مستقبل اطفالهم بصفة عامة ، وازاء المساواة بين الذكور والأناث منهم .

آراء ورغبات جمهور المشاهدين بمدينة القاهرة
فى برامج التليفزيون العربى(*)

نتائج البحث

عرضنا فى العدد السابق للمنهج الذى اتبع فى التعرف على آراء ورغبات جمهور المشاهدين فى برامج التلفزيون العربى . وسنعرض حاليا لأهم النتائج التى كشفت عنها هذه الدراسة بعد أن نصف جمهور المشاهدين اولا من حيث محال الاقامة ، والنوع ، والسن والحالة الزواجية والحالة التعليمية والعمل الحالى ، ومتوسط الدخل الشهرى .

١ ـ محال الاقامة :

كانت اكبر نسبة من جمهور المشاهدين فى العينة تقيم فى دائرة قسم مصر الجديدة (١٧ر٩٨ ٪) يليه قسم الوايلى (١٢ر١٥ ٪) ثم قسم قصر النيل (١٠ر١ ٪) ثم تتناقص هذه النسبة تدريجيا حتى تصل الى اقل نسبة فى قسم الجمالية (٩٥ر٪) .

٢ ـ النوع :

بلغت نسبة الذكور بين جمهور المشاهدين ٤٩ر٤٣ ٪ بينما بلغت نسبة الاناث ٥٠ر٥٧ ٪ وهذا التوزيع يخالف الى حد ما توزيع الذكور والاناث حسب تقدير السكان اذ تبلغ نسبة الذكور وفقا له ٥١ر٢ ٪ ونسبة الاناث ٤٨ر٨ ٪ .

٣ ـ السن :

بلغ متوسط اعمار جمهور المشاهدين ٣١ سنة وبلغ تشتت الأعمار ٤ر٢ سنة .

---

* قام باعداد هذا البحث وحدة بحوث الرأى العام والاعلام بالمركز . تحت اشراف الدكتور محسن عبد الحميد رئيس الوحدة واشترك فى اعداد البحث من اعضاء الوحدة كل من الاساتذة ناهد صالح وحسن الكاشف وعبد الحليم محمود . وقامت الاستاذة ناهد صالح باعداد هذا الملخص .

وقد تبين أن أكثر من ثلث جمهور المشـاهدين (٣٤ر٩ ٪) تتراوح اعمارهم بين ١٢ سنة وأقل من ٢٠ سنة . وأن حوالى ثلثى جمهور المشاهدين (٦٣ر١ ٪) تقل أعمـارهم عن ٣٥ سنة . وأن أعـلا نسـبة من جمهـور المشـاهدين تقع أعمارهم فى فئـة السن من ١٥ الى أقل من ٢٠ سـنة (٢١ر٦ ٪) كما تأخذ نسبة جمهور المشاهدين فى الانخفاض ابتـداء من فئة العمر ٢٥ سنة كلما انتقلنا الى فئة عمرية تالية . ونشير هنـا الى أن توزيع سكان محافظة القاهرة حسب فئات العمر من واقع التقدير الذى حسب لهم يقترب جدا من توزيع جمهور المشاهدين هذا .

٤ ـ الحالة الزواجية :

بعد استبعاد الأشخاص الذين هم دون سن الزواج أى دون سن الثامنة عشرة بالنسبة الذكور ودون سن السادسة عشرة بالنسبة للاناث ، نجد ان نسبة المتزوجين من بين جمهور المشاهدين تبلغ ٥٩ر١ ٪ ، وتبلغ نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج ٣٣ر٧ ٪ ونسـبة الأرامل ٤ر٨ ٪ ونسبـة المطلقين ٢ر٢ ٪ ، ويلاحظ أن مجموع سكان محافظة القاهرة الذين هم فى سن الزواج فى منتصف سنة ١٩٦٣ قدر بـ ١٩٣١٠٣٠ وأن نسبة المتزوجين منهم ٦٧ ٪ ونسبة من لم يسبق لهم الزواج ٢٢ ٪ بينما بلغت نسبة الأرامل ٨ ٪ ونسبة المطلقين ٢ ٪ .

٥ ـ الحالة التعليمية :

تبين أن أكبر نسبة من جمهور المشاهدين هى نسبة الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوى أو المتوسط اذ تبلغ ٢٢ر٢٧ ٪ ، تليها نسـبة الذين اتموا التعليم العالى ٢٢ر٠٥ ٪ ، فنسبة الذين أتموا التعليم الابتدائى ١٥ر٤٥ ٪ ، فنسبة الذين أتموا التعليم الاعـدادى ١٢ر٠٥ ٪ . أما الملمين بالقـراءة والكتابة فقط فقد بلغت نسبتهم ٩ر٦ ٪ كما بلغت نسبة الأميين ١٣ر١ ٪ .

وبمقارنة جمهور المشاهدين حسب حالتهم التعليمية بتقدير توزيع سكان مدينة القاهرة فى منتصف سنة ١٩٦٣ حسب حالتهم التعليمية نجد أن نسبة الأميين فى تقدير السكان ٤٦ر٤ ٪ بينما نسبتهم فى العينة ١٣ر١ ٪ ونسبة الذين يقرأون ويكتبون فقط ٣٢ر٨ ٪ فى تقـدير السـكان بينما كانت نسبتهم فى العينة ٩ر٦ ٪ . كذلك نجد اختلافا أيضا فى نسبة الذين اتموا التعـليم الابتدائى أو الاعدادى وفقـا لتقـدير السـكان ـ ٧ر٥ ٪ ـ عن نسبتهم فى العينة ٢٧ر٥ ٪ . كذلك بلغت نسـبة الذين أتموا التعـليم المتوسط وفقا لتقدير السكان ١ر٣ ٪ ووفقا للعينة ٢٧ر٢٢ ٪ . ولعـل

الاختلاف الواضح هو فى نسبة الذين أتموا التعليم العالى فى تقدير السكان ٣ر ٪ ونسبة الذين أتموا هذه المرحلة فى العينة ٥ر٢٢٫٠ ٪ .

٦ ـ العمل الحالى :

تبين أن الطلبة والطالبات يكونون أعلا نسبة (٨ر٢٦ ٪) من جمهور المشاهدين يليهم من لا عمل لهم (٨ر٢٣ ٪) أى ربات البيوت وكبار السن والعوائل . علما بأن نسبة الاناث من بين هذه الفئة قد بلغت ٢ر٤٣٪ بينما بلغت نسبة الذكور ٤ ٪ فقط .

كذلك تبين أن أكبر نسبة من جمهور المشـــاهدين الذين يعملون هم أصحاب المهن الفنية والعلميـــة (١٣ر١٢ ٪) يليهم المشتغلون بالاعمـــال المنزلية (٨ر٩ ٪) حيث نجد أن نسبة الاناث بينهم بلغت ٦٨ر١٤ ٪ وهى اعلا نسبة للاناث العاملات .

٧ ـ متوسط الدخل الشهرى :

تبين ان أكثر من نصف الحائزين لأجهزة التليفزيون فى هذه العينـــة ـ ٢٥ر٥١ ٪ ـ يقل متوسط دخلهم الشهرى عن ٦٥ جنيها . وأن٩٦ر٢ ٪ من الحائزين يقل متوسط دخلهم الشهرى عن ٢٥ جنيهـــا وأن ٠١ر٨ ٪ يبلغ متوسط دخلهم الشهرى ١٢٥ جنيها أو أكثر ، وأن أعلا نســـبة من الحائزين ٧ر١٦ ٪ يتراوح دخلها مابين ٦٥ جنيها الى أقل من ٨٥ جنيها . وقد حسب المتوسط الحسابى لمتوسط الدخول الشهرية للحائزين فوجد أنه يبلغ ٥ر٦١ جنيها بتشتت قدره ٨ر٢٢ جنيها .

بعد أن اتضحت لنا معالم جمهور المشاهدين الذين طبقت عليهم هذه الدراسة نعرض الآن لنتائج البيانات التى جمعت من جمهور المشاهدين هذه وقد ضمنت فى النقط التالية .

أولا ـ أنماط مشاهدة التليفزيون

حددت أنماط مشاهدة التليفزيون فى هذا البحث على أساس متوسط عدد ساعات مشاهدة الفرد للتليفزيون ، وكثافة المشاهدة فى كل فترة من فترات الارسال المختلفة ، وأيام الاسبوع التى يحرص الفرد فيهـــا على مشاهدة سهرة التليفزيون .

١ ـ متوسط عدد ساعات مشاهدة التليفزيون :

(أ) أيام الأجازات :

تبين من هذا البحث أن متوسط عدد ساعات مشاهدة التليفزيون فى أيام الاجازات تبلغ ٩ر٤ ساعة، ويختلف هذا المتوسط حسب فئات السن .

فنجد مثلا أنه بينما يشاهد الافراد الذين تتراوح أعمارهم مابين ٢٠ — ٢٥ سنة برامج التليفزيون أيام الأجازات لمدة ثمان ساعات أو أكثر نجد أن فترة مشاهدة هذه البرامج تنخفض لمدة ساعتين الى أربع ساعات لدى الأفراد الذين يبلغون من العمر ٤٥ سنة أو أكثر . كذلك تبين أن المشاهدين الأميين والمشاهدين الذين أتموا التعليم الجامعى يميلون الى مشاهدة برامج التليفزيون فى أيام الاجازات لمدة تتراوح من ساعة الى أربع ساعات أكثر من المتوقع . بينما أن المشاهدين الذين أتموا التعليم الابتدائى ، والذين أتموا التعليم الاعدادى ، والذين أتموا التعليم المتوسط ، يميلون الى مشاهدة برامج التليفزيون فى أيام الأجازات لمدة ست ساعات أو أكثر وهذا أكثر من المتوقع .

(ب) أيام الأسبوع الأخرى :

بلغ متوسط عدد ساعات مشاهدة التليفزيون أيام الاسبوع الاخرى ٣٣ر٣ ساعة .

وقد بين هذا البحث أن المشاهدين الذين تتراوح أعمارهم مابين (١٢ — ٢٠) سنة يميلون الى مشاهدة برامج التليفزيون خلال أيام الاسبوع الأخرى لمدة من ست الى سبع ساعات أكثر من المتوقع ، بينما أن المشاهدين الذين بلغوا من العمر ٣٥ سنة فأكثر يميلون الى مشاهدة برامج التليفزيون فى خلال أيام الأسبوع الأخرى لمدة تتراوح من ساعة الى ساعتين أكثر من المتوقع* .

كذلك تبين من هذا البحث انه كلما زادت المرحلة التعليمية التى قطعها الفرد كلما قل عدد الساعات التى يشاهد فيها التليفزيون أثناء أيام الاسبوع الأخرى فبينما يميل المشاهدون الأميون والذين يقرأون ويكتبون فقط والذين أتموا التعليم الابتدائى والذين أتموا التعليم الاعدادى الى مشاهدة برامج التليفزيون خلال أيام الاسبوع التى لا توافق أجازات لمدة ست ساعات أكثر من المتوقع نجد أن هذه الفترة تنخفض لمدة ثلاث الى أربع ساعات بالنسبة للذين أتموا التعليم المتوسط وتنخفض لمدة ساعة الى ساعتين بالنسبة للذين أتموا التعليم الجامعى** .

---

* قيمة كا٢ المحسوبة حسب السن ٢١ر٦٠ علما بأن درجات الحرية ٣٦ وقيمة ى = ٤٥ر٢ ∴ توجد علاقة

** قيمة كا٢ المحسوبة حسب الحالة التعليمية ٧ر١٥٠ علما بأن درجات الحرية ٣٥ وقيمة ى = ٩ر١ ∴ توجد علاقة

توزيع جمهور المشاهدين حسب متوسط عدد ساعات مشاهدتهم للتليفزيون أيام الأجازات وأيام الأسبوع الأخرى

مجموع ساعات المشاهدة	أيام الأجازات		أيام الأسبوع الأخرى	
	العدد	٪	العدد	٪
١	٥٠	١ر٧٦	٢٣٠	٨ر١٣
٢	١٧٥	٦ر١٨	٦٧٤	٢٣ر٨٢
٣	٣٦٥	١٢ر٨٩	٧٥٠	٢٦ر٥٠
٤	٤٩٤	١٧ر٤٥	٤٨٨	١٧ر٢٤
٥	٦٣٥	٢٢ر٤٤	٢٨٨	١٠ر١٨
٦	٤٤٩	١٥ر٨٧	١٦٨	٥ر٩٣
٧	٢٠٧	٧ر٣٢	٥٠	١ر٧٧
٨	١٧١	٦ر٠٥	٣٠	١ر٠٦
٩ فأكثر	٩٦	٣ر٣٩	٢٠	٧ ر
غير مبين	٧٧١	٦ر٦٥	١٣٢	٤ر٦٧
المجموع	٢٨٣٠	١٠٠	٢٨٣٠	١٠٠

٢ ـ كثافة المشاهدة فى فترات الارسال المختلفة :

تبين من هذا البحث أن كثافة المشاهدة تزيد زيادة كبيرة فى الفترة الرابعة (٧ ـ ١٠ مساء) فتصل نسبة المشاهدين لهذه الفترة ١ر٨٠ ٪ ، وكذلك الفترة الخامسة (بعد العاشرة مساء) اذ بلغت نسبة الذين يشاهدون هذه الفترة الفترة ٤ر٨٨ ٪ ، أما نسبة المشاهدين للفترة الأولى (١١ ـ ١٢ ص) والفترة الثانية (١ ـ ٤ ظهرا) فهى نسبة ضئيلة جدا اذ بلغت فى الأولى ٢٦ ٪ وفى الثانية ٩ر٢٣ ٪ .

كذلك تبين أن كثافة المشاهدة فى أيام الأجازات أكبر منها فى أيام الأسبوع الأخرى بالنسبة لجميع فترات الارسال .

٣ ـ ايام الأسبوع التى يحرص فيها المشاهدون على مشاهدة برامج السهرة :

تبين من هذا البحث أن يوم الخميس هو أكثر الأيام من حيث مشاهدة فترة السهرة اذ بلغت نسبة الذين يشاهدون هذه الفترة فى يوم الخميس ٣ر٨٩ ٪ . وتقل نسبة المشاهدين تنازليا بعد يوم الخميس فتأخذ فى الانحدار من يوم الخميس الى الجمعة الى السبت الى الأحد الى الاثنين الى الثلاثاء حتى يوم الأربعاء حيث تقل نسبة المشاهدين لفترة السهرة فيه كثيرا اذ تصل الى ٩ر٢٠٪ فقط .

توزيع المشاهدين حسب أيام الأسبوع التى يحرصون فيها على مشاهدة التليفزيون بعد العاشرة مساء

أيام الأسبوع	العدد	النسبة
السبت	١٢٢٠	١١ر٤٣
الأحد	٩٨٩	٩٥ر٣٤
الاثنين	٨٣١	٣٦ر٢٩
الثلاثاء	٨٠٢	٣٤ر٢٨
الأربعاء	٥٩٢	٩١ر٢٠
الخميس	٢٥٢٧	٩٠ر٨٩
الجمعة	١٤٤٦	١٠ر٥١

ثانيا — آثار التليفزيون على وسائل شغل أوقات الفراغ والترويح .

عنى هذا البحث بالوقوف على مدى تأثر وسائل شغل أوقات الفراغ والترويح بدخول التليفزيون منازل المشاهدين .

وقد أوضحت نتائج هذا البحث أن التليفزيون كان له أثر واضح على وسائل ترويح وشغل أوقات فراغ المشاهدين كما يتبين من الآتى :

(أ) الذهاب الى السينما :

أيدت نتائج هذا البحث ما كشفت عنه البحوث التى أجريت فى الخارج من أن أبرز وسائل الترويح تأثرا بالتليفزيون هى السينما ، اذ ذكر غالبية المشاهدين (٨ر٧٤ ٪) الذين يذهبون عادة الى السينما أن مرات ذهابهم الى السينما قد قلت نظرا لوجود جهاز للتليفزيون بمسكنهم كما ان هذا الأثر كان أكبر بالنسبة للاناث منه بالنسبة للذكور .

تبين أيضا أنه كلما زاد سن المشاهد كلما كان ذهابه الى السينما أكثر تأثرا بالاقلال . وانه كلما قلت درجة تعليم المشاهد كلما زاد تأثر ذهابه الى السينما بالاقلال أيضا .

كذلك فان ذهاب الأرامل الى السينما كان أكثر تأثرا بالاقلال من المتزوجين والذين لم يسبق لهم الزواج كما أن الطلبة والطالبات كانوا أقل الفئات التى تأثر ذهابها الى السينما بالاقلال .

(ب) الذهاب الى المقاهى :

تبين من هذا البحث أنه نتيجة لحيازة جهاز التليفزيون فان غالبية المشاهدين الذكور (٣ر٧٣ ٪) الذين يترددون على المقاهى قد تأثر ترددهم بالاقلال .

وانه كلما زاد سن المشاهد كلما كان تردده على المقاهى أكثر تأثرا بالاقلال حتى سن ٤٥ سنه حيث يبدأ هذا التأثير فى النقصان تدريجيا فى سنوات العمر التالية .

ان أكثر المشاهدين تأثرا بالاقلال فى ترددهم على المقـاهى هم الأميون ٨٦٫٤٩ ٪ والذين اتموا التعليم العالى (٧٢ ٪) .

ان المتزوجين هم أكثر المشاهدين تأثرا بالاقلال فى ترددهم على المقاهى بينما كان المطلقون هم أقل المشاهدين تأثرا .

ان المشتغلين بالأعمال الكتابية (٨٩٫٢ ٪) والمشتغلين بالأعمال المنزلية (٨٣٫١٤ ٪) هم أكثر المشاهدين تأثرا بالاقلال فى ترددهم على المقاهى بينما كان المشتغلون بأعمال البيع هم أقل المشاهدين تأثرا (٦١٫٧١ ٪) .

(جـ) زيارة المشاهدين للأقارب والأصدقاء :

تبين من هـذا البحث أن ٤٥٫٩ ٪ فقط من المشـاهدين تأثرت مرات ذهابهم لزيارة الأقارب والأصدقاء فقلت بعد حيازتهم لجهاز التليفزيون ، وان أكثر المشاهدين تأثرا بالاقلال فى مرات زيارتهم للأقارب والأصدقاء هم الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر والأميين والذين يقرأون ويكتبون فقط وكذلك الأرامل .

(د) زيارة الأقارب والأصدقاء للمشاهدين :

تبين أن حوالى نصف المشاهدين (٤٨٫٩ ٪) ذكروا أن زيارة الأقارب والأصدقاء لهم لم تتغير بعد حصولهم على أجهزة التليفزيون .

أما أكثر المشاهدين الذين ذكروا أن زيارة الأقارب والأصدقاء لهم قد زادت بعـد حيازة جهـاز التليفزيون فكانوا ممن تتراوح أعمـارهم ما بين ٢٠ سنة وأقل من ٢٥ سنة وكذلك الأميون والذين يقرأون ويكتبون فقط .

(هـ) الاستماع للراديو :

أيدت نتائج هذا البحث ما كشفت عنه البحوث فى الخارج من الأثر البالغ للتليفزيون على الراديو ، اذ تبين أن غالبية المشاهدين (٨١٫٤١ ٪) قل استماعهم للراديو بعد حيازتهم لجهاز التليفزيون .

هذا وقد تبين أن أكثر المشاهدين تأثرا فى استماعهم للراديو هم الذين يبلغون من العمر ٢٥ سنة الى أقل من ٣٥ سنة بنسبة (٨٥٫٣ ٪) وكذلك الأرامل (٩١٫٥٨ ٪) والأميون (٨٥٫٨٤ ٪) والمشتغلون بالأعمال الكتابية (٨٧٫٢ ٪) بينمـا أقل نسـبة من المشـاهدين تأثر استماعهم للراديو بحيازتهم لجهاز التليفزيون فكانت بين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ الى أقل من عشرين سنة (٧٦ ٪) ، وكذلك بين المطلقين (٧٤٫٤ ٪) ، وبين الذين أتموا التعليم الابتدائى (٧٦٫٤ ٪) وبين المشتغلين بأعمال البيع (٧٣٫٤ ٪)

(و) قراءة الكتب :

تبـين انه نتيجة لحيـازة جهـاز التليفزيون تأثر ٣٢٫٥ ٪ فقط من المشاهدين الذين يقرؤن الكتب عادة فقلت قراءتهم لها . كما تبين انه كلما قصرت المرحلة التعليمية التى قطعها الفرد كلما زاد أثر التليفزيون عليه فى الاقلال من قراءته للكتب حيث كانت اقل الفئات التى جذبها التليفزيون عن قراءة الكتب هى فئة المتعلمين تعليما عاليا .

مما سبق يتضح أن التليفزيون قد أثر على اغلب مشاهديه فى اقبالهم على الانواع الأخرى من النشاط الترويحى والثقافى وأن مدى تأثر نشاط الفرد بالتليفزيون يتوقف على عمره وحالته التعليمية والزواجية فى اغلب الاحيان .

وقد تبين باجراء بعض المعالجات الاحصائية أن هناك علاقة بين سن المشـاهد وبين اثر التليفزيون على ذهابه الى السينما اذ بلغت قيمة كا٢ ٢٢٫٦٨ ودرجات الحرية ٧ .٠. توجد علاقة بين السن وبين اثر التلبفزيون على الذهاب الى السينما .

كذلك تبـين أن التليفزيون قد قلل من درجة اقبال المشـاهدين على الذهاب الى المقاهى وأن هناك علاقة بين ذلك وبين اعمار المشاهدين . حسبت كا٢ لأثر التليفزيون على الذهاب الى المقاهى وأعمار المشاهدين فكانت قيمة كا٢ المحسوبة حسب السن ٢٥٫٥ ودرجات الحرية ٧ .٠. توجد علاقة .

كذلك بلغت قيمة كا٢ لأثر التليفزيون على الاستماع للراديو واعمـار المشاهدين فكانت كا٢ المحسوبة حسب السن ٥٫٨ ودرجات الحرية ٧ .٠. فان التليفزيون أثر فقلل من اقبال جمهور المشاهدين على الاستماع للراديو وأن هناك علاقة بين هذا الاتجاه وبين أعمار المشاهدين المختلفة .

حسب كا٢ لأثر التليفزيون على قراءة الكتب وأعمار المشاهدين فكانت قيمة كا٢ المحسوبة حسب السن ٣٣٫١ ودرجات الحرية ١ .٠. فان هناك علاقة بين اقلال التليفزيون من اقبال المشـاهدين على قراءة الكتب وبين اعمارهم .

وحسبت أيضـا كا٢ لأثر التليفزيون على زيارة المشـاهدين للأقارب والأصـدقاء حسب أعمارهم فكانت قيمة كا٢ المحسوبة حسب السن ٦٫٥ ودرجات الحرية ٧ .٠. لا توجد علاقة بين المتغيرين كذلك لم توجد علاقة بين سن المشاهد وبين اثر التليفزيون على مرات زيارة الأقارب والأصدقاء له

توزيع المشاهدين حسب أثر التليفزيون على نواحي نشاطهم المختلفة

أثر التليفزيون / نواحي النشاط	زاد		كما هو		قل		المجموع		لا يذهب أو يزور		غير مبين		المجموع
	عدد		عدد		عدد		عدد		عدد		عدد		عدد
الذهاب إلى السينما	٢٢	١,٠٥	٥٠٤	٢٤,١٥	١٥٦١	٧٤,٨٠	٢٠٨٧	١٠٠	٢٤,٨٤	٤٠	١,٤١	٤٠	٢٨٣٠
الذهاب إلى المقاهى	٢	,٤٦	١١٣	٢٥,٨٠	٣٢٣	٧٣,٧٤	٤٣٨	١٠٠	٢١٢٢	٧٤,٩٨	٢٧٠	٩,٥٤	٢٨٣٠
زيارتهم للأقارب والأصدقاء	٤٩	٢,٠٧	١٢٣٤	٥٢,٠٠	١٠٩٠	٤٥,٩٣	٣٣٧٣	١٠٠	٣٩١	١٣٨٢	٦٦	٢,٣٣	٢٨٣٠
زيارة الأقارب والأصدقاء لهم	٩٥١	٣٨,١٦	١٢١٩	٤٨,٩٢	٣٢٢	١٢,٩٢	٢٤٩٢	١٠٠	٢٧٠	٩,٥٤	٦٨	٢,٤٠	٢٨٣٠
الاستماع إلى الراديو	٢٨	١,٠٩	٤٤٩	١٧,٥٠	٢٠٨٩	٨١,٤١	٢٥٦٦	١٠٠	٢٢٦	٧,٩٩	٣٨	١,٣٤	٢٨٣٠
قراءة الكتب	١٠٨	٥,٢٩	١٢٧١	٦٢,٢١	٦٦٤	٣٢,٥٠	٢٠٤٣	١٠٠	٧١٥	٢٥,٢٧	٧٢	٢,٥٤	٢٨٣٠

ثالثا ــ اهم مزايا وعيوب التليفزيون كما يراها المشاهدون بالنسبة لهم ولأسرهم

ذهب ٨٠ ٪ من جمهور المشـــاهدين للتليفزيون الى أن من أهم مزاياه انه يمكنهم وأسرهم من قضاء السهرة بالمنزل كما ذهب ٧٦ر٥ ٪ الى أن من مزايا التليفزيون أنه يساعدهم على اكتساب معلومات جديدة . وقد بلغت نسبة الذين رأوا أن من أهم مزايا التليفزيون التسلية وشغل أوقات الفراغ ٧٤ر٤ ٪ . كما ذكر ٦٥ر٣ ٪ أن من مزايا التليفزيون اذاعته لمباريات كرة القدم . ورأى ٦٢ر٧ ٪ ان من مزاياه اذاعته لأغانى أم كلثوم . وعلى الرغم من المزايا التى رآها المشاهدون فى التليفزيون فان هنـاك بعض العيوب التى أشاروا اليهـا وكان أبرزها عدم تقديم البرامج فى موعـدها اذ رأى ذلك ٥٨ ٪ كذلك ذكر ٥٢ر٨ ٪ أن من عيوب التليفزيون تقديم بعض البرامج فى أوقات غير مناسبة . وقد أشار ٥٢ر٦ ٪ الى أن من عيوب التليفزيون هبوط مستوى بعض البرامج . وذكر ٣٩ر٩ ٪ أن تقليد الابنـاء للممثلين وحركاتهم يعد عيبا من عيوب التليفزيون . بالاضافة الى هذه العيوب فقـد أشار بعض أفراد العينة الى عيوب أخرى منها عرض أفلام الرعب والجريمة وعدم مسايرة بعض البرامج لقيم المجتمع الاشتراكى .

رابعا ــ بعض آراء لجمهور المشاهدين

١ ــ رأى جمهـور المشاهدين فى استقلال كل قناة من قنوات التليفزيون الثلاث :

تبين أن هناك شبه اجماع من المشاهدين فى رأيهم بالنسبة لضرورة اسـتقلال كل قناة من قنوات التليفزيون اذ بلغت نسـبة الذين ذهبوا الى هذا الرأى ٨٢ر٩ ٪ بينما بلغت نسبة الذين عارضوه ١٦ر٤ ٪ . ولم توجد اختلافات كبيرة بين الذكور وبين الاناث بالنسـبة للرأى فى اسـتقلال كل قناة .

تبين أنه اعتبـارا من سن الخامسـة عشرة تأخذ نسبة مؤيدى هـذا الرأى فى الارتفاع التدريجى . وان أكبر نسبة أيدت هذا الرأى أى استقلال كل قناة كانت بين الذين أتموا تعليمهم العالى بينما أقل نسبة كانت بين الاميين .

٢ ــ رأى جمهور المشاهدين فى طريقة تلاوة القرآن :

أوضحت نتائج هذا البحث أن أكبر نسبة من المشاهدين (٤٢ر٤ ٪) فضلت أن تظهر الآيات القرآنية فى التليفزيون مكتوبة فقـط بينما رأى

٣٨٫٦ ٪ أن يظهر المقرىء طول الوقت . ورأى ١٣ ٪ ان يظهر المقرىء فى بداية تلاوة القرآن وفى نهايته فقط .

وقد تبين انه كلما زادت المرحلة التعليمية التى قطعها الفرد كلما زادت نسبة المنادين بالرأى الخاص بأن تظهر الآيات القرآنية فى التليفزيون مكتوبة فقط .

٣ ــ رأى جمهور المشاهدين فى الغرض الاساسى الذى يدفع الناس لشراء التليفزيون :

تبين أن التسلية وشغل أوقات الفراغ فى رأى أغلبية جمهور المشاهدين (٨٤٫٤٪) هى الغرض الأساسى الذى يدفع الناس لشراء التليفزيون . يلى ذلك الغرض غرض رفع المستوى الثقافى للفرود (٧٩٫٤ ٪) ثم يليه تسلية الاطفال وشغل أوقات فراغهم (٥٦٫٩ ٪) أما رفع المستوى الاجتماعى فقد جاء فى المرتبــة الرابعة والاخيرة حيث رأى ذلك ٤٨ ٪ فقط من جمهور المشاهدين .

خامسا ــ آراء ورغبات المشاهدين فى برامج التليفزيون

اولا ــ البرامج الاعلامية :

تبين من التحليل الاحصائى أن متوسط السن لجمهور مشــــاهدى البرامج الاعلامية الذين أبدو الرأى بالغائها أقل من متوسط أعمار جمهور المشاهدين عموما وأن هذا الفارق من حيث السن لم يأت بطريق الصدفة بل هو فرق حقيقى بين متوسطى العمرين .. ونخلص من هذا الى أن أعمار مشاهدى هذه البرامج الذين يرون الغاؤها تقل أعمارهم عن أعمار جمهور المشاهدين عموما .

كذلك تبين أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم فى الغاء البرامج الاخبارية .

ثانيا ــ البرامج الثقافية :

تبين أن متوسط سن جمهور مشاهدى البرامج الثقافية الذين أبدوا الرأى بالغائها أقل من متوسط أعمار جمهور المشاهدين وأن هذا الفارق من حيث السن لم يأت بطريق الصدفة بل هو فرق حقيقى بين متوسطى العمرين . وبهذا يتبين أن أعمار مشاهدى هذه البرامج الذين يرون الغاءها تقل أعمارهم عن أعمار جمهور المشاهدين عموما .

تبين أيضا أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم بالغاء برامج الآداب . كذلك تبين أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية

للمشاهدين ورأيهم فى الغاء برامج العلوم . وأن هناك أيضا علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم فى الغاء البرامج الثقافية العامة .

وأن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم فى الغاء برامج المشكلات .

ثالثا ـ البرامج التعليمية :

تبين أن متوسط سن جمهور مشاهدى البرامج التعليمية الذين أبدوا الرأى بالغائها اقل من متوسط أعمار جمهور المشاهدين ، وأن هـــذا الفارق فى السن لم يأت بطريق الصـــدفة بل هو فرق حقيقى بين متوسط العمرين .

الا انه لم يمكن تحديد درجة العلاقة بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم الخاص بالغاء البرامج التعليمية .

رابعا ـ البرامج الترويحية :

تبين أن متوسط السن لجمهور مشاهدى البرامج الترويحية الذين أبدوا الرأى بالغائها لا يختلف عن متوسط أعمار جمهور المشاهدين .

كما تبين أن هناك علاقة حقيقية بين الحالة التعليمية للمشاهدين ورأيهم الخاص بالغاء برامج المنوعات وبرامج الرقص ، وبرامج الموسيقى والأغانى وبرامج الرياضة وبرامج التمثيليات والمسرحيات والأفلام .

« الرموز العربية لتقديرات تكنيك الرورشاخ »

طريقــة كلوبفور

دكتور سعد جلال

تقدر استجابات سجل الرورشاخ طبقا لما يأتى :

١ ـ مكانها على البقعة أو المساحة التى استخدمت فى تكوين المفهوم .

٢ ـ المقررات التى دخلت فى تكوين المفهوم كالحركة والشكل والتظليل واللون واللالونية .

٣ ـ محتوى المفهوم او مضمونه مثل البشر والحيوانات أو أجزاء منها ، والأشياء ، والطبيعة وما اليها .

٤ ـ من ناحية ما اذا كان المفهوم مبتكرا أو شائعا .

هذا بالاضافة الى تقدير مستوى الشكل وتحديد درجة له على ميزان للتقدير تتراوح درجاته ما بين ـ ٢ ، + ٥ .

ولما كانت فئات المكان والمقررات والمحتوى تتضمن فئات فرعية يرمز لها برموز مختلفة ، فقد جرت العادة فى اللغــات الأجنبية على اســتخدام الحروف الأولى من الكلمة لتحديد نوع الرمز مع وجود بعض الاستثناءات لهذه القاعدة . وكان المترجمون يجدون صعوبة فى العثور على مثيل لهذه الرموز باللغة العربية ، لذلك درج معظمهم على الابقاء على الرموز الأفرنجية فى صلب النص المترجم ، مما كان يعطل من فهم النصوص والرموز .

وهذه اول محاولة للقيام بترجمة هذه الرموز الى اللغة العربية ، وقد روعى فيها الدقة والبساطة مع مسايرة نفس القاعدة التى سار عليها الكتاب الأجانب فى اتخاذ الحروف الأولى للفظة العربية مع وجود بعض الاستثناءات أيضا . وقد يسر تنوع الحروف فى المطبعة العربية هذه العملية ، اذ يكتب الشكل الواحد بأشكال متنوعة تبعا لموقعه من الكلمة فتختلف صورة الحرف اذا كان فى أول الكلمة عنه اذا ما جاء فى وسطها أو آخرها أو كتب منفردا .

لقد ساعدنا هذا التنوع على تبسيط ترجمة الرموز ، فاستخدمنا فى معظم الحالات الحروف العربية المفردة (حرف مفرد *) لترجمة الحروف الأفرنجية الكبيرة ، وحــروف البداية (حرف أول *) لترجمـــة الحروف الأفرنجية الصغيرة . وجدير بالذكر أنه من الممكن كتابة هذه الرموز اما بالخط

---

* بلغة المشتغلين بالطباعة .

النسخ أو الرقعة أو بالحروف المعروفة بالحروف الهندسية دون أن يطرا على معناها أى تغيير قد يعطل من سهولة فهمها . وكل ما نود تأكيده هو ضرورة مراعاة وضع النقط على الحروف التى تتطلبها .

١ ـ المكان والمساحة :

يستخدم المفحوصون فى استجاباتهم اما كل البقعة أو تفصيل (جزء) كبير عادى ـ أو تفصيل (جزء) صغير عادى أو جزء نادر منها او فراغ فيها ـ وفيما يلى الرموز الأفرنجية لكل من هذه الفئات مع الرموز المقابلة لها باللغة العربية :

الرمز باللغة الأفرنجية		الرمز باللغة العربية
(أ) ١ ـ W من كلمة Whole	كل البقعة	= ك
٢ ـ	كل مقطوع ـ اتجاه نحو استعمال كل البقعة غير أن جزء منها أو أجزاء تحذف او تقطع	= ۶
(ب) D من كلمة Detail	تفصيل أوجزء كبيرعادى	= ج
(جـ) d من كلمة detail	جزء صغير عادى	= جـ
(د) Dd لكلمة unusual detail	جزء صغير غير عادى ج	= ج جـ
١ ـ dd لكلمة tiny detail	جزء دقيق (جزء الجزء)	= جـ جـ
٢ ـ de edge detail	جزء حاقى أو طرفى	= جـ ط
٣ ـ di من كلمة inside detail	جزء داخلى	= جـ د
٤ ـ dr من كلمة rare detail	جزء نادر	= جـ ن

وهو جزء كبير أو صغير يحيط بمساحات نادرة مجاورة او اجزاء من مساحات عادية أو تجمعات غير عادية .

(هـ) S من كلمة Space	فراغ ابيض	= ف
(و) ١ ـ DW	تفسير جزء من الاجزاء واعطاء معناه لكل البقعة دون تبرير (تلفيق)	= ج ك

٢ – W → D	تفسير جزء من الاجزاء واستعمال المتبقى من البقعة كأرضية او النزعة نحو تفسير الجزء على أساس الكل بأى شكل من الأشكال	= ج ← ك
٣ – S ، D	استعمال الفراغ الأبيض بالاضافة الى جزء كبير عادى	ج ، ف

٢ – المقررات :

يقصد بالمقررات العناصر الموجودة فى البقعة التى يستخدمها المفحوص فى تكوين مفهوماته . وتنحصر هذه المقررات فى ١ – الحركة (بشرية أو حيوانية أو حركة غير حية) . ٢ – الشكل ، ٣ – التظليل الذى يؤدى الى رؤية المفحوص شيئا مجسما او عميقا برؤية ابعاد ثلاثة للشىء ، أو يؤدى الى رؤية الأشياء المجسمة ملقاة على سطح مستوى ، أو يؤدى الى الايحاء بالملمس كالنعومة والخشونة ، ٤ – اللون أى استخدام المفحوص للألوان فى تكوين المفهوم ، ٥ – اللون الأبيض واللون الأسود . ولكل من هذه الفئات فئاتها الفرعية التى نفصلها فيما يلى :

اولا – الحركة :

(أ) M	من كلمة Movement حركة الصورة التى تكون فى حركة شبيهة بالحركات الآدمية (بشرية، خرافية حيوانية)	= ح
(ب) Fm	حركة حيوانية	
–	الحيوانات فى حركة تشبه حركات الحيوان	= ح ح
(جـ) FM	الحركة المجردة او الحركة غير الحية	= ح غ
١ – Fm	الشكل المحدد مع الحركة غير الحية	= ش ح غ

٢ – mF الشكل غير المحدد مع الحركة غير الحية = ح غ ش

٣ – m لايدخل الشكل فى الاعتبار = ح غ

ثانيا – الشكل

(أ) F من كلمة Form شكل = ش

ثالثا – التظليل

(أ) K من كلمة chiarosciro تأثير تداخل الظل مع الضوء لاعطاء تأثير الابعاد الثلاثة الذى يظهر فى المرئيات المجسمة والعمق واخترنا رمزا لها الحرف الأول من الكلمتين (مجسم وعميق) = مع

١ – FK مجسم له شكل محدد نتيجة لاستخدام التظليل. = ش مع

٢ – KF مجسم بدون شكل محدد نتيجة لاستخدام التظليل = مع ش

٣ – K مجسم لا شكل له ممثلا لثلاثة ابعاد مرئية عن بعد نتيجة لاستخدام التظليل = مع

(ب) k التظليل ممثلا لأبعاد ثلاثة أسقطت على سطح ذى بعدين (الأشعة والخرائط الطبوغرافية) = مع

١ – Fk ابعاد ثلاثة مسقطة على مسطح لها شكل محدد نتيجة لاستخدام التظليل = ش مع

٢ —	kF	أبعاد ثلاثة مسقطة على مسطح ليس لها شكل محدد نتيجة لاستخدام التظليل (الدخان والسحاب	= مف ش
٣ —	k	أبعاد ثلاثة مسقطة على مسطح ذى بعدين دون وجود شكل بتاتا نتيجة لاستخدام التظليل	= مف
جـ —	c	استخدام التظليل للملمس والسطح	= ظ
١ —	Fc	التظليل كمظهر للسطح والملمس مع وجود شكل محدد كالفراء	= ش ظ
٢ —	cF	التظليل كمظهر للسطح والملمس معوجود شكل محدد	= ظ ش
٣ —	c	التظليل كملمس دون استخدام الشكل بتاتا	= ظ

رابعا : اللون

ا —	C من كلمة Color	لاستخوام اللون	= ل
١ —	FC	استخدام اللون فى شكل محدد	= ش ل
٢ —	CF	استخدام اللون فى شكل غير محدد	= ل ش
٣ —	C	استخدام اللون بدون شكل بتاتا	= ل
٤ —	C ← F	فرض اللون على الشكل	= ش ← ل
٥ —	F / C	استخدام اللون دون وجود مبرر لاستخدامه اى بطريقة تحكمية	= ش/ل
٦ —	Cn من كلمة Color naming	تسمية اللون	= ل ت
٧ —	Cd من كلمة color description	وصف اللون	= ل و
٨ —	Color symbolism من كلمة	رمزية اللون	= ل د

خامسا : اللونان الأبيض والأسود

١ – C'	الونين الأبيض والأسود	= ؟ ؟
١ – FC'	استخدام اللونين الأبيض والأسود فى شكل محدد	= ش ؟ ؟
٢ – CF'	استخداماللونين الأبيض والأسود فى شكل غير محدد	= ؟ ؟ ش
٣ – C'	استخدام اللونينالأبيض والأسود بدون شكل بتاتا	= ؟ ؟

٣ — المحتوى :

وجدنا أنه من الصعب ايجاد رموز باللغة العربية لفئات المحتوى — كما وجدنا أن زيادة عدد الرموز قد يزيد من صعوبة الأمر على القارىء فآثرنا استخدام الترجمة العربية لكل لفظة كما هى :

١ – H من كلمة	Human	صور بشرية وتشمل الكاريكاتير والصور الخرافية التى يرمز لها (H)	بشر
٢ – Hd من كلمة	Human detail	اجزاء من صور بشرية ليست تشريحية	جزء بشرى
٣ – A من كلمة	Animal	صور حيوانات وتشمل الكاريكاتور والصور الخرافية التى يرمز لها (A)	حيوان (حيوان)
٤ – Ad من كلمة	Animal detail	أجزاء منصور حيوانات حية	جزء حيوانى
٥ – Aobj من كلمة	Animal object	(الجلود والفرو والجماجم) وما شبه	شيء حيوانى
٦ – At من كلمة	Anatomy	أجزاء مشرحة ، الأشعة الرسوم التشريحية	تشريح
٧ – N من كلمة	Nature	الطبيعية (المناظر الطبيعية والجمالوغروب الشمس والأنهار وغيرها من المناظر	طبيعة
٨ – Pl من كلمة	Plant	نبات	نبات
٩ – Geo من كلمة	Geography	جغرافيا	جغرافيا

٤ ـ الشائع والمبتكر :

ا ـ P من كلمة Popular شـــائع شائع

ب ـ O من كلمة Oirginal مبتكر مبتكر

العلاقات بين العوامل :

العـــلاقات الأساسية

ا ـ المجموع الـكلى للاســتجابة =

٢ ـ الزمن الـكلى =

٣ ـ متوسط زمن الاســتجابة =

٤ ـ متوسط زمن الرجع للبطاقات اللالونية ١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ =

٥ ـ متوسط زمن الرجع للبطاقات الملونة ٢ : ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ =

٦ ـ ش ٪ =

٧ ـ (ش مع + ش + ش ظ) / المجموع الكلى للاستجابات × ١٠٠ = ٪

٨ ـ النسبة المئوية للمحتوى الحيوانى = (حيوان + اجزاء حيوان) / المجموع الكلى للاستجابات

× ١٠٠ = ٪

٩ ـ (البشر + الحيوان : أجزاء البشر + أجزاء الحيوان) =

١٠ ـ الاستجابات الشائعــــة =

١١ ـ الاستجابات المبتكرة =

١٢ ـ مجموع استجابات اللون = (ش ل + ٢ ل ش + ٣ ل) / ٢ =

١٣ ـ ح : مج ل =

١٤ ـ (ح ح + ح غ) : (ش ظ + ظ + اا) =

١٥ ـ النسبة المئوية للبطاقات (٨ + ٩ + ١٠) =

عدد استجابات ٨+٩+١٠ / المجموع الكلى للاستجابات

× ١٠٠ = ٪

١٦ ـ ك : ح =

العلاقات الاضـــافية

١ ـ ح : ح ح =

٢ ـ ح : ح ح + ح غ =

٣ ـ ش : (ش مع + ش ظ) =

٤ ـ نسبة الاستجابات غير الملونة : نسبة الاستجابات الملونة
شظ +ظش + ظ +ش أأ +أأ ش+ أأ : شل+لش+ل=

٥ ـ التظليلات المتمايزة : التظليلات غير المتمايزة
شمع + شمعـ+شظ : مع+معش+ معـ+معـش+ظ+ظش=

٦ ـ ش ل : (ل ش + ل)

هذا وقد قام المركز بترجمة استمارة الرورشاخ التى يمكن الحصول عليها من المركز مع هذا الدليل لاستعمالها .

دراسة كمية لاختبار بقع الحبر الرورشاخ
على عينة من طلبات كلية المعلمات

دكتور عماد الدين سلطان

يعتبر اختبار رورشاخ اختبارا إسقاطيا يقوم على استخدام مجموعة من بقع الحبر المقننة التى نحصل بها على استجابات من الفرد يمكن على اساسها تقييم شخصيته . ولقد شاع استخدام هذا الاختبار فى ميادين كثيرة كالاضطرابات النفسية والتوجيه المهنى والخدمة الاجتماعية .

ورغم الدراسات العديدة التى تناولت هذا الاختبار ، فما زلنا فى حاجة الى تقييمه بدقة اكثر . وهذا التقييم يجب الا يقوم على التفسيرات الحدسية للاستجابات او مجرد حساب التقديرات . ولكن معالجتنا يجب ان تقوم على استخدام الوسائل الاحصائية الملائمة ، وأن نتجنب غير الملائم منها حتى لانصل الى نتائج خاطئة .

ويمكننا تطبيق الطرق الموضوعية على اختبار رورشاخ ، لأنه يمكن تحويل الاستجابات الى تقديرات عددية نستطيع معالجتها بالوسائل الاحصائية حتى نصل الى تعميمات وتفسيرات صحيحة .

وكخطوة فى سبيل تحقيق الموضوعية لاختبار رورشاخ يجب استبعاد التفسيرات التى تقوم على التحليل المعقد الذاتى للتقديرات ، مؤكدين أن الوسائل الاحصائية الملائمة يمكنها أن تظهر العلاقات التى يمكن أن تقوم بين المتغيرات اذا كانت هناك علاقات .

وخطوة أخرى هى تجنب الفصل غير الصحيح وغير المنطقى بين المتغيرات . فمثلا لماذا نعتبر أن هناك استجابات رئيسية وأخرى اضافية ، بينما نحن ندرس السلوك كما يحدث دون تمييزه الى سلوك رئيسى وآخر اضافى . وما هو المنطق الذى يقوم عليه فصل المتغيرين اللذين يقول بهما كلوبفر :

١ — التظليل الذى يعطى تأثيرا بالأبعاد الثلاثية ،

٢ — التظليل الذى يعطى تأثيرا بالأبعاد الثلاثية أسقط على مسطح ؟ فى حين أنه يمكننا إعتبار هذين المتغيرين متغيرا واحدا يمثل التظليل الذى يعطى تأثيرا بالأبعاد الثلاثية كما تثيره بقعة الحبر .

ولقد اخذ الباحثون منذ سنة ١٩٤٧ فى استخدام التحليل العاملى فى دراسة المتغيرات التى يكشف عنها اختبار رورشاخ ، فتوصلوا الى بعض النتائج المفيدة .

ويحاول الكاتب فى هذه الدراسة استخدام التحليل العاملى فى دراسة أهم متغيرات اختبار رورشاخ . ولكن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة باستخدام عدد أكبر من أبعاد الشخصية التى تؤكدها الأبحاث كمتغيرات مرجعية ، وباستخدام طريقة أفضل فى حساب معاملات الارتباط .

طريقة البحث :

فى دراسة متغيرات رورشاخ يجب الا يقتنع الباحث بتصنيفها وتفسيرها بمفردها دون الرجوع الى الأبحاث التجريبية فى مجال دراسة جوانب الشخصية . فالمداخل المختلفة لدراستها يجب أن تهتدى ببعضها فى الوصول الى تشخيص محدد ومتفق عليه فى تكوينها .

وفيما يتعلق برورشاخ ، اقتصر البحث على متغيرات حددتها طريقة كلوبغر فى التقدير ، من حيث مواضع الاستجابات والمحددات والشائع والمبتكر . ولقد استخدمت بعض متغيرات المحتوى التى تعطى مدى كبيرا من التقدير والتى تبدو ذات دلالة سيكولوجية . ولكننا اعتبرنا كل الاستجابات رئيسية ، ولم نأخذ بفكرة أن بعضها رئيسى والبعض الآخر اضافى . وكان منطقنا فى هذا أنه يجب ألا نعتبر بعض جوانب السلوك اضافيا والبعض الآخر رئيسيا . فالسلوك استجابات لمثيرات معينة . وبهذه الفكرة نزيل مصدرا من مصادر الذاتية فى طريقة التقدير . وتأكيدا لهذه الفكرة ، فان طريقة رورشاخ الجماعية لا تستخدم فكرة تصنيف الاستجابات الى إستجابات رئيسية وأخرى اضافية . وكذلك فالاختبارات النفسية والاستفتاءات ومقاييس التقدير تهتم برد فعل الشخص دون الاخذ بهذا الفصل ، وعلى ذلك ففيما يلى المتغيرات التى تناولها البحث (١) .

١ — ك	كل البقعة
٢ — ج	جزء كبير عادى
٣ — جـ	جزء صغير عادى
٤ — ج جـ	جزء صغير غير عادى (ويتضمن ، جـ جـ جزء دقيق ، جـ ط جزء حافى ، جـ د جزء داخلى ، جـ ن جزء نادر)
٥ — ف	فراغ أبيض
٦ — ش	شكل
٧ — ح	حركة بشرية
٨ — ح ح	حركة حيوانية
٩ — ح غ	يمثل هذا المتغير هنا مكونا من المتغيرات : ح غ (حركة غير حية والشكل لايدخل فى الاعتبار)+ح غ ش(حركة

(١) انظر الرموز العربية لتقديرات الرورشاخ للدكتور سعد جلال فى نفس العدد

غير حية والشكل غير محدود) + شرحغ (حركة غير حية والشكل محدد) .

١٠- ظ — يمثل هذا المتغيرهنا مكونا من المتغيرات :ظ (التظليل كمظهر للملمس والسطح والشكل لايدخل فى الاعتبار)+ظش (التظليل كمظهر للملمس والسطح مع وجود شكل غير محدد) .

١١- ش ظ — التظليل كمظهر للملمس والسطح مع وجود شكل محدد .

١٢- مع مع — يمثل هذا المتغير مكونامن متغيرين يفترضهماكلوبفر : (١) التظليل يعطى تأثيرا بالأبعاد الثلاثية ، (٢) والتظليل يعطى تأثير بالأبعاد الثلاثية أسقطت على مسطح . وهنا يمثل المتغير : مع + مع ش + ش مع + مع + مع ش +ش مع . حيث تظهرهذهالمتغيرات بضآلة جدا يصعب معها تناول كل منها على حدة .

١٣- ا ا — لاستخدام اللون الأبيض والأسود . ويمثل هذا المتغير هنا مكونا من ا ا + ا ا ش+ش ا ا

١٤- ل — لاستخدام اللون . ويمثل هذا المتغير هنا مكونات من المتغيرات : ل (استخدام اللون والشكل لا يدخل فى الاعتبار) + ل ش (استخدام اللون فى شكل غير محدد) .

١٥- ش ل — لاستخدام اللون فى شكل محدد .

١٦ - شائع .

١٧ - مبتكر .

١٨ - مجموع الاستجابات

١٩- متوسط — زمن الرجع بالثانية استجابة للبطاقات غير الملونة (١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) .

٢٠- متوسط — زمن الرجع بالثانية استجابة للبطاقات الملونة (٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) .

٢١- بشر — يمثل هذا المتغير المحتوى الذى يتضمن البشر الحقيقى أو الخرافى .

٢٢- جزء بشرى — يمثل المحتوى الذى يتضمن الأجزاء البشرية الحقيقية أو الخرافية .

٢٣- حيوان — يمثل المحتوى الذى يتضمن الحيوان الحقيقى أو الخرافى .

٢٤- جزء حيوانى — يمثل المحتوى الذى يتضمن الأجزاء الحيوانية الحقيقية أو الخرافية .

٢٥- تشريح — يمثل المحتوى الذى يتضمن مفهومات التشريح سواء المتعلق فيها بالحيوان بما فى ذلك الانسان أو النبات

٢٦- طبيعة — تمثل المحتوى الذى يتضمن مناظر الطبيعة .

٢٧- نبات — يمثل المحتوى الذى يتضمن النبات .

٢٨- شىء — يمثل المحتوى الذى يتضمن أشياء من صناعة الانسان .

٢٩- جغرافيا — تمثل المحتوى الذى يتضمن مفهومات جغرافية .

٣٠- نار — تمثل المحتوى الذى يتضمن مفهومات عن النار .

ولم يتضمن هذا البحث متغيرات عن مستوى الشكل ولا التتابع بسبب ما يتميز به مستوى الشكل من ذاتية كبيرة . كما ان التتابع يضيف متغيرات متعددة أخرى لا يهتم بها البحث .

بما اذن نقارن متغيرات رورشاخ التى ذكرناها ؟. وهنا يهدف البحث الى استخدام بعض جوانب الشخصية التى تتفق عليها الأبحاث السابقة . ولكننا نتساءل : هل هذه الأبعاد صادقة أم لا ؟. فاذا لم تكن صادقة ، فاننا سنعود الى حيث بدانا . أى الى تقنين مفهومات غامضة بمقارنتها بأخرى غير محددة . ومحاولة وضع تكوين للشخصية على أساس من البيانات الغامضة .

وفى الحقيقة يمكننا أن نقول بأن الجوانب التى استخدمت للمقارنة ، جوانب صادقة عند قياسها بوسائل صحيحة . ومعايرنا فى الصدق هى أن المتغيرات يجب أن تقوم على أساس مظاهر السلوك التى نلاحظها وانه يوجد هناك فروق فردية ذات دلالة بين الأفراد فيما يتعلق بهذه المظاهرالسلوكية . وهذه المعايير يمكن أن تنطبق على الأبعاد التى استخدمناها فى البحث . فهذه الأبعاد تقوم على مظاهر السلوك التى نلاحظها واستخدمت الطريقة الافتراضية - الاستقرائية فى تحديدها ، وعند تطبيق المقاييس التى وضعت لقياسها على مجموعة من الأفراد ظهرت فروق بينهم ذات دلالة . وهذه الأبعاد هى :

١ - العصابية : تحدد العصابية بعدم الثبات الانفعالى العام للفرد من حيث حساسيته الانفعالية الزائدة ، واستعداده للاضطرابات النفسية تحت الضغط البيئى .

٢ - الانبساط مقابل الانطواء : يشير الانبساط الى حب الفرد للاجتماع والعمل مع الآخرين وانطلاق أوجه نشاطه وعدم كبتها .

٣ - التجديد مقابل المحافظة : يتميز الاتجاه التجديدى بمتغيرات منها : يجب الغاء الملكية الخاصة ، يمكن اصلاح المجرمين ، الزواج غير الشرعى . ويتميز إتجاه المحافظة بمتغيرات منها : يجب أن تكون

التربية الدينية اجبارية ، التأميم عملية غير مفيدة ، يجب أن يكون تحديد النسل أمرا غير قانونى .

٤ ـ العقلية الصلبة مقابل العقلية اللينة : تتميز العقلية الصلبة بمتغيرات منها : العبادة تقاليد بالية ، النساء والملونون أقل قيمة . وتتميز الليونة بمتغيرات منها : علاج المجرمين أفضل من عقابهم ، يجب الغاء طريقة الاعدام والعودة الى الدين .

٥ ـ القيمة العلمية : يهتم الشخص العلمى بحقائق العلوم بغض النظر عما يكون فيها من نواح جمالية أو منفعية .

٦ ـ القيمة الاقتصادية : تميز هذه القيمة الشخص المادى النفعى الذى يهتم بالانتاج والاستهلاك والتسويق وجمع الثروة .

٧ ـ القيمة الجمالية : يهتم الشخص هنا بالتجانس والأناقة والتنظيم وغيرها من العناصر الجمالية .

٨ ـ القيمة الاجتماعية : يتميز الشخص بحب الآخرين والسعى لمصلحتهم ومشاركتهم الوجدانية .

٩ ـ القيمة السياسية : يتميز الشخص السياسى بالسيطرة والقوة .

١٠ـ القيمة الدينية : لا يقصد بالقيمة الدينية مجرد اهتمام الفرد بالذهاب الى اماكن العبادة . ولكن يتميز الفرد بالسعى وراء تفهم غموض الكون وعلاقته به .

١١ـ الطلاقة الفكرية : القدرة على سرعة استدعاء الأفكار بغض النظر عن نوعها .

١٢ـ الاصالة : القدرة على اعطاء استجابات غير مألوفة وجيدة .

١٣ـ القدرة العامة : العامل المشترك الناتج عن تحليل عدد من اختبارات القدرات .

وبالاضافة الى المتغيرات التى ذكرناها يتضمن البحث أيضا متغيرات أخرى اعتقد الكاتب أنها قد ترتبط بمتغيرات رورشاخ المستخدمة . ولقد قدرت هذه المتغيرات باستخدام مقياس للتقدير . ويمثل مقياس التقدير تسعة سمات للشخصية اختارها الكاتب من مجموعة السمات المزاجية لجيلفورد بعد أن أدخل عليها بعضا من التعديل فى التعريف ويتضمن مقياس التقدير تدريجيا من خمسة درجات تشير الى مدى تكرار تلك المظاهر السلوكية . وفيما يلى وصف لهذه السمات :

١٤ ـ الابتكار : يهتم الفرد بالانتاج الجديد فى الموسيقى وغيرها من أوجه النشاط الأخرى .

١٥ ـ المثابرة : يواصل الفرد التفكير أو العمل حتى يحل المشكلة التى تواجهه .

١٦ ـ الكآبة : ان يكون لدى الفرد احساس عام بثبوط العزيمة وقلة الأمل فيما يتعلق بالحياة والمستقبل .

١٧ ـ السيطرة : يتصف الفرد بالمبادءة فى العلاقات الاجتماعية .

١٨ ـ الاندفاعية : أن تكون استجابات الفرد سريعة دون التفكير فى النتائج

١٩ ـ الدقة : الدقة الزائدة فيما يتعلق بالأمور البيئية والعلاقات الاجتماعية .

٢٠ ـ العصبية : سرعة الاستثارة وعدم الاسترخاء .

٢١ ـ عدم النضج : الحساسية الزائدة فيما يتعلق بمديح الآخرين أو ذمهم او انفعالاتهم .

٢٢ ـ النشاط العام : زيادة سرعة الفرد فى أداء معظم اوجه النشاط اكثر مما يتطلب الموقف او تفوق هذه الزيادة سرعة الآخرين فى الأداء .

وفيما يلى وصف مقاييس وصف الذات ، والاختبارات ومقياس التقدير التى أظهرت المتغيرات المستخدمة فى التجربة .

اختبار بقع الحبر لرورشاخ : يتكون هذا الاختبار من عشرة بطاقات تسمى بلوحات هيرمان رورشاخ السيكوتشخيصية والتى نشرت عام ١٩٢١ وباستخدام طريقة كلوبفر فى التقدير أدت بنا الى المتغيرات التى نهدف الى دراستها والتى ذكرناها فيما سبق .

مقياس موزلى لوصف الذات : يؤدى هذا المقياس الى تقديرين : احدهما للعصابية والآخر للنبساط .

مقياس الرأى العام : يعطى هذا المقياس تقديرين للاتجاهات أحدهما للاتجاه التجديدى والآخر للعقلية اللينة .

مقياس القيم : يؤدى هذا الى تقديرات عن : القيمة العلمية ، والقيمة الاقتصادية ، والقيمة الجمالية والقيمة الاجتماعية والقيمة السياسية ، والقيمة الدينية . والمقياس الذى استخدم فى هذا البحث ، الطبعة التى قننتها رتشاردسون على عينات انجليزية .

اختبار التجريد : وضع هذا الاختبار فرنون . وهو مشبع بالقدرة العامة .

اختبار الموضوعات : يتكون هذا الاختبار من موضوعين ، اختارهما ثرستون لقياس الطلاقة .

اختبار المستحيلات : استخدم جيلفورد هذا الاختبار لقياس الطلاقة الفكرية .

مقياس الميول : اخذ الكاتب هذا المقياس من مقياس وضعه فرنون للميول . ويقوم هذا المقياس على توجيه أسئلة عن أشياء يجب أن يقوم بها الفرد أكثر من غيرها فى وقت فراغه ويقضى فيها معظم وقته . ولقد أظهر هذا المقياس تشبعا كبيرا بالاصالة .

مقياس التقدير : يتضمن هذا المقياس تسعة سمات هى : الابتكار ، والمثابرة ، والكآبة ، والعصبية ، والسيطرة ، والاندفاعية والدقة ، وعدم النضج ، والنشاط العام . ولقد قام مشرفان كل على حدة بتقدير الطالبات فى هذه السمات باستخدام تدريج من خمسة درجات مبينا مدى تكرار هذه المظاهر السلوكية وهى : غالبا جدا ، غالبا ، احيانا ، نادرا ، نادرا جدا . والقيمة العددية لكل منها هى : ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ على الترتيب . ولقد جمع تقدير المشرفين فحصلنا على مقياس يتراوح مداه بين ٢ — ١٠ .

العينة : كانت العينة ٩٨ طالبة من كلية المعلمات حيث متوسط السن ٢٠ سنة .

طريقة تطبيق المقاييس : تنقسم المقاييس التى استخدمت فى البحث الى ثلاثة اقسام :

المجموعة الأولى : تتكون هذه المجموعة من اختبارات الورقة والقلم ، ونعنى بها : مقياس موزلى لوصف الذات ، ومقياس الرأى العام ، ومقياس القيم ، واختبار التجريد ، واختبار الموضوعات ، والمستحيلات ، ومقياس الميول . ولقد طبقت هذه الاختبارات فى صورة جماعية .

المجموعة الثانية : تتكون من اختبار رورشاخ الذى قام الكاتب بتطبيقه فى صورة فردية . وتتكون عملية القياس بهذا الاختبار من جزءين :

(أ) مرحلة الأداء : وهى الطريقة التى يمكن بواسطتها الحصول على استجابات الفرد لبقع الحبر .

(ب) مرحلة الاستقصاء : وهى الطريقة التى يمكن الحصول بواسطتها على البيانات اللازمة لتقدير السجل . ولقد استخدمت أسئلة معينة للكشف عن مواضع الاستجابات ومحدداتها .

الاستقصاء عن مواضع الاستجابات : لقد أعطيت البطاقات الواحدة بعد الأخرى مع توجيه هذا السؤال : « بين لى اين رأيت هذا ..؟ » .

لكى يبين الفرد أين رأى هذه الاستجابة . وبواسطة هذا السؤال استطاع الكاتب أن يعين مواضع استجابات كل افراد العينة .

الاستقصاء عن المحددات : بعد أن تحدد الاستجابة على صحيفة المواضع يسأل الفرد عن محدد الاستجابة : « ما الذى أعطى لك فكرة أن هذا ..؟ »

ثم يسأل سؤال آخر للكشف عن محددات أخرى اذا كان هناك شىء منها : « هل يوجد هناك شىء آخر يساعد على فكرة أن هذا يشبه ..؟ »

ولقد واصل الكاتب الاستقصاء اذا لم يكن قد اتضح أن الحركة قد استخدمت كمحدد . فوجه السؤال التالى : « أين تعتقد أنك تشاهد (...) كهذا ؟ » . واذا لم يؤدى هذا السؤال الى توضيح وجود أو عدم وجود الحركة كمحدد ، انتقل الكاتب الى خطوة أخرى . فيوجه الى الفرد السؤال : « فى احد البطاقات قلت أنها تشبه (...) وهو يسبح ، فكيف ينطبق هذا على الانسان/الحيوان/السحاب .. الخ الذى تراه هنا ؟ » .

ومن الجدير بالذكر أن السؤالين الأولين يكشفان عن المحددات بما فى ذلك الحركة فى كل الحالات تقريبا ، وأن السؤالين الأخيرين نادرا ما يكشفان عن شيء . ويرى الكاتب أنه من الأفضل الاقتصار فى مرحلة الاستقصاء على السؤالين الأولين حتى نتجنب التأثير الايحائى للسؤالين الأخيرين .

المجموعة الثالثة : قام المشرفون بتقدير السمات . حيث قدر كل طالب مشرفان ثم جمع تقدير المشرفين معا .

وبذلك كانت البيانات التى استخدمت فى التحليل هى تقديرات فى ٥٣ متغيرا . ولقد عدلت هذه التقديرات قبل حساب معاملات الارتباط لأن انحراف التوزيعات عن التوزيع الاعتدالى كان من الكبر بحيث يؤثر على معاملات الارتباطات وخصوصا متغيرات رورشاخ . وتقوم الطريقة على أن كل توزيع يصنف الى مجموعات باستخدام انحراف معيارى قيمته ١٠ . ولقد قامت الوحدة الحسابية الالكترونية بحساب معاملات الارتباط بطريقة بيرسون. ولقد عولجت البيانات بعدة طرق للتحليل العاملى كما يلى :

قامت الوحدة الحسابية بحساب المكونات الأساسية لكل مصفوفة معاملات الارتباط . ففصلت ستة مكونات . وتعتبر الست مكونات هذه عددا يكتفى به نظرا لعدد الاختبارات المستخدمة وأنواعها ، وكذلك عدد أفراد العينة . ولقد أيد محك مويزر ، ونعنى به تفرطح التباين الكلى للعوامل المتتالية ، هذا الرأى . ولقد كان من الممكن تفسير تلك المكونات الأساسية كما هى دون أية لف للمحاور . ولكنها على أية حال ، تتصف بالتعقيد نظرا لأنها تمثل جمعا من متغيرات من مجالين مختلفين ، هما استجابات رورشاخ من ناحية والاختبارات الأخرى مع التقديرات من ناحية أخرى . ولقد وجد الكاتب أنه من الأسهل الوقوف على طبيعة هذه العوامل اذا تناولنا معاملات الارتباط لكل مجال على حدة . وعلى أية حال ، فإن الاشتراكيات التى حصلنا عليها فى هذه المرحلة تفيد فى تقدير التباين الكلى للعوامل الأساسية التى يمكن استخدامه فى الخلايا القطرية .

وبالتالى قامت الوحدة الحسابية بتحليل متغيرات رورشاخ فقط . ففصلت سبعة مكونات أساسية باستخدام الاشتراكيات التى حسبها الكاتب . وتبين الجدول (١) تشبع كل متغير بهذه المكونات .

ولقد كان من الممكن أن نتبع ويتبورن وغيره من الباحثين فى لف محاور هذه العوامل لتبسيطها مما قد يبعد الى حد كبير أو كلية العامل الأول . وعلى أية حال فدراسة العاملين الأولين تبين أنهما ذات دلالة كما هما دون لف المحاور . وعلى ذلك يمكن أن نستخلص أن العوامل التالية هى أوضح العوامل بين متغيرات رورشاخ :

١ — عامل الطلاقة الادراكية : لقد استخدم الكاتب هذا المصطلح ليميز هذا العامل عن عوامل الطلاقة اللغوية والطلاقة الفكرية . وهذا العامل عامل عام بمعنى أن كل المتغيرات ذات تشبع موجبا به . وكما هو الحال فى

جدول (١) تشبعات العوامل بدون لف المحاور لمتغيرات رورشاخ

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ت٢
ك	٢٨٠	٧٠٥	-١٤٥	-١٧٦	-١٧٨	٩٨	٦٠	٦٧٣
ج	٧٣٩	-٢٧٨	٣٧٧	-٩	١٦٨	-١٢٨	-٩٥	٨١٨
جـ	٥٣٦	-٦٧٥	-١١	١٥٣	-١٥	-١٢٨	-١١٩	٧٩٦
ج جـ	٦٣٦	-٤٦٣	-٢١٦	-٦	-٧	-٧٨	٥٧	٦٨٤
ف	٤٦١	-٨٣	-٥٠	-١٨٢	-١٣٣	٣٥٥	٧٩	٤٠٦
ش	٥٣٦	-٥٧٣	٩٥	-١٧١	-١٣٨	-٢٤٨	١٠٩	٨١٤
ح	٤٦٨	٣٥١	-٠٢٦	٥٢١	-٢٣٧	-٢٤	-١٣	٦٧١
ح ح	٣٧٢	٤٢٤	١٨١	٢٢٢	-١٢٤	٢٠٢	-١٩١	٤٩٢
ح غ	٥٢٩	٣٤٢	-١٢٢	-١٤١	-١٦٧	١٣	٦٧	٤٦٤
ظ	٣٦١	-٦٧	-٤٧١	٧٦	١٨٦	٤٦	-٢٤٤	٤٥٩
ش ظ	٥٨٨	٧٢	-٢٠٥	١٨	٣٦٢	٢٥٦	٣٠	٥٩١
مع مه	٤٩٥	١٦٥	-٣٦٧	-٤٩	١٢٣	-١٥٩	-٧٩	٤٥٥
أ أ	٣٣٠	٢٩٥	٢٦٤	٧٧	٣٥٣	٧٩	١١	٤٠٣
ل	٤٩١	٤١٠	-١٣٣	-٢٨٦	-٤٩	-٣٤	-١٧٣	٥٤٢
ش ل	٥٥٧	٢٤٧	٣٠٩	-٣٨	٣٦٤	-٢٩	١٤	٦٠٠
شائع	٣٠٢	١٧٩	٤٧٥	٢٢٣	-٣	٦	-٤	٣٩٩
مبتكر	٦٢٢	٢١٦	-٢٨٢	٣٠٩	-٤٨	٨٩	١٢٣	٦٢٥
مجموع الاستجابات	٩٣٧	-١٥٢	٢	-٢٠	-٢٩	٩	٣٨	٩٠٣
متوسط زمن الرجع للبطاقات غير الملونة	٥٠٧	٠٣٢	٢٧٤	-٢١٨	-٢٥٦	١٦٦	٧١	٤٨٠
متوسط زمن الرجع للبطاقات الملونة	٥٨٤	٦٤	٢٧٣	-١٨٤	-١٨٦	-٤٦	-٥٢	٥٤١
بشر	٥٥١	٣٤٩	-٨١	٤١٩	-١٥٦	-٢٠٥	٨٥	٦٨٢
جزء بشري	٣٣٧	-٤٦٦	١٠	٢٧٧	-٥٧	١١٦	-١٨٥	٤٥٨
حيوان	٦٢٠	١٠١	٥٠١	-٥٩	١١٠	-٣١	-١٥٧	٦٨٦
جزء حيواني	٥٤٥	-٥٤٨	٦٨	٧٧	-٩٥	٢٦٥	٧	٦٨٧
تشريح	٣٥٨	-٣٠٩	-١٥٣	-١٧٩	-٤٢	٢٢٤	-٦١	٣٣٤
طبيعة	٦٢٠	١٢٧	-٤١٨	-٩٢	٣٦	-١٤٧	-١٧٨	٦١٨
نبات	٤٠٩	-٨٠	-١٢٩	-٣٥٦	٨٠	١٧	٩٢	٣٣١
شيء	١٧٧	٣٥٢	٧٨	-٣٤٨	-١٥٤	-١٥٩	-٢٠٠	٣٧١
جغرافيا	٧٨٦	٢٤	-١٣١	٩٤	[illegible]٦	-١٠٢	٢٥٠	٧١٨
نار	٥٧٢	١٢٦	٧٩	-١٢١	٢٩٦	-٩٤	٢٣١	٥١٤

ت ٢ ا الاشتراكيات وهى مجموع مربع تشبعات المتغير بالعوامل السبعة .

دراسات ويتبورن ، وسن ، وكوكس ، ووليامز ، ولورانس ، وكونسالفى ، ولوتس ، فان متغير مجموع الاستجابات أكثر المتغيرات تشبعا به (٩٣٧ر٠)

٢ ـ عامل التجميع مقابل التحليل : يقسم هذا العامل المتغيرات الى مجموعتين ، تلك المتغيرات التى تتطلب القدرة على التجميع فى الاستجابة لها من ناحية ، وتلك المتغيرات التى تتطلب القدرة على التحليل فى الناحية الأخرى . ويتضح أن ك أكثر المتغيرات تشبعا بقطب التجميع (٧٠٥ر) ، جـ أكثر المتغيرات تشبعا بقطب التحليل (٦٧٥ر) .

٣ ـ العامل الثالث : هذا العامل عامل قطبى ، حيث يضع المتغيرات ج (٣٧٧ر) ش ل (٣٠٩ر) ، شائع (٤٧٥ر) ، حيوان (٥٠١ر) مقابل المتغيرات ظ (ـ ٤٧١ر) ، مع مع (ـ ٣٦٧) ، طبيعة (ـ ٤١٨ر) . وهذا يتفق مع الغرض الذى يقول به خبراء رورشاخ فيما يتعلق بهذه الاستجابات كما يتفق أيضا مع نتائج دراسات سن ، وكوكس ، ووليامز ولورنس ، وكون . ويميل الكاتب الى تعريفه بعامل الاجتماعية مقابل الخوف من مواجهة الآخرين .

٤ ـ العامل الرابع : عامل قطبى . فيضع المتغيرات ح (٥٢١ و) ، مبتكر (٥٩٠ر) وبشرى (٤١٩ر) ومقابل المتغيرات جغرافيا (ـ ٣٦٥ر) ، نار (ـ ٣٤٨ر) ، ل (ـ ٢٨٦ر) . ولقد فسر الكاتب هذا العامل بالانطواء مقابل الانبساط . ولقد ظهر أيضا عامل مشابه له فى دراسات سن ، وأكوك ، وكون ، وميكلويد ، وبلوت ، وأيزنك .

٥ ـ العامل الخامس : تتشبع به تشبعا ملحوظا المتغيرات ش ظ (٣٦٢ر) ، أأ (٣٥٣ر) ، ش ل (٣٦٤ر) . وعلى ذلك يمكن تفسيره بعامل الضبط الانفعالى . ويشبه هذا العامل عامل ظهر فى دراسات ويتبورن ، ساندنر واكثر ، ووليامز ، ولورانس ، وكون ، حيث تكون الاستجابات ذات الأشكال المحددة أكثر المتغيرات تشبعا بهذا العامل .

٦ ـ العامل السادس والسابع : يبدو أن هذين العاملين غير ذى دلالة . لأن المتغيرات ذات التشبعات الرئيسية بهما لا ترتبط فيما بينها الا ارتباطا ضعيفا أو قد لايوجد أية ارتباط .

يلاحظ أن العوامل التى ناقشناها فيما سبق عوامل خاصة بمتغيرات رورشاخ . ولكى نرى دلالتها النفسية يجب الكشف عن العوامل التى توجد بين المتغيرات المرجعية .

ولما كان قد تبين لنا أنه لا يحتمل أن تكون المكونات الأساسية للمتغيرات المرجعيــة ذات دلالة بدون لف المحاور ، فانه قد تقرر استخدام الطريقة المركزية لتحليل المتغيرات .

ولقد ادت الطريقة المركزية الى ستة عوامل ذات دلالة . وعلى اية حال فلقد كان من الصعب التأكد من اننـا توصلنا الى الحل الأفضل . ولذلك قامت الوحدة الحسابية الالكترونية بلف المحاور لفا رياضيـا أو ما يسمى Varimax rotation وأدى هذا الى ستة عوامل كما هو مبين بجدول (٢)

جدول (٢) تشبعات العوامل المركزية بعد لف محاورهالفارياضيا للمتغيرات المرجعية

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	ت٢
الابتكار	٦٦	-٢٢٨	-٤٩٤	-٤٧٦	٢٨٦	-٩٨	٦١٩
المثـــابرة	-٢٤١	-٣١	-٦٧١	-١٣٨	١٣٣	٨٩	٥٥٣
الكآبة	٦٥١	٢١	-٢٢٠	-٢١١	٢٢	-١٤٨	٥٣٩
السيطرة	١٧٨	-٢٥٣	-٦٨٩	-٢٧	٢	-٤٤	٥٧٤
الاندفاعيـــة	٩٦	١٥٨	١١٥	-٦٠٤	-١٧	٥٨٥	٧٥٤
الدقـــــة	٦	-١١٥	-٥٨	-٥٢٧	-٩١	٦٩	٣٠٧
العصبيـــة	٦٣٠	-٢٧٠	١١٠	-٤٧٩	-٦٤	١٧٣	٧٤٥
عدم النضج	٦٧٧	-١٦٤	٠٠٠	-٤٢٣	-٥٤	٧٨	٦٧٣
النشاط العـــام	٢٤٥	-٤٢٣	٥٥	-١١٣	-٥٥٢	٣٤٢	٦٧٧
العصـــابية	٤٢١	-٤٩	٥٠	٦٧	-١٢	١٣٠	٢٠٣
الإنبســـاط	٨	-٧	٦٠	-٤٩	-٥١٤	-٥٢	٢٧٣
التجديد	-٤٢١	-٦٢	-٦٨	١٦٢	-٣٣٦	-٣٣٦	٤٣٨
الليونة	-٦٤٨	-٢٣٧	-١٢٣	-١٩٠	١٧	-٣٤	٥٢٨
القيمة العلمية	-٤١٠	-٩٧	٢٦٧	٢٦٢	٢٢٩	-٢٤	٣٧٠
القيمة الجمالية	-٧	-١٧٦	٤٦٦	-١١٣	٥٩	٧٤	٢٦٩
القيمة الاجتماعية	-١	-٦٨	٣	-٢٣	٣٥٠	-١٠٦	١٤٠
القيمة السياسية	-١٦٢	-١٤	-٤٤	٣٩٤	-١٠	-٢٦٢	٢٥٢
القيمة الدينية	-٦٥٧	-٦٥٥	-٣٢	١٤٠	-٥٦	١٩٠	٩٢١
القيمة الاقتصادية	-٣٧٥	٢٠٤	١٦٩	٣٦٦	٦	-٢٦٧	٤١٧
التجريد	٧٢	-٥١	-١٦٦	-٢٢	٧	٣٠٦	١٣٠
الموضوعات	-١٣٠	-١٥١	٩٦	-١٢٠	-١٨٢	٦٦٨	٥٤٢
المستحيلات	٧٦	-١٣٩	٢٤٤	-١٨٥	-١١٥	٥٣١	٤١٤
الميـــــول	٢٤	-٤٣٤	-٧٥	-٢٦٣	١٣٠	١٦٦	٣٠٨

والفكرة الأساسية لهذه الطريقة هى زيارة التباين الكلى الى أقصى حد ممكن لتشبعات العوامل فى الأعمدة الستة ، أى التوصل الى ايجاد تشبعات كبيرة بقدر ما يمكن ايجاده من تشبعات تقرب من الصفر فى كل عمود كلما أمكن ذلك . ولقد أدى بنا لف المحاور الرياضى الى ستة عوامل ذات دلالة . ولقد قصدنا تفسير العوامل الناتجة عن لف المحاور الرياضى لأنه أكثر موضوعية من لف المحاور البيانى .

١ — العامل الأول : يضع هذا العامل تقديرات الكآبة (٦٥١و) ، العصبية (٦٣٠و) عدم النضج (٦٧٧و) ، العصابية (٤٢١و) مقابل الاتجاه التجديدى (— ٤٢١و) ، اتجاه الليونة (— ٦٤٨و) ، القيمة العلمية (— ٤١٠و) ، القيمة الدينية (—٦٥٧و) ، القيمة الاقتصادية (—٣٧٥و) . ويظهر أن هذا العامل يتفق مع العامل المعروف بالعصابية ، حيث تمثل المتغيرات ذات التشبعات السلبية متغيرات تتعلق بالاتزان والقيم الجدية . ويشبه هذا العامل السمة المصدرية التى يطلق عليها كاتل مفهوم الاتزان الانفعالى مقابل الانفعالية العصابية العامة .

٢ — العامل الثانى تتشبع بهــذا العامل متغيرات النشــاط العام (—٤٢٣و) ، القيمة الدنية (—٦٥٥و) ومقياس الميول (—٤٣٤و) . كما تتشبع به فى نفس الاتجاه ولكنها تشبعات صـــغيرة متغيرات : الابتكار (—٢٢٨و) السيطرة (—٢٥٣و) ، الليونة (—٢٣٧و) . ولا يظهر هــذا العامل أية تشبعات موجبة قوية . ويميل الكاتب الى تفسير هذا العامل بالعقلية الاجتماعية المتحضرة أسوة بالسمة المصدرية التى يسميها كاتل بالعقلية الاجتماعية المتحضرة مقابل البدائية .

٣ — العامل الثالث : يتشبع به تشبعا عاليا متغيرات : الابتكار (—٤٩٤و) المثابرة (—٦٧١و) ، السيطرة (—٦٨٩و) . كما يتشبع به تشبعا موجبا عاليا متغير القيمة الجمالية (٤٦٦و) . وربما يمكن تفسير هذا النمط من السلوك بالسيطرة مقابل الخضوع . ويشبه هذا العام السمة المصدرية لكاتل : السيطرة مقابل الخضوع .

٤ — العامل الرابع : يضع متغيرات الابتكار (—٤٧٦و) ، الاندفاعية (—٦٠٤و) الدقة (—٥٢٧و) ، العصــــبية (—٤٧٩و) ، عــدم النضــج (— ٤٢٣و) مقابل القيمة السياسية (٣٩٤و) ، القيمة الاقتصـــادية (٣٦٦و) . كما يتشبع به تشبعا ســلبيا ملحوظا متغير مقيــاس الميول (—٢٦٣و) ، وتشبعا موجبا متغير القيمة العلمية (٢٦٢و) . ويمكن أن نقارن هذا العامل بالسمة المصدرية لكاتل التى يسميها : الانفعالية الطفلية الخيالية الحساسة مقابل النضج والواقعية .

٥ ــ العامل الخامس : يتشبع بهذا العامل تشبعا سلبيا عاليا متغيرات النشاط العام (ــ٥٥٢و) ، الانبساط (ــ٥١٤و) ، الاتجـاه التجديدى (ــ٣٣٦و) ، وتشبعا موجبا متغيرات القيمة الاجتماعية (٣٣٠و) ، والقيمة العلمية (٢٢٩و) . ويميل الكاتب الى اتباع أيزنك فى تفسير هذا العامل بالانبساط مقابل الانطواء . ويبدو لنا أنه يشبه السمة المصـدرية التى يسميها كاتل بالدورية المخاطرة مقابل الفصامية المنسحبة .

٦ ــ العامل السادس : يتشبع بهذا العامل تشـبعا عاليا متغيرات : الموضوعات (٦٦٨و) المسـتحيلات (٥٣١و) ، الاندفاعيـة (٥٨٥و) ، النشاط العام (٣٤٢و) . ويمكن تفسير هذا النمط من السلوك بالمرح ، مقارنة بالسمة المصدرية لكاتل : المرح مقابل الحزن .

وعلى أية حال ، فالعوامل الستة التى ذكرناها تشتمل على عـدد من متغيرات الشخصية الهامة . وعلى ذلك فاذا كان لنـا أن نقبـل اختبار رورشاخ كاختبار تشخيص صادق ، فان كثيرا من متغيراته يجب أن ترتبط ارتباطا ذا دلالة بعامل أو أكثر .

ولكى نكشف عن هذه العلاقات قام الكاتب بحساب تشبعات متغيرات رورشاخ بالعوامل المركزية المرجعية قبل لف محاورها . ثم لف المحـاور الناتجة لفا رياضيا بنفس الزوايا التى تم بها لف محاور العوامل المرجعية . فحصلنا على ستة عوامل كما هو مبين بالجدول (٣) .

١ ــ العامل الأول : يتشبع به تشـبعا سلبيـا ملحوظا متغيرات : ك (ــ٤٧٠و) ، ح غ (ــ٣٦٧و) ، ظ (ــ٢٠٤و) ، ل (ــ٢٠٢و) . وتشبع به تشبعا موجبا متغير : جزء بشرى (٢٠٧) . ولقد سـبق أن فسرنا التشبعات الموجبة العالية بالعصابية . ويؤدى بنا هذا الى اعتبار ك ، ح غ ، ظ ، ل أدلة على التكوين الانفعالى الصحى . وجزء بشرى دليل على العصابية . ويتفق هذا مع رأى خبراء رورشاخ حيث يعتبرون ك ، ح غ أدلة على قوة الانا . والجزء البشرى كدليل على الاتجاه النقدى الزائد الذى يمكن أن يكون منفذا للعدوانية . ومع أن خبراء رورشاخ يرون أن ظ دليل على حاجة الفرد غير المعدلة للعطف ، ل دليل على الضـبط الضـعيف للاستجابات ازاء المثيرات البيئية ، فانه يمكن أن نقبل ظ ، ل كأدلة على الاتزان الانفعالى خصوصا وأنها فى تجميع مع متغيرات الضـبط الجيدة ونعنى متغيرات ك ، ح غ .

٢ ــ العامل الثانى : يتشبع به تشبعا سـلبيا ملحوظا متغير النبات (ــ٢٤٢و) فى اتجاه عامل العقلية الاجتماعية المتحضرة التى تحدد بتشبعات عالية سلبية لمتغيراته : النشاط العام ، القيمة الدينية ، مقياس الميول وبتشبعات أقل فى نفس الاتجاه لمتغيرات : الابتكار والسيطرة ، والليونة . ويدل هذا على أن بوم كان مخطئا عندما ذهب الى الأخذ بأن رورشاخ اعتاد

جدول (٣) تشبعات العوامل بعد لف المحاور لفاً رياضياً لمتغيرات روشاخ بالنسبة لعوامل المتغيرات المرجعية المركزية

المتغيرات	١	٢	٣	٤	٥	٦	ت٢
ك	-٤٧٠	-٣٩	١٢٩	-٣٣	-٢٤٩	٢٠٦	٣٤٥
جَ	٩٠	١٤٢	-١٢٦	-١٢١	-١٠٤	١٤٥	٩١
جـ	١٥٣	-٢٧	-١٦٢	-٣٢	-٤٠	١٦٩	٨٢
جَ حـ	-٧٨	-١٠٢	٣٦	-١٤٤	٦٨	٢٩٤	١٢٩
ف	١٦٢	-١٩٥	-٥٧	-١٧٩	-١٣٣	٩٦	١٢٦
ش	-١٨	٣	-٥٧	-١٢٢	١٦	١٤٨	٤٠
ح	٢٣	١٤١	١١٧	٦٠	-٢١١	٣٠٣	١٧٦
ح ح	-١٠٢	-١٧	٢٢	١١	-١٩٦	٧٩	٥٤
ح غ	-٣٦٧	-٢١	٣٤	-١٢٣	-٩٠	٣٧	١٦٠
ظ	-٢٠٤	٥٣	٣٣	٣٥	-٢١٧	٢٥١	١٥٧
ش ظ	-١٥٥	-١١٠	-٩٤	-١٨٨	-١٥٩	١٠٧	١١٦
مج مـ	-١٤٣	-٢٧	٧٤	-١٨٤	-٣	١٧٢	٩٠
أ أ	٨٧	-٣٢	١١٥	٤٨	-١٦٨	١٠٤	٦٣
ل	-٢٠٢	-٦٦	٣٨	١١٠	-٢١٧	٢٤٩	١٦٧
ش ل	-٨٥	١١٧	-١١	-١٢٤	-٣١٦	٢٠٣	١٧٧
شائع	-٧	-١٧	١٨٠	-١١	-٧٦	٢٢١	٨٧
متكرر	-١٧٨	-٣٩	٩٨	-١١٧	-١٩٤	٤٠١	٢٥٨
مجموع الاستجابات	-١٦٨	٧	١٢	-٣	-٧٠	٣٥٩	١٦٢
متوسط زمن الرجع للبطاقات غير الملونة	-١٨٧	-١٧٥	٨٤	-٢٠٣	-٢٥٣	-٢٢	١٧٨
متوسط زمن الرجع للبطاقات الملونة	-٦٨	-٦٩	١١١	-١٠٨	-٨٠	٩٢	٤٨
بشر	-١٣٢	-١٢	٢٢١	١٠	-١٨٧	٢٤٢	١٦٠
جزء بشرى	٢٠٧	٤٥	١٠٧	-٢٢٣	-٨٦	١٦٠	١٣٩
حيوان	-٧٧	٤٤	٣٠	-١٧٧	-١٢٠	٩٥	٦٣
جزء حيوانى	١٤٦	-٩	-١٧٤	٢١	٢٩	٢٠٠	٩٢
تشريح	٥٣	-٧٨	-٤٣	٩٤	٨	١٥٧	٤٥
طبيعـــة	-١٧٨	-١٥١	١٣١	-٤٨	-٢٠	٢٥٧	١٤٠
نبـــات	١٣٢	-١٦٨	-١١٦	٣٠٩	-٤٥	١٠٧	١٦٦
شىء	-١٤٣	-١٤٠	١٣٥	٨٩	١٠٤	١٣٦	٩٥
جغرافيـــا	-١٤٩	-٣٠	-١٤	٢١	-٤٨	٣٨٣	١٧٢
نار	-١٥٠	-٢٤٢	١٨٤	-٤٩	١٢٥	١٦٩	١٦٣

ان يقول بأن الأطفال بين سن السادسة والثامنة يعطون كثيرا من الاستجابات كاستجابة النبات . وهذه دليل على قلة الواقعية والتطبيع الاجتماعى . ولكن يجب الا ننسى أنه برغم من تفسيرنا هذا فالعلاقة صغيرة التى أقمنا عليها هذا التفسير .

٣ — العامل الثالث : يتشبع به تشبعا موجبا المتغير بشر (٢٢١و) . وتبعا لبوم فان رورشاخ اعتاد أن يقول بأن المتغير بشر يدل على الاحتكاك الاجتماعى . ولكن اذا وجدت هذه الاستجابة بكثرة فانها تدل اما على الاضطراب العصابى أو النرجسية . ويبدو لنا هنا أن المتغير بشر قد يدل على الخضوع حيث أنه يوجد فى وضع يضاد به معامل السيطرة كما يحدد بالتشبعات العالية السالبة لمتغيرات الابتكار ، والمثابرة ، والسيطرة .

٤ — العامل الرابع : يتشبع به تشبعا سلبيا متوسط زمن الرجع استجابة للبطاقات غير الملونة (—٢٠٣و) ، جزء بشرى (—٢٢٣و) . كما يتشبع به تشبعا موجبا ملحوظا متغير الجغرافيا (٣٠٩و) . ويضع هذا العامل متوسط زمن الرجع استجابة للبطاقات غير الملونة — رد الفعل السريع للبطاقات غير الملونة والذى يدل على الحساسية . والجزء البشرى الدال على الاتجاه النقدى الشديد ، مقابل متغير الجغرافيا الدال كما يشير بوم على الطموح والشجاعة ، فاذا كنا على جانب الصواب فى تفسير العامل الرابع بالانفعالية الحساسة مقابل النضج والواقعية فان هذا يتفق مع الصورة التى يدل عليها متوسط زمن الرجع استجابة للبطاقات غير الملونة ، والجزء البشرى والمتغير جغرافيا من متغيرات رورشاخ .

٥ — العامل الخامس : يتشبع به تشبعا سلبيا متغيرات : ك (—٢٤٩و) ج (— ٢١١و) ظ (—٢١٧و) ، ل (—٢١٧و) ، ش ل (—٣١٦و) ومتوسط زمن الرجع استجابة للبطاقات غير الملونة (—٢٥٣و) . ويمكن تفسير هذا التجمع من المتغيرت بالانبساط وفقا لتفسيرنا للعامل الخامس المرجعى . ويبدو أن هذا التفسير معقولا اذا أخذنا فى الاعتبار الفروض التى تستند عليها هذه المتغيرات التى وضعها خبراء روشاخ . فالمتغير ك يدل على القدرة على التنظيم . ويدل المتغير ل على قلة الضبط فى ردود الأفعال استجابة للمثيرات البيئية . ويدل ش ل على الضبط على الاستثارة الانفعالية دون فقد الاستجابة للمثيرات . وهذه الاستجابة المضبوطة تتضمن أن الفرد يمكنه الاستجابة باحساسه وحركاته بما يتفق مع المطالب الانفعالية للموقف . ويدل متوسط زمن الرجع استجابة للبطاقات غير الملونة على سرعة رد الفعل والحساسية . ولكن ما يثير الجدل هنا وجود المتغير ح والذى يدل ، كما هو معروف ، على الانطواء . وكما أيده تحليل متغيرات رورشاخ على حدة ، ولكن على أية حال ، فان خبراء رورشاخ يعتبرون أن

ح تدل على الرضى الذاتى بمعنى تحمل الانا للدوافع الفطرية . وقد لايكون التناقض خطيرا اذ أن تشبع ح بالعامل صغيرا .

٦ ـ العامل السادس : يتشبع به تشبعا موجبا متغيرات : ك (٢٠٦و) ، ج جـ (٢٩٤و) ، ح (٣٠٣و) ، ل (٢٤٩و) ، شـل (٢٠٣و) ، شائع (٢٢١و) ، مبتكر (٤٠١و) ، مجموع الاستجابات (٣٥٩و) ، بشر (٢٤٢و) ، جزء حيوانى (٢٠٠و) ، طبيعة (٢٥٧و) شىء (٣٨٣و) . ويبدو أن هذا العامل يتفق مع عامل رورشاخ العام للطلاقة الادراكية . ومن المعقول أن نتوقع أن يرتبط هذا العامل بالعامل المرجعى السادس الذى فسرناه بالمرح .

وعلى ذلك يمكن أن نستنتج أنه بالرغم من أن متغيرات رورشاخ ترتبط الى حد ما بالتجمعات التى كشفت عنها المتغيرات المرجعية ، فانها لم تظهر صدقا عاليا بما يتعلق وهذه الأنماط السلوكية . ويمكن أن نقرر بذلك أن اختبار بقع الحبر ليس وسيلة شاملة ، كما يزعم المشتغلين به لتقدير جوانب الشخصية . ولكنه يمكن أن يكشف عن بعض المتغيرات التى تقيس بعض جوانب السلوك .

التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي فى إفريقيا

مثال من السودان : مشروع الزاندى (*)

بقلم الدكتور احمد أبو زيد

أستاذ الاجتماع والأنثربولوجيا المساعد بجامعة الاسكندرية

تمر مجتمعات إفريقيا الآن بتطورات هائلة تتناول الكثير من نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأصلية وتؤثر تأثيرا مباشرا واضحا فى كل بنائها الاجتماعى ، وبدأ كثير من صور وانماط الحياة التقليدية يختفى بالتدريج ليحل محلها انماط أخرى تتلاءم بشكل أفضل مع الظروف الجديدة التى تمر بها هذه المجتمعات . وبعض هذه التغيرات والتطورات يتم بطريقة تلقائية نتيجة لاتصال المجتمعات الافريقية بالثقافات والنظم الاوربية على الخصوص ، وما يتبع ذلك من استعارة بعض ملامح وعناصر هذه الثقافات والنظم ومحاولة تمثلها والتوفيق بينها وبين الثقافات والنظم الوطنية المتوارثة . ولكن البعض الآخر يتم تبعا لخطط مرسومة وسياسات موضوعة تهدف إلى تعديل بعض أوجه الحياة وتوجيهها وجهات جديدة لتحقيق أهداف معينة بالذات . وقد زاد هذا الاتجاه نحو التغير المرسوم فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة فى الدول الافريقية التى نالت استقلالها حديثا بقصد تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة بعامة وفى بعض المجتمعات المحلية المنزوية بخاصة . فقد ظل معظم الأقاليم والجهات النائية فى هذه الدول تعيش بمعزل عن المجتمع الكبير لسنين طويلة لم يكن اهلها يشعرون أثناءها بانتمائهم إلى وحدة اجتماعية أو سياسية أكبر من القبيلة . والواقع أن معظم المجتمعات القبلية فى إفريقيا لا تشارك الا قليلا جدا ، إن كانت تشارك على الاطلاق ، فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الكبير أو الوطن الذى تعيش فيه ، بل إن كثيرا من هذه القبائل تتكلم كل منها لغة تختلف عن لغات القبائل الأخرى

(*) جمعت المادة الاثنوجرافية التى يتضمنها هذا البحث أثناء دراسة حقلية قمت بها فى جنوب السودان فى عام ١٩٦٢ بتكليف من مكتب العمل الدولى بجنيف . وأود أن أعبر عن شكرى للأستاذ الدكتور عباس عمار نائب المدير العام للمكتب ، اذ كان له الفضل الاول فى تكليفى بهذه الدراسة ، كما أشكر جامعة الاسكندرية التى سمحت باعارتى للمنظمة الدولية فأتاحت لى بذلك فرصة البحث بين الازاندى . ولقد لقيت كثيرا من العون والتشجيع من المسئولين فى وزارة الداخلية بالخرطوم ورجال الادارة فى المديرية الاستوائية والمشرفين على المشروع فى اقليم الزاندى .

فى الدولة الواحدة من ناحية وعن اللغة الرسمية للدولة من الناحية الأخرى ، وذلك علاوة على الاختلافات الواضحة فى العادات والمعتقدات والتقاليد والتصورات الاجتماعية والمعايير الخلقية والقيم الروحية فى داخل المجموعة اللغوية الواحدة (١) . وهذا معناه أن كل قبيلة تؤلف مجتمعا مغلقا أو وحدة اجتماعية منعزلة Social isolate ليس فقط عن غيرها من القبائل بل وأيضا عن المجتمع الكبير الشامل . وفى هذه الحالة نجد أن الوطن بالنسبة للرجل العادى يتحدد بحدود القبيلة كما أن ولاءه يكون موجها إلى شيخ القبيلة . وليس من شك فى أن هذا الانعزال يعتبر من أهم العوائق التى تحول دون تنمية كل من المجتمعين المحلى والوطنى اقتصاديا واجتماعيا على السواء . ومن هنا كنا نجد أن الهدف الأخير من السياسات والخطط والمشروعات التى توضع بقصد تنمية المجتمعات المحلية هو العمل على إدماج تلك المجتمعات الصغيرة المنعزلة فى الاقتصاد الوطنى وفى الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية التى تسود فى المجتمع الكبير .

ومن البديهى أن توجه هذه الدول معظم جهودها فى محاولتها تطوير مجتمعاتها المحلية والارتقاء بها إلى الاهتمام فى المحل الأول بتطوير وسائلها التكنولوچية وحياتها الاقتصادية حتى يمكنها رفع مستوى المعيشة فيها وتوفير حياة أفضل وأكرم لأهلها عن طريق استغلال وتنمية موارد الثروة فيها واستثمارها بطريقة أفضل لما فيه صالح الناس ، كما هى الحال مثلا فى الاتجاه الواضح الآن فى كثير من دول إفريقيا نحو محاولة تغيير نظام الزراعة التقليدى الذى يقوم على القطع والاحراق وعلى اتباع طريقة الزراعة المتنقلة Shifting agriculture التى تستنزف قوى الأرض وتنهكها فى سنوات قليلة مما يضطر الناس إلى تركها لفترات طويلة بغير زراعة حتى تسترد قواها وخصوبتها . ولذا تحاول هذه الدول الآن أن تدخل نظام الزراعة المستقرة الكثيفة التى تقوم على ارتباط الانسان بقطعة أرض معينة ارتباطا دائما بحيث يعمل طيلة الوقت على زراعتها ، وفى الوقت نفسه يعمل على تجديد قواها باستخدام المخصبات بحيث تعطيه فى النهاية محصولا

---

(١) وقد يكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن علماء الانثربولوچيا يميزون فى النيليين الحاميين مثلا الذين يسكنون فى شرق أفريقيا بين خمس مجموعات لغوية هى : (ا) مجموعة القبائل التى تتكلم لغة البارى مثل قبائل بارى وقبائل مانداري ، (ب) مجموعة القبائل التى تتكلم لغة اللاتوكا مثل قبائل لاتوكا وقبائل لانجو ، (حـ) المجموعة التى تتكلم لغة التسو مثل قبائل تسو وتوبوتا وتركانا وكاراموجونج ، (د) مجموعة قبائل ماساى ، (هـ) واخيرا مجموعة القبائل التى تتكلم لغة الناندى وهى قبائل ناندى وكيبسجيس وكيبيو وبوكوت وغيرها . وكل قبيلة من القبائل التى تنتمى الى مجموعة لغوية واحدة بالذات تتكلم لهجة خاصة بها كثيرا ما تكون غير مفهومة من القبائل الاخرى فى نفس المجموعة ، هذا علاوة على الاختلاف فى العادات وأنماط السلوك . انظر فى ذلك مقالنا عن : « نظام طبقات العمر » — مجلة كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية العدد الثالث عشر ١٩٥٩ ، صفحات ١٧٢ ومابعدها .

كافيا دون أن يحتاج إلى الانتقال من مكان لآخر كل بضع سنين ، أو كما هى الحال أيضا فى مشروعات التنمية الاقتصادية التى بدأ تنفيذها فى بعض دول القارة بقصد إدخال بعض المحصولات النقدية التى لم تكن تزرع من قبل ، أو بقصد تصنيع بعض المناطق كما هو الشأن فى مشروع نهر ڤولتا فى غانا الذى سيؤدى إلى استخراج معدن البوكسيت وصنع الألمونيوم وتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لادارة المصانع ، وهى كلها مشروعات تستهدف نقل المجتمعات الافريقية من مرحلة الاقتصاد الذى يقوم على مجرد توفير القوت للناس الى مرحلة الاقتصاد الحديث الذى يعتمد على فكرة النقود والذى يرتبط ارتباطا قويا بالسوق .

ولكن على الرغم من ان معظم الجهود تبذل — كما قلنا — فى المجالين التكنولوچى والاقتصادى فان آثار هذه الجهود تتعدى هذين المجالين الى غيرهما من المجالات وتظهر بشكل واضح فى التغييرات التى تطرأ على النظم الاجتماعية الأخرى وعلى نسق القيم ونظرة الناس إلى الحياة وموقفهم التقليدى منها وطرائق تفكيرهم وعوائدهم وسلوكهم الاجتماعى . اى أن المشروعات التى يراد بها تحقيق أهداف اقتصادية فى المحل الأول كثيرا ما يترتب عليها تغيرات اجتماعية عميقة لم يحسب حسابها فى مبدأ الأمر . وهذا أمر منطقى معقول ، لأن المجتمع — وبخاصة المجتمع التقليدى الضيق — وحدة عضوية متكاملة ومتماسكة وأن أى تغير فى اى نظام من نظمه خليق بأن يؤدى إلى تغير النظم الأخرى التى تؤلف البناء الاجتماعى والتى تدخل كلها فى علاقات تفاعل وتساند وظيفى متبادل . ومن هنا كان لابد فى **مشروعات التنمية الاقتصادية** من مراعاة **الاعتبارات الاجتماعية** ودراسة المجتمع بكل نظمه وتقاليده دون الاكتفاء بمعرفة الأوضاع الاقتصادية ، حتى نعرف سلفا نوع التغير الذى يحتمل حدوثه نتيجة تنفيذ هذه المشروعات بحيث يمكن تلافى الأخطاء والأخطار التى قد تنجم عن تنفيذ مشروع يتعارض مثلا مع القيم التقليدية الأساسية أو الافكار والمعتقدات الدينية أو المعايير الخلقية الموروثة . وقد يحتاج الأمر فى ذلك إلى بذل الجهد لارشاد الناس وتوعيتهم بالمشروع الجديد وأهميته فى حياتهم أو بالفوائد التى سوف تعود عليهم نتيجة لاستعمال أنواع جديدة من الآلات والأدوات فى الزراعة وما إلى ذلك . فعنصر الاقناع والتنوير عنصر هام فى نجاح اى مشروع وبخاصة فى الجماعات المتخلفة المنعزلة التى اعتادت على نمط معين من الحياة والتى تتشكك فى كل ماقد يصل إليها من العالم الخارجى ويتعارض مع نمط حياتها .

ولقد نفذت فى إفريقيا فى السنوات الثلاثين الأخيرة بوجه خاص كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية التى كانت تهدف احيانا الى فائدة الأهالى انفسهم ولكنها فى معظم الأحوال كانت ترمى إلى تمكين المستعمرين

من استغلال موارد الثروة فى تلك البلاد لصالحهم الخاص . ولذا كان معظم هذه المشروعات لا يهتم بغير الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية ويغفل التخطيط الاجتماعى إغفالا تاما مما كان يؤدى فى كثير من الأحيان إلى نتائج اجتماعية وخيمة ، بل وكثيرا ما كانت تقوم عقبات وعوائق فى وجه المشروعات ذاتها كانت تنتهى أحيانا إلى فشل تلك المشروعات تماما أو على الأقل إلى عدم تحقيق الأهداف التى كانت ترمى إليها .

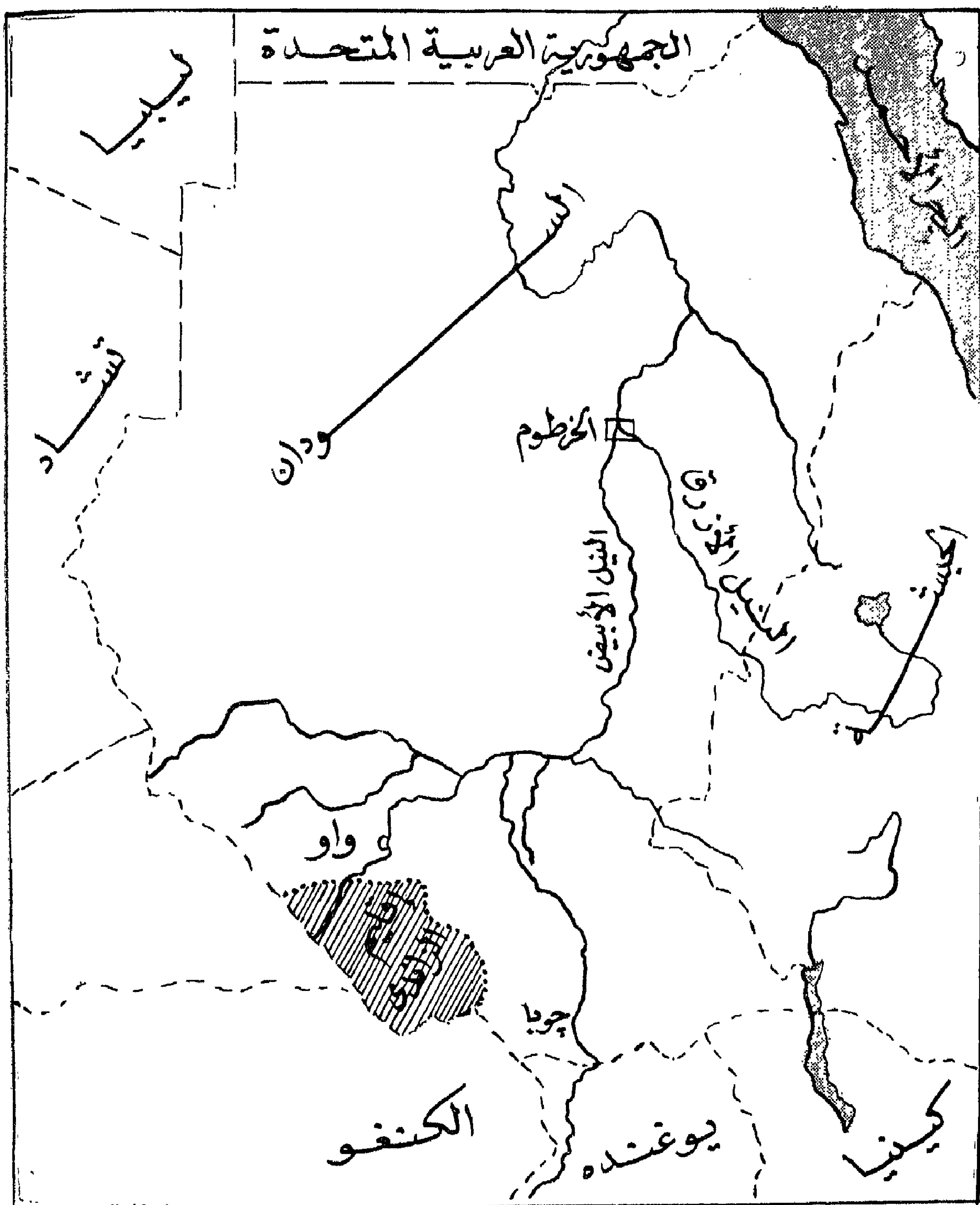
وأحد هذه المشروعات هو مشروع الزاندى الذى كان يهدف فى الأصل إلى التنمية الزراعية فى إحدى المناطق النائية فى السودان الجنوبى ، ولكن نظرا لتشابك النظم الاجتماعية وتداخلها احتاج الأمر إلى إعادة تنظيم طريقة السكنى فى المنطقة بشكل يكفل — أو كان يظن أنه يكفل — تحقيق الهدف الاقتصادى على خير وجه . ثم ظهر أن مشروع الاسكان الجديد كان يتجافى مع القيم والنظم الاجتماعية الأصلية ، فقامت فى وجهه عقبات كثيرة ووجد كثيرا من عدم الرضا ومن المقاومة من الأهالى نظرا للتغيرات الصارخة التى أدخلها على تنظيمهم الاجتماعى التقليدى . والواقع أن المشروع لم يمهد له بالدراسات الاجتماعية الكافية ، وإن كانت حكومة السودان حاولت أن تستدرك الأمر فيما بعد فعينت أحد الأنتربولوجيين الاجتماعيين لدراسة المشروع وتقويمه لمدة ثلاث سنوات بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٥ . ولقد كان هناك بعض عوامل أخرى أسهمت فى تعثر المشروع مثل قلة التنسيق بين رجال الادارة فى المديرية الاستوائية والمشرفين على المشروع ، كما أن المشروع نفسه كان متأثرا منذ البداية بالسياسة العامة التى كانت تسود فى ذلك الوقت والتى كانت تهدف الى فصل الجنوب عن بقية السودان ، ومن هنا لم يحاول المشروع أن يربط اقتصاد إقليم الزاندى بالاقتصاد الوطنى أو اقتصاد المجتمع الكبير بل كان يهدف على العكس إلى تنمية المنطقة بحيث تحقق الاكتفاء الذاتى . وعلى ذلك لم يأخذ المشروع فى اعتباره أهمية التكامل الاقتصادى والاجتماعى بين مجتمع الزاندى والمجتمع السودانى كله أو حتى مجتمع الجنوب ، ولم يحاول بالتالى القضاء على الحواجز القبلية العديدة التى تفصل الأزاندى عن غيرهم من القبائل والشعوب التى تعيش فى جنوب السودان . بل الأكثر من ذلك أن المشروع لم يحاول ادماج الأهالى معا فى وحدة اجتماعية قوية مترابطة . فخطة الاسكان كانت تقوم على تفتيت السكان وتوزيعهم فى وحدات سكنية متباعدة . وربما كان مشروع الزاندى هو المشروع الوحيد الذى يبنى على أساس تفتيت المجتمع بدلا من محاولة التقريب بين الأهالى وتقوية الروابط الاجتماعية التى تربطهم بعضهم ببعض . وقد يكون مرد ذلك هو جهل المشرفين على المشروع بالبناء الاجتماعى التقليدى وعدم فهمهم للنظم الاجتماعية والعائلية وللعلاقات والقيم التى تنظم حياة الناس وتتحكم فى سلوكهم . ومن هذه الناحية يمكن اعتبار مشروع الزاندى مثالا صادقا

لمشروعات التنمية الاقتصادية التى تنفذ الآن فى كثير من أنحاء القارة والتى تعطى كثيرا من الاهتمام للاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية وتدرسها من كل نواحيها دراسة دقيقة مفصلة ولكنها تغفل فى الأغلب النواحى الاجتماعية والتغيرات التى قد تترتب على تنفيذ هذه المشروعات والتى قد تؤدى إلى انهدام البناء الاجتماعى القبلى دون أن يكون هناك ما يحل محله .

— ١ —

يشغل الأزاندى منطقة واسعة من وسط افريقيا تمتد بطول خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو ، ويتوزعون بين ثلاث دول مختلفة هى السودان وجمهورية الكنغو (البلجيكى سابقا) والجمهوريات المتاخمة التى كانت حتى عهد قريب تعرف باسم إفريقيا الاستوائية الفرنسية . وتتضارب التقديرات حول عدد الأزاندى تضاربا شديدا وذلك نظرا لصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة فى القبائل والشعوب الافريقية غير المستقرة والتى تضطرها ظروف حياتها إلى الانتقال من مكان لآخر . ولكن الثابت أن الغالبية العظمى من الأزاندى يعيشون فى الكنغو حيث يقدر عددهم بحوالى أربعمائة الف نسمة ، بينما يعيش فى السودان الجنوبى حوالى نصف هذا العدد فقط . ويقع إقليم الأزاندى فى الطرف الجنوبى الغربى من السودان الجنوبى (فى المديرية الاستوائية Equatoria) ، وتصل مساحته إلى حوالى ٢١٫٠٠٠ ميل مربع يتوزع الأهالى فيها توزعا غير متناسب ، إذ هم يميلون بوجه عام إلى التركز على طول خط تقسيم المياه فى الوقت الذى تظل مساحات هائلة من الأرض فى الداخل بغير سكان .

وتميل بلاد الزاندى فى عمومها إلى الاستواء والخلو من المرتفعات رغم وجود خط تقسم المياه الذى قد يعبره الانسان دون أن ينتبه إلى ذلك . ويتفاوت ارتفاع الاقليم كله من ١٨٠٠ إلى ٣٠٠٠ قدم عن سطح البحر . وعلى الرغم من وقوع الاقليم بالقرب من خط الاستواء ، وعلى الرغم أيضا من قلة الارتفاع نسبيا ومن أن المنطقة توجد فى وسط القارة بعيدا عن المحيطات ، فالمناخ مقبول فى عمومه إلى حد كبير . وربما كان السبب فى ذلك هو هبوب بعض التيارات الهوائية من مناطق الغابات الاستوائية المطيرة فى الجنوب وكذلك من مناطق المستنقعات الفسيحة الواقعة فى حوض النيل إلى الشمال الشرقى مما يساعد على تلطيف الحرارة . والواقع أنه قلما ترتفع درجة الحرارة إلى أكثر من ٤٠°م ، وهى درجة منخفضة عن درجة بقية المناطق المحيطة بالاقليم وبخاصة المناطق الواقعة الى شماله . وتسقط الأمطار حوالى ثمانية أو تسعة شهور فى السنة ، وتتراوح كمية الأمطار بين ٤٠ ، ٦٠ بوصة سنويا . ويجرى فى الاقليم عدد كبير من النهيرات وبخاصة بالقرب من خط تقسيم المياه ، وهى تلعب دورا هاما فى حياة الأزاندى



الجمهورية العربية المتحدة
ليبيا
تشاد
السودان
الخرطوم
النيل الأزرق
النيل الأبيض
الحبشة
واو
جوبا
الكنغو
يوغنده
كينيا

اليومية ، بل إن الحياة كانت تتركز فى الماضى حولها كما كان الناس يراعون السكنى والاقامة بالقرب منها بقدر الامكان . ويبلغ من أهمية الانهار بالنسبة لهم أن الرجل منهم يقيس المسافات مثلا بعدد النهيرات ومسيلات الماء التى ينبغى عليه أن يعبرها أو التى تفصل بينه وبين المكان المنشود . كما أنه حين يطلب إلى أحدهم تحديد موقع مكان بالضبط فإنه يذكر اسم اقرب نهر إلى ذلك المكان . ولذا فلم يكن غريبا حين قررت السلطات المسئولة فى عهد الادارة الأوربية نقل الأزاندى لبعض الاعتبارات الصحية من جوار النهيرات وإسكانهم فى مناطق أخرى بعيدة أن نظر الأهالى الى ذلك بكثير من الشك والارتياب ولم يرضوا كل الرضى عن هذه الخطوة التى ظلوا يعترضون عليها حتى ردوا الى مناطق سكانهم الأصلية .

وتنقسم السنة فى إقليم الزاندى إلى فصلين متمايزين : فصل المطر وفصل الجفاف . ويمتد فصل الأمطار من مارس إلى آخر اكتوبر أو أوائل نوفمبر ، ولكن المطر يقل على العموم كلما اتجهنا نحو الشمال . وفى ذلك الفصل يزداد تكاثف الغابات بشكل يعوق الرؤية إلى أبعد من أقدام قليلة ويجعل الانتقال من مكان لآخر أمرا عسيرا شاقا ، خاصة وأن الأعشاب والحشائش تنمو بسرعة هائلة بين أشجار الغابة وتملأ الفراغ بينها ويصل ارتفاعها فى وقت قصير الى ضعف ارتفاع قامة الرجل . أما فصل الجفاف فيمتد بين نوفمبر ومارس وفيه تتوقف الأمطار تماما ويصاحب ذلك ارتفاع فى درجة الحرارة وانخفاض فى نسبة الرطوبة ، وتأخذ الأعشاب فى الذبول حتى تذوى وتجف تماما ، كما تتساقط أوراق معظم الأشجار وبذلك تصبح المنطقة مكشوفة ويسهل الانتقال والرؤية وبخاصة بعد أن يتم احراق الحشائش الجافة لا وعلى العموم فان اعتدال الحرارة النسبى مع وفرة الامطار تؤديان الى توفر نوع من الخضرة التى تختلف كل الاختلاف عن مناطق السافانا والاستبس الكثيفة فى الشمال والشرق . فمعظم الاقليم تفطيه الأحراج والغابات المتوسطة الإرتفاع .

ويزخر الاقليم بصنوف شتى من الحشرات التى يؤثر بعضها تأثيرا مباشرا فى حياة الأهالى . ولعل اهم هذه الحشرات هى ذبابة تسى تسى التى تحمل مرض النوم للانسان والحيوان على السواء والتى يذهب بعض الكتاب الى انها هى المسئول الأول عن عدم اهتمام الأزاندى بتربية الحيوان بل وعدم وجود حيوانات أليفة عندهم فيما عدا الكلاب والدجاج ، بعكس الحال لدى قبائل السودان الجنوبى الأخرى التى تهتم اهتماما بالغا بتربية الماشية وبخاصة الأبقار التى تحتل عندها مركزا هاما باعتبارها أهم عنصر من عناصر الثروة بالاضافة الى القيمة الاجتماعية التى تضفيها على

صاحبها (١) . هـذا بالاضافة إلى أنواع أخرى كثيرة من الذباب والحشرات اللادغة التى تحمل كثيرا من الأمراض وبخاصة مرض الفيليياريا filiaria وكذلك البعوض الناقل للملاريا . ومن هنا كانت الأمراض المتوطنـة فى بلاد الأزاندى كثيرة ومتنوعه أيضا ، بل إنها تبلغ الحد من الكثرة والتنوع الذى قد يجعل من الأسهل ذكر الأمراض غير المعروفة عن الأمراض الشائعة . وكل هذه الأمراض تستنزف قوى الأزاندى وتمتص حيويتهم لدرجة أن الأمراض التى تعتبر أمراضا خفيفة أو عادية فى مجتمعنا مثل الأنفلونزا أو الحصـبة تسبب متاعب شديدة جدا للأزاندى وتنهك قواهم حين تتفشى بينهم مما يدل على مدى ضعف بنيتهم .

ويعتمد الأزاندى فى معيشتهم فى المحل الأول على الزراعة . ويبدو مدى حذقهم وتمرسهم فى هـذه المهنة من تنوع المحاصيل المختلفـة التى يهتمون بزراعتها مثل الـكاساڤا cassava أو البافـرا والذرة والتلبون والفول السودانى والبطاطا والموز وكثير من الخضروات والفواكه . والواقـع أنهم يزرعـون فى الأرض الزراعية الملحقة بمساكنهم ما يزيد على ثلاثين نوعا من النباتات بالاضافة الى أنواع أخرى كثيرة يزرعونها من حين لآخر (٢) ، وذلك علاوة على أشجار الفاكهة الكثيرة التى تنمو بريا وأهمها أشجار المانجـو ويتبع الأزاندى فى زراعتهم نظام الزراعة المتنقلة الذى يسود بين عدد كبير جدا من شعوب وقبائل افريقيا ، وهـو يقتضى من الزارع أن يقوم بتطهير مساحة معينة من أرض الغابة من الأشجار ويعكف على زراعتها عدة سنين متوالية إلى أن تضعف قواها وتقل خصوبتها فينتقل إلى قطعة أرض أخرى

---

(١) للدكتور محيى الدين صابر رأى طريف فى ذلك يعارض به ما يذهب اليه معظم الكتاب من أن غياب الحيوان فى مجتمع الزاندى سببه وجود ذبابة تسى تسى . فهو يرى أن هذا الرأى « لا تظهر عليه سمات الصحة وليس من السهل قبوله على اطلاقه لأسـباب كثيرة » . ومن هذه الأسباب وجود الحيوان الوحشى بكثرة فى المنطقة الى جانبه الحيوانات المفترسة . « ونحن نشك فى أن تكون لدى ذبابة التسى تسى تفرقة فى المعاملة بين الحيوان المتأنس والمتوحش . وأن نشاطها يقتصر على المستأنس وحده » . ثم ان وجود الذبابة لم يقض على الكلاب التى يحتفظ بها الازاندى . « ثم ان الانسان نفسه يتعرض لما يتعرض له الحيوان نفسه من أذى هذا الذباب ، فلو منع وجوده تربية الحيوان لمنع كذلك وجود الانسان ، أو قلل منه الى حد كبير فى المنطقة » . أضف الى ذلك أن الذبابة ذاتها لم تكن معروفة قبل وجود الأوربيين . فقد جاءت من الكنغو الى يوغنده مع حملة ستانلى ، ومن يوغنـده انتقلت الى الازاندى . ـ أنظر : محيى الدين صابر : التغير الحضارى وتنميـة المجتمع : سرس الليان ١٩٦٢ ، ص ٣٦٧ .

(2) De Scslippe, P., Shifting Cultivation in Africa, The Zande System of Agriculture, Routledge and Kegan Paul, 1936, pp., 48-77; Reining, C.C., Report on the Effects of the Zande Scheme on the Zande People, Ministry of Education, Juba, N.O., p. 46.

ويترك القطعة الأولى لتنمو فوقها الحشائش والأشجار الطبيعية وتسترد قواها بالتالى وهكذا . ولكن إلى جانب الزراعة يمارس الأزاندى كثيرا من صيد السمك من النهيرات وقنص الحيوان من الغابة . والواقع أنهم صيادون مهرة ويستخدمون كثيرا جدا من الوسائل للايقاع بفرائسهم وبالتالى للحصول على حاجتهم من اللحم ، كما أن معظم حديثهم ، حتى أحاديث النساء ، تدور حول القنص والصيد . ويعتبر موسم الجفاف هو موسم الصيد ، إذ فيه تجف الأعشاب على ما ذكرنا وتسهل الرؤية وحينئذ قد تخرج عائلات بأكملها إلى مناطق الصيد حيث يمضون بضعة أسابيع يحصلون أثناءها على مقادير من اللحم والسمك قد تكفيهم طول العام (١) . وإلى جانب هذا كله يفيد الأزاندى إلى حد كبير من ثمار الغابات التى يجمعونها ويقتاتون عليها . فكأن اقتصادهم اقتصاد زراعى أولا ولكنهم يستكملونه بالقنص والصيد وببعض الجمع والالتقاط .

ويعيش إقليم الزاندى فى عزلة شديدة عن العالم الخارجى بسبب موقعة الجغرافى . وزاد من عزلته صعوبة المواصلات فى تلك البقعة النائية من وسط إفريقيا وبطء حركة النقل واتساع المسافات بشكل فريد . ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن البضائع المستوردة من خارج السودان مثلا لابد لكى تصل الى بلاد الأزاندى من أن تنقل عبر مسافة لا يقل طولها عن ١٦٠٠ ميل بواسطة السكك الحديدية والسيارات والبواخر النهرية من الاسكندرية أو من بور سودان . وكانت هذه الصعوبة أوضح وأقسى بلا ريب فى الماضى حين كان الانسان هو وسيلة النقل الوحيدة فى المنطقة لعدم وجود أى حيوان من حيوانات النقل ، وإن كان هذا الوضع بدأ يتغير ابتداء من عام ١٩٢٠ بعد استخدام السيارات . وإذا أضفنا إلى هذه العزلة الجغرافية وإلى صعوبة الاتصال بالعالم الخارجى عدم وجود مصادر غنية للثروة الطبيعية فى المنطقة، أمكن لنا أن تدرك مدى التأخر الاقتصادى الذى كان يخيم على مجتمع الزاندى . وقد ساعد على بقاء ذلك الوضع السياسة التى اتبعتها الادارة البريطانية والتى كانت تهدف الى عزل الجنوب عن الشمال واعتباره منطقة مقفلة Closed District وما استتبع ذلك من عدم تشجيع التجارة إلا بين مديريات الجنوب . زد على ذلك أن هذه الادارة البريطانية أيضا كانت توجه معظم جهودها إلى حفظ الأمن واستتباب النظام وفرض سلطانها على تلك المناطق ولم تكن تهتم اهتماما جديا فى الأغلب بمشكلات التنمية الاقتصادية . صحيح إنه كان هناك بعض التجارة فى محصولات الغابة مثل الفلفل والعسل وشمع العسل ، ولكنها كانت تمارس فى العادة على نطاق

---

(1) Reining, op. cit., p. 48.

ضيق ، بمعنى أنه لم يكن هناك تبادل تجارى بمعنى الكلمة وبخاصة مع شمال السودان . وهكذا ظل الجنوب وبخاصة منطقة الزاندى يعيش فى عزلة اقتصادية واجتماعية عن بقية المجتمع الكبير .

ولكن لم يلبث أن بدأت تظهر بعض الأمور التى دفعت إلى تغيير الأوضاع أو تغيير النظرة بعض الشىء فى جنوب السودان ، وذلك نتيجة لازدياد المعارضة التى كانت تبديها الحكومة المصرية وكذلك السودانيون من أهل الشمال أنفسهم لسياسة عزل الجنوب تمهيدا لفصله . فبدأت الادارة البريطانية تعمل فى الثلاثينات على إعداد برنامج شامل يهدف إلى تنمية الجنوب بوجه عام ، وقامت فى عام ١٩٣٧ بعمل مسح إيكولوچى للمديرية الاستوائية استمر حتى بعد بداية الحرب العالمية الثانية . وكانت الخطة تهدف إلى تطوير مناطق الجنوب بعض الشىء بحيث يتحقق فيه نوع من الحياة تعتمد على الاكتفاء الذاتى . وكان من أهم الحوافز على الاقدام على تلك التجربة التى بدأها المستعمرون البلجيكيون على الأزاندى فى الكنغو فى أوائل العشرينات والتى أدخلوا بمقتضاها زراعة القطن ليكون بمثابة محصول نقدى Cash crop هناك . وقد أحرز المشروع كثيرا من النجاح فى الكنغو مما أغرى الانجليز بالتفكير فى ادخاله فى مديريات السودان الجنوبية كوسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية .

ومشروع الزاندى الذى نعرض له هنا هو فى جوهره مشروع للتنمية الاقتصادية يرتكز على زراعة القطن زراعة مستقرة مع إنشاء بعض الصناعات المتعلقة بهذه الزراعة وتسويق هذه الصناعات أو تسويق بعض محصول القطن ذاته . ولما كانت طريقة الزراعة المتنقلة التى يمارسها الأزاندى لا تتفق تماما مع مطالب زراعة القطن ، فقد استتبع ذلك ضرورة العمل على إسكان الأزاندى الذين يشتغلون بزراعة القطن فى أماكن محددة بالذات وبصفة مستمرة . وترتب على هذا كله حدوث بعض تغيرات عميقة فى كيان المجتمع التقليدى ، وهو الأمر الذى سنعرض له فى بقية هذه المقالة . وسوف نبدأ أولا بوصف المشروع الزراعى الصناعى وصفا سريعا بقصد تزويد القارىء بأهم نواحى المشروع ، ثم نعرض بعد ذلك لمشروع الاسكان الذى يرتبط ارتباطا دقيقا بمشروع التنمية ، ثم نتكلم فى آخر الأمر عن النظم الاجتماعية التقليدية التى تأثرت بتنفيذ المشروع وما طرأ على هذه النظم من تغيرات .

— ٢ —

وقد بدىء بتنفيذ مشروع الزاندى فعلا فى عام ١٩٤٦ .

ولكن الواقع أن إدخال زراعة القطن إلى المديرية الاستوائية فى جنوب السودان كان أسبق فى الزمن على التفكير فى مشروع الزاندى ، وذلك حين أدى تدهور اقتصاديات المناطق الجنوبية — حتى بالنسبة للمستويات

الافريقية ذاتها — إلى التفكير فى محاكاة البلجيكيين وإدخال زراعة القطن كمحصول نقدى على نطاق ضيق فى منطقة محدودة من الأرض لم تكن تشمل على أية حال إقليم الزاندى . والواقع أن زراعة القطن لم تظهر فى إقليم الزاندى قبل تنفيذ المشروع إلا نتيجة لبعض التعديلات الادارية التى أجريت عام ١٩٣١ والتى بمقتضاها أصبحت منطقة إيبا التى كان القطن يزرع فيها من عام ١٩٢٦ تابعة لاقليم الزاندى . ومهما يكن من شىء فلم يكن الناس فى المديرية الاستوائية يقبلون على هذه الزراعة ، ولم تكن زراعة القطن تعطى محصولا طيبا إلا حين كانت الادارة تلجأ إلى وسائل العنف والقهر وتجبر الناس إجبارا على التوفر عليها . وكان الناس ينظرون الى القطن على أنه محصول يساعدهم على أحسن تقدير على دفع الضرائب المفروضة عليهم . وفى عام ١٩٣٥ أجريت بعض التجارب على زراعته فى منطقة يامبيو بإقليم الزاندى ، وبدأ بعض التفكير الجدى فى نشر هذه الزراعة فى كل أنحاء الاقليم ، ولكن الادارة البريطانية كانت دائما ترى أن ترجىء الاقدام على هذه الخطوة حتى يتم وضع الخطة العامة لتنمية الجنوب كله ، وهى الخطة التى أشرنا إليه فى الجزء السابق .

وإنما يرجع أكبر الفضل فى الاقدام على ادخال زراعة القطن الى إقليم الزاندى الى الدكتور طوطهيل J.D. Tothill الذى كانت له خبرة سابقة فى هذا الميدان فى يوغندة . فلما التحق بخدمة حكومة السودان وضع فى عام ١٩٤٣ خطة شاملة دقيقة ليس فقط لادخال زراعة القطن وتسويقه بل وأيضا انشاء بعض الصناعات التى تتمم هذه الزراعة وتكملها . بل انه لم يغفل فى خطته الجوانب الاجتماعية للموضوع دون أن يخرج مع ذلك عن إطار سياسة العزلة المفروضة على الجنوب الا فى أضيق الحدود (١) . ومع أن القطن كان يعتبر هو المحصول الأساسى فى المشروع ، فقد كان طوطهيل يرى ضرورة ادخال محاصيل نقدية أخرى مثل نخيل الزيت والبن والجوت . وقد أوصى طوطهيل فى مشروعه بضرورة انشاء عدد من الصناعات التى ترتكز على القطن مثل غزل القطن ونسجه ، خاصة وأن ذلك سوف يكفل توفير الملابس للسكان أنفسهم ، ثم تصريف الباقى لاستيراد ما يحتاج اليه الاقليم ، ومثل صناعة الزيت والصابون . بل انه أوصى بأن ينشأ مصنع لصنع السكر للاستهلاك المحلى وذلك تنفيذا لسياسة الاكتفاء الذاتى ، على أن يقوم الأهالى أيضا بزراعة قصب السكر . ولم يغفل المشروع مسألة توفير الوقود اللازم لادارة هذه المصانع . اذ كان يرى إمكان استخدام الفحم النباتى الذى يمكن إنتاجه بكثرة من الغابات

---

(١) يجد القارىء وصفا مسهبا لخطوات المشروع فى كتاب الدكتور محيى الدين صابر الذى سبقت الاشارة اليه ، صفحات ٣٦٩ الى ٣٨٠ وكذلك فى :
Ferguson, H., The Zande Scheme, Bulletin :
No. 14, Ministry of Agriculture Khartoum, 1954; Reining, op. cit., pp. 83-112.

الكثيفة فى الاقليم ذاته والذى يقوم الاهالى فعلا بصنعه . وكان طوطهيل يرى ضرورة تدريب الأزاندى أنفسهم منذ البداية على العمل فى المصانع وأن تتاح لهم الفرصة تدريجيا للمشاركة فى إدارة المشروع ، كما أنه كان يعطى أهمية كبرى لمسألة تعليم الأزاندى كجزء من المشروع بحيث يتم تعليم ٩٥٪ من مجموع السكان فى بحر ثلاثين سنة ، وهى المدة التى كان يعتبرها فترة أساسية لنجاح المشروع . ولم يكن طوطهيل يتصور أن ينجح المشروع ويستمر فى الوجود بغير مشاركة الأهالى فيه بالفعل وبغير تعليم كل السكان على المستوى الأولى البسيط بحيث يصل العلم إلى الغاية ذاتها فى مبدأ الأمر ، على أن يدخل التعليم الثانوى فيما بعد . وكان ينظر إلى تنفيذ هذه الخطة فى إقليم الزاندى على أنها مشروع تجريبى يمكن تعميمه بعد نجاحه فى بقية الأقاليم فى السودان الجنوبى بل وأيضا فى بعض المناطق الأخرى من افريقيا التى كانت تخضع فى ذلك الحين للحكم البريطانى . وكان طوطهيل يصدر فى وضعه لهذه الخطة عن اعتقاده الخاص بضرورة تنمية المجتمعات المتخلفة فى إطار تحقيق الاكتفاء الذاتى ، بمعنى أن يصحب الزراعة إقامة بعض الصناعات التى يمكن تصدير الفائض منها للحصول على القدر اللازم من المال الذى يكفل لذلك المجتمع المحلى استيراد مايحتاج اليه من السلع الأساسية التى لا يمكن الاستغناء عنها . ولقد وقع الاختيار على إقليم الزاندى بالذات لتنفيذ المشروع لعدة اعتبارات هامة .. فهناك أولا عامل البعد والعزلة الجغرافية مما يتيح الفرصة لتنفيذ مشروع يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى . يضاف إلى ذلك ملاءمة المناخ والتربة فى المنطقة للحصول على محصول وفير من القطن ومن غيره من المحصولات النقدية التى أوصى طوطهيل بزراعتها . ثم هناك أيضا عامل السكان وكبر عددهم نسبيا وتركزهم فى مناطق معينة على عكس الحال فى كثير من مناطق الجنوب . فكثرة عدد السكان وتركزهم يعنيان توفر الأيدى العاملة التى قد يحتاج إليها المشروع . يضاف إلى ذلك كله أن الأزاندى مشهورون بالنشاط وحب العمل كما أنهم يميلون بطبعهم للطاعة وتقبل النظام والأوامر بعكس كثير من القبائل الجنوبية الشديدة الاعتداد بنفسها والتى لا تقبل الأوامر بسهولة وترفض الخضوع حتى للأوربيين(١) .

ومهما يكن من شىء ، فحين بدأت مرحلة التنفيذ انحرف المشروع عن الخطة الاصلية فى أكثر من ناحية وبخاصة بعد أن ابتعد طوطهيل نفسه عن الميدان لمرضه . فقد أغفلت مثلا النواحى الاجتماعية التى كانت الخطة تعتبرها عنصرا أساسيا فى نجاح المشروع كله ، إذ أسقط المشرفون على المشروع من اعتبارهم مسألة تعليم الأزاندى على رغم أن الزيادة الطبيعية فى التعليم كما تقدمه الدولة وتيسره لجميع السكان تغنى عن توجيه أى

(1) Ferguson, op. cit., p. 5.

اهتمام خاص لتعليم الأزاندى كجزء من المشروع . كما أنه لم تبذل أية مجهودات خاصة لتدريب الأيدى العاملة وإتاحة الفرصة للأهالى للمشاركة الفعلية فى إدارة المشروع . وبعد أن كانت الخطة الاصلية توصى بزراعة عدد من المحاصيل النقدية رأى المشرفون على تنفيذ المشروع الاكتفاء بالتركيز على محصول نقدى واحد هو القطن ، وبذلك أغفلت زراعة البن ونخيل الزيت بل وقصب السكر الذى لا يزرع الآن إلا فى عدد من المزارع الكبيرة plantations . كذلك استبدل المشروع القطن الطويل التيلة بالقطن القصير التيلة الذى يعطى محصولا أوفر والذى أوصت به الخطة الأصلية ، كما أغفل مسألة اشتراك الأزاندى أنفسهم فى إدارة المشروع وبذلك انفرد الأوربيون بالاشراف والادارة ورسم السياسة التى كانت تنحصر على اية حال بين مجلس إدارة المشروع وبين السلطات الادارية فى الاقليم . وأخيرا نجد أن المشرفين على المشروع تجاهلوا الاقتراح الهام الذى وضعه طوطهيل بضرورة دفع أسعار مغرية للأهالى فى مقابل القطن الذى يزرعونه وذلك بدلا من النظام القديم الذى كان يقوم على أساس العمل الاجبارى والسخرة . اذ كثيرا ما كان الاهالى يجبرون قسرا على العمل فى الحقول للحصول على كميات أكبر من القطن ، وكان المشروع يحتم على الرجل أن يزرع نصف فدان على الأقل من القطن « كخدمة عامة » وكانت توقع عليه العقوبات إن هو أهمل فى ذلك . وحين تكونت « لجنة مشروعات الاستوائية "Equatoria Projects Board لم تكتف بالاشراف على المشروع وعلى الانتاج بل نزلت إلى ميدان التجارة وأخذت تهتم بتصريف الانتاج . ولكن لم تلبث الناحيتان (الانتاج والتجارة) أن أصبحتا أكثر استقلالا ثم انفصلت الادارتان إحداهما عن الأخرى . وبينما كان مركز قسم التجارة فى جوبا عاصمة المديرية الاستوائية انتقل المركز الرئيسى لقسم الانتاج الى مدينة انزارا Nzara التى تعتبر المركز الصناعى لاقليم الزاندى .

بل إن الامر بلغ ببعض المسئولين عن المشروع من البريطانيين إلى حد التشكك فى قيمة وجدوى الناحية الصناعية للمشروع والتساؤل عما إذا كان من الحكمة الابقاء على خطة التصنيع وانشاء مصنع الغزل والنسج خاصة بعد أن ارتفعت تكاليف وأسعار الآلات بسبب الحرب مع أن المصنع ليستوعب اكثر من أربعمائة عامل . واستند أصحاب هذا الاتجاه أيضا الى أن أسعار القطن الخام كانت فى ارتفاع مطرد بحيث قد يكون من الأجدى والأنفع بيع المحصول كله وتصديره للخارج . وليس من شك فى أن هذه النظرة الضيقة كانت تغفل تماما المعنى الاجتماعى الذى كانت تتضمنه الخطة الأصلية والأهداف الاجتماعية التى كانت ترمى الى تحقيقها بانشاء المصنع وتحويل بعض الأيدى العاملة الى الصناعة بدلا من الاكتفاء بإنتاج المواد الخام وبيعها فى الخارج . وهكذا نجد أنه كان من بين أعضاء «اللجنة»

من كان يغلب النظرة التجارية على الاهداف الاجتماعية للمشروع ولو كان ذلك يعنى الابقاء على الأوضاع القديمة فى الاقليم وبقاء الأزاندى فى نفس الحالة المتأخرة التى يعيشون فيها . وقد أدى ذلك إلى تعارض قوى وانقسام واضح بين « اللجنة » التى كانت تهتم بالمكاسب التجارية وبعض رجال الادارة الذين اعتنقوا المبادىء التى وضعتها الخطة الأصلية والتى كانت تعطى الناحية الاجتماعية ما هى جديرة به من اهتمام واعتبار . وقد أدى ذلك بدوره إلى محاولة « اللجنة » الانفراد بالأمر والابتعاد عن الادارة فى فترة من الفترات إلا فى أضيق الحدود . وزاد ذلك بالتالى من انعزال « اللجنة » ذاتها عن مجريات الأمور فى الاقليم مما زاد بدوره من تشكك الأهالى أنفسهم فى المشروع وسيره .

ولكن مهما يكن من أمر الصعوبات التى قاست فىوجه الخطة الصناعية فقد تم إنشاء معظم المصانع فى انزارا فى نهاية عام ١٩٥٠ فى الأرض التى كانت تغطيها الغابات الكثيفة ، وبدأت مصانع الغزل والنسج واستخراج الزيت وصنع الصابون فى الانتاج فى عام ١٩٥١ وإن لم يفتتح المركز الصناعى رسميا إلا فى مارس ١٩٥٢ . أما مصنع السكر فى يامبيو فقد كان ينتج منذ أواسط عام ١٩٤٧ نوعا من السكر الأحمر غير النقى ، وأخذت إمكانياته تزداد حتى أصبح ينتج حوالى ٦٤٠ طنا فى العام فى سنة ١٩٥٢ . ولكن رغم هذا كله ظلت زراعة القطن وما ترتب على القطن من صناعة الغزل والنسج هى النقطة الرئيسية فى المشروع .

— ٣ —

وليس من شك فى أن اختيار القطن كمحصول نقدى كان مغامرة مأمونة العواقب . فقد رأينا أن القطن كان يزرع منذ بعض الوقت فىالكنغو بنجاح كبير ، بل أنه كان يزرع فى بعض جهات المديرية الاستوائية ذاتها مثل مريدى . وكانت الخطة الأصلية التى وضعها طوطهيل تهدف إلى الوصول فى النهاية إلى زراعة ما يكفى للحصول على عشرة آلاف بالة من القطن سنويا ينتج عنها ١٧٨٥ طن من القماش يباع منه ١٥٠٠ طن خارج المنطقة(١) .

ولقد ذكرنا أن زراعة القطن وما تتطلبه من إشراف متواصل وعمل منتظم لم تكن تتلاءم تماما مع نظام السكنى التقليدى فى بلاد الزاندى ولا مع نظام الزراعة المتنقلة . وانه ترتب على ذلك إقامة مشروع للاسكان يحل محل النظام القديم . ولكن الواقع أن الغرض من مشروع الاسكان لم يكن تسهيل الاشراف الزراعى فحسب ، وإنما كان المشروع يهدف أيضا إلى

---

(1) Ferguson, op. cit., p. 5.

تسهيل أمور الادارة والخدمات التعليمية والصحية . وعلى أى حال فقد ارتبط مشروع الاسكان بمشروع التنمية وتولى الماچور وايلد Major Wylde وهو أحد حكام إقليم الزاندى وكانت له خبرة طويلة بالمنطقة ، وضع خطة الاسكان .

وللأزاندى مع الادارة البريطانية تاريخ طويل وتجارب عديدة فى مسألة الاسكان . إذ يبدو أن الادارة لم تكن دائما تشعر بالارتياح إلى نظام توزع الأزاندى فى الاقليم ، وهو نظام قد يلائم انماط المعيشة التقليدية ولكنه لا يوافق كل الموافقة رغبات الادارة فى الاشراف المستمر على السكان ، ومن هنا قامت عدة محاولات لاعادة إسكان الأزاندى لم تكن كلها تجد هوى عند الناس أو تتفق مع مطالبهم . صحيح انه لم يكن لدى الأزاندى تنظيم محدد دقيق للتوزع السكنى ، إلا أن النمط الذى كان سائدا عندهم فى الأصل كان هو تفضيل الاقامة بجوار النهيرات الكثيرة التى تجرى فى الاقليم ، ولكنهم لم يكونوا مع ذلك يميلون إلى التجمع فى تجمعات سكنية كبيرة متلاصقة ، بل كانت الوحدة السكنية المألوفة لهم هى البيت الذى يضم الرجل وزوجاته وأطفاله وربما بعض الأقارب الذين يعولهم . ولكن مهما يكن من ميل الأزاندى للسكنى والاقامة المنفصلة فقد كان الأبناء حين يستقلون بمساكنهم وبيوتهم بعد الزواج لا يبعدون كثيرا عن مساكن آبائهم حتى يمكن لهم معاونتهم فى الزراعة وفى أعمال البناء ، كما كانت العلاقات تظل قوية متينة بين أعضاء العائلة الواحدة ، ويبدو أثرها وفاعليتها بوجه خاص فى أوقات الشدة والأزمات . كذلك لم يكن هذا الميل إلى الاقامة فى مساكن مستقلة يمنع من أن يقيم الأقارب مساكنهم فى العادة فى نفس المنطقة وإن كانت الغابات تفصلها إحداها عن الأخرى . بيد أن هذا الميل الطبيعى إلى السكنى والاقامة بالقرب من الأقارب لايعنى أن روابط القرابة ، سواء عن طريق الدم أو المصاهرة كانت هى العامل التنظيمى الذى يتوزع الناس على أساسه توزعا إقليميا . فالواقع أن نظام القرابة عند الأزاندى نظام ضعيف ولا يلعب دورا أساسيا فى حياتهم اليومية ، ويكفينا أن نذكر هنا أن الأزاندى ، على عكس معظم القبائل السودانية والافريقية لايكادون يهتمون بمعرفة أشجار نسبهم أوتسلسلهم القرابى ، وإذا استثنينا العشيرة الحاكمة هناك فقلما يستطيع الرجل أن يرد نسبه إلى أبعد من أربعة أجيال . والعشيرة على العموم لا تؤلف وحدة متماسكة فى العمل أو فى مناشط الحياة اليومية وذلك نظرا لتبعثر أفرادها وانتشارهم فى مناطق متفرقة ، ويبدو أنه لم يكن لها أيضا أهمية سياسية تذكر وذلك نظرا لانحصار السلطة السياسية فى أيدى الرؤساء الذين ينتمون إلى طبقة النبلاء أو الأفونجارا avungara . والمهم من هذا كله هو أن الأزاندى لم يكونوا يعرفون — على ما يبدو — نظام القرى بالمعنى المفهوم من الكلمة ، وإنما كانت العلائلات تقيم فى مساكن تفصل بينها الزراعة والغابة

وإن كان الجيران يرتبطون فى العادة بروابط القرابة ، كما أن الرؤساء أو ممثلى السلطان يختارون أماكن إقامتهم بالقرب من أحد النهيرات فيقيمون على ضفتيه بيوتهم وبيوت أقاربهم ومن يلتف بهم من عامة الناس(١) . وترتبط مساكن الأزاندى بعضها ببعض بشبكة من الممرات الضيقة الملتوية . وفى هذه المساكن تنفرد كل امرأة متزوجة بكوخ خاص ، وتتصل الأكواخ كلها إحداهابالأخرى أيضا بممرات وطرق ضيقة ، ثم يحيط بالمسكن كله الأرض الزراعية التى تزرع فيها الذرة وغيرها من الحبوب . وكانت كل المساكن فى المحلة الواحدة ترتبط ببلاط نائب السلطان بنفس الشبكة من الممرات الضيقة الملتوية ، كما أن المحلات ذاتها كانت تتصل بدورها ببلاط السلطان نفسه بطرق أكثر اتساعا(٢) .

وليس من شك فى أن هذا النمط من توزع المساكن وسط الغابة كانت لها نفس الحاجات الاقتصادية للأزاندى . فقد رأيت أن الأزاندى يعتمدون فى حياتهم على الزراعة إلى حد كبير وانهم يمارسون الزراعة المتنقلة التى تستلزم وجود مساحات واسعة من الأرض يزرع الرجل منها قطعة محددة بالذات بينما يترك الباقى لتنمو عليه الأحراج مرة أخرى حتى يسترد قواه وخصوبته التى فقدها أثناء الزراعة . ولم يكن تغيير الأرض الزراعية يستتبع بالضرورة تغيير مكان السكنى والاقامة ، إذ كان يمكن للرجل فى حالة زراعته لقطعة أرض بعيدة عن المسكن أن يبنى كوخا مؤقتا أومسكنا ثانويا يقيم فيه أثناء الموسم الزراعى . وعلى الرغم من انه لم تكن عند الأزاندى قرى بمعنى الكلمة ، فقد كانت المحلة الواحدة التى يرأسها نائب السلطان تؤلف وحدة اجتماعية متمايزة وواضحة بحيث كان أصحاب المساكن يعرفون بعضهم بعضا ، كما أن روابط القرابة كانت تعزز من روابط الجوار وتقويها . هذا بالاضافة إلى أن أفراد المحلة الواحدة كثيرا ماكانوا يرتبطون بروابط اجتماعية أخرى ناشئة إما عن اشتراكهم جميعا فى جمعية سرية واحدة وإما عن وجود روابط أخوة الدم أو التكريس فى مرحلة الشباب معا(٣) .

وقد قامت السلطات المسئولة بنقل الأهالى من مناطق سكناهم الأصلية إلى مناطق جديدة أكثر من مرة قبل تنفيذ مشروع الاسكان المرتبط بمشروع التنمية الاقتصادية الذى نتكلم عنه هنا . فحين اكتشف مرض

(1) Evans Pritchard, E.E., Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande, Orford, 1947, p. 14.

(2) Seligman, c.c. and B.Z., Pagan Tribes of the Milotic Sudan, Routledge, 1932, pp. 498 - 99.

(3) Ibid, pp. 499-500.

النوم فى الاقليم قامت السلطات الصحية والادارية بنقل الأهالى وإسكانهم على طول الطرق حتى يمكن الاشراف عليهم طبيا ، ولابعادهم عن المنـاطق الموبوءة بذباب تسى‌تسى ، وذلك عـلى أسـاس أن الذبابة لا ترحـل إلى ابعد من ٣٠٠ ياردة فى العادة من الغابة الكثيفة التى تنمو بطول النهيرات ، بينما كانت الطرق نظيفة ومأمونة وبعيدة عن المناطق الموبوءة . وقدسبب ذلك الانتقال عنتا شديدا للناس ومتاعب كثيرة نظرا لابتعادهم عن النهيرات وعن الأراضى التى كانوا يعتبرونها أصلح من غيرها للزراعة . وبعد أن خفت وطأة المرض أعيد الأزاندى إلى مناطق السكنى القديمة فى الغابة . ولمـا بدىء فى تنفيذ مشروع التنمية رؤى ضرورة إعادة إسكان الأهالى فى مناطق جديدة حتى يمكن الاشراف على الزراعة بطريقة مجدية فعالة ، وذلك على الرغم من أن الخطة الأصلية كما وضعها طوطهيل لم تقترح إعادة الاسكان .

وتتلخص خطة الاسكان الاصلية فى إقامة « قرى » على شكل حرف H الافرنجى بحيث تشرف كل قرية على ثلاث طرق أو ممرات وتضم خمسين عائلة تغطى كل منها مساحة معينة من الأرض بحيث تطل إحدى واجهاتها على أحد هذه الطرق أو الممرات كما يظهر فى الشكل رقم (١) . وتخضع كل قرية لرئيس أو زعيم أو شيخ يتولى تصريف شئونهـا . وكانت الخطـة ترمى إلى إسكان خمسة آلاف عائلة فى كل سنة ابتداء من موسم الجفاف ١٩٤٥/١٩٤٦ . ولـكن بعض الصـعوبات اعترضت تنفيذ ذلك التنظيم ووجد انه من الأسهل والأبسط والاسرع اقامة خطوط سكنية مستقيمة (جباريا gbar'a) يضـم كل منها أيضا خمسين عائلة ، وأعطيت كل عائلة مساحة من الأرض تتراوح بين عشرين وأربعين فدانا على طول أحد الممرات المستقيمة التى تستخدم للدراجات ، بحيث تسـكن كل خمس وعشرين عائلة على أحد جانبيه كما يظهر فى الشكل رقم (٢) . وعلى ذلك لم يكن لهذه (القرى) أو الخطوط السكنيـة مركز يلتف حوله المجتمع ويعتبر بؤرة للحياة الاجتماعية كلها(١) . وعلى ذلك فمن الصعب أن نقول إن عملية الاسكان ساعدت على قيام حياة اجتماعية متماسكة لم تكن متوفرة من قبل فى التوزيع الاقليمى القديم . بل ربما كان العكس هو الصـحيح لأنه لم يراع فى مشروع الاسكان الجديد الروابط القرابيـة والاجتماعية

---

(١) الواقع أن السكنى الدائمة فى مسكن واحد يتعارض ليس فقط مع متطلبـات الحياة الاقتصادية التى كانت تعتمد على الزراعة المتنقلة بل وأيضا مع بعض أنماط السلوك التى تمليها عليهم أفكارهم وعقـائدهم . فالمعروف عن الازاندى أنهم يهجرون مساكنهم حين تحدث عندهم حالة وفاة حتى يهربوا من الشر الذى نزل بدارهم . وقد حاول رجال الادارة التغلب على هذه المشكلة بعد تنفيذ مشروع الاسكان باقناع الاهالى بالاكتفاء بتغيير المسـكن الى موضع آخر فى نفس البقعة التى يقيمون فيها وليس تغيير البقعة كلها . ولكن المشكلة العويصة هى فى حالة موت رئيس العائلة الذى يرتبط باسمه وشخصيته رقعة الأرض كلها ، سواء المخصصة للسكنى أو للزراعة والتى يتعين لذلك هجرتها تماما .

شكل ١

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤

١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢

٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠

الأجزاء المظللة تمثل الطرق

شكل ٢

٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
٥٠	٤٩	٤٨	٤٧	٤٦	٤٥	٤٤	٤٣	٤٢	٤١	٤٠	٣٩	٣٨	٣٧	٣٦	٣٥	٣٤	٣٣	٣٢	٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦

التى كانت تقوم بين عائلات المحلة الواحدة فى التنظيم القديم(١) . والواقع أن مشروع الاسكان لم يؤدى إلى ظهور تجمعات كبيرة فيما عدا تجمع السكان فى مدينة انزارا نفسها حيث يعيش عدد كبير من العمال أنصاف المهرة ومن الموظفين الكتابيين ، بينما يعيش معظم العمال الغير المهرة خارج المدينة ذاتها على مساحات من الأرض يتألف كل منها من أربعة أفدنة . وهكذا نجد أن مشروع الاسكان لم يؤد إلى ظهور مجتمعات محلية لها سمات وخصائص وكيان المجتمع المتمايز ، بل إنه قضى فى الحقيقة على العلاقات الاجتماعية القديمة التى كانت تقوم بين مختلف المحلات والمساكن . إذ على الرغم من انفصال هذه المحلات إحداها عن الأخرى بالغابات فقد كان هنـاك نظام اجتماعى يربط بين سكانها . والخطأ الأسـاسى الذى وقع فيـه مشروع الاسكان هو أنه لم ينتبـه إلى العـلاقات الخفيـة التى تختفى وراء ميل الأزاندى الظاهرى للمعيشة منفردين والتى تقوم فعـلا بين هـذه الزمر الصغيرة المنفردة . فلما تمت عملية التوطين وجدت تلك الزمر نفسها وقد تقطعت بها الأسباب عن غيرها بين الزمر التى ترتبط بهـا بروابط القرابة أو بغيرها من الروابط الاجتماعية . ومن هنا كان الشعور السائد بالحنين إلى طريقة السكنى القديمة التقليدية التى كانت تتيح لهم فرصة الانتقال من مكان لآخر وتغيير مكان إقامتهم ، وهو الأمر الذى لم يعودوا يقدرون عليه بعد أن أعطى كل منهم قطعة أرض معينة يقيم فيهـا إقامة دائمة . صحيح أن الرجل عند الأزاندى يستطيع من الناحية النظرية البحث أن يغير محل إقامته ويذهب إلى حيث تناديه روابطه القرابية والاجتماعية ، ولكن المسألة ليست على مثل هذه السهولة والبساطة من الناحية العملية ، إذ يشترط لتغيير الاقامة الحصول على موافقة رئيس الخط السكنى الذى ينتمى الرجل إليه علاوة على موافقة رئيس الخط السـكنى الجديد . وليس هناك من الرؤساء من يود أن يفقد بعض (رعاياه) وأتباعه للخطوط الأخرى . هذا بالاضافة إلى مشكلة العثور على قطعة خالية من الأرض فى المكان المرغوب الانتقال اليه .

---

(1) Reining, op. cit., pp. 66-8.

(١) يلاحظ محيى الدين صابر ان « هذا التخطيط قام على أساس مسح هندسى ، بحيث كان العامل الذى يتحكم فيه هو المساحة وحدها ، فتقـاس المسافات قياسا منتظما على أساس الوحدات المتفق عليها ، ثم تجرى عملية الاسكان . وقد ادى هذا من الناحيـة الزراعية الى مشاكل عملية واضحة ، اهمها أن هذه الأراضى الواسـعة التى جـرى عليهـا التوطين لا تتشابه فى خصوبتها ، ولا فى طبيعتها . وقد كان من الطبيعى بعد ذلك أن تقع بعض الخطوط فى مواقع ممتازة ، على شواطىء الانهار أو فى أراضى خصبة ، وبعضها على أراضى صخرية .... وهكذا . ولهذا كله آثار بعيدة » (أنظر : محيى الدين صابر : المرجع المذكور صفحة ٣٧٢) . كذلك يذكر لنا أنه على الرغم من أن المشروع كان يستهدف ادخال الخدمات العامة مثل التعليم والصحة فلم يتحقق شىء من ذلك فى هذه الخطوط السكنية . (نفس المرجع والصفحة) .

والذى يدعو إلى الغرابة والدهشة حقا هو انه على الرغم من أن مشروع الاسكان كان يعتبر فى الأصل جزءا متمما لمشروع التنمية الاقتصادية على اعتبار انه سوف يتيح الفرصة للاشراف على زراعة القطن وأن خمس العائلات فقط هم الذين سوف يشتركون فى مشروع زراعة القطن ، فلم تلبث خطة الاسكان أن اتسعت بحيث شملت السكان جميعا . وفى عام ١٩٥٠ كان قد تم بالفعل نقل وتوطين ما يزيد على خمسين ألف عائلة تؤلف غالبية السكان . صحيح أن نظرة المشرفين على عملية الاسكان تغيرت بسبب ارتفاع أسعار القطن فى السوق العالمية فأصبحوا بالتالى يعملون على توسيع رقعة الأرض المزروعة بالقطن أكثر مما كانت الخطة الأصلية تهدف إليه ، ولكن عددا كبيرا من العائلات لم يشترك فى هذه الزراعة وبذلك ظلت بغير محصول نقدى مما زاد من السخط وعدم الرضى عن مشروع التنمية . والأكثر من ذلك أن الزراعات ذاتها باتت أكثر تعرضا للخطر فى نظام الخطوط الجديدة عنها فى النظام القديم ، إذ أصبحت معرضة لهجوم الخنازير البرية والقردة التى تلحق خسائر فادحة بالمحصولات ، وذلك لعدم وجود حراسة كافية للزراعة بعد أن أصبح كل بيت ينفرد بأرض معينة . ففى النظام القديم حين كان الناس يسكنون على الطرق كانوا يزرعون فى المناطق التى يعرفون أن تلك الحيوانات لا ترتادها ، كما كانوا يشتركون أحيانا فى زراعة مساحة واحدة من الأرض وينظمون حراستها فيما بينهم ، الأمر الذى أصبح متعذرا بعد تنفيذ مشروع الاسكان

وعلى أى حال ، ففى نوفمبر ١٩٥٩ تقدم مفتش المركز الشمالى من إقليم الزاندى بمذكرة شاملة يوصى فيها بإعادة إسكان الأزاندى فى قرى بدلا من الخطوط . وقد بنى توصيته على عدم رضا الأهالى عن نظام السكن الحالى وصعوبة تقديم أية خدمات حكومية فعالة لهم نظرا للصعوبات التى يلاقيها الموظفون فى الوصول إليهم . والواقع أن البحث كان يدور منذ بعض الوقت فى وزارة الزراعة لرسم السياسة التى يجب اتباعها فى المديرية الاستوائية ، ثم كلف مدير المديرية بتكوين لجان محلية لاختيار موقعين فى منطقة مشروع الزاندى لانشاء قريتين زراعيتين نموذجيتين . ولكن هذا حديث آخر(١) .

---

(١) « مذكرة عن عمل تجارب لاعادة تسكين قبيلة الزاندى فى قرى نموذجية تمشيا مع قرار مجلس الوزراء نمرة ٤٣ رقم ٢٠ ديسمبر ٥٩ وتصحيحا لاخطاء سكنهم الحالى » (بالآلة الناسخة) .

— ٤ —

وأيا ما تكون الصعوبات التى يلاقيها مشروع الاسكان والمشكلات التى ترتبت عليه ، فالشيء الذى لاشك فيه هو أن مشروع الزاندى فى عمومه أحدث تغيرات جوهرية فى كثير من نواحى الحياة الاجتماعية وفى نسق القيم التقليدى ، وبدل الشيء الكثير من نظرة الناس واتجاهاتهم ومواقفهم من الحياة ، بالاضافة إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية التى لم يكن لها وجود من قبل . ولعل العامل المباشرالذى أدى الى معظم هذهالتغيرات هو ازدياد النقود نسبيا فى المجتمع نتيجة لاقبال البعض على زراعة القطن وبيعه للمشروع ، واتجاه البعض إلى العمل بالأجر فى المصانع . ومن هذه الناحية يمكن لنا أن نتخذ مجتمع الزاندى كمثال صادق للمجتمعات الافريقية التى تمرالآن — نتيجة لتنفيذ بعضمشروعات التنميةالاقتصادية فيها — بمرحلة انتقال من الاقتصاد الذى يعتمد على توفير القوت فحسب إلى الاقتصاد الحديث الذى يرتكز على فكرة التعامل بالنقد ، ولكن دون أن يصل الأمر به إلى زوال النمط التقليدى واختفائه تماما ، إذ لا يزال نوعا الاقتصاد (التقليدى والحديث) يعيشان جنبا إلى جنب ويكملان أحدهما الآخر . فظهور التعامل بالنقد وفكرة العمل نظير أجر نقدى لم تهدم تماما الأنماط القديمة ولم تصرف الناس كلية عن إنتاج القوت وعن الاهتمام بالمحصولات المعاشية . صحيح أن مقدار النقود المتداولة بين الأزاندى لا يزال قليلا نسبيا حتى بالمقارنة بالأوضاع القائمة فى بعض أنحاء إفريقيا الأخرى ، ولكن ليس من شك فى أنه لو استمر الاتجاه الحالى إلى النقود وزادت مقاديرها فى أيدى الناس ، فسوف يكون لذلك آثاره القوية الواضحة فى البناء الاجتماعىنفسه . وترجع قلة النقود الى نفسالسياسة المتعمدة التى انتهجها المشرفونالبريطانيون على المشروع والتى كانتترمى الى عدم تعويض المزارعين عن قطنهم بسخاء لكيلا تكثر الأموال فى أيديهم وتفسد عليهم حياتهم . والأزاندى على أية حال ينظرون إلى زراعة القطن والى العمل فى المصانع على أنهما وسيلة تكفل لهم الحصول على المالاللازم لسد حاجاتهم من السلع المستوردة التى لايستطيعون إنتاجها ، وكذلكلدفع الضرائب ونفقات الزواج وما إلى ذلك . فالزراعة التى تستهدف توفير القوت لا تزال تلعب الدور الأساسى فى حياتهم الاقتصادية ، كما أن الفلاح لا يزال ينتج كل ما يحتاج إليه فى معاشه ولا يكاد يحتاج لشراء أى شيء من صنوف الطعام فيما عدا الملح . ومع ذلك فلا يمكن الزعم بأن الأزاندى يحصلون على كل ما يحتاجون إليه من مال من القطن ومن العمل فى المشروع الصناعى وحدهما . فلقد رأينا أن حوالى خمس السكان فقط هم الذين يشملهم مشروع زراعة القطن . ولقد كان الأزاندىدائما ، حتى قبل المشروع،

يحصلون على كل حاجتهم من المال من بيع بعض منتجاتهم الزراعية وكذلك بعض غلات الغابة . ويظهر ذلك بوضوح فى المساكن القريبة من المدن والقرى ، ولا يزال ذلك يؤلف الجزء الأكبر من الدخل فى تلك المساكن بعكس الحال فى الجهات البعيدة عن المدن حيث يعتبر بيع القطن عاملا رئيسيا فى الدخل .

وإذا كان المال ييسر للأهالى الحصول على السلع المصنوعة المستوردة فذلك لايعنى على الاطلاق أنهم ينفقون كل أموالهم فى ذلك . بل الواقع أنه مع دخول النقد الى المجتمع ارتفع تقدير الناس له وفهمهم لأهمية المال . فللنقود قيمة اجتماعية عالية بالاضافة إلى قيمتها الاقتصادية . وتتمثل هذه القيمة الاجتماعية فى عدم الميل إلى إنفاق المال إلا فى الأشياء والسلع التى قد ترفع من قدر الناس فى المجتمع . فهم لا ينفقونه مثلا فى شراء الطعام بل انهم على العكس من ذلك يعتبرون بيع الطعام وسيلة للحصول على مزيد من المال ، ولكنهم ينفقونه عن طيب خاطر فى شراء الحراب التى تعتبر من اهم وأثمن ما يمكن للرجل أن يقتنيه . أضف إلى ذلك أنهم أصبحوا ينظرون إلى المال على أنه أفضل وسيلة تمكن لهم التعبير عن قوة روابطهم الاجتماعية بغيرهم . فقد أصبحت النقود وسيلة للتهادى فى المناسبات التى كانوا يتهادون فيها فى الماضى بالمحصولات أو الجعة مثل حالات الزواج ، وهكذا أصبح المال عاملا من عوامل تقوية الروابط الاجتماعية بالاضافة إلى كونه وسيلة للتعبير عن هذه الروابط .

ولسنا نقصد من هذا كله أن الأزاندى أصبحوا ينظرون إلى المال وإلى العمل بالأجر على العموم نفس النظرة التى نجدها فى المجتمع الصناعى المتطور . فالواقع انهم لم يصلوا بعد إلى تقدير المال والعمل فى حد ذاتهما وبغض النظر عما يمكن لهما أن يوفراه لهم فى حياتهم اليومية . بل لا تزال فكرة العمل من أجل المال مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى حاجة الناس الفعلية إلى المال . ومن هنا كنا نجد الأزاندى يعملون فى المصانع حين يحتاجون إلى النقود وينقطعون عنه فى بعض الأحيان الى أن تنفذ النقود من أيدهم . وهذا نفسه يفسر لنا الى حد كبير تغيب العمال عن العمل بشكل واضح كثيرا ما يؤثر فى الانتاج ، مما دفع إدارة المشروع فى محاولتها معالجة الموقف إلى ان تعطى منحة تشجيعية لكل عامل يواظب على العمل لمدة عشرين يوما فى الشهر بغير انقطاع . وربما كان السبب فى تغيب العمال عن المصانع هو قلة الأجور ذاتها وعدم كفايتها لمقابلة حاجات الناس الضرورية ، مما يدفع العمال احيانا إلى الذهاب إلى الغابة للبحث عن درنات البافرا (الكساڤا) التى يصنعون منها خبزهم ، أو للبحث عن الصيد ، ثم يعودون إلى العمل بعد أن يحصلوا على بغيتهم(١) .

---

(١) محيى الدين صابر : نفس المرجع ، صفحة ٣٩٣ . انظر أيضا :
Reining, op. cit., pp. 62-3 :

— ٥ —

ولقد تعدى أثر المشروع مجال الحياةالاقتصادية فأحدثبعض التغيرات الهامة ذات الدلالة فى عدد من النظم الاجتماعية الأخرى وبخاصة النظام السياسى ونظام القرابة . وتظهر التغيرات التى طرأت على النظام السياسى فى إضعاف المركز التقليدى الذى كان الرؤساء والسلاطين يحتلونه ، وفى تغير علاقة الناس بهم واختلاف نظرتهم إليهم وفى سلبهم كثيرا من مسئوليات الوظيفة السياسية التى كانوا يضطلعون بها .

والمعروف أن الأزاندى كانوا ينقسمون فى الماضى إلى عدد من الأقسام السياسية المستقلة التى كانت تتفاوت فى الحجم وفى الأهمية تفاوتا كبيرا . وينتمى كل رؤساء أو سلاطين هذه الاقسام الى طبقة الأفونجارا avungara التى تتميز عن بقية أفراد المجتمع ، وتحتل مركزا خاصا بها ، ولكن على الرغم من ذلك كانت الأقسام السياسية تتنافس فيما بينها وتتصارع بل وكثيرا ما كانت الحروب تنشب بينها . وقد بلغ من قوة السلاطين وسيطرتهم على مختلف نواحى الحياة أن مناطق الاقليم المختلفة كانت تسمى بأسماء سلاطينها الحاكمين ، ولذا كانت أسماء هذه المناطق تتغير دائما بتغير حكامها ، ولا تزال بعض بقايا هذا النظام قائمة حتى الآن . فلقد كان السلاطين يجمعون فى أيديهم كل السلطة السياسية ويشرفون على أمور الحرب بالاضافة إلى ممارسة بعض أوجه النشاط الاقتصادى والتجارى مما كان يتيح لهم الفرصة لجمع ثروات طائلة ، وذلك علاوة على كميات الطعام والشراب الهائلة التى كان يقدمها لهم أتباعهم فى شكل هدايا . ولكن من الانصاف أن نذكر أن السلاطين كانوا يقدمون بدورهم معظم هذا الطعام والشراب (لرعاياهم) وبخاصة فى المناسبات ، مما كان يزيد من مكانتهم وأقدارهم فى نظر الناس . ومن هنا كان بلاط السلطان — الذى كان يقوم فى العادة بالقرب من أحد النهيرات — مركزا للنشاط الاجتماعى والسياسى والقانونى والحربى بل والتجارى فى المنطقة . كما كانت مساكن أقارب السلاطين وأتباعهم تمتد على ضفتى تلك النهيرات . ومع أن علاقة السلاطين ونوابهم بالأتباع كانت علاقة حماية وسلطة من ناحية وتبعية وخضوع من الناحية الأخرى ، إلا أنها لم تكن علاقة ثابتة دائمة أو إجبارية ، فقد كان فى استطاعة التابع أن ينقل ولاءه من سلطان لسلطان حسبما يتراءى له . ولم يكن السلاطين بطبيعة الحال يرفضون انضمام أتباع جدد إليهم ، بل الواقع انهم كانوا يتنافسون على ذلك لما فيه من زيادة فى نفوذهم وقوتهم ، ونظرا لما كان بين المناطق المختلفة من صراع وعداء .

والواقع أن مركز السلاطين ونوابهم بدأ يتأثر ويضعف منذ خضع الاقليم للادارة البريطانية اى قبل تنفيذ مشروع التنمية بوقت طويل . فقد دأب حكام الاقليم من البريطانيين على العمل على الحد من سلطة السلاطين والرؤساء الوطنيين وعلى إضعاف شوكتهم وإخضاعهم لسلطة الادارة وإظهارهم أمام أتباعهم وحلفائهم بمظهر الضعف والعجز ، على الرغم من أنهم كانوا يلجأون إليهم حين يستعصى عليهم فهم بعض المشكلات ، كما أنهم كانوا يدركون تماما صعوبة تصريف الأمور فى بعض الأحيان بدون عون هؤلاء الرؤساء وإرشادهم . وكان الحكام البريطانيون مهتمين بمراقبة ومراجعة كل تصرفات السلاطين وبخاصة أحكامهم فى القضايا التى كانت تعرض عليهم مما أدى إلى استهانة الناس بهم وبالأحكام التى كانوا يصدرونها وتفضيلهم عرض مشكلاتهم ومنازعاتهم على رجال الادارة . ولكن رغم هذا الاتجاه اضطرت السلطات الادارية إلى الاستعانة بالسلاطين والرؤساء فى تنفيذ مشروع الاسكان الذى تم فى عام ١٩٢٢ بقصد تسهيل الاشراف الصحى على الأهالى ، وذلك حين طالبت السلطات الطبية ذاتها بضرورة إشراك السلاطين فى عمليات المقاومة واضطلاعهم بأعمال تطهير أماكن الشرب وتشييد الطرق وصيانتها فى مناطقهم ، وهددت بأنها سوف تسحب كل موظفيها الصحيين إن لم تستجب الادارة لذلك وتمنح هؤلاء السلاطين والرؤساء الوطنيين مزيدا من السلطة والاعتبار . والواقع أن الادارة البريطانية كانت تنظر دائما إلى السلاطين بعين الخشية وكانت ترتاب فى أنه لو أعادت لهم سلطاتهم القديمة فقد يحاولون تنظيم حركة المقاومة واثارة الاضطرابات أمامهم (١) . وعلى أى حال ، فان رغم استعانة الادارة بهم فى كثير من الأمور فانهم لم يستعيدوا مركزهم ومكانتهم القديمين ، بل كثيرا ما كانوا يتعرضون لنقمة الناس باعتبارهم المنفذين لسياسة الادارة الأوربية ، على ما يظهر بشكل واضح فى حالة مشروع الاسكان المصاحب لمشروع التنمية الاقتصادية .

وليس من شك فى أن طبيعة الظروف وحكم الأوضاع ذاتها هى التى جعلت الرؤساء والسلاطين الوطنيين يقومون بتنفيذ أسوأ جوانب المشروع ويتحملون بذلك سخط الناس ونقمتهم . فهم الذين قاموا بمهمة اقناع الناس بضرورة الانتقال الى أماكن التوطين الجديدة بل واجبارهم على ذلك حين كان الأمر يحتاج الى الاجبار وبذلك كانوا يعتبرون فى نظر الناس مسئولين بصورة مباشرة عما أصابهم من عنت ومتاعب . وكان مشروع الاسكان والخطة الزراعية ينصان على ضرورة قيام كل مسكن بزراعة مساحة معينة من القطن وإلا تعرض رئيس العائلة للعقاب ، كما أن إهمال الزراعة ذاتها كان يؤدى أيضا إلى توقيع العقوبة التى كانت تتخذ شكل تسخير المزارع المهمل للعمل بغير أجر فى أحد المشروعات العامة أو فى تمهيد

---

(1) Reining, op. cit., pp. 13-14.

الطرق بغير اجر . ولم تكن « لجنة مشاريع الاستوائية » التى تشرف على المشروع تتمتع بأية سلطات تبيح لها معاقبة الذين يهملون تنفيذ التعليمات الخاصة بزراعة القطن ، ولذا كانت تحول أسماء هؤلاء الأشخاص إلى السلطات الادارية التى كانت تحولها بدورها الى الرؤساء الوطنيين الذين كانوا يتولون التحقيق والمحاكمة وتوقيع العقوبة . ولم تكن ثمة حاجة فى السنوات الأولى لمثل هذه الاجراءات ، فقد كان الأزاندى متحمسين إلى حد كبير لانتاج القطن وكانوا يحصلون فعلا على محصول طيب ، ولكن لما بدأ الناس يشعرون بأن القطن عبء عليهم خاصة وأن ما يحصلون عليه من مال نظير بيعه « للجنة » مبلغ ضئيل لا يقاس بما يتحملونه من متاعب فأخذوا يهملون فى الزراعة مما أدى إلى تدهور المحصول ، ارتفعت حالات توقيع العقوبة بالضرورة على الأفراد . والواقع أن الرؤساء كثيرا ما كانوا يوقعون عقوبة الضرب المبرح والجلد على الأشخاص المخالفين علاوة على تسخيرهم فى العمل ، بل إنهم كثيرا ما كانوا يسيئون استعمال السلطة الجديدة الممنوحة لهم ويستغلونها لما فيه صالحهم الخاص ، فكانوا يكتفون بتفريم هؤلاء المخالفين مبالغ ضئيلة من المال قد لا تتعدى خمسة عشر قرشا يأخذونها لانفسهم . ويذكر لنا راينج Reining أن معظم الزراع كانوا يذكرون له انهم كانوا يزرعون القطن ليتجنبوا الجلد ويتحاشوا أعمال السخرة سواء فى المشروعات العامة او فى بيت الرئيس نفسه (١) . بل الأكثر من ذلك أن بعض الموظفين من البريطانيين فى انزارا نفسها كانوا يرسلون المهملين والمخالفين من السعاة والفراشين للرؤساء الوطنيين لجلدهم على الأخطاء التى يرتكبونها (٢) . وقد أدى ذلك الوضع إلى زيادة السخط على الرؤساء لتنفيذ هذه السياسة التى كان يختفى البريطانيون وراءها . وإزاء ازدياد السخط اضطرت الجهات الادارية إلى أن تخطر « اللجنة » فى عام ١٩٤٨ أنها لن تجيز بعد ذلك توقيع العقوبة على من يرفضون اتباع التعليمات الخاصة بزراعة القطن ، وإن كان ذلك لم يمنع الرؤساء مع ذلك من التعنت فى معاملة الناس وتسخيرهم للعمل فى مساكنهم أو فرض الغرامات عليهم على ما رأينا .

ومع ذلك فقد قاسى السلاطين والرؤساء انفسهم الشىء الكثير من المشروع وبخاصة من نظام الاسكان الذى لا يكاد بعضهم يرى له فائدة من وجهة نظرهم سوى أنه سهل لهم أمر معرفة أين يوجد أتباعهم بالضبط . فلقد تسبب المشروع فى خلق كثير من المتاعب التى لم تكن موجودة من قبل والتى تتمثل بوجه خاص فى كثرة ما يعرض على هؤلاء الرؤساء من حالات النزاع التى يتعين البت فيها ، والتى كثيرا ما تنتهى بأن يرفض المتنازعون

---

(1) Ibid, p. 21.
(2) Ibid, p. 18.

قبول الأحكام التي يصدرها هؤلاء الرؤساء مما يسبب لهم كثيرا من المهانة . ولم يكن يعرض على الرؤساء والسلاطين فى الماضى الا الحالات التى يستعصى على الناس حلها فيما بينهم . فحين كان الاخوة والأقارب يعيشون فى محلة واحدة أو محلات متقاربة كانوا يتدخلون ويتعاونون معا فى حل مشكلاتهم ، أما الآن بعد أن تفرق الناس بحسب نظام الاسكان الحالى فليس أمامهم سوى الالتجاء للرؤساء حين تثور بينهم الخلافات . يضاف إلى ذلك أن النظام الجديد حرمهم من ميزة من أهم الميزات التى كانوا ينعمون بها ، وهى تسخير اتباعهم لأداء أعمالهم حسب الالتزامات القديمة التى كانت تلزم كل شخص بأن يشتغل عشرة أيام بغير أجر فى السنة للسلطان . كما أنهم حرموا من الهدايا الكثيرة التى كانت تقدم إليهم ، وذلك بعد أن أصبحت كل عائلة تنفرد بأرض زراعية معينة ويطلب منها أن تنتج مقدارا معينا من القطن مما يستنزف كل وقتها بحيث لم تعد قادرة على تخصيص وقت معلوم للعمل الرئيسى . ولقد أصبح الرؤساء الوطنيون يلاقون كثيرا من التمرد والمقاومة من المتعلمين والعمال . والواقع أن الاضطرابات الشديدة التى وقعت فى إقليم الزاندى فى عام ١٩٥٥ ، كان من بين أسبابها والدوافع عليها الحقدالذى كان يشعر به الأهالى ــ أو بعضهم ــ ضد رؤساء و (سلاطينهم) ، نتيجة لازدياد تدهور العلاقات بينهم نظرا لارتباط الرؤساء ارتباطا قويا بالادارة الأوربية واعتبار أنفسهم جزءا من هذه الادارة وامتدادا لها ، بعد أن كانوا حماة لأتباعهم يدافعون عنهم ويقفون إلى جانبهم ضد أى تدخل من الخارج ، وكذلك نتيجة لازدياد استقلال الأفراد بفضل التعليم ، مهما كان بسيطا ، والعمل بالأجر .

— ٦ —

كذلك حدثت تغيرات مماثلة فى التنظيم العائلى التقليدى وبخاصة فى مركز رئيس العائلة وأنماط السلوك التى تنظم علاقته ببقية افراد عائلته ومدى استقلالهم عنه أو اعتمادهم عليه . ولقد ذكرنا أن المسكن الذى يتألف من الرجل وزوجاته وأطفاله ، وأحيانا بعض الأقارب الذين يعولهم ، هو أكبر وحدة اجتماعية واقتصادية تقوم على أساس القرابة عند الأزاندى . فحين يتزوج الرجل فإنه يكون لنفسه مسكنا خاصا يستقل به عن مسكن أهله ، وفيه تنفرد كل زوجة بكوخ خاص بها وكذلك بمخزن خاص لغلالها ، بينما يتنقل الرجل بين أكواخ زوجاته ويأكل من الطعام الذى تعده كل منهن بدورها . فإذا كان للرجل بيت مستقل فإنه يعتبر فى العادة بيت الضيافة ، كما أن الرجل قد يحتفظ بمخزن خاص للمناسبات . والواقع انه لم تطرأ أية تغيرات أساسية على هذا التنظيم الظاهرى للمسكن التقليدى بعد تنفيذ مشروع التنمية والاسكان ، وكل ما حدث هو بعض التعديلات الطفيفة فى

الخطوط العريضة فقط . ومع ذلك فقد حدثت تغيرات جوهرية فى معنى ودلالة العلاقات والروابط العائلية ، وبخاصة فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية التى يتمتع بها رئيس العائلة الذى تدور حوله كل الحياة فى المسكن ويرتبط البيت باسمه وشخصيته ، لدرجة أنه حين يموت فإن المسكن يهجر كلية ويتوزع أفراد العائلة بين الأهل والأقرباء ، بينما تؤدى موت المرأة إلى ترك كوخها ومخزنها وكذلك زراعتها الخاصة فحسب ، مع استمرار المعيشة والحياة فى بقية أجزاء المسكن .

وليس من شك فى أن رئيس العائلة لا يزال يتمتع بقدر كبير من الاحترام والهيبة القديمين ، مع أن مركزه وإشرافه على أفراد العائلة ومسئوليته القديمة نحوهم أصابها كلها شيء من الضعف والوهن ، نتيجة لازدياد شعور الشبان بالقدرة على الاستقلال الاقتصادى بعد تنفيذ مشروعات التنمية وما أدت اليه من ازدياد الفرص للعمل بأجر فى المصانع ، وبالتالى ازدياد النقد فى أيديهم . ويبدو ذلك الشعور بالاستقلال الاقتصادى ، وبالتالى نمو الشخصية الفردية ، فى ازدياد الميل إلى الزواج المبكر لاقامة مسكن مستقل بمجرد أن تسنح الفرصة للأبناء للانخراط فى عمل من الأعمال يمكنهم من دفع الضرائب التى تفرض على رؤساء العائلات ، وهى على أية حال ضرائب قليلة لا تزيد فى العام على خمسين أو ستين قرشا ، ويمكن الحصول عليها بسهولة من بيع القطن أو العمل فى المشروع . وقد زاد من هذا الميل الاتجاه الذى ساد لدى رجال الادارة إلى تشجيع الشبان ، حتى قبل الزواج ، على أن يأخذوا مساحات خاصة من الأرض ليزرعوا فيها القطن . ومن هنا كنا نجد الشبان حتى قبل سن العشرين يميلون ميلا واضحا إلى كسب المال والاستقلال فى المسكن عن آبائهم ، وبالتالى الاستقلال الاجتماعى عن عائلاتهم الأصلية . صحيح أن الأب لا يزال يساعد ابنه فى نفقات وتكاليف الزواج ، إلا أن ذلك لم يعد مسألة ضرورية كما كان الحال من قبل ، كما أن الأب لم يعد هو العامل المتحكم فى دفع مهر العروس وذلك بعد أن حلت النقود محل الحراب التى كانت تدفع كمهر فى الماضى . فالحصول على الحراب التى كان يدفع منها المهر لم يكن دائما بالأمر السهل ، وكان الرجل يتخذ من ذلك سلاحا ووسيلة لاخضاع ابنه لرغباته وسلطته ، فلما سقطت الحراب عن أن تكون هى وسيلة التعامل ووسيلة دفع المهر ولما توفر المال وحل محل الحراب فى ذلك ، أمكن للابن أن يخرج على سلطة الأب حين يريد ، وتغيرت بالتالى المعايير القديمة لدرجة أن الشبان كثيرا ما يتغاضون تماما عن الأب إن وجدوا منه معارضة فى زواجهم .

كذلك ترتب على ازدياد الفرص للعمل والاستقلال بقطعة أرض زراعية لزراعة المحصول النقدى ثم الاستقلال بمسكن خاص ازدياد قدرة الناس على التحرك واتساع نطاق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وليس بين الجماعات القرابية فحسب ، وبالتالى تناقص وانكماش الروابط القرابية

والعلاقات التى كانت ترتكز فى المحل الأول على القرابة ، والتى كان لها فى الماضى أهمية قصوى ، حيث لن يكن من الميسور فى معظم الأحوال للفرد أن يعمل خارج حدود البيت الكبير ومع غير أهله . وكانت النتيجة من كل ذلك أن أصبح من الميسور أن تتفرق العائلات وتتوزع وتتباعد أكثر مما كان يحدث فى الماضى سواء من حيث المكان أو من حيث قوة العلاقات والالتزامات الاجتماعية . وساعد على ذلك نفس نظام الاسكان الحالى فى الخطوط السكنية الذى يقوم على تفريق الأقارب فى مساكن منفصلة بشكل تعسفى وعلى غير أساس اجتماعى منطقى وبكثير من الجمود الذى يجعل من الصعب إعادة تكوين الجماعات القديمة الأصلية أو تكوين جماعات أخرى أكبر من البيت والعائلة .

ولسنا نقصد من هذا كله أن رئيس العائلة لم تعد له أية سلطة على الاطلاق ، إذ لا يزال فى الواقع يقوم بالدور الأول فى كل العلاقات التى تتصل بالعائلات الأخرى والمشكلات التى قد تثور بين أى فرد من عائلته هو والعائلات الغريبة . وكل ما يمكن أن يقال هنا هو أنه أصبح الآن من السهل — على الأقل بالنسبة لما كان يحدث فى الماضى — أن ينفصل الفرد عن أهله ويستقل بحياته ويدخل فى علاقات اجتماعية واسعة فى سن أكثر تبكيرا . فالواقع أن الأزاندى لا يزالون يحتفظون بكثير من القيم القرابية والاجتماعية القديمة ولكن ظهرت إلى جانبها قيم أخرى جديدة تتصارع معها وتناقضها فى كثير من الأحيان مما أدى إلى وجود أنماط سلوكية مختلفة تعيش إحداها بجانب الأخرى ، وهو وضع نجده فى كل المجتمعات النامية التى تمر بمرحلة انتقال وتغير اجتماعى وثقافى واقتصادى بدأت فيها القيم والأنماط القديمة فى الاختفاء ، دون أن تختفى تماما ، بينما أخذت قيم وأنماط ونظم أخرى جديدة فى الظهور ، دون أن تسيطر تماما على حياة الفرد والمجتمع .

* * *

ولقد كان هدفنا من الدراسة السابقة أن نقدم مثالا لأحد أنواع مشروعات التنمية الاقتصادية فى إفريقيا والتى يمكن تنفيذها فى كثير من جهات القارة ، ونوع الصعوبات التى تعترض هذه المشروعات ، والمشكلات الاجتماعية التى قد تنجم عنها . فلقد نفذ فى إفريقيا عدد كبير من مشروعات التنمية حتى الآن ، علاوة على المشروعات التى لا تزال تحت الدراسة ، وذلك نتيجة للاهتمام البالغ الذى توجهه الآن لمسألة التنمية بالذات الحكومات الوطنية فى الدول الحديثة الاستقلال على الخصوص ، وكذلك المنظمات الدولية بل وأيضا بعض الدول الأجنبية عن القارة والتى تريد لسبب أو لآخر أن تسهم فى عملية التنمية ، كما هو شأن بعض الدول الغربية التى ترى

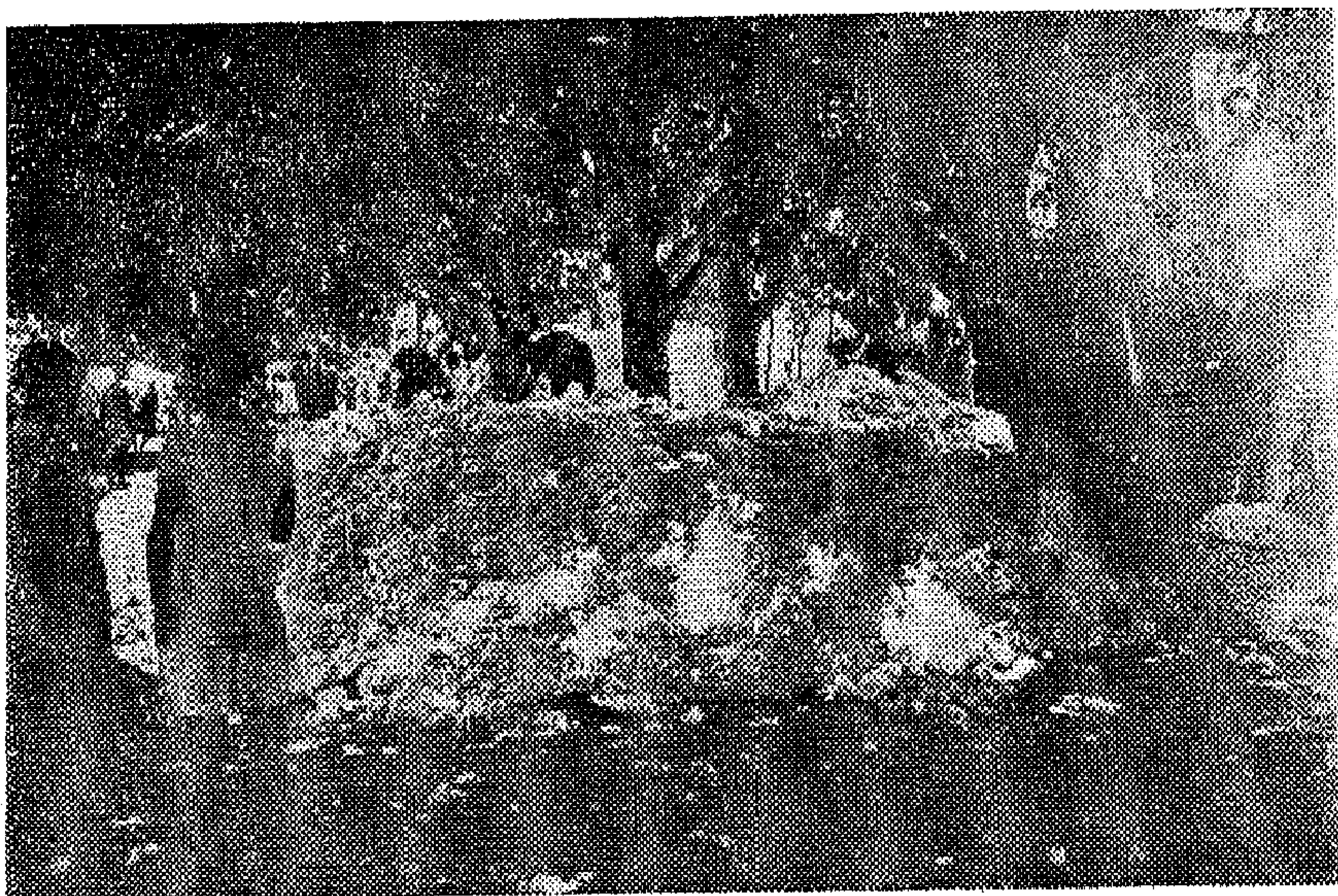
فى الاسهام فى هذه المشروعات ومد دول إفريقيا بما تحتاج إليه من المعونة الفنية خير ضمان لابعاد شبح الشيوعية عنها .

ولقد رأينا أن مشروع الزاندى صادفه الكثير من الصعوبات والعقبات التى قد نجد بعضها فى غيره من المشروعات . وهى فى معظمها صعوبات نتجت عن عدم الفهم ، أو عدم محاولة فهم طبيعة المجتمع الذى أقيم فيه المشروع والاعتقاد بأن نجاح أى مشروع اقتصادى يتوقف أولا وأخيرا على دراسة المتطلبات المادية وتوفير الظروف الطبيعية والامكانيات الفنية فحسب بدون حاجة إلى تفهم النظم والقيم الاجتماعية التى تسود فى ذلك المجتمع والتى قد تتعارض مع المشروع بحيث تؤدى إلى عدم تنفيذه بطريقة تكفل له تحقيق كل الأهداف التى نفذ المشروع من أجلها ، أو إلى إثارة سخط الناس عليه ومقاومتهم له ، أو على الأقل إلى انصرافهم عنه واتخاذهم موقفا سلبيا منه . وهذا بالاضافة إلى هدم النظم الاجتماعية التقليدية دون أن يوجد ما يحل محلها ، وبالاضافة أيضا إلى ما قد يترتب على تنفيذ المشروع من ظهور بعض المشكلات الاجتماعية التى لم يكن للمجتمع بها عهد من قبل . فمشروع الاسكان مثلا يقوم فى الحقيقة على الأخذ بظاهر الأمور وبدون أية محاولة جدية للتعمق فى فهم النظم القائمة بالفعل ، مما أدى إلى الاعتقاد بأنه ما دام الأزاندى يعيشون فى مساكن مستقلة تفصل بينها الغابة، فمن السهل نقلهم إلى الخطوط السكنية التى تقوم هى أيضا فى أساسها على السكنى المستقلة . ولم يلتفت المشروع إلى العلاقات الخفية القوية التى تقوم بين الأقارب والجيران فى النظام القديم ، وإلى أن النظام الجديد كان معناه انهدام الوحدات القرابية التى كانت تتعاون على الأقل فى وقت الشدة والأزمات . إذ مهما يقل عن ضعف النظام القرابى بين الأزاندى فانه يزود الناس بلا شك بنوع من الضمان الاجتماعى له قيمته واهميته فى مثل هذا الطراز من المجتمعات .

ثم هناك بالاضافة إلى ذلك الصعوبات والعوائق التى ظهرت نتيجة للاتجاه إلى تطور الاقليم بحيث يحقق الاكتفاء الذاتى على ما يتضمنه ذلك من انعزال المجتمع المحلى عن المجتمع القومى الذى هو جزء فيه . ولقد رأينا أن هذا الاتجاه كان متأثرا إلى حد كبير بالسياسة التى اعتنقتها السلطات البريطانية والتى كانت تستهدف فصل جنوب السودان عن بقية الدولة . ولم تنجح سياسة الاكتفاء الذاتى فى الاقليم ، واضطرت المصانع من ناحية إلى جلب بعض الأيدى العاملة من الأقاليم الأخرى ، كما أن السوق المحلية لم تستهلك معظم الانتاج لعدة أسباب لعل أهمها هو ارتفاع أسعار السلع المصنوعة محليا عن السلع المستوردة ثم اضطرت بعض المصانع إلى ان تغلق ابوابها تماما فى آخر الأمر . والواقع أنه من الصعب أن ينجح أى مشروع من مشروعات التنمية إن لم يأخذ فى اعتباره منذ البداية العمل على إدماج المجتمع المحلى بالمجتمع الكبير ، وربط اقتصاديات الاقليم بالاقتصاد

القومى ، والعمل فى الوقت نفسه على إزالة الفوارق والاختلافات الاجتماعية والثقافية والعنصرية حتى يتحقق الشعور بالوحدة الوطنية الشاملة التى تفتقر إليها كثير من دول إفريقيا الحديثة العهد بالاستقلال . وهـذا معناه أن مشروعات التنمية الاقتصادية لابد أن تكون مشروعات للتنمية الاجتماعية فى الوقت ذاته . وهذا معناه بدوره ضرورة إشراك الأهالى فى كل خطـوات المشروع بشكل أو بآخر ، وهو أمر لم تغفله الخطـة الأصلية للمشروع وإن كان أسقط من الحساب وقت التنفيذ على ما رأينا .

وكل هذا لا يعنى أن تجربة الزاندى فشلت من أساسها ، كما أنه لا يعنى أن مجتمع الزاندى لا يزال مجتمعا مغلقا كما كان يراد له . فالواقع أن عملية التقارب ، وبالتالى عمليـة الادماج والتكامل بدأت منـذ سنوات وأخذت نتائجها تظهر على الرغم من قصر المدة التى مرت منذ تولت الحكومة القـومية فى السودان شئون الدولة كلها وأخـذت تولى نصيبا كبيرا من اهتمامها إلى المناطق الجنوبية وتعمل على تنميتها عن طريق إدخال صناعات جديدة ، وتشجيع التبـادل بين الجنوب والشمال ، ونشر التعليم الوطنى باللغة العربية مما سيساعد بلا أدنى ريب على توحيد الأساس الثقافى بين كل اعضاء المجتمع القـومى الكبير . ولسنا نقصد بذلك أنه لم تعد هناك فوارق ثقافية ولغوية ودينية واجتماعية وسلالية بين سكان الجنوب وسكان الشمال ، بل كل هذا لا يزال قائما نتيجة للسياسة التى اتبعت فى الماضى ، وإنما الذى نقصـده هو أن المناطق الجنوبية ومنها إقليم الزاندى لم تعـد تؤلف الآن مناطق مغلقـة بالمعنى القـديم ، وذلك نتيجة لمحاولة السلطات السودانية الوطنية تفهم المشكلات التى تسود هناك والعمل على حلها ، توطئة لتكامل وتماسك أجـزاء الوطن الواحد رغم كل ما سوف يقـوم فى سبيل تحقيق هذا الهدف من مصاعب وعقبات .





اهم المراجع

صابر (محيى الدين) « التغير الحضـــارى وتنمية المجتمع » ـــ مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان ١٩٦٢

عيسى (على أحمد) : « نتائج بعثة جامعـــة الاســـكندرية إلى مجتمع الأزاندى (نيام نيام) » ـــ المحاضرة السابعة من المحاضرات العامة فى العام الجامعى ٥٥/١٩٥٦ ، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٥٦ .

Baxter, P.T.W. and Butt, Audrey; The Azande and Related Peoples; (Intermational Afriaun Institule, Lauda 1953.

Barbour, K.M.; The Republic of the Sudan; Loudon Uninersity Press, London 1961.

Beaton, A.C.; Equatoria Province Handbook, 1936-48; Sudon Gonernnent Pulilications, 1949.

De Schl'ppe, P.; Shifting Cultivation in Africa, Routledge & Kegan Paul, London 1936.

Duncan, J.S.R.; The Sudan, A Record of Achievement; Beaehwood and Sons, Edinburgh & London, 1952.

Evans — Pritchard, E.E.; Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande, clarendon Press, Oxford, 1937.

————; "Zande Scheme; Bulletin No 14, Ministry of Agrieulture, Khartaum 1954.

Mc Call, A.G. and Lea - Wilson, K.L.; Some Nates on Zande-land, Memoirs of Tield Dinision No. 6; Ministry of Agiculture, Khartaun 1954.

Reining, c.c., Report on the Effects of the Zande Scheme on the Zaude People; (Ministry of Education, Juba, N.O.).

Seligman, C.G. and B.Z.; Pagan Tribes of the Nilotic Sudon, Routledge & Sons, London, 1932.

Tothill, J.F.; Agicultun in the Sudan, O.U.P., London 1948.

Zande District Handbook (Typeseript); Yambio 1959.

التعليم للتنمية*

فريدريك هاربيسون

يعرض هذا المقال خلاصة دراسة أجريت مؤخرا تبحث بعض مشـاكل التعليم ، وقد تعرض كاتبها لموقف التعليم فى بعض الدول من بينها الجمهورية العربية المتحدة . وقد رأينا أن يترجم هذا المقال وأن ينشر بصرف النظر عن التحيز الواقع فى تفسير نتائج هذه الدراسة .

« لا يستغل رأس المـال فى الصناعة فقط بل أيضا فى الأفراد . وهـذا المقال يقارن مشـاكل التعليم فى أربع دول نامية : نياسالاند ، كولومبيا ، الصين ، الجمهورية العربية المتحدة » .

* * *

يتوقف تقدم أية أمة أولا وأساسا على تقدم أفرادها . وما لم تهتم الأمم بتنمية معنويات وقدرات أفرادها ، فلن تتقـدم كثيرا — ماديا واقتصـاديا وسياسيا وثقافيا . ولذلك فالمشكلة الأساسية لأغلب الدول النامية ليست فقر الموارد الطبيعية ولكن اهمال تنمية الموارد البشرية . ولهذا فان الهدف الأول لهذه الدول يجب أن ينصب على تنمية رأس مالها البشرى ، بمعنى آخر تنمية التعليم والمهارات وبالتالى الصحة البدنية والعقلية لرجالها ونسائهـا وأطفالهـــا .

وقد يبدو السبيل الى ذلك واضحا وغير معقد ولا يخرج عن بناء المدارس وارساء قواعد برامج شاملة للتعليم الابتدائى والثانوى والتـدريب المهنى . ولكن المشكلة ليست بهذه السهولة ، فهذه الدول ليست فى موقف يسمح لها باتخاذ هذا الحل ، فمواردها المالية المحدودة والمخصصة للاستثمار فى التعليم عادة ما توجه الى حيث يمكن الحصول على أحسن النتائج . وبالاضافة الى ذلك ، فان اتخاذ مثل هذا الحل السريع قد يخلق من المشاكل أكثر من تلك التى يهدف الى حلها ، فمثلا قد يؤدى تدريب عدد كبير من المهنـدسين الى خلق مشكلة فى بعض الدول . ففى أى دولة ، سواء أكانت نامية أو متقدمة ، قد يصبح التعليم ضررا اجتماعيا اذا لم يكن لدى الأفراد الفرصة أو الدوافع لاستخدام هذا التعليم .

Education For Development, Fredrick Harbison, Scientific American, Selt. 1963.

* ترجم هذا المقال وعلق عليه الدكتور جمال زكى خبير أول بالمركز .

ولذلك تحتاج كل دولة الى تخطيط استراتيجية محددة لتنمية مواردها البشرية عن طريق التعليم . ويجب أن تنبــع هذه الاستراتيجية من ثقــافة وتقاليد المجتمع ، ومرحلة النمو التى يمر بها ، بالاضافة الى الفرص المتاحة لهذه الدول . وقد أمكن التوصل الى هذه النتيجة بعد اجراء دراسة شاملة لخمس وسبعين دولة أجراها الكاتب بالاشــتراك مع شارلز مايرز * والتى ستظهر قريبا فى شكل كتــاب تحت عنوان : التعليم والقوة العــاملة والنمو الاقتصــادى .

وسأوضح فى هذا المقال بعض النتائج الرئيسية التى أمكن التوصل اليها من خلال هذه الدراسة ، وسنستعين على ايضاح هذه النتائج بوصف مختصر للموقف فى أربع دول تمثل مراحل النمو المختلفــة مع ابراز المشــاكل التى تصاحب كل مرحلة ، وهذه الدول الأربع هى نياسالاند وكولومبيا والصين والجمهورية العربية المتحدة .

* * *

تعتبر نياسالاند — وهى دولة صغيرة فى وسط شرق أفريقيا — ممثلة الى حد كبير لعدد من الدول الأفريقية حديثة النشأة مثل تنجانيقا وكينيا ونيجيريا ومــالى وجابون وشمال روديسيا . وتعد نياســالاند من أقل الدول نموا . فالبيض المستعمرين ما زالوا يملكون المــزارع الكبيرة التى تنتج المحــاصيل الرئيسية كالشاى والدخان والقطن . أما الثلاثة مليون مواطن أصحاب الحق الشرعى فى نياسالاند فهم المزارعون الصغار الذين يكافحون من أجل الحياة . ويقدر دخل الفرد ســنويا بستين دولار فقط . ونظرا لعــدم امكان الدولة الاقدام على التصنيع الحديث لذلك يحتم عليها الاعتماد على الزراعة اعتمادا كليا فى سبيل تنمية اقتصادياتها .

ولو أن نياسالاند أصبحت مستقلة ولها حكومتها ومجلسها التشريعى غير انها تعتمد على الأجانب فى شغل ما يقــرب من ٩٠٪ من الوظائف الحــكومية والخاصة والتى تحتاج لمؤهل ثانوى على الأقل . ومن بين المواطنين جميعــا لا يوجد سوى حفنة قليــلة من الأطباء ، ومحــام واحد ، ومهنــدس واحد ولا يوجــد كاتب اختزال واحد . وليس للدولة علمــاء من بين أبنائهــا ، بل لا يوجد سوى أربعمائة فرد فقط أكملوا تعليمهم الثانوى وحوالى خمســون فقط أتموا التعليم الجامعى ، جميعهم فى الواقع أتموه خارج الدولة .

ولو أن ٤٠٪ من الأطفال فى سن التعليم الابتدائى مقيدون فى مدارس ، الا أن معدل التخلف يعتبر مرتفعا ، فمن بين ٢٣٠٠٠ طفل بدأوا تعليمهم فى عام ١٩٥١ ، لم يستمر منهم حتى عام ١٩٦١ سوى ٦٢٠ طفلا فقط . ويلاحظ

* Charles A. Myres, Massachu set tskl Institute of Technology.

أن معظم مدرسى المرحلة الابتدائيـة غير مؤهلين ، ولم يتموا سوى المرحلة الابتدائيـة فقط ، أما مدرسى المدارس الثانوية نلاحظ أن ثلث المدرسين المؤهلين فقط هم من بين أبناء نياسالاند .

وليس هناك أدنى شك فى أن حكومة نياسالاند ترغب رغبة أكيدة فى تحقيق استقلال البلاد استقلالا كاملا عن طريق تدريب الأفريقيين لشغل المناصب الكبرى فى الدولة والتى يشغلها حاليا الأجانب . ولما كانت مثل هذه الخطوة تحتاج الى وقت طويل ، نلاحظ أن الدولة تبقى على هؤلاء الأجانب وتجندهم فى تدريب أبناء البلاد ليحلوا محلهم فى مناصبهم . وتتم عمليات التدريب للمواطنين أثناء قيامهم بوظائفهم فى الادارات الحكومية والمنشآت التجارية والمزارع والمدارس وجميع المؤسسات التى تحتاج الى أفراد مدربين . ومما لاشك فيه أن المواطنين سيطالبون بمرتبات تتساوى مع مرتبات من سيشغلون أماكنهم من الأجانب ، وهذا يحمل الحكومة أعباءا مادية بالاضافة الى ما تتحمله فى سبيل التعليم والخدمات الأخرى . ولكن على الدولة أن ترسى قواعد نظام منطقى لمرتبات الموظفين ، بحيث تتناسب مرتبات الوظائف مع أهميتها وليس لاعتبارات أخرى كمكانة أسرة الموظف ، أو لاتصالاته السياسية أو أى اعتبارات اخرى تؤثر على تحديد المرتبات كما كان يحدث فى الماضى . فبدون نظام سليم يحفز الأفراد لتنمية قدراتهم وامكانياتهم ، لن يثمر التعليم فى تقدم الدولة .

وستواجه نياسالاند مشاكل قاسية أثناء بناء سياستها التعليمية للعشرين عاما القادمة ، وعليها أن تتخذ قرارا بشأن هذه المشاكل . فكم يجب أن تستثمر فى التعليم الابتدائى والثانوى ؟ وحتى تصبح دولة مكتملة النمو ، تحتاج الى شعب متعلم وجيل صاعد قوى يبنى مستقبلها . ومن ناحية أخرى ، تحتاج بأسرع ما يمكن الى مجموعة من النياسالانديين المثقفين الذين يمكن أن يحلوا محل الأجانب فى المناصب القيادية السياسيـة والاقتصادية . لذلك ، وبالضرورة وللعشرة أعوام القادمة ، يجب أن تعطى نياسالاند أهمية قصوى للتعليم الثانوى والذى لا يزيد نسبة المنضمين اليه حاليا عن ٥ر١ ٪ من مجموع الأفراد فى سن التعليم الثانوى .

هل يجب على نياسالاند التركيز على التعليم الثانوى العام أم على التعليم والتدريب الفنى ؟ مرة أخرى ، يعتبر اتخاذ قرار فى هذا الموضوع من الأمور الصعبة ولكن لا يمكن تجنب الاجابة عليه : ومن الواضح أن التركيز يجب أن يكون على التعليم الثانوى العام . فالتدريب المهنى يكلف من أربعة الى خمسة

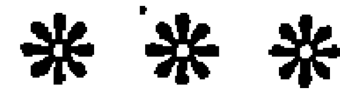
---

* يعبر هذا الرأى عن النظرة الاستعمارية البحتة التى مازالت تتحكم فى عقول الغربيين ومن بينهم كاتب هذا المقال . ففى الوقت الذى يعترف فيه بأن الافريقيين سيشغلون نفس المناصب نجد انه يستنكر أن يتقاضوا نفس المرتبات التى يتقاضاها الاجانب !!

اضعاف ما يتكلفه الطالب فى التعليم الثانوى العام ، بالاضافة الى عدم توفر المدرسين الأكفاء للقيام بالتدريس ، كما يصعب التنبؤ بدقة بالمهن والمهارات التى تحتاجها الدولة ، كما يمكن التدريب على هذه أثناء العمل .

اما بالنسبة للتعليم العالى فإننا نلاحظ أن المشكلة أقل تعقيداً لأسباب عدة واضحة . فلفترة قادمة قد يكون ارسال الطلبة الى الجامعات فى الخارج ودفع نفقات تعليمهم أقل بكثير من انشاء جامعة فى البلاد . ولكن ، للكرامة الوطنية ، وحتى تبقى الدولة على شبابها الكفاء ، وخوفا من أن تفقدهم للأبد ، يجب أن تنشأ جامعة خاصة بها . ولذلك التزمت حكومة نياسالاند الحالية ببناء معهد للتعليم العالى ، وستتمكن من أن تركز على التعليم العالى الذى تحتاجه الدولة ، وبذلك يصبح رمزا ورائدا لثقافة الشعب .

ولو أن التعليم الابتدائى يجب الا يحتل مكان الصدارة فى ميزانية التعليم للعشرة أعوام القادمة الا أنه يجب عدم اهماله . فيجب التركيز على تحسين مستوى التعليم والتأكد من أن الطلبة الذين ينضمون لهذه المرحلة يتابعونها حتى نهايتها . كما يمكن أيضا البدء فى توفير الوسائل الحديثة للتعليم مثل اعداد الكتب المقررة محليا ، واستخدام وسائل الايضاح والاذاعة والتليفزيون والوسائل الأخرى . وحالما تتمكن نياسالاند من سد الاحتياجات الخاصة بالتعليم الثانوى والعالى يمكنها أن توفر الأماكن لجميع طلابها فى المرحلة الابتدائية .



أما كولومبيا ، وتعتبر دولة متخلفة ، فهى أكثر تقدما من نياسالاند . وطبقا لمقياس الموارد البشرية الذى استخدمناه ، تحتل كولومبيا مكانا متوسطا بين نياسالاند البدائية والدول المتقدمة فى غرب أوروبا . ويمكن تصنيفها على أنها دولة نامية الى حد ما وتتشابه مع بعض دول أمريكا اللاتينية ودول أخرى مثل تركيا وايران وباكستان وغانا .

ففى كولومبيا نلاحظ أن ١٣٫٦٪ من أبنائها الذين فى سن مرحلة التعليم الثانوى مقيدين فى مدارسها ، واذا ما قورنت بنياسالاند نجد أن نسبتهم تبلغ ١٫٥٪ فقط . كما أن لديها ٢٥ جامعة مقيد فيها ١٫٨٪ من مجموع الأفراد الذين فى سن التعليم الجامعى . أما متوسط دخل الفرد الكلى فيها فيبلغ ٢٦٠ دولار فى الوقت الذى يبلغ فى نياسالاند ٦٠ دولار فقط . وما زالت كولومبيا دولة زراعية اذ يبلغ نسبة من يعملون بالزراعة ٥٤٪ من مجموع السكان ولكن نلاحظ أن هناك حركة تصنيع متزايدة فى البلاد ويتوقف نموها الاقتصادى فى المستقبل على زيادة هذه الحركة وتنميتها .

ولا تفتقر كولومبيا لأفراد أكفاء لشغل الوظائف الهامة سوى فى الهندسة والعلوم . ولكنها تفتقر كثيرا للأفراد الفنيين على المستوى المتوسط مثل

الفنيين ورؤساء العمال والمساعدين فى البحوث والارشاد الزراعى والمدرسين والممرضات الخ . .

ويعتبر نظام التعليم العالى فى كولومبيا غير متكافىء ، ففى الوقت الذى توفر فيه الدراسات الانسانية والقانونية نجد أنها لا توفر دراسات كافية فى الهندسة أو العلوم . بالاضافة الى ذلك نلاحظ أن مستوى جامعاتها منخفض عموما ، فهى غير مجهزة بالمعامل او المكتبات وتعتمد فى اغلب الأحيان على مدرسين غير أكفاء يعملون بعض الوقت . وان دل الاهتمام بتدريس العلوم الانسانية والقانون على شيء فانما يدل على التضحية بالنوع فى سبيل الكم ، فالطلبة الذين يدرسون القانون يتكلفون ما بين ربع الى سدس ما يتكلفه الطلبة الذين يدرسون الهندسة او العلوم . ولذلك نجد أن كولومبيا (مثلها مثل الدول الأخرى التى تنشأ جامعاتها) تضم جامعاتها أكبر عدد ممكن بأقل نفقات ممكنة عن طريق اهمال العلوم والتكنولوجيا .

اما تدريب الفنيين والمهنيين المساعدين * فنلاحظ أنه غير كاف ، ففى عام ١٩٦٢ كان عدد الطلبة بالجامعات فى كولومبيا ٢٣٫٠٠٠ طالبا وفى نفس الوقت بلغ عدد المقيدين فى معاهد فنية ١١٥٠ طالبا فقط ، أى انها تعد مهندسين اكثر من الفنيين وكان المفروض هو اجراء العكس . ففى الدول النامية — أكثر من الدول المتقدمة — نلاحظ بوضوح اقدام الناشئين على التعليم الجامعى اكثر من التعليم الفنى نظرا لما يوفره التعليم الجامعى من مكانة افضل ومرتب أكثر .

ومن الغريب أن كولومبيا — فى الوقت الذى ترعى فيه ٢٥ جامعة وتوفر التعليم الجامعى بأرخص المصروفات — لا تهتم كثيرا بالتعليم الثانوى . فهناك عدد قليل من المدارس الثانوية العامة ، ويتجه اغلب الطلبة الذين يرغبون فى اتمام تعليمهم الجامعى الى المدارس الثانوية الخاصة . أما المدارس الابتدائية الخاصة فلا تضم عددا كبيرا من الطلبة ، فالمصروفات المدرسية لا يمكن أن يتحملها سوى ٥٪ فقط من الأسر . ولذلك يعتبر التعليم الثانوى فى كولومبيا عنق الزجاجة الذى يسمح فقط لأبناء الأغنياء من الوصول الى الجامعة ، بدلا من أن يكون المنفذ الذى يوفر الفرص لتنمية قدرات شباب الدولة .

اما التعليم الابتدائى فى كولومبيا فما زال متخلفا ، فقد استنفد بناء المدارس مبالغ طائلة ولكن المناهج ما زالت تفتقر للتخطيط السليم ، ومستوى التدريس ضعيف ، كما أن نسبة التخلف عالية . فأغلبية الطلبة لا يستمرون فى الدراسة حتى السنة الثالثة من الخمس سنوات اللازمة لاتمام المرحلة ، كما لا يتم هذه المرحلة سوى الطلبة المقيدين فى السنة الأولى .

---

* Subprofessionals.

ويعتبر تدريب عمال المصانع من اقوى عمد النظام التعليمى فى كولومبيا ؛ ويمول هذا التدريب من الضرائب التى يدفعها أصحاب المصانع ، كما يشرف على تنفيذه منظمات خاصة . ومثال حى لهذه المنظمات هو منظمة التلمذة الصناعية القومية * . فقد أنشأت هذه المنظمة مراكز تدريب مهنى وجهزتها بأحدث الأجهزة والمعدات ، كما جندت لها مدرسين اكفاء ، ليس فقط لتدريب الأفراد بهذه المراكز ؛ بل ايضا لتدريب العمال داخل المصانع .

وفى كولومبيا ، كما فى نياسالاند ، يعتبر التوسع فى التعليم الثانوى واصلاحه من الأمور الحيوية العاجلة حتى يمكن تنمية الموارد البشرية فى هاتين الدولتين . فبالاضافة الى توفير تعليم ثانوى بالمجان لجميع الأفراد الصالحين ، يجب على كولومبيا أن ترفع من مستوى كليات الزراعة والهندسة والعلوم . ويتعين عليها أيضا أن ترفع من مستوى الطلبة وهيئة التدريس فى الجامعات بدلا من ضم أكبر عدد ممكن من الطلبة لهذه الجامعات . ولأسباب سياسية ، قد يكون اجراء مثل هذا التغيير غير مستحب ، ولكن قد يقبل هذا التغيير اذا ما وضعت الدولة نظاما سليما له . ويتحتم على الدولة أن تبدأ بتحسين مستوى مرتبات ومكانة المشتغلين بالعلوم والمهندسين وجميع العاملين فى الميادين التى ينقصها الفنيين . ويمكن اتباع نفس الأسلوب فى ترتيب الأفراد للاتجاه نحو وظائف المهنيين ومساعدى الفنيين . فهذه الوظائف قد تجذب الأفراد اليها اذا كانت مرتباتها تتساوى مع مرتبات خريجى الجامعات، كما يمكن توفير الفرصة لمساعدى الفنيين للترقى الى وظائف الفنيين عن طريق دراسات تكميلية فى وقت فراغهم .

أما الصين ، وهى مثلنا الثالث ، فتعتبر شبه نامية . وتعتبر معدلات المنضمين للمدارس مشابهة لما هو حادث فى كولومبيا ، فمدارسها الابتدائية تضم ٤٠ ٪ ، ومدارسها الثانوية تضم ١٤ ٪ ، وتعليمها العالى يضم ١ ٪ وينتهى تشابه الصين مع كولومبياعند هذا الحد . فالاحصائيات فى هذهالحالة لا توضح تماما حجم الجهد والتقدم الذى حققته الصين فى مجال التعليم .

فقد قامت حكومة الصين الشعبية بتنظيم برنامج شامل لتدريب وتعبئة القوة البشرية . ففى خلال التسع سنوات ما بين ١٩٥٠ – ١٩٥٩ ، تمكنت الصين من زيادة عدد المقيدين بالمدارس الابتدائية الى الثلاثة أمثال ، والمقيدين فى المدارس الثانوية الى التسع امثال ، والمقيدين فى التعليم العالى الى الست امثال . واليوم يوجد ١٠٠ مليون طالب بالصين – أى أكثر من مجموع الطلبة فى الاتحاد السوفيتى وأمريكا مجتمعتين . وتعتبر الصين الدولة الثالثة التى تعد مهندسين ، اذ انها تعد ٣/٤ عدد المهندسين الذين تعدهم أمريكا سنويا

---

* National Service of Apprenticeship (SENA)

والتى تعتبر الدولة الأولى ويأتى من بعدها الاتحاد السوفيتى . ولعل أكبر دليل احصائى على مدى تقدم الصين هو أن ٩٠٪ من مجموع المهندسين والمشتغلين بالعلوم (٢٥٠٫٠٠٠) أمكن اعدادهم منذ قيام الحكومة الشيوعية عام ١٩٤٩ . وبعد أن عرفت الصين بأنها دولة الفلاسفة والفنانين والمزارعين ، تغيرت اليوم واصبحت دولة التكنولوچيين ، فقد حل محل الحكماء الكونفشيوسيين ، المهندسون ومديرو الأعمال والمشتغلون بالعلوم . اما برنامجها التعليمى فقد وجه كلية للتصنيع ، فقد خفضت العلوم الانسانية فى جامعاتها ، وأكثر من ٥٥٪ من طلابها يدرسون العلوم والتكنولوچيا فى الوقت الذى تبلغ فيه هذه النسبة ٢٥٪ فقط فى أغلب البلاد الأخرى. وتهدف الصين الى ان تصبح قوة دولية عن طريق التصنيع السريع ، وتأمل أن تصل الى مستوى التصنيع فى بريطانيا عام ١٩٦٧ .

وما زال الطريق طويلا أمام الصين من الوجهة الاقتصادية . فمستوى دخل الفرد الكلى لا يزيد عن ٧٥ دولار . ويبدو أن استراتيجية المسئولين عن سياسة التعليم والمخططين لها تهدف الى محاولة اجراء كل شىء فى الحال ، اى محاولة طرق جميع الحلول المناسبة والتركيز والاهتمام بالتنفيذ الفعلى . وقد وصفت هذا الاتجاه احدى الجرائد الشيوعية ذاكرة ان البرنامج التعليمى يشمل مدارس لاتدار بواسطة الدولة فقط بل تدار بواسطة جميع المؤسسات والمنظمات بما فيها المصانع ، والمناجم ومنظمات الشارع « street organizations » فالصينيون يدرسون كل الوقت وبعض الوقت أيضا ، فى المدارس والمنازل ، سواء دراسات مجانية أو يتكلف الفرد بعض النفقات للحصول عليها . ومستوى التعليم ، بما فى ذلك التعليم الجامعى ، مشكوك فى أمره ، كما يشك أيضا فى الاستراتيجية التى تنادى بالاندفاع للامام بأى وبكل وسيلة ، فقد ينتج عنها اما قفزات للأمام أو تعثر للخلف .

أما الجمهورية العربية المتحدة ، وهى رابع أمثلتنا ، فتمثل حالة فريدة من نوعها ، اذ فيما عدا بعض التخصصات ، يتوفر لها عدد كبير من الأفراد المؤهلين تأهيلا عاليا أكثر مما يمكن أن تستخدمه . والسبب الذى دفعنى لمناقشة الموقف فى هذه الدولة هو أنها تمثل دولا معينة (من بينها الهند) والتى تبدو أنها تبذل جهدا فى اعداد مهارات على مستوى عال أكثر مما تدعو اليه مرحلة النمو التى تسير فيها الدولة .

فبكل المعايير ، تعتبر مصر دولة نامية ـ محدودة الموارد ، ويعتبر أغلب شعبها من المزارعين (٦٥٪) ، كما يقل نصيب الفرد فيها من الدخل القومى (١٤٠ دولارا) ، وبالنسبة لعدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية تعتبر دولة نصف متعلمة . ولكن اذا ما أدخلنا التعليم الثانوى والعالى فى اعتبارنا ، لوجدنا أن مصر تعتبر دولة شبه متقدمة .

فبالنسبة لعدد السكان ، نلاحظ أن لدى مصر طلبة فى جامعاتها أكثر من بريطانيا ، وضعف عدد الطلبة فى المدارس الثانوية والتعليم العالى بألمانيا الغربية . وتجابه مصر معدلا عاليا فى البطالة بين خريجى الجامعات ، وتقوم الدولة بتوظيفهم فى الأعمال الكتابية بالوزارات المتخمة بالموظفين . وقد ترك آلاف من المدرسين والمهندسين والزراعيين البلاد للتدريس والعمل فى البلاد العربية المجاورة . وتشجع الحكومة هذا الاتجاه تخلصا من الفائض من المتعلمين الذين لا يجدون عملا * .

وتحاول الحكومة ايجاد حل للبطالة وتصحيح نظام التعليم الغير المتزن بطرق متعددة . فهى تشجع العاطلين من خريجى الجامعات على العمل فى الدول الأقل نموا ، كما تدعو هذه الدول لارسال طلبتها للالتحاق بالجامعات المصرية . كما تهدف الدولة الى التوسع فى التعليم الفنى العالى والادارى ورفع مستواه لسد النقص فى هؤلاء الأفراد والذى تعانى منه الدولة . ويمكن للدولة كما يجب عليها البدء فورا فى توفير التعليم الابتدائى لجميع أبنائها ، ويمكنها أيضا اعداد المدرسين اللازمين لهذه العملية . ويدعو المنطق الى أن تخفض مصر من الالتحاق بالجامعة وان ترفع من مستوى التعليم الثانوى والعالى . وقد يصعب من الوجهة السياسية تنفيذ ذلك نظرا لمطالبة أولياء الأمور والطلبة بالمزيد من التعليم . وبالتالى ، يبدو ان افضل الآمال أمام مصر يقوم على التنمية الاقتصادية التى توفر فرصا لتوظيف المتعلمين تعليما عاليا ..

هذه الدول الأربعة ــ نياسالاند ، كولومبيا ، الصين ، مصر ــ عبارة عن عينات من ٧٥ دولة تتراوح بين دول متخلفة أشد التخلف ودول متقدمة تقدما كبيرا ، قمنا بدراستها . وسألخص بعض التعميمات التى أمكن استخلاصها من هذه الدراسة .

أولا : هناك ارتباط قوى بين النمو التعليمى والانتاج الاقتصادى لأى دولة . فباستخدام دليل للنمو التعليمى مبنى على عدد المقيدين فى المدارس الثانوية والجامعات وجدنا أن معامل الارتباط بين المستوى التعليمى ومتوسط دخل الفرد الاجمالى ٨٨٨و وفى الخمس والسبعين دولة . كما أن أحسن دليل يعكس ثراء الدولة فى الموارد البشرية هو نسبة أبنائها المقيدين فى مدارس ثانوية .

---

* فات الكاتب ان ارسال المصريين الى هذه البلاد يزيد من أواصر الصداقة والترابط بين هذه الدول كما يغلق بابا يتسرب منه الاستعمار

** تناسى الكاتب ، أو لعله لايعلم ، ان مصر قد أقامت صرح أكبر منشأة ــ لتجابه بها مستقبلها ــ السد العالى ــ ولعله لا يعلم أيضا بخطة التصنيع ــ ولعله لا يعلم أيضا ان الدخل القومى فى مصر تضاعف اضعافا منذ عام ١٩٥٢

ثانيا : لا يعتبر التعليم دليلا كافيا فى حد ذاته على انتعاش الدولة . فمثلا ، تعتبر اليابان واحدة من ضمن أحسن عشر دول فى العالم بالنسبة لمستوى التعليم ، ومع ذلك فان متوسط دخل الفرد فيها حوالى ٣٠٠ دولار فقط ، وهو اقل بكثير من الدول المتقدمة اذ يبلغ حوالى ١٠٠٠ دولار . كما أن مصر والهند وتايلاند تعتبر من الدول المتقدمة فى التعليم ولكن يعتبر متوسط دخل الفرد فيها منخفض نسبيا : أما بالنسبة للملكة السعودية وليبيريا وفنزويلا فان الموقف يختلف ونلاحظ عكس ما تقدم . ومن الواضح أن هناك عوامل عدة بجانب التعليم تتدخل فى النمو الاقتصادى للدولة ، ومن بين هذه العوامل الموارد الطبيعية والأسواق الخارجية ، بالاضافة الى المساعدات والمعونات وغيرها . ولذلك لا يمكننا أن نقول ان استثمار (س) من الدولارات فى التعليم سينتج عنه (ص) من النمو الاقتصادى .

ثالثا : يجب على الدولة أن تتبنى برنامجا سليما متزنا فى توجيه استثماراتها للتعليم ، بحيث يتلاءم مع احتياجاتها ويتناسب مع مرحلة نموها ، والا وقعت فى الكثير من المشكلات . ومن بين الحلول المختلفة يجب عليها أن تتخذ قرارا بالنسبة لبرامجها التعليمية تحدد فيه حلا وسطا ما بين (١) الكم والكيف ، (٢) العلوم والانسانيات ، (٣) التدريب المهنى فى المدارس وفى اثناء تأدية العمل (٤) تنظيم المرتبات بواسطة الدولة والطلبة ، (٥) احتياجات الأفراد واحتياجات الدولة .

رابعا : يجب أن تشكل الدولة استثمارات التعليم وأهدافه بطريقة واقعية تتفق ومستوى نموها الاقتصادى . فبينما فى دولة كالولايات المتحدة تكاد شهادة اتمام المرحلة الثانوية تؤهل الفرد لعمل شبه فنى ، نجد أن هذا المؤهل يجيز للفرد أن يشغل أعلى المناصب فى الدول المتخلفة الى أن تتمكن الدولة من التقدم الى مستوى أعلى .

خامسا : يولد التعليم رغبة قوية ودفع لتعليم اكثر ، وقد ثبت صحة ذلك فى جميع الدول المتقدمة . فالتوسع فى التعليم الابتدائى يخلق الاحتياج لتعليم ثانوى ، وهذا بالتالى يخلق احتياجا لتعليم عالى من مختلف الأنواع . ويختلف الاحتياج للتعليم عن الاحتياج للسلع المادية اذ انها قد تشبع فى وقت ما ، فالاحتياج للتعليم لا يشبع نهائيا ، ليس فقط لأنه يوفر للفرد فرصا للتقدم فى العمل والمكانة الاجتماعية ولكن لأنه يفتح افاقا جديدة للعقل الانسانى .

والبحث الكمى فى التعليم ، كعامل يؤثر فى التنمية القومية ، ما زال يحتاج الى المزيد من الاهتمام . ففى التعليم يمسكن تمييز الكثير من المتغيرات بدقة تماما كما يحدث فى تمييز المتغيرات التى تؤثر فى الاقتصاد ، ولذلك يجب العمل على وضع استراتيجية منطقية لتوجيه السياسة التعليمية تماما كما يحدث فى الموضوعات الاقتصادية .

ولسوء الحظ يبدو أنه ليس من المحتمل أن يجد العلم معادلة تمحو القصور الذاتى واللا أخلاقية السياسية ، ولكن التعليم — كما يؤكد التاريخ — يحتوى على البذور التى يمكنها أن تلهم وتعيد الحياة لشعب بأسره .

بحوث جارية

بحث الاسكان الريفى

د. جمال زكى ، نهى فهمى ، عبد الحليم محمود

مقدمة :

طلبت هيئة الاشراف على المشروعات الاستشارية بالقرى بوزارة الاسكان من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، اجراء دراسة استطلاعية بثلاث قرى بمحافظة الجيزة (هى : ترسا ، برك الخيام ، نزلة الأشطر) وذلك للوقوف على أوضاع الاسكان العامة بهذه القرى ، والتعرف على الامكانيات الطبيعية البشرية المختلفة التى يمكن أن تسهم فى مشروع **المعونة الذاتية** المقترح تجربته فى هذه القرى .

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة :

١ ـ أوضاع الاسكان بالقرى المختارة ووظائف المسكن عموما .
٢ ـ ظروف القرويين الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على تقبلهم لكثير من الأوضاع الخاطئة الخاصة بالاسكان .
٣ ـ مدى احساس القرويين بهذه القرى بوجود مشكلة للاسكان واتجاهاتهم المختلفة لحل هذه المشكلة .
٤ ـ الاتجاهات والقيم الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالمسكن والتى تؤثر على نظرتهم الى الحياة وعلى سلوكهم وتصرفاتهم .
٥ ـ رغبات القرويين الجادة فى التعديلات التى يرون ادخالها على المسكن الريفى سواء كانت هذه التعديلات جزئية أو شاملة معتمدين فى ذلك اساسا على انفسهم .
٦ ـ الامكانيات البشرية والطبيعية والمحلية المتوفرة بهذه القرى والتى يمكن استخدامها فى تعديل الظروف السكنية بها .
٧ ـ احتياجات القرية من مبان الخدمات العامة (الثقافية ـ الترفيهية ـ التجارية) وعلى ضوء هذه المعلومات تستطيع الهيئة بدأ التخطيط لمشروع المعونة الذاتية وتنفيذه .

مجتمع الدراسة

اختيرت للدراسة ثلاث قرى بمحافظة الجيزة هى :

١ ـ قرية ترسا ويبلغ عدد سكانها حوالى ٦٧٣١ نسمة وعدد الأسر بها حوالى ١٣٤٥ أسرة .

٢ ـ قرية نزلة الأشطر ويبلغ عدد سكانها حوالى ٣١٣١ نسمة وعدد الأسر بها ٧٦٣ أسرة .

٣ ـ قرية برك الخيام ويبلغ عدد سكانها حوالى ٢٣٨٧ نسمة وعدد أسرها ٥٠٠ أسرة .

(مع مراعاة أن هذه الأرقام قابلة للزيادة اذ انها مستمدة من تعداد ١٩٦٠) .

الاطار المرجعى للبيانات :

١ ـ تخطيط القرية

— اسم القرية .
— نشأة القرية وتطورها وتاريخها .
— موقعها .
— العزب والنجوع التابعة لها .
— مساحة الأرض المزروعة (زمام القرية) .
— مساحة الكتلة السكنية .
— الامتداد العمرانى .
— أماكن التخلية .
— الأراضى البور (اذا وجدت)
— الملكيات حول القرية .
— البرك والمستنقعات (موقع ـ مساحة)
— الترع (نوع ـ موقع ـ مساحة)
— شوارع القرية الداخلية . ميادين ـ مساحات . مسافتها
— طرق المواصلات البها (المواصلات التى تربطها بالقرى والمدن القريبة) .
— المجارى المائية الموجودة بالقرية أو حولها .
— تحديد مساحة الأراضى الشاغرة داخل وخارج القرية .

٢ ـ الخدمات فى القرية

(ا) المبانى العامة

— مدرسة ـ نادى ريفى
— مركز اجتماعى

— وحدة مجمعة
— مجموعة صحية
— عملية ميــاه
— مجلس قروى
— دوار العمدة
— مضيفة
— مبنى الاتحاد الاشتراكي
— نقطة شرطة
— جمعية تعاونية
— مسجد أو مساجد
— كنيسة أو كنائس

(ب) المحلات التجارية

— محل جزار عدد
— محل بقال عدد
— محل نجار عدد
— محل حداد عدد
— محل سمكرى عدد
— قهاوى عدد

(ج) الأماكن العامة :

مساحة الأجران العامة
— مساحة الأفران العمومية
مساحة السوق
مساحة السلخانة
مساحة المراحيض العامة
مساحة الجبانة

(د) المرافق العامة

مكتب بريد
تليفون عمومى
تلغراف عمومى

٢ ـ **موارد القرية** (الخاصة بمشكلة الاسكان)

(أ) الأرض وصلاحيتها للبناء

- نوع التربة
- طينية
- رملية
- صفراء
- ردم
- معامل تحمل التربة للاســـــاسات بالمنطقة المحيطة للقرية
  كجم/سم٢
- مستوى الماء الأرضى الشائع بالقرية
- أعلى منسوب
- أدنى منسوب
- طرق الصرف الطبيعية
- مصارف مغطاه ، مصارف مكشوفة
- طرق الصرف الصحى

(ب) الموارد المـادية المتوفرة بالمنطقة

الطين والتبن	المصدر
زلط	المصدر
أسمنت	المصدر
حجر	المصدر
جير	المصدر
رمل	المصدر

(جـ) الموارد البشرية المتوفرة بالمنطقة

عدد المشتغلين بالنجارة

عدد المشتغلين بالحدادة

عدد المشتغلين فى البياض

عدد المشتغلين فى ضرب الطوب

عدد المشتغلين بالسمكرة

(د) تحديد ملكيات الأراضى الشاغرة داخل أو خارج القرية

كبار الملاك

صفار الملاك
أوقاف
اصلاح زراعى
أملاك

المســـــاكن

(ا) تخطيط مساكن القرية :

— عدد المساكن بالقرية
— موقع المسـاكن وتوزيعها
— ارتفاع المساكن وعدد الأدوار
— عدد الحجرات (وضعهـا من حيث اتسـاعها ودخول الشمس والهواء)
— توزيع الأسر على المساكن
— المرافق المتوفرة
دورة مياه : مرحاض ـ حنفية
الاضــاءة : كهرباء ـ كيروسين
— حالة المسكن

(ب) مواد البناء المستخدمة :

المواد المستخــدمة بالنســـبة للأساسات ، الحوائط ، الأسقف ، الأرضيات ، البياض

هل الحوائط الحالية تتحمل سقف مسلح من عدمه ؟

السكان

(ا) توزيع السكان وفقا لـ :

— السن
— الجنس
— الحالة الاجتماعية
— درجة التعليم
— النشاط الاقتصادي
— المهن المختلفة

(ب) كثافة السكان :

عدد الأسر بالقرية .

متوسط حجم الأسرة .

التزاحم .

(جـ) معدلات المواليد والوفيات .

(د) حركة السكان ، تزايد — تناقص — ثبات — الأسباب .

الأوضاع الاجتماعية بالقرية

(ا) النسق الأسرى بالقرية ؟

— حجم الأسرة .
— نوعها (ممتدة أو بسيطة) .
— الأقارب المقيمين مع رب الأسرة ودرجة قرابتهم له .
— ممتلكات الأسرة :
عقار — أرض — ثروة حيوانية — أسهم .
— موارد الدخل وأوجه الصرف والانفاق .
— ديون الأسرة .
— مدى قيام الأسرة بالتزاماتها .
— المدخرات وأوجه صرفها أو الانتفاع بها .
— العلاقات داخل الأسرة وخارجها التى تؤثر على ظروفهم السكنية أو تتأثر بها .
— إقامة الأبناء بعد زواجهم مع آبائهم وما ينتج عن ذلك من تزاحم .
— أثر ارتفاع المستوى الاقتصادى للأسرة على المسكن الذى يقيمون فيه من حيث الحجم ، التأثيث .
— علاقة الظروف السكنية بالأمراض فى الأسرة .
— معدل الوفيات .
— معدل المواليد .

(ب) المسكن والأسرة :

١ — الوظائف الاجتماعية للمسكن واستخداماته

الوظائف المختلفة التى تؤدى فى الأسرة وتحتاج الى أماكن خاصة مثل: حظيرة المواشى

الحوش
الفرن
مخزن الحبوب
تخزين الحطب
مرحاض

٢ ـ العادات والتقاليد المرتبطة بالمسكن

٣ ـ القيم المرتبطة بالمسكن

٤ ـ اتجاه الأسرة نحو ادخال بعض الاصلاحات على مساكنهم الحالية او انشاء مساكن جديدة

٥ ـ امكانيات الأسرة المادية والبشرية فى التعاون مع الأسر الأخرى لتحسين الاسكان بالقرية .

٦ ـ رغبات الأهالى من مبانى الخدمات

(جـ) الظروف الصحية للأسرة

— الأمراض المنتشرة فى الأسرة
— طرق الوقاية
— علاقة بعض الأمراض بأوضاع الاسكان
— طرق الوقاية الصحية
— تنظيم النسل ـ مدى تقبل الأسرة له
— مدى انتشار الوعى الصحى فى الأسرة
— كفاية المرافق والخدمات الطبية الموجودة .

(د) النشاط الترفيهى لدى الأسرة

— كيفية قضاء اوقات الفراغ فى الأسرة
— التردد على النادى الريفى (اذا وجد) .
— الهوايات المنتشرة فى الأسرة .
— الصناعات الريفية والبيئة .
— الاتصال بالعالم الخارجى عن طريق :
— الصحف .

— الراديو .
— السـينما .

(هـ) الجمعيات التعـاونية

— نوع الجمعيات التعاونية الموجودة فى القرية .
— تقبل الأسرة فكرة انشاء جمعية تعاونية لشئون الاسكان واستعدادها للمساهمة فيها بالجهد والمال .
— اقتراح رب الأسرة فى تكوين الجمعية وادارتها وراس مالها .

مصـادر البيانات

وقد عقدت دورة تدريبية للباحثين الاجتماعيين والمهندسين الذين سيقومون بالعمل الميدانى صباح يوم الثلاثاء ٥ مايو ١٩٦٤ . واستمرت لمدة اسبوع وبدأ العمل الميدانى فى البحث ابتداء من ٢٣ مايو ١٩٦٤ .

١ — الاحصاءات الرسمية .
٢ — الخرائط والتصوير .
٣ — القادة الرسميين والمشرفين على الخدمات فى القرية .
٤ — أرباب الأسر .
٥ — آخرين .

ادوات الدراسـة

١ — استمارة وصف عام للقرية .
٢ — استمارة عقـار .
٣ — استمارة مسح اجتماعى شامل : استمارة عامة للأسرة — استمارة لرب الأسرة — استمارة لربة الأسرة .
٤ — الملاحظة بالمشاركة

الهيئات والأشخاص اللازمين للدراسة

١ — هيئـة الاشراف .
٢ — هيئة التخطيط للبحث
٣ — باحثو الميدان
٣ مهندسين
٥٥ باحث ميدانى
٣ رسامين
— تكاليف الدراسة :

تتكلف هذه الدراسة حوالى ١٥٠٠ جنيه قابلة للزيادة (المعدل جنيه لكل أسرة بحث شامل) .

مؤتمرات

مؤتمر الاتحاد الدولى للهيئات المعنية بشئون الأسرة(*)
١٩ – ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٤

ميونخ (ألمانيا) :

اسس الاتحاد الدولى للهيئات المعنية بشئون الأسرة من خمسة عشر عاما ، وهو يعقد كل عام مؤتمرا سنويا فى بلد مختلف من بلاد العالم .

اشترك فى المؤتمر هذا العام ٢٧ دولة ، مثلها ٧٢٠ عضوا ، كما اشتركت فيه بعض الهيئات الدولية مثل هيئة اغاثة الطفولة واللجنة الاقتصادية ، والهيئة الدولية للعاملين فى شئون الأسرة ، والاتحاد الدولى لمدارس الآباء .

وقد مثل الجمهورية العربية المتحدة فى هذا المؤتمر السيدتان : عزيزة رضوان مديرة الشئون الاجتماعية ببورسعيد ، وسامية صدقى رئيسة نادى سيدات القاهرة .

وقد تضمنت مناقشات المؤتمر الموضوعات الآتية :

وضع الأسرة فى المجتمع الحديث ودورها فيه – المشاكل الأسرية فى الدول النامية – مركز الأم ودورها الثلاثى فى الأسرة كزوجة وأم وعاملة – مقتضيات المعيشة التى تساعد على التقدم الفكرى للأسرة ، العلاقات بين الزوجين والعلاقات بين الوالدين والأبناء – اعداد الشباب لمواجهة أساليب العمل عام ٢٠٠٠ – الأسرة ومطالب الاقتصاد الحديثة – الأسرة وشئون الاستهلاك – الأسرة والاسكان – مسئولية الحكومة والمجتمع والمؤسسات الأهلية والدولية نحو الأسرة – السياسة الأسرية والهيئات الأسرية – التطور الديمجرافى والمشاكل الأسرية – مسئوليات المؤسسات الجماعية لمساعدة الأسرة – الانحلال الخلقى لدى شباب العصر الحديث والعمل على القضاء عليه .

وكانت أهم النقاط التى ابرزتها جميع التقارير والمناقشات هى :

(أ) اهمية الأسرة من الناحية الروحية والنفسية بالنسبة للطفل ، ولأعضاء الأسرة أنفسهم .

(ب) ان الأسرة وحدها هى التى تكون شخصية الطفل من الناحية الروحية والعقلية ، وفيها يتعلم الحرية والتضحية والحب ولا يمكن أن يستعاض عن الأسرة بهيئة غيرها .

(جـ) أن الطفل يحمل ثقافة الأمة الى المستقبل .

---

* عن تقرير عضوى وفد الجمهورية العربية المتحدة بالمؤتمر .

الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة من ١٣ يوليو — ١٥ أغسطس ١٩٦٤ جنيف (سويسرا)

مثل الجمهورية العربية المتحدة فى هذه الدورة (اللجنة الاجتماعية) الأستاذ ابراهيم مظهر وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ، والأستاذ كمال الحسنى مدير عام التخطيط بوزارة الشئون الاجتماعية .

ويتكون المجلس من ١٨ دولة أعضاؤها تنتخبها الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع مرتان فى العام .

ويقوم المجلس ، عن طريق لجانه الوظيفية الدائمة والمنظمات الاقتصادية الاقليمية والهيئات المتخصصة بالأمم المتحدة وعن طريق التشاور مع الهيئات الدولية غير الحكومية ، بتحقيق مستويات أحسن فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية ، كما يهتم بتكوين الاحترام لحقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع الشعوب .

وقد ادى عدم عقد دورة الخريف الماضى الى ازدحام جدول أعمال هذه الدورة فبلغ عدد الموضوعات التى نظرها المجلس ٤٦ موضوعا .

وعرض على اللجنة الاجتماعية بالمجلس موضوعات :

- التعريف بأغراض الأمم المتحدة ومبادئها وتنظيماتها وأعمالها فى المدارس ومعاهد التعليم الأخرى .
- حقوق الانسان .
- الخدمة الاستشارية فى ميدان حقوق الانسان .
- اجراءات الأمم المتحدة فى القضاء على التفرقة العنصرية فى أى صورة من صورها .
- الرق .
- الاسكان .
- التنمية الاجتماعية .
- المخدرات .

- الارتباط بالصـــداقة والتعاون بين المدن كوســيلة من وسائل التعاون الدولى .

ومن الموضوعات المتصلة بالشئون الاجتماعية التى عرضت على المجلس وحولها الى اللجنة الاجتماعية : تزايد السكان ، مكافحة الأمية ، المعونة الفنية ، الموقف الغذائى الدولى ، تقرير المندوب السامى للاجئين ، الوقاية من الجريمة ومعالجة المجرمين ، النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على نزع السلاح وتحويل مصادر تمويل التسلح للأغراض السلمية .

فضلا عن تقرير الهيئات المتخصصة مثل هيئات العمـل الدوليـة ، الصحة العالمية ، اليونســكو ، صندوق الطفـولة الدولى والهيئات غير الحكومية .

ومن أهم توصيات اللجنة الاجتماعية التى أقرها المجلس :

١ ـ مشروع اتفاقية دولية لمنع جميع صور التفرقة العنصرية .

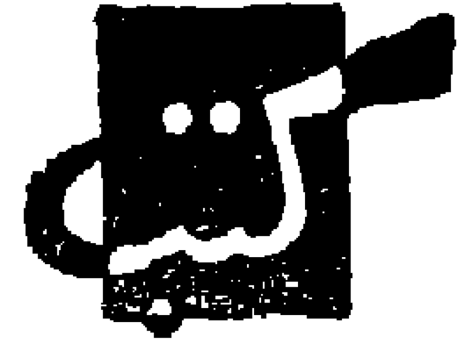
٢ ـ الموافقة على اقتراح لجنة حقوق الانســان بتحديد عام ١٩٦٨ عاما لحقوق الانسان ، وعلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لانضمام جميع الدول الأعضاء للاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان .

٣ ـ المطالبة بالاهتمام بالقضاء على الرق بكافة أنواعه .

٤ ـ التوصية باعطاء عناية خاصة لموضوع التدريس عن الأمم المتحدة ، وهيئاتها وما ساهمت به فى نشر السلام العالمى وزيادة التعاون الدولى وخاصة ما قامت به ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعيةفى العالم .

٥ ـ اعطاء عناية خاصة لمشكلة الاسكان وخاصة فى البلاد النامية ، واقرار تقديم توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تأخذ الدول الأعضاء على عاتقها دورا رئيسيا فى حل مشكلة الاسكان وأن تضمن خطتها الخاصة بالتنمية جميع عناصر الأنشطة والموارد اللازمة .

وقد فازت الجمهـورية العربية المتحدة عند اجراء انتخابات اللجان الدائمة التى يختص المجلس بتشكيلها بعضوية اللجنة الاجتماعية الدائمة باجماع الأصوات ، ولجنة الاسكان بأغلبية ١٢ صوتا .



عبد الرحمن بن خلدون ، حياته وآثاره ومظاهر عبقريته (١)

للاستاذ الدكتور على عبد الواحد وافى

يشتمل هذا الكتاب على بابين : أحدهما عن حياة ابن خلدون ، والآخر عن آثاره ومظاهر عظمته . وقد عرض المؤلف بتفصيل فى الباب الأول لتاريخ حياة ابن خلدون وما اجتازه من مراحل من نشأته الى وفاته ، مقسما لها الى اربعة مراحل : مرحلة النشأة والتلمذة والتحصيل العلمى ومرحلة الوظائف الديوانية والسياسية التى تولاها فى المغرب والأندلس ، ومرحلة التفرغ للتأليف ، ومرحلة وظائف التدريس والقضاء فى مصر . ولا تقتصر فائدة هذا الباب على التعريف بحياة ابن خلدون ، بل تتجاوز ذلك الى الدلالة على عبقريته . فيظهر من هذا الباب أن حياة ابن خلدون لم تكن حياة هدوء ولا استقرار ، بل كانت حياة صاخبة مضطربة ، تفيض بما كان يخوضه من مغامرات ، ويصيبه من كوارث ، ويواجهه من خصومه وحساده من مكايد ومؤامرات ، وأن الوظائف الديوانية والسياسية والقضائية قد استأثرت بمعظم وقته وجهوده فى معظم مراحل حياته ، فلا يتاح لرجل عاش هذه الحياة أن يصل فى ميادين المعرفة الى ما وصل اليه ابن خلدون ويخلف ما خلفه من آثار الا اذا كان نسيج وحده فى عالم العبقريات — ثم عرض المؤلف فى الباب الثانى لآثار ابن خلدون ومظاهر عظمته فبين أنه المنشىء الحقيقى لعلم الاجتماع ، ووازن بينه وبين أوجيست كونت وانتهى من موازنته الى اثبات الأسبقية فى انشاء هذا العلم لابن خلدون ، وعرض لأهم ما يوجه الى ابن خلدون من مآخذ فى دراسته لظواهر الاجتماع ، ووضح فضله وتجديده فى علم التاريخ وفن الأوتوبيوجرافيا ترجمة المؤلف لنفسه) وفى أسلوب الكتابة العربية وفى بحوث التربية وعلم النفس التربوى والتعليمى ، ورسوخ قدمه فى علوم الحديث والفقه المالكى ، والمامه الماما طيبا بسائر العلوم والفنون الأخرى التى كانت معروفة فى عصره : العلوم الطبيعية والرياضية وعلوم الفلسفة والمنطق والقراءات والتوحيد والتصوف وأصول الفقه والفقه والأدب العربى ، وكثير من الفنون حتى فنون السحر وأسرار الحروف والزيرجة والطلسمات .

---

(١) العدد الرابع من سلسلة « أعلام العرب » التى تصدرها وزارة الثقافة والارشاد القومى ، صدر فى أبريل سنة ١٩٦٢ — ٣٢٨ صفحة من القطع المتوسط — الناشر مكتبة مصر بالفجالة .

money has become the decisive factor - instead of the spears - in paying for the bride.

3) As a result of (2), both the chances of social mobility and the cope of social relations increased, and family relationships declined in importance. It became more easy-especially after the application of the straight line dwellings (Gbarias) - for families to disperse and scatter more than was the case in the past. This, however, does not mean that the authority and respect due to the head of the family had been totally eliminated, or that the Azande have relinquished all their old social and relationship values ; it rather means that other new values have emerged, which are often in conflict with the old ones, thus leading to existence of different behaviour patterns side by side. This situation is to be found in all the developing societies which pass through a transitional stage of social, cultural and economic change, where the old patterns and values are challenged without disappearing completely, and where the new values gain ground gradually without dominating the scene and the life of the individual and the community.

Our aim in discussing the above Scheme has been to demonstrate the difficulties which stand in the way of success for any development project based totally on economic considerations without taking into account the social and cultural characteristics of the respective community, and without seeking to achieve, through its operations and activities, the contribution to the unity of the greater society within which the local community must be integrated. These objectives had actually been taken into account in the original scheme, but were overlooked in implementation due to a variety of factors. Still, this does not mean that the Azande community is still a closed one, nor that the Scheme has failed completely. In fact, since national government began in the Sudan after its independence, the authorities have sought to bring about the integration and unity within the greater national community, and the results of their efforts are evident in more than one aspect.

V

To sum up the effects of the Zande Scheme on the Azande, these effects may be divided into three kinds ; the economic, the social and political, noting that the division is for exposition only, without ignoring the interdependence of the factors of every kind on those of the two others.

In the Economic Sphere :

The Azande appreciation of the value of money has increased as evident from their limiting its use to the purchase of prestige commodities (like spears) to wedding presents and the acquisition of wives. However, the appreciation of money is still dependent on the actual needs of the natives, which explans the absence of workers from factories and their return to work only when they run short of money. Another cause of absenteism is the low standard of wages and their failure to satisfy the workers' needs, who are sometimes obliged to go to the forest to gather cassava or to hunt, and then return after obtaining their needs.

In the Social Sphere :

1) Though the British Administration followed the policy of weakening the authority of the Sultans, it had to enlist their aid in the implementation of the Housing Projects of 1922 (to combat disease) and of the present Scheme, in imposing forced labour, punishment and coercion. This policy undermined the moral essence of the system of the Sultans, and they began to abuse whatever authority they find invested in them to achieve their personal interests. All these factors led to a considerable degeneration in the system of Sultans, whose relationships with the population degenerated as the latter came to identify them with all the negative elements and policies of the Administration.

2) Similar changes occurred in the traditional family system, especially in connection with the status of the family head and the patterns of behaviour regulating the relations between the the family members. As the young men of the family came to feel their ability to become economically independent of the head of the family, and their chance of becoming family head themselves if they are willing to pay a small tax, they tended to accept the Administration's encouragement to separate themselves from the original family and plant their own lots of cotton. True, the father continues to help his son to marry, but this has ceased to be as essential as it used to, especially as

milies, although one fifth of them only were to participate in the cotton project. It was only to be anticipated, then, that such a plan would lead to general dissatisfaction and, in 1959, the Inspector of the Northern Area of the Zande Region submitted an exhaustive memorandum, wherein he recommended that the Azande be resettled in villages instead of the Gbarias for various reasons. Committees then were formed to select two locations within the Zande Scheme Area to establish two model agricultural villages.

IV

The main point of consideration here is that the Zande Scheme has without doubt caused many far-reaching changes in social life, in the traditonal pattern of values and the attitudes of people towards life, besides the emergence of new social problems which did not exist before. The direct factor leading to most of these changes is the relative increase of money in the community due to the cultivation and sale of cotton and the trend among some individuals to work in the factories for wages. The Zande community can therefore be taken as an example - and a true one - of the african communities undergoing at present a transitional stage due to the implementation of development projects, from the economy depending on the mere supply of food to the modern economy based on monetary dealings, but without reaching the stage of eliminating the traditional pattern, as we notice that both types of economy (the traditional and the modern) continue to coexist in a complementary manner. However, the continuation of the present trend towards money and its increase in the hands of people is expected to have considerable effects on the social structure itself. Whatever the case may be. the Azande at present consider money, and the cultivation of cotton and work in factories as means of obtaining it, as a way of supplying them with enough to satisfy their needs of imported products which they cannot produce, to pay the taxes and meet the expenses of marriage. Food supplying agriculture then continues to play the most important role in their economic life. We must note, however, that only one fifth of the Azande population of the Sudan obtain money through cotton cultivation and factory employment, whereas the rest continue to depend on the sale of some of their agricultural products for the purpose, which is mostly evident among those who live in the vicinity of towns and cities where they can market their products.

strong, especially in crises, and relatives usually dwelt within reach of each other. This, however, does not mean that blood or marriage relationships were the organizational factor in the regional distribution of people. On the contrary, those relationships never played a basic part in daily life of the Azande or in their political life even, as authority has always been limited to the chiefs, who belong to the nobility or « avungara ». The important thing is that the Azande never knew the village system proper, in spite of the marriage relationships which arise between neighbours. The Azande dwellings are connected to each through a network of narrow and winding paths, and all the dwellings of the settlement are in turn connected to the court of the representative of the Sulan by the same network of narrow, winding paths. Wider paths connect these settlements to the court of the Sultan himself.

This pattern of dwelling distribution was no doubt imposed by the economic needs of the Azande, whose lives depend greatly on shifting agriculture, which requires the presence of wide areas of land, where the man cultivates a specific part and leaves the rest to recover its fertility until he returns to its cultivation. Within this system every settlement constituted a particular social unit where the dwellers knew each other and strengthened their relations by marriage ties, and often by other social ties arising either from loyalty to the same secret group, or by blood brotherhood of joint initiation in youth.

Previous experiments in transferring the Azande from these dwellings had proved troublesome both for the Azande and for the authorities. Nevertheless, the authorities began by planning Azande villages in the form of the letter « H », each including 50 families who were to cultivate a particular piece of land each, and live in a dwelling facing one of the three pathways running through the village. Difficulties,however, caused the authorities to decide to house the Azande families along straight dwelling lines (Gbaria) where each was planned to have twenty five families on either side, with a total of fifty families per (village). This plan ignored the provision of a « centre » to be used as a focus for social life. On the contrary, it contributed to the weakened and event ual elimination of the old social relationships between diffe-rent dwellings and settlements, because it ignored the real connections underlying the apparent system of separate dwellings and settlements. Moreover, the scheme overstepped the limits of the cotton cultivation project, and was extended to all the Azande fa-

themselves, and considered the project as an experiment to be applied later to the other parts of the Southern Sudan. He took into consideration the particular characteristics of the Azande, who are known to be active and willing workers, and to accept orders and discipline, contrary to most of the southern tribes.

However, when the project came to be implemented, it changed its course in more than one aspect, especially after the resignation of Dr. Tothill himself for health reasons. The points of Azande education, training and participation in running the project were totally overlooked, and the cultivation of other cash crops was dropped. Moreover, the scheme concentrated on producing long-fibre cotton instead of the short-fibre cotton originally planned which would have given greater yields. Payment of remunerative wages and prices to the natives as originally proposed by Tothill was overlooked, and coercion was used instead. Even the value of the factories was doubted on the grounds that their products could not be marketed at competitive prices, without any consideration whatever to the social implications of their introduction. The economic and commercial point of view therefore reigned supreme and, although many factories were actually established and operated the main emphasis remained on cotton cultivation and on the related textile industry.

III

There can be no doubt that the idea of cultivating cotton constituted a perfectly safe venture. However, its requirements of continuous supervision and regular work could not be fulfilled by the traditional dwelling system of the Azande, and the Housing Project was therefore instituted to replace the old system in order to fulfill these requirements and at the same time realize certain administrative, educational and health objectives.

The Azande had no specific system of housing. The original pattern they preferred was to build their houses near to the numerous water-courses in the region, but they did not tend to form big dwelling groups. The dwelling unit was that of the man, his wives and his children, and may be a number of relatives whom he supports. Every wife had her own hut and her own piece of land which she cultivates herself within the compound. When children married they built their own dwellings, but not very far from that of their father to be able to help him in cultivating his land, and in his building activities. Relations between family members remain

This policy, however, was resisted by the Egyptian Government and by the northern Sudanese themselves and, in the thirties the British Administration began to prepare an inclusive program to develop the Southern Sudan in general. In 1937, it carried out an ecological survey in Equatoria which continued until after the start of the second world war. The plan sought to achieve self-sufficiency in the areas involved, in imitation of the experiment carried out by the Belgians in the Congo, whereby cotton was introduced as a cash crop. The Zande Scheme, therefore, was an economic development project depending on the settled cultivation of cotton and on the introduction of some industries related to this crop. The shifting agriculture system followed by the Azande was not consistent with the requirements of this policy, hence the necessity to house the Azande who are to work in cotton cultivation in certain settlements where they were to dwell continuously. This caused profound changes in the traditional social structure, and we are dealing here with these changes as an example of the social implications of economic development.

II

The Zande Scheme was begun only in 1946. The idea of introducing cotton cultivation, however, was older than that date, but the people in Equatoria were not eager to practise this cultivation, as the crops were meagre and the Administration used coercive measures to force the people to undertake it. Experiments were carried out in 1935, but the actual implementation of the scheme was postponed until the general development plan for the south was fully prepared.

The originator of the idea of introducing cotton cultivation in the Zande region was Dr. J.D. Tothill, who had previous experience in this field in Uganda. When he joined the service of the Sudan Government in 1943, he drew up an acurate and exhaustive plan for the introduction and marketing of cotton, and the establishment of some complementary industries. In his plan, Dr. Tothill made provisions for the introduction of other cash crops and industries, and for the training of the Azande themselves from the start to work in the factories and to participate gradually in running the project itself. He attached great importance to this last aspect, providing for the education and training of 95 per cent of the Azande over the period of thirty years which he considered basic for the success of the project. He never imagined that the project could achieve any success without the active participation of the natives

The Azande occupy a wide area in Central Africa, extending along the water-division line between the Nile and the Congo rivers. They live in the territories of three different countries, namely the Sudan, the Congo and the adjacent republics known until recently by the name of French Equatorial Africa. Their number is difficult to determine, but most of them (estimated at 400,00) live in the Congo whereas about (200,000) only live in the Sudan. The Azande region lies in the south-western tip of the Southern Sudan (in Equatoria), which extends over about 21000 square miles, where the inhabitants are irregularly distributed due to their general tendency to concentrate along the water division line, leaving great inland areas uninhabited. The Zande region is generally flat, and the climate is not exceptionally severe, with a rain season of about 8-9 months per year, and an annual rainfall of 40-60 inches. The region is crossed by a great number of rivers, rivulets and water-courses which play an important part in the daily life of the Azande and around which they used to concentrate in the past. Actually, the Azande have always resisted and protested against any attempt to move them away from the vicinity of these water-courses for any reason whatever. A unique characteristic of the Azande is that they do no breed cattle like the other tribes of the Southern Sudan. This had been attributed to the existence of the Tse-Tse flies in their region, but the interpretation was questioned lately on the grounds of their dogs. On the other hand, the Azande suffer from many endemic diseases which drain their vitality and make them susceptible to great suffering from minor infections. They depend mainly on agriculture for their livelihood, and are actually experienced cultivators, growing many different crops like Cassava, Maize, Groundnuts, Sweet Potatoes, Bananas and many vegetables and fruits, within their system of shifting agriculture. Their economy is therefore an agricultural one, supplemented by hunting and gathering, in view of many fruits which grow widely in their region.

The Zande Region is isolated from the outer world and from the other parts of the Sudan, because of the difficulty of communications, their slowness, and the great expanses of land which must be covered. This isolation was confirmed by the policy of the British administration before independence, which considered the southern parts of the Sudan as closed districts and discouraged trade with the northern parts and with the outer world in order to achieve their separation from the rest of the Sudan.

lonialists to exploit the resources of African countries, and therefore attended only to the economic and technological aspects without any care whatever directed to social planning. In most cases, this led to serious social consequences, and often to obstacles and difficulties in the face of these projects themselves, which obstacles and difficulties ended in many cases in the total failure of the projects or their falling short of their original objectives.

The Zande Scheme is one of these projects, which sought originally to achieve economic development in a remote area of the Sudan. The project necessitated a change in the housing patterns in the area in a manner that secures - or had been thought to secure - the realization of the economic objectives. The new housing project, however, proved to be anomalous to the basic social values and patterns, which gave rise to many obstacles, dissatisfaction and resistance from the part of the natives due to the violent changes it imposed on their traditional social system. In fact, the project was not preceded by adequate social studies, though the Government of the Sudan tried to correct the situation later by the appointment of a social anthropologist to study and evaluate the project for 3 years (1952-1955). Other difficulties in the face of the project were the lack of coordination between the Administrative Authorities in Equatoria and the Project Staff, in addition to the fact that the project, from the very beginning, was coloured by the general policy at the time, which sought to separate the South from the rest of the Sudan and therefore the project did not attempt to integrate the economy of the Zande area with the greater structure of the national economy. On the contrary it sought to achieve self-sufficiency for the area, and therefore overlooked the importance of social and economic integration between the Zande community and the Sudanese or even the Southern Sudanese Society. On the other hand the housing scheme was based on dispersing the inhabitants and distributing them in separate dwelling units far from each other. It is possible, therefore, that the Zande Scheme is the only project based on the breaking up of the community instead of strengthening its coherence, and can from this point of view, be considered as a true example of the economic development projects, implemented at present in many parts of the continent, which give the primary importance to economic and social factors but neglect to give equal attention to the social changes caused by such projects, which changes may lead to the breakdown of the whole tribal structure without providing any substitute for it.

policies, schemes and projects drawn up to develop local communities is their effective incorporation within the general framework of the national economic, social and political life involving the whole society of the respective country.

It is only natural that most of these countries devote their attention primarily to economic development in order to raise the standards of living among their peoples. This is evident from the trend in many African countries to change their traditional system of agriculture based on cutting, burning and shifting agriculture which exhausts the soil within a few years, and substitute it for intensive, settled agriculture which contributes to continuous settlement on a particular piece of land and renewing its fertility through the use of fertilizers. Another trend in this respect is towards the introduction of cash crops, or the industrialization of certain areas. A case in point here is the Volta River Project in Ghana which will lead to the extraction of bauxite, production of aluminium and of the energy required to run the plants. The common object of all these projects is to remove African communities from the economic stage based on the mere supply of food for the people to that of the modern economy which depends on the use of money and on marketing.

Though most of these efforts are exerted in the economic and technological spheres, their effects extend to cause changes in social systems, values, people's view of life and traditional attitude towards it, their way of thinking, customs, and social behaviour. This is, however, to be expected, as the community — especially when it is a traditional and limited one — represents an integral and coherent unit where any change in any of its systems is apt to cause a chain-reaction of change in the other systems constituting the social structure. Economic development projects, therefore, must take into account the social implications and traditions and must study the whole community with all its systems and traditions without limiting themselves to the economic aspects, so that we may be aware in advance of the type of change expected to occur as a result of the implementation of such projects, in order to avoid the mistakes and risk ensuing from the execution of projects which contradict the basic traditional values, religious beliefs or inherited moral criteria of the community.

During the last thirty years, many economic development projects were implemented in Africa. Some of these sought to benefit the natives themselves , but most of them sought to enable the co-

ECONOMIC DEVELOPMENT AND SOCIAL CHANGE IN AFRICA
AN EXAMPLE FROM THE SUDAN : THE ZANDE SCHEME *

by

Dr. Ahmed Abu Zeid

Associate Professor of Sociology and Anthropology,
Alexandria University

African communities are undergoing at present tremendous changes in their political, economic and social structures, replacing their traditional forms of life by other new ones which are better suited to the new conditions prevailing in these communities. Some of these changes occur spontaneously as a result of contact between African communities and other cultures, especially European ones. Other changes, however, occur in accordance with carefully drawn plans and policies seeking to realize certain objectives. This planned change has increased considerably during the last years in the newly independent African countries which seek to develop their economic and social life in general, with some emphasis on the development of certain local and isolated communities whose members had continued for long years to live within the limited ethos of belonging to no bigger unit than that of the tribe. This is characterstic of almost all the tribal communities of Africa which seldom if ever — participated in the economic, social and political life of the greater society of the country in which they live. Differences of tribal languages from each other and from the official language of the State have strengthened this tendency, which was fortified by other differences in customs, beliefs, tradition, mores, social, moral and spiritual values within the same linguistic group. The result was that every tribe constituted a social isolate, limiting the patriotism and loyalty of the layman to his own tribe and its chief. This isolation constituted a considerable deterrent to local and general developement, and hence we find that the ultimate objective of the

* The ethnological material of this study was collected during a field study undertaken by the writer in 1962 in the Southern Sudan, by assignment from the ILO, Geneva. I would express my deep gratitude here to Dr. Abbas Ammar. Asst. Director General of the ILO, to Alexandria University who approved my secondment to the ILO and to the authorities of the Sudan Ministry of Interior, Khartoum, the Province of Equatoria and the Zande Scheme.

Factor IV has negative loadings on A.R.T.AC. (-.203)and Hd (-.223) and a considerable positive loading on Geo (.309). This factor contrasts A.R.T.AC. the quick reaction to achromatic colour which indicates sensitivity, and Hd the overcretical attitude, with Geo which indicates as Bohm mentions ambition and courage. If we are right in interpreting Factor IV as Sensitive Emotionality vs Mature-Tough-Poise pattern, then this agrees with the picture suggested by A.R.T.AC., Hd and Geo among the Rorchach variables.

Factor V : has negative loadings on W (-.249), M (-.211), c (-.217), C (-.217), FC(-.316) and A.R.T.AC. (-.253). This cluster of variables might be interpreted as an Extraversion pattern to accord with our identification of the fifth factor. This seems reasonable if we consider the hypotheses behind these variables put forward by Rorschach workers. W is a sign of organizational interest and ability. C indicates poorly controlled reactivity to environmental impact. FC indicates a ready control over emotional impact without loss of responsiveness. This controlled responsiveness implies that the person can respond with both feeling and action appropriate to the emotional demands of the situation A.R.T.AC indicates quick reaction and sensitivity. But the debatable matter here is the presence of M which according to the common view indicates introversion, and this received some confirmation from our analysis of the Rorschach variables separately. However Rorschach workers also regards M as indicating self-acceptance in the sense of a tolerance by the ego for archaic impulses. And as the loading on Factor V is quite small perhaps the apparent contradiction is not serious.

Factor VI : has positive loadings on W (206), Dd (294), M (303), c (251), C (249), FC (203), P (221). O (.401). R (.359). H (.242), Ad (.200), N (.257) and obj (.383). This appears to correspond closely with the general Rorschach factor of fluency and it is reasonable to expect that this would correlate with the personality Factor VI, which have identified as Surgency.

Thus we could conclude that although the Rorschach variables correlate to some extent with the clusters elicited by the reference variables, they do not show high validities in relation to these patterns of behaviour. We conclude that the inkblots test is not an all round technique for assessing personality, but that it could elicit some variables which measure some aspects of behaviour.

Table (3) varimax-rotated loadings for the Rorchach variables on the centriod reference-variables factors

The variables	I	II	III	IV	V	VI	h^2
W	—470	—039	129	—033	—249	206	345
D	090	142	—126	—121	—104	145	091
d	153	—027	—162	—032	—040	169	082
Dd	—078	—102	036	—144	068	294	129
S	162	—195	—057	—179	—133	096	126
F	—018	003	—057	—122	016	148	040
M	023	141	117	060	—211	303	176
FM	—102	—017	022	011	—196	079	054
m	—367	—021	034	—123	—090	037	160
c	—204	053	033	035	—217	251	157
Fc	—155	—110	—094	—188	—159	107	116
Kk	—143	—027	074	—184	—003	172	090
C'	087	—032	115	048	—168	104	063
C	—202	—066	038	110	—217	249	167
FC	—085	117	—011	—124	—316	203	177
P	—007	—017	180	—011	—076	221	087
O	—178	—039	098	—117	...194	401	258
R	—168	007	012	—003	—070	359	162
A.R.T.A.C.	—187	—175	084	—203	—253	—022	178
A.R.T.C.	—068	—069	111	—108	—080	092	048
H	—132	—012	221	010	—187	242	160
Hd	207	045	107	—223	—086	160	139
A	—077	044	030	—177	—120	095	063
Ad	146	—009	—174	021	029	200	092
Ant	053	—078	—043	094	008	157	045
N	—178	—151	131	—048	020	257	140
Geo	132	—168	—116	309	—045	107	166
Fire	—143	—140	135	089	104	136	095
Obj	—149	—030	—014	021	—048	383	172
Pl	—150	—242	184	—049	125	169	163

preted as surgency, in comparison with Cattel's Source Trait F, Surgency vs Desurgency.

However, the six factors just described certainly cover a variety of important personality variables, hence if the Rorchach is to be accepted as a valid diagnostic test, many of the scores should correlate significantly with one or more of the factors.

In order to elict these relationships we calculated the loadings of the Rorschach variables on the unrotated reference centroid-factors. It is still necessary to rotate these loadings through the same angles as the reference factors had been rotated. Hence a varimax solution for the rotation was carried out by the Birmingham computor unit, yielding six factors as shown in Table (3).

Reference Factor I : has negative considerable loadings on W (-.470), m (-.367), c (-.204) C (-.202) and a positive loading on Hd (.207). We previously interpreted the high positive loadings as Neurotism. This leads us to consider W, m, c, and C as indicators of healthy emotional structure, and Hd as indicating Neuroticism. This fits in with the view of Rorschach workers who regard W and m as signs of ego strength and Hd as indicating an overcritical attitude which may be an outlet for hostility. Although they view c as indicator for a crude need for affection and C as poorly controlled reactivity to environmental impact, it would be possible to accept c and C as indicators of emotional stability provided they were combined with good intellectual control.

Factor II : has a considerable negative loading only on Pl (-.242) in the direction of our Socialized mind defined by high negative loadings on General-activity, Religious-value, and Interest-survey and smaller loadings in the same direction on Creative, Ascendant, and Tenderness. This suggests that Bohm is mistaken; for according to him Rorchach used to say that children between 6-8 years of age give a good many responses such as Pl and that these indicate bad reality control, and socialization, though admittedly the relationship is small.

Factor III : has a positive loading on H (.221). According to Bohm Rorchach used to that H indicates social contact, but when it is found in large numbers it indicates either neurotic disturbance or narcissism. Here it seems to us that H might indicate submission since it is opposed to our Ascendance factor as defined by negative high loadings on Creative, Persistent, and Ascendant variables.

the factors yielded by the varimax solution, as it is more objective than the graphical.

Factor I : This factor contrasts Depressive (.651), Nervous (.630), Immature (.677) ratings and Neuroticism (.421) with Radicalism (-.421), Tenderness (-.648), Theoretical-value (-.410), Religious-value (-.657) and Economic-value (-.375). This seems to correspond to the well known neuroticism factor, with the negatively loaded variable representing a mature balanced outlook and serious value. It ressembles Cattel's Source Trait C ; Emotionally Stable Character vs Neurotic General Emotionality.

Factor II : has high loading on General-activity (-.423), Religious (-.655) and Interest-Survey (-.434) and smaller loadings in the same direction on Creative (-.228), Ascendant (-.253) and Tenderness (-.237). It shows no strong positive loadings. We tend to define this factor as socialized-mind and it might be compared with Cattell's Source Trait K ; Socialized, Cultured Mind vs Boorishness.

Factor III : has high negative loadings on Creative (-.494), Persistent (-.671) and Ascendant (-.689) variables and a positive high loading on the Aesthetic-value (.446). Perhaps we may interpret this pattern on behaviour as Ascendance vs Submissiveness Cattell's Source Trait E ; Dominance-Ascendance vs Submissiveness resembles our factor here.

Factor IV : contrasts Creative (-.476), Impulsive (-.604), Meticulous (-.527), Nervous (-.479) and Immature (-.423) variables with Political-value (.394) and Economic-value (.366). It has also a considerable negative loading on the interest-survey (-.263), and a positive one (.262) on the Theoretical-value. We may identify this with Cattell's Source Trait I ; Sensitive, Infantile, Imaginative Emotionality vs Mature, Tough Poise.

Factor V : has a negative high loadings on General-activity (-.552) Extraversion (-.514) and Radicalism (-.336) and positive loadings on Social-value (.350) and Theoretical-value (.229) variables. We intend to follow Eysenck and interpret this as the Extraversion vs Introversion dimension. It seems to us that it resembles Cattel's Source Trait H ; Adventurous Cyclothymia vs Withdrawn Schizothymia.

Factor VI : has high loadings on Topics (.668), Impossibilities (.531), Impulsive (.585) and General-activity (.342). The pattern of behaviour shown by this cluster of traits could be inter-

Table (2) varimax-rotated centriod-factors loadings for the references variables :

The variables	I	II	III	IV	V	VI	h2
Creative	066	—228	—494	—476	286	—098	619
Persistent	—241	—031	—671	—138	133	089	553
Depressive	651	021	—220	—211	022	—148	539
Ascendant	178	—253	—689	—027	002	—044	574
Impulsive	096	158	115	—604	—017	585	754
Meticulous	006	—115	—058	—527	—091	069	307
Nervous	630	—270	110	—479	—064	173	745
Immaturity	677	—164	000	—423	—054	078	673
General-activity	245	—423	055	—113	—552	342	677
Neuroticism	421	—049	050	067	—012	130	203
Extraversion	008	—007	060	—049	—514	—052	273
Radicalism	—421	—062	—068	162	—336	—366	438
Tenderness	—648	—237	—123	—190	017	—034	528
Theoretical-value	—410	—097	267	262	229	—024	370
Aesthetic-value	—007	—176	466	—113	059	074	269
Social-value	—001	—068	003	—023	350	—106	140
Political-value	—162	—014	—044	394	—010	—262	252
Religious-value	—657	—655	—032	140	—056	190	921
Economic-value	—375	204	169	366	006	—267	417
Abstraction	072	—051	—166	—022	007	306	130
Topics	—130	—151	096	—120	—182	668	542
Impossibilities	076	—139	244	—185	—115	531	414
Interest-survey	024	—434	—075	—263	130	166	308

3. Factor III is a bipolar factor. It contrats the D (.377), FC (.309), P (.475) and A (.501) variables with the c (-.471), Kk (-.367) and N (-.418) variables. This agrees with the hypotheses which Rorschach workers often attribute to these responses and agree also with the results shown by the studies of Sen, Cox, Williams and Lawrence, and Coan. We incline to define it as sociability vs anxiety.

4. Factor IV is a bipolar factor. It contrasts M (.521) O (.309) and H (.419) variables with Geo (-.356), Fire (-.348) and C (-.286) variables. We defined this factor as introversion vs extraversion factor. A similar factor appears also in the studies of Sen, Adcock, Coan, McLeod, Blewett, and Eysenck.

5. Factor V has a considerable loading on Fc (.362), C' (.353) and FC (.364) and thus could be interpreted as an emotional control factor. This resembles a factor in the studies of Witfenborn, Sandler and Ackner, Williams and Lawrence, and Coan which has its main loading on the response with dominant form.

6. Factor VI and VII seem to be meaningless factors. For the variables with considerable loadings on them are not correlated or show very small correlations. Factors so far discussed are entirely internal to the Rorschach. To find out more about their psychological significance we should discover what factors are present in the reference variables.

Since it seemed unlikely that principal components of the reference variables would be meaningful without rotation of axes, it was decided to apply the centroid method of analysing these variables.

This yielded six significant factors. However, it was difficult to be certain that the best solution had been achieved. Hense a varimax solution for the rotation was carried out also by the Birmingham computor unit, yielding six factors as shown in Table (2).

The principle of this technique is to maximize the variance of the 6 columns of factor loading, thereby introducing as many high and as many near-zero loadings into each column as possible.

The varimax solution gave us six meaningful factors. We intend to interperet Table (2) varimax-roated centriod-factors loadings for the reference variables :

Table (1) unrotated factors loadings for the Rorschach variables:

The variables	I	II	III	IV	V	VI	VII	h^2
W	280	705	—145	—176	—178	098	060	673
D	739	—278	377	—009	168	—128	—095	818
d	536	—675	—011	153	—015	—128	—119	796
Dd	636	—463	—216	—006	—007	—078	057	674
S	461	—083	—050	—182	—133	355	079	406
F	536	—573	095	—171	—238	—248	109	814
M	468	351	—026	521	—237	—024	—013	671
FM	372	424	181	222	—124	202	—191	492
m	529	342	—122	—141	—167	013	067	464
c	361	—067	—471	076	186	046	—244	459
Fc	588	072	—205	018	362	256	030	591
Kk	495	165	—367	—049	123	—159	—079	455
C'	330	295	264	077	353	079	011	403
C	491	410	—133	—286	—049	—034	—173	542
FC	557	247	309	—038	364	—029	014	600
P	302	179	475	223	—003	006	—004	399
O	622	216	—282	309	—048	089	123	625
R	937	—152	002	—020	—029	009	038	903
A.R.T.A.C.	507	032	274	—218	—256	166	071	480
A.R.T.C.	584	064	273	—184	—286	—046	—052	541
H	551	349	—081	419	—156	—205	085	682
Hd	337	—466	010	277	—057	116	—185	458
A	620	101	501	—059	110	—031	—157	686
Ad	545	—548	068	077	—095	265	007	687
Ant	358	—309	—153	—179	—042	224	—061	334
N	620	127	—418	—092	036	—147	—178	618
Geo	409	—080	—129	—356	080	017	092	331
Fire	177	352	078	—384	—154	—159	—200	371
Obj	786	024	—131	094	006	—102	250	718
Pl	572	126	079	—121	296	—094	231	514

complex since they represent combinations of underlying variables from two rather different sets of data — the Rorschach responses, and the other tests plus ratings. It was found easier to see the nature of these factors when the two sets of correlations have been studied separately. However, the communalities obtained at this stage provided a useful estimate of the total variance of the main factors which could be inserted in the diagonals.

Next, therefore, the computor unit carried out an analysis for the Rorschach variables only and extracted seven principal components using the calculated h^2 Table (1) shows the loadings of each variable on these components.

It would no doubt be possible to follow Wittenborn and other writers by rotating these factors to simple structure which would largely or completely eliminate the first general factor. However, a study of the first two large factors suggests that they are meaningful as they stand. Thus we may conclude that the following are the most prominent factors in the Rorschach variables:

1. A perceptual fluency factor; we call it a percetpual fluency factor to differentiate it from word fluency and ideational fluency factors. It is a general factor in the sense that all the variables have considerable loadings on it. As in the studies of Wittenborn, Sen, Cox, Williams and Lawrence, Consalvi and Lotsof, R the number of the responses has the light loading on the factor, 937.

2. Synthetic vs analytic factor; this factor put the variables into two groups, those variables which need synthetic ability in producing them on one hand, and those variables which need analytic ability on the other. W has the highest loading on the synthetic. 705, and d has the highest loading on the analytic. 675 pole.

idea it was ...... ? ». Another question was asked to elicit further determinants if any; « And was there anything also that helped to make it look like ...... ? ».

Further enquiry was made if it was not yet clear whether movement was a determinant. The subject was asked such a question; «Where do you think you might see a ......looking like this?». If this question did not clarify the presence or absence of movement as a determinant, then another step was used. The subject was told ; «On one of the cards you said it looked like ...... that was ......ing ? (referring back to a response given where movement was verbalised spontaneously) ; « How was it with this personal - animal - cloud, etc ? ».

It is worth noting that the first two questions elicited the determinants including the movement in almost every instance and that the last two questions revealed hardly anything. The writer would hold that it is better to confine the enquiry to the first two questions to avoid the suggestive effects of the last two questions.

The third group : The traits were rated by the tutors. Each student was rated by two tutors and the two ratings were combined.

The final data which were used in the analyses were scores on 53 variables. There were normalized before intercorrelated as the divergances from normality are large enough to distort the test intercorrelations seriously particularly those of Rorschach variables. The point of the method is that each distribution was classified into groups using a standard deviation of 10.

The intercorrelations were carried out by the electronic computer unit using the product-moment method.

Several factorial analyses were applied to the data as follows:

The computor unit carried out the calculations of the principal components for the whole matrix of intercorrelations. Six principal components were extracted. In view of the number and the types of the tests had entered into battery and the number of the students that had been tested, the six principal components are the maximum which are likely to be of psychological interests. This was confirmed by Moier's criterion, namely, the flattening out of the total variance of successive factors.

It would be possible to interpret those principal components as they stand without any rotation. However, they are highly

Abstraction Test: This is a test of Vernon's. It is highly loaded with g.

Topics: This consists of two topics chosen by Thurstone to measure fluency.

Impossibilities: It was used as a measure of ideational fluency.

Interest Survey: This was taken from an interest blank devised by Vernon. The subject is asked to answer questions about things he likes most to do in his spare time, and spends most on. It has a considerable high loading on the originality factor.

Rating scales: The rating scale presents nine personality traits: Creative, Persistent, Depressive, Nervous, Ascendant, Impulsive, Meticulous, Immaturity and general activity. Each student was rated by two tutors separately on the traits, using a five-point scale, which indicates the frequency of the behaviour, namely: very-often, often, sometimes, rarely, very-rarely. These were scored 5, 4, 3, 2, 1 respectively and the two ratings combined to yield a scale from 10 to 2.

The sample: was 96 female college students, with an average age of 20 years.

Testing procedure: The measures which we used were classified into three groups:

The first group: This group consisted of paper and pencil tests, namely MPI, the Public Opinion Inventory Study of Values, Abstraction Test, Topics, Impossibilities Interest Survey. These measures were given in group form.

The second group: The Rorschach Inkblots Test was given individually by the writer. The testing consists of two parts:

(a) The performance proper: This was the procedure by which we obtain the responses of the subject to stimulus material.

(b) The Enquiry: This was the procedure used to obtain the information required for scoring the record. Certain questions were given to reveal the location and the determinant.

Enquiry for location; the cards were given again one by one with this question; « Show me where you saw the ...... ? », for the subject to show where he saw his response. By means of this question it was easy to locate the responses of the whole population.

Enquiry for determinants; when the response was located on the location chart, the subject was asked about the determinant of the response; « What was it particularly about this that gave you the

to complete. The rating-scale presents 9 personality traits which are chosen from Guilford's non-aptitude personality traits but with modifications of the definitions. A five-point scale for rating, which indicates the frequency of the behaviour aspects, is used. The description of the traits are :

CREATIVE : The subject is interested in producing new material in musical literary ... etc. activities.

PERSISTENT : Prefering to maintain a course of thought or action until a problem is resolved.

DEPRESSIVE : Having a generalized feeling of discouragement and lack of optimism regarding her own life and future.

ASCENDANT : Taking the initiative in establishing and directing social relationship.

IMPULSIVE : Including to act on the spur of the moment without thinking things over.

METICULOUS : Unduly or excessively careful of small details with reference to both person and environment.

NERVOUS : Becoming irritated easily and unrelaxed.

IMMATURITY : Oversensitivity to the praise, blame or moods of others.

GENERAL ACTIVITY : Maintaining a faster tempo, in most activities than other students do or than the situation necessarily calls for.

There follows a description of the inventories, the tests and the rating scale which yielded the two groups of variables.

The Rorschach Inkblots Test : This consists of ten cards which are called Herman Rorchach Psychodiagnostics plates, and which were published 1921. Using Klopfer's method of scoring, these yielded variables which we intended to study, described above.

Maudsley Personality Inventory (MPI) : This yields two scores : Neuroticism and Extraversion.

Public Opinion Inventory : This gives two scores for the attitudes Radicalism and Tendermindedness.

The Study of Values : This yields scores for :

The Theoretical value, the Economic value, the Aesthetic value, the Social value, the Political value and the Religious value. The scale which was used in this study is the version refused by Richardson for British subjects.

RADICALISM-CONSERVATISM : The Radicalism pole is characterised by items such as, private property should be abolished, criminals can be cured, companionate marriage. The items characterising the conservatism pole are; compulsory religious education, nationalisation is inefficient, birth control should be illegal.

TOUGHMINDENESS - TENDERMINDENESS : The toughmindeness pole is characterised by items such as; companionate marriage, sunday observance old fashioned, women and coloured people inferior. The tendermindeness is characterised by such items as; cure criminals rather than punish them, abolish death penalty and back to religion.

THEORETICAL VALUE : The theoretical person is interested in fundamental facts of science and not influenced by any consideration of beauty or utility.

ECONOMIC VALUE : This characterises the utilitarian and materialistic person who is interested in production, consumption marketing and accumulation of wealth.

AESTHETIC VALUE : The aesthetic person is interested in grace and symmetry, form and harmony.

SOCIAL VALUE : The social person is motivated by sympathy kindness and usefulness to others.

POLITICAL VALUE : The political person is interested in domination or power.

RELIGIOUS VALUE : The religious person is not limited by simple conventionalities of churchgoing, but he is mystical and seeks to comprehend the cosmos as a whole to relate himself embracing totality.

IDEATIONAL FLUENCY : This ability seems to be the speed of calling up ideas and quality does not matter.

ORIGINALITY : The ability to produce unusual and clever responses.

GENERAL ABILITY (g) : The highest common factor which results from factorial analysis of a diverse group of tests.

Besides the above mentioned variables other variables were included which seemed most likely to overlap with the diagnostic indications of the Rorschach. These variables were assessed by means of a rating scale which the tutors of the students were asked

Hd Human details. This is the total of Hd and (Hd).

A The variable of animal content. It is the total of A and (A)

Ad Animal details. This is the total of Ad and (Ad).

Anat. The variable of anatomical content. Here we use it both animal and plant anatomy.

N The variable of nature concepts.

Pl Plants of all kinds whether the whole plant or parts of it.

Obj Man made object.

Geo The variable of geographical concepts.

Fire The variable of fire concepts.

Form-level and succession was excluded, the former because of its high subjectivity and the latter because it adds several variables which we were not interested in.

Against what we correlated the above mentioned Rorshach variables ? Here we intended to use certain personality dimensions which previous researches have indicated and agreed upon. But a question could be raised here ; are these dimensions valid or not ? if not we are back where we began, i.e. validating vague concepts against indefinite ones, and trying to build a structure on vague data.

As a matter of fact, we could say that the dimentions we are going to correlate against are valid ones when measured by appropriate tools. Our criteria of validity are that the variables should be based on the observed aspects of behaviour and that significant differences exist among the subjects with regard to them. These criteria can be applied to the dimentions we use here. They are based on observed behaviour, and have been defined by the hypothetico-deductive method, and when the instruments constructed to assess these aspects of behaviour are administered to a group of subjects, differences among the subjects appear to be significant. These are ;

NEUROTICISM : This is defined by the general emotional lability of a person, his emotional overresponsiveness and his liability to neurotic breakdown under stress.

EXTRAVERSION-INTROVERSION : Extraversion as opposed to introversion refers to the outgoing, uninhibited, sociable, proclivities of a person.

F Where the response is determined by the shape of the blot only.

M Where the response includes human movement.

FM Where the response includes animal movement.

m Where the response includes movement of inanimate objects and abstract forces. This variable is a combination of m + m F+Fm.

c Where the subject focusses on the shading as a surface texture effect and disregards any form element, or the subject has an indefinite form. This variable represents

Fc Where the subject focusses on the surface texture effect and the object has a definite form.

Kk This variable represents a combination of two variables hypothized by Klopfr;

(1) Shading gives the impression of three-dimentional space.

(2) Shading gives the impression of three-dimentional space projected on a two-dimentional plane. This variable represents ; K+KF+FK+K+KF+FK all of which occur too infrequently for separate analysis.

C' Where the subject is interested in black, white or grey as colour This variable is a combination of C'+C'F+FC'

C Where the colour is used and the form is not implied in the content, or the form is indefinite. This variable represents C+CF,

FC Where the colour is used and the objects are of definite form.

P Popular responses which are classified as responses that have been found to be the most frequent.

O Original responses which occur as rarely as once in one hundred records. O + was regarded only since we consider the original response as the clever uncommon one.

R Total responses.

A.R.T.AC. Average reaction time for achromatic cards (I,IV,V,VI, VII) in seconds.

A.R.T.C. Average reaction time for chromatic cards (II,III,VIII, IX,X) in seconds.

H The use of human content. This is the total of the subject's scores on H and (H).

Since 1947 factor-analysis technique has been applied in investigating the variables elicited by the Rorschach technique and leads to some fruitful conclusions.

In this study we tried to apply factor-analysis to investigate the most prominent Rorschach variables, but our approach differed from previous factor-analytic investigations by including a wider range of well defined personality dimensions and by using a better method of calculating the intercorrelations.

THE TECHNIQUE OF THE STUDY :

In studying the Rorschach variables one should not be satisfied with classifying and interpreting them alone, without reference to other experimental work in the field of personality dimensions. The various approaches should guide each other in formulating an agreed upon and well defined diagnosis of the structure of a personality.

With regard to the Rorschach, we confined ourselves to variables defined by the Klopfer system of scoring, which originate from location, determinants, popularity and originality. Content was introduced also by certain variables which give a considerable range of scores and which seem likely to be psychologically significant. But we intend to consider all responses as main ones, not some as main, some as additional. Our rationale is that we should not consider certain aspects of behaviour subsidiary and other aspects essential. All aspects of behaviour are real responses to certain stimuli. With this point of view we can eliminate one source of subjectivity in the scoring method. In confirmation of this statement ; the Rorschach group procedure does not use any classification of responses into main and additional. Also other psychological tests, questionnaires and ratings concentrate on the reaction of the subject without such distinction.

Therefore the following variables were submitted to investigation :

W Whole blot.

D Large usual detail.

d Small usual detail.

Dd Unsual details, including, dd tiny details, de edge details, di inside details, dr rare details.

S White space.

A QUANTITATIVE INVESTIGATION OF THE RORSCHACH INKBLOTS TEST AS APPLIED TO STUDENT TEACHERS

By

Emad El-Dine Sultan

The Rorschach test is a projective technique employing a series of standardized inkblots to elicit responses which are claimed to offer an evaluation of a personality. It has been extensively applied in many fields, e.g. psychopathology, vocational guidance, social service work.

Despite a large amount of previous investigation it still seems essential to evaluate this technique more accurately and to show what it can reveal. Such an evaluation should not be based solely on intuitive interpretations of the idea or on mere counting of scores. But our treatment should be based on adequate statistical tools, and avoid errors in statistcal thinking that lead to faulty conclusions.

The Rorschach technique lend itself to objective studies, as the responses can be translated into scores which can be submitted to statistical treatment to reach adequate generalizations and interpretations.

One step in objectifying the technique is to eliminate interpretations based on a highly complex and subjective analysis of the scores, realising that an adequate statistical technique can elicit the interactions among the variables if there are any.

Another step is to avoid unvalidated and illogical distinctions between variables. For example, why should we consider the existence of main and additional responses, since we study behaviour as it occurs without differentiating it into main and additional behaviour ? What logic lies behind the separation of the two variables hypothized by Klopfer : (1) Shading giving the impression of three dimensional space, (2) Shading giving the impression of three-dimensional space projected in a two dimensional plane ? Probably both variabels should be considered as representing shading giving the impression of dimentional space stimulated by an inkblot.

, A Thesis submitted to the University of London carried out under the supervision of Professor P.E. Vernon.

average of age among all the spectators. This difference in age was not coincidental but a real difference in average. A significant correlation was also proved between the standard of education of the spectators and their opinion on the cancellation of news programs.

2) Cultural Programs :

The average age of the spectators of cultural programs who were in favour of their cancellation was less than the general average. This was a real, and not coincidential, difference. A similar relationship was revealed between the educational standard of spectators and their opinion on the cancellation of library, scientific and cultural programs in general, and programs dealing with problems.

3) Educational Programs :

The average of age of the spectators of educational programs who were in favour of their cancellation was less than the general average. This was a real and not coincidental difference.

The relationship between the educational standard of the spectators and their opinion on the cancellation of educational programs, however, could not be determined.

4) Recreational Programs

The average age of the spectators who were in favour of cancelling these programs was not different from the general average. A significant relationship existed between the educational standard of the spectators and their favouring the cancellation of variety, dance, music and songs, sports, drama and film programs.

52.6	Low standard of some programs.
39.9	Children imitate actors and actresses.
......	Broadcasts too many terror films.
......	Some programs are rather discordant with the values of a socialist society.

IV — Some Spectator Opinions :

1) Opinions of Spectators on the Independence of Each of the Three Channels.

There was an almost unanimous agreement on the necessity of every channel remaining independent of the other two. Those in favour of the principle represented 16.4%. There were no significant differences between males and females in this respect.

Starting from the age of fifteen years, the percentage of those in favour begins to rise gradually. Also, the biggest group among those in favour of the principle was that of higher education and university graduates, whereas the smallest group was that of the illiterates.

2) Spectator's Opinion on Koran Reciting :

The biggest percentage (42.4%) preferred to have the verses appear on the TV written only. 38.6 % favoured the appearance of the reciter throughout the period, whereas 13 % only favoured the appearance of the reciter at the beginning and at the end of the recitation only.
The higher level of education, the more the percentage of those preferring that verses appear in written form only.

3) Spectator's Opinion on the Basic Purposes of Purchasing a TV Set.

84.4 % thought that this basic purpose is recreation and spending leisure time pleasantly. 69.4 % thought of it in terms of raising the cultural standard of the individual, 56.9 % in terms amusing children and occupying their leisure time, while 48 % only thought of this purpose in terms of raising the social level.

V — Spectator's Opinions and Wishes as Regards TV Programs

1) Information Programs :

The average age of Information Programs Spectators who wanted them cancelled proved to be less than the general

TV on his movie-frequenting, as the value of chi2 amounted to 22.68 and the degrees of freedom equalled 7, therefore establishing a significant correlation between age and the effect of TV on movie-frequenting.

A significant relation was established between TV acquisition and the weakening of the tendency towards café frequenting on the one hand and age on the other, chi2 here according to age equalled 25.5, and degrees of freedom equalled 7.

Chi2 of TV effect on listening in the radio according to age amounted to 50.8, with 7 degrees of freedom, thus establishing a significant relation between TV acquisition and reduced listening in to the radio according to age.

A smilar result was reached as regards TV effects on book-reading according to age of spectators. chi 2 according to age amounted to 33.1 with 7 degrees of freedom, thus establishing a significant relation between TV acquisition and reduced book-reading according to age.

Statistical data, however, did not prove any significant relationship between TV acquisition and their relatives and friends according to age.

III — The Most Important Advantages and Disavantages of TV in the Opinion of Spectators as Regards themselves and their Families :

% of spectators	Advantage
80	Enabling spectators and families to spend evening at home
76.5	Helps them to acquire knowledge and new information.
74.4	Provides entertainment and fills leisure time.
65.3	Broadcasts football matches.
62.7	Broadcasts songs of Om Kolthoum
% of spectators	**Disadvantages**
58	Programs not broadcast on schedule time.
52.8	Broadcast some programs at inconvenient times.

household workers also (89.2 % and 83.14 % respectively) were affected more than others, whereas those engaged in selling were the least affected (61.71 %).

c) **Spectators' Visits to Relatives and Friends :**

Only 45.9% of the spectators tended to visittheir relatives and friends less frequently alter buying a TV set. The top ground among these included individuals of 65 years or more, illiterates, literates only and widows.

d) **Visits to Relatives and Friends to Spectators :**

About one half of the spectators (48.9 %) stated that the visits of their friends and relatives to them underwent no charge after they have acquired a TV set. Most of the spectators who stated that the visits of relatives and friends increased after their acquisition of a TV set were of the age of 20 to less than 25 years, illiterates and literates only.

e) **Listening in to Radio Programs :**

This study supported the results of other studies abroad in proving the considerable effects of TV on the radio. Most of the spectators (81.41 %) came to listen less frequently to the radio after acquiring a TV set. The spectators who were most affected in this respect were those of 25 to less than 35 years of age (85.3 %), widows (91.58 %), illiterates (85.84 %), office workers (87.2), The least affected spectators in this respect were those of 15 to less than 20 years of age (76 %), divorcees (74.4 %), primary school graduates (76.4 %) and salespeople (73.4 % .

f) **Book Reading :**

Only 32.5 of the spectators who habitually read books came to read them less after acquiring a TV set. It was revealed also that the lesser the educational level the more the habit of book-reading was weakened, as the group of book readers least prone to forego books for TV was that of university and higher education graduates.

It is evident from the above that TV has affected most of its spectators in their practice of other creational and cultural activities, and that the extent of the effect depends on the age and the educational and marital status in most cases. Statistical processing revealed a connection between the spectator's age and the effect of

its counterpart during working days for all period of transmission.

3) **Week Days on which Spectators are Eager to follow Evening Programs :**

Thursday is the most favoured day in this respect. Percentage of spectators of this period on Thursdays amounts to 89.3 %.This ratio declines gradually during the following days in chronological order, until it reaches a minimum of 20.9 % only on Wednesdays.

II— **TV Effects on Other Means of Recreation and Spare Time Activities :**

The results of the study showed that TV had clear effects on the other means of creation among the spectators. These effects are summed as follows :

a) **Cinema Goings :**

The results supported the discoveries of other studies carried out abroad to the effect that cinema has been the means of recreation most afffected by TV. Most of the spectators (74.8 %) who usually frequent cinemas stated that frequency of their movie-going had diminished. This was more evident in the case of females than it was in the case of males It was revealed also that the older the spectator the more affected his movie-going is by the TV, becoming lesser. Also the lesser the spectator is educated the more his tendency to forego the cinema in favour of the TV. This tendency was in the case of widows than it was in the case of married people or people who had never married. Students, both males and females, represented the least affected group in this respect.

b) **Café Frequenting :**

Most of the male spectators (73.3 %) who had been used to frequent cafés frequented them less often as a result of the TV. The older the spectators the more this tendency was pronounced, up to the age of 45, when the tendency became gradually reversed with the increase in age. The group of café frequenters who were most affected by TV were the illitrates education (72 %) ; the married among them representing (86.46 %) and those who had received higher (university) the top of this tendency to frequent cafés less due to TV, and the divorced representing the bottom. Office workers and

1) **Average Number of Hours :**

a) **On Leave Days :** The average was 4.9 hours on leave days. This average differs according to the different age categories. Individuals of 20-25 years watch the programs for eight or more hours, whereas those of 45 years or more watch for about two to four hours. Illiterates and university graduates tend to watch TV programs on leave days for a period of one to four hours more than what was expected, whereas primary, preparatory and secondary or intermediate school graduates tend to watch the programs for a period of six hours or more in excess of what was expected.

b) **Other Week Days :** The average was 3.33 hours. The research revealed that the spectators of 12 to 20 years tend to watch TV programs on other week days for 6 to 7 hours more than was expected, whereas those of 35 years or more tend to watch the programs for one or two hours more than what was expected.

The research revealed also that the higher the level of education the lesser the number of hours spent in watching TV programs on other week days. Illiterates, merely literates and primary and preparatory school graduates tend to watch the programs on other week days (non-leave days) for six hours more that the average expected, whereas this period of excess diminishes to three hours in the case of intermediate school graduates, and still more to one or two hours in the case of university graduates.

2) **Intensity of Watching during Different Transmission Period :**

Intensity of watching increases greatly during the fourth period (7 to 10 p.m.), when the percentage of spectators reaches 80.1 % , and also during the fifth period (after 10.00 p. m.), when the percentage rises to 88.4 % . However, the percentage becomes relatively small during the first (11-12 a.m.) and second (1.00-4.00 p.m.) periods, register 26 % and 23.9 % respectively.

Watching intensity on leave days proved to be greater than

Value of chi 2 calculated according to age = 60.21 degrees of freedom = 36
Value of Y = 2.45 significant difference.

** Value of chi 2 calculated according to education 150.7 Degrees of freedom = 35.
Value of Y = 9.1 significant difference.

mediate education represented the highest percentage (27.22%) followed by higher education or university graduates (22.05%) primary school graduates (15.45 %) and preparatory school graduates (12.05 %). Those who only knew how to read and write represented (9.6% while illiterates accounted for 13.1%

In comparison with the distribution of Cairo inhabitants according to estimates of mid-1963, the latter include 46.4 % of illiterates (against 13.1% in the sample), 32.8 % of literates only (against 9.6 %), 5.7% of primary and preparatory school graduates (against 27.5%) and 1.3 % of secondary and intermediate school graduates (against 27.22 %). The most striking difference was in the category of higher education or university graduates, who represent —.3 only of the inhabitants, but 22.05 % of the sample.

6) **Work or Occupation**: Students accounted for the highest percentage (26.8 %) of spectators, followed by the unemployed, i.e. housewives, old people and dependents. Females accounted for 43.2 %of the above, whereas males represented 4 % only. The highest percentage among the working spectators was that of technical and scientific professionals (12.13%), followed by house workers (9.8 %), of which figure the females represented 14.68 %, which is the highest percentage for women—workers.

7) **Average Monthly Income**: More than one half of the owners of TV sets in this sample (51.0 %) had an average monthly income of less than L.E. 65. (—2.96 %) of the owners had a monthly income of less than LE 25.— on the average, while 8.01 had an average monthly income of LE 125.— or more. The highest percentage was represented by the category of LE 65.— to less than LE 85.—. The arithmetical mean of the average monthly income of owners was calculated at LE 61.5, with a deviation of LE 22.8. The above were the outstanding characteristics of the spectators. Here below are the results derived from the data collected.

I — **Patterns of TV Watching**: These were determined on the basis of the number of hours spent by the individual in watching TV programs, and the intensity of watching during every period of transmission and on every day of the week when the individual takes care to watch the programs.

OPINIONS AND WISHES OF THE UAR TV SPECTATORS IN CAIRO

Results of the Research

In the last issue, we explained the method followed in determining the opinions and wishes of the UAR TV spectators. In this issue, we will outline the most important results revealed by the study, after giving a brief description of the spectators in points of residence, sex, age, marital status, education, work and average monthly income.

1) **Residence** : The highest percentage of the sample spectators lived in Heliopolis (17.98 %), followed by the precincts of Wayli (12.15 %), Qasr-el-Nil (10.1%) and diminishing gradually down to (—.95%) in the Gammaliyya precinct.

2) Sex : Male spectators represented 49.43% as against 50.57 % of females. This is somewhat different from the male female distribution according to population estimates, where the males represent 51.2 % and the females represent 48.8 % .

3) **Age** : The average age among the spectators was 31 years, with an age deviation of 4.2 years. More than one third (34.9 % of the spectators fell in the category of 12 up to less than 20 years of age. Two thirds (63.1 %) were less than 35 years old. The highest percentage (21.6%) fell in the category of 15 to less than 20 years. The percentage diminished as we went from the category (25—) upwards. We should note here that the distribution of the inhabitants of the Cairo Governorate, according to official estimates, is very close to this distribution of spectators.

4) **Marital Status** : After including individuals under the marriageable age (18 years for males and 16 for females), the married spectators represented 59.1% , those who had never been married represented 33.7 %, widows 4.8% and divorced individuals 2.2 %. It should be noted that the total number of Cairo inhabitants of marriageable age in the middle of 1963 was estimated at 1931030, of whom 67 % were married, 22 % had never been married, 8 % were widows and 2 %divorced.

5) **Education** : Those who had completed their secondary or inter-

References

1. Mohamed E. Ismail and Naguib I. Ibrahim. — «Parental Attitudes in Child Rearing»—Al Maarefs Publishing House, Cairo U.A.R. 1959. p. 244 (Published in Arabic).

2. Naguib I. Ibrahim, Mohamed E. Ismail and Roshdi F. Mansour- «Our Social Values and Their Effect upon Personality Development.» Al Nahda Publishing House—Cairo, U.S.R. 1962. p. 230 (Published in Arabic).

3. Davis, W.A., and Havighurst, F.J. (1946) — «Social Class and Color Differences in Child Rearing.» American Sociological Review — 11, 698-710.

4. Sears, R.R., Maccoby, E.E., and Levin, A. (1957). «Patterns of Child Rearing.» Dow, Peterson and Co. New York, U.S.A.

ment is making every effort to eliminate social class imbalance in general. This is done through applying a socialistic system to our political and social aspects of life. Such measures aim at rising the standard of life of the nation in general and the lower classes in particular. It also aims at dissolving the barriers between classes It is here hypothesized that some of the social change expected to result from these socialistic measures is that related to parental attitudes towards children's future in general, as well as towards equality of both sexes.

S U M M A R Y

Aspirations regarding children's future are considered to be one aspect of parental attitudes towards their children in general. These attitudes are in their turn one aspect of the parents' personalities that were acquired in a certain sub-culture.

If the above assumption is true, this will mean that there is a relationship between the parents' socio-economic status and their aspirations regarding their children's future.

To verify this hypothesis, 256 parents of both sexes, both middle and lower classes and from different educational and occupational backgrounds, were chosen. An interview schedule, including questions about their attitudes and aspirations regarding their children's future occupations, kind and level of education, was applied.

Statistical analysis of the data showed that parental aspirations for college education and for specific professional occupations is significantly higher in the middle class than in the lower class, that there is a general tendency in both classes towards discrimination in education and occupation on the grounds of sex and lastly that the middle class is significantly more liberal towards girls' education and occupation, i.e. that it is less discriminating between boys and girls.

educational systems in which she is in fact precluded by the curricula from learning the basic subjects that are needed for subsequent participation in professional, social or civic life. The reasons as stated in their responses are religious, psychological or traditional.

However there is a significant difference between the two social classes in this respect. The number of those who would equalize boys and girls in education and occupation from the middle class parents exceed significantly those who have the same attitude from the lower class. The middle class is more liberal. This overbalance of liberalism in the middle class can be considered to be due to their higher standard in education. The parent of the middle class is more educated. This helps in changing the attitudes that he has acquired from the general culture. It is through education that he gets acquainted with and exposed to modern ideas, modern attitudes and more liberal values.

Education and Social Implications

The present data shows that the lower class parent is considerably modest in his aspirations concerning his child's future. Such aspirations, expectancies and planning for the children's future may be responsible also for the achievement motivation and the achievement standard that one observes to be abnormally low in the large bulk of the elementary school population. It is the lower class children who constitute the large bulk of this population. Some effort to investigate this major problem in public education on the speculative and theoretical level has been made by our teachers, colleges, universities and educational authorities. It is here suggested that research should be directed towards examining the motivation structure as learned by the lower class child from his family and other culture groups. Research also should be directed to study the motivation structure of the elementary school teacher. These motivation structures of the child and the teacher are the major hypothesized factors effective in scholastic achievement in elementary school education.

Parental aspirations might have also been responsible for the social class imbalance in college education. Historically, the middle class has actually supplied the largest population of college students in the U.A.R. Part of the reason for this is financial. Other reasons might be suspected. But from the present data one can inter that some of the reasons may be in parental expectancies and planning. It has to be noted here, however, that the govern-

to lose. The drive to push higher has thus not been strong as it has been in the middle class. The lower class parents have been in need of their children to help them financially. It is well known that every member in a peasant's family has always been urgently needed as a working hand on the farm. In the town children of the lower class work as apprentices in workshops and helpers in stores. Going to school for a long period together with the extra money necessary for school will deprive the family from the financial help of its children.

Parental expectancies and planning in the lower class have, therefore, become far from taking it for granted that their children should go to college. In the course of time these expectancies and planning have become as important aspect of parental attitudes and values in the lower class.

As for as the second aspect of the research, that is concerned with class differences in discrimination in education and occupation based on sex, results show, as stated before, that is high tendency in both classes to consider the woman's role as exclusively that of wife and mother. (66.7 percent in the lower class and 49.7 percent in the middle class). Logically correlated with this attitude is the attitude of each class towards girls' education. Sixty-eight percent of the middle class group prefer to teach their girls types of education that prepare them to carry out these duties, while 54 percent of the lower class are quite satisfied with their staying at home right from the start without any education at all.

It is easy to imagine the obstacles encountered by a girl towards her full equality with the boy in both education and occupation. In the first place, the girl belongs to a group which has not yet achieved full equality of status and in which women have been considered from time immemorial as destined to carry out purely domestic duties. Even compulsory education acts which have been put into effect have not deterred the persistence of traditional attitudes in certain families where parents are unwilling to allow their daughters to attend school because «it would involve their appearance in public» or «because they fear they might be exposed to bad influences» or simply «because there is no need for it». Therefore, the full application of the principle of equality has remained checked. Where the financial capacity of the parents is limited, usually the freedom left to them to choose between the boy and the girl is exercized to the detriment of the latter. Even when the parents can afford education for both sexes, they would prefer for the girl

middle class parents demand relatively early and rapid achievement in the learning of cleanliness habits, sexual inhibitions, and assuming responsibility. Except for those few parents who have had modern pedagogic information, middle class parents try to feed their infants on a rigid time-schedule, wean them early, punish them too early for aggressive behavior, put them in bed according to a schedule, and close them indoors to a later age to prevent them from wandering outside the house or mix with street kids or go to the street alone. In short, middle class parents exert more pressure on their children during the act of socialization.

The attitude of the parents towards their children's scholastic achievement and their aspirations for their future occupations, are only one aspect of parental attitudes towards their children's socialization in general. It is quite understandable to see that parental attitudes in all these different aspects are intercorrelated The pressure exerted on the child during his early socialization is extended to cover also his scholastic achievement.

What has been said in the course of interpreting class differences in child socialization can apply also to the results of the present study. Middle class culture has always been full of fears and aspirations. Fears of falling down into the lower levels and aspirations of pushing higher into social strata or at least maintaining the present standard. These fears and aspirations are quite natural in a social system which is characterized with mobility, with a varying degree of social movement. In their attempts to push higher in social strata, the middle class has suffered from anxiety lest they might not attain their goal. In order to reach, they have had to exert pressure on their children in very direction. Children could be a great asset in this social movement if they attaad a certain standard of scholastic achievement. It is through this level of education that they could hold certain professional occupations ; the most recognized and secure kind of occupations in this culture.

Thus the subtle and constant pressure of the middle class culture has been learned by the parents as a defence against their anxiety. Every step from the child towards the parentally aspired social status, or any hope of it, is anxiety reducing for the parent, and thus the parental pressure and the parental aspirations of this group have been reinforced.

For the lower class, the situation has been different. Lower classes have had no such fears. They actually have had nothing

«taking it easy». As may be put in their own words, «This shouldn't be on one's mind at all ; he (the child) will become what he may».

Logically correlated with these differences are differences in parental aspirations regarding their children's education and occupation. While the middle class parents take it for granted that their children will go to college, lower class parents are less ambitious. Thus a lower class parent may aspire for his child to learn only to read and write, or at least he may not be worried about the level he might reach ; he may leave him to achieve according to the parents' own economic capacity. But a middle class parent would not accept such levels of achievement at all (see Table 3). Turning to occupations, one finds the same kind of difference. Middle class parents take it for granted that their children should work in professional occupations, while the majority of the lower class parents would be satisfied for children to have blue collar work, clerical work, or anything to earn their living from (see Table 4).

The picture can be simply put in these words : The middle class parent, being more anxious about his children's future, would drive them to attain as high an education as possible, in order to work in higher professions where they can find financial security. The lower class parent, on the contrary, being less anxious about his children's future, would not care as much about their education or their occupation.

So far we have been talking about results concerning parents' aspirations for their children's future in general. The other aspect of the results is concerned with class differences in discrimination in education and occupation as based on sex. On this score, results show that middle class parents tend more than lower class parents to equalize both boys and girls in education and in occupation, although instances of inequality and discrimination in both classes are much more frequent than instances of equality.

Now what is our interpretation of these results. As for the first aspect, that of parental aspirations for their children's future in general, results are in congruence with what has been reached in previous research. Davis and Havighurst (1) and Ismail and Ibrahim (2) have found out that in seeking to train their children,

1) Allison Davis and Robert J. Havighurst, «Social class and color differences in child rearing», **American Sociological Review**, Dec. 1946.

2) Mohamed E. Ismail and Naguib I. Ibrahim. **Parental Attitudes in Child Rearing** Cairo 1959 (Published in Arabic).

Table 5 shows that the two social classes differ in the attitude towards equality of boys and girls in education. Of the middle class parents, 27.2 percent think that the girls should take the same amount and kind of education as the boys (Category B), while only 8.1 percent of the lower class parents fall into the same category. Table 6 shows nearly the same result with respect to the attitude toward equality of boys and girls in occupations (Category B). The differences in both cases are significant at less than the one percent level.

Table 5 also shows that a relatively higher percentage of both classes would prefer their girls to have a special kind of education, either higher or intermediate education (Category A). The middle class group exceeds the lower class in this respect. But when we come to Category C, that of confining the girl to the lowest degree of education, i.e. learning only to read and write, the picture is reversed; the lower class exceeds the middle class in this respect. The difference between the two social classes on this last score (Category C) is statistically significant at less than the one percent level.

Lastly, results also show (in table 6) that the parental attitude which regards the girl's job to be only at home as a housewife (Category C) is highly prevailing in both classes, yet it is much more so in the lower than in the middle class. The difference between the two social classes in this respect is statistically significant at less than the one percent level.

DISCUSSION AND INTERPRETATION

Before discussing the results, we may classify and summarize them as follows: First, results related to parental aspirations regarding their children's future in general; **second,** results related to parental attitude towards equality of boys and girls with respect to their future.

Regarding parental aspirations in general, results, as may be recalled, indicate clearly that middle class parents show more anxiety over their children's future than do lower class parents who, in their turn, show more negligence. A typical attitude of a middle class parent in this respect is that of sacrifice, over-indulgence and over worry about what his child will be. The picture is quite different for the lower class parent, as was shown in Table I. For parents of this class, the most prevailing attitude is that of

TABLE 6

Differences between social classes with respect to parental attitudes towards girls' occupations

No. of Question	Sub-Groups Compared	No. of Rs' Compared Categories		Total No. of Rs	chi2	Level of Significance less than	Percentages of responses in each category							
		B	Other Cat.					A	B	C	D	E	F	Un.
4a	Middle	36	129	165	5.83		M	25.4	21.3	49.7	.6	0	.6	2.4
	Lower	7	75	82			L	12.6	8.1	66.7	6.9	0	0	5.7
		C	Other Cat.					A	B	C	D	E	F	Un.
4a	Middle	84	81	165	8.02		M	25.4	21.3	49.7	.6	0	.6	2.4
	Lower	58	24	82			L	12.6	8.1	66.7	6.9	0	0	5.7

TABLE 5

Differences between social classes with classes with respect to parental attitudes towards girls' education

No. of Question	Sub-Groups Compared	No. of Rs Compared Categories		Total No. of Rs	chi2	Level of Significance less than	Percentages of responses in each category							
		B	Other Cat.					A	B	C	D	E	F	Un.
4	Middle	46	128	169	11.72	.001	M	68	27.2	3.6	.6	0	.6	
	Lower	7	80	87			L	33.3	8.1	54.0	4.6			
		C	Other Cat.					A	B	C	D	E	F	Un.
4	Middle	6	163	169	86.07	.001	M	68	27.2	3.6	.6	0	.6	
	Lower	47	40	87			L	33.3	8.1	54.0	4.6			

Question 4

Some people prefer to give their girls a special kind of education. What do you think ?

Probe saying :

4 (a) «What is the suitable kind of education for girls, and to become what ?

Categories of Responses to Question 4

A. Special kind of education either high or intermediate. ex : nursing education, social work, medicine, high school education, foreign school education, feminine education.

B. No special kind of education, just like the boy.

C. Learn only to read and write

D. Training in some trade such as sewing.

Categories of Responses to Question 4 (a)

A. Special kind of job or occupation such as nursing, teaching, medicine, social work, etc.

B. Any job or occupation just like the boy.

C. To be a house wife, a good housekeeper.

D. Any trade to earn her living from.

Subhypotheses pertaining to Question 4

12. There is a significant difference between the two social classes with respect to parental attitude towards quality in education for boys and girls (Category B).

13. There is a significant difference between the two social classes with respect to parental attitude which considers it sufficient for the girls to learn only to read and write (CategoryC).

Subhypotheses pertaining to Question 4 (a)

14. There is a significant difference between the two social classes with respect to parental attitude towards quality in occupation for boys and girls (CategoryB).

15. There is a significant difference between the two social classes with respect to parental attitude which considers the girls' position to be only at home as a house wife (Category C).

To test these hypotheses, relevant categories were compared. Tables 5 and 6 show the results of these comparisons.

TABLE 4

Differences between Classes with Respect to Parental Aspirations regarding children's occupation

No. of Question	Sub-Groups Compared	No. of Rs Compared Categories		Total No. of Rs	chi2	Level of Significance less than	Percentages of responses in each category						
		A	Other cat.					A	B	C	D	E	Un.
3a	Middle	89	67	165	12.83	.001	M	52.7	35.5	.6	1.2	2.3	7.7
	Lower	26	56	82			L	29.9	8.1	12.6	23.0	20.7	5.7
		A	Other cat.					A	B	C	D	E	Un.
3a	Middle	149	7	156	88.18	.001	M	52.7	35.5	.6	1.2	2.3	7.7
	Lower	33	49	82			L	29.9	8.1	12.6	23.0	20.7	5.7
		D	Other cat.					A	B	C	D	E	Un.
3a	Middle	2	154	156	31.51	.001	M	52.7	35.5	.6	1.2	2.3	7.7
	Lower	20	62	82			L	29.9	8.1	12.6	23.0	20.7	5.7
		E	Other eat.					A	B	C	D	E	Un.
3a	Middle	4	152		21.82	.001	M	52.7	35.5	.6	1.2	2.3	7.7
	Lower	18	64				L	29.9	8.1	12.6	23.0	20.7	5.7

Subhypotheses pertaining to Question 3 (a)

There is a significant difference between the two social classes with respect to each of the following :

8. Parents' aspirations for their children to have a specified professional occupation (Category A).
9. Parents' aspirations for their children to have any professional occupation either specified or not, (Categories A and B).
10. Parents' aspirations for their children to work as blue collar worker (Category D).
11. Parents' aspirations for their children to work in anything to earn their living.

To test these hypotheses, relevant categories were compared. Table 4 shows the results of these comparisons. It is evident from the table that while more middle than lower class parents aspire for their children to have a professional occupation (either definitely specified or generally mentioned); more lower than midde class parents are satisfied with skiller labor or anything to earn the living from as occupational aspirations for their children. All these differences between the two groups are statistically significant at less than the one percent level.

TABLE 3

Differences between classes with respect to parental aspirations regarding children's education

No. of question	Sub-Groups Compared	No. of Rs Compared Categories		Total No. of Rs	chi2	Level of Significance less than	Percentages of responses in in each category						
		A	Other Cat.					A	B	C	D	E	Un
3	Middle	146	19	165	53.11	.001	M	86.4	4.1	O	2.1	5.9	2.4
	Lower	38	47	85			L	43.7	9.2	17.2	25.3	2.3	2.3
		C	Other Cat.					A	B	C	D	E	Un
3	Middle	O	165	165	2[illegible]	.001	M	86.4	4.1	O	2.1	5.9	2.4
	Lower	15	70	58			L	43.7	9.2	17.2	25.3	2.3	2.3
		D	Other Cat.					A	B	C	D	E	Un
3	Middle	2	163	165	36.55	.001	M	86.4	4.1	O	2.1	5.9	2.4
	Lower	22	63	85			L	43.7	9.2	17.2	25.3	2.3	2.3

Categories of responses to Question 3

A. The highest stages of education, higher education, college education.

B. Secondary education, technical or non-technical.

C. Mere reading and writing.

D. Does not care for the level to be reached ; any level according to the parents' (financial) capacity.

E. Education according to child's own capacity, interest or readiness.

Categories of Responses to Question 3 (a)

A. Specified professional occupation (officer, engineer, physician, lawyer, etc.)

B. Any professional occupation according to their interest.

C. Clerical occupation and the like.

D. Blue collar worker.

E. Anything to earn his living from.

Subhypotheses pertaining to Question 3

There is a significant difference between the two social classes with respect to each of the following :

5. Parents' aspirations for their children to have college education (Category A).
6. Parental attitude of being satisfied with the level of mere reading and writing for their children's education (Category C).
7. Parental attitude of carelessness about the level of education to be reached by their children (Category D).

To test these hypotheses, relevant categories were compared. Table 3 shows the results of these comparisons. Results can be summarized as follows :-

1. That although relatively high percentages of both groups aspire to higher education for their children, the percentage of parents who have this attitude from the middle class exceeds by far that of parents from the lower class. The difference between the two groups is significant at less than the one percent level.

2. The percentage of those from the lower class who are satisfied with the lowest level of education for their children and of those from the same class who are careless about their children's education exceed those from the middle class who fall in the same categories. The differences between the two groups in both cases are statistically significant at less than the one percent level.

TABLE 2

Class difference with respect to parental preference of, and their equalization to, boys and girls regarding their future.

No. of question	Sub-Groups Compared	No. of Rs Compared Categories		Total No. of Rs	chi2	Level of Significance less than	Percentages of responses in each category			
		A	B				A	B	C	Uncl.
2	Middle	61	26	87	.06	Not Significant	M 36.1	15.4	48.5	
	Lower	51	25	76			L 58.6	28.7	11.5	1.2
		A & B	C				A	B	C	Uncl.
2	Middle	87	82	169	32.06	.001	M 36.1	15.4	48.5	
	Lower	76	10	86			L 58.6	28.7	11.5	1.2

The table shows that both classes care more for their boys, future than their girls' future. However, there is a tendency for the lower class to exceed the middle class in this attitude, although the difference between the two classes is not statistically significant.

On the other hand the table also shows that the middle class tends more to equalize both sexes with regard to their future than does the lower class. There the difference is statistically significant at less than the one percent level.

Question 3

What sort of education would you like your children to have?

Prope saying :

3 (a) I mean what kind of education and to become what?

Probe saying :

a) and why ? (in case of boys more)

b) and why ? (in case of girls more)

Categories of Responses to Question 2

A. Boys more

B. Girls more

C. Both are equal

Categories of Responses to Question 2 - (a) ,

A. Because the boy is going to be the breadwinner.

B. Because religious legislation states that «for the man is double what is for the woman».

Categories of Responses to Question 2-(b)

A. Because she is independent, weak and is more in need of help.

B. Because of virtual reasons.

Subhypotheses pertaining to Question 2

3. There is a significant difference between the two social classes with respect to how much more they care for boys' future than for girls' future.

4. There is a significant difference between the two social classes with respect to the attitude of equalization between boys' future and girls' future.

No subhypotheses were formulated about the probes of this question. The data were meant to be used for interpretative purposes only.

To test these hypotheses the following categories of responses to Question 2 were compared. Category A was compared with category B, and categories A and B were compared with category C.

The following table shows the results of these comparisons.

with respect to the degree of negligence or carelessness of parents about their children's future.

To test the first hypothesis category A was compared with categories B and C; for the second hypothesis category C was compared with A and B, in both groups. The following table shows the result of these comparisons.

TABLE I

Class differences with respect to parental anxiety and negligence regarding their children's future.

No. of question	Sub-groups compared	No. of Rs. of compared categories		Total No. of Rs.	chi2	Level of significance less than	Percentages of responses in each category				
		A	B & C					A	B	C	Uncl.
1	Middle	115	53	168	29.16	.001	M	68.1	27.2	4.1	.6
	Lower	28	59	87			L	32.2	29.9	37.9	—
		A & B	C					A	B	C	Uncl.
1	Middle	161	7	168	46.89	.001	M	68.1	27.2	4.1	—
	Lower	54	33	87			L	32.2	29.9	37.9	—

The above Table shows that there are significant differences between the lower and the middle class groups with respect to the categories compared. « Anxiety » is higher in the middle class and « negligence » is higher in the lower class. The difference is statistically significant at less than the one percent level.

Question 2

Some people get more anxious about the future of girls, and some get more anxious about the future of boys, what do you think. Is it boys or girls that one thinks more about their future? Is it equal?

sented to show the distribution of the categories between the two groups in percentages together with the verification of the significance of differences by the chi2 technique.

Question 1

Sometimes one feels anxious about the future of his children, I mean what they will become and how will they maintain their future ... what do you think ?

Probe saying :

Is it a serious problem, a simple problem or no problem at all?

Categories or responses to question 1 :

A. **A serious problem.** The response related to this category would reflect a degree of worry that amounts to anxiety over children's future. This could be seen in the readiness of the parent « to sacrifice everything for a good future for the child», or in the parents' «insomnia » or « thinking night and day ».

Examples : « Sure ... one would devote all his life for their future». «The father and the mother should sacrifice everything for their children's future ».

«One is always anxious lest they would'nt be able to manage ».

B. **A simple problem** : The response related to this category would reflect good care for the children's future without anxiety.

Examples : « I educate him and than leave everything to Providence ». It is an important problem, but one should'nt worry ».

C. **Not a problem at all :** The response related to this category would reflect negligence or no care for the childdren's future.

Subhypotheses pertaining to Question 1 :

1. There is a significant difference between the two social classes with respect to the degree of anxiety expressed by parents over their children's future.

2. There is significant difference between the two social classes

categorization. There was no difficulty in this process. Each category was well defined and parenthetical statements giving examples of kinds of instances which could be included in the category, were provided for each category.

The responses were then tabulated according to the system of categorization by five helpers — two of them colleagues of the writer and the other three advanced graduate students of psychology. All of them were thoroughly familiar with the plan of the study as with the concepts represented by the categories. In the initial stages of tabulation, all the helpers tabulated the same set of interview schedules, and differences among their judgements were discussed. Some ambiguities in the system of categorization came to light through these discussions and some of the categories were redefined or amplified for greater clarity. Final rules were then agreed upon.

Having obtained the frequencies of different categories in each group, the following statistical treatment was then applied :

1. Percentages of the different categories in each social group
2. Chi2 corrected for continuity (with Yates correction) to test the statistical significance of the differences between the two social groups.

In view of the following considerations, a lax level of (x =.05) was recommended for testing statistical significance. These considerations are :

1. That frequencies alone were secured and no scale was developed.
2. That no predetermined direction of the differences was specified.
3. That the danger of committing a beta error was no less significant than an alpha.
4. That the research was exploratory and pioneering.

RESULTS

The following are results of content analysis and statistical analysis applied to the responses of each question. To facilitate the presentation of the results, each question will be stated the categories of its responses will be operationally defined and illustrated with examples when needed, the subhypotheses about the differences between the groups will be stated, and lastly tables will be pre-

income and the number of family members. These were variables according to which the two groups were compared and separated. For the household mothers, the occupations of their husbands were considered.

Thus the middle class group included primarly business and professional occupations such as engineers, teachers, medical doctors, accountants, social workers, journalists, judges and lawyers, together with other white collar occupations such as clerical workers.

The lower class group was composed primarily of blue collar workers who ranged from skilled workers to unskilled labourers, together with the holders of other routine jobs and unemploqyed people. The actual jobs of this group were vendors, foremen, laundry men, self-employed carpenters, plumbers, waiters, janitors, barbers, mechanics farm hands, cooks, policemen, firemen, drivers, servants and butchers.

The largest number of the lower class group being from the unskilled labourers, and the largest number of the middle class group being from the professional and business occupations, the overlap between both groups in income could be reduced to the narrowest range possible. As for education, 100 percent of the lower class group had only what was called lower education (i.e. from illiteracy to the end of elementary school). From the middle class, only 28 percent had lower education, 20 percent had medium education (junior and senior high school , either completed or not) and 52 percent had higher education (any period of college education).

The last check on the differentiation between our two groups was made by means of the number of family members. The average number for the lower class group was 7.1 and for the middle class group was 5.6. This is nearly in accordance with general statistics.

Statistical Analysis.

Responses to each question in the interview schedule were classified into different categories. Each category included similar response and was given a name and a code. Categorization was made by a committee of three — the writer and two of his colleagues. Each member of the committee reviewed separetely a number of schedules and then suggested the categories of responses for each question. The committee then reviewed the different categorizations, discussed them and then agreed upon a final system of

As is seen, the questions are not put directly. They are put in an indirect way so as to avoid answers based on parents' feeling about how a good parent should be. Parents naturally want to put themselves in favorable light, not only to make good showing for the interviewer, but also in order to reassure themselves. Questions constructed in an indirect manner were thought to avoid such tendencies.

The interviews were carried out by graduate students of education and by social workers who were students of the writer. The first step in training was a thorough discussion of the objective of the study and of the variables which the interview was intended to measure. Next came practice interviewing. The trainees first interviewed one another in class and participated in group discussion of the interviewing technique; then each trainee practiced interviewing with a parent in his or (her) home and came to discuss the difficulties and listen to guiding remarks from both the supervisor and the other trainees. This process went on until the supervisor was satisfied with the standard research by the interviewer regarding the technique of interviewing. The interviewers then began to work on the main research sample.

The schedule was pointed in a booklet where a space was left after each question to write the responses in. Responses were written verbatim.

Sample

The sample which the present research used consisted of 256 parents (mothers and fathers, of whom 169 were from the middle class and 87 from the lower class.

The definition of social class is a ticklish problem, especially since there is no social class index yet. However, sociological studies have found that the status a person occupies in the eyes of the community is more a function of his occupation than any other single factor; although how well educated he is and how much income he has are important too. These three factors are closely linked, of course; for the amount of money a man can earn is at least partly determined by his occupation; membership in some occupations or professions is limited to people who have met certain minimum educational standards. Without using numerical rating system, all three factors were taken into consideration in defining the parents' socio-economic status.

At the beginning of the interview the parent was asked a number of factual questions about the occupation, the education, the

An interview method which fell midway between the two extremes was chosen. A schedule was devised of open-ended questions (questions without a list of alternative answers from which the respondent was to choose). Following each of them there was a series of suggested probes which the interviewer was free to use or omit depending upon the fullness of the answer to the original question. The questions covered the points mentioned in the hypotheses.

The wording of the question was in Colloquial Arabic in order to help in establishing rapport and to avoid superficial stereotyped answers that would result from Classical Arabic questions said in a formal, and for some respondents, an unintelligible manner. Following are the questions in the interview :

1 — « Sometimes one feels anxious about the future of his children I mean what they will become and how will they maintain their living in the future... what do you think »

Probe saying :

« Is it a serious problem, a simple problem or no problem at all ?

2 — Some people get more anxious about the future of girls and some get more anxious about the future of boys ; what do you think? Is it boys or girls whom one thinks more about their future? Or is it equal? »

Probe saying :

1 - a. « and why » in case of boys more ?

2 - b. «and why » in case of girls more ?

3 — « What sort of education would you like your children to have ? Probe saying :

« I mean what kind of education, and become what ? »

4 — « Some people prefer to give their girls a special kind of education. What do you think ? »

Probe saying :

What is the suitable kind of education for girls ? And to become What ? » (1).

(1) The schedule contained other questions on parental attitudes that are not related to the point of interest of the present study. The writer confines himself here to the section of the schedule called «Parents' aspirations regarding their children's future.»

There is a number of sub-hypotheses concerning the details of these variations which might have been derived from these hypotheses. However, no clear predications were possible until the content analysis had been completed. These sub-hypotheses will, therefore, be considered in the body of the results.

Assumptions

The assumptions underlying these hypothses are those related to our social system. Communities of our society are a system of socially ranked groups with a varying degree of social movement existing among them. It is assumed that although all inhabitants of our society learn certain behavior in common, yet there are relatively few such common Egyptian cultural traits in comparison with the great variety of cultural acts, atttitudes and values which have been differentiated by various social strata in the United Arab Republic.

PROCEDURE

Method

The method used in this research is that of interviewing. The type of interview required seemed to be somewhere between the flexible unstandardized « depth » interview which is characteristic of clinical interviewing and the completely structured interview with a long list of multiple choice items. The former would provide us with data very difficult to be rated in accordance with the dimensions needed and chosen for analysis. The unstructured interview would also miss certain items of specific information with some interviewers. Furthermore, it is known that the wording of questions and the order in which they are presented, can have a significant effect upon the responses which parents give, and it was desired that as much consistency as possible would be maintained in order that all parent's report would be comparable.

On the other hand, a completely structured interview involving a list of answers from which the respondent might choose had several possible disavantages. Answers might be suggested to the parent; the interview would not be adoptable to the idiosyncrasies of individual life situations, i.e. alternative answers might not cover all possibilities, especially since there are no previous studies in the field to refer to; and, more important, rapport might suffer if the parent were not allowed to express himself (or herself) freely and fully.

classes than in middle classes and in rural families than in urban families.

4. The difference between the degree of freedom allowed to boys and that allowed to girls is greater in lower classes than in middle classes (boys being more privileged).

All these differences among social classes were statistically significant at the 5 percent level. (1)

Other studies carried out in the United States reached similar results, such as that of Davis and Havighurst, (2) and that of Sears, Maccoby and Levin. (3)

Now, in what way do social class differences affect parental aspirations? How can we describe in quantitative terms and also in terms of learning theory, parental aspirations, as another aspect of the basic socialization of the Egyptian child, and as it is guided in the middle class culture and lower class culture?

Hypotheses

The main hypotheses of the study are:

1. Parents of different social classes express different degrees of anxiety concerning their children's future.

2. Parents of different social classes differ with respect to the amount of schooling and the kind of education they aspire to for their children.

3. Parents of different social classes differ with respect to the kind of occupations they aspirate to their children.

4. Parents aspirations concerning their boys' future differ from these concerning their girls' future. The amount of difference varies with different classes.

---

(1) Naguib I. Ibrahim, Mohamed E. Ismail and Roshdi F. Mansour. Our Social Values and Their Effect upon Personality Development. Al Nahda Publishing House, Cairo — U.A.R. 1962, p. 230 (Published in Arabic).

(2) W.A. Davis and R.J. Havighurst — Social Class and Color Differences in Child Rearing. American Sociological Review, 1946, II. 698—710.

(3) R.R. Sears., E.E. Maccoby and A. Levin — Patterns of Child Rearing.— Row, Peterson and Co., New York, 1957 — U.S.A.

1. That more lower class than middle class families use physical punishment as a technique of discipline, while more middle class families than lower class families use :

a) actual deprivation or threat of deprivation from social and material privileges and reinforcers (such as pocket money, love, going out with the family, etc.) ;

b) verbal advice, and verbal ridicule of wrong deeds, usually loaded with anxiety and guilt arousing statements.

2. That lower class children are weaned later.

3. That bowel and bladder training is begun earlier (on the average) with middle class children.

4. That aggression is more permitted and encouraged in cases of being attacked with lower class children.

5. That more lower class children go to bed at will and (on the average) stay up later.

6. That lower class children go out in the streets alone earlier.

7. That middle class children are expected to assume responsibility earlier.

All these differences among social classes with regard to child rearing were statistically significant at the 5 percent level. (1)

In another study by the same writers in collaboration with Dr. Roshdi F. Mansour, it was discovered that :

1. Roles assigned to different members of the family are more differentiated in the case of rural lower classes than in the case of urban middle classes. Role specification is more articulate in the case of girls than in the case of boys.

2. The tendency for the boys to have more privileges than the girl is higher and more evident in the case of lower classes than in the case of middle classes and in rural communities than in urban communities.

3. Discrimination between children of different ages, for the benefit of the eldest brother, is found to be more prevalent in lower

(1) Mohamed E. Ismail and Naguib I. Ibrahim. Parental attitudes in Child Rearing. Al-Maaref Publishing House, Cairo — U.A.R., 1959, pp. 244 (published in Arabic).

Relationship Between the Parents' Socio-Economic Level and their Aspirations Regarding their Children's Future (1)

By

Mohamed Emad-edin Ismail

Assistant Professor of Psychology, College of Education
Ein Shams University.

The Problem

Parental aspirations regarding their chlidren's future are considered to be one of the most important aspects of the process of socialization. They constitute a crucial dimension of the child's socio-psychological atmosphere at a certain stage of his personality development. Clinical, as well as casual observations show that some parents might create anxiety and conflict in their children while pushing them to attain a certain scholastic standard or to hold a certain occupation which they are not psychologically ready for. Once the child has reached the school age in such cases, most of the difficulties which arise between the parents and the child result from the constant pressure exerted by the former on the latter to attain a certain academic standard - a means of reaching a certain position. In other cases, a girl, for example, might strive in vain in order to complete her education and be equal to her brother. Frustrations and conflicts resulting in all these examples might lead to different kinds of maladjustment.

Important as they are in the modeling of their children's personalities and adjustment, parental aspirations were investigated in the light of what has been done with other aspects of the process of socialization. Already we have evidence that the family demands upon the child, parental attitudes, practices and values towards the process of socialization differ significantly in the middle class and the lower class.

In a recent study of child rearing practices in one hundred middle class families and one hundred lower class families in the U.A.R., Dr. Naguib I. Ibrahim and the writer discovered :

(1) This paper was accepted for reading at the XVII International Congress of Psychology in Washington, 1963.

THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

The National Review of Social Sciences
Ibn Khaldoun Sq., Awkaf City, Guezira P.O., Cairo

Editor in Chief
Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editors

Dr. Saad Galal **Dr. M. Khairy**

Secretary of Editorial Staff
Salah Kansouh

Single Issue — **Twenty Piasters**

Annual Subscription — **Fifty Piasters**

ISSUED THREE TIMES YEARLY
January — May — September

The National Review of Social Sciences

ISSUED BY
THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH
U.A.R.



No. 3 September 1964 Vol. I

